وزارة الثقافة

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون



المغيّبون في تاريخ تونس الاجتماعي

إعداد مجموعة من الباحثين

تنسيق د. الهادي التيمومي



"بيت الحكمة" - قرطاج

المغيّبون في تاريخ تونس الاجتماعي

إعداد مجموعة من الباحثين

تنسيق د. الهادي التيمومي

المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون
بيت الحكمة

المغيّبون في تاريخ تونس الاجتماعي / مجموعة من الباحثين -
تونس : المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة" 1999
(تونس : شركة أوربيس للطباعة) 708 ص، 24 سم.
(بحوث ودراسات - تاريخ) مسفّر.
ر.د.م.ك 9973-929-45-4

سحب من هذا الكتاب 2000 نسخة في طبعته الأولى

تقديم

إيمانًا بأن البحث العلمي بحثٌ جماعي أو لا يكون، واعتبارا لتكامل مختلف العلوم الانسانية والاجتماعية في بحثها عن الحقيقة، اجتمعت رغبة ثُلّةٍ من الباحثين الجامعيّين من اختصاصات مختلفة (تاريخ، علم اجتماع، فنون، . . .) في الانكباب على بعض جوانب تاريخ تونس، لكن بطريقة مغايرة لما دأب عليه المؤرخون إلى حدّ الآن من تحقيب لتاريخ البلاد يعتمد إما المعيار السياسي (تسلسل العائلات المالكة أو الأحداث السياسية المشهودة) أو المعيار الحضاري بكل ما لكلمة حضارة من مضمونٍ فضفاض وغائم (تعاقب الحضارات البربرية والقرطاجية والرومانية. . . على تونس)، وقد تمثلت هذه المقاربة الجديدة في قراءة هذا التاريخ من زاوية ما قامت به مختلف الشرائح والفئات والطبقات الاجتماعية من أدوار مختلفة.

وقد اختار أعضاء الفريق الاهتمام ـ لا بِنُخب المال والدين والسلطة السياسية ـ وإنما بالعناصر الاجتماعية التي رزحت تحت سيطرة تلك النخب، وهي العناصر التي احتلّت دائما المواقع السفلى والوسطى في مختلف التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاقبت على البلاد منذ أقدم العصور. والمعروف عن مصادر التاريخ التونسي المتوفرة اليوم

جَدبُهـا الكبيـر وشحّـها الشـديد فيـما يتـعلق بهذه العناصـر الاجتـماعـية المسـحوقـة، وغني عن الذكـر أنّ هذه المـصـادر لا تركّز في تأريـخهـا للعصور والأحداث إلا على الجوانب العسكرية والسياسية والدينية، ولا يَظفر منها القارىء إلاّ بأخبار الملوك والعلماء والأدباء ورجال الدين.

لقـد كان «عَـيْبُ» ممـثلي الشرائح الاجتـمـاعيـة غيـر المالكة للـثروة والسلطة أنهم فـاعلون اجتـماعـيون «صـامتـون» لم يدر بخلدهم أبدا أن يُدوّنوا تاريخهم بأنفسهم، ولم يكونوا قادرين على ذلك ولو أرادوا نظرا إلى مـا كانوا عليـه من أميّـة دَامِسَةٍ خـلافا لمـا كان يفـعله عِلْيَةُ الـقوم ـ وأغلبهم من الحـضريّين والمتعلمـين ـ الذين اهتموا بالتأريخ لأنـفسهم، فحققوا بذلـك إنجازاتٍ ثقافية كان لها من المناعة مـا مكّنها من الصمود أمام غوائل الزمن والبقاء إلى اليوم.

إن معرفتنا لبعض جوانب تاريخ الشرائح الاجتـماعية المُهيمن عليها ـ كمـا هو واضح في ثنايا هذه الدراسات ـ لا يمكن أن تتم إلا عبـر غربلةٍ نقديّة شـاقة ومريرة لـما تركتـه الشرائح الاجتـماعيـة المهـيمنة من تراثٍ يتّصل بتـاريخها هي دون سواها، ومـما لا شك فيه أن مـا نجده في هذا التراث عن الشـرائح الشعبيـة والوسطى مُجانب في أغلبـه للصواب لأن نخب السلطة والثروة والدين نَاصبت هذه الشرائح الاجتماعية العداء إن قليلا أو كثيرا واعتبرتها أناسا جهلة مـحافظين، بل عاطفيين متهمّجين بل سفهاء يلبون كل صوت داع «للفتنة» و«للفساد»... الخ.

وقد اقتـضت ضَرورات النشر تقـسيم الدراسات المنجزة علـى امتداد ثلاث سنوات إلى جزئين، يضم كل جزء ثماني دراسات، ويغطي الجزء الأول الفترة المـترامية الأطراف السـابقة للعام 1881، بينما يـغطي الجزء الثاني الفترة منذ 1881 . ولم يكن اختيار سنة 1881 محض صدفة، وإنما لأنها تمثل علامـة فارقة في تاريخ البلاد اذ سينجر عن سيطرة الاسـتعمار

الفرنسي ـ رغم ما لهذه السيطرة من سلبيات خطيرة على تونس ـ تركيز نمط انتاجٍ جديد هو نمط الانتاج الرأسمالي الذي لا مراء في أنه أعظم ثورة في قوى الانتاج عرفتها تونس والعالم منذ اكتشاف الانسان للفلاحة.

وقد بَوَّبنا دراسات كل جزء حسب المحاور الأربعة التالية :

ـ تحديد الأصناف الاجتماعية المختلفة المكونة للشرائح الاجتماعية الشعبية والوسطى (عمال فلاحيون، حرفيون، تجار صغار. . .)

ـ أنماط معيشتها

ـ ذهنياتها وأشكال وعيها الديني والاجتماعي والسياسي

ـ وأخيرا تحركاتها المختلفة ضدّ القهر الاجتماعي والديني والسياسي.

ولا بدّ من التنبيه إلى أن المحور الأول استأثَر بأكبر عدد من الدراسات، ومردّ ذلك أن المصادر لا تنطوي إلا على ما قَلّ وندر من المعطيات المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأخرى التي ذكرنا، كما أن بعض الدراسات أفردت ـ علاوة على تركيزها على محور معيّن ـ بعض التفاصيل لمحور أو أكثر من المحاور الأخرى، والسبب صعوبة الانحصار في محبس محور واحد.

ورغم اجتهاد أعضاء الفريق في إماطة اللّثام عن جوانب من تاريخ هذه العناصر الاجتماعية غير المالكة للمال وللسلطة وفك الحصار الإخباري المطبق عليها منذ عهود طويلة، فإن الحصاد النهائي كان دون الحصاد المستهدف، والأكيد أنه سيأتي يوم تُكتشف فيه مصادر جديدة تُنير لنا جوانب مجهولة من تاريخ هذه الشرائح المنسيّة التي صَنَعت الخيرات المادية للشعب التونسي على مرّ العصور.

في أولى دراسات الجزء الأول تولّى المنصوري تعداد ا
الشرائح الشعبية والوسطى بإفريقية في العهد البيزنطي (533 ـ ا
الميلاد)، ورغم تأكيده الحقيقة المعروفة بأن الملكيات العقارية
والجيّدة كانت بأيدي أقلية من الروم والأفارقة «المتَرَوْمِنين»، ف
بشكل قاطع أن الامبراطور جستنيان حاول جاهدا الحدّ من بأس
الملاكين العقاريين الذين قد يهددون سلطته، وذلك باتخاذ ج
الاجراءات الهادفة إلى حماية الملكيات الزراعية الصغيرة. أما
حسن، فقد أشار في معرض حديثه عن صغار التجار وعن الحر
الفترة الواقعة بين القرن الثاني عشر بعد الميلاد والقرن الخامس
إلى إمكانية وجود نقابات (Corporations) في مدن افريقية تجم
أولئك الكسبة الصغار، على غرار الجمعيات التي كانت موجود
في المشرق الاسلامي وكانت جمعيات مهنية وسياسية في الآ
(القرامطة مثالا). أما التيمومي، فقد درس وضعية العمال «الخ
في تونس بين التشريع والواقع في الفترة بين 1861 ـ تاريخ صدو
الجنايات والأحكام العرفية ـ و1874 ـ تاريخ صدور قانون الفا
وخَلُصَ إلى أن نمط الانتاج الرئيسي في البلاد قبل 1881 له مواد
تميزه بصفة جلية عن أنماط الانتاج المعروفة إلى حد الآن في
المؤرخين مثل نمط الانتاج الفيودالي ونمط الإنتاج الآسيوي
الانتاج الاتاوي (Tributaire)، ويتميز هذا النمط الإنتاجي الذي
تسميته بـ «المُخَامِسِي» (Quintenier) بالطابع التغيبي لملاكي و
الانتاج وبحصولهم بوسائل لا اقتصادية (extra-économiques) أهم
على الريع العقاري في شكل عمل من المُنتجين المباشرين، ع
ذلك الريع العقاري لا يقتصر على فائض العمل، وإنما يلتهم ج
العمل الضروري لاعادة إنتاج قوة العمل، الأمر الذي يؤدي بالد

المباشرين عمليا إلى التخلي عن جزء هام من حريتهم الشخصية والبقاء في خدمة ملاكي وسائل الانتاج آمادًا طويلة وذلك بالرغم من تمتّعهم بحريتهم القانونية. ورغم أن ميزان القوى الديمغرافي كان دائما لصالح اولئك المنتجين المباشرين، فقد كانوا عاجزين عن استغلال ذلك الواقع لفائدتهم نظرا إلى ما كانوا يعانونه من استلاب ثقافي وديني ساحق. ويمثل نمط الانتاج هذا نمطا مغلقا لأن الركود الاقتصادي جبلة كامنة في صلبه. ومردّ ذلك ليس فقط مردود أدوات الانتاج المغرق في الانخفاض، وإنما كذلك عدم تمتع المنتجين المباشرين بأبسط الحوافز التشجيعية.

وعكف جمال بن طاهر على دراسة فَصيل إداري هو فصيل «الشيوخ» في الفترة بين بداية سبعينات القرن السابع عشر وأواخر القرن التاسع عشر، واعتبر هذا الفصيل جزءا لا يتجزأ من الشرائح الوسطى اعتمادا على الموقع الذي يحتله في أجهزة الدولة وعلى نوعية المداخيل وحجمها التي كان يحصل عليها بطرق قانونية وغير قانونية.

وإذا كانت العلاقة بأجهزة الدولة هي الزاوية التي نظر منها هذا الباحث إلى جوانب من الخريطة الاجتماعية، فانه في دراسته الثانية حاول تحسّس التفاوت الاجتماعي في تونس في القرون القليلة الماضية بالاعتماد على مقياس طريف هو «خبز الفقراء وخبز الأغنياء».

وفي مجال الذهنيات، استوقف نظر محمد حسن دور الزوايا الدينية في نشر التّصوّف في أوساط الأعراب في العهد الحفصي وفي «توبة» أولئك البدو عن «الحرابة» وقطع السّابلة وانكبابهم على فلح الأرض وتربية الأنعام.

أما في المحور الأخير من هذا الجزء ويهم مختلف التحركات التي قامت بها الشرائح الاجتماعية المُهيمن عليها ضد مُسْتَغلّيها، فقد تعرّض

البقلوطي إلى «حرب المرتزقة» التي كادت تعصف بدولة قرطاج، ودلّل على أن تلك الحرب لم تكن مجرّد حرب بين دولة وجنودها، وإنما كانت أيضا حربا بين دولة قرطاج وأتباعها من اللّوبيين الذين رزحوا تحت وطأة استغلال جبائي فضيع أثناء الحروب البُونية.

وأثبت محمد حسين في آخر دراسات هذا الجزء أن تحركات «العامة» بمدن افريقية في العهد الحفصي (من رقيق وبطالين وصغار تجار وحرفيين) لم تكن فقط حركات احتجاجية عارضة ضد تعديات الأعراب وغلث السّكة وارتفاع الضّرائب أو عند حدوث مجاعات، وانما كانت أيضا تحركات ساهمت في بعض الأحيان في التغيير السياسي بأعلى هرم السلطة في البلاد.

أما **الجزء الثاني** ، فتمسح دراساته الفترة بين 1881 وستينات القرن العشرين. وقد حَظِيت في المحور الأول بالدرس أصناف اجتماعية حضرية وأصناف اجتماعية ريفية، فالأصناف الاجتماعية الحضرية هي العبيد المعتوقون والحرفيّون وصغار التجار والمهاجرون من قبيلة ورغمة المستقرون بتونس العاصمة، أما الأصناف الاجتماعية الريفية، فيمثّلها العمّال «الهطّاية» الذين كانوا يهرعون صيفا من الوسط والجنوب إلى الشمال الخصيب للمشاركة في أعمال الحصاد.

لقد بيّن بوطالب في دِرَاسَةٍ أولى أنه لا يكفي تحرير العبيد قانونيا مثلما وقع في تونس عام 1846، وانما الأصعب هو اندماج أولئك المعتوقين في المجتمع. وصعوبة الاندماج في المجتمع هي أيضا المشكلة المستعصية التي ظل دائما يواجهها في تونس العاصمة العمال المهاجرون أصيلو قبيلة ورغمة الجنوبية، وقد أكّد بوطالب في دراسة ثانية تعويل أولئك المهاجرين الفقراء على متانة أواصر التضامن بينهم

للأخذ بأيدي بعضهم بعضا وضمان الكفاف من القوت على الأقل.

أما التيمومي، فَشَدَّ انتباهه الدور الهام الذي اضطلع به الحرفيون وصغار التّجار في التطور المجتمعي للبلاد في العهد الاستعماري الفرنسي، وأرجع ذلك إلى إحدى خصوصيات التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التونسية المتولدة عن الحضور الإستعماري الرأسمالي، وهي ضعف الطبقتين الممثلتين لنمط الانتاج الرأسمالي وهما «البرجوازية» و«البرولتياريا». وبيّن القسنطيني في الدراستين اللتين أنجزهما أن عدد العمال «الهطاية» ما انفك يتزايد على وتائر سريعة منذ العقد الثاني من هذا القرن ليصل مداه الأقصى في أواخر العهد الاستعماري الفرنسي كما كشف ذلك التحقيق الذي قامت به السلطات الإدارية الفرنسية عام 1948، فليس صدفة إذن أن تعمّ الأرياف والبوادي التونسية بعد سنوات فقط من إجراء ذلك الاستطلاع حركة مسلّحة واسعة النّطاق هي عبارة عن انفجار ثلاثة أرباع قرن من القهر والمعاناة ومصادرة الحرية والهوية.

وفي مجال الذّهنيات، تساءل الحفناوي عن سبب الانتشار المتواصل الذي لا تزال تشهده الزاوية المدنّيّة، وذلك منذ انبعاثها في أوائل هذا القرن بالساحل، في حين شهدت بقية الزوايا - وهي زوايا عريقة - انحسارا لا رجعة فيه ولعل السرّ يكمن حسب هذا الباحث في تأقلم هذه الزاوية مع طبيعة العصر التي هي اقتصاد السوق الرأسمالية.

وفي مجال نضال العناصر الاجتماعية المضطهدة ضد طغاة المال والسلطة، أكد الحفناوي على ضرورة إيلاء الأدب الشعبي ما يستحق من الأهمية بصفته مصدرا لا غنًى عنه للتعرف إلى العديد من جوانب حياة أبناء الشعب. وقد اعتمد الباحث على هذا المصدر لرصد أشكال تصدّي العناصر الشعبية بالجنوب التونسي للغزاة الفرنسيين عام 1881

وللخدمة العسكرية التي فرضها الاستعماريون على فقراء الأرياف والبوادي دون غيرهم من العناصر الاجتماعية الأخرى.

أما محمد مسعود ادريس، فقد اعتمد على وثيقة غير معروفة استخرجها من الأرشيف الخاص للشيخ عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحزب الحر الدستوري «القديم» (عام 1920). وتضم هذه الوثيقة الهامة أسماء المنخرطين في هذا الحزب ومِهَنِهم في الفترة بين 1921 و1934. وتكشف هذه الوثيقة أن أغلب أولئك المنخرطين كانوا من الشرائح الوسطى التقليدية من حرفيين وتجار صغار وطلبة «زَيتونيين». وقد أثبت التيمومي في دراسته التي أشرنا إليها عن الحرفيين وصغار التجار أن الحزب الدستوري الجديد استطاع منذ أواخر الثلاثينات افتكاك قاعدة الحزب الدستوري «القديم» وجلب أغلب الطلبة والحرفيين وصغار التجار إلى صفه، ونجح بذلك في تحويل الحزب الدستوري «القديم» إلى ما يشبه «هيئة الأركان» بلا جنود.

وفي ختام هذه التوطئة، يأمل أعضاء الفريق أن يكونوا قد أثاروا في دراساتهم هذه بعض الأسئلة المحفزة وفتحوا بعض الأبواب المُوصَدة وحوّلوا بعض المسلّمات إلى إشكاليات. كما لا يفوتهم أن يرفعوا إلى القائمين على مؤسسة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون جزيل الامتنان وفائق التقدير لما قدموه لهم من إعانة.

منسق الفريق

الهادي التيمومي

ملامح بعض الفئات الاجتماعية بافريقية في العهد البيزنطي*

(709-533)

محمّد الطّاهر المنصوري

المقدمة :

إنّ المتأمّل في تاريخ إفريقيا في العهد البيزنطي ليلحظ الاهتمام الكبير بالتاريخين السياسي[1]

---

* لقد قدمت هذه الدراسة في إطار ورشة «تاريخ الفئات الاجتماعية» ببيت الحكمة سنتي 1991 و1992 وهي بذلك قد تكون خالية من بعض الدراسات التي ظهرت فيما بعد.

(1) باستثناء الدراسة العامة التي قام بها شارل ديل في أواخر القرن التاسع عشر والتي حاول فيها دراسة الحضور البيزنطي بافريقيا فإن أغلب الدراسات التي جاءت بعده اهتمت بالجوانب السياسية والعسكرية :

Ch, *l'Afrique byzantine : Histoire de la domination byzantine en Afrique (533-709)* Paris, 1896; H, Ahrweiler, *L'idéologie politique de l'empire byzantin, Paris,* 1975, Idem, L'Empire byzantin, in Le Concept d'Empire, Centre d'analyse comparative, Paris, 1980, pp, 131-149; G. Ostrogorsky, *Histoire de l'Etat byzantin,* Payot-Paris, 1986; Y. Duval, Le Patrice Pierre, Exarque d'Afrique, *Antiquités Africaines,* V. 1971, pp 209-214, H. Djaït, La Wilaya d'Ifriquya auVIIè siècle : Une étude institutionnelle, *Studia Islamica*; 1967, pp, 77-121; 1968, pp, 209-214; M.T. Mansouri; les institutions de l'Afrique byzantine, C.A.R. Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Tunis; 1983 (exemplaire dactylographié).

والعسكري[2] . ويرجع هذا الاهتمام إلى عدّة أسباب. نذكر منها الارتباط الوثيق بين تاريخ المؤسسات الأوروبية الوسيطة وتاريخ المؤسسات البيزنطية. ففي الوقت الذي اضمحلّت فيه المؤسسات الرومانيّة أو تقلّص دورها، في الجزء الغربي من الامبراطورية الرومانية. تواصلت نفس المؤسسات مع بعض التّعديل في الجزء الشرقي من نفس الامبراطورية والمسمّى بالامبراطورية البيزنطية، الشيء الذي جعل البحث في جذور المؤسسات الأوروبية في العصور الوسطى يمرّ حتما عبر دراسة المؤسسات البيزنطية، حتى يتسنى التمييز بين ما هو موروث وما هو مضاف بفعل الهجرات الجرمانية[3] . في حين أن البحث في التاريخ العسكري يعود أولا إلى فترة الاستعمار والتي إهتمّ فيها الباحثون بالجوانب التّاريخية المساعدة على الاستقرار الفرنسي في بلاد افريقيا الشمالية، بالاضافة إلى ما توفّره المخلفات المعمارية العسكرية، والتي تعود للعهد البيزنطي، من سهولة نسبية للباحث، من حيث إمكانية القيس والوصف هذا إلى جانب النقائش التي تخلّد تاريخ بعض

---

(2) لقد كان الإهتمام بالتاريخ العسكري في فترة الاستعمار الفرنسي نابعا من السياسة التوطينية وكيفية إحكام السيطرة على المنطقة اتعاظا بالماضي، وقد اعتمدت هذه الدراسات على النصوص.

F. Aussaresse, l'Armée Byzantine à la fin du VI siècle d'après le Stratégicon de l'Empereur Maurice, bibliothèque des Université de Midi, XIV, Bordeaux, 1909,

كما اعتمدت هذه الدراسات العسكرية على التراث الأثري الذي تركه البيزنطيون، انظر في هذا المجال آخر ما كتب في الموضوع :

J. Durliat, *Les dédicaces d'ouvrage de défense en Afrique Bysantine,* Publication de l'Ecole Française de Rome, Paris-Rome, 1981; D. Pringle, *The defence of byzantine Africa from Justinian to the arab Conquest,* BAR International series 99, I-II, Oxford, 1981.

(3) M. Bloch, *La société féodale, tl, La formation des liens de dépendance,* T, II, *Les classes et le gouvernement des Hommes,* Paris, 1939-1949; F.L. Ganshof, Qu'est ce que la féodalité? Bruxelles, 1947.

المنشآت العسكرية[4] .

وقد أدّت هذه الوضعية إلى تأخر الدراسات الاقتصادية والاجتماعية[5] ، إذ باستثناء المصادر القانونية[6] والتي تهمّ الامبراطورية البيزنطية بصفة عامة، نجد بعض الاشارات في المصادر الأدبية البيزنطية[7] أو في النصوص العربية التي وصفت عملية فتح شمال افريقيا وما رافقها من جمع للأموال خاصة أثناء الحملة الأولى سنة 27 هـ / 647 م[8] . وكان ذلك سببا في العدد الضئيل من الدراسات الاقتصادية الاجتماعية التي تتعلّق بافريقيا البيزنطية مقارنة بالعهد الروماني

(4) انظر على سبيل المثال النقائش التالية :
CIL, VIII, 101,1020, 1259, 1434, 1863, 3809, 4354, 4799, 5352, 5353, 10529, 12035, 17671, 2245, 4677, 4684, 1049, 11423; J. Durliat, *Les dédicaces;* op. cit. Kh. Belkodja, Ksar Lemsa (fouilles archéologiques 1965-1966)? *Africa;* II; 1968; pp. 313-347 (Publications de l'INAA, Tunis).

(5) E. Patlagean, Pauvreté économique et pauvreté sociale à Byzance (IV° - VII° s.) Paris - Mouton-La Haye, 1977, pp. 5-6.

(6) *Codex Justinianus,* éd, Krueger, Berlin, 1877; *Institutiones,* éd. Krueger, Berlin 1877, *Novellae,* éd. Krueger, Berlin, 1895.

(7) لقد اعتمدنا على الترجمة الفرنسية في الحالات :
Procope de Césarée, *Les guerres,* traduction française de Fumée, Paris, 1587; éd. traduction, anglaise de H.B. Dewing, Loeb, Londres, 1914-1928. Cet ouvrage a fait l'objet d'une nouvelle traduction française annotée de la part de D. Roques, Les Belles Lettres, Paris, 1990; Idem, *Des édifices;* édition traduction française de M. Fumée, Paris, 1587; Idem; *Anekdota ou histoire secrète,* éd, traduction française d'Isambert, 2 vol. Paris, 1956 voir aussi la nouvelle traduction annotée par Pierre Marval, Les Belles Lettres, Paris, 1990; Corippe, *La Johannide,* I, II, III, IV, V, VI, VII, VIII, traduction J, Alix, *Revue Tunisienne;* (1889), pp. 31-39, 148-160, 314-324; (1990) pp. 106-120, 184-195; 372-377; 477-488; (1901) pp. 210-213; 327-335; (1902) pp. 83-96.

(8) R. Guery, C. Morrisson, Hédi Slim, *Recherches archéologiques franco-Tunisiennes à Rougga : Le trésor de monnaies d'or byzantines,* Publications de l'Ecole Française de Rome, Paris-Rome 1980, pp. 76-94, D. Pringle; *The defence of byzantine africa,* I, p. 44.
وفي هذا المجال يمكن أن نشير إلى الثراء الذي تبدو عليه المنطقة أثناء قدوم العرب، على أنه لا يفوتنا أن نلاحظ التضارب في المعلومات التي يقدمها كل من ابن عبد الحكم، وابن خياط مع شيء من المبالغة، انظر أسفله هامش(65).

لهذه المنطقة أو بتاريخ الامبراطورية البيزنطية ككل[9] . وانطلاقا من هذه الملاحظات يمكن القول بأنّ هذه الجوانب لا تزال في حاجة إلى دراسة معمّقة ومن ضمنها تاريخ الفئات الشعبية والتي كثيرا ما تسكت عنها النصوص الأدبية وتحجب آثارها المباني الضخمة عسكرية كانت أم دينية .

وحتى المدارس التي اهتمت بالتاريخ الاقتصادي ـ الاجتماعي مثل البحث في جذور النظام الاقطاعي وظروف نشأته . فهل هو تطور داخلي لصيرورة اجتماعية نشأت في ظلّ الحكم الروماني أم هو عنصر دخيل على مجتمعات القرون الوسطى بحكم هجرات الشعوب الجرمانية التي زحفت على أوروبا منذ نهاية القرن الثاني ووصلت إلى افريقيا في بداية القرن الخامس[10] ، فإنها كثيرا ما تحجم عن دراسة مثل هذه الظاهرة في افريقيا البيزنطية . فأمثلة التحليل والاستشهاد كثيرا ما تكون من أوروبا أو من آسيا . ولعلّ ذلك راجع إلى اكتمال الظاهرة الاقطاعية في هذه المناطق حتى أصبحت نموذجا ناضجا يمكن دراسته واعتماده للنمذجة الاجتماعية أو الاقتصادية[11] ، في حين أنّ نفس الظاهرة لم تصل إلى درجة الاكتمال في افريقيا البيزنطية أو أثناء الفترة العربية الأولى بالمنطقة ذاتها . إذ تعاقبت على المنطقة أحداث سياسية مختلفة وسريعة ، مقارنة بالفترة التي تنامى فيها النظام الإقطاعي سواء في أوروبا الغربية أو في

---

(9) E. Patlagean, *Pauvreté économique et pauvreté sociale*, op. cit.; M. Kaplan, *Les hommes et la terre à Byzance : Propriété et exploitation du sol. du VI° au XI° s/* Thèse d'Etat soutenue à l'Université de Paris, I, Juin 1987.

(10) A. Musset, *Les invasions : Les vagues germaniques*. Paris, 1965; J. Riché *Les invasions barbares;* Q.S.J. n. 556, Paris, 1974.

(11) G. Ostrogorsky, *Pour l'histoire de la féodalité byzantine*, Bruxelles, 1954, F.L. Ganshorf, *Qu'est-ce que la féodalité?* op. cit.

الامبراطورية البيزنطية في فترتها الأخيرة، وقد تمثّلت هذه الأحداث في تأثيرات الأزمة العامة التي عرفتها الامبراطورية الرومانية أثناء القرن الثالث، وما ترتّب عنها من عدم الاستقرار، ثم تلتها عدة غزوات من الخارج : قبائل الوندال الجرمانية في بداية القرن الخامس(12)، الاستعمار البيزنطي في بداية القرن السادس، ثم مجيء العرب في منتصف القرن السابع، كلّ هذه الأحداث جعلت امكانية نضج نظام اقتصادي واجتماعي موحّد، أمرا صعبا. إذ عادة ما ينتهج الغزاة سياسة تتماشى والأهداف التي من أجلها تمت عملية الغزو، وتتمثّل هذه السياسة إما في الإبقاء على ما هو موجود ما دام يخدم مصلحة الغازي أو المستعمر، أو تغييره بصورة جذرية حتى يستجيب لمطامح السلطة الجديدة، أو ملاءمته مع أهداف الاستغلال، أي إدخال بعض العناصر الجديدة والاحتفاظ ببعض الأساليب الموجودة قبل عملية الغزو(13). لذلك يجد الباحث صعوبة كبيرة في تحديد نمط الانتاج السائد في منطقة افريقيا البيزنطية، إذ عليه، لا فقط، تحديد طبيعة النظام الاقتصادي ــ الاجتماعي البيزنطي، بل يجب أن يبحث في تاريخ هذه الجوانب منذ العهود السابقة وتبيان العناصر الثابتة ـ وهناك عناصر ثابتة، على الأقل في مستوى الشكل، ظلت تعيش على هامش الاقتصاد

(12) Ch. Courtois, *Les Vandales et l''Afrique;* Paris, 1955; Pflaum, *Les Vandales et l''Afrique*, d'après Ch. Courtois, Revue africaine, 1956, pp. 147-148.

(13) Z.V. Oudatsova, A propos de la genèse du féodalisme à Byzance, *Recherches Internationales à la lumière du marxisme, n° 79, 1974, cite Marx : «Dans toute conquête, une triple issue est possible. Le peuple conquérant impose aux vaincus son propre mode de production (par exemple les Anglais en Irlande et en Inde), ou bien il laisse l'ancien mode de production et se contente d'un tribut (par exemple les Turcs et les Romains) ou bien il se produit une interaction à partir de laquelle naît un élément nouveau, une synthèse (en partie lors des conquêtes germaniques).*

الاستعماري[14] وكذلك الاضافات التي تحصل في كل مرة. لذلك يمكن اعتبار فترة الحكم البيزنطي بافريقيا الشمالية فترة الانتقالية ما بين النظام الاقتصادي الروماني ونظام قد يتطوّر إلى ما يشبه النظام الإقطاعي، إلا أن مجيء العرب أوقف نموّ هذه الظاهرة.

I ـ البيزنطيون بافريقيا الشمالية :

1) أسباب الاستعمار البيزنطي

لقد جاء تدخّل البيزنطيين في افريقيا الشمالية نتيجة لعدّة عوامل، نذكر منها الانقلاب الذي قام به جليمار (Gélimer) ضدّ الملك الوندالي هلديريك (Hildéric) سنة 531، وقتله، ممّا جعل أنصار الملك المخلوع يطلبون نجدة الامبراطور البيزنطي لأن الامبراطورية البيزنطية هي الدولة الوحيدة المنظمة في ذلك الوقت. في حين كانت أوروبا الغربية تعيش مرحلة من الاضطراب وغياب دولة مركزية قد يلجأ إليها هؤلاء.

---

(14) Ch. Courtois, *Les Vandales et l'Afrique*, op. cit. p. 67; Ph. Leveau, Paysans maures et villes romaines en Maurétanie césarienne centrale, ***Mélanges de l'Ecole Française de Rome***, t, 87, 1975 pp, 869, 870-871.

قد سعى عبد الله العروي في كتابه : مجمل تاريخ المغرب، ج 1، المركز الثقافي العربي، ط. الرابعة، بيروت 1994، إلى استعمال جملة من المصطلحات المأخوذة مباشرة من قاموس النظام الإقطاعي وأسقطها على الواقع المغربي في العهد البيزنطي مثل : الأقنان (ص 116)، السخرة (ص 117) وهو أمر قد لا تؤيده الوقائع. هذا بالإضافة إلى النفس الخطابي المتحمس إلى خصوصية المغاربة وإلى وعيهم بذاتيتهم ونزوعهم إلى الاستقلال وهو كذلك من ا لإسقاطات التي لا يوجد ما يبررها خاصة وأننا لا نملك مصادر مغربية تروي لنا مواقف سكان المنطقة. ولئن سايرنا العروي في ما ذهب إليه فإننا لا نستطيع الجزم مثل ما فعل، بل نبقى في مجال الافتراض. ولعل من بين الدراسات الهامة التي تنخرط في مسار العروي وفي مسار «تحرير كتابة التاريخ» (La décolonisation de l'Histoire) يمكن أن نذكر دراسة M. Ben Abou, *La résistance africaine à la Romanisation,* Maspéro 1976 ولئن آمنا بضرورة تحرير الكتابة التاريخية، فإننا لا نؤمن بالإسقاط المصطلحي.

ويبـدو أنّ هذا الانقلاب كـان فـرصة للارسـتقـراطيـة المحليّـة والتي ضاقـت ذرعا بالوندال لتطلب النجـدة من الامبـراطورية البيـزنطية وريـثة روما، خـاصة وأن الملك الـجديد قد اتـبع سياسـة عسف ضـدّ السكان المـحليين (افـتكاك الأراضي التـابعة للرومـان) وحتى ضـد بعض قبـائل الوندال والتي قد تنافسه في الحكم.

كما كانت سياسة الوندال بصورة عامة ضدّ المسيحيين الأفارقة سياسة مطاردة، إذ يذكـر «بروكـوب» (Procope) أنّ هؤلاء أرسلوا مـرارا عـديدة رسـائلا إلى القسطـنطينية يطـلبون منهـا تخليـصهم من سيطرة العناصـر الجرمـانية[15] وتصف هذه الرسـائل التي وردت محـتويات البعض مـنها ملخصة في المصادر البيزنطية الحالة التي كانت عليها الحضارة الرومانية المـسيـحيـة في المنطقة، كـذلك وضـعيـة الجاليـة الرومانيـة. إذ تشيـر النصوص، مع شيء من المـبالغة لتبرير الاسـتعمار البيـزنطي، إلى تقتيل المؤمنين، تدنيس الكنائس، إهانة رجال الكنيسة. ويبدو أن هذه الدوافع كانت وراء فكرة التدخّل العسكري لتخليص المنطقة من نفوذ الوندال.

وقد لقيت هذه النداءات صـداها في السياسة التـوسعيّة التي انتهـجها الامبراطور جستنيان (527 ـ 565) والداعية إلى إعادة مجد الامبراطورية الرومانية. إذ تعتبر هذه السياسة أنّ كل حرب تخوضها بيزنطة هي حرب مشروعـة من الناحية التاريخية ما دامت تهدف إلى ارجاع «مـجد روما» ومن النـاحـيـة الايديولوجيـة مـا دامت تهـدف حسب المنهـج السيـاسي البيزنطي إلى «نشر الحـضارة ودحر حدود البرابرة»[16]

(15) Procope de Césarée, *Les guerres*, op. cit. p. Ch. Diehl, *L'Afrique byzantine*, op. cit. pp. 4-6.

(16) H. Ahrweiler. La frontière et les fontières de Byzance en Orient, *Actes du XIV Congrès Internataionl des études byzantines*,1971, Bucarest, 1974.

كما أن الامبراطورية البيزنطية والتي تحمل لواء الدفاع عن الديانة المسيحية خاصة وأن هذه الأخيرة أصبحت مهددة من جرّاء الزحوف الجرمانية، تدخّلت في المنطقة باسم الدين المسيحي ومن أجل انقاذ المسيحيين من عذاب الوندال «البرابرة»[17] .

ولئن كانت هذه الأسباب هي التي شرّعت التدخّل البيزنطي في افريقيا الشمالية، فإنّ الأسباب الحقيقية تكمن أولا في الانتصار الذي حققه البيزنطيون بالمشرق على الفرس والذي مكّنهم من تأمين الحدود الشرقية للامبراطورية[18] في الوقت الذي أصبحت فيه البحرية الوندالية تهدّد المسالك البحرية الرابطة بين الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ومركز الامبراطورية في الشرق. فكان الظرف مناسبا للبيزنطيين كي يرسلوا قوات بحرية إلى افريقيا الشمالية تحت غطاء «إرجاع الملك المخلوع إلى عرشه»[19] ، حتى وإن كانت الشعارات المرفوعة هي «إرجاع مجد روما لروما».

كما يمكن أن نضيف أهمية الأوضاع الداخلية بالنسبة للحكم الوندالي الذي كان يعاني بالإضافة إلى الصراع العائلي حول الحكم، من بروز حركة اجتماعية جديدة مناهضة للحكم الوندالي على حساب دولة الوندال[20] ، حتى أن البيزنطيين لم يجدوا صعوبة تذكر عند قيامهم بإنزال بحري في منطقة رأس كبودية (Caput Vada) يوم 30 أوت سنة 533[21]

---

(17) . Procope, *Les Guerres*, op. cit.

(18) *Ibidem*. p. 1

(19) Ch. Diehl, *l'Afrique byzantine*, op. cit. pp. 6-7;

(20) Ch. Courtois, *Les Vandales et l'Afrique*; op/ cit. p. 334

(21) Ch. Diehl, *l'Afrique byzantine*, op. cit. p.

2 ـ البيزنطيون بافريقيا الشمالية (533 ـ 709 م) :

يمكن أن نشير إلى عدم الاستقرار الذي كان عليه الحضور البيزنطي بشمال افريقيا، فقد وجد البيزنطيون صعوبات جمّة في فرض وجودهم أمام تعدّد الانتقاضات وإنعدام الأمن المستمرّ. وهذا قد انعكس على نوعية النظام الاداري الذي طبّقه البيزنطيون في المنطقة وكذلك الطابع العمراني العسكري الذي خلّفه الحكم البيزنطي بالمنطقة.

وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى ثلاث فترات هامّة في تاريخ الحضور البيزنطي :

ـ **الفترة الأولى** : وهي الفترة الممتدة ما بين 533 و580 ويمكن أنّ نطلق على هذه الفترة، فترة التقليد الروماني.

ـ **الفترة الثانية** : ما بين 580 و645 وهي فترة الإصلاح الاداري البيزنطي، والمتمثل في اتّباع النظام العسكري الإداري بإحداث مؤسسة جديدة هي مؤسسة «الاقزرخس».

ـ **الفترة الثالثة** : ما بين 645 و709 وقد تميّزت هذه الفترة بإعلان جرجير الوالي البيزنطي، انفصاله عن الامبراطورية، في مرحلة أولى ثم بعد إزاحة جرجير، تعدّدد الغزوات العربية في اتجاه المنطقة وأفضت إلى سقوط قرطاج من ناحية ودخول البربر في صراع ضدّ العرب وضدّ بقايا البيزنطيين بالمنطقة.

أ) الإدارة المركزية :

منذ أن حقّق البيزنطيون الانتصار على الوندال، وضعوا افريقيا تحت قيادة حاكم عام وهو (Préfet du prétoire) عوضا عن الحاكم الذي كان في العهد الروماني وهو «البروقنصل» (le Proconsul) . وستظل هذه الوظيفة هي الوظيفة الرئيسية في الولاية إلى 586 م وهي فترة الإصلاحات التي

قام بها الامبراطور موريس (582 ـ 602) ويمكن القول أنّ هذه الفترة الأولى قد أعطت لإفريقيا مكانة إدارية هامة تتجاوز ما كانت عليه في العهد الروماني، في الوقت الذي لم تكن تمثّل فيه من الناحية الجغرافية سوى جزء ضئيل من الولاية الرومانية الزائلة.

وقد كان الحاكم العام البيزنطي في هذه المرحلة يضطلع بالوظائف المدنية والسياسية والعسكرية، وربما كان ذلك راجعا إلى فترة التّنظيم الأولى والتي لم يثبت فيها البيزنطيون حضورهم بالمنطقة. وبالتالي لم يكن هذا الوضع سوى نتيجة للظروف وليس اختيارا نهائيا من طرف الامبراطورية البيزنطية التي كانت تحتلّ فيها الوظائف المدنية الرتبة الأولى في سلّم الهرم الاداري[22]. ويظهر ذلك الاختيار منذ ما قبل نهاية عهد جستنيان (515 ـ 527) الذي فصل بين السّلطتين : السلطة العسكرية والتي أصبحت من مهام القائد العسكري (Magister militum) ويبقى النفوذ المدني بين يدي الحاكم العام (Préfet du Prétoire).

وظلت عملية الفصل هذه إلى حدود 580 ـ 585 عندما وقع الدمج من جديد بين المؤسستين العسكرية والمدنية ووضعهما بين يدي قائد واحد هو الاقزرخس (l'exarque)[23] وقد امتدّ هذا الاصلاح من قمّة الهرم الاداري إلى مختلف المؤسسات. وقد اعتبر هذا الإصلاح الذي قام به الامبراطور موريس (Maurice) بداية نضج الادارة البيزنطية وبداية انفصالها عن التقاليد الرومانية القديمة وإن كان هذا الانفصال جزئيا، لأن البيزنطيين سيحافظون على التقاليد الرومانية في كثير من الجوانب خاصة منها الجوانب الشّكلية والتي تعتبر من وجهة نظر البيزنطيين أداة لشرعية

---

(22) M.T. Mansouri, *Les Institutions de l'Afrique byzantine* , op. cit. 13-21

(23) Ch. Diehl, *l'Afrique byzantine*, op. cit. p. 486, 466; Idem, *Etudes sur l'administration byzantine dans l'Exarchat de Ravenne*,Paris, 1888, pp. 36-37.

الحكم ووسيلة من وسائل تحقيق الأولية في العالم المسيحي الوسيطي[24] .

ب) الإدارة الجهوية :

يقول بروكوب (Procope) ، «لقد قسّمت افريقيا إلى سبعة مقاطعات، أربعة يحكمها ولاة برتبة قنصل وثلاثة يسيّرها موظفون اداريون وهي : موريطانيا الطنجية، موريطانيا السطيفية، نوميديا، منطقة قرطاج، البيزاسيوم، ليبيا وجزيرتي كورسيكا وصردانيا وجزر البليار»[25] .

لئن أعطت القسطنطينية لافريقيا الشمالية أهمية إدارية فإنّ ذلك لا يتطابق مع واقع الولاية التي لم تكن سوى جزء ضئيل من المنطقة التي كانت خاضعة للرومان فيما سبق.

ويمكن اعتبار هذه التقسيمات الادارية وسيلة من وسائل السيطرة التي أرادت الادارة البيزنطية اتباعها في منطقة لا تدين لها بالولاء الكلي، ما عدا كبار الملاكين ورجال الكنيسة الذين أنيطت بعهدتهم بعد وفاة جستنيان سنة 565 مهمة اختيار حكام المقاطعات[26] . في حين ظلت الفئات الوسطى والفقيرة تعيش على هامش المؤسسة الإدارية بل تحتمل سياستها بكثير من الضيم.

---

(24) G. Ostrogorsky, *Histoire de l'Etat byzantin,* op. cit. pp. 53-54; Ducellier, Byzance et le monde orthodoxe, Paris, 1986; pp. 36-37.

(25) Procope, L'Anekdota, op. cit. p. 73; G. Rouillard, *L'Administration civile de l'Egypte byzantine,* Paris, 1938; pp/ 28-29; H. Djaiet, La Wilaya d'Ifriqya, op. cit. p. 92

(26) J. Durliat, Les grands propriétaires africains et l'Etat byzantin (533-709) *Les Cahiers de Tunisie, Numéro spécial,* Actes du II° Congrès d'Histoire et de Civilisation du Maghreb (Novembre 1980), 1981, p. 517.

كما إعتمد هذا النظام على القوانيـن الرومانية باعتباره الوريث الشرعي للامبراطورية الرومانية.

ومن تأثيرات ذلك، تحديد الوضعيات الاجتماعية والشخصية بقوانين تضبط وضعية الفرد داخل المجتمع، فقد أصدر الامبراطور جستنيان سنة 534 قانونا يمنع المزارعين من مـغادرة المناطق التي ولدوا بها[27] . وهذا القانون وإن كان يهدف إلى منع المزارعين من التنقـل فهو يحدّد وضعية اجتماعية باسم القانون.

وسمحت هذه القوانين بتبلور فئات اجتماعية واضحة المعالم قانونا، لأن تطوّر المجـتمع حسب المعطيـات الاقتصادية والسـياسية قـد يسمح بانعدام التطـابق بين الوضعيـة القانونية والواقـع الاجتمـاعي وذلك بفعل الزمن.

إلاّ أن هذه الصـيرورة لم تعرف نفـس النسق في افريقـية نظرا للفـترة الزمنيـة المـحدودة التي عـرفـها الحـضـور البيـزنطي في المنطقـة، هذا بالاضـافة إلى انعـدام الاسـتقـرار السـياسي وتواصلـه، وانهمـاك الدولة البيزنطية في تنظيم الدّفاع عن المدن الخاضعة لها وانشاء الحصون.

وقد ترتـب عن هـذه الوضعيـة نوع من الغمـوض فيمـا يتعلق بالفـئات الاجتمـاعية بافريقـية، ممّا يجعل دراسـة المجتمع الذي يكتنفـه غموض المـصادر في حـاجة إلى بحث مـيدانـي يجمع بين المكتـوب والأثري، حتى يتسـنّى للباحث درس بعض الفئات الاجـتماعية، خـاصة تلك التي كثيرا ما تسكت النصوص عنها مثل «الفئات الوسطى» والفقيرة، موضوع هذا البحث.

(27) انظر مادة : A. Pelletier, *Lexique d'antiquité romaine*, Paris 1971 "colon".

II - تصنيف الفئات الوسطى

على الرغم من الصبغة القانونية التي تتحكّم في الوضعيات الاجتماعية للأفراد فإن التصنيف الاجتماعي قد لا يتطابق مع الوضعيات القانونية. إذ كم من صنف وضع قانونيا ضمن فئة الفقراء ولكنه يوجد موضوعيا في وضعية أحسن من أولئك الذين ضلّوا خارج الأطر الادارية وخارج الدورة الاقتصادية[28]. ومن هؤلاء «الفقراء القانونيين» يوجد الجنود وبعض التّجار الصغار وبعض الفلاحين. ممّا يجعل التصنيف الاجتماعي يخضع إلى نوعية المجتمع : المجتمع الريفي والمجتمع الحضري أو المدني.

1) في الأرياف :

ينقسم سكّان الأرياف إلى ثلاث فئات، الفئة الأولى : كبار الملاكين من الروم[29] والأفارقة، والفئة الثانية : صغار الملاكين وأخيرا فئة العمال الفلاحيين قارّين كانوا أو موسميين[30] ويمكن اعتبار صغار الملاكين بالامبراطورية البيزنطية وبافريقية كجزء منها، العماد الأساسي للاقتصاد[31] لذلك سعت الدولة المركزية، ظاهريا على الأقل، إلى

---

(28) Duliat, Les grands propriétaires africains, op. cit. p. 517

(29) Idem, La peste du VIè siècle, pour un nouvel examen des sources byzantines in *Hommes et Richesses dans l'Empire byzantin* (IV-VII e.s), Paris 1989; pp.107-119.

(30) انظر فصل الفقراء ضمن هذا العمل.

(31) انظر P. Lemerle, Esquisse pour une histoire agraire de Byzance, Sources et Problèmes, *Revue Historique*, t. 219, pp. 33-37, 1958. N.G. Svoronos, Petite et grande exploitation, *AESC*, 1956, p. 325, 330. J. Durliant, Les grands propriétaires, op. cit. قد بين ميشال كبلان في دراسته حول ملكية الأرض والعلاقات الاجتماعية في مجال الامبراطورية البيزنطية بين القرنين السادس والحادي عشر أهمية القوانين لحماية صغار الملاكين، إلا أن دراسته رغم أهميتها، فقد أغفلت الأوضاع الافريقية دون أن يبرر صاحبها ذلك، انظر M. Kaplan, *Les Hommes et la Terre à Byzance du VI au XIe siècle, Propriété et exploitation du sol*, Publications de la Sorbonne, Paris, 1992.

حـماية الملكيـة الصغـرى في مخـتلف أنحـاء الإمبـراطورية من الاندثار والذوبان في الملكيات الكبرى، ويرجع هذا الموقف إلى سببين :

ـ سبب ايديولوجي إذ أن الامـبراطور جستـنيان قد اعتـمد على الدّين المسيحي والذي اتخذه ليبرر سياسته ولو ظاهريا «فالامبراطور» ظل اللّه على الأرض، يجب أن يكون محبّا للناس عموما وللضعـفاء خصـوصا (Philanthrope)[32] وبذلك أصبح يسنّ القـوانين الحامية للملكيّـة الصغرى مقاوما بذلك جشع كبار الملاّكين.

ـ سـبب سيـاسي إذ أن الامـبراطور يـسعى إلـى التقـليص من توسّع الملكيّة الكبرى، ليس حبّا في صغار الفلاّحين، بقـدر ما هو خوف من كـبار المـلاّكين. وسـعي لتأمـين عـائدات الدولة من الضرائب التي كـان يتكفّل بها هؤلاء الملاكين الـصغار بالاضافة إلى مساهمتـهم في توفير ما تحتاجه الدولة من الجند[33]. فترتّب عن هذا الموقـف الرسمي استنتاج المؤرخين المـعاصرين القائل بإن الإمـبراطورية البيزنطية مـنذ نشأتها هي

(32) H. Cahrweiller, *Le concept d'Empire*, Paris 1981.

(33) لقـد بيّن جورج استروفـرسكي هذا الموقف باعـتبـاره موقـفا سياسـيا مـقاوما للملكية الكبرى نظرا إلى أنهـا تهدّد نظاما سياسيـا اعتمد على مفهـوم الوراثة العائلية للحكم، وما الامـبراطور إلاّ واحـد من عائلة من العائلات الـكبرى، وقد انقـسمت العائلات التي تعاقبت على أرض القسطنطينية إلى نوعين، عائلات ارستقراطية بنت سلطتـهـا على الملكيـة العـقـارية، وعـائلات عسـكرية استـمـدت نفـوذها من شـغل الوظائف العسكرية السـامية وتوارثها. وبالتالي فإن الاحـتفاظ بالعرش يمرّ بمـقاومة هذين الصنفـين من العائلات «الكبـرى» ومقـاومة هذه العـائلات ليسـت بمجـابهتـها وإنما بحمـاية من يكونون عرضة لسطوتها، ولكن هذه الحـماية الرسميـة قد تحوّلهم في كثير من الأحيان إلى شبه «عبيد الدولة»، انظر في هذا الشأن :

G. Ostrogorsky, *Quelques problèmes d'Histoire de la paysannerie byzantine*, Bruxelles, 1956, pp. 22-23. J. De Malafrosse, Les Lois agraires à l'époque byzantine, tradition et exégèse, *Recueil de l'Académie de Législation*, Toulouse, 1949; XIX, pp. 53-54.

«امبراطورية الملكيـة الصغرى»[34] لذلك يبدو المـلاّكون الصغـار وكأنّهم تحت حماية الدولة التي تسعى إلى الحفاظ عليهم.

إلاّ أن هذا المـوقف الرّسمي لم يكن لـيتطابق مع الواقع في افـريقيـة التي كـانت بعـيـدة عن الحكم المـركـزي ولم يكن أباطرة القـسطنطينيـة يعرفون الواقع بل يعرفون التاريخ. إذ كانت هذه المنطقة توفّر الكثير ممّا تحتـاجه روما في المـاضي، فكيف لا يمكنها أن تقـوم بنفس الدور تجاه «روما الجديدة» خـاصة وأن الايديولوجيا البـيزنطية أثناء حكم جـستنيان كانت تسـعى إلى «إرجاع إمتـيازات روما إلى رومـا». لذلك سلك حكّام بيزنـطة سياسـة جبـائية جـائرة تجاه سكان الأقـاليم البعـيدة، فـقد أرسل جسـتنيان مـثلا أعـوانا مختـصين في قـيس الأراضي لتقـدير المسـاحات الزراعـية، وعلى ضـوء هذه التـقديرات فـرضت الضـرائب دون مراعـاة للواقع الاجتماعي والسياسي المهتزّين[35]. فقد كانت المحاصيل الزراعية ـ سواء بالنسـبة لكبار المـلاّكين أو صغـارهم ـ عرضة للاتلاف، خـاصة بالحرق، وهي ظاهرة تفـشّت في الامبراطورية البيـزنطية عمومـا، ويظهر ذلك من خلال الرسـائل التي تركها «أصـحاب الحيل» في تقنيـات حرق المـزارع[36]. وترتب عن سيـاسـة بيـزنطة تـجـاه افـريقـيـة تخلّي هؤلاء المـلاّكـين الصـغـار عن أراضـيـهم وفـي بعض الأحـيـان فـرارهم منهـا والتـجـائهم للمـدن أين تضـخّم عدد الفـقـراء والـمـعـوزين وفي بعض

(34) أوّل مـن أشـــــار إلـى هـذه الظـاهرة هـو N.G. Svoronos, Petites et grandes exploitations, op. cit.

M. Kaplan *Les Hommes et la Terre à Byzance du VIe au XIe s Propriété et exploitation du sol.* Paris, Byzantina Sorbonensia,

(35) M.T. Mansouri, *Recherche sur les Relations entre Byzance et l'Egypte,* Tunis, 1992 (cf, Préface d'A. Ducellier).

(36) D. Ducellier, *Byzance et le monde orthodoxe,* Paris, 1986, pp. 112-113. Ch/ Diehl,*l'Afrique byzantine,* op. cit. p. 383.

الأحيان حتى مغادرة البلاد في اتجاه صقلّية ولربّما مركز الدولة نفسه[37].

وقد وضعت الدولة على عاتق الملاكين الصغار تزويد الحاميات العسكرية بما تحتاجه من مؤونة، في حين تكفل كبار الملاكين - بأموالهم وبأموال صغار الفلاّحين - ببناء الحصون. ويعتبر واجب كبار الملاّكين منطقيا نظرا للامتيازات التي يتمتعون بها في افريقية. فقد استفادوا من توزيع الأراضي الذي قامت به الدولة سنة 570. إذ صدر في هذه السنة قرار بتوزيع الأراضي التي انتزعت من الوندال خاصة وأنّ الأمن بدأ يستتبّ نسبيا في المنطقة ونظرا للمصاعب التي كانت تعترض الامبراطورية في المشرق على حدودها مع الامبراطورية الفارسيّة، لذلك فهي تسعى إلى تأمين الولايات الغربية وتجنّب الحروب على جبهتين.

كما استفاد هؤلاء الملاكين الكبار من الناحية الإدارية إذ أصبح من حقّهم أن يشاركوا رجال الكنيسة في تعيين حكّام الأقاليم، والذين عادة يكونون من بينهم أو من بين قدماء ضبّاط الجيش[38].

فتجمّع الثروة والسلطة بين كبار الملاّكين والموظفين، ورجال الكنيسة يترك للملاّكين الصغار «واجب وحقّ الطاعة». وبالتالي يمكن القول أنّ الملاّكين الصغار لم يتقلّصوا فقط بل تبدو وضعيتهم سيئة منذ أواسط القرن السادس ميلادي، وعلاقتهم بالدولة المركزية تمرّ عبر الأطر الادارية والدينيّة التي يتحكّم فيها «الأقوياء» (Les puissants/Dunatoï) وربّما يظهر ذلك من خلال الألقاب الاجتماعية التي كانت تسند لهؤلاء وأولئك، فإذا كان «الأقوياء» ينعتون بعبارات

---

(37) J. Durliat, Les grands propriétaires, op. cit. pp. 520-521.
Ch. Diehl, *l'Afrique byzantine*, op. cit. 385.

(38) المرجع نفسه، ص 521.

فقد كانت البقية تنعت بعبارات تدلّ Potentes, nobiles, possessores, dunatoï في ظاهرها على حالة من «التفقّر» Humiliores, pauperes, pénètes[39] .

ويبدو هذا التطور منطقيا لأن السياسة الجبائية انبنت أساسا على اثقال كاهل السكّان، قصد اخضاعهم للسلطة المركزية وتجريدهم من أية امكانية تسمح لهم بالرقي الاجتماعي. فمن الناحية القانونية لم يكن ممكنا لهؤلاء الفلاحين الصغار أن يرتقوا من وضعية إلى وضعية، ومن ناحية أخرى لم يكن من حقّهم إلاّ أداء الواجب العسكري والجبائي انطلاقا من ضيعات صغيرة قد تكون في بعض الأحيان في مناطق غير قادرة طبيعيا على توفير محاصيل طيّبة. فالأراضي الخصبة والضيعات الكبرى هي من أملاك الامبراطورية والكنيسة وكبار الملاكين[40] الشيء الذي جعل الحياة الريفية أكثر حيويّة من حياة المدن، ويبرز ذلك من خلال الأوصاف التي أوردها كل من بروكوب (Procope) وكوريب (Corippe) للمناطق الساحلية ومناطق الشمال الغربي والتي تتميّز بالثراء[41].

إلاّ أن هذا الثراء وهذه الحيوية سرعان ما تقلّصا بسبب السياسة غير العادلة التي انتهجها الأباطرة البيزنطيون والتي تضرّر منها الضعفاء والمتوسّطون. وكثيرا ما كانت ردود فعلهم العفويّة ضد السياسة الجبائية، تنقلب إلى انتقام من كبار الملاكين، وهذا من الأسباب التي

---

(39) المرجع نفسه، ص 522، وانظر كذلك :
R. Guilland, *La Politique sociale des empereurs byzantins*, Paris (sans date), pp. 2-3.

(40) Ch. Diehl, l'Afrique byzantine, op. cit. pp. 386-387.

(41) انظر بروكوب، كتاب الحروب، ص 29 «لقد مررنا بمدن سلقطة وحضرموت ووصلنا إلى مدينة قراس. . . وتبدو هذه المنطقة وكأنها جنة بالنسبة للمناطق التي نعرفها، تجري بها قنوات من الماء العذب لري البساتين، تحيط بها غابات كثيفة لري الأشجار المثمرة.

وانظر كذلك : Ch. Diehl, l'Afrique byzantine, op. cit. pp. 403-405.

تفسر إنشاء الحصون داخل المنطقة وتحصين المدن، حتى بدت افريقية وكأنّها منطقة عسكرية.

2 ـ الفئات الوسطى الحضريّة :

لقد كانت المدينة الافريقية قبل العهد البيزنطي، مدينة مفتوحة في أغلب الأحيان، وانفتاحها يعبّر عن ايديولوجية الاستعمار الروماني الذي جعل المدينة رمزا من رموزه وانفتاحها تعبير عن فرضية للسيطرة على المناطق المستعمرة واستتباب «الأمن الروماني» (La paix romaine)(42) . وقد ساعدت هذه الايديولوجية على انتشار الظاهرة الحضرية وتنوّعها وبقاء آثارها إلى يومنا هذا تدلّ على كثافة التعمير وازدهار العمران.

إلاّ أنّ العهد البيزنطي قد تميّز بتقلّص هذه الظاهرة واختلاف النمط العمراني الذي ساد في افريقية. وأحسن مثال على ذلك أن أحدث المصادر التي تحدّثت عن مدن افريقية في العهد البيزنطي هو كتاب جورج القبرصي (Georges de Chypre) والذي لم يذكر سوى عدد ضئيل من المدن بالمقارنة مع الفترات السابقة هذا بالاضافة إلى تغيّر كبير في نوعية المدن. فهي ليست تلك المدن المفتوحة وإنّما حصون ومدن محصّنة ترابط بها الجيوش البيزنطية أو يلتجأ إليها سكّان المناطق

---

(42) G. de Chypre, *Descriptio orbis Romani,* éd. Gelzer, Leipzig, 1890
لقد ذكر صاحب هذا الأثر حوالي 32 مدينة، مع الملاحظة أن هذا الكتاب لم يترجم فقد اعتمده D. Pringle في كتابه حول الحصون في افريقيا البيزنطية ونحن بصدد ترجمة الجزء المتعلق بالشام ومصر في إطار إعداد جملة من النصوص حول المدن البيزنطية التي كانت تابعة للروم وفتحها العرب. كما يمكن أن نشير إلى ضآلة عدد المدن التي تواصلت بعد دخول العرب لافريقية. إذ كثيرا ما تورد المصادر عبارة «مدينة قديمة، أزلية، عمائر خاربة، مدنية رومانية». F. Bahri; *Les villes byzantines d'Afrique d'après les sources arabes,* DEA, sous la direction d'H. Ahrweiler, Paris, I, 1984/ وانظر كذلك الخريطة المصاحبة التي وردت فيها المدن المنتمية للبلاد التونسية اليوم.

المجاورة في الحالات الضرورية، باستثناء بعض المدن الكبرى مثل قرطاج وحضرموت والأربس وسبيطلة وسبيبة[43] في أواخر العهد البيزنطي. وهذه الوضعية تجعل من دراسة الفئات الاجتماعية داخل المدينة أمرا ليس باليسير، وبالاضافة إلى أهمّية المجتمع الريفي. وتبدو الفئات الوسطى الحضريّة فئات غير متجانسة من حيث التركيبة، إذ نجد الموظفين الاداريين أو رؤساء المناطق الحضرية الجهوية مثل Les praeses[44]. وهؤلاء الموظفين وإن كانوا مرتبطين اجتماعيا بالفئات الوسطى فهم في تبعيّة مباشرة لقواد الجيش ورجال الكنيسة وكبار الملاّكين الذين يساهمون في تعيينهم أو في اختيارهم[45] ومن هذا المنطلق يكون ممثلو هذه المجموعة من الموظفين في وضعية هشّة وغير قارّة. هشّة نظرا لعدم استقرار الوظيفة وانتقالها من واحد لآخر بفعل التداول وغير قارّة لفقدان الوظيفة، وقد يحصل الارتقاء الاجتماعي بفعل الوظيفة ذاتها ونادرا ما يرافق هذا الارتقاء الاجتماعي تغيير قانوني.

---

(43) ورد إسم المدينة بشكله الحالي أي سبيبة في نص جورج القبرصي المؤرخ بحوالي سنة 600 انظر Georgii Cyprii *Description orbis romani*, éd. et commentaire d'Henri Gelzer, Leipzig, 1980, p. 33)

(44) Cf. M. Tahar Mansouri , Les Institutions de l'Afrique byzantine, CAR, Faculté de Lettres de Tunis, 1982.

(45) J. Durliat, Les grands propriétaires. Ch. Lepelley, *Les cités de l'Afrique romaine au Bas-Empie.* T1 : La permanence d'une civilisation municipale. Paris, 1979, pp. 231-232.

يشير الأستاذ C. Lepelley إلى المكانة الهامة التي كان يتمتع بها أعوان البلديات فهم يتمتعون بسلطات واسعة ونافذة نظرا لانتخابهم ولا لتعيينهم، لأن عملية التعيين تضعف من سلطة الموظف البلدي وتجعله يخدم مصالح من عينوه ولا مصالح من عيّن لخدمتهم، مثلما هو الشأن في العهد البيزنطي، الموظف البلدي يتم تعيينه في مرحلة أولى من طرف الامبراطور ثم بداية من 570 يتم تعيينهم من طرف الأعيان المحليين.

إلى جانب هذه الفئة غير القارّة والتي يمكن أن ترتقي ويمكن أن تنحدر بسبب تغيّر الوظيفة، نجد مجموعات مختلفة مرتبطة بالمجتمع الحضري، مثل صغار التجار والحرفيين.

وتبدو المعلومات حول هذه الفئة من الصنّاع والتجار محدودة، فالروايات التاريخية لا تذكرها إلاّ بصورة عرضية، في حين لم يوجد نصّ منظّم للحرف إلاّ في فترة متأخرة، إذ يعتبر أقدم نصّ منظم للمهن في الامبراطورية نص الرابطات الحرفية الصادر في أواخر القرن التاسع[46].

ويبدو هذا القانون معبّرا عن وضعيات قديمة لم تكن تخضع لقوانين منظّمة. وبذلك يمكن القول بأن المهن التي شملها هذا القانون مهن قديمة في مدن الامبراطورية[47].

وتنقسم هذه المهن إلى مهن «نفيسة» ومهن «خسيسة»، وإن كان أرباب المهن النفيسة ينتمون إلى الفئات الثرية، فالمهن الخسيسة هي مجال هذه الفئات الوسطى من صنّاع الخزف والنّسيج، والشمّاعين، والخبّازين، وأصحاب هذه المهن يختلفون عن فئة الفقراء بامتلاكهم وسائل الانتاج ولكنهم يختلفون عن الفئات العليا في المجتمع التي تمتلك مصدري الحظوة الاجتماعية : النفوذ والثروة . وتبقى الفئات الوسطى في المجتمع البيزنطي محدّدة قانونيا ولكنها معرّضة أكثر من

(46) *Le livre du préfet* in R. Guilland, *La politique sociale des empereurs byzantins,* Paris, 1959, pp. 76-79 et l'édition complète de ce texte par J. Nicole Génève; 1983.

(47) انظر القوانين المتعلقة بالوظائف والمهن في كتاب :
The Theodosian code and Novels and the Sirmondian Constitutions, a translation by cly dc Pharr - Princeton University Press, 1952.

غـيرها إلى التـقهـقـر أو الانحدار الاجـتمـاعي[48]. وقـد برز دور الفئـات الوسطى في الصراعات الاجتماعية التي عـرفتها افريقيا من خلال الصراع المـذهبي إذ كثـيـرا ما يشـارك الحـرفيـون والصنّاع وصـغـار التّجار في الحركات التّمردية ضد السلطة المركزية من خلال الاختلاف الديني.

وفي الواقع هذه الحركات ذات الطابع الـديني هي ردّ فعل على حالة الفوضى التي كانت تعيشها افريقية في أواخر القرن السادس وبداية القرن السابع. وهي حالة موروثة تتمثّل في تسليط الضرائب على وسطاء الناس إذ يعتبر هؤلاء هم الركـيزة الأساسية التي تعتمد عليـها الدولة من الناحية الجـبائيـة، لأنّ كبـار الملاّكـين كثـيرا مـا يرفضـون أو يتهـرّبون من دفع الضرائب ويبقى الحرفـيون الصغار والتجار الصـغار هم الوحيدون الذين يقومون بأعباء الجباية[49]. بالاضافة إلى ذلك يبقـى سكان البلاد أفارقة، ومن بينهـم من ينـتمي للفـئـات الوسطى التي تشـارك في احداث المـدن وفي مقاومـة الحضور الأجنبي وذلك على الرغم «من سيطرة البـيزنطيين على الأرض وامتلاكهم للآلة العسكرية والادارية»[50].

كمـا انخرط صغار التـجار وصغار الفـلاحين وصغار الصناع في حـياة دينية نشيطة خاصة منها حياة الرهبنة هروبا من عسف الادارة وجور جباة الضرائب معـتزلين الحياة المـدنية في أغلب الأحيان. وهـي ظاهرة عامة بالنسـبـة للامـبراطوريـة. وكان الأباطرة قـد شـجـعـوا على هذه الظاهرة كتعـميق للمعـتقد المسـيحي إلاّ أنّها في نهاية المطاف قـد آلت إلى نتائج وخيـمة بالنسبـة للدولة، فمن ناحـية تقلّص مصـادر الجباية ومن ناحـية

---

(48) Kh. Belkhodja, l'Afrique byzantine à la fin du VIe et au début du VIIe spécial, 1970, p. 56. Siècle R.O.M.M.N.

(49) المرجع نفسه، ص 62 ـ 63.

(50) R. Devress3e, L'Eglise d'Afrique durant l'occupation byzantine *Mélanges de l'Ecole Française de Rome,* 1940, p. 152.

أخرى تجمّع ثروة هامة (متكوّنة من أراضي فلاحية ومن عقارات) بين يدي المؤسسة الكنسية وفي بعض الأحيان بين يدي كبار الملاّكين. ممّا أحدث انقلابا في موازين القوى سواء في مركز الدولة أو في أطرافها.

ويظهر هذا الوضع جليّا في افريقية قبيل الفتح العربي، إذ استطاع حاكم الولاية في حدود سنة 646 اعلان انفصاله عن الامبراطورية ـ إن حصل هذا الانفصال فعلا ـ بمساعدة كل الأطراف الاجتماعية المتعايشة بالمنطقة[51].

ـ رجال الكنيسة مع ما يتمتعون به من نفوذ أخلاقي وسياسي ومادي.

ـ كبار الملاكين وما يتمتعون به من جاه وثروة.

ـ متوسطو القوم وما يعانونه من ضيم اجتماعي يفسّر على أنّه بسبب سياسة الدولة المركزية الجائرة.

إلاّ أن موقف هذه الفئات من سياسة الدولة المركزية لم يكن موقفا مبدئيا إذ كثيرا ما نجد التفاوت واضحا بينها في الحالات العصيبة والتي لم يكن للسياسة دخل فيها. مثل حالات الوباء والطاعون، ففي 543 ساءت أحوال افريقية وخاصة منها أوضاع المجتمعات الحضرية عموما وأوضاع الفئات الوسطى والضعيفة بصورة خاصة.

فمن الناحية العمرانية عرفت مدن الامبراطورية تقلّصا نسبيا منذ منتصف القرن السادس ولم تعرف عودة الحيويّة إلاّ في الربع الأخير من نفس القرن[52] وقد ساهمت الأوبئة التي عرفتها افريقية كغيرها من مدن

---

(51) خالد بلخوجة، سبق ذكره، ص 64. انظر كذلك حول الاختلاف العقائدي في افريقية مقال : Pierre Champetier, Les Conciles africains durant la période byzantine, *Revue Africaine, 1951; p. 117.*

(52) G. Dagron, Les Villes dans l'Illyricum byzantin, *Villes et peuplement de l'Illyricum protobyzantin,* Rome, 1984, p. 335.

البحر المتوسط في تقلّص عدد سكّان المدن وخاصة منها المدن الساحلية والمدن التي توجد على الطرقات الرئيسية وقد صوّرها كوربيوس بصورة مفزعة ودقيقة ساهمت في تدعيم الفقر وتوسيع مجاله[53] .

III ـ الفئات الفقيرة :

1 ـ تعريف الفئات الفقيرة

لئن كان الحديث عن الفئات الفقيرة عموما لا يعني الفقر المدقع، فإنّ الحال يختلف عند الحديث عن فقراء افريقيا البيزنطية. إذ تشير النصوص القانونية البيزنطية مثل قانون جستنيان (Le Code Justinien) وكذلك القرارات الامبراطورية (Les Novelles) إلى وجود فئات فقيرة معدمة تحتلّ الدرجات السفلى في المجتمع على الأقلّ في مجالين.

ـ في مجال القوانين المدنية وذلك عند الحديث عن الزواج، إذ تقرّ القوانين البيزنطية وجود نوعين من الزواج، زواج الأعيان وأعضاء مجلس الشيوخ والموظّفين السامين والتّجار، الذي يفضي إلى حق الأبناء في الحياة المدنية والمشاركة في الوظائف الرسمية على اختلاف أنواعها. وزواج الفقراء والجنود والمزارعين وهي آخر الفئات في السلم الاجتماعي، زواج مقبول حتى وإن كان مجرد تعايش بين رجل وامرأة، ولكنه لا يعطي للأبناء حقوقا مدنية تسمح لهم بالانخراط في سلك الوظائف الرسمية[54] . معنى ذلك أن الفئات الشعبية تعتبر محكومة لا يمكنها بمقتضى القانون الوصول إلى وضعية الحاكم حتى ولو كان بسيطا.

---

(53) J. Durliat, La peste du VIe siècle, op. cit. p. 117

(54) E. Patlagean, *Pauvreté économique et pauvreté sociale*, op. cit. 16-17. G. Ostrogorsky, *Pour l'Histoire de la féodalité*, op. cit. pp. 9-16.

ـ في مجال القوانين الجنائية، لقد كانت القوانين الجنائية الرومانية تعتمد العقوبة الموحّدة (عقوبة مادية أو بدنية) في حالة حدوث جناية ما دون النظر إلى الوضعية المادية للمذنب[55]. فجاء القانون الجنائي البيزنطي ينظر إلى النّاس حسب وضعياتهم المادية، فالغني يعاقب ماديا كدفع غرامة مالية أو فقدان بعض الامتيازات الاجتماعية، في حين يعاقب الفقير بدنيا. فالغني يدفع من ماله والفقير من شخصه[56].

وبالتالي يمكن القول بأنّ القانون البيزنطي الذي يقرّ وجود فئات معدمة فهو يخرجها من دائرة التسيير الاداري والعسكري ويحرمها من المشاركة الاقتصادية بما أن المنتمي لهذه الفئات لا يحق له دفع تعويضات في صورة ارتكابه لجريمة ما. فهناك ما يمكن أن نسميه النخبة وهناك من يمكن أن نسميه «العامة» أو الفئات الفقيرة المحددة قانونا.

فبالإضافة إلى التعريف القانوني يمكّن أن نعرف هذه الفئات من حيث علاقتها بالملكية العقارية. فقد كانت الأرض بالنسبة للامبراطورية الرومانية ثم الامبراطورية البيزنطية من بعدها أساس الاقتصاد وركيزة الدولة[57]. لذلك كانت ملكية الأرض محلّ تشريعات عديدة سواء فيما يتعلق بمسألة التملّك حيث نجد الملكيات الخاصة والملكيات الامبراطورية أو فيما يتعلق بتنظيم العمل والاستغلال داخل هذه الضيعات ويكفي هنا أن نشير إلى النقائش التي تتعلق بهذه المسألة مثل نقيشة عين جمالة أو نقيشة هنشير متيش بالشمال الغربي للبلاد التونسية،

(55) E. Patlagean, *Pauvreté économique et pauvreté sociale,* op. cit/pp 12-13, 16.

(56) Ibidem. p. 16

(57) P. Lemerle, Esquisse pour une histoire agraire de Byzance, *Revue Historique,* 1958, p. 219.

أو النصوص القانونية التي تعود إلى عهد الامبراطور جستنيان والتي يطلق عليها اسم القوانين الفلاحية أو قوانين الأرياف (Le Code Rural)[58] وهي قوانين تنظّم الأوضاع العقارية وتفرّق بين المالك والمستغل فهناك المالك المستغل وهو عادة مزارع صغير والمالك غير المستغل وهو الذي يستخدم اليد العاملة الفلاحية، ثم المستغل غير المالك وهو معمّر (Colon) يرث وضعيته القانونية وعلاقته بالأرض. فالفئات الفقيرة من الناحية العقارية هم أولئك الذين لا يملكون الأرض وإنما يستغلونها.

ويمكن أن ندرج ضمن الفئات الفقيرة كل الذين يعيشون في الأوساط الحضرية في وضعية مهمشة بالنسبة للدورة الاقتصادية أو بالنسبة للمؤسسات البلدية. وهؤلاء قد لا يمثلون وحدة اجتماعية متجانسة على عكس أمثالهم في الريف الذين يمثلون كتلة متمايزة وموحدة[59]، مما يجعلهم أكثر استعدادا للثورة على الحكم، إذ لا نعلم ثورات لأهل المدن في افريقيا البيزنطية في حين لم تهدأ الأوضاع في المناطق الريفية طوال العهد البيزنطي[60].

2 ـ العناصر المكونة للفئات الفقيرة

تتكوّن الفئات الفقيرة من عدّة عناصر تصنّفها النصوص حسب أصولها العرقية أو الحضارية :

ـ الجنود البيزنطيون القادمون أثناء حملة بليسار (Bélisaire) سنة533، إذ يقول عنهم بروكوب أن هؤلاء العساكر كانوا فقراء ولم تكن لديهم

---

(58) W. Ashburner, The Farmers Law, *Journal of hellenistic Studies,* XXX, 1910, pp. 68-95; XXXII, 1912, pp. 85-108; J. Durliant, Les grands propriétaires, op. cit. p. 523.

(59) F. Graus, Pauvres des villes et pauvres des campagnes, *A.E.S.C.*, 1961, pp. 1057-1059.

(60) Corripe, *La Johannide,* op. cit. I, p. 149; Théophylacte de Simocatte, *Histoire de l'empereur Maurice*, VII, p. 287.

امكانيـات ماليـة تسمح لهم باقـتناء ما يريدون، لذلك مـا أن وصلوا إلى افـريقيـا حتى أصـبـحوا يمـارسون النّهب والـسّلب خاصـة وأن المناطق السّـاحليـة التي مـروا بهـا كـانت غنيـة. ويوضّح بروكـوب أصل هؤلاء الجنود الذين أخلّوا بـسلوك الجندية، عل أن أغلبـيتـهم من الهـون (Les Huns) أي من الشعوب الجرمانيـة الذين وقع انتدابهم كمرتزقة في صلب الجيش البـيزنطي[61]. ولئن حـاول بروكوب اعـتبـار ذلك من خصـائص الجـرمان الذين لم يتـشبّـعوا بالحـضارة البـيزنطيـة، فإن الواقع يبـيّن أن الجنود بصورة عامة كانوا من الفئات الفقيرة حتى أنّ السّلطة كانت تقف إلى جانـبهم وتحمـيهم من الاسـتعـباد حـتى تضمن مـصدرا من مـصادر انتداب الجند[62]

ـ الأفارقـة، ويعني هذا المـصطلح البعض من سكان البـلاد المتـرومنين الذين خـضـعـوا لسـيطرة الـوندال ولـم يسـتـفـيـدوا مـبـاشـرة من حكم البيزنطيين. فقد كانت وضعـية هؤلاء سيئة زمن الوندال وفي بداية العهد البـيزنطي. إذا افـتكّ جنسـريق الأراضي التي كـانت مسـتـغلّة من طرف الأعـيان الرومـان أو الأهالي الذين ترومنوا ووزّعـها علـى المقـرّبين منه خاصة في سهول الشمال الغربي لافريقيا البروقنصلية ويقول بروكوب أن هذه الأراضي تعـرف فـي زمنه (أي سنوات 533 ـ 534) باسم سـهـول الوندال[63].

ولم تتـحـسّن حـالة هؤلاء الأفـارقـة إلاّ بداية من حكم الامـبـراطور جـسـتـان الثـاني (Justin II) (565 ـ 578) وذلك بعـد سـيطرة تكاد تكون كـاملة على المنطقـة وبعـد إخـمـاد ثورات الأهالي الأولى 548 ـ 550، وهذا يعني أنه ربما وقعـت عملية توزيع للأراضي الخصبـة على الأفارقة

(61) Procope, *Les Guerres*, II, p. 47.

(62) G. Ostrogorsky, *Pour l'histoire de la féodalité*, op. cit. p. 11.

(63) Procope, *Les Guerres*, I, p. 9.

الموالين للحضور البيزنطي. ويظهر هذا التّحسّن في عمليات تمويل بناء الحصون الدّفاعية التي أصبح كبار الملاكين يساهمون فيها إن لم يضطلعوا بها بصورة تامة، بعدما كانت حتى هذا العهد من مشمولات الولاية ومن اهتمامات السلطة المركزية بالقسطنطينية[64]. ومن هنا يمكن القول بأن التمايز الاجتماعي أصبح واضحا إذ أن الأفارقة قد تحصلوا على الأراضي كمقابل لولائهم للحكم البيزنطي، كما يمكن أن نشير إلى أن الموقف من الحضور البيزنطي قد حدّد إلى أبعد الحدود موقف الإدارة البيزنطية من السكان ومن عمليات توزيع الأراضي.

ـ الأهالي أو السكّان الأصليين، كثيرا ما تستعمل النصوص عبارة المورين (Les Maures) للتعبير عن أهالي المنطقة أو تذكر في بعض الأحيان أسماء القبائل مثل قبيلة لواتة[65]. لذلك نستعمل عبارة الأهالي للتعبير عن هذه المجموعة البشرية التي وقفت مواقفا متباينة من الحضور البيزنطي، أي بين مؤيّد له ومعارض[66].

فقد بدت هذه المجموعة منقسمة على ذاتها، فهناك من تحالف مع الوندال وبالتالي ناصب العداء للحضور البيزنطي منذ الوهلة الأولى وخاصة سكان منطقة بلاريجيا (Bulla Regia) وسكان المناطق الجبلية مثل منطقة بابوا (Papoua) وهي ربما منطقة الاوراس التي احتمى بها الملك الوندالي جلمار (Gélimer) في آخر أيامه[67]. ويبدو أن الذين تحالفوا مع الوندال هم أساسا من العمال الفلاحيين الذين كانوا يتمتعون بقدر من

(64) J. Durliat, *Les dédicaces d'ouvrage de défense*, op. cit. pp. 102-103, idem. Les grands propriétaires, op. cit. p. 520.

(65) Procopc, *Les guerres*, op. cit. II, p. 52; Idem. *Des Edifices*, op. cit. p. 338 Corrippe, La Johannide, op. cit. II, p. 317; Théophylacte de Simocatte, op. cit. VII, p. 287.

(66) M.T. Mansouri, *Les Institutions;* op. cit. p. 65.

(67) M. Janon, l'Aurès au VIe siècle, note sur le récit de Procope, *Antiquités Afraicaines*, XV, 1980, pp. 347-348.

الحرية لم تكن تضمنه لهم القوانين الرومانية، فقد مكّنهم الوندال من حرية مغادرة الأرض التي يعملون عليها إلى أرض أخرى دون عقاب في حين كانت القوانين الرومانية تنصّ على منع التنقل من الأرض بالنسبة لهذه الفئة الاجتماعية، وما البيزنطيون سوى تواصل للادارة الرومانية، لذلك يعتبر هذا التحالف هروبا من وضعية قد تتكرر(68) وقد كان من نتائج هذا الموقف هروبهم من الفضاء الجغرافي الخاضع للحكم البيزنطي، إذ استقرّ هؤلاء على تخوم افريقية البيزنطية أو على هامش الاستعمار البيزنطي.

كما أن زعماء القبائل وإن أبدوا مساندتهم للبيزنطيين فقد كانت مساندتهم شكلية إذ بقوا ينتظرون نهاية المعارك حتى يحددون موقفهم، ويشير بروكوب إلى انعدام الثقة في هؤلاء لأن موقفهم لم يكن سوى موقفا ظرفيا. لقد برز موقف الأهالي الرافض للحضور البيزنطي متجليا في خروج أغلبهم من دائرة السيطرة الجديدة وذلك بتركهم للنشاط الزراعي وعدم انخراطهم في النظام الاقتصادي الذي أعاد البيزنطيون تركيزه على الطريقة الرومانية(69). وهذا الرّفض قد تسبّب في تعميق حالة الفقر وانتشار نمط الحياة «البسيطة».

3 ـ مظاهر الفقر وأسبابه :

أ ـ مظاهر الفقر :

إنّ الصورة التي تقدّمها لنا النصوص عن مظاهر الحياة الإجتماعية للفئات الفقيرة في افريقيا البيزنطية تتعلق بعدة جوانب مثل الغذاء

---

(68) Corrippe, *La Johannide,* op. cit. II, p. 317; Ch. Saumagne, Observations sur deux loix byzantines relatives au colonat dans l'Afrique du Nord, *Revue Africaine,* 1936, p. 486; M.T. Mansouri, *Les Institutions;* op. cit. p. 65.

(69) Corrippe, *La Johannide,* op. cit. II, p. 317

واللبـاس والمسكن، فـمنذ الفـترة الأولى للاسـتعـمار البـيزنطي، يقـول بروكوب «قد كان الموريون يعيشـون حياة بائسة وشاقة يسكنون الأكواخ (Mappalia)[70] الضيـقة والتي يصعب فيـها التنفس على ساكنيـها، وهي لا تقيهم برد الـشتاء ولا حرّ الصيف. . . يفـترشون التراب مـا عدا الأغنياء منهم فإنهم يفـترشون فـراشا بسيطا. . . يحـافظون على لباسـهم الخشن كامل السنة دون مراعـاة للفصول. أما غذاؤهـم فهـو لا يتكوّن من الخبز والخمر ولا أي شيء صـالح للأكل. . فهم يأكلون الحبوب مـثلما تفعل الحيوانات. . .»[71].

ويضيف كـوريب «أن الموريين يحـيطون رؤوسهم بقطعـة من الكتّان ويتعلون الحذاء الموري الخشن»[72].

إنّ هذه الصورة وإن صدرت عن كتّاب مستقرّين في المدن ويدافعون عن الحضارة الرومانية البيزنطيـة، فهي تصوّر على الأقل الخصاصة التي يعـيش فيهـا الفقـراء خاصـة من الأهالي. والصورة التـي قدّمهـا كلّ من بروكوب وكوريب تترجم التخوّف الذي كـان سائدا في المنطقة ممّا يأتيه هؤلاء الفقراء من الأعـمال مثل النهب والسلب والثـورات. وقد جابهت الإدارة البيـزنطية هذه الوضـعيـة بتدعـيم الحصـون ونشرها في مخـتلف أرجـاء الولاية، كمـا تسبّب تهـديد الأهالي للادارة البـيزنطيـة في تقلّص النسيج العمراني للضرورة الأمنيـة. يقول بروكوب أثناء حديثه عن مدينة لبدة (Lepcis Magna) «قـد ترك جسـتنيان جـزءا كـبيـرا من المدينة خـارج السـور الذي بناه نتـيجـة لزحف الرمـال من ناحيـة ولإحكام الدفـاع عن المدينة من ناحية أخرى»[73].

(70) انظر تفسير Ch. Courtois, *Les Vandales et l'Afrique*, op. cit. p. 345 note 14

(71) Procope, *Les guerres*, op. cit. II, p. 52

(72) Corrippe, *La Johannide*, op. cit. p. 317.

(73) Procope, *Des Edifices*, VI, p.337.

كما تشير البحوث الأثريّة أن أغلبية الحصون التي بناها البيزنطيون اقتصرت على بعض أجزاء المدن وتركت الأجزاء الأخرى خارج الأسوار وذلك لعدم القدرة على تأمين كلّ أجزاء المدينة. وكثيرا ما كان يهرب السكّان المجاورون إلى حصون هذه المدن طلبا للّجوء والحماية في حالات الاضطراب(74).

كما أنّ الحصون التي بنيت كانت بمثابة الحاجز لإيقاف هجمات السكّان المحليين والتي يمكن اعتبارها كردود فعل على السياسة البيزنطية. إذ استولى هؤلاء على الأراضي الخصبة وأقرّوا نظام الفلاحة المستقرة الذي لم يكن يتماشى وطبيعة الاقتصاد الرعوي الذي يمارسه الأهالي. فمثلا ظهور القبائل الجمالة في جنوب افريقية البيزنطية ومحاولات اقتحامهم المنطقة الخصبة منذ عهد الوندال(75)، والمشاركة في ثورة 548 ـ 550 ضد البيزنطيين مستعملين الجمال كمطايا وكوسيلة احتماء أثناء المعارك(76) ثم اضطرارهم إلى الهروب بعد الهزيمة إلى المناطق الصحراوية القاحلة(77).

ويمكن أن نشير إلى تواصل المذهب الدوناتي وهو مذهب مسيحي يعارض الكنيسة الرسمية، قد اعتمد منذ القرن الرابع على الفئات الاجتماعية المسحوقة حتى أن المؤرخين انقسموا وتباينت آراؤهم حول تعريف هذا التيار : هل هو تيّار «وطني» وبالتالي سياسي يقاوم الحضارة

(74) *Ibidem* p. 340-342; Ch. Courtois, *Les Vandales et l'Afrique,* op. cit. 346-347. D. Pringle, *The defence of Byzantine Africa,* op. cit. I, pp. 72, 95; N. Duval, L'urbanisme de Sufetula, *Aufstieeg und Niedergang der Römischen Welt,* II, Berlin - New-York, 1982, pp. 622-624; Ibidem. Topographie et urbanisme d'Ammaedara, pp. 657-358.

(75) Ch. Courtois, *Les Vandales et l'Afrique;* op. cit. pp. 99-101.

(76) Corripe, *La Johnannide,* V, p. 477.

(77) Corripe, *La Johannide,* V. p. 477.

الرومانية من خلال الدّين؟[78] أم هو تيّار ديني - مذهبي يعتمد قراءة مختلفة للتراث المسيحي؟[79] أم هو تيّار اجتماعي يمثّل النقمة على الأوضاع الاجتماعية السائدة؟[80].

إنّ القاعدة الشعبية لهذا التيار تتكوّن، حسبما يبدو في أغلبها من المعدمين من الأوساط الريفية ومن العمال الفلاحيين الموسميين (أو الدّوارين)، مما يدلّ على أن هذه الفئات المعدمة قد لجأت إلى تيّار يناهض التّصور الرسمي للكنيسة واعتبارها كنيسة الشيطان[81] ومن ورائها الجهاز الاداري الذي يسيّر المنطقة. وقد ساهم تواصل هذا التيار، في العهد البيزنطي، في تعطيل حياة الرهبنة والوقوف أمام انتشارها، خاصة وأن هذه الظاهرة كانت تعتبر مظهرا من مظاهر تعميق المعتقد المسيحي. فالدّير الوحيد الذي نجد له ذكر في النصوص الأدبية البيزنطية هو دير قرطاج الذي أمر جستنيان ببنائه عند ترسيم أسوار المدينة[82].

وبصورة عامة تمثّل حياة الأديرة في العهد البيزنطي هروبا من سلطة الدولة. ففي مصر البيزنطية مثلا، كانت حياة الأديرة فرصة، للذين اختاروها، للهروب من سيطرة كبار الملاكين ومن جُباة الضرائب[83]، حتى أنه يمكن اعتبارها «فقر اختياري». وهي ظاهرة

(78) P. Monceaux, *Histoire littéraire de l'Afrique ancienne;* V, Paris, p. 8.

(79) W. Frend, *The donatist church,* Oxford, 1952, p. 334.

(80) J-P. Brisson, *Autonomisme et Christianisme dans l'Afrique romaine de Septime Sévère à l'invasion vandale,* Paris, 1958, pp. 357-358, A. Mandouze, Le donatisme représente-t-il la résistance à Rome de l'Afrique tardive, *Actes du Colloque Assimilation et résistance à la culture gréco-romaine,* Madrid; 1974, p. 358.

(81) البشير الشنيتي، الحركة الدوناتية، مجلة الأصالة، الجزائر، أوت 1978، ص 31.

(82) Procope, *Des Edifices;* VI, p. 340.

(83) G. Rouillard, *L'administration civile de l'Egypte;* op. cit. p.

انتـشرت أثناء القـرون الوسطى في العالم المسيـحي هروبا من التبعيّة والتلجئة[84] . إلاّ أن الظاهرة الرهبانيـة لم تتمكّن من التّغلغل في إفـريقية البيزنطية، حتى أن الفئات الفقيرة تبدو وكأنها كل تلك الفئات التي كانت تعيش إمّا على هامش الاقتصاد الزراعي البيزنطي، تعارض سلطتي الدولة والكنيسة الرسمية، حتى وإن كانت تعيش حياة بائسة فقيرة.

ب ـ أسباب الفقر :

إنّ أسبـاب التفقـر تعود جـذورها إلى العهدين الرومـاني والوندالي إذ مارست السلطة الرومانية الاسـتعمار الزراعي واعتمدت سيـاسة الترغيب باتجـاه الفئـات الثرية من أهالـي البلاد وسـعت إلى استـيعـابهم في إطار الحضـارة والمؤسسـات الرومانية في حيـن قامت بعمليـة «اقصاء» لبقـية السكان[85] . كما أن الوندال سلكوا سـياسة لا تختلف عمّا كـان موجودا إذ قـاموا بافـتكاك الأراضي من الرومـان ومن الأهالي علـى حدّ السـواء وتعويض المزارعـين والعمال الفلاحييـن في أغلب الحالات بعناصر من القبائل الوندالية مما دفـع بالكثيرين من السكان الأصليين إلى الفرار إلى المناطق الصـحراوية والـجبليـة والتي يمكن اعـتبـارها مسـتـقلة بالنسبـة للإدارة الوندالية[86] ويبدو أن مـثل هذه الوضعيـة قد تواصل بعـد مجيء البيزنطيين إلى المنطقة.

فقـد كانت السـياسة البـيزنطيـة منحازة أساسـا للفئـات المتـعاونة مع الحضور البـيزنطية والتي تمثّل بدرجة أولى الأفـارقة ـ الرومان[87] ، فقد

(84) A. Vauchez, La pauvreté volontaire au Moyen-âge, *A.E.S.C.;* VI; 1976, pp. 1566-1573.

(85) M. Ben Abou, *La Résistance africaine à la Romanisation,* Maspéro, Paris, 1976. Idem. Les Romains ont-ils conquis l'Afrique? *A.E.S.C.; A.E.S.X.* 1978, pp. 83-88.

(86) Ch. Courtois, *Les Vandales et l'Afrique,* op. cit. pp. 325

(87) J. Durliat, Les grands propriétaires, op. cit. pp. 517, 521, 523.

مكّنتهم من الادارة ومن الأرض، حتى أن المسؤولين الاداريين كانوا يختارون من طرف كبار الملاكين ورجال الكنسية. وهؤلاء هم المسؤولون عن جمع الضرائب وتطبيق القوانين في افريقيا(88) وفي غيرها وبصورة مستفحلة في مصر وسوريا الأمر الذي أصبح يخيف السلطة المركزية(89). والتي ما فتئت تتدخّل من حين لآخر بسنّ القوانين التي تحمي الفقراء وصغار الفلاحين المورد الرئيسي لجمع الضرائب ولتكوين الجيش(90) وبهذه الصورة يمكن القول بأن التراتبية الاجتماعية مرتبطة بتراتبية الادارة فكبار الملاكين هم المسؤولون الأوائل في الإدارة، أي أصحاب السلطة وغير الملاّكين هم المحكومون. وقد حكمت هذه التراتيبية المجتمع البيزنطي في افريقيا، إذ بالغ جباة الضرائب في جمعها بصورة «لا انسانية» أدّت إلى انتشار ظاهرة التفقّر(91) كما استأثر هؤلاء بالأراضي الصالحة للزراعة، وتدعّم نفوذهم بعد الاصلاح الإداري الذي قام به الامبراطور موريس في كلّ من افريقيا وايطاليا بجمع السلطتين الادارية والعسكرية بين يدي الوالي الاقزرخس (l'Exarque). فقد أخمدت الثورات و«استتب» الأمن مما ساعد على إحكام الاستغلال الزراعي للمنطقة. ويبدو أن النتيجة كانت تحسّن الحالة الاقتصادية التي ظهرت بوادرها في آخر العهد البيزنطي. وقد عبّرت المصادر العربية المتعلقة بعملية الفتح عن حالة الرخاء التي كان

(88) G. Rouillard, *L'Administration civile,* op. cit. pp. 175-176; A.H.M. Jones, *La fin du monde antique,* Paris, 1970. pp. 142-143.

(89) J. Durliat, Les Grands Propriétaires, op. cit. pp. 530-531.

(90) G. Rouillard, *L'administration civile,* op. cit. p. 187; G. Ostrogorsky, *Histoire de la féodalité,* op. cit. pp. 13-14.

(91) Ch. Diehl; *L"Afrique byzantine,* op. cit. pp. 453-454, J. Durliat, Les grands propriétaires, op. cit. p. 517; Kh. Belkodja, L'Afrique byzantine à la fin du VIe siècle et au début du VIIe siècle, *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, numéro spécial,* 1970, pp. 55-65.

عليهـا حكام المنطقة، وتمثّل في المـبالغ الماليـة الضخمـة التي تحصل عليها العرب مقابل الصلح سنة 27 هـ / 647 م[92].

ويتدعّم هذا الرأي بـالكنوز التي عثر عليـها إلى حدّ الآن فـي المنطقة وهي دليل على تراكم كميات هامـة من الذهب لدى قوّاد الجيش أو كبار الملاّكـين[93] . كـما لعـبت الحـروب دورا هاما، علـى الأقل في الفتـرة الأولى من العـهـد البـيـزنطي، في تفـقّـر السكّان مـثل حـروب الوندال والبـيـزنطيـين أو حـروب البيـزنطيـين والأهالي. إذ تشـير النصـوص إلى عـمليـات حـرق المـزارع البـيـزنطيـة أو نهب ثرواتهم في منـــتـصف القـــرن VI[94] وفي أواخـره في عهـد الوالي جنديوس (Gennadius) وهي عمليّـات تترتّـب عنها في كـثير من الأحـيان مضـاعفة الضـرائب أو إحالة البعض من المزارعين على البطالة.

كما أنّ تقلّص عمليات البناء التي نشطت في بداية الاستعمار البيزنطي والتي شملت بعض المرافق كالحمامـات أو المعالم كالكنائس والحصون أدّى إلى انتشـار البطالة في البلاد. ففي نهـاية القرن VI، إن لم نقل أنّ عمليات البناء أو المـشاريع العمرانية الكبرى قد توقّـفت فإنها على الأقل قد تقلّصت واقتصرت على عمليات الترميم والتعهد.

كمـا عرفت افريقـيا في العهـد البيزنـطي انتشارا للأوبـئة والأمراض، فنتج عن ذلك نقص في اليد العـاملة ممّا أضرّ بالفلاحة إذ يشـير كوريب في منتصف القرن VI إلى الــوباء الذي هلـك من جرّائه الكثيرون حـتى

(92) D. Pringle, *The defence of byzantine Africa*, op. cit. I, p. 44. ابن عـــبـــد الحكم، فتوح افريقيا والأندلس، تحقيق عبد الله أنيس الطباع، بيروت 1964، ص 39. خليـفة ابن خـياط، تاريـخ، تحقـيق أكرم ضـيـاء العمـري، التحف، العـراق، 1967، ص 134ـ135.

(93) D. Pringle, *The defence of byzantine Africa*, op. cit. pp. 44-45; H. Slim et autres*Le trésor de Rougga*, op. cit. pp. 78, 80.

(94) Corripe, *La Johannide*, op. cit. I, pp. 149, 154; II, p. 317.

أن المعدمين أصبحوا بعد ذلك يبحثون عن التزوّج من الأرامل الثريات[95].

الخاتمة :

إنّه على الرغم من ندرة المعلومات في المصادر بالنسبة للجانب الاجتماعي من تاريخ افريقية في العهد البيزنطي، يمكن أن نخرج بالإستنتاجين التاليين :

إنّ الفئات الوسطى في مجتمع افريقية البيزنطية هي فئات غير متجانسة من حيث الانتماء القانوني ولكنها تشترك في حالة التأرجح الاجتماعي، فهي مهدّدة بالتفقر أكثر منها موعودة بالاثراء. كما أنّ هذه الفئات الوسطى أقرب منها إلى الفئات الفقيرة وتندرج معها في إطار الصراعات الاجتماعية / الدينية.

إن ظاهرة الفقر التي كانت تعاني منها الفئات الشعبية كانت مرتبطة بموقفهم الرافض للحضور البيزنطي وعدم انخراطهم في الاقتصاد الزراعي. وتبدو ظاهرة الفقر مرتبطة بالأهالي في حين كانت الأراضي الخصبة والادارة بين يدي البيزنطيين ومن ناصرهم من الأفارقة المترومنين والذين قد يكونون وراء عملية الانفصال التي قام بها جرير (Grégoire) قبل التوسّع العربي في المنطقة بسنوات قليلة.

---

(95) Corripe, *La Johannide*, op. cit. III, 345; D. Pringle, *The defence of byzantine Africa*, op. cit. I, pp. 29-30.

التجار والحرفيون بافريقية
بين القرنين السادس والتاسع الهجري
12 / 15 م

بقلم : محمد حسن

ترجع جذور الفئات الوسطى ببلاد المغرب في العصر الوسيط إلى بداية حلول العرب بالجهة، ممثلة حينذاك حلقة ربط أساسية بين المجموعات الحضرية القديمة والطارئين على البلاد. فقد برزت بوضوح في ولاية حسان بن نعمان، لما اتبعت الكاهنة سياسة الأرض المحروقة، ملحقة الضرر بالسكان الحضر في المزاق، مما جعلهم يفضلون الانزياح عن صفوف الكاهنة والاستنجاد بالعرب، محوّلين بذلك محور الصّراع إلى نزاع بين أهل الحضر ـ وعلى رأسهم الشرائح الوسطى ـ والبدو[1] .

وطيلة الفترة الموالية، إزدادت هذه الشرائح الوسطى أهمية نتيجة ظهور جيل جديد من المولدين، ساهم في ادماج السكان الأصليين

(1) ابن عبد الحكم، فتوح افريقية والأندلس، بيروت 1964، ص 62 ـ 69. ابن عذاري، البيان، المغرب، بيروت، د.ت، ج 1، ص 36 .

وانصهارهم التدريجي في بوتقة الحضارة العربية، مما أفرز فئات متنوعة الجذور، من أمازيغ وأفارقة وعرب وأهل ذمة وغيرهم، لكن ذات مصالح متقاربة ونمط عيش مترف نسبيا، ووظائف تعتمد أساسا العلم والتجارة. تلك هي الشرائح الوسطى. فما هي اذن خصائصها العامة وفاعليتها الاقتصادية طوال العصر الوسيط عامة وفي الحقبة الأخيرة منه خاصة؟

أولا : فاعلية الدور الاقتصادي للفئات الوسطى إلى حد القرن الخامس هـ/11 م :

ظلت فاعلية الرأسمال التجاري والنقدي ودوره في عملية الإنتاج مهملة إلى حدّ ظهور دراسة «ماكسيم رودنسن» الذي ذهب إلى القول بأن البلاد العربية الإسلامية عرفت قطاعا رأسماليا سبق التّحول الرأسمالي بأوروبا في العصر الحديث. على أنّ هذه المقاربة السّوسيولوجية تنطلق من تحليل الظاهرات الاقتصادية والاجتماعية العامة دون تدقيق في البعدين الزمني والمكاني.

فقد بدأ باستعراض الشروط الأساسية لتكوّن الرأسمالية الجنينية، منها تنمية الإنتاج للسوق عن طريق تجارة بالجملة مستخدمة للنقد، وهي شروط تتنافى مع المقايضة في التجارة ومع نمط إنتاج المجتمعات الرعوية وكل أشكال الاعارة غير النقدية وتلك التي لا تنتهي إلى تركيز رؤوس أموال نقدية ضخمة. وبعد أن لاحظ المؤلف أن لا عوائق تشريعية لتكوّن الرأسمالية بالعالم الإسلامي (إقرار الملكية الخاصة، التشجيع على التّجارة، مع تحريم الغشّ والرّبا. . .) إستخلص إلى سيطرة الانتاج البضاعي الصغير، مع وجود الصناعات الكبرى مثل صناعة النسيج بمصر التي كانت تشغل 5000 نول للحياكة في مدينة واحدة.

وتبعا لذلك فقد أقّر الباحث بازدهار الرأسمال التجاري والنّقدي في العالم الاسلامي وبوجود بورجوازية رأسمالية به. على أنّ هذه الأخيرة لم تستطع المحافظة على قوّتها وإشعاعها الذي بلغته في القرن الأولى لسيطرة النبلاء والعسكريين على السّلطة السياسية، ولعجز المدينة على مدّ سلطانها كافيا على الريف[2].

وعلى أيّة حال فإنّ هذا الطرح قد لقي ردودا متعددة، بتعدّد الاختلاف في تقييم الرأسمال التجاري والنقدي في الإنتاج، ومن أهم القرائن المعتمدة في الاستدلال على محدودية هذا الرأسمال ما يلي :

ـ تبعية الرأسمال التجاري في كثير من الأحيان للملكية العقارية : كثيرا ما اقترنت ثروات التجار بالعقار، مزاحمين بذلك الإقطاعيين في ملكليتهم للأرض. فقد وقع توظيف نسبة كبيرة من الفائض التجاري في اقتناء الأرض نظرا إلى سيادة المفاهيم الاقطاعية. ولنا أمثلة على ذلك في المشرق والمغرب، فقد احتكر التجار عمليات استصلاح الأرض بالبصرة في العهد العباسي الأول، وتُحدّثنا كتب طبقات افريقية عن صنف من العلماء اكتسب ثروة من التجارة، ثم حوّلها فيما بعد إلى إقتناء الأرض، فعبد الرحيم الزاهد مثلا من رجال القرن الثالث هـ كان أول أمره تاجرا في سوق البزازين بالقيروان، لكنه وظف جانبا من الفائض في الأعمال الخيرية (بناء قصر زياد سنة 212 هـ)، وآخر في شراء الأرض، حتى أصبح يمتلك ضيعة واسعة فيها سبعة عشر ألف شجرة زيتون[3].

ـ مدى تمويل التجار لرؤوس أموالهم في الإنتاج الحرفي والصناعي بالمدينة : تكوّنت الرساميل التجارية نتيجة المضاربة التي تعتبر أساسا

---

(2) مكسيم رودنسون، الإسلام والرأسمالية، بيروت 1982، ترجمة نزيه الحكيم.

(3) المالكي، طبقات، تحقيق حسين مونس، القاهرة، د.ت.، ص 327 ـ 328.

هاما للمعامـلات التجارية : فالتجارة على حـدّ قول ابن خلدون «اشتراء الرخيص وبيع الغالي»، كما أن تسويق الإنتاج المحلي إلى البلاد البعيدة كـان يحـقّق أربـاحـا طائلة[4]. وهو أمـر أدّى إلى ظهــور إنتـاج زراعي مـخـصّص للتسـويق وبالتّـالي إلى تصـنيع الزراعـة، وشـّجع في بعض الأحيان الحرف والصنائع، لكن على مستـوى محدود، مثلما هو الشأن بالنسـبة إلى أحـد صائغي القـيروان فـي العهـد الأغلبي الذي كان يعـمل السـلاسل من النحـاس ويـطليـهـا بمــاء الذهب ويبـعـث بهـا تبـاع ببلد السودان[5]. وبالتـالي فان دور التاجـر الرأسمـالي ذو البعـد الصناعي لم يتبلور طيلة العصـر الوسيط، فيما طفـا على السطح دور الوسطاء وتجار البضـائع النفيسة المـخصصة للفـئات العليات وظهـرت صورة المكتنزين للأموال.

ـ نزيف العـملة : لم تكـن تعقـيـدات الصّـرف ولا حـتى القـوانيـين الشرعـية عائقا حـقيقيـا لظهور الرأسمال النّقـدي والتّجاري، فقـد كانت الحيل الفـقهية مـخرجا في الغـالب. وفي المقابل فـإن نزيف العملة في إتجاه أوروبا لاقتناء وسائل الترف للفـئات الإقطاعية، مثّلت خطورة على تطّور الرأسمال في ظل غـياب موانع نظرية على غرار المـذهب التّجاري (الماركـنتيليـة بأوروبا). وقد عرف الغـرب مبكرا انتـشار الدينار الـعربي المنقوش، وازدادت حاجته للذهب العـربي وبحثه عنه أثناء بداية النهضة الأوروبية[6]. ونظرا إلى أهمية النّزيف الذهبي فإن عملية التراكم النّقدي بالعالم العربي الإسلامي لم تكتمل.

---

(4) ابن خلدون، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، 1960، ص 703.

(5) المالكى، المصدر نفسه.

(6) (موريس لومبـار، الجغرافيا التاريخية للعالم الاسـلامي، ترجمة عبـد الرحمان حـمـيـدة، د.ت.، دمـشق، ص 139 ـ 160. انظر أيضـا : M. Lombart, l'Or Musulman du VIIème au XIèmee S. In Annales, E.S.C., II, 1947, pp. 141 - 160.

ـ طبيعة العلاقة بين السّلطة والتّجار والصرّافين : فضلا عن تخصّص كبار التّجار في البضائع النفيسة، فإن ولاءهم للسّلطة يحتم عليهم تشريكها في التّجارة، بل واقراضها عند الحاجة، متحولين بذلك إلى احتياطي لإنقاذ الدولة. وباختصار فإن التّجارة نفسها حافظت على طابع الإقطاع ومثالا على ذلك فإن اسماعيل بن عبيد الأنصاري، المعروف بتاجر الله، (المتوفى في بداية القرن الثاني هـ) تخّصص في تجارة الرقيق حتى صار له سوق بالمدينة ينسب إليه، لكن هذا الفائض أنفق في مشاريع لا اقتصادية[7].

ولم يسلم التّجار في بعض الأحيان من مصادرة أموالهم، وذلك لأسباب عدة، منها الحدّ من نفوذ التجار أو حاجة الدولة إلى الأموال أثناء فترات الأزمة. ومثالا على ذلك فقد صودرت أموال صاحب ديوان البحر بافريقية خلال القرن السابع هـ / 13 م، وهو ابن اللياني المهدوي[8].

وخلاصة القول فإن فئات التجار والحرفيين لم تكن مستقلة عن السلطة، وكثيرا ما كان فائض الإنتاج يشغّل في إقتناء الأراضي والأعمال غير المنتجة، كما أن وجود الاقتصاد السّلعي والدورات المالية النشيطة في المجال العربي الإسلامي لم تكن كافية للتّحول نحو الوضع الرأسمالي، وقد ظلت سمات الاقطاع مخيّمة على العلاقات الإنتاجية، وإذا ما سلمنا بصحة ظهور وجود علاقات رأسمالية تجارية مبكّرة، فإنها قد نشأت في ظل الإقطاع، وفي ارتباط بحاجاته وتطلّعاته الاجتماعية والاقتصادية.

---

(7) المالكي، المصدر نفسه، ص 70 (جعل ثلث كسبه للأعمال الخيرية).

(8) حول اللياني، انظر : التجاني، رحلة، تونس 1981، ص 371. الزركشي، تاريخ ص 36 ـ 37. ابن مخلوف، شجرة النور الزكية، ص 189.

ثانيا : فئة التجار بافريقية بين القرنين السادس والتاسع الهجري 12 ـ 15 م :

1) التجارة والتجار عند ابن خلدون : عرّفها ابن خلدون بما يلي : «إعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء. . . وذلك القدر النامي يسمي ربحا[9]». ولئن يبدو الكسب كقيمة للأعمال البشرية، فإنه يأخذ وجهين : إمّا أن يقتصر على تحصيل المعاش المتناسب مع الحاجيات، ويسمى حينئذ الرّزق، وأما أن تكون المكاسب أكثر من الحاجيات، فتؤدّي إلى تكوين الرياش وظهور المتمول، بمعنى الرأسمال. وبالتالي فإن هذه الثنائية تناسب رتبية في أصناف التجار : كبارهم وصغارهم.

إن هذا التّعريف للتجارة انطلاقا من تنمية المال الناجم عن الربح وتكوين الرأسمال قد جعل ابن خلدون في صدارة المفكرين المتناولين بالدراسة نظرية الفائض الاقتصادي[10].

أما موقفه من تحديد السعر، فإنه لم يكن منقطعا عن مواقف سابقيه من العلماء العرب، الذين اختلفوا في الحل : فأهل السّنة وقفوا موقفا سلبيا من التسعير مفضلين حرية الأسعار بدعوى «أن الله هو المسعّر»، وذلك خلافا للمعتزلة الذين نادوا بتدخّل السلطة لتحديد السعر، فيما ذهبت كتب الحسبة إلى ضرورة تسعير المواد الأساسية للتغذية، مع التركيز على هاجس أساسي وهو شرعية العمليات التجارية مثل البيع والكراء والإيداع والسلف والصرف. وقد توصّل المازري منذ القرن 12 م إلى الربط بين السّعر ومدى توفّر البضاعة وعدد المستهلكين

(9) ابن خلدون، المقدمة، ص 703.

(10) انظر : P. Chalmeta, Au sujet des théories éco. d"Ibn Khaldun, Il Revista degli Studi Orientali, vol. L VII (1983), Roma 1983, pp. 93-120.

وحاجياتهم، وهو ما يعبّر عنه بقانون العرض والطلب الذي نجد صدى واسعا له في وثائق الجنيزة[11]. أمّا ابن خلدون، فقد أضاف في محاولة تنظيرية مميزة أن تحديد السّعر مرتبط بمعطيات عدة منها :

- كلفة الإنتاج للبضاعة : تحدد بمجموع تكلفة المواد الأولية والرأسمال والعمل اللازم للإنتاج.

الربح : وهو الفائض الزائد عن سعر التّكلفة، ويشترط أن يكون كافيا لتوفير الكسب بمعنى نماء الرأسمال، وفي درجة أقل لتوفير الرّزق أو المعاش. وعلى العكس من ذلك فإن تواصل الرخص يؤدي إلى فساد النماء وقعود التجار عن السعي وفساد رؤوس أموالهم. مما يؤثر سلبيا على بقية الفئات الاجتماعية : فرخص الزرع مثلا يتضرر منه في ظل اقتصاد سلعي بسيط المحترفون بالزراعة وبتحويل الحبوب إلى غذاء (من طحانين وخبازين) وكذلك المنتفعون من الريع العقاري من موظفين وجند. وفي المقابل فان الغلاء المفرط - وبالأحرى التضخم المالي - يؤدي إلى نقص في البيع. وتبعا لذلك قرر ابن خلدون أن معاش الناس وكسبهم في المتوسط[12].

- **مخاطر النقل ومكان الإنتاج** : كلما كانت مخاطر الطريق كبيرة ازدادت أثمان البضائع وكثر ربحها، فإذا كانت التّجارة المحلية العمل فيها أيسر وفائضها محدود، فإن التجارة العالمية (مع المشرق وبلاد السّودان أو البلاد المتوسطية) قد ساهمت في تراكم الثروة لدى كبار التجار المغاربة.

---

(11) نفس المقال السابق. انظر أيضا Goictein, Letters of Medieval Jewish Tenders, Princeton University Press, 1973.

(12) ابن خلدون، المقدمة، ص 709 - 719.

ـ **الزمان** : يتحدّد السعر حسب المواسم والفصول، فيشهد ارتفاعا في فترات نفاد البضاعة أو في ظرفية غير مناسبة، عملا بقانون تحيّن حوالة الأسواق. على أن الأمر قد يصل إلى الاحتكار الذي أقره العلماء في الغالب باستثناء المادة الضرورية للمعاش وهي الحبوب[13].

ـ **الجباية** : تضاف المجابي إلى سعر التّكلفة الجملية للبضاعة، وهي متعدّدة من عشر وخفارة ومكوس داخلية وغيرها، ومتنوعة حسب الزّمان والمكان.

وفي الجملة فإن تحديد السّعر حسب الرؤية الخلدونية مرتبط إلى حدّ ما بقانون العرض والطلب، وبمتغيّرات هذا القانون وفق تدخل العوامل المؤثرة في تكلفة الإنتاج. بمعنى أن السعر لا يخضع لضغوطات غير اقتصادية أو تدخّل السّلطة، بقدر ما هو نتيجة لحرية المنافسة في السوق الذي كان يلعب دور موازنة الأسعار ومعادلتها بطريقة تلقائية.

2) **صفة التاجر** :

لئن أقرّ ابن خلدون بأهمية التّجار في إنجاز عملية التّوزيع والمبادلة في ظل الاقتصاد السّلعي، فإنه بقي مقيّدا إلى حدّ ما بإنتمائه الاجتماعي، باعتباره من أرباب السيف والقلم الذين يعيشون من الرواتب السلطانية أو الريع العقاري، مستنكفين من السعي إلى كسب الفائض التجاري.

ولذا فإنّ وصفه للتّاجر جاء سلبيا، دون مراعاة لمصالح عدد كبير من أبناء جلدته من أهل الأندلس الذين امتهنوا التجارة في أرض الغربة.

وفي الجملة فإن صاحب المقدمة تحدّث في وصفه للتاجر عن مقوّمات أساسية لهذه الحرفة، وهي على التوالي : المال والعلم والسّعي إلى كسب الجاه.

(13) المصدر نفسه، ص 708.

ـ **المــال** : اعتبر أن المال يصبح عرضة للإتلاف إذا لم يتوّفر شرط إضافي لازم للنّجاح في هذه المهنة : إمّا أن تكون له جرأة على الخصومة، أو أن يحتمي بأصحاب الجاه والسّلطة ويتدرع بهما. وفي الحالتين فإن سعي التاجر إلى الربح يفسر طبيعة سلوكه، «فأهل النصفة ـ على حدّ تعبير ابن خلدون ـ قليل، فلا بد من الغش والتطفيف المجحف بالبضائع ومن المطل في الأثمان المجحف بالربح».

وإذا وجدت أقلّية مارست التّجارة عن طريق الوكلاء، واعتمدت على الجاه لتكوين ثروة، فبقيت محافظة على مروءتها، فإنّ الشّرائح العليا من التجار احتاجت الى المكايسة في التّعامل، أما أصحاب السوق فقد كانوا بعيدين كل البعد عن المروءة والذكاء، إذ يصل الأمر بهم إلى المماحكة والغش والخلابة وممارسة الخصومات واللجاج، وهو سلوك مناف لأخلاق أهل الرئاسة الذين «يتحامون الاحتراف بهذه الحرفة»[14].

ولعل ما يشدّ الإنتباه أكثر في هذا التحليل هو الربط بين مقتضيات المهنة والمظهر السلوكي لأصحابها، مع التدرج في الخصائص السلوكية حسب أصناف التجار، من فوق إلى أسفل. وفي الجملة فإنّ هذا التّحليل السيكولوجي يفرق بين صنفين من التجار : من له مال وجاه، ومن له مال بدون جاه ومروءة، وهو الصّنف الغالب.

والحقيقة أن هذا التّحليل لا يختلف كثيرا عمّا تواتر من رؤى قوّمت أخلاقيات التّجار منذ العصر الكلاسيكي، من ذلك ما ورد في كتابات الجاحظ وما ذكره أبو حيان التوحيدي في **الإمتاع والمؤانسة** في

---

(14) المصدر نفسه، ص 711 ـ 712، 704، 705-706، ويرى ڤويتين، على خلاف ذلك، أن المروءة هي من خاصيات الفئات الوسطى، انظر : Goïthin, The rise of Eastern Bourgeoisie in carly Islam times, In Studies in Islamic history. Bill 1948, pp. 217-241 the mentality of the mibble dass in Arabica 1989, T. 36, fasc. 2.

تميـيزه بين أخـلاق الخاصة والتّـجار قـائلا : «. . . لا يوجد الأدب إلاّ عند الخاصّة والسلطان ومدبريه، وأمّا أصـحاب السوق فأنا لا نعدم من أحدهم خلـقا دقيـقا ودينا رقـيقـا، وحرصا مـسرفـا وأدبا مختـلفا ودناءة معلومـة ومروءة معـدومة. . . يبلغ أحدهم غـاية المدح والذم في علق واحد في يـوم واحد مع رجل واحد، إذا اشـتراه منه أو بـاعه إياه، إن بايعك مـرابحة وخـبر بالأثمان، قـوي الايمان على الـبهتـان، وإن قلدته الوزن أعنت لسـان المـيزان ليـأخـذ برجـحان أو يعطي بـنقصـان، . . . يرضى لك مـا لا يرضى لنفـسه ويأخـذ منك بنقـد ويعطيك بغيـره، ولا يرى أنّ عليه من الحـقّ في المبايعـة مثل ما له، إن اسـتنحصتـه غشك، وإن سألتـه كذبك. . . قد تعاطوا المنـكر حتى عرف وتناكروا المـعروف حتى نسي»[15] .

ولئن بدا واضحـا التوافق بين أبي حـيان التوحـيدي وابن خلدون في تحليل سلوك التجار، فـإن ما توصل إليه أحد الدارسين يبـدو أمرا يدعو إلى الاستغـراب، لأنه اعتبر المروءة ومتـعلقاتها من كرم وشهـامة وفضل وشرف ميزة أساسية للفئات الوسطى عامة والتجار على وجه الخصوص.

والبـرهان على ذلـك تكالبـهم على تكوين الـثروة وشـغـفـهم بالربح والكسب، مـثلمـا أقرّ به «قـويتن» نفـسـه، الذي نسب إليهـم الفردانيـة سلوكا، وهو ما لا ينسجم مع المروءة قيمة[16] .

ـ العلم . ذكـر ابن خلدون أن هذه الصناعـة كـغيـرها تحتـاج إلى العلم، «فعلى قـدر جودة التـعليم وملكة العلـم يكون حذق المـتعلّم في الصّناعة وحصول ملكته»[17] .

---

(15) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة.

(16) انظر : Goïten, the mentality... op. cit,

(17) ابن خلدون، المقدمة، ص 712 ـ 713.

وبالتالي فـإنّ الكتابة لم تكن حكرا على فئة العلماء التي أشـادت بها كتب الـطبقات، انمـا كرع من مناهل الـعرفان رجـال السيـاسة والتـجار أساسـا. وعموما فـإن الشّرائح الوسطى كانت شـغوفة بالتّعليم، مـسايرة للتّـراث العـربي الإسـلامي الذي يدعـو إلى طلب العلم من المـهـد إلى اللّحد، وينص على جدلية العلاقة بين العلم والعمل[18] .

وهو ما نلحظه بوضـوح عند التجـار المغاربة الذين كـانوا في الغالب من أرباب القلم، وقد حمل بعضهم لواء الحضارة العربية الإسلامية إلى إفريقيـا السوداء وكان لهم دور نشيط في مـثاقفة بلاد السودان، واعـتبارا أنّ تقـسيم العـمل لم يبلغ مـرحلة مـتطوّرة طيلة العـصر الوسيط، فـإن إزدواجية الوظيفة (التجـارة والعلم) تجعلنا نتحدّث عن علماء ـ تجّار أو علماء ـ مزارعين[19] . وهو رأي مختلف عمّا ذهب إليه «قويتن» من كون تجار الجنيزة لم تكن لديهم درجة تحصيل علمي كبيرة تجعلهم في مرتبة العلماء معرفة وسلوكا.

كما لا نجد مبرّرا مقنعا لما ذهب إليه هذا الباحث من أنّ علم الفلك كان حكرا على الفئـات الشعبية التي تلوذ به في فتـرات اليأس والشّدة، وعلى السّـلاطيـن الذين اتخـذوه وسـيلة لكشف الـطالع، أمـا الفـئـات الوسطى فإنها قلّما لجأت إليه علـى أن الفئات الوسطى كانت تعتني بهذا العلم، فالتجار وخاصة منهم راكبوا البحر كانوا يستدلون بعلم الفلك في رحلاتهم، أما العلماء فقد حبّروا فيه الكتب والرسائل، واختص بعضهم به[20] .

ـ **الجـــاه** : إن مـا يميّـز الفـئـات الوسطى عن غيـرها هو ضـعف نفـوذها السيـاسي وسـعيـهـا إلى كسبـه، فقـد تحـدّث إبن خلدون عن

(18) راجع : دائرة المعارف الأسلامية (بالفرنسية)، مادة علم.

(19) راجع مـقـالنا : الصلحـاء ـ المـزارعون بوسط افـريقـيـة بين القـرنين (12 ـ 15 (ضمن أعمال بيت الحكمة : وحدة الفئات الإجتماعية).

(20) راجع : Goïthin, the mentality... op, cit

أصحاب الجاه من أمراء وحكام وغيرهم، وهم أصحاب الحظوة الذين يتزلّف الناس لهم ويتولون خدمتهم، وتناول في درجة ثانية فَاقِدي الجاه بما فيهم الأثرياء من التجار. قال في هذا الخصوص: «وفاقد الجاه بالكلية ولو كان صاحب مال فلا يكون يساره إلا بمقدار ماله وعلى نسبة سعيه، وهؤلاء هم أكثر التجار، ولهذا نجد أهل الجاه منهم يكونون أيسر بكثير»[21].

وقد سعت بعض الشرائح إلى التّحصّل على الجاه والشّرف، وإلى اقتناء الألقاب الشرفية، حتى تكون لهم حظوة لدى السلطان، ومقدرة على قضاء حوائج الناس. لكن في كل الأحوال لم تتمكن هذه الفئات الوسطى الحضرية من التجار والعلماء الممتلكة للثروة المادية، من الوصول إلى الحكم. ترى، لماذا لم تكن حريصة على تولّي السلطة السياسية بنفسها، تاركة إياها في يد الجند؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تحتاج إلى معالجة متأنّية لعدّة عناصر منها القوى الاجتماعية الموجودة في الحكم، أسس الفكر السياسي العربي الكلاسيكي وغيرها.

وفي كل الأحوال فإن الشرائح الوسطى، وبخاصة التجار، لعبت دورا هاما في الحضارة المغربية الوسيطة، وكانت عامل تقارب بين شعوب البحر المتوسط، لكن انتصاب الاقطاع العسكري بالمشرق والمغرب ابتداء من القرن الخامس هـ / 11 م وتراجع تجارة القوافل مع بلاد السّودان والمشرق، وانخرام التوازن الاقتصادي لصالح الغرب الأوروبي إبتداء من تلك الفترة. وازدياد القرصنة بالمتوسط الخ... كل هذه العوامل ساهمت في تفقير الفئات الوسطى الحضرية وعلى رأسها كبار التّجار، وبالتالي في تراجع دورها وعجزها عن الإقلاع الاقتصادي.

---

(21) ابن خلدون، المصدر نفسه.

3) تجّار افريقية بين القرنين السادس والتاسع هـ/12ـ15م :

ـ التّجار المتخصّصون في التّصدير إلى المدن الإيطالية : تخصّص أغلبهم في تصدير الصّوف والجلود والنحاس، وقد احتكر كبار التجار الطليان هذه التجارة، حتى أن عددا كبيرا من التّجار التّونسيين المذكورين في الوثائق كانوا يتعاملون مع تاجر واحد من مدينة بيشا : وهو باج. وهذه قائمة الأفارقة المصدرين للجلود والصوف والنحاس، والمتعاملين مع باج :

ـ محرز القابسي (وثيقة عدد 14).

ـ هلال بن خليفة الجمونسي (عدد 15)، نسبة إلى جمونس الصابون بقمودة التي اشتهرت بتربية الماشية.

ـ عثمان الترجمان، الشيخ أبو بكر وعمران (عدد 16).

ـ مناد بن عبد الله (عدد 17).

ـ إبراهيم بن خليفة الجلاد ـ عثمان المهدوي تاجر نحاس (عدد 18).

ـ الحاج صدقة الجلاد ـ يوسف الجلاد (عدد 19).

ـ عيسى وعبد الله الجلادين (عدد 20) الخ. . .

يتضح من هذه القائمة تخصص التجار الأفارقة في بيع الجلود والصّوف أو النحاس، وانتمائهم إلى عدة جهات من البلاد منتجة للماشية مثل جمونس الصابون بقمودة وقابس، أو جهات ذات مواني تجارية هامة مثل المهدية. وفي الجملة يبدو هؤلاء التجار مزوّدين للسّوق بالمواد الأولية أساسا، بمعنى مجرد وسطاء بين البوادي حيث تربية الماشية والتجار الطليان الذين يسعون لتوفير الصوف والجلود للصّناعات الكبرى ببلادهم. وهو أمر يفسر عدم التكافؤ في هذه المبادلات الخارجية، ويتأكد لدينا ذلك عند النظر إلى حجم البضائع المصدرة، وأثمانها وطرق تسديدها :

كمّية البضائع المصدرة :

ـ عدد الجلود : تتراوح بين 1600 و125.

ـ كمّية الصوف : 9 قناطير

ـ كمّية النحاس : اشترى مناد بن عبد الله بـ 35 دينار نحاسا لفائدة باج البيشاني. أما الأثمان المذكورة، فهي على التوالي بالدينار في الغالب) :

210 د ـ 73,5 ـ 165 ـ 90 د 7 دراهم سكة ـ 73 ـ 53 ـ 172 ـ 56 ـ 225 ـ 106 ـ 251 ـ 80 ـ 36 د 6 دراهم ـ 16 د 6 دراهم.

طريقة الدفع : الغالب على هذه العمليات هو البيع لأجل إذ يقتصر التّاجر على دفع مبلغ زهيد (يتراوح بين 5 و15 دينارا)، وفي حالات أخرى لا يتسلّم البائع شيئا. على أن هؤلاء التجار الأجانب يودعون أرصدة بالديوان (بحلق الوادي)، فيدفعون ما عليهم من ديون بتسليم المزودين أشبه ما يكون بصكوك، وثيقة تنص على استخلاص الدين من الديوان (رسالة عدد 17)[22].

وهكذا يتضح أن هؤلاء التجار، رغم تخصصهم في التجارة الخارجية، لا ينتمون إلى الفئات العليا، بل هم في الغالب من الشرائح الوسطى.

وتخصّصت السواحل الغربية (طبرقة ومرسى الخرز وعنابة وغيرها) في تصدير المرجان فمنذ القرن السابع الهجري / 13 م، كان يباع بالقناطير، بأنواعه المختلفة، وذلك عن طريق النداء[23].

---

(22) انظر : M. Amari, Diplomi Arabi el Archivio Fiorentino, Firenze 1863 وفيما يخص تجارة الصوف، فإنه يباع منظّفا أو غير منظف، ويحتاج إلى وسيطين : الأول يكون في اتصال مباشر مع البدو المربين للماشية، ويتولى تجميعه وبيعه، والثاني يقوم ببيعه إلى التجار الأجانب.

(23) راجع المسألة التي طرحت على محمد بن محرز، رأس الجماعة الأندلسية ببجاية في أواسط القرن السابع هـ (توفي سنة 655 هـ/ 1357 م). البرزلي، جامع، ص 159 ـ 160 الغبريني، عنوان الدراية، ص 287.

أما عن كيفية استخراجه، فيحدثنا الإدريسي عن ذلك في قوله : «والمرجان يوجد بها (مرسى الخرز) كثيرا، وهو اجلّ جميع المرجان. . . ويقصد التجار من سائر البلاد إلى هذه المدينة، فيخرجون منه الكثير إلى جميع الجهات، ومعدن هذا الجوهر في هذه المدينة، مخدوم في كل سنة، ويعمل به في كل الأوقات الخمسون قاربا، والزائد، والناقص، وفي كل قارب العشرون رجلا وما زاد ونقص. والمرجان ينبت كالشجر ثم يتحجر في نفس البحر، بين جبلين عظيمين، ويصاد بآلات ذات ذوائب كثيرة تصنع من القنب، تدار هذه الآلة في أعلى المراكب، فتلتفّ الخيوط على ما قاربها من نبات المرجان، فيجذبه الرجال إلى أنفسهم، ويستخرجون منه الشيء الكثير ممّا يباع بالأموال الطائلة»[24] .

وقد ارتبطت بهذه الشرائح من التجار مجموعة من الموظفين والعملة، منهم :

ـ **صاحب الديوان** : ويسمّى كذلك المشرف والقابض، وهي الخطط الثلاثة التي تسمى بها ابن قسّوم، وقد ذكر أحيانا تحت اسم متولي اشراف البيشانيين (وثيقة عدد 3). وله سلطات ادارية واسعة على التّجار الأفارقة والأجانب إذ أنه يدير كل العمليات التجارية، والادارية، ويتولى قبض العشر على البضائع الموردة[25] .

ـ **عدول الديوان وكتبته** : يتولّون كتابة عقود التجارة بين الطرفين وتأمين سلع الأجانب وأموالهم، والشهادة على العقود المشتركة الخ. . . وهم في الغالب من الأفارقة إذ ذكر منهم : الربعي والرشاطي

(24) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص 326، الأدريسي، نزهة المشتاق، طبعة ليدن، ص 116.

(25) انظر : Amari, op. cit.

واللخمي والتميمي (عدد 12) وعبد الله الزقاق (عدد 15) [26] .

- **التراجمة** : إلى جانب ترجمة الوثائق، فإنهم يشرفون أحيانا على عملية البيع إذ كثيرا ما ترد عبارة : «باع على يد». . . أما أصولهم البشرية فهي متنوعة : من عرب افريقية وأوروبا، ويبدو أن كثيرا منهم من أهل السبي الذين يحسنون اللغتين . وهذه بعض الأسماء : عثمان الترجمان، علي بن باديس - تميم - الصبي القابسي الترجمان - جيوفاني قطران (ذكر في الرسالة عدد 18، ولعله نفس العلم المذكور في عدد 12 : أحمد قطري) - عصمت دفركا (لعله من أصل تركي) - عبد الكريم الترجمان - سفيان بن هلال.

- **الحمالون** : يقومون بإنزال البضائع من السفن ونقلها إلى المخازن والفنادق بمدينة تونس واعتبارا لعددهم المحدود وشدة تنظيمهم الحرفي، يقودهم في ذلك عريف الحمالين، فان أجرتهم قد ترتفع حتى تصل النصف في حمل الطعام إلى مسافة بعيدة[27] .

- **تجار القوافل** : لئن تراجعت التجارة مع المشرق لانعدام الأمن في الطرقات وسيطرة البداوة، فإن التجارة الصحراوية بقيت مصدرا هاما للثروة، وقد تخصّصت فيها في الفترة الأخيرة المدن الافريقية الموجودة على خط الواحات، وخاصة وارجلان. وتبعا لذلك فإن كتب الطبقات والسير حدثتنا عن كثير من العلماء التجار الذين كانوا يسافرون إلى بلاد

---

(26) المصدر نفسه، وحول كتابة الوثائق، ذكر لنا ابن عرفة (المختصر، ج 4، ص 171) الخطط التي تولاها أبو عبد الله الفؤاد الذي كانت له دراية بفقه الوثيقة وكتبها، وكان يدرس العربية ثم تولّى خطة الشهادة وبعدها تحول إلى المشرق في مناسبتين، وعند رجوعه أصبح أحد شهود الديوان، ثم ولي قضاء الأنكحة.
وحدثنا الجلميوي (رفع الازار، ص 90 أ) عن مجلس بديوان البحر بتونس لشاهدين وكاتبين وهو لا يخلو من الطرفة الخفيفة والاشارة الشعرية.

(27) البرزلي، جامع، ج 1، ص 146 أ ص 227 أ، راجع الفصل الخاص بالرابطات الحرفية.

السودان، ولعل أشهرهم أبو يحيى زكريا بن صالح اليهرانسي، الذي اتبع الطريق الرابطة بين جنوب شرقي افريقيةوسجلماسة، مرورا بورغلة، وقد بلغت كمية الذهب في إحدى المرات 250 مثقالا من الذهب، وذلك في عهد الخليفة الموحدي يعقوب المنصور (580 ـ 595 هـ / 1184 ـ 1199 م)[28] .

ـ **كبار التجار** : لئن كان صغار التجار ومتوسطوهم الأصناف الغالبة بافريقية، فإن كبار التجار لم يكونوا غائبين تماما، وبخاصة المشتغلين بالتجارة الخارجية بحرا وبرا : فابن اللّياني مثلا الذي تولى وظيفة صاحب البحر في عهد المستنصر الحفصي، كانت له ثروة طائلة جمعها من التجارة البحرية. أما في ما يخص التجارة الصحراوية فان المثال الذي ذكرناه عن أبي يحيى زكرياء بن صالح اليهراسني الجربي (القرن 12 م) هو واحد من النماذج العديدة لكبار التجار المغاربة في العصر الوسيط المتأخر. ففي فترة التّفكّك السياسي لبلاد المغرب بعد العهد الموحدي تمكنت بعض الأسر من تكوين شركات عائلية كبرى تؤمن القيام بالتجارة، تمتلك رايات خاصة بها وحرسا ووكلاء مستقرين في المدن الواقعة على طوال الطريق مثل سجلماسة وايوالاتن وغانة، فضلا عن مدينة تلمسان، ولعلّ النموذج لهذه الشركات هي الخاصة بعائلة المقري بتلمسان التي ذكرت منذ القرن الثالث عشر الميلادي، واستمرت عبر قرون عدة من الزمن[29] .

أما عن الأصول البشرية لهؤلاء التجار، فإنها متنوعة، لكن يبدو أنّ الطارئين على البلاد من الأندلس قد كان لهم باع كبير في هذا الميدان،

---

(28) راجع تاليفنا : القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، تونس 1986، ص 167.

(29) المقري، نفح الطيب، ج 3، ص 105، 106، ج 5، ص 205 ـ 206. انظر أيضا : H. Pérès, Relation entre Tafilelt et le Soudan à travers le Sahara du XI au XIV s.

وقد تحدثت رحلة ابن عبد الباسط عن أحد التجار الأندلسيين الذي تولى فدي أسرى القراصنة الأوروبيين.

وقد حدثنا الرحالة عن مظهر من الحياة اليومية للتّجار فقال : «سنة 866 هـ يوم الأحد 27 ذي الحجة جمع التاجر المعظم الخواجا المكرم الحاج أبو القاسم البنيولي الغرناطي الأندلسي نزيل تونس وكبير التجار بها جماعة من أعيان التجار من أصحابه والحجاج منهم من أهل الأندلس وغيرهم، وعمل لهم ضيافة حافلة بمكان من أجنة تونس يقال له رأس الطابية من منتزهات ملوك وأمكنة فرجهم. فرأيت هذا الجنان في غاية الإتقان والحسن وبه مكان كالقصر برسم السلطان ثلث طباق عظيم إلى الغاية أنيق البناء فرج نزه، بناء ملوكي على صفة غريبة وهيئة عجيبة، وبه بركة ماء عظيمة كبيرة جدا وبه شيء يقال له المحنشة برسم جريان الماء. . . يجول فيها الماء كأنه حنش ويتعاكس الجولان عدة معاكسات غريبة الهيئات. ثم هيئوا من جملة هذه الضيافة مأكولا من مآكل أهل الأندلس الظريفة : المجبنة». وينهي الرحالة هذا الوصف قائلا : «وكان يوما معدودا من الأعمار سالما من الأغيار اجتمع فيه عدة من ظرفاء أهل الأندلس وأعيانها من طلبة العلم وتجار كلهم أهل ذكاء، وحصلت مذاكرات علمية أدبية تاريخية إلى غير ذلك. . . .»[30].

إن هذه الوثيقة هي خير دليل عن المستوى الاجتماعي المترف لهذه الفئة، وتميز السكن والأكل والمطارحات الفكرية أثناء السمر.

وينتمي بعض مشاهير التجار الأملياء الى أصحاب النّفوذ ويبدو أن التاجر ابن علال من هذا الصنف، فقد اكترى أرضا للحبس، ثم بنى عليها وتملكها تدريجيا، تجاوزا للقانون. ويبقي هذا المنزل يحمل إسمه من أواسط القرن السابع الهجري إلى نهاية القرن الثامن، تاريخ انتقاله إلى مالك جديد.

---

(30) ابن عبد الباسط، رحلة، باريس 1936، ص 19 ـ 21.

والجدير بالملاحظة أن هذا المسكن يتموضع داخل المدينة النواة، في الحي المخصّص للأعيان، شمال جامع الزيتونة، وقريبا من الأسواق بصفة عامة، وسوق الأبارين على وجه الخصوص[31]، وهو يأتي دليلا آخرا على مكانة التجار في المجتمع التونسي الحفصي.

ولا شك أن قيمة ثروات التجار وأهميتها تأتي دليلا على ذلك، ونكتفي في هذا الصدد بتجميع بعض المعلومات المتفرقة :

- عند وفاة أحد تجار تونس ببجاية نحو سنة 725 هـ/1325 م ، وهو محمد بن الحجر، ترك 3000 دينار من الذهب، وأوصى بها لرجل من أهل الجزائر، ليوصلها إلى ورثته، لكن أمير بجاية محمد بن سيد الناس انتزعها من يده.

- بعد هذا التاريخ ببضعة سنوات، وقع نزاع بتونس بين طرفين، من التجار بدون شك، حول مبلغ معتبر قدره ألف دينارا ذهبا أميرية.

- في نهاية القرن الثامن، اشترى أحد تجّار تونس من مطمر كمية كبيرة من الحبوب : 55 قفيزا من الحبوب[32].

4) الشركات التجارّية :

لقد أضحت التجارة عملية مخاطرة خلال تلك الفترة، وخاصة في الحقبات التي يسود فيها الاضطراب الداخلي أو القطع والقرصنة في البحر. وقد أصبح الخوف هاجسًا كبيرا لدى التجار، المتنقلين من بلد إلى آخر، وتزخر في هذا الصدد كتب الرحلة بهذه الحالات[33]. ولئن

(31) ابن عرفة، المختصر، ج 4، ص 88 ب.

(32) ابن بطوطة، رحلة، ص 19. ابن عرفة، المختصر، ج 4، 31، البرزلي، جامع، ص 2 ص 160 ب.

(33) ابن بطوطة، المصدر نفسه، ص 20. انظر كذلك : رحلات العبدري والبلوي وابن رشيد.

خففت الشراكة في التجارة من وطأة هذه الخسائر الناجمة عن عدم استتباب الأمن، فإنها لم تمنع من وقوع المحظور إلاّ في القليل النادر.

والشركة هي اتفاق بين طرفين يلزم بالعقد، يتم بمقتضاه، خلط وسائل الإنتاج من رأسمال وغيره، والعمل. ولم تكن التصنيفات الفقهية في هذا الصدد (شركات أموال وأبدان وذمم حسب القاضي عياض، وشركة أعمية وأخصية ابن عرفة) إلاّ تعبيرا باهتا عن الواقع الاقتصادي[34].

والملاحظ أن الشركات التجارية كانت تتفرع إلى عدة أصناف :

- الاشتراك في الرأسمال والعمل، على أن يكون الربح بقدر ما أخرج كل واحد منهما، وقد يسافر طرف ويتولى الثاني التصرف في الأعمال في بلده، ويطلق عليها الفقهاء شركة مفاوضة،

- اشتراك التجار في تكليف أحد الأعوان أو الوكلاء للسفر وجلب البضاعة، وهي المسمّاة بشركة العنان (من عنّ له الأمر أي كلفه). ويتحصل هذا الأجير على أجرته، فضلا عن المصاريف التي تخصّص له عند السفر، للإقامة والطعام واللباس.

- شركة المضاربة، من الضرب بالمال أي السفر به، وتسمى أيضا القراض، وهو إجارة على التجر في المال بجزء من ربحه، حسب تعريفات الفقهاء، وتتمثّل في قرض أحدهم الآخر مالا على أن يسافر به للتجارة، ويكون الربح بينهما[35].

القراض : يعتبر هذا العقد أكثر شيوعا من غيره، لما فيه من فائدة السلف دون الوقوع في الربا، اعتبارا للمخاطر التي تحدق بالقوافل من

---

(34) الرصاع، شرح حدود ابن عرفة، ص 368. القلشاني، شرح ج 2، ص 81 أ : والأعمية، هي التي تجمع مالكين فأكثر، مثلا الارث والغنيمة، أما الأخصية فهي خلط الملكية بين طرفين فأكثر، مما يؤدي إلى محدودية التصرف في الجميع مثل التجارة وشركات الحرث والأبدان.

(35) القلشاني، نفس المصدر والصحيفة. ابن جماعة، مسائل، ص 65. عز الدين موسى، النشاط الاقتصادي، ص 282.

قطع ولغياب التأمين على الرأسمال، فقد يشترط صاحب الرأسمال على شريكه ألاّ يغامر بالتنقل إلى المواضع غير الآمنة، ويكون الربح بينهما مناصفة[36].

وفي حالات أخرى معروفة في العصر الحفصي، يسلم التاجر الكبير البضاعة للتاجر ـ العامل لتوزيعها داخل السلطنة أو خارجها، مقابل أجرة محددة، ويدل هذا التفاوت في الرأسمال على أن هذا العامل، الذي يشترط أن يكون من غير أهل الذمة، يعامل بمثابة الأجير، لا الشريك[37].

وثمّة شكل آخر من القراض، يتمثّل في تسليم التاجر، أو التجار، أموالا لصاحب مركب، على أن يقتني بها بضاعة من صقلية أو غيرها، وهي عملية لا تخلو من المخاطر والصعوبات : مخاطر القرصنة، وصعوبات التعامل مع «دار الحرب» على حدّ تعبير الفقهاء، فقد كان التّصلب أمرا واقعا في فترات التوتر، وخاصة في عهد المازري، الذي منع السفر إلى صقلية رغم حاجة الناس الى الأقوات في فترات الشدة.

وقد تعوّد أهل افريقية منذ تلك الحقبة على استيراد الحبوب من الجزيرة، وفق الكيفية التالية : يسلّم مجموعة من التجار الدنانير المختلفة (مرابطية وطرابلسية ومهدوية وغيرها) إلى صاحب المركب، بعد أن يعيد صاحب السكة ضربها، ويزيد عليها وزنا من الفضة، وعند وصول الحمولة، واستيفاء أجرة صاحب المركب، يتم اقتسامها بين التجار، وهي عملية لا تخلو من صعوبات لاختلاف جودة الحبوب، وقلّة الحمالين وغيرها[38].

(36) البرزلي، ن.م.، ج 2، ص 116 أ.

(37) البرزلي، جامع، ج 2، ص 120 ب.

(38) المصدر نفسه، ج 1، ص 146 أ ـ ب، ج 2، ص 120 ب.

ورغم ميل العلمـاء إلى هذا الصنف من العقـود الذي يجنبهم الربا، ويحـقق لهم أرباحا خـاصة إذا وقع تضـمينهـا، فإنّ خـلافات عديـدة قد تنشب بين الشريكين، بين صـاحب الرأسمال الممول للشـركة، والعامل المقارض مقـايضة البضاعة بالماشية في البـادية، ثم سلّم هذه الماشية لمن يرعاها. ولمّا حوسب، ادّعى أنّ المـاشية هلكت، ولم يحقق ربحا يذكر. وقد حدث هذا الأمر بافريقية في القرن الثامن هـ ـ 14 م[39].

ومن الأمـثلة التي تسـتحق الذكـر في شـركة القراض مـا يرجع إلى القرن السادس هـ / 12 م، ورغم أنه سابق للفتـرة الحفصية، فإنه يعـتبر من الأمثلة النادرة التي ذكرتهـا مصادرنا العربية حـول كيفية المحـاسبة : وتتلخص في كونها شركة قراض بين تاجر من مدينة تونس، وشريك له سافـر إلى الإسكندرية، محمـلا بالمرجـان والحرير، وبعد بيـعها بمـصر إقتـنى بثمنهـا الكتان وبعض أنواع الأقـمشـة (معـاجر وسـرجس) والنيل والقرنفل. وعند رجوعه إلى تونس، باع النيل بسـوق الصباغين بتونس، وكـان جزءا منه بيع تـقاضي، أمـا شريـكه بتونس، فـإنه كـان يتاجـر في كميات كبيرة من الحبوب شراء(38 قفيزا في مرة واحدة). والوثيقة التي بين يدينا هي عبـارة عن محاسبة للمـقارض، بعد موت شـريكه، وانتهاء عقده[40].

ثالثا : الحرفيون والصناع بافريقية بين القرنين XII وXV م

1) التنظيم الطوبوغرافي للأسواق :

لئن تعرضت المـصنفات التـاريخية وغـيرها عرضـا إلى بعض المهن، ومدى عـلاقتـها بالمـجال (الزقـاق والسوق والرحـبة أو السكان والـباب

---

(39) المصدر نفسه، ج 2، ص 116 أ.

(40) نفس المـصدر والـصحـيفة، انظر أيضـا : H.R. Idris, Commerce maritime et kirad en berbérie Orientale.. IIn JESHO 1961, p. 225.

الخ)، فإن طبيعة هذه المادة لا تمكننا من رسم دقيق للجغرافيا الاقتصادية لمدينة تونس، لصعوبة تحديد المواقع المتغيرة، ونسبية تموضع المهن في أسواق خاصة بها، لأن الأسواق ليست كاملة الترتيب كما أشار إلى ذلك ابن عبدون. على أن المحتسب كان يسعى باستمرار لترتيب الصناع، وجعل كل صنف مع صنفه، حسب مقتضيات المهنة، ولتسهيل مهمة الادارة في المراقبة والجباية.

وقد وردت في هذا الصدد اشارات متفرقة عن تنظيم الأسواق وتشكلها المورفولوجي داخل المدينة، فسوق الحواتين بباب البحر يضم نحو ثلاثمائة عامل أمّا دكاكين العطارة بمدينة تونس فقد بلغ عددها سبعمائة في النصف الأول من القرن الثامن هـ، فيما بلغ عدد الطواحين وقتذاك : 120 طاحونة. وقد ذكر سوق البلاغين في القرن السابع هـ جوفي جامع الزيتونة، أي في المكان الحالي له، ويوجد شماله سوق العزافين، إذ ما زال المكان يحمل تسمية زقاق العزافين، وكذلك الشأن بالنسبة إلى سوق المركاض بالربض الغربي للمدينة، وأسواق أخرى عديدة مثل سوق الكتبيين والقماش والصباغين والسّراجين والحلفاوين والتبّانين والدبّاغين والغزل والجبّة والقشّاشين والقلاّلين إلخ[41].

ولئن بقي تنظيم المجال الحضري حيّا في بعض جوانبه إلى حدّ عصرنا الحالي، فإن أهميّة كل سوق وعدد الدكاكين به أمر لا يكاد يظهر في وثائقنا العصروسطية، باستثناء المثالين السابقين (الحواتين والعطارة)، ولا نريد في هذا الصدد الاكثار من المقارنات مع بقية المدن العربية الأخرى وقتذاك، ولا إلى ما آل إليه الوضع بمدينة تونس في

(41) ابن عبدون، الحسبة، ص 233 . الدولاتلي، مدينة تونس في العهد الحفصي (بالفرنسية) ص 84 ـ 88، 296 ـ 298.

أواخر القرن السابع عشر[42] . وعلى كل حال فإن أهمية الجباية التي تؤخذ على كل سوق أو فندق في أواخر القرن الثامن هـ / 14 م تأتي شاهدا على أهمية كل صناعة : فعلى رأسها يأتي سوق العطارين (5000 دينار) وسوق الرهادنة (3000 د)، وفي أسفل السلم نجد سوق الصفارين (100 د) والقشاشين (100 د)، وذلك إذا استثنينا من هذه الرتبية الرحبات التي تعرض فيها المنتوجات الفلاحية (رحبة الطعام) والماشية (رحبة الماشية) والفنادق التي تخصص لبعض البضائع مثل فندق الخضرة وفندق الزيت وفندق الادام وفندق الفحم الخ. . . وتبرز في هذه القائمة التي ذكرها لنا عبد الله الترجمان ونقلتها مصادر أخرى أهمية صناعة النسيج والصناعات المرتبطة به مثل الغزل والقشاشين والصباغة وصناعة الحرير وغيرها[43] .

2) أصول الحرفيين وأصنافهم : إن تعدّد الحرف والمهن بالمدينة العربية عامة والافريقية خاصة يأتي دليلا على الدرجة المتطورة لتقسيم العمل، ولقد قام عديد الباحثين باحصاء هذه المهن، وهي تتجاوز في الجملة الثلاثمائة، منها ثلثان مخصصان للأعمال اليدوية، على أن العدد الحقيقي يتجاوز هذا المعدل إعتبارا أن مهنا كثيرة أهملت ذكرها المصادر المكتوبة، لغياب العقود والوثائق الكتابية الخاصة بها.

ويزداد هذا التقسيم المهني تعقدا بوجود تقسيم «إثني» للحرف مواز له في بعض الحالات، فالمدينة العربية ذات النزعة «الكوسموبولوتية» (متعددة الأجناس) ، لم تحد من نشاط الأقليات «الاثنية» من أهل

---

(42) حول أسواق مدينة تونس في نهاية القرن 17 م، راجع : مقال عبد الحميد هنية، وثيقة حول مدينة تونس في نهاية القرن 17 م، المجلة التاريخية المغربية، عدد 39 ـ 40، ص 567 ـ 577.

(43) (عبد الله الترجمان، تحفة الأريب، تونس 1983، ص 18 ـ 21. الزركشي، تاريخ، ص 116 ـ 117.

الذمة، بل انهم احترفوا أغلب المهن، إذ أحصى أحد الباحثين 250 مهنة احترفها اليهود، مع تخصصهم في بعضها وتحبيذهم لها مثل صناعة الحرير التي سيطروا على مختلف مراحلها بمنطقة المتوسط، بدءا بدودة الخز واقتناء المواد الأولية، ووصولا إلى الصباغة وبيع الحرير وتوزيعه، كما أن صناعة المعادن وضرب النقود وتحضير الأعشاب الطبية والصيدلة تخصص فيها أهل الذمة من اليهود، على حد زعم «قوتين» لعدم إقبال أهل البلاد عليها لصعوبتها، أو لأن السلطة التجأت إلى الأقليات في ضرب النقود تحاشيا للغش، لغياب السند الاجتماعي لها[44].

على أن هذا الرأي المجحف لا تسانده وثائقنا التي تثبت أن العرب، كغيرهم من الشّعوب، كان لهم إسهام في تطوير الحرف والصنائع، لكن موقفهم منها يختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية، وإذا كانت الخاصة تحتقرها، فإنّ العامة تكن لها كل تقدير، كما يبدو ذلك في التراث الشعبي[45]. ثم ان مصادرنا العربية التي لم تكن مقتصرة على اثنية دون غيرها مثلما هو الشأن في وثائق الجنيزة، تشير إلى وجود المغاربة في أغلب المهن.

وعموما فإنّ المدينة العربية لم تكن انتقائية، فهي متفتحة على بقية الشعوب، متعددة الأجناس، ولم تكن تضع قيودا على انتقال «تكنولوجيا» العصر ولا حصارا على التقنيات وتنقل البضائع والمسافرين، باستثناء بعض المواد مثل السلاح والخشب، حتى أن كتان مدينة سوسة بيع بمصر، ووقع تقليده على ما يبدو بروسيا، التي

(44) انظر : Goïthin, Artisans en Méditerranée en haut moyen âge In Annales, ESC, 1964, Juillet - Août.

(45) انظر المأثورات الشعبية حول الحرف والصنائع في : الطاهر الخميري، الأمثال العامية التونسية، تونس 1981.

صنع بها في أواخر القرن 11 م قماش سوسي روسي[46].

وفي المقابل فإن تأثير الجاليات الأوروبية المستقرة بحواضر المغرب في العصر الوسيط المتأخر كان متعدد الجوانب، في ميدان المهارة الفنية ولا شك، لكن أيضا في المسكن والغذاء والهندام.

وإذا ما أردنا أن ندخل في تفاصيل هذه الحرف، فان كتب الحسبة خاصة تمدنا بقائمة مطولة منها، مرتّبة في أسواق منتظمة وفق مرجعيات اقتصادية ـ اجتماعية وثقافية ـ ذهنية، من النفيس إلى الخسيس، ولهذا فإن الخريطة الطوبوغرافية للأسواق لا تختلف كثيرا من مدينة عربية إلى أخرى، من تونس إلى غرناطة إلى دمشق مثلا.

ولئن لم يتمكّن الحرفيون من تشكيل طبقة اجتماعية متجانسة، لاختلاف المواد الأولية ووسائل الإنتاج من صناعة إلى أخرى، فإن الصناعة الواحدة بلغت درجة قصوى في تقسيم العمل، فانقسمت إلى حرف صغرى متعددة : فقد اقتضت صناعة الصوف مهن الخلاص واللباد (صنع كباب الغزل) والنسّاج (أو الحائكي) والصباغ، وتنقسم الصباغة نفسها إلى تفرعات جزئية، حسب نوع القماش ومواد الصباغة ويوجد إلى جانب الخياطين، الحشاؤون (حشو القطن، ملء الحشايا بالقطن) والفراؤون وغيرهم. أما صناعة الجلد، فانها بدورها تتفرع إلى أقسام عدة، فمنها صناعة الأحذية بأنواعها (ويطلق على المشتغلين فيها الحذاؤون والبلاغجية والاسكافيون. .)، ومنها صناعة الطنافس والقرب (وأصحابها القرّابون) الخ. . . أما المشتغلون بالخشب، فإنهم بدورهم كثيرون : الحطابون والنجارون وصانعوا القفل والخزائن والخراطون والخشابون والنقاشون الخ. . .[47]

---

(46) فويتين، الإحالة نفسها.

(47) سنخصص دراسة مستقلة لهذه المهن والحرف.

3) **العمل الحرفي وعلاقات الإنتاج** : لم يشكل الحرفيون «طبقة» عمالية متجانسة لاختلاف المصالح من حرفة إلى أخرى، وبالتالي لم يوجد وعي عمالي مشترك، بين كل الحرف، وحتى داخل كل واحدة، فإن المصالح لم تكن متطابقة بين صاحب الرأسمال، وهو عادة المعلم، والصانع الأجير. وبالتالي فإن الخط الفاصل لا يوجد بين الحرفيين من جهة، وأرباب الرساميل التجارية والمالية من جهة أخرى، إنما يخترق الحرفيين أنفسهم، فيفصل بين من يمتلك وسائل الإنتاج من شيوخ ومعلمين وبين من يقدم ساعديه للعمل. ومعلوم أن المعلم لا يستنكف من العمل اليدوي، بل على العكس من ذلك فإن حذقه لصناعته يجعل منه قدوة لصناعه، الذين يبقون في علاقة حميمة معه أثناء تعلمهم للحرفة، إلى حدّ حذقهم لها. من هنا نفهم التريبة الموجودة داخل الحرفيين : ففضلا عن وجود عمال غير مختصين، مجرد معينين أثناء تأدية بعض الوظائف مثل البناء والنجارة، ويطلق عليهم أحيانا تسمية رقاص أو مناول فإن الصبي أو الغلام هو المبتدىء في تعلم المهنة، ولا يصبح صانعا أو أجيرا إلاّ إذا حذق الصناعة نسبيا، أما المعلم فهي المرحلة الثالثة، التي يصل إليها، بعد أن يلم بأسرار المهنة، وهو أمر يخول له أن يمتلك مصنعا إذا ما كانت بحوزته وسائل الإنتاج[48].

الصـــانـــع :

يعتبر الصانع أساس الانتاج الحرفي، ولذا فقد خصصت له كتب الفقه فصولا مطولة، تعريفا به وتحديدا لمهامه. فالصانع عند ابن عرفة هو المنتصب لبيع صنعته لمحله، بمعنى من أقام نفسه لعمل الصنعة التي استعمل فيها، سواء أكان ذلك بالسوق أو بالدار، بخلاف غير المنتصب الذي لم يقم نفسه لها ولا منها معاشه.

(48) انظر : Goïthin, the working people of the meditarren in Studies of Islamic history, Seiben 1968.

وبالتالي فـان العنصر الأساسي المميـز للصانع هو تخصّصـه في مهنة مـا، والعـمل فـيــهـا، دون اعـتـبـار لمكان العـمل، وهـو يتـوسّط هرم المنتجـين، بين المعلم المـالك لوسائل الإنتـاج والأجيـر الوقتي، الذي يبدو أقل مكانة منه[49].

وقد طرحت مسألة تضمين الصناع، واختلف في أمرها الفقهاء، فلئن وقع ائتمان الأجراء الذين وقع التعاقـد معهم لصناعة شيء أو اصلاحه، وعدم تضـمينهم، من الناحيـة النظرية، فإن العلماء أخـرجوا الصناع من حكم الأجراء، وميـزوهم عنهم، وضمنوهـم اجتهـادا لضرورة الناس إلى استـعمالهم، رعـاية للمصلحـة العامة وصـيانة للأموال، حـتى لا يسارع الصناع في الاجتراء على أكل أموال الناس، ولا يبـاشر المهنة متطفل لا يحسنها.

وشمل التـضمين عـديد المهن، فالقصـار يضمن الثوب إذا أفـسده، والصباغ إذا أخطأ، فصبغ غير ما أمر به، وكذلك الخياط إذ أضاع الثوب أو أفســده، كما ضمن الطحـان إذا نقصت الحبوب، والفـران إذا أضاع ضرف الـقمح، أو طبق الخـبز، واللؤلئي إذا كـسر اللؤلؤة عنـد ثقبـها، والحمـامي إذا أضاع الـثياب، وحـتى الناسخ فلم يسلم من ذلك، إذا أضاع الكتاب. وفي الـجملة، فقد ذكر القلشـاني نحو ستة عـشر حالة، كان فـيها النصيب الأوفـر لقطاع النسيج : ثمانـية مسائل، تتـوزع حسب الكيـفيـة التـاليـة : أربعة للخيـاطة، وثلاثة للصـباغـة، واثنان للكمـادة وواحدة للقصارة.

---

(49) القلشاني، شرح، ج 2، ص 79 أ، ابن عرفـة، المختـصر، ج 4، ص 4 ب، 29 ب، البرزلي، جامع، ج 2، ص 143 أ. وجاء في ابن راشد (الفائق، ج 4، ص 25 ب) : «إذا أصاب المصنوع حرق أو كسر أو قطع وكانه ربه قـاعدا مع الصـانع وعمله في حـانوته، فان الصانع يضـمن كما تقـدم، إلا فيمـا تقرر من الأعمـال مثل ثقب اللؤلؤ ونقش الفـصوص وتقديم السيـوف واحتـراق الخبز عند الفـران أو الثوب في قدر الصباغ، فلا ضمان عليهم.

وهكذا يبدو ثقل مسؤولية الصانع إذ كان الرأي السائد في كتب الأحكام هو تضمين الصنّاع، لأنه أصلح للعامة، يحميهم من المتطفلين على الصناعة، والمتلفهين على الربح دون بذل مجهود كاف.

على أن هذا الحكم الذي يضمن جودة البضاعة، ولو كان ذلك على حساب تطور الحرفة، شهد تطورا محتشما في أواخر العصر الوسيط، ذلك أن بعض الصناع جاهروا برفضهم لهذه الوضعية، وأصبحوا يشترطون في بداية عملهم عدم تضمينهم، كما بدا بعض العلماء يسايرونهم في هذا المنحى، فالقلشاني مثلا ذكر أن الأصل في الصناع هو عدم الضمان، لأنهم أجراء مؤتمنون[50] . ويحق لنا أن نتساءل في هذا المستوى عن مدى ارتباط هذا الموقف بتطور الوعي الاجتماعي، للعمال الحرفيين، ومطالبتهم بالتحرر من هذا القيد، سيما أن صاحب المصنع في حل من التضمين، الذي يخضع له الصناع.

الأجراء والرقيق :

كان الأجراء أقل منزلة من الصناع، لأنه من المفروض أن يكون عملهم محددا، مثل الخياطة والقصارة، ولمدة معينة من الزمن، ولئن كان يتعرض وقتذاك إلى الضرب بالسوط والحبل تأديبا له من قبل المعلم أو الصانع، فإنه يعامل على العموم معاملة أحسن من الرقيق، ولا يستعمل في الأعمال الشاقة[51] .

(50) القلشاني، نفس المصدر والصحيفة، ابن عرفة، المختصر، ج 3، ص 33 ب، ج 4، ص 29 ب.

(51) كان يطلق على هؤلاء الأجراء في العهد الأغلبي تسمية غلمان، وكانوا في الغالب من العجم الموالي ومن الرقيق، حسبما تدل على ذلك أسماؤهم (مثال : سعيد حسن حال، وكان يطلق عليهم اسم فلان غلام فلان. انظر : طبقات أبي العرب، ص 121 ـ 122.

ويفسخ عقد الاجارة إذا هـرب الأجير أو مرض أو سرق أو تروغ إلى انتهـاء المدة، ولـم يقدم عمـلا كافيا، أو نتيجة موانع طبيعية مثـل كثرة المطر، أو بشرية مثل الخوف.

وفي ظل الأوضاع المـتردية التي يعـيشـها الأجيـر، فقد كـانت ظاهرة الانقطاع عن العـمل أمرا شـائعـا، وملاذا وحـيدا للأجـير للهـروب من وضعيته المتردية، وهو ما يفسر عـدم استقرار هذه الشريحة الاجتماعية، ومـدى حركـيـتهـا وتذبذبهـا، فضـلا عن ازدياد أهمـيتـهـا في ظل تطور الاقتصاد السلعي بافريقية في أواخر العصر الوسيط.

ومن نافلة القول بأنّ البادية المحيطة بالمـدينة كانت المموّل الأساسي لها بالأجراء والعمال النازحين[52].

ومن هؤلاء من كـان يتـولى حـراسـة الأسـواق ليـلا، إذ دأب أهل الأسواق بمـدينة تونس والقيروان على اتخاذ العـساسين، حمـاية لها من التعـدي والسرقـة. وقد كانوا يتـخذون الكلاب للعس، علـى أن يتولوا ربطها عند الفجر، حتى لا تروّع الناس[53].

الشركات الحرفية :

تنتظم العلاقة بين صاحب الرأسمـال والأجير الصانع في إطار الشركات الحـرفيـة التي تنعـقد بين شـخـصين أو أكـثـر، كمـا هو الشـأن بالنسبـة للشـركـات التـجـارية. وقـد فـرقت كـتب الأحكام بيـن ثلاثة أنواع من الشركات :

ـ الشـركة بالأمـوال : يشـترط فـيـها أولا خلطة الرأسـمـال، وعادة مـا يتـساويـان في ذلك، ويكون العـمل بين الشـريكين بقدر مـا شـرطا من

(52) ابن عرفة، المختصر، ج 4، ص 35 أ، 211 أ. القلشاني، شرح، ج 2، ص 76 أ ـ ب.

(53) القلشاني، شرح، ج 2، ص 215 ب. الأبي، الاكمال، ج 2، ص 60.

الربح لكل واحد. فقد يشتركان مثلا في صناعة عمل، دون الحاجة إلى رأسمال، غير أن على أحدهما ثلث العمل وله ثلث الكسب، وعليه ثلث الصناع، وعلى صاحبه الثلثين.

ـ شركة الابدان : هو الاشتراك في إنجاز عمل ما، على أن يكون عملا واحدا أو متقاربا في موضع واحد، وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع :

* شركة تخص العمل فقط، بغير آلة أو رأسمال.

* شركة بآلة ليست ذات أهمية، مثل الخياطة والبناء وحمل البضائع، ومن شروطها التقارب في القدر والمعرفة بالعمل، الذي يجب أن يكون عملا واحدا. وكان يطلق عليها شركة أعمال، كان يشترك حائكان بأموالهما، فيتولى أحدهما العمل، والآخر الخدمة والشراء، والبيع، لأنه لا يحسن النسج، لكن قيمة العمل والخدمة سواء.

* شركة تحتاج إلى آلة، مثل آلة النسج والكمد والحمل على الدواب، ويجب أن يكون الاشتراك فيها بالملك أو بالاجارة.

وتعقد شركة الأبدان بالصورة التالية : «اشترك فلان وفلان الخياطان أو الخرّازان أو النجّاران أو الحدادان أو القصاران ليحملا صناعتهما على السواء في حانوت واحد، ببلد كذا واشتركا تعاونا فيه وتعاقدا بينهما صحيحا دون شرط. . . وما أصابت صناعتهما هذه من رأسمال في الآلات والمواعن وغير ذلك، فهو بينهما، إنصافا على السواء، وكذلك ما أفاء الله عليهما فيما اقتسماه». . . وقد تكون هذه الشركة على الثلث أو الثلثين أو الربع أو غيره.

ـ شركة الذمم : عرفت بكونها الشركة في شراء شيء بعينه، فقد يشترك الطرفان في شراء وسيلة إنتاج أو تاجر أجير بطريقة مشتركة، أو يتعاونان على إنجاز عمل جماعيّ، انطلاقا من مبدأ : «تحمّل عني

وأتحـمّل عنك»، وبالتالي فـإن هذا الصنف من الشركـات لا يخص إلا الشركات الصغرى في الزراعة أو الحرف[54].

وإلى جانب الـشركات التي تعـقد بين طرفـين متـساويين في الرأسـمال والعمـل ووسائل الإنتاج، وبـالتالي في الربح والخـسارة، توجـد أخرى بين أطراف غيـر متكافـئة : بين حرفي يعـوزه المال، وآخـر يمتلك الآلة والرأسمـال. وفي كلتا الحـالتين فان الـعقود المـبرمة بينهـما لا يعـترض تحريرها أي مانع قانوني، ويمكن صياغتها بكل حرية. دون وجود تقاليد محـددة. وهي لا تقتـصر في الغـالب على صناعة البـضاعة، إنـما تنصّ أيضا على تسويقها إذا ما تمّت بين صغـار الحرفيين. أمّا كبارهم فإنهم لا يمارسـون العمل اليـدوي مباشـرة، وعادة ما يوكلون مـهمـة التوزيع الى الوكلاء.

وتشمل هذه الشركات أغلب المهن من نسيج وخـياطة ودباغة وصباغة وصناعـة السكر والـبلور وضـرب النقـود وصـيـاغـة وصـيـدلة إلخ. . . وتختلف مـدة عملها من ستـة أشهر إلى فتـرة غير محـددة، لكن الغالب عليها أنها لا تتجاوز السنة، (بين فصـل الربيع والشتاء) بالنسبة للشركات التـجارية، أمّـا الحرفـية فـانها عـادة ما تتـواصل على مدى سنوات عـدة لتـحقـيق فائـض قادر علـى تغطيـة مصـاريف الإنتـاج، ويمكن نـعتـهـا بالشركات الكبرى إذا ما ضمت أكثر من خمسة عمال.

وفي الجملة فإن عـقود الشراكة هذه تدل على سيطرة الإنتـاج البضاعي الصغير بافريقية في الفترة الأخيرة من العصر الوسيط.

---

(54) القلشـاني، شرح، ج 2، ص 8 ب، ابن راشد، الـفائق، ج 3، ص 245 أ ـ 160 أ. الرصاع، كتاب حدود ابن ع فة، ص 322 ـ 325.

4) التنظيم الحرفي بأسواق افريقية :

يفسر تعدّد الصنائع وتنوعها داخل المدينة العربية المحاولات التصنيفية لها التي قام بها القدماء انطلاقا من معايير مختلفة : فاخوان الصفاء قسموها إلى صنائع روحانية وأخرى جسمانية، أما الغزالي فقد صنفها حسب أهميتها إلى ضرورية وكمالية، وحسب قيمتها إلى نفيسة وخسيسة، واعتبرت هذه الثنائية : الضروري والكمالي مرجعية أساسية في الترتيب الخلدوني للحرف[55].

ولئن اتفقت المصادر على أهمية الأسواق في المدينة العربية وتموضعها في المجال الحيوي لها وفق نظام ورتبية معينة، فان اشكالية الرابطات الحرفية بقيت مطروحة. فالتنظيم الحرفي هو مؤسسة حضرية تنم عن مدى الفصل بين المدينة والريف في تقسيم العمل، واقترن ظهوره بالدفاع عن مصالح الحرفيين وحمايتهم من شتى التجاوزات. ولم تكن الحسبة في هذا المضمار تهتم بشؤونهم وتسهر على تنظيمهم الداخلي، إنما هي مؤسسة حكومية تشرف على الإنتاج وتراقب وسائله وقواه وعلاقاته. كما أن وظيفة الأمين وأمين الأمناء التي تتحدث عنها المصادر الحفصية تتمثل أساسا في مراقبة جودة البضاعة دون أن تكون مدافعة بالضرورة عن مصالح الحرفيين أو السلطة[56] بقي أن نعرف هل

(55) انظر : صباح الشيخلي، الأصناف في العصر العباسي، بغداد 1976، الفصل الأول.

(56) حول الأمين، انظر : مادتي أمين، عريف بدائرة المعارف الإسلامية وبالفرنسية. وقد طرح في المقال الثاني السؤال التالي : ما هي مدى تمثيلية العريف (أو الأمين) للرابطات المهنية المستقلة، باعتباره واسطة بينها وبين الادارة، وهل هو بالأحرى مجرد عون حكومي يتولى مراقبة الحرفة وفق أوامر صادرة من فوق، أي أنه معين للمحتسب يحظى بثقة أصحاب المهنة؟ إن الأجابة عن هذه الاشكالية، مرتبطة بتغير المعطيات الظرفية واختلاف ميزان القوى. وحول ذكر الأمين في المصادر الحفصية، انظر : معالم الايمان، تونس 1990، ج 4 ص 138، 151، 184، 186، 210، 228. كما ورد ذكر أمين الأمناء في تحفة الأريب، ص 17، انظر أيضا برانشويك، ن.م، ج 2، ص 202 - 150

عرف الحرفيون بالمدينة العربية عامة والافريقية خاصة تنظيما حرفيا مستقلا عن السلطة السياسية، وهل كانت له سياسة معينة ومساهمة في الانتفاضات؟

خاض كثير من الدراسين في هذا الموضوع، دون حسم نهائي له، فالمستشرق «ماسنيون» أكّد وجود الأصناف بالمشرق منذ القرن الثالث هـ/ التاسع، معتبرا أن القرامطة قاموا بانشائها لاستخدامها أداة دعاية ضد الخلافة العباسية[57]. وقد عثر «قوتين» في وثائق الجنيزة على عدة مصطلحات مرتبطة بتنظيم الأسواق مثل رحبة العطارين وزقاق الصوف الخ... كما أن الرتبية داخل الحرفيين واضحة إذ يقع التدرج من المعلم إلى الصبي أو الغلام فالأجير أو الصانع وأخيرا الرقاص، على أنه نفى وجود التنظيم الحرفي ببلدان البحر المتوسط خلال القرنين 11 م / 12 م، بدليل أن الشركات الصناعية كانت تقوم دون وجود معارضة الأصناف، ويعتبر أنه أصبح ظهورها جليا خلال القرن 14 م، بعد أن تأثرت بطقوس المتصوفة وممارساتهم. وفي كل الأحوال فإنه يرى أن الحرفيين لا يشكّلون طبقة عاملة متجانسة متعارضة مع الرأسمال التجاري والمالي، إذ الخط الفاصل يوجد بين المشائخ وكبار المعلمين الذين يملكون وسائل الانتاج والرأسمال ويتولون تسويق البضائع، وبقية الصناع[58].

وذهب كل من «كلود كاهن» و«هنري ستارن» إلى نفي وجود الأصناف، انطلاقا من النموذج الأوروبي لها في العصر الوسيط. وقال

---

(57) انظر : Massignon, Opera, Minora, II, pp. 369 - 383 : Les corps de métier et la cité Islamique.

(58) انظر : Goïtein, Studies in Islamic History, Leiden, 1968, art, the working people of then medit area during the high midlle ages. ومن الملاحظ أن مهنة الرّقاص ذكرت أيضا بافريقية في القرن السابع (الغبريني، ص 271).

الطالبي بأنه لا وجود لها بافريقية قبل العصر الحفصي[59] .

ويتميّز رأي الدوري في هذا الصدد بالقول إن الرابطات الحرفية وجدت منذ القرن الثاني هـ / 8 م، قبل أن تظهر الحركة الاسماعيلية نفسها، وإلى هذا الرأي الأخير يذهب محمود اسماعيل ، وإن كان يرجع ظهورها إلى القرن الثالث هـ / 9 م[60] .

وفي خصوص افريقية، فإن ما ذكره برانشويك من كون المهن المدينية كانت خاضعة لتنظيم طوبوغرافي واداري وتفردت بمصطلحات خاصة بها مثل سوق وصناعة، لا يكفي للدلالة على وجود رابطات مهنية بأسواق افريقية[61] .

وثمة مؤشرات عديدة توصلنا إلى جمعها، تبين مدى تنظيم الحرفيين والصناع بأسواق افريقية.

فهؤلاء لا ينتمون إلى أصحاب الجاه وانما إلى الفئات الشعبية التي سعت إلى قيام أشكال تنظيمية معينة تدافع عن مصالحها المشتركة وتقف

(59) انظر : A. Hourani and S.M. Stern, The Islamic City, oxford, 1970; pp. 25-63. A. Cahen, art Futuwwa, Arif in E.I. (2) M. Talbi, Etudes d'Histoire Ifriqiyenne, Tunis 1982, pp. 253-254.

(60) انظر : الشيخلي، ن.م.، الفصل الأول. الدور، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، بيروت 1982، ص 67-68، 128-129 . وقال بالخصوص : «ويدخل أصحاب الحرف في غمار العامة، وهم في مرتبة دنيا في المخطط الاجتماعي، ويصدق عليهم القول المأثور : الحرفة أمان من الفقر وأمان من الغنى، ويعطي الحرير فكرة واضحة عن وضعهم المعاشي حين يقول : واما حرف أهل الصناعات فغير فاضلة عن الأقوات ومعظمها معصوم بشبيبة الحياة. ولعل أبرز مظاهر المدن ازدياد أهمية العامة، وبروز دورها في الحياة العامة منذ أوائل القرن الثالث هجري فما بعد، وهذا يصدق بصورة خاصة على العيارين والشطار كما سنرى. . . وقد يقوم الصنف بدوره في أوقات الأزمات لحماية أعضائه، ولدينا إشارات إلى وقوف الأصناف ضد السلطة لحماية أصحابها من التعسف، ومن أمثلة ذلك ثورة صناع المنسوجات القطنية والحريرية في بغداد عام 374 هـ. . . .» (ص 67 ـ 68).

(61) انظر : برانشفيك، ن.م، ج 2 ص 150، 202.

في وجه العسف والتعدي، حتى بات الوعي الاجتماعي واضحا في بعض الحالات، وبخاصة في أحد الأسواق الهامة ببجاية في القرن السابع هـ، وهو الخاص بالصوافين، الذين كانوا يتولون جمع الضرائب السلطانية من أرباب المهنة حسب خطة معينة، يشترط فيها «الانتظام في سلكهم»، على حد تعبير الغبريني، وقد كان هذا الشعور بالإنتماء المهني قويا إلى حد أن أحد العلماء العاملين في الصوف أبى إلاّ أن يؤدي ما عليه من جباية، رافضا الامتياز الذي كان يعامل به من قبل أصحابه، سعيا للانخراط في سلكهم، بعد أن تراءى له أن الأداءات التي يدفعها أهل السوق تجعلهم أفضل منزلة من أصحاب النفوذ[62].

وإذا كان العسف الضرائبي قد ساعد إلى حدّ كبير على بروز وعي حرفيّ، فإن فعاليات الجمعيات، والرابطات المهنية هي أمر ما زال يحتاج إلى تدقيق، نظرا إلى قلة الأمثلة المتعلقة بالموضوع، والظاهر أن التضامن بين أهل الحرفة الواحدة كان قويا إلى حد أنه يمنع كل متطفل أو محتال أن ينخرط فيها، وهو ما يفسر الحادثة التي وقعت بتونس في أواخر القرن الثامن هـ، وتمثّلت في اشتكاء الصباغين للقاضي عندما حاول أحد المعلمين الحاذقين للصنعة في المغرب الأقصى التجديد في المواد المستعملة في الصباغة وتعويض اللاك المستورد من الشرق بمادة أخرى لا يحسن صناعتها غيره من الحرفيين، وقد قضت السلطة بقطع هذا الأمر[63].

على أن المثال الأكثر وضوحاً لظهور الأصناف ببلاد المغرب عامة وافريقية خاصة لا يخص العاملين في أسواق الصوف والصباغة، إنما في قطاعات أقل حظاً من غيرها، لا تحتاج إلى توفر الرأسمال والمواد

---

(62) الغبريني، عنوان الدراية، بيروت 1979، ص 195 ـ 196.

(63) البرزلي، جامع مسائل الأحكام، ج 4، ص 420 ب.

الأوليـة، وتقتـصر على الطاقـة البشـرية لنقل البـضائع وحـملها. اشـارة صغيرة في النصوص إلى عريف الحمالين للزيت بمدينة تونس في القرن التـاسع تمكننا من الاقرار بأهـميـة هذا الصنف، الذي يوجد على رأسـه عريف قوي البنية، «آية وقـته في حمل الأثقال»[64] وإذ نعتـقد أن الأمر لا يختلف عـما هو عليه في المغرب الأقـصى، فإننا نورد الوثيقـة التالية عن نقابة الحمالين بفاس : «مجمع الحمالين، يبلغ عددهم 300 حمال، ولهم أمـين أي رئيس، يختـار كل أسبـوع من يجب عليـهم أن يشتـغلوا ويكونوا رهن اشارة الجـمهور طوال الأسـبوع، يجمع هؤلاء الرجـال ما ربحـوه من مال في صـندوق له عدة مـفـاتيح محـفـوظة عند كل رئيس مـجمـوعة. ويقـسم المال بين الذين اشـتـغلوا عندما ينتـهي الأسبـوع. ويحب هؤلاء الحمالون بعضهم بعضا كالاخوة، فإذا مات أحدهم وترك طفلا صغيرا، تكفّلوا جميعا بالمرأة إلى أن تتزوج مرة ثانية إذا رغبت في ذلك، واهتمـوا بعطف وحنان الأولاد إلى أن يبلغـوا السن الذي يمكنهم من القـيام ببـعض الأعـمال. وإذا تزوج أحـد الحـمالين أو ولد له دعـا جمـيع أصحـابه إلى وليمة، وأعطـاه كل واحد منهم هدية مـقابل ذلك. ولا يمكن لأحد أن يمارس مهنة حمال قـبل أن يدعو جميع أصحابه إلى وليمة، وإذا لـم يفعل فلن يتقاضى، عندما يشتغل، أكثر من نصف حصة الآخرين. وقـد حصل هؤلاء الحمّالون من الـملوك على امتياز اعـفائهم من أية ضريبة أو تكليف، ولا يؤدون شيئا لأصـحاب الأفران مقابل خبز عجينهم، وإذا ارتكب أحدهـم جريمة يعاقب عليها بالإعدام، فإنه لا ينفذ عليـه الحكم أمام الجـمهـور، ويشتـغل هؤلاء الناس وهم لابسون ثيـابا قصـيرة ذات لون واحـد، ويلبسـون خارج أوقـات عملهم مـا يشاؤون، وبالجملة فإنهم أناس يتحلون بالاستقامة والأخلاق الحسنة»[65] .

---

(64)مناقب ابن عروس، ص 199.

(65) حسن بن الوزان، ن.م، ج 2، ص 185.

إن هذا النص يأتي حجة قوية على وجود تنظيم حرفي متطوّر لدى هذا الصنف، مكّنهم من تطبيق نظام داخلي صارم ومن التحصّل على امتيازات من السلطة، وهي بهذا لا تختلف في شيء عن الأصناف التي ظهرت بالمشرق منذ العصر العباسي، كما أنها لا تبدو أقل تطورا من النقابات الحرفية الأوروبية وقتذاك[66] .

وكما أن هذه الأصناف لم تتمكّن من الخروج من دائرة التأثير الديني بالمشرق، فإن موجة الصوفية قد اكتسحت الأسواق الافريقية.

ففي مدينة بجاية كان لأبي علي السلمي (القرن السابع) «حانوت يجلس فيه للتجر بسوق قيسارية بجاية مع تمكن علمه وبراعة فهمه»، أما حانوت أبي علي حسن المسيلي فإنه تحول مجلسا للعلماء حتى تسمى «مدينة العلم»[67] . وبالتالي كان السوق موقعا استراتيجيا هاما تؤمه مختلف الفئات، ومجالا لنشر مختلف الأفكار والايديولوجيات، ففي مدينة تونس، كان المتصوّف علي القرجاني يقعد في حوانيت البلاغين، وكان علي الحطاب يحرض على التّصدي للنصارى في سوق السقالين حيث تصنع آلة الحرب، وفي هذا المضمار نتساءل عن مدى العلاقة بين التصوف والرابطات الحرفية، وبخاصة في المستوى التنظيمي[68] .

ويمكن أن نلاحظ تناضد عدة مجالات وتداخلها، المهنية منها والثقافية والبشرية، إذ تقتصر الجمعيات تارة على صنف الأندلسيين الطارئين على بجاية وتونس، والخاضعين لأمرة شيخ الجماعة وكبيرهم[69] ، وأخرى تذوب الاختلافات الثقافية بين الصناعة لتترك

(66) الشيخلي، نفس الإحالة.

(67) الغبريني، ن.م.ص 250، 36.

(68) مناقب القرجاني، ص 176، مناقب الحطاب، ص 186.

(69) الغبريني، ن.م، ص 287، رحلة عبد الباسط، مخ الفاتيكان.

المجال واسعا لعمل الرابطات الحرفية، التي حاولت الوقوف في وجه شتّى ممارسات العسف المخزني. ففضلا عن المكوس والضرائب الموظفة على الحرفيين، اقتصرت بعض المهن على السلطان مثل عمل الصابون، وكان جزء من الحوانيت محبسا أو من خاصة السلطان، وهو المسمى بسوق الربع، الذي كان موجودا في النصف الأول من القرن السابع بزنقة الساباط، واحتوى على أكثر من 27 حانوتا[70].

وفي الأخير نتساءل عن مكانة هذا القطاع في حضارة البلاد، وفاعليته فيها، ووضعيته في منظومة الحرف والصنائع المتوسطية. ولا يخفي علينا في هذا الصدد فاعلية المؤثرات الخارجية على المنحى التطوري لهذا القطاع، ومدى انعكاس الاقتصاد السلعي بالمدن التجارية الأوروبية عليه، وتأثير الجاليات التجارية المستقرة بفنادق المدن الساحلية الكبرى. على أن العامل الحقيقي الذي ساعد الحرف على النهوض تمثل أساسا في الهجرة الأندلسية التي حرّكت السواكن ونشطت التجارة والحرف، وغير أن الخرق ما انفك يتسع بين شمال المتوسط وجنوبه، ومنذ تلك الحقبة عجز الأول على اللحاق بالثاني، وتلك قضية أخرى.

(70) مناقب المنوبية، ص... انظر أيضا : برانشويك، افريقية في العهد الحفصي، ج 2، ص 150، 202.

مهنة الخماسة في تونس بين التّشريع والواقع

(1875-1861)

الهادي التيمومي

لعلّ من الأمور التي تستوقف المتمعّن في الكتابات التاريخية التونسيّة إلى حدّ اليوم هو قلّة الاهتمام بالفلاّحين رغم أنهم مثّلوا المنتجين المباشرين الذين صنعوا الخيرات الماديّة للبلاد على امتداد آلاف السّنين. وإذا كان عيب هؤلاء الفلاّحين أنهم صامتون لا يدّونون تاريخهم، فقد آن الأوان ـ وقد تقدّمت عملية تحرير تاريخ تونس من الاستعمار أشواطا ـ أن نرفع عنهم مظلمة التّعتيم التي رزحوا تحتها عصورا طويلة. وفي هذا الإطار، سنحاول في هذه الدراسة معرفة الخلفيات الكامنة وراء صدور جملة من التّشريعات تتعلّق بشريحة معينة من هؤلاء الفلاحين، هي شريحة الخمّاسة في ستّينات القرن الماضي

وسبعيناته، لا فقط لأهمّية الموضوع في حدّ ذاته، بل لأنه يرتبط كذلك وثيق الارتباط بمسألة لا يمكن أن نتفاداها، وهي طبيعة نمط الإنتاج الرئيسي السّائد في صلب التّشكيلة الاجتماعية والاقتصاديّة التونسيّة قبل سقوطها تحت السّيطرة الرأسمالية الامبرياليّة المباشرة عام 1881 .

لقد تحوّلت الخماسة فجأة في العقدين السّادس والسّابع من القرن الماضي إلى مشكلة من أهمّ مشاكل الدولة، واحتد النقاش حولها فيما بين الوزراء وولاّة المقاطعات (القيّاد) والقضاة والفلاّحين والفقهاء. كما أن اصلاحات الوزير الأكبر خير الدين المتأثّرة بالفكر الليّبرالي الأوروبي – وإن كانت في مجملها متطابقة مع المصالح العامّة لسكّان البلاد آنذاك – فإنّ ما تعلّق منها بالخمّاسة كان وبالا على هذه الشريحة الاجتماعية البائسة. فكيف يمكن لخير الدين أن يحوّل هؤلاء الخمّاسة إلى أشباه عبيد وهو الذي ردّد في كتابه " أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك " كلمة حرّية 48 مرّة وكلمة عدل 39 مرّة ؟ إنّ توضيح ملابسات هذه المفارقة هو ما ستتكفّل به هذه الدراسة .

لكن فيم يتمثّل عقد الخماسة أولا ؟

هو عقد شغل فلاحي يكاد يقتصر وجوده على بلدان المغرب العربي دون غيرها من البلدان العربية والإسلاميّة الأخرى. وتشير بعض المصادر إلى أن بلدان المغرب العربي عرفت الخماسة قبل مجيء العرب إليها في القرن السّابع بعد الميلاد. وعقد الخماسة عقد يمتدّ على سنة ويربط بين فلاّح كبير أو متوسّط أو حتّى صغير من جهة ومزارع فقير لا يملك سوى قوّة عمله أو يملك أرضا صغيرة ليست له القدرة على فلحها من جهة ثانية. ولا ينتمي الخماس عادة إلى المنطقة التي يعمل فيها، بل ينتسب في أغلب الأحيان إلى المناطق المجاورة لمكان

عمله أو أحيانا إلى مناطق بعيدة. والمطّلع على دفاتر العدول بمناطق الشّمال التونسي في أواخر القرن التاسع عشر[1] تعترضه ألقاب مثل فرشيشي أو جلاصي أو همّامي أو ماجري، وفي ذلك إشارة إلى الجهات التي يرجع إليها الخمّاسة.

إن المزارع لا يقبل عادة التحوّل إلى خمّاس إلاّ حين يجد نفسه في ضائقة معيشيّة خانقة، كأن يكون له دين ملحّ أو نفقات زواج لا بدّ من تسديدها.

وعقد الخماسة عقد شفوي أو كتابي. وتتشابه العقود الكتابيّة فيما بينها من حيث القوالب اللغويّة المستعملة. وصورة هذا العقد "أن يخرج أحد المتشاركين في الحرث جميع ما يحتاج إليه من أرض وبذر وبقر وآلة ويخرج الآخر عمل يده فقط، على أن يكون للعامل جزء من الصّابة كالخمس أو الربع وللآخر ما بقي"[2]. وهذا على سبيل المثال عقد خماسة يعود تاريخه إلى سنة 1256 هـ (1841م):

"الحمد لله بذمّة المكرم الأجل سعد بن رحومة الورغمي من نزلاء هنشير البزازيّة الكبير للمكرم الأجل الفقيه علي بن المرابط الغرياني القروي من سكّان محروسة تونس ما قدره ثمانون ريالا تونسيّة صغرى. ذكر أن ذلك من وجه سلف تسبقة عن خماسة واحدة عن عمل يده بالهنشير المذكور على عادة الخمّاسة وعرف الفلاّحة بالشتويّة القابلة

(1) انظر: الفرجاني (خميّس): الخماسة بجهة باجة (1874 - 1956)، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1986.
الهلالي (عبد الحميد): الخماسة بسهول جندوبة من خلال دفاتر العدول (1874 - 1956)، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1988.

(2) لقد تمكّنا بعد إجراء الكثير من البحث من التعرّف على مؤلف هذا المخطوط الذي لا يحمل اسم صاحبه وهو: المهدي الوزّاني، فقيه مغربي وأستاذ بجامعة القرويين بفاس. ولد حوالي 1846 بعد الميلاد. أما كتابه فهو: المعيار الجديد.

قبـضه منه باعتـرافه. يؤدي له العدد الـمذكور بانقـضاء أندر الزّرع الآتي الموالي لـلتاريخ من غيـر قول له ولا حـجّة ولا يعـتلّ بعلّة. شهـد عليه بذلك حـال الجواز بـتاريخ أوايل شـوال المـبارك عـام 1256 سنة سـتّة وخمسين وماتين وألف بمعرفته . . . »[3].

ما هي الأركان الأساسيّة لعقد الخماسة ؟

أولا : التسبقة : وتسمّى في بعض الوثائق بالصّرميّـة. والتّسبقة أهمّ ركن من أركان عقد الخماسة، حـتّى أن عناوين عقود الخماسة في دفاتر العدول تـضمّ دائما كلمـة تسبقـة أو دين مثل : تسـبقـة خمـاسة أو دين خماسـة أو دين نصف خماسة أو زيادة تسبـقة خماسة. إنّ هذه التّسـبقة ضروريّة جدّا للخمّاس لأنه عـادة ما يكون في حالة إملاق تام عند إبرامه العقـد. وهذه التّسبقـة عينيّة، لكنهـا في بعض الأحيان عينيـة ونقديّة في نفس الوقت. وفي زمن الفـقيـه القيرواني أبي عـبد اللّه مـحمـد الرمّاح (مات عام 1348م) كان الخمّاس يمنح عند إبرامه العقـد قفيزا من الشعير وحذاء[4] . إنّ الفلاّح ليس مطالبا فـقط بتقديم تسبقـة إلى الخماس الذي ينتدبه للعمل معه، بل هو مطالب كذلك باعـانته على نقل أدباشه ومتاعه وعائلتـه ـ إن كانت له عائلة ـ إلى مكان العـمل. كما أن العـرف يفرض عليـه أن يساعده علـى بناء "كيب" (أو كـيم) لسكناه، و "الكيب" بيت من الطين يغطى بأغصان الأشجار أو بالقش .

---

(3) الأرشيف الـوطني التونسي، الـسـلسلة الـتاريخيـة ملف 907 صندوق 77 وثيـقة عدد 2 .

(4) ذكر ذلك أبو القاسم عيسى ابن ناجي (مات عام 1435م) في كتابه : **معالم الايمان في معرفـة أهل القيروان**، ج 3 ص 34 (مخطوط مـحفوظ بالمكتـبة الوطنية بالعطّارين (تونس) تحت رقم 18830 .

إنّ التسبقة التي يتقاضاها الخماس عند إبرامه العقد ليست الأولى والأخيرة، بل عادة ما تشفع بتسبقات أخرى تعطى للخماس تباعا لتقدّمه في إنجاز الأعمال الفلاحيّة. أما حين يغادر الخماس أرض الفلاّح في فترات الفراغ الواقعة بين الأعمال الفلاحيّة الكبرى ـ وهو ما يسمح له به العرف الجاري ـ فإنّ الفلاّح لا يعطيه أيّة تسبقة. كما أن الفلاّح ليس مطالبا بتقديم الغذاء مجانا للخماس في فترات الذروة الفلاحيّة إلاّ في الحالة التي يوفّر فيها هذا الغذاء للأجراء الذين قد ينتدبهم لإعانة الخماس على إتمام الأشغال الفلاحيّة .

وممّا يجب تأكيده هو الفرق بين النظريّة والواقع. فالخمّاس لا يتحصّل عادة في إطار التسبقات التي ينالها إلاّ على المتسوّس من الحبوب الذي مضى على خزنه مدّة طويلة. فقد أعلم على سبيل المثال أحد "وقافة" القايد فرج بن دحر سيّده في الخمسينات من القرن الماضي أن "... المطمور الذي نبيعها نعطي معدمه للخمّاسة دين"[5] .

ثانيا : الضّامن : هو عادة أحد أقارب الخمّاس. والضّمان نوعان : إما ضمان الأداء وسبيله، أي التزام الضّامن بدفع دين الخماس في صورة فراره أو عجزه، وإمّا ضمان إحضار الوجه، أي التزام الضّامن بالعمل مكان الخمّاس أو بتوفير من يعمل مكان هذا الخمّاس في صورة فراره أو عجزه عن العمل لمدّة طويلة .

ثالثا : النعوت : تتضمّن الكثير من عقود الخماسة بشيء من التفصيل والدّقة معطيات تتعلّق بعمر الخمّاس التقريبي (آدم لأوله، مجتمع، كهل ...) وبلون بشرته وعينيه وشكل وجهه وحاجبيه وأنفه

(5) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية ملف 1050 صندوق 185 وثيقة رقم 125 (غير مؤرخة) .

أو بعلاماته المميّزة مثل الوشم أو آثار جرح عميق أو أسنان ناقصة . . . وتسهّل هذه المعطيات العثور على الخمّاس في حالة فراره وانتقاله إلى مناطق بعيدة عن مكان العمل .

رابعا : مهام الخمّاس : يتضمّن العقد وجوبيّا تحديد المكان الذي سيعمل به الخمّاس : هنشير كذا أو الأرض الكائنة بكذا . . . ويقضي العرف بأن الفلاّح ليس له الحقّ ـ نظريّا على الأقل ـ في إجبار الخمّاس على العمل في مكان غير المكان الذي ورد ذكره في العقد. أما بالنسبة إلى المهام الموكولة إلى الخمّاس، فإنّ أغلب العقود تكتفي بالاشارة إليها بعبارة عامّة جدّاً هي "كعادة الخمّاسة أمثاله" . لكن كلّ العقود تنصّ على أن الخمّاس مطالب بخدمة "ماشية" من الأرض. ولكلمة "ماشية" معنيان. فهي تعني مساحة من الأرض تساوي تقريبا عشرة هكتارات، كما تعني الطاقة الحيوانية الضرورية لحراثة هذه المساحة بحساب ربع هكتار في اليوم على امتداد أربعين يوما في الخريف (ثوران في الشمال أو جمل في الوسط)(6) . والخمّاس مطالب بحراثة هذه الماشية وببذر الزرّيعة التي هي عادة قفيز من القمح وقفيز من الشعير، وهو ما يساوي 525 كلغ من القمح و 400 كلغ من الشعير .

وإذا كان الإجماع حاصلا حول المهام الكبرى الملقاة على عاتق الخمّاس، وهي الحراثة والبذر وتنقية الزروع من الحشائش في الربيع والحصاد والدّراس، فإنّ الاختلاف قائم فيما بين الفلاّحين والخمّاسة وفيما بين مختلف جهات البلاد حول بعض المهام الأخرى الأقلّ أهميّة. وقد ذكر الفقيه القيرواني البرزلي (مات عام 1438 م) أن

---

(6) Legendre (M.) : Survivance des mesures traditionnelles en Tunisie, Paris, P.U.F., 1958, p.p. 29 et suivantes.

الخمّاس في عصره " . . . يحرث وينقّي ويرفع الأغمار ويحصد ويدرس وينقل السّنبل إلى الأندر "[7] . وقال كذلك " . . . جرت العادة اليوم في البادية يشترط عليه القيام بالبقر والاحتشاش لها وعمل الحطب واستقاء الماء إن احتاج إليه (الفلاّح) "[8] . إلاّ أن هذا الفقيه أشار إلى أن الفلاّحين في عصره "يشترطون على الخمّاس ألاّ يأخذ نصيبه من التبن "[9] . وفي بداية ستينات القرن الماضي اشتكى وكيل هنشير النقيضة إلى الدوائر العليا بأربعة خمّاسة من دخلة المعاوين (بالوطن القبلي) لأنهم " . . . امتنعوا من أن يحاحوا على الزرع من أكل الفرخ وحش الحشيش إلى الخيل كالعادة "[10] .

وقد حدّدت الدّولة التونسيّة في ستينات القرن الماضي وسبعيناته مهام الخمّاس كما يلي : الحراثة، والبذر، واقتلاع الحشائش الطفيلية زمن الربيع، ونشّ العصافير الضارّة بالزروع، وطرد الجراد ـ إذا كان هناك جراد ـ وسقي الزروع إن اضطرّ الفلاّح إلى ذلك، وحصد السّنابل ودرسها، وحفر المطامير لخزن الحبوب، وتطيين أكوام التبن وتزريبها، والاعتناء في فترات الأعمال الفلاحيّة الكبرى بالحيوانات التي تستخدم لفلح "الماشية" ورعاية حيوان إضافي من حيوانات الفلاّح زمن الربيع، وبناء "قربي" تأوي إليه هذه الحيوانات، وصناعة "عدّة ماشية من الحلفاء شتاء وصيفا" (حبال ومعدّات) (الفصل 39 من قانون

(7) نوازل البرزلي (مخطوط محفوظ بالعطّارين رقم 4851) .

(8) المصدر ذاته.

(9) المصدر ذاته .

(10) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة ملف 421 صندوق 36 وثيقة رقم 64، رسالة بتاريخ 2 رمضان 1277 هـ (14 مارس 1861) .

الفلاحة لعام 1874). وتوجد أعمال لا يمكن للفلاّح إجبار الخمّاس على القيام بها، بل عليه التفاوض معه في شأنها بالحسنى مثل الرعي بحيوانات الفلاّح في أرض غير الأرض التي تكفّل الخمّاس بخدمتها أو خدمة بعض الهكتارات من الحبوب مجانا لفائدة الفلاّح (المعونة). أمّا إذا قرّر الفلاّح تعاطي بعض الزراعات الربيعيّة مثل الفول أو الذرة الصفراء والبيضاء، فعلى الخمّاس خدمتها على أن يكون له نصف غلّتها. وللفلاّح الحقّ في تشغيل من يعوّض الخمّاس الذي يتجاوز غيابه ثلاثة أيام في فترات الذروة الفلاحيّة. وفي هذه الحالة يتولّى هذا الفلاّح خصم الأجر الذي دفعه للعامل الذي عوّض خمّاسه ممّا يناله هذا الخمّاس من المحصول الحبوبي في آخر السّنة. وقد قدّر كلّ من محمد الزهار وحمدة الدوعاجي، وهما أمينا الفلاّحة بتونس العاصمة ومحمود بن أحمد وهو من أعيان الفلاّحين في 22 ربيع الثاني 1294 هـ (6 ماي 1877) الأجور التي يمكن أن تدفع للعمّال الذين يعوّضون الخمّاسة المتغيّبين، وذلك حسب طبيعة كلّ عمل من الأعمال الملقاة على كاهل الخمّاس. وتنبع أهمّية هذه الأرقام من كونها تعطينا فكرة دقيقة عن الأجور الفلاحيّة في جهة تونس العاصمة عام 1877 م(11) :

(11) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، ملف 644 صندوق 59 وثيقة عدد 5 .

قدر الأجر (الوحدة النقدية : الريال)	طبيعة العمل والمدّة بحساب ماشية واحدة (10†هكتارات)
125	الحراثة في الخريف
12	تنقية الزروع من الحشائش في الربيع بحساب ريال مدّة 12 يوما
10	الاعتناء بدابّة من دواب الفلاّح في الربيع
13،5	حصد الشعير ونقله إلى البيدر بحساب 2،25 ريالا لليوم مدّة 6 أيّام
29،5	حصد القمح ونقله إلى البيدر بحساب 2،25 ريالا لليوم مدّة 13 يوما
3	جمع محصول الفول بحساب ريال في اليوم مدّة 3 أيّام
12	الاعتناء بالثورين مدّة ستّة أشهر بحساب ريالين في الشهر
11،25	درس الشعير والقمح بحساب 2،25 ريالا في اليوم مدّة 5 أيّام
9	تكويم التبن وتزريبه بحساب 2،25 ريالا في اليوم مدّة 4 أيّام .

المجموع = †225ريالا

من المسائل الأخرى التي ينص عليها العرف الجاري هو تكفّل وريث الخمّاس الذي يموت أثناء العمل - إذا كان له وريث - بإتمام الأعمال التي التزم بها الخمّاس الراحل. أما إذا مات الفلاّح أثناء السّنة الفلاحيّة فإنّ الخمّاس مطالب بإتمام الأعمال الفلاحيّة لفائدة وريث الفلاّح.

آخر نقطة قبل إنهاء هذه الفقرة المتعلّقة بوظائف الخمّاس هو أن الخمّاس حرّ في فترات الفراغ الواقعة بين الأعمال الفلاحيّة الكبرى (الحرث، بذر الزريعة، تنقية الزرع، الحصاد والدراس) في مغادرة الفلاّح أو في البقاء عنده. وما يلاحظ هنا هو أن الخمّاس غالبا ما يواصل البقاء مع الفلاّح والاشتغال هو وأطفاله وزوجته ـ إذا كان متزوّجا وله أطفال ـ بالكثير من الأعمال لفائدة الفلاّح وعائلته مقابل أشياء زهيدة (مواد غذائيّة، فواضل مائدة للفلاّح وفواضل ملابسه . . .) .

خامسا : توصيل الخماسة : وهي وثيقة عدليّة يعترف بمقتضاها الخمّاس أو من ينوبه أنّ الفلاّح سلّمه نصيبه من المحصول الحبوبي. ويستظهر الفلاّح بهذه الوثيقة في صورة تقدّم الخمّاس بشكوى ضدّه لدى السلطة الادارّية. ويمكن لتوصيل الخمّاسة أن يكون جماعيّا ويشمل العديد من الخمّاسة في نفس الوقت، إذ من الفلاّحين من له الكثير من الخمّاسة(12) . وقد أشارت وثيقة شبه رسميّة صادرة عن السلطات الاستعمارية الفرنسيّة بتونس في أواخر القرن الماضي إلى فلاّحين اثنين في الشمال التونسي لكلّ واحد منهما مائة خمّاس(13) .

سادسا : نصيب الخمّاس : ينال الخمّاس في الشمال التونسي بعد خصم ضريبة " العشر " وعلف الدواب المستعملة في الحصاد والدراس خمس المحصول الحبوبي. أما في الوسط والجنوب فينال ربع المحصول فقط، وهذا ما يفسّر تسميته بالربّاع .

(12) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 1050 صندوق 185 وثيقة رقم 76. توصيل يعترف بموجبه أربعة "خماسة" أنّهم توصّلوا من فرج بن دحر (أحد قادة اتفاضة 1864) بمنابهم من خماستهم .

(13) Anonyme : **La Tunisie, agriculture, industrie et commerce**, Paris - Nancy, B. Levrault, 1896, T. I, p. 48.

لقد جرت العادة على تحديد نصيب الخمّاس بخمس المحصول بالاعتماد على المقياس التالي، وهو المقياس الذي يقع بمقتضاه تقسيم المحصول كما يلي : حصّة مقابل الأرض وحصّة مقابل الزريعة وحصّة مقابل حيوانات العمل وأدوات الفلاحة (المحراث، المنجل، المذراة، الجروشة . . .) وحصّة مقابل الضرائب ونفقات الحصاد والحصّة المتبقّية للخمّاس مقابل عمله .

إنّ الخمّاس في الواقع لا يحصل على خمس المحصول إلاّ نادرا. كما أنه لا ينال عقب جمع الصّابة إلاّ الرديء من الحبوب، أي حبوب السّنابل غير المكتنزة أو العجفاء. كما أن الفلاّح قد يشترط أحيانا على الخمّاس في الصيف ـ عندما تميل أثمان الحبوب إلى الانخفاض ـ بتسديد ما اقترضه منه من تسبقات حبوبيّة وذلك نقدا وبحساب أثمان الشتاء أو الربيع المرتفعة.

ويتعرّض الخمّاس إلى ضروب شتّى من الإذلال والمسّ بالشرف كالاعتداء أحيانا على عفاف زوجته أو ابنته أو إجباره على القيام بأعمال لا علاقة لها بالخماسة مثل تنظيف منزل صاحب الأرض أو قضاء شؤون الفلاّح الخاصّة. ومن النادر أن يبقى للخمّاس شيء يستحقّ الذكر بعد خصم الدّيون المتراكمة عليه، ممّا يجعله مجبرا على التداين بصورة مستمرّة وتجديد عقده مع نفس الفلاّح لمدّة قد تطول كثيرا، بحيث يصعب عليه نظرا لهذا الرباط أن يفارق الأرض ويتخلّص من أغلال هذه المهنة الشاقّة وغير المجزية. وقد يوجد من بين الخمّاسة من يقضي كلّ حياته ملازما لنفس الفلاّح .

إنّ البؤس المرعب للخمّاس يحمله على قبول هذه المهنة على اعتبار أنها على الأقل تضمن له حدّا أدنى من القوت الضروري له ولعائلته ـ إذا كانت له عائلة ـ . ويعود ما كان يعاني منه أغلب الخمّاسة من

تخلّف فكريّ رهيب إلى انتشار الأمية بينهم بشكل ساحق وإلى تفشّي العقائد الاستسلاميّة في صفوفهم بإسم الدين وإلى بعثرتهم السّكانية في الأرياف والبوادي. إن النضال الوحيد تقريبا الذي مارسه الخمّاسة ضدّ مستغلّيهم هو نضال سلبي كان الفرار أرقى أشكاله .

والفرار هو أخشى ما يخشاه الفلاّح. فالخمّاس يفرّ عندما يتراءى له أن المحصول سيكون رديئا أو عندما يتجاوز ظلم الفلاّح له حدود التحمّل أو عندما يغريه فلاّح آخر بالاشتغال عنده مقابل وعود معيّنة. ويمارس الخمّاس أشكالا أخرى من النضال السّلبي مثل عدم تسديد الديون أو التهاون والتقصير والتقاعس عن العمل أو التخريب أو استهلاك جزء من الزرّيعة عوض بذره. كما يلجأ الخمّاس إلى سرقة السنابل ليلا، وهذا ما يفسّر أن الفلاّحين كانوا يستردون منجل الحصاد من الخمّاس بعد انتهائه من العمل ولا يسلّمونه له إلاّ في فجر اليوم الموالي[14] .

والخماسة عمل محتقر، والتراث الشّعبي زاخر بالأمثال التي تستنقص الخمّاس وتسخر منه. وهذه بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

- السّروح رياسة
الرّتبة نزاسة
الطحين ولا الخماسة

أو : الخمّاس خمّاس حتّى عند أخواله

أو : ضحكة الفلاّح للخمّاس * * تخدمو عـــام بلاش

(14) (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 497 صندوق 13، وثيقة رقم 14939، محضر جلسة محكمة الضبطية بزغوان يوم 1 رجب 1278 هـ (2 جانفي 1862) .

أو : لا ساس في مرقة الراس * * ولا ساس فيمن كلاها

ولا ساس في بنت الخماس * * ولا ساس فيمن خذاها

بعد أن عرّفنا بعقد الخماسة، يجدر بنا التوقّف عند موقف الشّرع الاسلامي من هذا العقد الفلاحي لأنه موقف خاص جدّا .

لقد وقف فقهاء المذهب المالكي في تونس - وهو المذهب السّائد - من عقد الخماسة موقفا يتراوح بين الرفض المتشدّد له أو قبوله على مضض .

إنّ المعضلة التي جابهت هؤلاء الفقهاء هي هل أن الخمّاس أجير أم شريك ؟ . وقد لخّص مخطوط لا يحمل اسم مؤلفه[15] هذه المشكلة بقوله : " . . . وأجرة الخمّاس أمر مشكل وللضرورة به تساهل. المعنى أنه جرى العمل بالتساهل في مسألة الخمّاس للضرورة الدّاعية إلى ارتكابها مع كونها مشكلة لم يتّضح وجه الجواز فيها . . . ووجه إشكالها عدم تمحيصها للشركة ولا للإجارة، وعدم توفّر شروط الصّحة لواحدة منهما " .

إنّ الإجارة بيع من البيوع في نظر الفقهاء، وهي تدخل في باب البيوع وما شاكل البيوع[16] لأنها تبادل منافع إلى مدّة بينما البيع بالمعنى المتعارف للكلمة هو تبادل منافع على جهة التأبيد لأنها مبادلة شيء ما بالمال. وركن البيوع هو العمود الفقري للقانون الاسلامي المتعلّق

---

(15) هو المخطوط رقم 17935 الذي أشرنا إليه آنفا .

(16) أنظر على سبيل المثال : الرسالة لأبي محمد عبد اللّه بن أبي زيد القيرواني (Traduction française par Léon Bercher, 8 ème édition, Alger, Editions populaires de l'armée, 1890). أو شرح الرسالة : تأليف أبي القاسم عيسى ابن ناجي (محفوظ بالعطّارين رقم 9250) . أو : ترجمة جاك بارك لكتاب : **رفع الالتباس في شركة الخمّاس** لأبي علي الحسن بن الرحّال (توفي عام 1728م) في : Etudes d'histoire rurale maghrébine, Maroc 1938.

بالالتـزامات (obligations)[17] . ولكي تكون البيـوع جـائزة وجب توفّـر جملة من الشروط من بينهـا ضرورة أن يكون المعقود عليـه موجودا عند إبرام العقد ومـحدّدا من حيث الوزن والقدر والصفـة . . . الخ، كما أن أي سلف يجرّ منفعة ممنوع لأن ذلك يعتبر ربا، والرّبا محرّم .

إنّ المدقّق في عقد الخـماسة يكتشف أن الخمّاس يتـعاقد مع الفلاّح بأجر غـير معلوم، كـما " يبيـعه " الفلاّح ثمـارا غير مـوجودة عند إبرام العقد، وليس من المتأكد أن هذه الثمار ستوجد في يوم من الأيام أو أنّها ستـوجد وتكون صالحة، وهذا غـرر ومخاطرة. كـما أن التسبـقات التي ينالهـا الخمّـاس عند إبرام العقـد أو خلال السنة الفـلاحيّـة تدخل تحت طائلة الرّبا لأنها سلفات من شأنها أن تعود بمنافع على الفلاّح .

وما يزيد الأمـور تعقيدا بالنسـبة إلى الفقـهاء الذين يميلون إلى اعتـبار الخـمـاسـة إجـارة هو أن العـرف المـعـمول بـه في تونس يفـرض على الخمّاس أشيـاء توحي بأنه ليس أجيرا. فالخمّاس مطالب بتسـديد نصيبه من الزكاة على الزرع ومن ضريبة "العـشر" . كما أنه مطالب أيضا بدفع خمس أجر العمّال الذين قد ينتدبهم الفـلاّح لاجتثاث الحشائش الطفيلية عندما تتكاثر أكثر من المعتاد زمن الربيع .

أمام كلّ هذه التعقيدات ارتأى هؤلاء الفقـهاء أن الخماسة إجارة لكنّها إجارة فاسدة .

أمـا الشقّ الثـاني من الفقـهـاء وهو الأغلبـيّة فـهم أمـيل إلى اعـتبـار الخماسة نوعا من أنواع الشركـات، إلاّ أنها في نظرهم شركة فاسدة لأن الخمّـاس والفلاّح لم يعـتدلا في قـيمـة ما أخـرجاه، فالأرض والـزرّيعة

(17) Schacht (J.) : **Introduction au droit musulman**, Paris, Maison -neuve et larose, 1983.

أنظر أيضا :

Article Bay' (nouvelle édition) (بيع) **dans : Encyclopédie de l'Islam**

Milliot (L.) : **Introduction à l'étude du droit musulman**, Paris, 1953.

وأدوات الفلاحة وحيوانات العمل كما هو معروف على الفلاّح، بينما الخمّاس مطالب بعمل يده فقط. ولا تجوز الشركة في الشرع الاسلامي إلاّ على الاعتدال في الأصول[18] .

وما يزيد الأمور تعقيدا بالنسبة إلى الفقهاء الذين ينزعون إلى اعتبار الخماسة شركة، هو أن العرف المعمول به في تونس يفرض على الخمّاس أشياء توحي بأنه ليس شريكا. فالخمّاس مطالب بحصد كلّ الزرع لا الخمس فقط. كما أنه لا ينال التبن بالمرّة. ثمّ كيف يمكن لهذا " الشّريك " الغريب من نوعه أن يغادر الفلاّح في فترات الفراغ الواقعة بين الأعمال الفلاحيّة الكبرى ويتخلّى بالتالي عن الاعتناء بحيوانات العمل التي هو "شريك" فيها نظريّا مع الفلاّح ؟ .

لقد خاض الفقهاء المالكيون في تونس في قضية الخماسة منذ العهد الأغلبي بدءا بالإمام سحنون (مات عام 854 م) وتعدّدت آراؤهم وتضاربت. وفي القرنين الرّابع عشر والخامس عشر بعد الميلاد احتدّ الخلاف من جديد بين فقهاء تونس العاصمة الرافضين للخماسة وعلى رأسهم الامام ابن عرفة (مات عام 1401 م)[19] وفقهاء القيروان الأكثر مرونة واعتدالا[20] . ويبدو أنّ السلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز (الذي حكم بين 1394 م و 1433 م) وصل به الأمر إلى حدّ إلغاء الخماسة تحت تأثير الامام ابن عرفة، لكنّه اضطرّ إلى التراجع بسرعة

---

(18) Milliot (L.) : **L'association agricole chez les musulmans du Maghreb** (Maroc, Algérie, Tunisie), Paris, 1911.

(19) ابن عرفة : المختصر الفقهي، ج 3 (مخطوط بالعطّارين رقم 20009
Ghrab (S.) **Ibn Arafa et le malékisme en Ifriqya au 8 ème /** 14 ème siècle, Doctorat d'Etat en Littérature et civilisation arabes, Université de la Sorbonne nouvelle, Paris III (Manuscrit).

(20) Brunschvig (R.) : Contribution à l'étude du contrat de Khemmassat en Afrique du Nord, **Revue algérienne**, Fév. 1938.

كبيرة أمام ضغط الواقع. إلاّ أن ما يجب تسجيله هو أن الامام ابن عرفة رغم رفضه المتشدّد للخماسة يقرّ بأن انتداب فلاّح خمّاسا للعمل عنده لا يمكن أن يعتبر "جرحة في شهادته ولا إمامته"[21] . وقد تحدّث الفقيه ابن ناجي عن الفقيه أبي عبد اللّه الرماح القيرواني (مات عام 1348م) فقال : "... كان الشيخ أبو عبد اللّه محمد الرماح يفتي بجواز شركة الخمّاس بالقيروان لكمال ضرورتهم إذ لا يجدون (أي الفلاّحون) أجيرا بمال، وجعله في حرثه فأخذ خمّاسا"[22] . أما الفقيه القيرواني أبو القاسم البرزلي فقد وقف في البداية ضدّ الخماسة على غرار فقهاء تونس العاصمة، لكنّه عدّل موقفه. وقد قال عن نفسه "... فلمّا قلّدت الفتوى بالقيروان منعته على طريق ابن شعيب[23] وأشياخنا بتونس فضجّ عند ذلك الضعفاء، وربّما سمعت أنهم دعوا على من منع ذلك[24] .

لقد كان الإتجاه الغالب في صفوف الفقهاء المالكيين منذ القديم هو الاتجاه الذي يعتبر الخماسة شركة، لكن بشرط أن تعقد بين الفلاّح والخمّاس بلفظ الشركة لا بلفظ الإجارة. ورغم أن هذا الموقف ليس مطابقا تماما لمتطلّبات الشرع فإن مبدأ " الضرورات التي تبيح المحظورات " خدمة للمصلحة العامّة هو الذي كانت له الغلبة .

وفي ستينات القرن الماضي وسبعيناته عادت قضية الخماسة لتطفو من جديد على سطح الأحداث لأسباب سنراها لاحقا. وكان هناك إجماع بين الفقهاء الذين سخّرتهم الدولة لمعالجة قضايا الفلاحة على

(21) ابن ناجي : المصدر المذكور سابقا، ص 34 .

(22) المصدر ذاته .

(23) أبو عبد اللّه محمد بن شعيب الهسكوري : فقيه من أصل مغربي (المغرب الأقصى) مات عام 1265م .

(24) نوازل البرزلي : المصدر المذكور سابقا .

اعتبار الخماسة "شركة" (البند 582 من قانون الجنايات والأحكام العرفية لعام 1861 والفصل 25 من قانون الفلاحة لعام 1874)[25]. إلاّ أنّ هؤلاء الفقهاء كانوا يقرّون بأن الخماسة شركة " مرخّص فيها شرعا للضرورة "[26]. وقد تحدّث الفقيه محمد البشير التواتي عن الخماسة في كتابه : " مجموع الإفادة في علم الشهادة " الذي لقي رواجا كبيرا في أوساط العدول، فقال : " يكون الجميع من أحدهما وعمل اليد فقط من الآخر، وهي مسألة الخمّاس بشرط أن يكون العقد بينهما بلفظ الشركة. ومن صورها الممنوعة . . . (حين) تكون مسألة الخماسة بلفظ غير الشركة "[27].

قبل المرور الى تحليل التشريعات التي أصدرتها الدولة التونسية حول الخماسة، يجدر بنا التّعرّض إلى المناخ العام في البلاد الذي ولدت في رحمه هذه النصوص القانونية. وأول سؤال يفرض نفسه هو : ما هو نمط الإنتاج الرئيسي السائد في صلب التّشكيلة الاجتماعية والاقتصادية قبيل صدور هذه التشريعات ؟

(25) لقد أخطأ كلّ من الحقوقي الاستعماري جورج ركتنوالد (G. Rectenwald) والمؤرخ روبار برانشفيق (R. Brunchvig) عندما اعتبرا أن واضعي قانون الفلاحة في تونس عام 1874 كانوا مترذدين بين اعتبار الخمّاسة شركة أو اعتبارها إجارة. وقد اعتقدا خطأ أن الفصل 38 من قانون الفلاحة اعتبر الخمّاسة إجارة في حين أن البند 25 اعتبرها شركة. إنّ الفصل 38 لم يعتبر الخمّاسة أبدا إجارة، بل نصّ فقط على أن الفلاّح مطالب ـ في صورة اجباره الخمّاس على القيام بأشغال خارجة عن الخمّاسة ـ باعطائه أجرا علاوة على خمس المحصول الحبوبي .

Rectenwald (G.) : **Le contrat de khemmassat en Afrique du Nord**, Paris, 1912, pp. 97, 98.

المقال الذي سبق ذكره، ص 21 Brunchvig (R.)

(26) محمد السنوسي : **مطلع الدراري بتوجيه النظر الشرعي على القانون العقاري**، تونس 1305 هـ ، ص 94 .

(27) انظر الطبعة الثانية لهذا الكتاب الصادر بتونس عام 1293 هـ ص 84 .

يتوقّف تحديد طبيعة أي مجتمع كما هو معروف على أمرين اثنين :

أولا : شكل الوجود الاجتماعي لقوّة عمل المنتجين المباشرين .

ثانيا : الواقع السياسي لذلك المجتمع (إن كان مستقلاّ أو مهيمنا عليه أو مستعمرا لغيره (بكسر الميم) .

إن كل الدلائل تشير إلى أنّ مقولة الإقطاع ليست صالحة لمقاربة الواقع التونسي قبل 1881 خلافا لما كنا نعتقد، وقد توصلنا إلى اكتشاف نمط إنتاج من نوع خاص نقترح تسميته بنمط الإنتاج المخامسي نسبة إلى الخماس لأن كلمة خماس مستمدة من الواقع المحلي ولأنّ الخماس هو صانع أهم الخيرات المادية وهي الحبوب التي لا بديل عنها فيما يتعلّق بتأمين معاش الناس، ولأن المنطق الذي يحكم أداء (Le fonctionnement) كل عقود الشغل الفلاحي (المغارسة، المساقاة، حراسة مخازن الحبوب، الرعي. . .) وحتّى العقود التي تربط الصناع بالحرفيين في المدن نجده في مؤسسة الخماسة مدفوعا إلى مداه الأقصى (الخمّاس لا ينال عند استلامه الأرض سوى قوة عمله، بينما يملك العامل المغارسي بعض أدوات الانتاج، والخماس أكثر عجزا من بقية العمال عن دفع الديون التي يقترضها من مشغله، الأمر الذي يجعله أكثر تبعية من بقية نظرائه لمشغله. . . وعقد الخماسة بمثابة المرجع في ميدان المعاملات بين المشغلين وعمالهم إلى درجة أن المساقين في واحات الجنوب كانوا يسمون «خماسة»).

إننا إذا قرأنا كل عقود الشغل الفلاحي ـ لا من زاوية العلاقة بين المشغل والعامل ـ وإنما في إطار أعم وأشمل، هو إطار التّشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التونسية بجميع هياكلها بما في ذلك الهياكل الفوقية (Super structures) مثل الدّولة والدين والثقافة. . . الخ فإننا نخلص إلى المعطيات التالية التي أحاطت بنشوء نمط الإنتاج

المخامسي ولازمت تطوّره وحددت طريقة عمله وعددها ستّة عشر.

أ) استحواذ أقلية من السكان على القسط الأوفر والأحسن من وسائل الإنتاج وتتخذ علاقة العناصر الاجتماعية المهيمنة في المجتمع بوسائل الإنتاج هذده (وهي الأرض أساسا ثم قطعان الماشية ثم أدوات الإنتاج الأخرى) أشكالا متنوعة هي :

الملكيّة : وهناك أشكال متعددة لهذه الملكية، وهي الملكية التامة الشروط، والملكية القريبة من الملكية التامة (نشير هنا إلى أن الأحباس الخاصة وأحباس الزوايا لم تكن ملكية تامة لأصحابها لأن «الجدّارية» المقيمين أبا عن جد على تلك العقارات لهم حقوق على تلك الأراضي معترف بها من الجميع).

الحيازة القريبة من الملكية :والمتمثلة في وضع الأعيان أيديهم على القطع المروية والجيدة من الأراضي التي يملكونها على الشياع مع أبناء قبائلهم في الوسط والجنوب والشمال الغربي.

التّصرف : والمتمثل في تصرّف أعوان الدولة (القياد خاصة) في أراضي الأحباس العامة وهناشير «البيليك» عن طريق «اللزمة» (الكراء).

ب) هذه العناصر الاجتماعية المهيمنة تغيبية (Absentéistes) وغير منظمة للعملية الإنتاجية (Non-organisateurs de la production).

ت) اقتطاع (Prélèvement) هذه العناصر الاجتماعية المهيمنة للريع العقاري في شكل عمل (Rente foncière sous forme de travail) من قوة عمل المنتجين المباشرين.

ث) ينقسم هذا الريع العقاري (في شكل عمل) إلى جزئين : جزء رئيسي هو نوع من «فائض القيمة في شكله البدائي (Plus-value primitive) كما يقول ماركس[28]، وجزء ثانوي هو السخرة (La corvée) .

---

(28) Marx (K): **Le Capital**, livre III. Paris, Ed. Sociales, 1976, pp. 717,718

ج) المنتجون المباشرون (Les producteurs directs) (مثل الخماس أحرار قانونيا، وليست لهم سوى قوة عملهم، أو وسائل إنتاج محدودة جدا لا يقدرون على الانتفاع بها، وهم لا ينالون أجرا مقابل عملهم، وإنما يحصلون مقابل ذلك على حصة من الانتاج.

ح) من الضروري أن تكون حصة الإنتاج الممنوحة لهؤلاء المنتجين المباشرين غير كافية لتمكينهم من إعادة إنتاج قوة عملهم، وذلك حتّى يُضطروا إلى التداين الرّبوي لدى مشغليهم، وإلى مواصلة العمل عندهم أطول مدة ممكنة، والنتيجة هي أن أصحاب وسائل الإنتاج يستحوذون ـ لا فقط على فائض الإنتاج (Le surproduit) الذي ينتجه المنتجون المباشرون ـ وإنما كذلك على جزء كبير من الإنتاج الضروري (Le produit nécessaire) لإعادة إنتاج قوة عمل أولئك المنتجين المباشرين.

خ) ينجر عن امتلاك المنتجين المباشرين لحريتهم القانونية ركون أصحاب وسائل الإنتاج إلى صنفين من الوسائل لاستغلالهم لقوة العمل بشفافية محدودة (Transparence limitée)، لذلك يعيش المنتجون المباشرون هذا النوع من الإستغلال المسلط عليهم بصفته استلابا سلعيا ما قبل رأسمالي (Aliénation marchande pré-capitaliste).

ـ **وسائل لا إقتصادية** (Moyens extra-économiques) (على المدى المتوسط والطويل وخاصة في الفترات التي يضعف فيها أداء الوسيلة شبه الاقتصادية (مثل فترات الاختلال الكبير للأمن وخاصة فترات النقص الكبير في اليد العاملة). وهذه الوسائل اللاإقتصادية حسب الأهمية : هي السياسة (أو سلطة الدولة) ثم الدين ثم الثقافة. ويتمثل دور السياسة على المدى المتوسط والطويل في ترعيب المنتجين المباشرين من قهر الدولة. ولا بد من الاشارة هنا إلى أن أهم ملاكي وسائل الإنتاج والمتصرفين فيها كانوا دائما من أصحاب النفوذ السياسي

أو من المدعومين من ذوي النفوذ السياسي. أما على المدى القصير - وقد حصل ذلك لأول مرة في ستينات القرن التاسع عشر وسبعيناته - فقد تمثّل دور المستوى السياسي في إصدار الدولة لجملة من التشريعات واستعمالها العنف لغرض جعل مؤسسة الخماسة تقوم بوظيفتها المعتادة وتأمين أقصى ما يمكن من الريع العقاري لفائدة أصحاب الأراضي، والسبب هو أن المستويات الأخرى (المستوى شبه الاقتصادي والدين والثقافة) أصبحت عاجزة عن تأمين أداء مؤسسة الخماسة كما كان الحال في السابق.

- الثقافة وخاصة الدين : تتمثل وظيفتهما في تزويد المنتجين المباشرين بوعي خاطىء عن دورهم في الاقتصاد والمجتمع (مهنهم معتبرة خسيسة، والفلاحة نفسها معتبرة معاش المستضعفين)، وإقناعهم بضرورة قبول وضعيتهم المزرية (ولا بد من ا لتمييز هنا بين النص الديني والممارسة الاجتماعية للدين)، أي جعل هؤلاء المنتجين المباشرين يعيشون استلابا ميتافيزيقيا واستلابا ثقافيا.

د) أدوات الإنتاج ذات مردود منخفض جدّاً.

ذ) وجود وهن ديمغرافي في البلاد (مع ما يترتب على ذلك من نقص في قوة العمل)، أو وجود فائض ديمغرافي محدود، لأن وجود فائض ديمغرافي هام يجعل الملاكين العقاريين يفضلون استخدام العمال بالأجر بدل استخدامهم مقابل حصة من الانتاج، ووجود الوهن الديمغرافي هو الذي يفسر نزوع أصحاب وسائل الإنتاج إلى التحيّل للاحتفاظ بالمنتجين المباشرين أطول مدة ممكنة.

ر) قيام الدولة بوظيفتين : الاستبداد السياسي والاحتكار الاقتصادي، فهي تتميز بطابعها المركزي والكلياني (Totalitaire) وباحتكارها للسلطة السياسية ولتأويل الدين وباستحواذها على جزء كبير من الإنتاج عن

طريق الضرائب، وكذلك عن طريق هيمنتها على تجارة التوريد والتصدير وتجارة العبور، وبحرصها على الحيلولة دون تحوّل القوى الاجتماعية غير الحكومية إلى قوى مستقلة وقوية وقادرة على افتكاك الآلة السياسية، والنتيجة هي اقتناع الرأي العام بأن السلطة السياسية (بصفتها أهم «وسيلة انتاج» في المجتمع) أكثر فائدة من اكتساب وسائل الإنتاج التقليدية لأن السلطة السياسية هي طريق الثروة وليست الثروة هي طريق السلطة السياسية.

ز) ضرورة وجود «صناعة فقر» مزدهرة لتزيد أصحاب وسائل الإنتاج بعمال معدمين تماما يستطيعون استغلالهم كما يريدون، وازدهار «صناعة الفقر» هذه مرده ممارسة الدولة لنشاطات اقتصادية احتكارية وعدم اقتصارها على وظيفتها التقليدية، ونزوع الاقتصاد إلى إنتاج القيم الاستهلاكية (Valeurs d'usage) أساسا، ومحدودية إنتاجية العمل، والجمود المذهل لأدوات الانتاج، والاقتصار على فلح مساحات محددة في شكل قطع صغيرة حتّى من الأراضي الجيدة، وحساسية الإنتاج المفرطة للتقلبات المناخية، ووجود إيديولوجية قوية مناهضة للعمل اليدوي وخاصة للفلاحة ولمن يتعاطاها.

س) الحوافز التشجيعية الممنوحة للمنتجين المباشرين منعدمة أو ثانوية جدا، وبالتالي يصعب حصول تغييرات نوعية في صلب التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية، أي تغييرات على مستوى علاقات الانتاج، لذلك يمكن اعتبار نمط الإنتاج المخامسي نمط انتاج شبه مغلق.

ش) تزامن تحول نمط الإنتاج المخامسي إلى نمط إنتاج رئيسي مع دخول البلاد في حقبة طويلة من الوهن والتدهور من جهة، وانخراط أوروبا الغربية في عصر التقدم والرأسمالية من جهة ثانية.

ص) التغييرات الكمية الايجابية التي كان يشهدها الإنتاج من حين إلى آخر هشّة جدا، ومن السّهل جدا انقلاب الأوضاع رأسا على عقب

بين عشية وضحاها، وتحسن الإنتاج مرده إما تحسّن الظروف المناخية (توالي سنوات ممطرة) وغياب الآفات الطبيعية والأوبئة أو وجود «مستبدّ عادل» على رأس البلاد قد يمارس سياسة تشجع الناس على العمل (كالتخفيف من العبء الضريبي المسلّط على المنتجين) أو قد ينجح في فرض الأمن داخل البلاد أو قد يتوفّق إلى الاستغلال الذكي لتناقضات الساحة السياسية الدولية (مثل تجنّب الحروب الخاسرة مع الخارج أو الإقدام على القيام بحروب رابحة والحصول على الغنائم، أو اقتناص أنسب الفرص لممارسة القرصنة ضد السفن الأجنبية أو لفرض إتاوات مرتفعة على بعض الدول مقابل عدم التعرض لسفنها التجارية)، أو قد ينجح في استقدام الكفاءات الاقتصادية الأجنبية (مثل منح اللجوء للموريسكيين المطرودين من اسبانيا أو ليهود «القرانة». . .). . .

ض) ليس للعلاقات السلعية المتحمورة حول الفائض الذي يقع إنتاجه في إطار نمط الإنتاج المخامسي (سواء أكانت تلك العلاقات تبادلا مباشرا : مبادلة منتوجات تربية الماشية بالحبوب على سبيل المثال، أم تداولا بضاعيا بسيطا : المبادلات بين المدن وأريافها أو داخل المدن، أم تجارة دولية (Le grand commerce) سواء أكانت تجارة توريد أم تصدير أم عبور) أي تأثير تفتيتي (Dissolvant) على نمط الإنتاج المخامسي، إذ لم يقع استخدام فوائض التجارة لتوسيع القاعدة الإنتاجية أو تجديدها.

ط) المناطق التي تمثل أحسن من غيرها الحيز الجغرافي لنمط الإنتاج المخامسي هي الشمال (الحبوب) والساحل (الزيت) وواحات الجنوب.

يتضح من كل ما سبق أن جذور «التخلف» (Sous développement) الذي تعيشه تونس اليوم سابقة للاستعمار الرأسمالي الأوروبي للبلاد وكامنة بنسبة مهمة في صلب الإنتاج المخامسي.

تكثيفا للقول، يتميز الإنتاج المخامسي بالطابع التغييبي لملاكي وسائل الإنتاج وبحصولهم بوسائل لاإقتصادية أهمها الربا على الريع العقاري في شكل عمل من المنتجين المباشرين، على أن هذا الريع العقاري لا يقتصر على فائض العمل، وإنّما يلتهم جزءا من العمل الضروري لإعادة إنتاج قوة العمل، الأمر الذي يؤدي بالمنتجين المباشرين عمليا إلى التخلي عن جزء هام من حريتهم الشخصية والبقاء في خدمة ملاكي وسائل الإنتاج آمادا طويلة وذلك بالرغم من تمتعهم بحريتهم القانونية، ورغم أن ميزان القوى الديمغرافي كان لصالح هؤلاء المنتجين المباشرين فإنهم كانوا عاجزين عن استغلال ذلك الواقع لفائدتهم نظرا إلى ما كانوا يعانونه من إستلاب ثقافي وديني ساحق.

ويمثل نمط الإنتاج هذا نمطا مغلقا لأن الركود الاقتصادي جبلة كامنة في صلبه، ومرد ذلك ليس فقط مردود أدوات الإنتاج المغرق في الانخفاض، وإنما كذلك عدم تمتع هؤلاء المنتجين المباشرين بأبسط الحوافز التشجيعية.

من المعروف أن أية تشكيلة اقتصادية واجتماعية تتكون من أكثر من نمط انتاج واحد تحت هيمنة نمط انتاج معين. ويبدو لنا أن التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التونسية كانت قبل 1881 تتكون ـ علاوة على نمط الإنتاج المهيمن الذي سميناه بالمخامسي ـ من الأنماط الانتاجية التالية :

ـ نمط الإنتاج القائم على الرعي والملكية شبه الجماعيّة

ـ نمط الإنتاج القائم على الصناعات الحرفية (العاملة أساسا للسوق)

ـ نمط الإنتاج القائم على الوحدات الفلاحية العائلية (المكتفية ذاتيا أو المتعاملة بصفة محدودة مع السوق).

ـ نمط الإنتاج القائم على التأجير ما قبل الرأسمالي

ـ وأخيرا نمط الإنتاج العبودي.

باديء ذي بدء لا بد من الإلحاح على أن نمط الإنتاج المخامسي لا يمكنه الاضطلاع بدوره إلا بالاستناد من موقع الهيمنة إلى هذه الأنماط الانتاجية إن كثيرا أو قليلا، وعلاقته بها هي علاقة هيكلية، وبينه وبينها تداخل وتمازج معقد جدا يصعب الوقوف على كل تفاصيله.

إن التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التونسية لم تكن مجرد بنيان من الأنماط الانتاجية المتجاورة (Juxtaposés)، وإنما عبارة عن أنماط إنتاجية تشدها أواصر كثيرة مع محافظة كل نمط إنتاج على بعض الاستقلالية النابعة مما يتميز به من خصوصية، وفعل نمط الإنتاج الرئيسي في الأنماط الإنتاجية الأخرى هو الذي يحدد تطور التشكيلة الانتاجية والاقتصادية ككل.

بعد أن وضّحنا طبيعة نمط الإنتاج المهيمن في تونس قبيل الفترة الاستعمارية الأوروبية، لابدّ من استعراض التطوّرات التي عرفتها التشكيلة الاجتماعيّة والاقتصادية التونسيّة في القرن التاسع عشر، وهو القرن الذي تحوّل فيه الحصار الرأسمالي الأوروبي المضروب على تونس منذ بضعة قرون إلى هيمنة ساحقة.

لقد كان القرن التاسع عشر بالنسبة إلى تونس القرن العصيب بأتمّ معنى الكلمة. فاحتلال فرنسا لتونس عام 1881 لم يكن سوى تتويج لتراكمات كمية بدأت إرهاصاتها تظهر منذ أن تشكّل النظام الرأسمالي في أوروبا في القرن السادس عشر وانتقل مركز الثقل في الحضارة العالمية من منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة الأطلنطي. وقد عرف

التوسّع الرأسمالي الأوروبي على حساب تونس قفزة كميّة عندما أفضى عصر المركنتيلية في أوروبا إلى " الثورة الصناعية ". وازداد هذا الحصار حدّة بعد انتهاء حروب نابليون (1815) وتفرّغ أوروبا للغزو الخارجي. وقد أصبح الدور الموكول إلى تونس في التقسيم العالمي للعمل هو تزويد المراكز الرأسمالية الأوروبية بالمواد الأولية بأبخس الأثمان واستيراد المنتوجات المعمليّة وكذلك الكماليات لفائدة العائلة المالكة. وقد فقدت الدولة في تونس نتيجة اختلال ميزان القوى لصالح أوروبا بعض مواردها الهامّة وهي موارد النشاط القرصني الذي حجّرته أوروبا بالقوة وموارد التجارة الخارجيّة سواء أكانت بحريّة أم صحراويّة. وكان من بين الحلول الرئيسيّة التي مارستها الطبقة الحاكمة للتصدّي للحصار الرأسمالي العالمي وللبحث عن تعويض عمّا فقدته من موارد هي الارتداد إلى الأرياف والبوادي. فقد ألغت الدولة حقوق " الجداريّة " في هناشر الباي (أو الدولة ؟)، أي جرّدت المزارعين من أي حقّ لهم على تلك الأراضي التي خدموها أبا عن جدّ[29]. كما أنها فرضت على الفلاّحين صيغة "المشترى"، وهي مزيج من الرّبا والعنف[30]. ومارس أعوان الدولة كذلك على نطاق واسع سياسة التطفيف في الكيل. أمّا نهب الدولة الجبائي فحدّث ولا حرج. وقد تزايد ثقل الضرائب في القرن التاسع عشر إلى درجة أصبح معها الوجود المادي للفلاّحين مهدّدا. كما تراجعت قوى الإنتاج في الأرياف والبوادي تراجعا مذهلا. واستفحل الرّبا الذي كان يمارسه يهود البلاد التونسيّة والتجّار الأجانب وكذلك المسلمون التونسيون من فلاّحين كبار

(29) Dumas (P.) : **Les populations indigènes et la terre collective de tribu en Tunisie**, Tunis, 1912, p. 110.

(30) ابن أبي الضياف (أحمد) : **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تونس، طبعة الستينات، ج 2 ص 106 .

وتجّار كبار مثل تجّار جربة وصفاقس. وتزايد لجوء الدولة إلى العقوبات المالية أو الخطايا. وبدأت الطبقة الحاكمة تعتصم بجهاز قانوني يحمي مصالحها إزاء أعدائها الطبقيين (قيام نقابات الأشراف بحصر دقيق لأعضائها، . . .). كما أن الأعيان والأغنياء في الأرياف والبوادي أصبحوا يجنحون إلى بناء الأبراج المحصّنة. ولوحظ كذلك ما ينبئ ببداية تفتت سلطة الدولة لصالح العمّال (القياد) البعيدين عن العاصمة. ولعلّ أحسن مثال على ذلك العربي السهيلي أحد قياد ماجر الذي كان له قرب تالة برج حصّنه وجعل به مطحنا وفرنا للخبز ودكاكين تجارية. ويبدو أن هذا القايد كان يفرض اتاوات على كلّ الذين يعبرون جهته[31]. ومن الأمور الجديرة بالتسجيل كذلك تكثيف الفلاّحين الكبار استغلال عمّالهم الخمّاسة. ورغم أن أغلبية هؤلاء الخمّاسة كانوا ضحيّة الخوف والمذلّة والانسحاق، فإنّ بعضهم بدأ يردّ الفعل في أهمّ منطقة حبوبيّة بالبلاد - وهي منطقة باجة - بطرق توحي ببداية ظهور وعي طبقي جنيني. ونلمس ذلك من خلال رسالة وجّهها قايد باجة إلى الحكومة بتاريخ 19 رمضان 1273 هـ (13 ماي 1857) يعلمها فيها بمساعيه الرامية إلى حثّ أعيان قبائل المناطق الغابيّة المحاذية لجهة باجة على التكاتف لتطويق ظاهرة السرقة " . . . فخاطبناهم عن البقر الذي كان ضاع من الهناشر على وجه الغارة فأجابوا أنّ الفاعلين لذلك هم الناس البّرانية الذين كانوا مخمّسين بتلك الهناشر وارتحلوا إلى الجبل. وصاروا كلّ من بإزاء أحد مثل الذي هو في ماكنة يأتي بأناس منهم ويغرن على الهنشير الذي كان مخمّسا به، والذي هو قاطن بإزاء عمدون يأتي بأناس

(31) ابن أبي الضياف (أحمد) : المرجع المذكور سابقا، ج 5 ص 125 .
Monchicourt (CH.) : **La région du Haut Tell en Tunisie (le Kef, Téboursouk, Maktar, Thala), essai de monographie**, Paris, A. Colin, 1913, p. 276.

منهم مثل ذلك ويغرن، والذي هو بإزاء الشيحيّة يأتي بأناس منهم ويعمل مثل ذلك، وهذا زعمهم من أخذ الأسعاي من الهناشر . . . وأما الناس الذين ذكرنا لكم بداخلهم يأمرونهم ويأتون بهم لأخذ الهناشر بعضهم من الفراشيش ومن تاغوت من ماجر ومنهم العيّاري ومنهم الجندوبي والبوسالمي ومختلطين من الفرق ويصنعون الخبايث"[32] .

من الوسائل الأخرى التي مارسها الخمّاسة على نطاق واسع للحدّ من استغلال الفلاّحين القاسي لهم هي الفرار بما عليهم من ديون. إلاّ أن هذا الفرار لم يعد مقصورا على البلاد التونسيّة بل تجاوزها إلى الجزائر[33] الخاضعة منذ الثلاثينات إلى الحكم الفرنسي. والفرار إلى الجزائر يعني بالنسبة إلى هؤلاء الخمّاسة الاطمئنان على أن أيدي الفلاّحين لن تطولهم حتّى ولو علموا بمكانهم، لأن فرنسا بدأت ترنو ببصرها إلى تونس منذ 1830، تاريخ احتلالها الجزائر. وكان ممثّلوها في الجزائر يتحيّنون كلّ الفرص لتعميق تناقضات البلاد التونسيّة حتّى يسهل عليهم الاستيلاء عليها فيما بعد .

لقد جاء احتداد التناقضات بين الفلاّحين الكبار والمتوسطين من جهة والخمّاسة من جهة ثانية في ظرف أصبحت فيه ظاهرة نقص اليد العاملة الفلاحيّة ظاهرة بارزة للعيان .

فقد تكاثرت الأوبئة منذ أواخر القرن الثامن عشر وذهبت بالكثير من السكّان. وقد قال المؤرخ أحمد ابن أبي الضياف عن وباء 1849-1850

---

(32) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، ملف 350، صندوق 29 وثيقة رقم 58 .

(33) أنظر على سبيل المثال : الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، ملف 367 صندوق 31 ، وثيقة رقم 52 (سنة 1278 هـ) (1861 - 1862) .

أنه "أثر في عدد أهل المملكة نقصانا واضحا"[34]. كما ذكر أيضا أن خير الدين باشا قال للباي بعد رجوعه من حملة لانتداب الجنود من جهتي برقو وكسرى " يا سيّدي إنّي تركت تلك الجهة فارغة "[35]. وبامكاننا أن نستشف النّقص الفادح الذي أصبحت عليه قوّة العمل في البلاد من خلال ما ورد على لسان المؤرّخ ابن ابي الضياف عن أحوال الفلاحة في عهد أحمد باي (1837 - 1855) " . . . بقيت الهناشر مرعى السّوائم ومبيت الوحوش. وتفاقم الأمر وعيل الصبر وضعفت الطاقة وظهرت الفاقة. وصارت أزمّة الأعشار تأتي من البلدان وأكثر الهناشر مكتوب اسمه مقرونا بلفظ" أبيض "كناية عن عدم البذر"[36]. وفي أيّامنا هذه قدّر المؤرّخ الفرنسي جان غانياج (Jean Ganiage) السكّان التونسيين في أواسط القرن الماضي بـ : 1.100.0000 ساكن تقريبا[37]. وحتّى ولو افترضنا أن هذا الرقم أقلّ من الواقع رغم أنه لا يمكن أن يكون أقلّ من الحقيقة بكثير، فإنّ بإمكاننا الجزم أن عدد السكّان كان محدودا جدّا. ونحن نشاطر المؤرخة الفرنسيّة المعاصرة ليسات فالنسي (Lucette Valensi) رأيها القائل بأن تونس ربّما عرفت في القرن التاسع شعر " تحوّلا ديمغرافيّا سلبيّا "[38].

إذن كما هو واضح، فإنّ قانون العرض والطلب في سوق الشغل

---

(34) أحمد ابن أبي الضياف : **دولة أحمد باي**، تحقيق أحمد عبد السلام، تونس، الشركة التونسية للتوزيع، 1985 ص 177 .

(35) المصدر ذاته، ص 178 .

(36) المصدر ذاته، ص 187 .

(37) Ganiage (J.) : La population de la Tunisie vers 1860 : essai d'évaluation d'après les registres fiscaux, **population**, Paris, N 5, 1966.

(38) Valensi (L.) : **Fellahs tunisiens : L'économie rurale et la vie des campagnes aux 18 ème et 19 ème siècles**, Paris, La Haye, Mouton, 1977, p. 290.

الفـلاحـيّـة ما انفـكّ يعتـمل لصـالح الخـمّـاسـة نظرا لتـلاحق المـحن الديمـغـرافـية فـي البلاد. ومـن هنا بات ضـروريّا تدخّل الدولة لصـالح الفلاّحـين الكبار والمتـوسّطين لمنع العمّال الخـمّاسة من استـغلال هذه الوضعيـة الملائمة لهم. فمـا هي التشريعات التي أصـدرتها الدولة لقلب المعادلة لصالح الفلاّحين الكبار والمتوسّطين .

أول نصّ تشـريعي عـالج مـسـألة الـخـماسـة هـو قـانون الجنايات والأحكام العرفية الذي أوكل تطبيقه بداية من 26 أفريل 1861 إلى جهاز قضائي يتكوّن من هياكل قاعديّة هي مـجالس الضبطيّة ومحاكم الجنايات والأحكام العـرفـية ومن هيـاكل عليـا هي مـجلس التـحقـيق والمـجلس الاعتـيادي (محكمـة التعقـيب). ومن المعروف أن صـدور هذا القانون يندرج في إطار تحـوّل الـنظام السـيـاسي في تونس عـام 1861 من نظام ملكي مطلق إلى نظام ملكي مـقيّـد بدستـور. وقد خصّص هـذا القانون الذي ضمّ 664 بندا أربعة بنود لمسألة الخماسة هي البنود 582 و 583 و 584 و 585 . وأهمّ ما جاء به هذه البنود الأربعة هي :

ـ اعتبار الخماسة شركة لا إجارة

ـ اعـتبـار فاتح أكـتـوبر الأعجـمي (10 أكـتوبر) تاريخ افـتتـاح السنة الفـلاحيّـة كمـا جـرت على ذلك العادة منذ قـرون، مع التـأكيـد أن فكّ الارتباط بين الفلاّح والخمّاس جائز قبل هذا التاريخ لكنّه ممنوع بعده .

ـ التّنصـيص على أن وظائف الخـمّاس الرئيـسـيّة هي حـرث الأرض وبذر الزرّيعة وتنقية الزّروع في الربيع وحـصاد السّنابل ودرسها والاعتناء بحيـوانات العمل، مع التأكـيد على ضرورة التقـيّد بالعادات الجـاري بها العمل في كلّ جهة من جهات البلاد فـي كلّ ما يتعلّق بالمهمات الأخرى الموكولة للخمّاس .

ـ السّماح للفلاّح الذي يتغيّب خمّاسه عن العمل في فترة الحصاد أو في فترة الدّراس بانتداب من يعوّضه، وبخصم الأجر الذي يدفعه له من نصيب الخمّاس في آخر السنة .

ـ التّأكيد أن للفلاّح الحقّ قبل دخول أكتوبر الأعجمي في استرجاع خمّاسه الفارّ والمدين من الفلاّح الذي يكون قد انتدبه للعمل معه ودفع تسبقة له. أما إذا حلّ شهر أكتوبر الأعجمي واضطرّ الفلاّح الأول إلى انتداب خمّاس آخر، لكنّه اكتشف بعد ذلك أن فلاّحا تعاقد مع خمّاسه وأعطاه تسبقة، فلهذا الفلاّح الحقّ إمّا في استرجاع خمّاسه وإعطاء تعويض ماديّ للفلاّح الثاني يوازي التسبقة التي كان دفعها هذا الفلاّح لخمّاسه الفارّ أو في الحصول من الفلاّح الثاني على التّسبقة التي دفعها لخمّاسه إذا لم تكن له رغبة في استرجاع الخمّاس (البند 585) .

إنّ المطلع على محاضر جلسات المجلس الأكبر الذي كان بمثابة مجلس الشيوخ، وكذلك على محاضر جلسات محاكم الضّبطية ومحاكم الجنايات والأحكام العرفية في مختلف جهات البلاد يكتشف أن أغلب قضايا الخماسة كانت تدور حول أربع مسائل رئيسيّة :

ـ اتهام الفلاّحين الخمّاسة بالتقصير، مع ما ينجرّ عن ذلك أحيانا من مشاكل مثل تبادل الشّتائم أو العنف الجسدي بين الفلاّح والخمّاس .

ـ فرار الخمّاسة

ـ عدم تسديدهم لديونهم

ـ عدم إيفاء الضّامن في الخمّاس بما التزم به لدى الفلاّح، وهو إمّا ضمان الأداء وسبيله وإمّا ضمان إحضار الوجه .

إلاّ أن ما تنبغي الإشارة إليه هو أن القضاة وجدوا أنفسهم أمام قضايا عويصة لم يقرأ لها المشرّع حسابا. وأكثر هذه القضايا تعقيدا هي تلك

المتعلّقة بفرار الخمّاسة المدينين والتحاقهم بالعمل مع فلاّحين آخرين، وهي القضايا التي لم يعالجها البند 585 من قانون الجنايات والأحكام العرفية. وقد تهاطلت الأسئلة على المجلس الأكبر من مجالس الضبطيّة ومن محاكم الجنايات والأحكام العرفية للاستفسار وطلب المشورة. وقد أصدرت الدولة يوم 20 جمادي الأول 1278 هـ (13 نوفمبر 1861) أمرا ينقّح البند 585. وجاء في هذا الأمر الجديد أن الفلاّح الذي يجد خمّاسه المدين بعد فاتح أكتوبر الأعجمي لدى فلاّح ثان، لكنّه لا يريد استرجاعه لأنه انتدب من يعوّضه، له الحق في المطالبة بسجن هذا الخمّاس لإجباره على تسديد ما كان دفعه له من تسبقة. إلاّ أن ذلك مشروط باستظهار هذا الفلاّح بعقد خماسة مكتوب. أما إذا كان العقد شفويّا واعترف الخمّاس الفارّ رغم ذلك بما عليه من دين، فليس لهذا الفلاّح حقّ افتكاك الخمّاس من الفلاّح الثاني أو المطالبة بايداعه السجن، بل عليه انتظار الصّابة القادمة أو أية فرصة أخرى لاسترجاع دينه[39].

لقد دعّم هذا الأمر الاتجاه الذي سطره البند 585 وهو إعطاء الأولويّة المطلقة للفلاّح الذي يفرّ خمّاسه على حساب الفلاّح الذي يحتضن هذا الخمّاس. والدّليل أنه أصبح بمقدور الفلاّح المطالبة بإيداع خمّاسه الفارّ السّجن. وغرض المشرّع واضح، وهو مقاومة ظاهرة فرار الخمّاسة بما أن الهدف من التّركيز على ضرورة أن تكون عقود الخمّاسة مكتوبة هو الحيلولة دون ما كان يلجأ إليه الخمّاسة من حيل مثل الإدّعاء بأن الفلاّحين لم ينتدبوهم بصفتهم خمّاسة، بل بصفتهم أجراء

(39) الأرشف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 412 ، صندوق 118 مكرّر وثيقة رقم 479 .

للقيام ببعض الأعـمال المحدودة في الزمان[40] أو لجوء بعض الخـمّاسة إلى سرقة عقود الخماسة وإتلافها[41] .

وبعـد أقلّ من سنة من صدور هـذا الأمر، أصـدرت الدولة أمرا ثانيـا يوم 27 رجب 1278 هـ (28 جانفي 1862) جاء فيه ما يلي :

"إذا امـتنع الخـمّـاس من الخدمـة تلدّدا وطـلبا للـراحة حـتّى لزمـه السّـجن، يعدّ كـمن سـجن نفسـه لما في يـده من القـدرة على السّـراح بالامتـثال للخدمة اللاّزمـة له. وبمقتـضى ذلك لا حقّ له في طلب مونة المسجون على الفلاّح"[42] .

لقد كان المقصود من وراء هذا الأمر الـذي يحدّ كثيرا كما هو واضح من حرّية الخمّاس الشخصيّة هو :

أولا : منع الخـمّاس من البطالة نظرا لمـا كان يجـده الفلاّحـون من صعوبات بالغة في العثور على من يخدم أراضيهم .

ثانيا : قطع الطّريق أمام بعض الخمّـاسة الذين كانوا يورّطون أنفسهم عن قصـد في خلافـات مع الفلاّحـين بهدف الدّخول إلـى السّجن، لأن السّجن يريحهم من مـشاقّ العمل الفلاحي، كمـا يضمن لهم الغذاء. لا ننسى هنا أن العرف كـان يقضي في تونس آنذاك بأن يوفّر الفـلاّح الغذاء لخمّاسه طالما ظلّ هذا الخمّاس في السّجن .

---

(40) عرضت قضية من هذا النوع أمام مـحكمة ضبطيّة زغوان يوم 1 رجـب 1278 هـ (2 جـانفي 1862) . الأرشيف الوطني التـونسي، السلسلة التـاريخيـة، ملف 497 صندوق 139 وثيقة رقم 14945 .

(41) عرضت قضية من هذا النوع يوم 25 ربيع الثاني 1279 هـ (20 أكتـوبر 1862) أمـام مـحكمـة الجنايات والأحكام الـعرفـيـة ببنـزرت، الأرشيـف الوطني التـونسي، السلسلة التاريخية، ملف 501 صندوق 140، وثيقة رقم 15671 .

(42) الأرشـيف الوطني التـونسي، السلسلة التـاريخيّـة، ملف 412 ، صندوق 118 مكرّر، وثيقة رقم 501 .

ويوجد دليل آخر يعزّز ما نحن بصدد إثباته من أن نقص اليد العاملة الفلاحيّة كان العامل الرئيسي الكامن وراء التشريعات التي أصدرتها الدّولة حول الخمّاسة هو جواب المجلس الأكبر بالرّفض على سؤال ورد عليه من مجلس الأحكام الخفيفة بالعاصمة بتاريخ 9 ربيع الأول 1278 هـ (14 سبتمبر 1861) يتعلّق بما إذا كان للخمّاس الحقّ في فسخ العقد وإرجاع ما أخذه من تسبقة من الفلاّح قبل حلول أكتوبر الأعجمي"[43]. إنّ جواب المجلس الأكبر بالرّفض مناقض تماما لما جرت عليه العادة في البلاد إلى حدّ ذلك التاريخ .

وفي جلسة يوم الاربعاء والخميس 17 و 18 شوال 1278 هـ (17 و18 أفريل 1862) تفاوض المجلس الأكبر طويلا حول سؤال له علاقة بالبند 585 ورد عليه من مجلس الجنايات والأحكام العرفية بباجة. ومضمون السؤال أن فلاّحا دفع تسبقة إلى خمّاس، لكن هذا الخمّاس فرّ بهذا الدين وتعاقد مع فلاّح ثان وقبض منه تسبقة فاضطرّ الفلاّح الأول إلى تعويض هذا الخمّاس بخمّاس آخر نظرا لدخول السنة الفلاحيّة. وعندما اكتشف خمّاسه عرض على الفلاّح الثاني أن يترك له الخمّاس لكن بشرط أن يعطيه ما تخلّد بذمّة خمّاسه الفارّ من دين. إلاّ أن الفلاّح الثاني تعلّل بالعسر وعبّر عن استعداده للتخلّي عن الخمّاس ولمنحه مهلة زمنية لكي يسدّد له التسبقة التي أخذها منه فـ " هل يجبر (الفلاّح) الثاني لدفع مال (الفلاّح) الأول ولا ينفعه التسليم (أي تسليم الخمّاس) أو ينفعه ذلك ويجبر الأول لأخذ الخمّاس؟ "[44] .

---

(43) الرائد التونسي ليوم 18 رمضان 1278 هـ (19 مارس 1862) .

(44) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 460 ، صندوق 134 ، وثيقة 10081 .

إنّ هذه القـضيّة لم تكن لـتطرح لو كان الفـلاّح الثاني من الفـلاّحين الكبار أو المـتوسّطين. فلو كان كـذلك لكان بمقدوره ـ في صورة رغـبة الفلاّح الأول عن اسـترجـاع خمّاسـه ـ الاحتفـاظ بهذا الخـمّاس وإعطاء الفلاّح الأول الديـن المتخلّد بـذمّة الخمّـاس. كمـا أن هذه القضـيّة لم تكن لتطرح لو استـرجع الفلاّح الأول خمّـاسه رغم انتدابه لخـمّاس ثان محلّه وقام بإعطاء الـفلاّح الثاني التسبـقة التي كان تقاضاها منه خـمّاسه الفـارّ. إلاّ أن المشكلة التي أثارها مـجلس الجنايات والأحكام العـرفيـة بباجة هي أن الفلاّح الثاني معسـر وغير قادر على إعطاء تعويض للفلاّح الأول الذي لا يريد اسـترجاع خـمّاسـه الفارّ. وحـتّى إذا ما افتـرضنا أن الفلاّح الأول يغيّر مـوقفه ويسترجع خمّاسـه، فإنّ الفلاّح الثاني بإمكانه حسب القـانون أن يطالب بإرجاع التّسبقـة التي كان أعطاها للخـمّاس الفارّ، وهو ما قد يتسبّب لهذا الخمّاس في الدخول إلى السّجن .

لقـد ارتأى أغلبـيّة أعـضـاء المجلس الأكـبـر بعد الـتفـاوض أنّ على الفـلاّح الأول أن يستـرجع خمّـاسه ويشـغّله عنده حـتّى ولو لـم تكن له رغبـة في ذلك، وإن على الفلاّح الثاني أن يـمسك عن مطالبة الخـمّاس بتسديـد التسبقة وأن يعـطيه مهلة للدفع لأن مطالبتـه بذلك ربّما تؤدي به إلى السّجن .

نتبـيّن من الحلّ الذي حسم به المجلس الأكـبر هذه القضـيّة ثلاثة أشياء أولهـا : لقد كان هذا الحلّ منحـازا للفلاّحين الكبار والمـتوسّطين على حساب الفـلاّحين الصّغار لأن الفلاّح الثـاني الذي تذرّع بالعسر في هذه القـضـيّـة لا يمكن أن يكون إلاّ فـلاّحـا صـغـيـرا. كـمـا نلاحظ أن المجلس الأكـبر حكم بافتكاك الخمّـاس الفارّ من هذا الفلاّح الصـغير، وهو ما سيـجعله يجد نفسه بين عـشية وضحاها بدون خمّـاس. كما أن

المجلس الأكبر منعه من ردّ الفعل ومطالبة الخمّاس الذي وقع افتكاكه منه بإرجاع التسبقة التي كان دفعها له.

ثانيا : حرص المجلس الأكبر على استئصال ظاهرة فرار الخمّاسة، وذلك باقناع الفلاّحين الذين يحتضنون الخمّاسة الفارّين بأنهم لن يجنوا أية فائدة من ذلك .

ثالثا : تأويل أغلبية أعضاء المجلس الأكبر القانون بما يمنع من إدخال الخمّاس السّجن، لأن في ذلك إضرارا بالفلاحة في ظرف اتسم بنقص اليد العاملة نقصا كبيرا. وهذا الموقف الجديد هو تخلّ عن أمر 23 نوفمبر 1861 الذي ينصّ على إمكانية ردع الخمّاس عن طريق السّجن .

إنّ الحكم الصادر في هذه القضيّة رغم اضراره بالفلاّحين الصغار لم يرض الفلاّحين الكبار المتشدّدين تمام الرّضى. وقد انبرى من كان يمثلّهم في المجلس الأكبر في جلسة يوم 10 ذي القعدة 1278 هـ (9 ماي 1862) لطرح القضيّة من جديد معتبرين أن الموقف الذي اتخذه المجلس في جلسة أفريل 1862 مخالف للقانون، لأن القانون حسب تأويلهم الخاص له يجبر الفلاّح الثاني على أن يدفع للفلاّح الأول الدين الذي فرّ له به الخمّاس حتّى ولو رضي هذا الفلاّح (الثاني) بالتخلّي عن الخمّاس الفارّ وبإعطائه مهلة لإرجاع التسبقة التي كان دفعها له[45]. لقد أربك موقف هؤلاء الأعضاء بقية أعضاء المجلس وهم الأغلبيّة. وهذا ما يفسّر أنّ القضيّة لم تحسم وانفضّ المجلس بعد إقراره بأن القانون "غير صريح" .

---

(45) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية، ملف 460 ، صندوق 134 ، وثيقة رقم 10153 .

لقد كان الشقّ المتشدّد في المجلس الأكبر يرمي إلى إجتثاث ظاهرة فرار الخمّاسة جذريّا وردع الفلاّحين الذين يشغّلون الخمّاسة الفارّين ردعا شديدا حتّى لا تحدّثهم أنفسهم مستقبلا بانتدابهم للعمل عندهم. أما الشقّ الثاني في المجلس الأكبر وهو شقّ الأغلبيّة، فقد تمسّك بالموقف الذي انبثق عن اجتماع أفريل 1862 لأنه موقف أكثر واقعية واعتدالا في نظرهم. وعاد المجلس الأكبر للاجتماع من جديد يوم 30 ذي القعدة 1278 هـ (29 ماي 1862) لمناقشة نفس القضية. وفي هذه الجلسة استطاع أغلبيّة الأعضاء إقناع الشقّ المتشدّد بصحّة الموقف الذي انبثق عن اجتماع أفريل 1862. ودرءا لكلّ اختلاف في تأويل القانون مستقبلا، سارعت الدولة باصدار أمر ينقّح من جديد البند 585 وذلك في 25 ذي الحجّة 1278 هـ (23 جوان 1862). ويعكس هذا الأمر الجديد الموقف الذي انبثق عن جلسة المجلس الأكبر في أفريل 1862. وقد جاء فيه ما يلي: "إذا تغيّب خمّاس على فلاّح ثمّ وجده مخمّسا عند فلاّح آخر (بعد دخول أكتوبر الأعجمي)، فإذا سلّم الفلاّح الثاني الخمّاس للأول ولم يطلب ما له عليه من الدراهم لا يجبر على دفع مال (الفلاّح) الأول وليس له مطالبة الخمّاس بالمال الذي له عليه طلبا يوجب سجنه ما دام مخمّسا عند الفلاّح الأول"[46].

علاوة على البند 585 وما أثاره من أخذ وردّ داخل المحاكم وداخل المجلس الأكبر، ناقش أعضاء المجلس الأكبر قضية وردت عليه من مجلس الجنايات والأحكام العرفية بالكاف "محصلها أن إنسانا ادّعى على آخر بأنه تحمّل له على خمّاس مشارك عليه بالخمس بخدمة الفلاحة إن تغيّب عنه، وأنّ المتحمّل خمّاس مثل المتحمّل عنه وتغيّب

(46) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 412 ، صندوق 118 مكرّر، وثيقة رقم 542 .

فطولب المتحمّل بما تحمّل به"[47] . وكان جواب المجلس أنّه في صورة تغيّب الخمّاس لا يمكن إجبار الخمّاس الذي ضمن فيه على العمل مكانه لأن ذلك ينجرّ عنه "تعطيل لخدمة الفلاّح"[48] . والحلّ هو مطالبة الخمّاس الضّامن " بإقامة من يقوم مقامه في الخدمة"[49] . وهنا يتّضح بجلاء أن ما يهمّ قبل كلّ شيء أعضاء المجلس الأكبر بصفتهم ممثّلين لمصالح أرباب الفلاحة هو تجنّب كلّ ما من شأنه أن يحرم الفلاّحين من عمّالهم في ظرف أصبحت فيه قوّة العمل قليلة العدد. وما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار هو أن الفلاّحين أصبحوا يبتدعون الكثير من الحيل للاحتفاظ بخمّاستهم لأنهم كانوا يعلمون علم اليقين أنّ العثور على خمّاس ليس عملية سهلة. فقد نظرت على سبيل المثال محكمة الجنايات والأحكام العرفية بالقيروان في إحدى جلساتها في شهر ربيع الثاني 1280 هـ (سبتمبر 1863) في شكوى تقدّم بها ثلاثة خمّاسة مفادها أنهم أرادوا الانفصال عن الفلاّح الذي كانوا يشتغلون عنده، فلّما طلبوا منه استلام الديون التي كانوا اقترضوها منه رفض وتذرّع بتعلاّت شتّى وطلب منهم مواصلة العمل معه[50] .

نشير كذلك إلى أن من الخلفيات الاجتماعية غير المعروفة إلى حدّ الآن لانتفاضة 1864 الكبرى ضدّ نظام البايات هو مشكل الخمّاسة. ففي فترة كانت فيها هذه الانتفاضة في أوجها كتب الأميرلاي صالح بن محمد باش حانبة يوم 10 ذي الحجّة 1280 هـ (17 ماي 1864) إلى

(47) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 466 ، صندوق 135 ، وثيقة رقم 10637 .

(48) المصدر ذاته .

(49) المصدر ذاته .

(50) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 495 ، صندوق 139 ، وثيقة رقم 14684 (الترقيم القديم) .

الوزير الأكبر قائلا : " . . . إنّما أهل الكاف طالبين من أعراش ونيفة ما أخذوا لهم من الروابط وردّ من هرب من خمّاستهم لأعراش ونيفة "[51] .

لقد ازداد مشكل نقص اليد العاملة الفلاحيّة في البلاد حدّة غداة انتفاضة 1864 الكبرى وما انجرّ عنها من قمع شديد ومجاعات وأوبئة ذهبت بالكثير من السكّان. وليس من المبالغة في شيء الحديث عن نكبة ديمغرافية بأتمّ معنى الكلمة في هذه السنوات العصيبة. وقد ذهب المؤرخ أحمد ابن أبي الضياف الذي كان معاصرا لتلك الأحداث الرهيبة إلى حدّ القول " . . . ولا تحسبنّ الموت في الحاضرة فقط، بل هو في بلدانها وقبائل عربانها لا سيّما في الجهة الغربيّة أشدّ وأكثر. وعند العقلاء من عامّة الناس أن هذه الإيالة مات النصف من أهلها في هذه السنة. وقال لي بعض عقلاء العرب من أهل الخبرة "مات الثلثان وبقي الثلث . . . (كما أن الناس) عجزوا عن الحفر لمواراة الموتى فصاروا يجعلونهم في مطامير خزن الحبوب لفراغها، دون ما تأكله الوحش والكلاب"[52] . وإذا كانت هذه التقديرات مبالغا فيها، فإنّ الثابت أن البلاد حسب ما بيّنته اليوم بعض الكتابات العلميّة الجادة فقدت ما بين الخمس والربع من سكّانها[53] . وما يجب علينا إبرازه بالنّسبة إلى هذه الدراسة هو أن الشّرائح والفئات الشعبيّة هي التي تضرّرت أكثر من غيرها من هذه الكارثة الديمغرافية لأنها الأقل قدرة على اتقاء المجاعات والأوبئة .

(51) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 1049 ، صندوق 185، وثيقة رقم 55 (خط التشديد من وضعنا) .

(52) ابن أبي الضياف (أحمد) : المصدر المذكور سابقا، ج 6 ، ص 105 .

(53) المقال المذكور سابقا .Ganiage (J.)

فـمـا هي السيـاسـة التي سـتـتوخـاها الدولة ومـن ورائها المـلاّكـون العقّاريون لتـأمين خدمة أراضـيهم بعد أن أصبحت اليـد العاملة أندر من الكبريت الأحمر كما يقول المثل ؟

بعد تعليـق الدستور وكلّ القـوانين وتوقّف المحاكم عـن العمل على إثر انتفاضة 1864، أصبح هناك انقسام في صفوف القائمين على شؤون الدولة بين المطالبـين باعتـماد أقسى وسـائل الردع وهي السّجن لإجـبار الخـمّاس على العـمل وفق شروط الفـلاّحين الكبـار والمتـوسطين وبين المطالبـين باعتمـاد وسائل اللّين. فـقد أعلم على سـبيل المثـال محـمد المرابط عـامل جلاص خير الدين باشـا بتاريخ 19 شعبان 1287 هـ (14 نوفمـبر 1870) أنه بعد أن أدخل بـعض الخمّاسـة السّجن لعـجزهـم عن تسديد ديونهم للفـلاّح الذي اشتغلوا عنده استظهـر فلاّح آخر يرغـب في انتدابهم بشـهادة عدليّـة تثبت عسـرهـم وطالب بإطلاق سراحـهم وشاطره هذا الموقف فقـهاء القيروان، فما كـان منه إلاّ أن أخلى سبيلهم رغـم أنه لـم يكن راضيـا عمّا فـعله لأنه يعتقـد أنه "... إذا فتح هذا الباب فـقد تتعطّل جميع الفلاّحة إذ جميع الخمّاسة فقراء"[54] .

إنّ هذا الرسالة تكـشف عن التّنافس بين الفلاّخـين حول الخمّـاسة. وقد استـفـحل هذا التنافس غـداة انتفـاضة 1864 وأصبـحت الكثيـر من حالات فرار الخمّـاسة ناجمة عن الإغراءات المختلفـة التي كان يسلّطها الفلاّحـون على خمّاسـة بعضهم بعـضا[55] . ولوحظ كذلك أن الخـمّاسة الذين أصبـحوا على اقتناع بأنّ قـانون العرض والطلب في سـوق الشغل

---

(54) الأرشيف الـوطني التونسي، السلسلة التـاريخيّـة، ملف 644 ، صندوق 59 ، وثيقة رقم 13.

(55) الأرشيف الـوطني التونسي، السلسلة التـاريخيّـة، ملف 644 ، صندوق 59 ، وثيقة رقم 17.

لفائدتهم بدؤوا يفرضون شروطهم على الفلاّحين. فقد جنح بعضهم إلى مطالبة الفلاّح بالخمس من " المعونة "، أي بالخمس من محصول قطعة الأرض التي جرت العادة أن يخدمها الخمّاس مجانا لفائدة الفلاّح. وهو ما جعل خير الدين باشا يتدخّل ليذكّر شيخ مدينة العاصمة في رسالة بتاريخ 23 صفر 1289 هـ (2 ماي 1872) " إنّ العرف لا يمكّن الخمّاس من الصّابة الناشئة ممّا وقع بذره على وجه المعونة "[56].

نشير كذلك إلى بروز ظاهرة جديدة تتمثّل في قبول الكثير من الفلاّحين إعطاء خمّاستهم نصيبا أوفر بكثير من الخمس، وذلك للاحتفاظ بهم وتجنّب مشاقّ البحث عن خمّاسة جدد. فقد ورد في رسالة بتاريخ 13 شوال 1290 هـ (4 ديمسبر 1873) موجهة من الباي محمد الصادق إلى القايد محمد المرابط الذي ورد ذكره : " . . . أخبرنا سالم بن علي دبيش أن الأربعة أنفار أعلاه[57] مخمّسين على أخيه محمد الصالح، وحرثوا نحو شهر في حرثه عام التاريخ. ثمّ بعد ذلك أغراهم بعض أهلهم على أن يعطوهم مواشي بالشّطر فتوجّهوا لهم وتركوا مواشي أخيه بدون حرث "[58].

من الحلول الجديدة التي لجأت إليها الدولة لمساعدة الفلاّحين الكبار والمتوسطين على التّغلّب على مشكل نقص اليد العاملة هو الفصل بين تاريخ بداية السنة الفلاحيّة وتاريخ أعلام الخمّاس الفلاّح

(56) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 644 ، صندوق 59 ، وثيقة رقم 21.

(57) يوسف بن منصور من أولاد علي القراوة وأحمد بن حرّاث ومحمد بن المبروك ومحمد الأكحل بن مراد .

(58) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 137، صندوق 14، وثيقة رقم 11485 .

بنيته الانفصال عنه إذا كان راغبا في ذلك، وهذا من شأنه أن يمكّن الفلاّح من مهلة زمنيّة للبحث عن خمّاس جديد إذا ما قرّر خمّاسة الانسحاب. أما الإجراء الثاني فهو إجبار الخمّاس على تجديد عقده مع نفس الفلاّح إذا لم يتمكّن من إنهاء أعماله قبل حلول شهر أكتوبر الأعجمي وهو تاريخ بدء السنة الفلاحيّة. وقد ورد ذلك في رسالة أرسلها الوزير الأكبر بتاريخ 26 شعبان 1289 هـ (29 أكتوبر 1872) إلى رئيس ضبطية الحاضرة بأن "الخمّاس ليس له أن يخرج على صاحبه من الخمّاسة إلاّ إذا أعلمه بالخروج من عنده قبل غرّة اشتنبر. أما إذا لم ينبّه عليه بذلك حتّى انتصف الشهر المذكور فليس له أن يخرج من عنده. كذلك إذا بقيت له خدمة من لوازم فلاحته المخمّس عليها حتّى دخل أكتوبر، فليس له الخروج إذاك إذ من لوازمه إتمام تلك الخدمة، ومتى أتمّها بعد أكتوبر لم يبق وقت للفلاّح للاتيان بغيره"[59] .

وبعد أقلّ من سنة، أي في يوم 2 شعبان 1290 هـ (25 سبتمبر 1873) أصدر محمد الصادق باي منشورا جديدا يقدّم تاريخ إعلان الخمّاس عن قراره بالانفصال إذا ما أراد ذلك بخمسة عشر يوما أخرى إضافيّة، بحيث أن "الخمّاس إذا دخل شهر اشتنبر العجمي ولم يتقدّم منه تنبيه بأنه يريد الخروج فإنّه لا يمكّن من الخروج"[60] .

إذن مقارنة بالوضعيّة التي كانت سائدة قبل سنة، وقع منح الفلاّح مرّة أولى مهلة بخمسة عشر يوما ومرّة ثانية مهلة إضافيّة بخمسة عشر يوما أخرى، وذلك كي يكون بإمكانه البحث عن خمّاس جديد في صورة ما إذا اعتزم خمّاسه مغادرته. لكن ما تجدر ملاحظته هنا هو أن السنة الفلاحيّة لم يقع تقديمها رسميّا إذ ظلّت كالعادة تبدأ يوم واحد أكتوبر الأعجمي .

(59) الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي، رقم 2756 .

(60) الرائد التونسي ليوم 23 أكتوبر 1873 .

لم تكن كلّ هذه الإجراءات التّشريعيّة كافية لحلّ مشكلة نقص اليد العاملة الفلاحيّة وفق شروط الملاّكين العقاريين. وهذا ما يفسّر أن خير الدين باشا أصدر بعد بضعة أشهر فقط من تولّيه الوزارة الكبرى قانونا يتكوّن من 73 فصلا خاصّا بالفلاحة، وذلك يوم 25 صفر 1291 هـ (13 أفريل 1874).

إنّ إصدار هذا القانون يندرج ضمن خطّة خير الدين الرامية إلى إيقاف التّدهور العام في البلاد. فخير الدين بصفته زعيم التيّار الاصلاحي في صلب الطبقة الحاكمة كان يعتقد أن المهمّة العاجلة هي توظيف الشرع الاسلامي في اتجاه تحويل النظام السياسي من "حكم الإطلاق" إلي حكم ملكي دستوري. وهذا الإصلاح السياسي كفيل في نظره بجعل الثروة في مأمن من المصادرات وبتطوير قوى الإنتاج وبجعل البلاد في مأمن من الهيمنة الأوروبيّة. ويبدو أن خير الدين كان يهدف في قرارة نفسه إلى ادخال تونس على المدى المتوسّط أو البعيد في الطريق الرأسمالية على الطريق "البروسيّة" (La voie prussienne)، أي جرّ الطبقة الحاكمة إلى التحوّل عن طواعيّة وبطريقة تدريجيّة وسلميّة إلى طبقة برجوازيّة. أمّا على المدى القصير فقد انصبّ مجهوده على ترميم قوى الإنتاج خاصة وقد أصبح حال البلاد غداة انتفاضة 1864 "كحال البقرة إذا حلب ضرعها حتّى خرج الدم" كما قال الجنرال حسين أحد المماليك المستنيرين[61]. وقد اعتنى خير الدين بالفلاحة بصفتها العمود الفقري لاقتصاد البلاد، ناهيك أنه طالب القياد بموافاته كلّ شهر بتقرير مفصّل عن أحوال المطر والمزارع والمراعي في مقاطعاتهم[62]. كما حاول خير الدين من وراء هذا القانون استمالة كبار

(61) ابن أبي الضياف (أحمد) : المصدر المذكور سابقا، ج 5 ، ص 112 - 113

(62) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الملف الجبائي رقم 2760 (منشور بتاريخ 3 محرم 1292 هـ (8 فيفري 1875) .

رجال الدين أو على الأقل تحييدهم وكانوا من كبار ملاكي الأرض وذلك بغية تمرير إصلاحاته في بقية الميادين (الأحباس، التعليم. . .) وقد كان خير الدين شاهدا على معارضة رجال الدين أولئك لدستور 1861 وما كان لتلك المعارضة من دور هام في إفشال ذلك الدستور.

لقد خصّص "قانون الفلاحة" الذي أصدره خير الدين في ربيع 1874 أكثر من نصف بنوده للخمّاسة، وهو قانون موغل في الرجعيّة ومناقض تماما لما عرف عن خير الدين من أفكار تنويريّة مستمدّة من الفكر الليّبرالي الأوروبي، إذ تضمّن هذا القانون بالنسبة إلى الخمّاس إمّا أشياء جديدة لم ترد في قانون الجنايات والأحكام العرفية وفي ملاحقه أو أشياء وردت في هذا القانون لكن بشكل غير جازم[63] .

إنّ أبرز ما ورد في " قانون الفلاحة " حول الخمّاس هو :

- إيداع الخمّاس السّجن فورا في صورة امتناعه عن العمل ومهما كان السبب وسواء أكان ظالما أم مظلوما وجعل إطلاق سراحه رهين قبوله

(63) لم يكن ما أوردته المؤرخة الفرنسيّة ليسات فالنزي (Lucette Valensi) حول " قانون الفلاحة " في أطروحتها التي ذكرناها سابقا (... Fallahs tunisiens الصفحات 142، 143، 144) صحيحا تماما. ويبدو أنها لم تطلع على قانون الجنايات والأحكام العرفية وخاصة على ملاحقه وعلى ملاحق قانون الفلاحة. وهو ما جعلها تقع في بعض الاستنتاجات الخاطئة وفي بعض الأخطاء في الوقائع. فقد خلطت بين سبتمبر الأعجمي وسبتمبر. كما اعتبرت أن الخمّاس غير مطالب بحفر المطامير وبناء مأوى للحيوانات والصّواب أن نصّا إضافيّا نقّح قانون الفلاحة وفرض على الخمّاس هذه الأعمال. ثمّ إنّ تأكيدها أن الخماسة منعدمة أو نادرة في مناطق الوسط والسّاحل كلام ينطوي على مبالغة لا يمكن قبولها. فظاهرة الخماسة ظاهرة بارزة في الوسط وخاصة في السنوات الممطرة. وقد استشهدنا في هذه الدراسة بالبعض ممّا ورد في الرسائل الكثيرة التي وجهها محمد المرابط عامل جلاص إلى الحكومة لطلب المشورة حول قضايا لها علاقة بالخمّاسة. وليس من الصواب كذلك قولها إنّ انتشار الخماسة بصفة عامّة في البلاد كان محدودا قبل 1881. إنّ تقليصها المتعمّد لحجم ظاهرة الخماسة مردّه اعتناقها " النظرية الانقساميّة " (La théorie de la segmentarité) وهي النّظرية المناهضة للمادية الجدليّة والداعية إلى التركيز على العوامل اللامادّيّة لفهم ديناميكية تاريخ المغرب العربي مثل علاقات القرابة الدمويّة ودور رجال الدين . . . الخ .

الرجوع إلى العمل بدون قيد أو شرط. ويعود هذا الإجراء في نظر الدّولة إلى أن الأعمال الفلاحيّة لا يمكن أن تتحمّل أيّة إضاعة للوقت. وهذا تأكيد وتطوير للأمر الصادر بتاريخ 28 جانفي 1862 .

ـ منع الخمّاس من ممارسة أيّة مهنة أخرى باستثناء الخماسة، وذلك مدى الحياة رغم أن القانون لم يشر إلى ذلك صراحة. والإمكانية الوحيدة المتاحة للخمّاس هو أن يتحوّل إلى فلاّح حسب القانون. لكن ما المقصود بفلاّح ؟ . هذا ما لم يوضحه القانون عن قصد حتّى يكون أمام الملاّكين العقاريين وممثلي الدولة هامش كبير للمناورة، وهذا ما ورد في الفصل 32 .

ـ تقديم السنة الفلاحيّة بشهر، بحيث أصبحت تبدأ يوم غرّة سبتمبر الأعجمي (10 سبتمبر)، مع التّأكيد أن الخمّاس الذي لا ينهي أعماله قبل 10 سبتمبر مطالب بتجديد عقده مع نفس الفلاّح. والملاحظ هنا أن واضعي هذا الفصل يعرفون جدّا أنه يصعب جدّا على الخمّاس الايفاء بالتزاماته قبل حلول 10 سبتمبر .

ـ اعتبار شهادة الخمّاس باطلة في صورة نشوب خلاف بينه وبين الفلاّح أو "الوقاف" نائبه حول تحديد أجر من يعوّض الخمّاس في صورة غيابه، أو حول قيمة التّسبقات التي ينالها الخمّاس خلال السنة. وقد نصّ القانون على أن الفلاّح أو الوقاف مصدّقان فيما يقولانه. ولكي لا يتّهم واضعو هذا القانون بالتحيّز الطبقي السّافر أوردوا عبارة " مطاطيّة " مفادها أن الشرط الضروري لكي تكون شهادة الفلاّح أوالوقاف صادقة هي أن تكون المقادير المالية المصرّح بها معقولة (هكذا ! !)[؟]

إنّ المعطى الايجابي الوحيد الذي جاء به هذا القانون لفائدة الخمّاس هو الفصل 50 الذي ينصّ على أن الفلاّح لا يمكنه إجبار الخمّاس على

خدمة "معونة" لفائدته مجانا اللّهم إلاّ إذا رضي الخمّاس بذلك عن طيب خاطر. لكن هل كان بإمكان الخمّاس ألاّ يرضى ؟ .

ورغم كلّ ورد في "قانون الفلاحة" من فصول مجحفة بحقّ الخمّاس، فقد أصدر خير الدين ملحقا يوم 16 جمادي الأولى 1291 هـ (1 جويلية 1874) يفرض أعمالا إضافية على الخمّاس وهي تطبين أكوام التبن وتزريبها وبناء " قربي " تأوي إليه الحيوانات علاوة على "القربي" الذي يسكنه الخمّاس وحفر المطامير لخزن الحبوب ورعاية حيوان واحد من حيوانات الفلاّح زمن الربيع يكون من غير الحيوانات المستعملة في خدمة "الماشية"(64) .

وفي يوم 29 نوفمبر 1874 أصدر خير الدين ملحقا آخر ينصّ على إجراءين اثنين أولهما مواصلة اعتبار غرة سبتمبر الأعجمي هي تاريخ بداية السنة الفلاحية لكن للخمّاس الحقّ حتى 15 سبتمبر الأعجمي (25 سبتمبر) لكي يقرّر ما إذا أراد الانسحاب أم تجديد عقده مع نفس الفلاّح، وذلك لسببين أولهما لأنّ أعمالا إضافية فرضت على هذا الخمّاس بموجب أمر 1 جويلية 1874 كما رأينا وهو ما يستوجب منحه مهلة إضافية، وثانيهما لأنّ هناك تزامنا بين الفصل الأول لقانون الفلاحة الذي ينصّ على أن بداية السنة الفلاحية هي غرّة سبتمبر الأعجمي والفصل 27 الذي ينصّ على أن غرّة سبتمبر الأعجمي هي التاريخ الذي على الخمّاس أو الفلاّح أن يقرّرا فيه ما إذا أرادا مواصلة التعاقد بينهما أو الانفصال عن بعضهما بعضا "واجتماع العملين على الفلاح يوجب تعبه" .

أما الإجراء الثاني الذي جاء به أمر 29 نوفمبر 1874 فينصّ على أن الخمّاس الذي لم ينه أعماله قبل 15 سبتمبر الأعجمي (25 سبتمبر)

(64) الرائد التونسي ليوم 9 جويلية 1874 .

مطالب بتجديد عـقده مع نفس الفلاّح. أما إذا استطاع إنهاء أعـماله قبل هذا التاريخ فله الحق إمّـا في العمل لفائدة نفـسه إذا ما استطاع التـحوّل إلى فـلاّح، وفي هذه الحالة عليـه أن يثبت ذلك، وإمّـا مواصلة العـمل بصفته خمّاسا. أما إذا لـم يصـبح فلاّحا فإنّ للقايد الحق في اجباره على العودة إلى الخماسة مع نفـس الفلاّح أو مع أي فلاّح آخر. والمهم هو ألاّ يبقى هذا الخمّاس بطالا في ظرف أصبحت فيه اليد العاملة نادرة .

لقد كان الكثير من الملاّكـين العقاريين الكبار على اقتناع بأن القوانين الزجـريّة ضـدّ الخمّـاسـة ليـست هي الحلّ المـرضي، وأن من الأصلح تقديم تنـازلات لفائدة هؤلاء العمّـال حتى يقـبلوا على العمل. وقـد ذكر محمد المرابط الذي ورد ذكـره في رسالة إلى خير الدين بتاريخ 7 رجب 1291 هـ (20 أوت 1874) " . . . إنّ مـمّـا اقـتـضـاه الفـصل الـثـاني والثـلاثون من قـانون الفـلاحة من أن لـيس للخـمّاس أن يتـرك صناعـة الخمـاسة إلاّ إذا صار فـلاّحا . . . الخ. فظهـر الآن صنيع آخر وهو أنّ أكثر الخمّاسة طالب الخـروج وكلّ يدّعي بدعوى. فظهر لبعض الفلاّحة الكثيرة مواشيهم أن أعطوا مواشي لـلخمّاسة بالشّطر. وصار كلّ خمّاس يطلب هذا المـطلب، وهو أن يعطيـه الفـلاّح مـاشـيـة بالشطر والاّ فـلا يحرث. وبعض الفلاّحة أعطى للخمّاسة الرّبع"[65] .

وتفـاديا لمزيد انتـشار ظاهرة إعـطاء الفلاّحـين الخمّـاسة نصـيبـا من المحصول أوفر ممّا نصّ عليـه "قانون الفلاحة"، سارع خير الدين يوم 29 نوفمبر 1875 باصدار ملحق آخر ينقّح "قـانون الفلاحة" ينصّ على أن للخمّاس الحقّ في الحـصول على خمس المحصـول الزراعي لا غير

---

(65) الأرشيف الـوطني التونسي، السلسلة التـاريخيّـة، ملف 223 ، صندوق 20 ، وثيقة رقم 12.

حتى ولو قبل الفلاّح إعطاءه أكثر من ذلك. وينصّ هذا الأمر كذلك على تحجير أية شركة فلاحية إذا لم تقم على الاعتدال بين الشريكين وإذا لم تقم على مساحة تتجاوز "ماشية". وقد صدر يوم 22 ديسمبر 1875 أمر توضيحي ينصّ على أن الشركة الفلاحية المشار إليها في أمر 29 نوفمبر هي الشّركة التي تعقد بين فلاّح وخمّاس لاستغلال هنشير غير الهنشير الذي هو موضوع الخماسة. والهدف من هذا الأمر التّوضيحي هو : أوّلا : منع الفلاّح الذي قد يقرر إعطاء خماسه أكثر من خمس المحصول من اللجوء إلى الحيلة المتمثلة في إظهار عامله أمام الرّأي العام بمظهر الفلاّح المشارك له لا بمظهر الخماس. ثانيا : منع الخمّاس من الالتزام بخماستين في هنشيرين مختلفين في نفس الوقت، وهو ما قد ينجر عنه عدم إتفاق العمل أو ربّما الاخلال ببعض بنود الخماسة نظرا لكثرة الأعمال الملقاة على كاهله، والالتزام بأكثر من خماسة وسيلة لجأ إليها الخماسة للزيادة في مداخيلهم. وقد فرضها الكثير منهم فرضا على الفلاّحين.

إنّ من الأدلّة الدّامغة على ندرة الخمّاسة في البلاد التونسيّة غداة انتفاضة 1864 هو ما ورد في نصّ العقد الذي هيّأه خير الدين بنفسه عام 1879 لعرضه على من يريد تأجير هنشيره بالنفيضة[66]. فقد نصّ هذا العقد على أن مقابل ما سيقوم به مؤجر هذا الهنشير على امتداد خمس سنوات من جَمعٍ لأكرية ما كان في حوزة سكّان الهنشير من أراض رعوية وزراعية ومن خِدمةٍ لـ " معونة " مجانا لفائدة ربّ الهنشير كلّ عام من الأعوام الخمسة تساوي زرّيعتها ثلاثة أقفزة قمحا وثلاثة أقفزة

(66) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 317 صندوق 216، وثيقة رقم 14.

شعيرا (البند 25)[67] يتكفّل خير الدين حسب البند الثالث بـ " أن يدفع للكاري أربعة وأربعين ثورا وخمسة من الخيل وثمانية من الابل واثنين وأربعين خمّاسا بذواتها ورسومها بالعدالة[68] وسبعة عشر قفيزا قمحا ومثلها شعيرا ليستعين بها الكاري على الحرث والخدمة . كما يدفع ربّ الهنشير للكاري جميع آلات المواشي المذكورين من محاريث وكيف وغيرهما. ولا حق لربّ الهنشير فيما يتحصل من صابة المواشي المذكورة ولا يطالب الكاري بكرائها ولا بما يتحصل من نفعها " .

وإذا كان على المؤجّر أن يدفع لخير الدين بعد انقضاء السنوات الخمس مبلغا ماليّا يساوي قيمة الدواب وأدوات الفلاحة التي وضعها خير الدين على ذمّته عند ابرام العقد، فإنّه مطالب كذلك بتوفير 42 خمّاسا بعقودهم وتسبقاتهم للمؤجّر الذي سيخلفه بعد انقضاء الخمس سنوات وذلك على غرار ما فعله خير الدين لفائدته عندما وفّر له عند إبرامه العقد 42 خمّاسا بعقودهم وتسبقاتهم. وقد نصّ الفصل الخامس للعقد على ما يلي : "وأمّا الخمّاسة فعند انقضاء أمد الكراء يرجع له خمّاسته إمّا بذواتهم وبالمقدار الذي كان دفعه له في رسومهم. وإن وقع تبديل وتغيير في الخمّاسة فإنّه يدفع له قدر عددهم ويكون عليهم قدر ما كان قبله من ربّ الهنشير من غير زيادة على ما في الرسوم المدفوعة للكاري. وإن خصّ شيء من مقدار الدراهم أو من عدد الخماسة فعلى الكاري إتمامه من ماله الخاص" .

(67) ثلاث مواشي تقريبا (30 هكتارا) .

(68) خط التشديد من وضعنا .

إنّ تنصيص خير الدين في العقد على ضرورة توفير مؤجر الهنشير لمن سيؤجر الهنشير بعده 42 خمّاسا بعقودهم وتسبقاتهم[69] يدلّ دلالة قاطعة على أن عثور الفلاّحين على من يخدم أراضيهم كان عملا شاقّا جدّا. ونشير هنا إلى أن خير الدين نفسه اضطرّ إلى استعمال نفوذه السياسي لإجبار بعض العروش القبلية الثائرة على الاشتغال بالخماسة في هنشيره بالنفيضة مثل أولاد عبد الكريم من الهمامّة .

لقد وصل الأمر ببعض القياد إلى حدّ استعمال الخمّاسة بصفتهم رهائن لابتزاز أموال مشغّليهم. فقد اشتكت العروش القبلية بباجة عام 1876 بقايدها ونّاس العجيمي لأنه كان يعمد إلى سجن خمّاسة الفلاّحين في فترات الذروة الفلاحية بدعوى تعاطي هؤلاء الخمّاسة

---

(69) لقد استنتج المؤرّخ فان كريكن (G.S. VAN KRIEKEN) من عقد الكراء هذا أن هنشير النفيضة الذي يمسح 96000 هكتار لا يضم سوى 42 خمّاسا قبيل 1881، وذلك للتدليل على أن عدد الخمّاسة محدود في البلاد التونسية ولا يتجاوز في أقصى الحالات خمس سكّان البلاد وعلى أن الاستغلال الزراعي المباشر هو السمة الغالبة KHAYRAL-DIN ET LA TUNISIE (1850 - 1881) Leiden, Brill, 1976, p. 231.

لقد اشتبهت على هذا المؤرخ الأمور، فالمواشي الاثنين والأربعين هي جزء ممّا يسمّيه سكّان الهنشير " بمواشي الشراب "، أي الأراضي المروية، وهي أحسن أراضي هذا الهنشير المترامي الأطراف. وما تنصيص خير الدين عليها بالذات في العقد الذي أعدّه بنفسه إلاّ من باب إغراء الفلاّحين الكبار على كراء هذا الهنشير في ظرف تراجعت فيه قوى الانتاج الفلاحي في البلاد تراجعا خطيرا. لكن توجد أيضا " مواشي البراري " (الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 421 ، صندوق 36 ، وثيقة رقم 14). وهذه المواشي كانت تمسح أغلبية مساحة الهنشير، وهي مواشي كانت تستغل لا للرّعي فقط بل للزراعة أيضا وخاصة في السنوات الممطرة. وكان السكان يستغلّون هذه الأراضي الزراعية إمّا بأنفسهم مباشرة أو عن طريق الخمّاسة، وبالتالي بإمكاننا القول بشكل قاطع إن عدد الخمّاسة في هنشير النفيضة قبيل 1881 يتجاوز بكثير الرقم الذي قدّمه فان كريكن. إنّ المبالغة التي تورّط فيها هذا المؤرّخ ناتجة أساسا في اعتقادنا عن موقف إيديولوجي مسبق يتمثّل في إصراره على التّقليل من أهمية العوامل المادية في تفسير تاريخ تونس شأنه في ذلك شأن المؤرخة ليسات فالنزي .

السرقة ولا يطلق سراحهم إلاّ حين يتحصّل من أسيادهم على مبالغ مالية يتولّى هو تحديدها بنفسه[70].

لقد بذلت الدولة في عهد خير الدين جهدا كبيرا لتطبيق بنود الخماسة الواردة في " قانون الفلاّحة ". فقد أكّد خير الدين في رسالة إلى محمد المرابط الذي ورد ذكره بتاريخ 14 رجب 1291 هـ (27 أوت 1874) على "منع الخمّاس من البطالة"[71]. وحول قضية تتعلّق بتسعة خمّاسة من منطقة أولاد يحيى وأولاد عون (برقو ـ سليانة) لم يقبل منهم الفلاّحون "دراهم التسبقة"، لفت خير الدين نظر قايد هذه المنطقة في رسالة بتاريخ 18 شعبان 1291 هـ (30 سبتمبر 1874) إلى ما يلي "... عليهم إثبات أنهم خمّسوا على غير الأولين أو أنهم صاروا فلاّحة. فإن لم يثبت ذلك فإنّك تغصبهم على التجديد عند الأول أو الخماسة عند غيره"[72]. وقد تدخّل خير الدين مرّة ثانية لدى هذا القايد في رسالة بتاريخ 8 رمضان 1291 هـ (19 أكتوبر 1874) ليعلمه بخمّاسين غادرا في نهاية السنة الفلاحيّة فلاّحا بعد أن دفعا ما عليهما من ديون وليطلب منه معرفة " هل خمّسا على غيره أو صارا فلاّحة، فإنّ لم يخمّسا ولم يصيرا فلاّحة فإنّك تغصبهما على الخمّاسة عند الأول أو غيره "[73]. وتشير وثيقة بتاريخ 18 جمادي الثانية 1292 هـ (22 جويلية 1875) إلى أنه وقع جلب خمّاس من منطقة دريد إلى تونس لمقاضاته من أجل الفرار[74].

لقد سخّر خير الدين على امتداد عدّة أشهر كلّ امكانيات الدولة ـ رغم محدوديتها ـ للبحث عن الخمّاسة الفارّين، وخاصة عن أولئك

(70) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 582 ، صندوق 54 وثيقة رقم 17.

(71) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الدفتر الجبائي رقم 2757 .

(72) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، الدفتر الجبائي رقم 2760 .

(73) المصدر ذاته .

(74) المصدر ذاته .

الذين تخلّوا عن العمل لدى الفلاّحين الكبار من ذوي المناصب السياسيّة. ورغم ذلك فإنّ أغلبيّة الخمّاسة الذين لاذوا بالفرار بعد صدور "قانون الفلاحة" لم تطلهم يد الدولة. فقد ذكر محمد المرابط في رسالة بتاريخ 5 ربيع الثاني 1292 هـ (11 ماي 1875) إلى الحكومة أنه لم يعثر على خمّاسة جلاص فرّوا من جهة ماطر[75]. وكثيرة هي رسائل القياد من هذا النوع، وهنا لابدّ من التأكيد أن الدولة لم تكن لها الامكانيات المادية والبشريّة لفرض احترام " قانون الفلاحة ". ملاحظة أخرى هي تكاثر عدد الملاّكين العقّاريين الذين فضّلوا عدم التمسّك بالقانون وجنحوا إلى منح خمّاستهم بعض الحوافز التشجيعيّة مثل إعطائهم أكثر من خمس المحصول الحبوبي للمحافظة عليهم.

إنّ الحزم الذي أظهره خير الدين في بداية فترة وزارته الكبرى لفرض تطبيق بنود " قانون الفلاحة " المتعلّقة بالخماسة سرعان ما فتر، خاصة بعد أن ازدادت مصاعبه المتمثّلة في تكالب المتآمرين عليه في صلب الحكومة وفي تضاؤل موارد الدولة بفعل سنوات الجفاف التي تلت صابة (1873 - 1874). وقد عزل خير الدين يوم 21 جويلية 1877. إلاّ أن الملاّكين العقاريين سيظلّون إلى عقود طويلة بعد استيلاء الاستعمار الفرنسي على البلاد متشبّثين بقانون الفلاحة الذي أشرف على صياغته " الأب الأول " للنهضة التونسيّة (؟).

ختاما لهذه الدراسة بإمكاننا القول إنّ صدور جملة من التشريعات حول الخمّاسة في ستينات القرن الماضي وسبعيناته في تونس كان وليد عامل رئيسي هو نقص اليد العاملة الفلاحية نقصا شديدا. وقد قلّصت هذه التشريعات الحرّية الشخصيّة للخمّاس إلى درجة لم يعد بينه وبين

(75) الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخيّة، ملف 223، صندوق 20، وثيقة رقم 32.

العبد فرق كبير. ونحن لا نشاطر الرّأي الذي يعزو صدور "قانون الفلاحة" إلى حرص الدولة على فرض مراقبتها لشريحة الخمّاسة المعتبرة شريحة هامشية[76]. لقد وضّحنا في هذه الدراسة بما فيه الكفاية أن قانون الفلاحة لم يكن نقطة بداية، بل كان مجرّد تصعيد لسياسة بدأت الدولة في انتهاجها إزاء الخمّاسة منذ 1861. ثمّ كيف يمكن أن تخامر الدولة فجأة فكرة مراقبة الهامشيين في ظرف كانت فيه منهكة ـ رغم مجهودات خير الدين الإنعاشية ـ وعاجزة عن فرض مراقبتها حتى على الفئات الاجتماعية التي كانت تقليديًا خاضعة لها.

هناك رأي آخر لا يستقيم مع الواقع في نظرنا هو الرأي الذي يعتبر أن السّبب الكامن وراء صدور هذه التشريعات هو محاولة الفلاّحين الكبار إنتاج الحبوب بتكلفة محدودة لغرض التصدير إلى الخارج وتحقيق أرباح عالية[77]. إنّنا لا نحتاج إلى كبير عناء لدحض هذا الرأي. يكفي أن نتساءل كيف يمكن لفكرة من هذا القبيل أن تدور بخلد هؤلاء الفلاّحين في ظرف لا يجدون فيه من يخدم أراضيهم إلاّ بشقّ الأنفس.

لقد رأينا أن التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية التونسيّة اتسمت إلى حدّ القرن التاسع عشر بالمرونة النسبيّة لوسائل الاكراه اللاّ اقتصادي (extra - économiques) المستعملة لابتزاز فائض العمل والانتاج من قوّة عمل المنتجين المباشرين. إلاّ أن استفحال الحصار الرأسمالي الأوروبي المضروب على تونس في القرن التاسع عشر أدى بالقائمين على شؤون الدولة إلى ممارسة سياسة الهروب إلى الأمام إلى تحويل أهم منتج

---

(76) المرجع المذكور سابقا، ص 232 و 233 : Van KRIEKEN .

(77) Nouschi (A.) : Un débat : La colonisation de la Tunisie : des terres ou des capitaux, **Les Cahiers de Tunisie**, 14 ème année, N 53, 54, 55 et 56, p. 178.

مباشر في البلاد إلى ما يشبه العبد كما نصّ على ذلك «قانون الفلاحة». وإذا كـان المنتج المبـاشـر قد حـقّق في أوروبا تقـدّما كـبيـرا في مجـال استرجـاع حريته الشخـصيّة عندما بدأ النظام الإقطاعي في الانـهيار تحت ضربات الرأسمالية الصاعدة، فإنّ العكس هو الذي حصل في تونس، إذ أن الضغط الرأسـمالي الأوروبي المـضروب على تونس جعـل الماسكين بزمام الأمور في صلب المنظومة الاقطاعية المحلّية يجنحون إلى تقليص الحرية الشـخصيـة للمنتج المبـاشر تقليصـا كبـيرا. إلاّ أن هذا الحلّ لم يكن ممكنا لأن التناقض بين قوى الإنتاج وعـلاقات الإنتاج وصل درجة قصـوى، والاستـعمـار الرأسمـالي الفرنسي للبـلاد بداية من 1881 هو الذي سيحلّ هذا التناقض إلى حدّ ما بطريقته الخاصّة٪ .

المشايخ بالبلاد التونسية في العصر الحديث بين التأثل والارتزاق

جمال بن طاهر

ينبغي أن نقوم بكتابة تاريخ كلمة «شيخ» وأن نتتبع استعمالاتها في المصادر التاريخية ودلالاتها في الروايات الشفوية وفي المخيال السياسي التونسي. إذ يطلق الشيخ على الرجل المسن وعلى رجل العلم وعلى رجل القضاء وعلى الرجل الورع أو المتصوف. ويطلق كذلك لقب الشيخ على من كان يشغل منصب المشيخة[1] وسوف نهتم في هذا العمل بهذا الصنف الأخير من الشيوخ مع الملاحظة بأننا لسنا ننوى دراسة الشيخ كمؤسسة في حد ذاتها وإنما دراسة الشيوخ كفئة اجتماعية في إطار إشكالية التراتب الاجتماعي وعلاقته بالسلطة السياسية[2] .

(1) ابن منظور، لسان العرب المحيط - المجلد الثاني - بيروت ص 391.

(2) هناك عدة دراسات حول مؤسسة الشيخ لذلك نكتفي بالإشارة إلى أهمها :
CHERIF (M.H.), Pouvoirs et société dans la Tunisie de H'usayen Ben Ali (1750 - 1740), Tunis, 1984, T.1, pp,208-212.
HENIA (A), le Grid, ses rapports avec le beylik de Tunis (1676-1840), Tunis, 1980, pp. 115-187.
- الجندوبي (سامية) : مشايخ العروش في المناطق الريفية الممتدة شمالي وادي مجردة من 1850 إلى 1914. شهادة الكفاءة في البحث. تونس 1990.
هذا وإن الزميل سامي البرقاوي بصدد إعداد دكتوراه دولة حول الأعيان.

فالمجتمع التونسي في العصور الحديثة كان مجتمعا تراتبيا كما أجمع على ذلك أغلب الدارسين له بل إن الفوارق الاجتماعية داخله تبرز بوضوح كلما تعلق الأمر بتوزيع السلطة ولا سيما اختيار الشيخ وتعيينه[3]. ذلك أن المقاييس الاقتصادية والاجتماعية تكون أساسية في اختيار الشيخ وتنصيبه[4]. لكن هل يعني ذلك أن أغلب الشيوخ ومن وراء ذلك كل من كان له نفوذ سياسي حقيرا كان أم كبيرا ينتمون جميعا إلى الفئات العليا والمحظوظة اجتماعيا؟ بصورة أخرى هل أن الثروة تؤدي إلى ما يسمى بالجاه أو النفوذ السياسي؟ هل تؤدي الثروة إلى المنصب السياسي ولا سيما المشيخة أم أنّ هذه الأخيرة هي الطريق إلى الثروة؟

لا بدّ لنا إذن أن نتبيّن الموقع الذي كان يحتله المشايخ في الخريطة الاجتماعية للبلاد التونسية في العصر الحديث. إلاّ أن الاجابة عن هذه الأسئلة تمر حتما بالاجابة عن سؤال محرق آخر هو تحديد المشايخ وأصنافهم بالبلاد التونسية وإبراز الاختلافات بينهم من حيث وضعيتهم ولكن كذلك من حيث مهامهم.

I - أصناف المشايخ بالبلاد التونسية:

بالرجوع إلى الرصيد الوثائقي المتعلّق بالمشايخ وبقيّة الأرصدة الوثائقية ولا سيما الدفاتر الجبائية ومراسلات القيّاد، نلاحظ وجود أصناف وأنماط من المشايخ. فلم يتعوّد الباحثون على التعامل مع مؤسّسة المشيخة على أساس اختلافها من جهة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى. ذلك أن كلمة شيخ مثل ما هو الحال بالنسبة إلى كلمة عرش

(3) HENIA (A), Le Grid,,,, op cit, pp. 128-134

(4) Idem, pp. 128-129.

بالرغم من نفس التسمية تعبر عن وضعيات مختلفة[5]. فالمشايخ بالبلاد التونسية أنماط لكل واحد وضعيته وتسميته الخاصة ووظائفه ونفوذه بالخصوص. ولئن تعسّر علينا تتبع كافة الأنماط في هذا العمل لضيق المجال فإننا سنحاول التعرض إلى أهم الأنماط مع الوعي بوجود نقاط التقاء بين جميعها.

* العريف :

يبدو أن التسمية الأصلية والتاريخيّة إن صحّ التعبير للشيخ عند العرب هي العريف. فقد ورد في لسان العرب لابن منظور أن العريف هو القيم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس يلي أمورهم ويتعرف الأمير منه أحوالهم والعِرافة عمله[6].

فالعريف بصفة عامة هو المكلّف ببعض المهام الادارية والعسكرية معتمدا في ذلك على القواعد العرفية. ومن بين المهام المدنية للعريف في العهد الإسلامي الأول الإشراف على الأيتام واللقطاء. كما كان العريف يعين المحتسب على الحرف المختلفة في مراقبة الحرفيين وفصل النوازل المتعلّقة بمهنهم. أما العرفاء بالأمصار فقد كان كل واحد منهم مسؤولا على عرافة (عدد معين من الجنود) يقوم بمراقبتهم وفصل الخصومات بينهم وجمع واستخلاص دم القتلى منهم[7].

ويبدو أن تسمية الشيخ بالعريف وُجدت في البلاد التونسية. ونجد صدى لذلك في المصادر الوثائقية والتاريخية. فما هو المقصود بالتحديد بالعريف؟ وما هي علاقته بمهام الشيخ؟

(5) VALENSI (L), Fellahs tunisiens : l'économie rurale et la vie des campagnes au XVIIIè siècles, Mouton, Paris - la Haye, 1977.

(6) ابن منظور، لسان العرب المحيط ـ بيروت، ج II، ص 747.

(7) نفس المصدر، ص 748.

لقد عثرنا على موقعين تمّت فيهما الإشارة إلى وجود العريف وهما :

رسم توجه يعود إلى سنة 1082 هـ (1671 ـ 1672) وقد ورد به أن قرية الشيخ سيدي بوعلي من وطن سوسة كان لها عريف «وهو المكرم الأمين أحمد بن المرحوم الحاج عمر السوسي»[8] . وقد عثرنا على مثال آخر يتعلق بقبيلة بني زيد والتي كان عريفها سنة 1860 الترياق بن أحمد الخريجي[9] والملاحظ أنه في كلتا الحالتين نجد العريفين يتوليان القيام بمهام عرفية تمثّلت في تحديد «تراب» القرية بالنسبة إلى العريف أحمد بن عمر السوسي وتمثّلت في تحديد دية الدم لأحد القتلى بالنسبة إلى عريف بني زيد. بحيث يمكن الاعتقاد بأن العريف في هذه الحالة تنحصر مهامه في القيام بفصل بعض النوازل والقضايا بالاعتماد على العرف الجاري به العمل بين المجموعات السكانية[10] .

ولقد لاحظ Rebillet عند دراسته للمجموعات السكانية بالجنوب التونسي اعتمادها على شيخ العرف. وهو بمثابة قاضي المجموعة والعارف بأحوالها وبأحكامها[11] . فقد حرصت أغلب المجموعات السكانية ولا سيما القبائل على تفادي القضاء الشرعي والقضاء السياسي وخيرت العمل بالأحكام العرفية لما تمثله من مرونة ونجاعة في حل المشاكل والنزاعات التي تعترض الناس في حياتهم اليومية[12] .

(8) الأرشيف الوطني بتونس (أ.و.ط)، صندوق عدد 12 وثيقة عدد 1491.

(9) أ.و.ط، ملف 474، صندوق 42، خزانة عدد 1 وثيقة عدد 27.

(10) ابن طاهر (جمال) الفساد وردعه، الردع المالي وأشكال المقاومة والصراع بالبلاد التونسية، 1705 ـ 1840، منشورات كلية الآداب بمنوبة، 1995 ص 342-321

(11) REBILLET (Capitaine), Le Sud de la Tunisie, Tunis, 1886, p. 47.

(12) بن طاهر (جمال)، الفساد...، ص 323.

فالتسيير الذاتي للمجموعة إن صح التعبير كان يتطلّب وجود العريف أو شيخ العرف وبذلك تتمكّن من تفادي ردع السلطة المركزية وتعويضها بسلطة داخلية. وفي نفس الإتجاه المعبر عن توق المجموعات القبليّة خاصة إلى تسيير شؤونها بالإعتماد على مؤسساتها نجد صنفا آخر من المشايخ وهو :

* **شيخ الشرطية :**

لا تتحدث المصادر التاريخية عن هذا الصنف من المشايخ إلا باقتضاب شديد. فباستثناء وثيقة تتعلق بقبيلة بني زيد لم نعثر على ذكر لهؤلاء المشايخ[13]. فهل أن غيابهم في وثائقنا دليل على عدم انتشار هذه التسمية والخطة بالبلاد؟ أم أن قلّة تداول شيوخ الشرطية بالذكر في المصادر الوثائقية يعود إلى ارتباط مهامهم بالعرف فلا نجد صدى لهم في الوثائق الدولية؟ ما هي مهام شيخ الشرطية؟ وفي ما تختلف عن مهام العريف؟

بالاعتماد على أصل كلمة شُرطية (بالضم) يمكن القول بأن مشايخ الشرطية هم المكلفون بمهام أمنية وردعية في مجموعتهم وهي المهام التي كانت موكولة قديما لصاحب الشرطة[14]. وهو ما يبرز من الوثيقة المتعلقة ببني زيد.

كما ذهب أحمد بن أبي الضياف إلى هذا الرأي عندما تعرّض إلى الحديث عن هذا الصنف من المشائخ ودوره في انتفاضة 1864 فقال : «قدّمت عامة القيروان رجالا منها يسمون في أمثال هذه

(13) أ.و.ط.، ملف 474، صندوق 42، خزانة عدد 1، وثيقة عدد 27.

(14) ابن منظور، لسان العرب...

الهيئات بمشائخ الشرطية. . . »[15] فهذه الخطة مقترنة إذن بظرفية الثورة فكلما اضطرب الأمن احتاجت المجموعات إلى جهاز ردعي يسيره الشرطية الذين وقع الإتفاق عليهم. بل إن بعض المشايخ حلّوا محلّ العمال في أوطانهم بعد أن تمّ طرد العمال وكل من كان له صلة بالسلطة[16].

فالمهام الرئيسية والأصلية لشيخ الشرطية هي السهر على أمن المجموعة زمن السلم والحرب. إلاّ أنه وحسب ابن أبي الضياف قد تحول مشائخ الشرطية إلى زعماء محليين للانتفاضة. ومن هؤلاء فرج بن منصور بن دحر الرياحي[17]، فتداخلت المهام الأمنية والسياسية لشيخ الشرطية.

هذا وقد كان لكل شيخ شرطية وهم أعوان تنفيذ لأوامره المتعلقة بالردع والزجر زمن السلم والحرب.

وتجدر الإشارة إلى أن الشرطية[18] كانوا حسب بعض الروايات الشفاهية المنتخبين للشيخ والضامنين فيه لدى السلطة المركزيّة.

ومهما يكن من أمر فإن الثابت من خلال الوثائق وجود أصناف من المشايخ ذوي الاختصاص المحدد والمرتبط بعرف المجموعات وظروفها السياسيّة.

---

(15) ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بملوك تونس وعهد الأمان ـ الدار التونسية للنشر، تونس 1989، ج V، ص 140.

(16) نفس المصدر، ص 140.

(17) هو أحد زعماء انتفاضة 1864 وأصله من رياح. انظر عنه، ابن أبي الضياف، إتحاف. . .، ج V، ص ص 191 ـ 192.

(18) أفادنا الزميل حفناوي عمايرية بوجود هذا المعنى للشرطية في جهة الجنوب الغربي ولا سيما بجهة قفصة. أما في مناطق أخرى من البلاد فإن أعوان الشيخ يسمون بالهوادف أو القلوازة أو خديم الشيخ.

لكن إلى أي مدى كان هذا التخصص لدى المشايخ منتشرا في البلاد؟ بصورة أخرى إلى أي حد يمكن أن نفرق بين صنف من المشايخ المهتمين بالمسائل العرفية وبين المشايخ الذين لهم مهام سياسية وإدارية؟

يبدو أن تطوّر الأوضاع التاريخيّة والسياسيّة ولا سيما انتشار القضاء الشرعي وازدياد نفوذ السلطة المركزية وبالتالي القضاء السياسي وخاصة منذ العهد الحسيني قد لعب دورا في التقليص من ظاهرة العريف أو الشيخ المتخصص في القضاء حسب العرف من جهة وفي تجميع شيخ العرف للمهام العرفية والسياسية معا من جهة أخرى[19].

*** شيخ العرف :**

لقد أفرزت التطوّرات السياسيّة التي عرفتها البلاد منذ العصور الحديثة بسط السلطة المركزية لنفوذها على المجموعات السكانيّة وبالتالي ضرب كل ما يمت بصلة إلى الاستقلال. فلم يعد من الممكن أن يقتصر الشيخ على النظر في المسائل العرفية وإنما اسندت إليه مهام سياسية كذلك بحيث أصبح شيخ العرف هو من تجمعت لديه المهام المتصلة بعرف المجموعة والمهام السياسية المتّصلة بالسلطة وخدمتها.

ويظهر جمع المشايخ بين المهام العرفية والسياسية في أمر التولية الذي ينص فيه البايليك بصورة دائمة على اقتران المسائل العرفية بالمسائل «المخزنية» أو السياسية التي تعود بالنظر للشيخ بل إن وثيقة الاتفاق على الشيخ تتضمن بدورها التنصيص على رضا المجموعة به «ليتعاطى أمورهم السياسية وقوانينهم العرفيّة. . .»[20].

(19) CHERIF (M.H), Pouvoirs et société... op cit, T.1, p, 210

(20) هناك عدة وثائق بالأرشيف الوطني، انظر على سبيل المثال : صندوق عدد 52، ملف عدد 577، خزانة عدد 4، أوامر ولايات مشايخ العروش من 1215 هـ إلى 1279 هـ.

ولئن تميز العـرف باختلافه من جهة إلى أخـرى فإن العمل به والنظر فيه أصبح من مشمولات المشايخ بمفردهم فليس لطرف آخر الحق في منازعة الشـيخ في مهامـه العرفيـة والسيـاسية. وهو على الأقل مـا يؤكد عليه الباي في قرار التولية[21] . وبالرغم من عدم التنصيص على مـحتوى المهـام العرفيـة فمن المعـلوم أن مجال العـرف كان مجـالا متّسـعا يضم العلاقـات بين الناس وبين الأزواج والعلاقات بين المـجموعات القـبلية كما كان العرف يشمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وبصفة عامة كل ما لا يرجع بالنظر إلى السلطة القضائية الشرعية أو السلطة السياسية[22] .

أما المهام السياسية والادارية لشيخ العرف فتتمثل بالأساس في المهام الجبائية، فعلى الشيخ توزيع الضرائب وجمعها. ولا يتيسر له القيام بهذه المهمة إلاّ متى ضمن ولاء المجموعة للسلطة المركزية والخضوع لها[23]

فما يميز شيخ العرف في نهـاية المطاف ازدواجية المهام التي يقوم بها وتوسّطه بين الأهالي والبـايليك. فكلمـا زاد قربه من أفـراد مجـموعـته إقترب أكـثر من العريف وكلمـا حرص على القيام بمـهامه السيـاسية ولا سيما الجبائية منهـا، اقترب أكثر من السلطة ومن الوظيف. ولئن إنعدم هذا المـفـهـوم إلا في مـا تشـيـر إليـه الوثائق المـتـعلقـة ببـداية العـهـد الاستعماري فإن النزعة إلى إخـضاع مشايخ العرف وتوظيفهم بدأت على

(21) نفس المصدر، وثيقة عدد 2.

(22) CHELHOD (J), "Le Bédouin et le Droit", R.O.M.M.; No 11, 1972, pp. 151-158.

(23) لا بد من الإشـارة هنا إلى أن ولاء مجـموعـة ما للبايليك يقـاس بمدى دفـعهـا للضرائب، انظر حول هذه القضية :

CHERIF (M.H), «L'Etat Tunisien et les Campagnes au XVIIè siècle», in les cahiers de la Méditerranée, série spéciale no 1, Nice, 1973, p. 9-22.

الأقل منذ عهد حمودة باشا باي الحسيني[24]. فقد بقي الإسم وزال المسمى بالنسبة لشيخ العرف ولذلك أصبحت التسمية الأكثر تداولا بين الناس وفي المصادر الشيخ في حين فقدت تسمية العريف في الواقع ما يبرّر استعمالها.

ولئن سقطت صفة العرف عن الشيخ فقد استبدلت بنعوت وأوصاف أخرى اختلفت باختلاف نمط عيش المجموعات وباختلاف وضعية الشيخ ومهامه. فكان وجود أنماط أخرى من المشايخ يمكن التعرض في ما يلي إلى أهمها :

* **شيخ العرش :**

من المعلوم أن الروابط الدمويّة المزعومة تلعب دورا أساسيا في حياة المجموعة القبليّة وتماسكها وفي تبرير التناقضات الاجتماعية التي تشقها[25] إلاّ أن ما نريد التأكيد عليه هنا هو أهمية تلك الروابط وبروزها كلما تعلق الأمر بممارسة السلطة والنفوذ داخل القبيلة ولا سيما كلما تعلق الأمر بالمشيخة. فلا يطمح في تولّي المنصب من لا تربطه صلات قرابة بالمجموعة، بل كثيرا ما يقع التعبير عن السلطة بأنواعها بمفاهيم وعبارات النسب[26]. من ذلك ما نجده بالدفتر عدد 620 والمتعلق بتعداد

---

(24) يرى الأستاذ الشريف أن «توظيف» المشايخ بدأ منذ عهد حسين بن علي إلا أننا نعتقد أن اللحظة التاريخية الهامة في علاقة الدولة بالمشايخ والأعيان بدأت مع بداية العمل بالمشارطة المالية في عهد حمودة باشا وما تميزت به سياسته من تحالف مع الأعيان المحليين.

(25) هناك عدة دراسات حول هذه القضية. انظر على سبيل المثال ؛
ـ هنية (عبد الحميد)، «الملكية والأسرة عند بعض القبائل التونسية» الكراسات التونسية عدد 121 ـ 122، 1981، ص 171 ـ 185.

(26) VALENSI (L), Fellahs..., op cit, pp. 15-60

أملاك بعض القبائل التونسية وأرزاقها في عهد حسين بن علي[27].

فلقد تمّ تعداد المجموعات على أساس انتسابها القبلي ولكن كذلك على أساس أخوة كل فرع منها لشيخها :

ـ «كأولاد حمد الريحان إخوة أحمد بن تليس».

ـ «أولاد بوحفنة إخوة يحي بن صالح»[28].

يبدو لنا من خلال هذه الأمثلة المتعلقة بأولاد بوسالم وجود مستويين في العلاقة الدمويّة. مستوى الانتساب إلى الجد المؤسس للمجموعة والمعبر عنه بأولاد فلان ومستوى ثان هو الأخوة للشيخ، ففي غياب الجد أو الأب تتحول السلطة إلى الأخ وذلك في إطار العلاقات التي تميّز المجتمع البطريركي أو الأبوي الذكوري[29]. فسلطة الشيخ هنا ليست سياسية فحسب بقدر ما هي عائلية فهو بذلك المسؤول الأول عن المجموعة والمعبّر عن مشاغلها والمتكلّم باسمها أمام المجموعات الأخرى ولكن كذلك أمام السلطة المركزية.

يستمد الشيخ إذن نفوذه بالأساس من سلطته كبطريرك وكأخ للمجموعة وتتميّز هي عن غيرها من المجموعات بانتسابها إلى الشيخ. فهو الذي يحدد هويّتها الاجتماعية والادارية والسياسية، فلا وجود للمجموعة بدون شيخ ولا وجود له بداهة بدونها[30].

(27) وقع استغلال هذا الدفتر من قبل العديد من المؤرخين. انظر دراسة الأستاذ الشريف :

CHERIF (M.H), «Tribus Tunisiennes des débuts du XVIIIè siècle : caractéristiques culturelles et sociales» in Structures et cultures précapitalistes, Paris, 1981, pp. 291-310.

(28) أ.و.ط. دفتر عدد 620، من قبيلة أولاد بوسالم.

(29) ليليا بن سالم، «التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير : حصيلة وتقييم»، في الأنتربولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، ص ص 17 ـ 20.

(30) HENIA (A), Le Grid..., op cit, p. 116.

أدّى هذا التلازم بين النسب والمشيخة إلى تعدّد المشايخ بتعدّد الأقسام أو المجموعات التي تكوّن القبيلة. بل تعدّدت التسميات والنعوت. فلئن كانت التّسمية الأكثر استعمالا في المصادر هي شيخ العرش فإننا نجد تسميات أخرى نخص بالذكر منها :

* **شيخ الفريق :**

لا يوجد عدد محدّد من الأفراد أو العائلات الذي على أساسه تستقل مجموعة من السكان عن غيرها من المجموعات المكونة للقبيلة بشيخ[31]. ولعل ذلك يعود إلى عدم أهمية العدد واعتماده كمقياس في الاستقلال بشيخ، فما يفرّق مجموعة عن أخرى هو نسبها المغاير. تبعا لذلك يكون شيخ الفريق وعلى غرار شيخ العرش شيخا لمجموعة من الأفراد تتميّز عن المجموعات الأخرى بوحدة نسبها.

فاستعمال الكتبة في المصادر لتسمية شيخ الفريق أو شيخ العرش دون تمييز بين الحالتين دليل على أن كلتا التسميتين مرتبطة بالواقع الاجتماعي والسياسي للقبيلة، هذا الواقع الذي لا يحكمه منطق العدد والكثرة، وإنما منطق العلاقات الدموية المزعومة أو الحقيقية[32]. يبدو إذن من العبث في ظل هذا الواقع القبلي وفي حدود ما توفّره المصادر البحث عن فوارق عدديّة بين الفريق وبين العرش وبالتالي بين الشيخ المنتسب لكل منهما.

وعلى النقيض من ذلك فإن عاملي العدد والكثافة كانا من بين المقاييس التي على ضوئها تتدخل السلطة المركزية في المشيخة. ويبرز ذلك من خلال التّسمية التالية :

---

(31) يبرز لنا الفرق بين إعداد المجموعات المنفردة بشيخ من خلال دفاتر المجبى مثلا. انظر على سبيل المثال دفتر عدد 992.

(32) الأنتربولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي... ص 12.

* شيخ النصف :

كثيرا ما نجد هذه التسمية في مراسلات القياد وبصفة عامة في الوثائق الدوليّة التي تعود إلى القرن XIX. وهي تدل على انقسام أو انشطار لا إرادي لمجموعة قبليّة إلى قسمين أو أكثر بالرغم ما يربط بين أفرادها من علاقات دموية[33]. بحيث يكون الانشطار خاضعا لمقاييس سياسية وإدارية نابعة من تعامل السلطة المركزية مع القبائل بداية من القرن XIX. فنظرا للصعوبات التي كانت تتخبط فيها الدولة ونظرا لتوجهها المركزي الرامي إلى فرض نفوذ الدولة على المجموعات عامة والقبائل بصفة خاصة قام البايليك بتفريق القبائل والعروش وفرقعتها[34]. فازداد بذلك عدد العمال والمشايخ. وازداد معهم تذمر الأهالي وتشكّيهم من هذه الظاهرة وما واكبها من إقدام العمال والمشايخ المنصّبين بفعل إحداث المشيخات. وقد عبّر أولاد عزيز من الهمامة عن ذلك في شكوى لهم بقايدهم سنة 1854 : «وكان في السابق علينا ستة مشايخ وقايد والآن عامل علينا أربعة قياد وثمانية عشر شيخ...»[35] فقد تزايد عدد المشايخ بالنسبة إلى أولاد عزيز ثلاث مرات في حين من المؤكد أن لا عدد أفراد الفريق ولا عدد الأقسام أو الفروع قد عرفا ازديادا[36].

هكذا يمكن القول إن شيخ النصف هو الشيخ الذي نصبته السلطة على نصف مجموعة دون حاجتها إليه ولربما دون رضا كافة أفرادها به. فهو بالتالي أقرب إلى السلطة وخادم لها إن لم نقل موظف لديها.

(33) تؤكد نظرية النسق الانقسامي على حالة الانشطار والانصهار التي تعيشها القبيلة في صيرورة دائمة وبصفة جبليّة. غير أن الانقسام هنا فعل لا إرادي.

(34) HENRI (A), Le Grid... Op cit, pp. 217-219

(35) أ.و.ط.، صندوق عدد 18، ملف عدد 205، وثيقة عدد 11.

(36) نفس المصدر.

ولئن كان «الخديم» من الألقاب المستعملة لدى المشايخ كناية على طاعتهم للسلطة المركزية وولائهم اللامشروط لها فإن «الوظيف» يعتبر من المصطلحات الحديثة نسبيا والمرتبطة بدخول الاستعمار[37]. فقد أقدمت السلطة الاستعمارية على عدة إجراءات تتعلق بالمشيخة وبالادارة عموما أفضت إلى تكريس ظاهرة توظيف المشايخ وتحويلهم إلى أداة طيّعة في يد المسؤول السياسي[38]. ولا بدّ لنا من الإقرار بأن هذه الظاهرة دشنها البايات الحسينيون ولا سيما بايات القرن XIX. وممّا يؤكّد هذا الرأي هو تواجد صنف آخر من المشايخ الذين يستمدون نفوذهم وشرعيتهم من البايليك بدرجة أولى:

* **شيخ الطابع :**

الطابع هو ما تطبع به السكة ونحوها ويتمثل عادة في خاتم وهو حلي للأصبع حفر عليه اسم الشيخ وتاريخ تعيينه وفي دائرته يُكتب عادة عبارة «عبده راجي فضل ربه». ويصنع بدار السكة[39].

وقد كان الطابع أو الختم من علامات الملك والسلطة إذ اختص به البايات وكبار الوزراء ورجال الدولة عامة إلى جانب العلماء أو رجال الشرع من الحنفية.

أمّا البقية من القضاة المالكية والمشايخ واللزامة والعمال فإنهم كانوا يوقعون على الوثائق بمختلف أنواعها بخط يدهم أو بما يسمى «الخنفوسة»[40].

لكن سياسة الإصلاحات وحركة تحديث الادارة التونسية منذ منتصف القرن XIX وبالخصوص في عهد وزارة خير الدين حتما على

(37) MAHJOUBI (A), l'Etablissement du Protectorat français en Tunisie, Tunis, 1977.

(38) TEKKARI (B), Du Cheik à l'Omda, Tunis, 1981, pp. 13-17.

(39) أ.و.ط.، سلسلة G، صندوق 14 ـ ملف 2.

(40) ابن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف...، ج 3، ص 153.

الدولة تخصيص أعوانها وكل من له صلة بخدمة الدولة بطابع خاص به[41]. ولئن كانت الغاية من وراء ذلك القضاء على ظاهرة تدليس الوثائق والحجج أو على الأقل الحدّ منها خاصة إذا ما علمنا أن نسبة هامة من المشايخ لا يحسنون الكتابة فإن هذا الإصلاح الاداري قد خلق صنفا جديدا من المشايخ وهو المعبّر عنه بشيخ الطابع[42]. ويبدو من خلال بعض الوثائق أن الشّيخ الذي حصل على طابع أصبح له نفوذ وتفوّق عن غيره من المشايخ. وكأنما شرعية الشيخ وسلطته ودرجتها لا تتحدّد برضا المجموعة أو بالحصول على أمر التولية والتعيين من السلطة وإنما بالحصول كذلك على الطابع إذ يمكن له إظهاره واستعماله بل التبجح والتفاخر به. فالطابع رمز السلطة ومصدرها. ولعل الدليل على ذلك ما جاء في رسالة من قايد أولاد عزيز الهمامة :

«. . . قد تفضل علينا بزوج طوابع للشيخ محمد بن تليلي والشيخ طاهر بن عبد الله كلاهما أولاد عزيز. . . ومع ذلك أن النفرين المذكورين أعلاه (الشيخ عمار بن محمد والشيخ حميدة بن جلال) صاحبين طريق قديم. . . وقدموا لنا عرشيهما المتوليان عنهما وعندهما من النغره من عدم إعطاء طابعين لشيخهما المذكورين أعلاه ووقع لهم التنافس على عدم ما ذكر. . .)[43].

هكذا نتبين بوضوح أهمية التحولات السياسية والادارية في التأثير على المشيخة وتحويلها إلى وظيفة لا يكون لصاحبها نفوذ فعلي إلا بتزكية السلطة وإبراز كل ما له علاقة بها سواء كان من الملابس ولا

(41) حول سياسة الإصلاحات ولا سيما إصلاحات خير الدين. انظر :
G.S. VAN KRIECKEN, Khayr Al-Din et la Tunisie (1850-1851), Leiden, 1976.

(42) أ.و.ط.، سلسلة من صندوق عدد 14، ملف عدد 7.

(43) أ.و.ط.، صندوق عدد 18، ملف عدد 205، وثيقة عدد 68.

سيما «جبة سيدنا» أو من الحلي كالخاتم أو من المركوب «كفرس أو حصان سيدنا»[44] .

فبعد أن كان الشيخ في الأرياف التونسيّة ولدى القبائل خاصة ملحتما بأفراد مجموعته وهم «إخوته» بل إن بعض المشايخ كان يقود غارات المجموعة ويتزعم «الثورة» على السلطة أصبح هؤلاء المشايخ خلال القرن XIX وخاصة في النصف الثاني منه صنيعة العمال والسلطة المركزية[45] .

ولا شك أن سيطرة البايليك على مشايخ العروش تمت بعد سيطرته وتحالفه مع بقية المشايخ ممن يحتلون أعلى الهرم الاداري والسياسي حتى الهرم الاجتماعي في القبيلة أو في بعض القرى والواحات ويمكن لنا تسميتهم بأعيان المشايخ.

*** أعيان المشايخ :**

يطلق على هذا الصنف من المشايخ في المصادر التّاريخية عدّة ألقاب نذكر منها الرئيس والزعيم والسيد والعماد وشيخ المشايخ وكبير المشايخ[46]. ولكن هذا التّنوع في الصفات لا يمنعنا من القول بأن جميعها كان ينطبق على فئة ذات نفوذ اجتماعي وسياسي وهي فئة الأعيان المحليين[47]. وقد كان هؤلاء في بعض الجهات كما هو الحال في الجريد ولدى عدّة قبائل كالهمامة وبني زيد وغيرها من القبائل يسيطرون على المجالس المحلية وهي أعلى المؤسّسات السّياسية والادارية والمعروفة بمجلس الرجاله الكبار أو الميعاد[48] .

---

(44) أ. و. ط.، انظر الدفتر عدد 3 وعدد 12.

(45) ابن أبي الضياف، إتحاف... ج 3، ص 17.

(46) نفس المصدر، ج 2، ص 109 و123، ج 3، ص 19.

(47) HENIA (A), Le Grid,... op cit, pp. 217-219

(48) نفس المرجع، ص 115 ـ 187.

ولقد تراوحت علاقة السلطة المركزية حسب الفترات التاريخية وحسب الجهات بين التحالف والصراع مع الأعيان المحليين والمشايخ منهم بالخصوص. إلاّ أن الصراع لم يكن دائما صراعا «عموديا» بين الدولة والأعيان وإنما تجدر الإشارة كذلك إلى الصراع الذي كان يتم بين سلالات من المشايخ للسيطرة على المشيخ والزعامة عامة بالواحة أو القرية أو «القبيلة»(49). لكن دور الدولة في هذه الصراعات وفي انتقال المشيخة من عائلة إلى أخرى كان دوما محددا(50). ومهما يكن من أمر، فإن أعيان المشايخ «. . . وأمثالهم ممن له في قومه شأن وذكر تستعين به الدولة في تألف الشارد وإقراء الصادر والوارد»(51). يختلفون عن مشايخ العروش من حيث اتساع نفوذهم وخطورة المهام الموكولة إليهم بل ان الكثير من مشايخ العروش لا يتشيّخون إلاّ بعد موافقتهم.

هكذا نتبين مدى تعدد المشايخ بالأرياف واختلاف نفوذ كلّ منهم وصلاحياته باختلاف العلاقة مع السلطة المركزية التي تمكنت بصفة تدريجية من القضاء على كل ما يمتّ بصلة إلى الاستقلال عنها إلى درجة أن الشيخ لم يعد في حاجة ماسة إلى مساندة كافة أفراد مجموعته وضمانهم فيه. فكيف كانت وضعية بقية المشايخ ولا سيما في الوسط الحضري.؟

*** مشايخ المدن :**

نظرا للاختلاف البيّن بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي، بل بين الفضاءين بصفة عامة فإن المشايخ بالوسط الحضري اختلفوا عن

(49) انظر الجزء الثاني من البحث.

(50) HENIA (A), «Mémoire d'origine d'un lignage dominant le pouvoir local à Tozeur (XVIè - milieu XIXè siècle), In Mélanges offerts à Mohamed Talbi, Pub. de la Faculté des Lettres de la Mannouba, p. 125-148.

(51) ابن أبي الضياف، إتحاف، ج 6، ص 43.

مشايخ الأرياف لا من حيث التسمية فقط وإنما كذلك من حيث المهام والنفوذ.

لكن ما يتوفر لدينا من المصادر والوثائق الدولية لا يمكننا في الواقع إلاّ من وضع قائمة في أنماط المشايخ ورصد الخطوط العريضة أو الملامح العامة لكل شيخ :

*** شيخ المدينة :**

انفردت تونس «المحروسة» بهذه الخطة السياسية «وهي من الخطط النبيهة يقال لصاحبها أمين الأمناء وله الحكم في الليل وحفظ المدينة ليلا من السرّاق وترجع إليه سائر المعاملات العرفية وخصومات الأجانب في الديون»[52].

يتضح من خلال هذا التعريف أهمية المهام الأمنية الموكولة لشيخ المدينة غير أنه يتحول إلى «أمين الأمناء» في النهار وذلك بالنظر في القضايا التي تجد بين أصحاب الحرف والتجار ولا سيما الأجانب منهم. فلقد كان الوزن الاقتصادي لمدينة تونس وتمركز أهم الأنشطة الحرفية والتجارية بها يتطلب تدخل عدة أطراف كالأمين والمحتسب وأمين المعاش والمزوار وربما كان جميع هؤلاء يرجع بالنظر إلى شيخ المدينة[53]. فتقتصر بالتالي مهمته على المراقبة وإصدار الأوامر من جهة وإعلام البايليك وخدمته من جهة أخرى. فقد كانت العديد من حاجيات البايات اليومية كشراء بعض الملابس أو المأكولات وغيرها تتم على يد شيخ المدينة[54].

(52) نفس المصدر، ج 7، ص 136.

(53) نفس المصدر، ص 137.

(54) نفس المصدر.

والجدير بالملاحظة أن المؤرخين لم يتعرضوا بالذكر إلى مشايخ مدينة تونس إلا باقتضاب[55]. ومن بينهم نذكر حميدة الغماد وحمودة العصفوري وابنه حمودة. وينتمي هؤلاء إلى عائلات عريقة النسب. فهم من البلدية ومن أصحاب النفوذ الاقتصادي والاجتماعي[56]. وقد لعبت هذه العوامل دون شك دورا هاما في وصولهم إلى المنصب. ذلك أننا لم نعثر على ما يفيد تدخل سكان المدينة في تعيين شيخها. وتنطبق نفس الملاحظة على مشايخ الأرباض بتونس العاصمة.

*** مشايخ الأرباض والحوم :**

لمّا كانت المدن تتكوّن بداهة من قلب وأحياء محيطة بها وهي الأرباض والتي عادة ما تنقسم بدورها إلى حارات أو «حُومْ» فإننا نجد تبعا لذلك مشايخ على كل ربض أو حومة.

فقد كانت صفاقس والقيروان وسوسة والمنستير تنقسم إلى عدة «حوم» على رأس كل منها شيخ. من ذلك مثلا ما يوجد بالمنستير[57].

- شيخ حومة باب الغربي
- شيخ حومة المدينة
- شيخ حومة الطرابلسيّة
- شيخ حومة الربض

لكن هل أدى تعدّد المشايخ في هذه الحالة إلى سيطرة أحدهم؟

(55) باستثناء تراجم ابن أبي الضياف لبعض مشايخ المدينة فإننا لم نعثر إلى حد الآن على تراجم ضافية لمشايخ المدينة قبل القرن الثامن عشر. انظر ترجمة أبو العباس حميدة الغماد كان شيخا لمدينة تونس نيفا وثلاثين سنة إلى أن توفى سنة 1824. إتحاف... ج 7، ص 137.

(56) حول هذه الفئات انظر: Ben Achour (M.A), Catégories de la Société Tunisoise dans la deuxième moitié du XIXème siècle, INAA, Tunis, 1989.

(57) LARGUECH (D), Fiscalité..., op cit, p. 113.

لا تمكننا الوثائق المتوفرة من الإجابة عن هذا السؤال لكنه من الثابت بالنسبة إلى مدينة تونس على الأقل تبعية مشايخ الأرباض إلى شيخ المدينة. ولا تختلف مهام هؤلاء وطريقة تعيينهم والمقاييس المعتبرة للترّشح لخطة شيخ الربض أو الحومة بمدينة من المدن. لكن يبدو أن شيخ الربض بتونس العاصمة ولا سيما ربض باب سويقة وربض باب الجزيرة كانا مطالبين بمعاضدة شيخ المدينة والعمل على أن تكون المدينة وأرباضها في أمن وولاء دائمين للسلطة[58]. ويبرز ذلك الدور الأمني على سبيل المثال لا الحصر من خلال الدور الذي لعبه الشيخ علي مهاود شيخ ربض باب سويقة في «ثورة» جند الترك سنة 1811. ولئن اشتهر هذا الأخير بحزمه فإن الشيخ قاسم قرداح عجز عن القيام بمهامه الأمنية[59]. كما عزل لنفس السبب شيخ ربض باب الجزيرة وعوض بالحاج علي بوعصيدة وذلك إبان ثورة جند الترك الثانية في ماي 1816[60].

ولا يفوتنا في الأخير الإشارة إلى استعانة شيخ الربض في أداء مهامه بعدّة أعوان لعل أبرزهم «المحرك». فقد كان لكل حي أو حومة «محرك» يتولى إعانة السلطة من جهة والأهالي من جهة أخرى على تسيير شؤونهم.

هذا وقد عرفت أغلب المدن التونسية وخاصة منها العاصمة كغيرها من عواصم الولايات العثمانية بسكنى أقليات دينية وعرقية وغرباء عن

---

(58) ابن أبي الضياف، إتحاف... ج 7، ص 136.

(59) كان أبو الحسن علي مهاود من أعيان بلدية الربض وهو من أشياع يوسف صاحب الطابع فنكب بعد موته. انظر - إتحاف - ج 7، ص 135.

(60) «وأولى (الباي) علي مهاود شيخ ربض باب السويقة، عوض قاسم قرداح والحاج علي بوعصيدة شيخ ربض باب الجزيرة عوض محمد الغفاري» إتحاف... ج 3، ص 156.

المدينة[61]. فاختصت كل مجموعة من هذه المجموعات لأسباب جبائية بحتة بشيخ يتولى بالأساس توزيع الضرائب وجمعها على أفراد المجموعة التي ينتمي إليها والتي تكون ساهمت في تعيينه والاتفاق حوله.

*** مشايخ الأقليات :**

ومن مشايخ الأقليات العرقية نذكر مشيخة الأندلس وهم المنحدرون من الموريسكيين الذين استقروا بالعاصمة منذ الهجرات الأولى. ومن أشهر مشايخ الأندلس بالعاصمة محمد العروسي ومحمد شلبي[62]. كما نجد شيخ الحنفية بمدن الساحل والوطن القبلي ويتسمى بآغا الحنفية.

أما زواوة وأصلهم برابرة من منطقة القبائل الجزائرية فكانوا على ما يبدو مستقلين بشيخ في عدة جهات من البلاد ولا سيما بتونس ووطن المنستير[63].

إلى جانب هؤلاء فإن كل النازحين إلى المدن ولا سيما من جربة ومن الطرابلسية وغيرهم كثير كانوا يمثلون دوائر جبائية مستقلة إن صح التعبير مما حتم اتفاقهم على شيخ منهم يتولى أساسا استخلاص المطالب منهم[64].

---

(61) Raymond (A), Grandes villes à l'époque ottomane, Paris, 1985.

(62) محمد بن أحمد العروسي «وأصله من بيت نبيه في الأندلس... فصار أمينا على صناعة الشاشية، ورئيسا في مجلس الأحكام المتجرية، وشيخ الأندلس...» توفي في مارس 1837، انظر ـ إتحاف... ج 8، ص 25 و26. أما محمد شلبي فهو «من أعيان بيوت الأندلس الوافدين على الحاضرة... وتقدم شيخا على الأندلس يرتزق بالتجارة...» توفي في 3 فيفري 1842. نفس المصدر، ج 8، ص 49.

(63) Larguech (D), Fiscalité..., op cit, p. 113

(64) Chérif (M.H), Pouvoirs et société ..., op cit, p. 208

إن قلة الوثائق وندرتها لا تمكّننا للأسف من تناول عـدة قضايا مرتبطة بظاهرة تعدد المشـايخ في الأوساط الريفية والحضـرية على السواء. فلا شك أن وراء هذا التنوع في الأسـماء تنوعـا في المهام وفي الـنفوذ وفي الوضعية الاجتماعية بالخصوص لكل شيخ.

II ـ المشيخة طريق إلى الثروة :

إن انتماء المشايخ إلى الفئـات المحظوظة داخل مجموعاتهم لا ينفي وجود مـشايخ من بين «الفـقراء» من جـهة ولا ينفي استـغلال المـشايخ لمناصبهم للإثراء والتأثل وبالتالي الارتقاء في السلم الاجتماعي.

إلا أن الطريق إلى الثروة في البـلاد التونسية في العصـر الحديث كان بصفة دائمة محفوفا بالمـخاطر. ومن أهمها الرقابة المزدوجة للشيخ من قبل الأهالي والبايليك أو من يمثله بالجهة فكان لا بد للشيخ من كسب هذه الأطراف بكل الطرق حتى يتأثّل في منصبه.

*** التحالف الموضوعي بين المشايخ والعمال :**

لقد أصبح التـحالف بين المشايخ والعمال وخـاصة منهم «الجائرون» ظاهرة قارة في تاريخ تونس الحديث[65] فمنذ التغـيير الذي أدخله حمودة باشا في بداية عهده على توليـة العمال بمشارطة مالية تحـتم عليهم للبقاء في المنصب ولاسـترجـاع ما بذلوه من أمـوال «... مصـانعة المـشايخ وأهل الإيالة بالهدايا والتشريك معه فيما يأخذه ليسدوا أفواه العامة»[66].

يذكر ابن أبي الضياف في مواضع عديدة من كتابه حرص العمال على كسب ولاء المشايخ وذلك عبر الهـدايا من الحيوانات والدواب والثياب والطعـام والتي لا يمكن لنا بـطبيـعـة الحـال التـعرف عـليهـا من خـلال

(65) جمال بن طاهر، الفساد وردعه...، ص 374 ـ 382.

(66) ابن أبي الضياف، إتحاف...، ج 3، ص 17.

الوثائق. وهي على قلتها أحيانا تمثل دون شك دخلا من مداخيل الشيخ وجزءا من ثروته.

إلى جانب الهدايا نجد نسبا غير قارة وخفية من بعض الضرائب الاعتباطية وغير العادية التي كان ينتفع بها العمال ويعطون نسبة منها للمشايخ ومنها :

• الضّيفة :

عرف النظام الجبائي للبلاد التونسية في العصر الحديث عدة أنواع من الضرائب لعل أكثرها انتشارا واعتباطية في نفس الوقت الضّيفة. وهي على أنواع تختلف باختلاف المستفيد منها.

ـ فهناك «الضّيفة للقائد أو الخليفة أو الشيخ» و«ضيافة الباشا». وأصل هذه الضريبة «أن القائد ومن عطف عليه إذا تولى عمله يقدم له أهل العمل شيئا من المال يسمونه ضيفة في مقابلة قِراه. فصار أداء في الذمة. . .» [67].

يتضح من خلال هذا التعريف مدى استفادة السلطة وأعوانها خاصة من اعتلاء مناصبهم بما في ذلك الشيخ فقد كان يتحصل على جزء من ضيفة القايد «يختلف باختلاف حالات العمال» ولكنه كان يحصل عند ولايته ولربما سنويا إذ أصبحت الضّيفة ضريبة عادية وقارة على ضيفته الخاصة به[68].

• الهوى :

وهي من بين الضرائب التي تنتفع منها السلطة وأعوانها. فقد كان العمال يعطون للمشايخ قصد كسبهم مقابل صمتهم عن تجاوزاتهم نسبة

(67) نفس المصدر، ج 4. ص 53.

(68) نفس المصدر، ج3، ص 21،

من ضريبة الهوى السنوية. فقد كان «قواد العرب يركب الواحد منهم مرة في السنة ويتخلل خيام الأعيان من حيّه فينزل في البيت تارة، وأخرى يقف أمامها مسلما ولما يرجع لمخيمته يأتيه كل من نزل ببيته أو وقف بفنائها بشيء من مال أو حيوان أو طعام يسمون ذلك «وهْبه» ويقولون «خرج القايد يستوهب» ويعطي من ذلك للمشايخ لأنهم جوارح صيده...»[69].

*** القيام بالصّادر والوارد :**

إلى جانب ضيافة القايد والشيخ والباي والمحلة فإن التقاليد العربية الإسلامية كانت تؤكد على كرم الضيافة إلى درجة أنها أصبحت من بين المؤسسات «فيتفق أهل كل بلد ويجعلون محلا يسمونه دار النزالة يباشره شيخ البلد الذي شاخ بالمال والمحرك وهو المعين له ويستخلصون تلك الضيافة من أهل البلد أو القرية على أنحاء مختلفة»[70].

تمكّن هذه المهمة المشايخ من التصرف في مبالغ مالية من السهل الانتفاع منها. فلسنا ندري كيف يمكن للأهالي أو السلطة محاسبة المشايخ على المداخيل والمصاريف المترتبة من ضيافة المار تبعا للتقاليد والعرف؟ لئن كانت مثل هذه المداخيل من العوايد والتي كان البايليك يشاطر فيها المشايخ فإن عوائد مالية وعينيّة أخرى كانت تذهب كاملة إلى المشايخ.

*** الشحمة :**

لا تذكر المصادر التاريخية السابقة للاستعمار الفرنسي شيئا كثيرا عن «هذه العادة القبيحة» كما وصفت في إحدى الوثائق المؤرخة بسنة

(69) نفس المصدر، ج3، ص 22.

(70) نفس المصدر، ج4، ص 53.

1891. ويستفاد منها أن الشحمة هي ما يأخذه الشيخ من مبالغ مالية وعينيّة من كل زوج عن عقد نكاحه. إلاّ أن نفس الوثيقة تشير إلى اختلاف المشايخ في تطبيق الشحمة على الأزواج. فمن المشايخ الذي لا يفرضها إلاّ على الزوج الغريب عن المجموعة ومنهم من يفرضها على كل الأزواج بدون استثناء[71] بحيث إلى جانب صداق المرأة وما يمكن أن يقدمه لها الزوج حسب الشرع والعرف نراه مطالبا بتقديم مبلغ مالي إلى الشيخ حتى يأذن له بإتمام مراسم الزواج. فكأنما الإذن في عرف بعض الجهات لا يكون من ولي الزوجة ومن القاضي وإنما من الشيخ الذي لا يسمح بالزواج إلا بمقابل.

ويتأكد لنا هذا من مما ورد في أحد الفتاوى لابن عظوم، فقد كان أحد مشايخ مدينة قفصة سنة 998 هـ «إذا أراد رجل أن يتزوج امرأة يمنعه منها حتى يجعل له درهما معلوما...»[72] وقد عدّ ذلك من أسباب ثروته. فقد كان الشيخ محمد بن يونس القفصي «فقيرا فتمول وتأثل من بيت المال ومن سبب الولاية والمنصب...»[73].

والجدير بالملاحظة تواصل مثل هذه الظاهرة بالبلاد التونسية إلى القرن العشرين فبالاعتماد على المصادر الشفاهية نلاحظ تفشي ظاهرة «الشحمة» في الادارة التونسية ولا سيما لدى المشايخ. إذ أصبح الارتشاء والرشوة يعبر عنهما «بالتشحيم». وقد حاولت السلط الاستعمارية وضع حدّ لهذه الظاهرة الملازمة للوظيفة. ولكن إلى أي حدّ يمكن القول بأنها نجحت في ذلك؟

---

(71) أ.و.ط.، سلسلة G، صندوق 14، ملف عدد 12.

(72) قاسم عظوم، الأجوبة، مخطوط عدد 18532، ج 7، ص 118.

(73) نفس المصدر.

إلى جانب الشحمة والارتشاء والتأثل من المشيخة باستعمال الشيخ ما لديه من نفوذ وسلطة على أفراد مجموعته فإنه كان بحكم مهامه الجبائية يتحصل على جزء من الأموال وسهم منها بطرق ملتوية ومختلفة نذكر منها :

• أكل المطالب أو التجاوزات في الجباية :

كثيرا ما نجد في الدفاتر الجبائية وخاصة في دفاتر الدوايا والخطايا عبارات مثل «أكل المطالب» أو «طلعت في بطنه» أو «شاطت في حسابه». وهي عبارات تفيد قيام الشيخ بتجاوزات أو سرقات تتعلق بما يقوم به من توزيع وجمع للضرائب[74]. وعلى سبيل الذكر لا الحصر نستدل بهذا المثال :

«5143 ريال على الحاج محمد العذاري المساكني شيخا كان و458 مطر زيت جملة ما قيدوه عليه جماعته الذي كان شيخا عليهم أخذهم منهم ظلما قيد في أوايل جمادى الثانية 1187 هـ [75]».

ولئن يعسر علينا تتبع جميع الحالات التي تتعلق باستحواذ المشايخ على نسبة من المطالب فإننا نكتفي بالإشارة إلى أهمية هذه الظاهرة وانتشارها في المناطق المحظوظة كقرى وطن سوسة. أما في الوسط القبلي فالواضح من المصادر الجبائية قلة تشكي المجموعات من مثل هذه التجاوزات[76]. ولا يعني ذلك بأي حال عدم وجودها وإنما من المتوقع أن مشايخ العروش كانوا قادرين على إخفاء تجاوزاتهم في الجباية بما لديهم من نفوذ وبما يلجؤون إليه من تحالف مع العمال. فلا يقدم الأهالي على الشكاية بالقايد أو بالشيخ ومحاسبتهما إلا

---

(74) جمال بن طاهر، الفساد وردعه. . .، ص 388.

(75) أ.و.ط. دفتر عدد 204، ص 173.

(76) جمال بن طاهر، الفساد وردعه، ص 388 وص 396.

في حالة بلوغ التجاوزات حدّا ودرجة لا يمكن تحملها[77]. من ذلك ما تذكره مجموعة الشيخ محمد بن يونس القفصي المذكور أعلاه: «... وأشهدوا أنهم لا يرضونه شيخا ومهما رجع إلى بلد قفصة أو تشيخ فيها عليهم فإنهم يخلون البلد ويحملون أولادهم وأهاليهم وينتقلون إلى تونس...»[78].

لا شك أن هذا المثال يمثل حالة خاصة ذلك أن «ضجيج الرعية» كان حسب ابن أبي الضياف كاف لعزل الشيخ عن منصبه[79]. فما لم يبلغ الشيخ في تجاوزاته حدّا لا معقولا. ما لم يبلغ «العظم» كما يقال فإنه يمكن التغافل عنه من جميع الأطراف ويمكن له التأثل من منصبه.

وحتى يتفادى المشايخ التعرّض لتشكي الأهالي وردع السلطة المركزية نراهم يعمدون إلى تنويع طرقهم في الاستيلاء على الأموال من المطالب. فمنهم من يرفع في قيمة الضريبة ومقدارها كأن يطالب الذكر البالغ على سبيل المثال بدفع 40 ريال عوضا عن 36 ريال وهو المقدار المحدد للمجبى عند فرضها في أول الأمر. ومن المشايخ من يعمد إلى استخلاص الضرائب دون إعطاء وصل فيها للأفراد أو للمجموعات ثم يطالبهم بالدفع مرة ثانية ليحصلوا على وصل يبرّىء ساحتهم[80].

ومن المشايخ «كأحمد بن علي بن جلال أخي سي مسعي (وقد كان) مشيخا على مايتين وسبعة وثمانين ويدفع للدولة ماية وستين نفرا

---

(77) نفس المرجع، ص 379.

(78) قاسم عظوم، الأجوبة... ج 7، ص 118.

(79) ابن أبي الضياف، إتحاف... ج 3، ص 109.

(80) تعج مراسلات القياد بمثل هذه الحالات انظر على سبيل المثال ملف 205 ـ صندوق 18 ـ خزانة عدد 1 وملف 446. صندوق 39.

ويخلص القدر المذكور من يوم ابتداء الإعانة إلى يوم التاريخ (11 رجب 1279 هـ). . . »[81].

وحتى تحد السّلطة المركزيّة من هذه التجاوزات التي كانت تضر بمداخيل الخزينة والأهالي خاصة اتخذت عدة إجراءات تختلف من العزل من المشيخة إلى العزل والسجن. فضلا عن الخطايا المالية و«البيلكة»[82].

كما حاولت السلطة المركزية ولا سيما عند القيام بالإصلاحات الجبائية خلال النصف الثاني من القرن XIX منح الشيخ نسبا قانونية من الضرائب.

* المداخيل القانونية للشيخ :

لا توجد في الواقع مداخيل قارة في شكل مرتب بالنسبة إلى المشايخ وإنما كان البايليك يمنحهم نسبا متفاوتة من المبالغ التي يتولون جمعها. فقد كان للمشايخ على سبيل المثال 4٪ من ضريبة الإعانة[83]. وكان للشيخ نسبة 10٪ من الضرائب الردعية من الخطايا والدوايا مقابل «خدمته». كما كان يتحصل على نفس النسبة تقريبا مقابل إعلامه بجناية وهو المعبر عنه «بالبشارة»[84].

إلى جانب ذلك لا ننسى ما يتمتع به المشايخ من امتيازات جبائية تتمثل في الإعفاء الجبائي التام والمعبر عنه أحيانا «بالترك» أو الإعفاء الجبائي النسبي والمعبر عنه «بالطايح»[85]. هذا علاوة على العوائد العينيّة التي يقدمها البايليك للمشايخ عامة وللأعيان منهم خاصة.

(81) أ.و.ط. ملف 205، صندوق 18 ـ وثيقة عدد 262.

(82) Hénia (A), Le Grid... op. cit, pp. 160-165.

(83) Chater (K), Dépendance et mutations précoloniales - La Régence de Tunis 1815 - 1857, Tunis, 1984, p. 466.

(84) جمال بن طاهر، الفساد وردعه. . .، ص 422.

(85) Hénia (A), Le Grid... op cit, p. 63-65.

إلاّ أن ثراء المشايخ واعتمادهم على ذلك للوصول إلى المناصب بل البقاء فيها إن لم نقل توريثها لا يبرز فقط من قائمة الأملاك الخاضعة للإحصاء والأداءات بل يبرز كذلك من علامات الثروة الخارجية والداخلية وسماتها وما يمكن أن تخلفه من أثر وإنطباع لدى المشاهد. فالشيخ والأعيان المحليون عموما يتميزون عن غيرهم بأهمية ممتلكاتهم من الذهب والسلاح والأواني المنزليّة وكل ما يوحي بالثروة والجاه السياسي ولا تطوله السلطة المركزية. ومن حسن حظنا أننا عثرنا على قائمة إسمية بكل ما يمتلكه مشايخ بني زيد وأعيانها من ممتلكات «ظلّت» لهم إثر غارة إحدى القبائل ولعلها الهمامه عليهم في جويلية 1868 [93].

إن مجرّد النظر في أسماء الممتلكات كفيل بإعطاء صورة واضحة عن ثروة أعيان بني زيد. فلا تتكوّن ثروتهم من عدد من رؤوس الماعز فحسب وهو أمر بديهي عند المجتمع القبلي وخاصة لدى القبائل شبه الرحّل وإنما تتكون كذلك من كميات احتياطية هامة من المواد الغذائية الضرورية من حبوب وسمن «ومرقد» وزيت بصفة خاصة.

فعلى سبيل المثال كان للشيخ محمد بن صوله :

«... خمسة وأربعون قفيز شعير...».

«... وخمسة وثلاثون قفيز قمح...».

«... أربعمائة وثمانون جرة زيت...»[94].

ومن البديهي القول بأن ما يملكه هذا الشيخ وبقية مشايخ بني زيد من الزيت خاصة كان يفوق حاجياتهم ويتعداه إلى احتكارهم لهذه المادة قصد المتاجرة بها وتحقيق أرباح من وراء هذا النشاط التّجاري. إلاّ أن

---

(93) أ.و.ط.، صندوق عدد 54، ملف عدد 585، خزانة عدد 5.

(94) نفس المصدر.

ثروة مشايخ بني زيد تتجلى من بقية ما يمتلكونه من مصوغ وحلي من ذلك مثلا ما ضاع للشيخ على بن سعيد :

«وستة أرطال فضة مطبوعة قيمة الرطل 160 وستة أجواز خرص ذهب قيمة الواحد 125 وشكاره بها خمسة وعشرون ماية ريال فضة»[95].

أما المظاهر الخارجية للثروة وما تخلفه من انطباع حول ما يتمتع به مشايخ بني زيد من جاه وثروة فنكتفي بذكر المفروشات والملابس الفاخرة والثمينة من «برانص جريدي» و«مناشف حرير» و«زرابي عمل بلد الترك» و«مراقم عمل بلد طرابلس» و«مقاطع عنبرقيز ومالطي».

ليس بالغريب إذا على هذا البيت ـ المنحدر من الشيخ سعيد ـ السيطرة على مشيخة بني زيد وذلك طيلة الفترة الممتدة من 1827 إلى 1869 بدون إنقطاع[96].

ويمكن أن نقيس على مثال عائلة بن سعيد عائلات أخرى سيطرت على المشيخ لما لهم من نفوذ اقتصادي واجتماعي حقيقي كونته قبل تولي المشيخ ثم تدعّم بحكم النفوذ السياسي. من هذه البيوت نذكر التي كان لها ذكر في المصادر التاريخية :

* عائلة بن نصر من الحنانشة ومنها الشيخ خالد بن نصر «وكان (في عهد محمد باي المرادي) أشهرهم سمعة بين قبائل العرب وله منحة...»[97] ومن هذا البيت الشيخ أبو عزيز بن نصر «شيخ الحنانشة وزعيم العرب المشهور بالبهاء والمكر...»[98].

---

(95) نفس المصدر.

(96) Bergaoui (S), Fortunes... op. cit. p. 15

(97) ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، المكتبة العتيقة، تونس ص 208 وص 236.

(98) حمودة بن عبد العزيز، الكتاب الباشي ـ الجزء I، الدار التونسية للنشر، تونس 1970، ص 280.

الخـــاتـمـــة :

ومهما يكن من أمر فإنّ نسبة المشايخ من الأعيان و«البيوت» لم تكن هامة من الناحية العددية بالرغم من إنتشارهم في مختلف أنحاء البلاد وذلك إذا ما اعتبرنا أن جملة المشايخ بالبلاد التونسية بلغ 583 شخيا سنة 1890[108] من ناحية أخرى لم تكن ثروة هؤلاء الأعيان من المشايخ لتصل إلى ثروة أعيان الدولة والفئات العليا من العائلة المالكة إلى القياد واللزامة مرورا بالوزراء والمماليك منهم خاصة[109].

تبعا لذلك يمكن لنا القول بأن المشايخ بالبلاد التونسية بمختلف أصنافهم كانوا في منزلة وسطى بين وضعية العامة أو الفئات الشعبية وبين وضعية الخاصة أو الفئات العليا[110]. فكلما ضمنوا رضى السلطان، كلما حافظوا أكثر على وضعيتهم وربما ارتقوا إلى مرتبة اجتماعية عليا. فالتحول الاجتماعي مرتبط إلى حد ما - بالنسبة إلى المشايخ خاصة - بخدمة البايليك. أما إذا غضب هذا الأخير فإن المشايخ يتدحرجون إلى منزلة العامة والفئات الشعبية بل الفقراء[111].

---

(108) أ.و.ط.، دفتر عدد 3967 وانظر الملحق عدد 1.

(109) Bachrouch (T), Le Saint et le Prince en Tunisie, Faculté des Sciences Humaines et Sociales de Tunis, 1989, pp. 604-614. من ذلك مثلا أن ثروة الوزير حسين خوجة قدرت بـ 69643 ريال. أما ثروة الوزير مصطفى خزندار فقد وصلت إلى 25.019.500 فرنك.

(110) حول الطبقات الوسطى انظر على سبيل المثال :
Aron (R), Halbawachs (M), Classes moyennes, Paris, 1939.

(111) هناك عدة إشكاليات تطرحها مختلف المفاهيم المستعلمة لدراسة الفئات الإجتماعية بالبلاد التونسية في العصر الحديث. انظر خلاصة ذلك في المراجع التالية :

Bachrouch (J), Le Saint..., op cit, pp. 479-491.
Valensi (L) x Gallissot (R), «Le Maghreb précolonial : mode de production archaïque ou mode de production féodal», In la Pensée, déc. 1968, pp. 57-93.
Demerseman (A); «Catégories sociales en Tunisie au XIXème siècle, d'après la chronique de A. Ibn Abi Diayf», in IBLA, No 125, Tunis 1970, pp. 69-101.

فمواقع المـشايخ الوَسطي جعلتهم يلعـبون في أغلب الحالات أدوارا مزدوجة فـي الصراع الاجتماعـي والسياسي الدائر بين الفئـات العليا من جهة والفئات الشعبية من جـهة أخرى. هذا الصراع الذي يعد الاستغلال الجبائي ـ حـسب مصادرنا ـ أهم مظاهره حيث يقوم المـشايخ في خضـم التوتر السائد بين البايليك والأهالي بدور الواسطة.

جدول عدد 3 : ممتلكات مشايخ سدس أولاد نصر من المثاليث سنة 1284 هـ(= 1867)

العرش	اسم الشيخ	زيتون	إبل	غنم	بقر	خيل	أحمرة	أجنة هندي	مقدارها بالريال	% من ممتلكات العرش
1/ البواودة	علي بن الحاج	10	2	-	-	1	-	-	325	5.25
2/ الحكايمه	ابراهيم بن النفزاوي	-	-	-	1	1	-	1	250	6.04
3/ أولاد علي المكيمي	محمد بن عبد السلام	10	1	-	1	-	1	-	300	4.68
4/ أولاد صالح	حسين بن عبد الله	20	1	-	-	-	1	1	185	3.38
5/ أولاد مطر	محمد بن الشرفي	80	1	10	1	-	-	-	360	7.05
6/ العبابسه	محمد الأسود بن ابراهيم	-	1	20	-	1	-	-	490	6.64
7/ أولاد حمزه	حمزه بن سالم	-	2	40	-	1	-	1	940	14.10
8/ أولاد يوسف	أحمد بن الحاج علي	-	2	-	2	1	1	-	425	4.74
9/ الخيشات	الصغير بن مفتاح	-	2	20	1	1	1	1	705	9.86
10/ البرادعة	علي بن الحاج أحمد	100	2	75	-	1	1	-	1520	16.35
11/ الرشارشة	العلواني بن عمار	-	2	20	-	1 2	1	-	615	14.79
12/ العشابة	مسعود بن ابراهيم	-	1	20	-	1	-	-	490	3.00
13/ أولاد الحاج	صالح بن علي بن حمودة	20	1	20	-	-	-	-	440	3.19
14/ أولاد عبد الله	الطرودي بن عمر بن زيد	-	1	-	1	-	-	1	190	4.43
15/ أولاد المبروك	مدلل بن فرحات	-	1	-	-	-	-	-	130	0.92
16/ أولاد الماسخ	محمد بن الحاج أحمد	-	1	-	-	1	-	-	190	2.58
17/ أولاد بوسمير	فرحات بن العلوي	-	-	-	-	1	-	-	60	0.18
18 /العـوس	الفرجاني بن عمر	10	-	-	-	1	-	-	65	0.82

المصدر : أ.و.ط ، دفتر عدد 972.

جدول عدد 4 : ممتلكات مشايخ سدس أولاد نجم من المثاليث سنة 1284 هـ(= 1867)

العرش	اسم الشيخ	زيتون	إبل	غنم	بقر	خيل	أحمره	أجنة هندي	مقدارها بالريال	% من ممتلكات العرش
1/ أولاد صفده والبدارنه	محمد بن القروي	-	2	25	-	1	1	-	720	1.95
2/ أولاد بن سعد	علي بن بوكر	-	1	20	-	-	1	-	455	2.08
3/ أولاد يوسف القباله	محمد الكملون	-	2	-	-	-	-	-	260	3.22
4/ أولاد يوسف الظهاره	عماره بن نصر	-	-	20	-	-	-	-	300	2.79
5/ العوايد والصفار	المبروك بن محمد بن عماره	10	1	20	-	1	1	-	520	7.19
6/ العويات	محمد بن سعد	-	1	-	-	1	1	-	315	4.95
7/ الصوالح	محمد سايس بن محمد بن عمار	-	1	30	-	-	-	-	570	3.12
8/ أولاد عامر	علي بن عبد المؤمن	-	1	-	-	-	1	-	155	1.32
9/ الشماتره	فرج الحمادي	1	1	-	-	1	-	-	190	2.46
10/ الشماتره	المبروك بن جوال	-	1	30	-	-	1	-	605	3.94
أولاد مراح										
1/ العوادنه	عمر بن علي بن عمر	-	5	100	-	1	-	1	2235	13.10
2/أولاد أحمد	المانع بن الفضراوي	-	1	-	-	1	-	1	260	1.91
3/ المنشه	مفتاح بن عمار	-	1	10	-	1	-	-	340	2.05
4/ العجانقه	محمد بن العكرمي	-	-	-	-	1	1	-	80	0.68
5/ الجبارنه	حميدة بن القمار	-	-	5	-	-	1	-	100	1.80
6/ العطاطسه وأولاد عايشه	محمد العشاني	-	2	50	-	-	-	-	1010	7.67
7/ أولاد عمر والغيب	علي بن محمد بن شروره	-	-	5	-	1	-	-	135	2.69

المصدر : أ.و.ط ، دفتر عدد 972.

التونسيّين ونخصّ بالذكر منهم ابن أبي دينار القيرواني ومحمد بيرم الخامس[3] .

أمّا الدراسات الحديثة فنذكر من بينها الفصل الذي كتبته المؤرخة الفرنسية فالنسي Valensi في أطروحتها عن العادات الغذائية بالبلاد التونسية في العصر الحديث[4] . فبعد أن تعرضت إلى مختلف المواد الغذائية المستهلكة من قبل التونسيّين تناولت بالدرس أهم الأطباق أو الأكلات التونسيّة. فأكدت على أهمية الكسكسي كطبق تقليدي "ووطني" إلى جانب ذلك تواجدت أصناف أخرى كالعصيدة والبازين والمحمص والرشته والخبز بأنواعه. ولئن تعذّر علينا في إطار هذا البحث - لضيق المجال - التعرض إلى الطبخ التونسي برمته فانه يمكن القول - مع فالنسي - بأن السمات والملامح العامة للتغذية بالبلاد التونسية في فترة ما قبل الاستعمار هي : أولا : أهمية الحبوب ولا سيما القمح كمادة أساسية وأولية بالنسبة إلى أغلب المأكولات. ولا تختلف البلاد التونسية في ذلك عن بقية البلدان المجاورة لها .

ثانيا : يتميز التونسيون في أكلهم بالزهد والتقتير. فعادة ما تتكوّن الأكلة من صنف واحد أو من طبق رئيسي بدون مفتحات ولا فواكه .

ثالثا : سوء التغذية وقلّتها في بعض جهات البلاد ولا سيما بالمناطق الصحراوية واستفحال ذلك في سنوات الجدب والقحط[5] .

---

(3) ابن أبي دينار القيرواني، المؤنس في أخبار افريقية وتونس، تحقيق محمد شمام، تونس، المكتبة العتيقة، ص 305-308.

- محمد بيرم الخامس، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، بيروت، دار صادر. 1303 هـ، ج ا، ص ص 138-139 .

(4) L. Valensi, Fellahs tunisiens. L'économie rurale et la vie des campagnes aux XVIIIème et XIXème siècles, Paris, Mouton, 1977 pp. 231/260.

(5) نفس المصدر، ص ص 246 و 247.

إلاّ أنّ هذه الملامح لا يمكن تعميمها على كافة الفئات الاجتماعية فالنظام الغذائي يختلف من فئة إلى الأخرى باختلاف وضعها الاقتصادي والإجتماعي. فمائدة البايات والفئة الحاكمة أو مائدة الأعيان والفئات المحظوظة ليست مائدة العامة أو الفئات الشعبيّة.

فللأغنياء خبزهم وللفقراء خبزهم[6]. ذلك أن التناقضات الاجتماعية يمكن بالتالي أن تدرس من خلال ما كان يؤكل بالبلاد التونسيّة في العصر الحديث إلاّ أننا سنقتصر في دراستنا هذه - على صنف واحد ألا وهو الخبز. فلماذا هذا الاختيار ؟ وكيف يمكن من خلاله معرفة التناقضات الاجتماعية التي كانت تشق المجتمع التونسي ؟

إن التأريخ للخبز هو في الواقع تأريخ للإنسان. فالخبز رمز له ولوجوده. فهو قوته وغذاؤه الأساسي عبر العصور[7]. هذا وللخبز طابع ديني اذ كان من الأغذية المقدّسة في الديانات القديمة للإغريق والرّومان وكذلك بالنسبة إلى الديانة المسيحية واليهودية والدين الإسلامي[8].

لكن السمة البارزة للخبز - عبر العصور - هي السّمة السياسية والاجتماعية. فلقد كان الخبز محركا للفئات الثائرة على أنظمة الحكم والتي كانت تسعى دوما لتفادي هذه التحركات بالنظر في معاش الناس عامة وبتوفير الخبز خاصة. ومن أبرز الأمثلة التاريخية على ذلك نذكر ما كان يقوم به أباطرة روما من تقديم القمح ثم الخبز للعامة والفئات الشعبية بها[9].

(6) برودال، ص 110.

(7) B. Dupaigne, Le Pain, Milan, La courtille, 1979, p.4.

(8) H.E. Jacob, Histoire du Pain depuis 6000 ans, traduit de l'allemand par Madeleine Gabelle, Paris, Seuil, 1954, p. 10.

(9) P. Veyne, Le Pain et le Cirque, Sociologie historique d'un pluralisme politique, Paris, Seuil, 1977.

وأثناء اندلاع الثورة الفرنسية وبالتحديد يوم 5 أكتوبر 1789 صاح المحاصرون لقصر فرساي هاتفين : "نريد الخباز والخبازة وخادم الخباز" "كناية على الملك لويس XVI والملكة وولي العهد المتسببين في تجويع الشعب الفرنسي"[10]. ولا يفوتنا ونحن نستشهد بهذه الأحداث التاريخيّة أن نذكر حدثين هامين مرتبطين بقضية الخبز في تاريخ المغرب العربي المعاصر. فقد عرفت تونس في 3 جانفي 1984 ما سمي "بثورة الخبز" .

كما عرفت الجزائر سنة 1988 ما سمي بـ "ثورة السميد" وهو المادة الأولية للخبز. فضلا عن هذه الشواهد التاريخية يمكن أن نضيف ما يمثله الخبز في المخيال الجمعي التونسي والعربي عامة. فالخبز يكنى بالعيش في مصر. فبدونه لا تستقيم حياة الإنسان. أما في تونس فالارتزاق والعمل والبحث عن موارد العيش يعبر عن هاجميعا بأكل الخبز[11] .هكذا تتأكدّ لدينا أهمية الخبز في الحياة اليومية للإنسان قديما وحديثا كما تتأكد لنا أبعاده السياسية والاجتماعية. فقد كان محركا للانتفاضات والثورات التي كانت تقوم بها الفئات الشعبية من حين إلى آخر ضد الفئات المحظوظة وضد النظام القائم .

فكيف واجه البايليك بالبلاد التونسية مسألة الخبز ؟ هل عرفت تونس تحركات شعبية من أجل الخبز ؟ ما هو خبز الفقراء ؟ وما هو خبز الأغنياء؟

(10) H.E. Jacob, Histoire..., op.cit., p. 10.

(11) هناك العديد من الصيغ المستعملة ك "نفركس في خبزة" ومعناها البحث عن عمل أو مورد رزق أو "قطع له خبزته" بمعنى حرمه من مورد رزق الخ. . . .

I - خبز البلاط

تبرز العلاقة بين البايليك بصفته سلطة وفئة حاكمة - والخبز على صعيدين اثنين أولهما أن البايليك كان من أهم المستهلكين للخبز. فإلى جانب ما تستهلكه الفئة الحاكمة كان البايليك يموّن عدة أطراف ولا سيما الجيش بالخبز .

أما الوجه الثاني في العلاقة فيتمثل في تدخل البايليك واهتمامه بكل ما يتعلق بمعاش الناس ولا سيما بالخبز، وذلك عبر توفير الحبوب ومراقبة الأسعار والجودة الخ. . . وكل ما من شأنه أن يحول دون تحرك الناس ضد النظام القائم.

هذا، ويمكن تقسيم ما يستهلكه البايليك من الخبز إلى قسمين : قسم تستهلكه العائلة الحاكمة وكل من يعيش في البلاط وقسم ثان يتكون من الخبز الذي يستهلكه الجيش. ولئن كان القسم الأول يتكون من خبز الأغنياء أو خبز البلاط فإن القسم الثاني كان يتكون من الخبز العادي وبالأحرى من خبز الفقراء .

1) أنواع الخبز في البلاط

تجدر الإشارة أولا إلى وجود مخابز خاصة بالبلاط فالى جانب المطبخة كان لقصر باردو كوشته : "كوشة باردو المعمور"[12]. كما كان لباردو باجة كوشة أو مخبزة تعد ما يستهلكه الباي وحاشيته من الخبز عند حلول محلة الصيف بالجهة[13] .

ولئن دلّ اعتماد البايليك علي مخابز خاصة - واحدة بكل بلاط - على أهمية ما يحتاجه وما يستهلكه من الخبز فانّه يعكس كذلك نوعا من الرفاهية والبذخ في الأكل بالبلاط .

---

(12) الأرشيف الوطنى (أ. و ط) دفتر عدد 516
(13) أ. و ط، دفتر عدد 516، ص 41

فالفئة الحاكمة تتزود مباشرة من "كوشة" البلاط. فلا تستهلك خبز السوق ولا الخبز الذي مضى على طيه أكثر من يوم. فبالرّغم من أن "كوش البايليك" تنتج عدة أنواع من الخبز - كما سنبين ذلك - فإنّ الفئة الحاكمة لا تستهلك الا الخبز النقي الجيد والفاخر الذي أطلق عليه الكتبة إسم الخبز الأبيض[14].

فبماذا يمتاز هذا النوع من الخبز ؟ وإلى أي حد يصح نعته بخبز الأغنياء ؟

إنّ المحدد في نوعية الخبز وجودته بصفة عامة هما طريقة إعداده والمادة الأولية المكونه له. ولما كانت هذه المادة تتكون من الحبوب فمن البديهي أن يختلف الخبز باختلافها. يهم هذا الاختلاف اللون والمذاق[15].

وبالرجوع إلى مختلف المصادر التاريخية ولا سيما دفاتر الكوشة نتبين أن المادة الأولية لخبز البلاط هي القمح[16]. فلا نجد ذكرا للحبوب الأخرى كالشعير أو الذرة وغيرها من الحبوب التي يمكن تحويلها إلى خبز في "كوش البايليك". إن اعتماد البايليك ومن ورائه أغلب السكان على القمح لإعداد الخبز ليس بالأمر الغريب في بلد عرف بإنتاجه الوافر من هذه المادة بل إن البلاد التونسية بقيت بلدا مصدّرا للقمح حتى أواسط القرن التاسع عشر[17].

لكن اعتماد القمح كمادة أولية للخبز لا تؤدي حتما الى الحصول على الخبز الأبيض. وبالتالي لم يكن هذا النوع من الخبز رائجا بالبلاد

(14)نفس المصدر. ص 44

(15) P. Clavel, Le pain et la panification, paris, P.U.F., pp. 19-29

(16) أ. و ط، أنظر الدفاتر التالية عدد 30، عدد 516، عدد 1764 .

(17) L. Valensi, Fellahs... op. cit., p.250.

التونسية. بل على العكس من ذلك كان الخبز الأبيض - إلى زمن غير بعيد - حكرا على الفئات العليا للمجتمع، على الأغنياء منه وذلك للأسباب التالية :

فالخبز الأبيض يصنع من "السميد" الذي يتحصل عليه بعد طحن القمح وغربلته مرارا. وكلما كانت الغربلة جيدة، فقد القمح أو بالأحرى السميد نخالته التي تحدّد لون الخبز[18]. فكلما كانت نسبتها قليلة، كان خبز السميد ناصع البياض. لذلك نجد ثلاثة أنواع من الخبز يختلف لونها باختلاف نسبة النخالة فيها وهي الخبز الأبيض والخبز الأسمر والخبز الأكحل[19].

للحصول على الخبز الأبيض لا بد من إزالة أكثر ما يمكن من النخالة ولا يتم ذلك إلاّ بإعادة عملية الغربلة مرارا بعد طحن القمح طحنا جيّدا. وهو ما يتطلب وسائل عمل متطورة نسبيا كطاحونة تعمل بقوة الماء أو الريح أو قوة حيوانية. ولا نجد هذه الطواحين إلاّ عند الفئة العليا ولا سيما عند البايليك إذ تتحدث المصادر عن "الطاحونة الجديدة". كما تتطلب إزالة النخالة عملة مهرة متخصصين في الطحن والغربلة وبالتالي في تقسيم العمل وما ينجر عن كل ذلك من نفقات ولقد ورد في المصادر التاريخية ما يؤكد ذلك.

فتحويل قفيز من القمح خبزا عملية تشارك فيها عدة أطراف وعدة أصناف من العملة نذكرهم على التوالي : "الكيالة" أو المسؤولون على كيل القمح سواء كان ذلك في الرحاب أو في الرابطة... ثم نجد "الحمالة" ثم الطواحنية والغرابلية ثم الخبازين[20]. ولئن كانت

---

(18) B. Dupaigne, le pain... op.cit, pp. 15-20.

(19) أ. و ط. أنظر الدفتر عدد 516

(20) أ. و ط. دفتر عدد 30، ص عدد 2

الأصناف الأولى من أبناء البلاد من المسلمين فإن البعض من الخبازة ولعلهم المتخصصون في صنع الخبز الأبيض كانوا أجانب عن البلاد إذ نعتهم الكتبة بالروامة أو النصارى: "في الكوشة والطاحونة الجديدة إثنيى عشر رومي"[21] .

كما نجد في بعض المصادر ذكراً "لخبز النصارى" كناية عن صنعه من قبل يد عاملة متخصصه أو حسب تقنيات أوروبية[22] .

فجودة الخبز الأبيض لا تكمن في لونه فحسب وإنما في صنعه حسب المقاييس الأروبية. فاستهلاك السلع الأروبية وكل ما يصنع بها أو ما يصنع من قبل الأروبيين كان وما يزال سمة من سمات البذخ والترف وحكرا على الأغنياء والفئات العليا للمجتمع .

إن الاعتماد علي عدة أصناف من العملة ولا سيما الأجانب أمر من شأنه أن يرفع في تكلفة الخبز الأبيض وبالتالي عدم قدرة الفئات الشعبية على استهلاكه. ومما يزيد في تكلفة الخبز الأبيض ما يترتب عن إزالة النخالة من خسارة ومن نقص في كمية السميد التي يمكن تحويلها إلى خبز. فعلى سبيل المثال كان البايليك يحاسب لزام الكوشة، بتقديم عدد 600 من الخبز الأبيض مقابل حصوله على قفيز واحد من القمح في حين يطالبه ب : 1200 خبزة اذا كان الخبز من النوع الأسمر بالنسبة إلى القفيز الواحد من القمح[23] .

هذا إلى جانب بياض اللّون وما ينجرّ عنه من ارتفاع في التكلفة فإن الخبز الأبيض الذي كانت تستهلكه الفئة الحاكمة كان من صنف الخبز غير المخمّر. فقد ذكر الرحالة Peysonnel أنّ الخبز الذي كان يقدم

(21) أ. و ط. دفتر عدد 1764، ص4

(22) أ. و ط، دفتر عدد 2145، ص 25

(23) أ. و ط. دفتر عدد 30، ص 28

للباي يتصف بشدة بياضه وعدم تخميره. كما كان يقدم له مقطوعا[24].

يبدو إذن أنّ هذا الخبز كان من صنف الرقاق وهو الخبز غير المرتفع بسبب عدم تخمير عجينه. هكذا يكون للخبز الأبيض المعد للفئة الحاكمة نفس مواصفات الخبز الأروبي فقد بقي الخبز الأبيض بأروبا حتى منتصف القرن XIX خبزا غير مخمر وخبزا لايستهلكه إلاّ الأثرياء وبالتالي علامة من علامات الترف والتفاخر[25].

ويتأكد لنا تأثّر الفئة الحاكمة وعلى رأسها العائلة الحسينية بالذوق الأروبي والأنماط الإستهلاكية الغربية في أكل الخبز من خلال ما ذكرنا من وجود خبّازين أروبيين بمخابز البايليك ولكن أيضا من خلال ما يقدمه قناصل الدول الأروبية ولا سيما القنصل الفرنسي من "خبز فرنسيس" للبايات بطلب منهم[26].

2) المستهلكون :

كاد وجود الخبز الأبيض المعد حسب الطريقة الأروبية ينحصر في البلاط أو في "الديار المعمورة". وهي دور سكنى أفراد العائلة الحاكمة بباردو. فقد كان لكل دار عدد معين من الخبز الأبيض يوميا.

"فللدار الكبيرة" مثلا - ولعلّها دار باي العصر سنة 1183 هـ / 1769 ستة أرغفة من الخبز الأبيض يوميا. وكان لدار حمودة باشا أربعة أرغفة ونفس العدد لدار عثمان باي و"لدار أخت سيدنا"[27].

---

(24) Peysonnel et Desfontaines, Voyages dans les régences de Tunis et d'Alger, Paris, 1838, T.1, p. 70.

(25) F. Braudel, Civilisation... op.cit., p. 110.

(26) Venture De Paradis, Tunis au XVIIIeme siècle

(27) أ. و ط. دفتر عدد 2532. ص 112

لكن ما يخرج من الخبز "للديار المعمورة" وبالتحديد لأفراد العائلة بكوشة باردو لم تستهلك الديار المعمورة منه الا 2520 خبزة[28]. فمن يستهلك النسبة المتبقية من الخبز الأبيض ؟

من خلال بعض الإشارات الواردة في "دفاتر الكوشة" يمكن أن نذكر البعض من المتفعين بالخبز الأبيض وهم :

- الضيّوف : لقد كان بلاط باردو محط القادمين من خارج البلاد وداخلها في مهمة ما لدى الباي. وقد كان البايليك يتكفل بتموينهم وتموين دوابهم. إلا أن هؤلاء الضيوف لم تكن لهم نفس الحظوة. فقد كان بعض الضيوف يتناولون الأكل مع الباي وكان البعض الآخر يتناول الأكل في الجناح المخصص للضيوف[29]. ويبدو أن الأجانب منهم فقط يحصلون على الخبز الأبيض. من ذلك مثلا تقديم 200 خبزة من الخبز الأبيض "لضياف الجزيرية قدموا من الشرق "في جمادي الثاني سنة 1155هـ (= 1742)[30].

وفي 8 محرم سنة 1199 (فيفري 1777 م) تكفل البايليك ب "حق مائتين فرد خبز عمل ناصرين لقبجي باشا ومصطفى قزدغلي الجزيري الذي قدم بمراكب المهمات من بر الترك مسافرا للجزائر. . ."[31].

إلاّ أن إعطاء الخبز الأبيض من قبل البايليك لم يقتصر علي الواردين على البلاد في مهام سياسية كما ورد في المثالين أعلاه فقد كان البايليك يقدم الخبز الأبيض هدية للتجار الأروبيين. فقد ورد مثلا في مراسلات Plantet أن الباي حسين بن علي أهدى (2000) ألفي رغيف من الخبز إلى

(28) نفس المصدر، ص 113

(29) حمودة بن عبد العزيز، الكتاب الباشي - الدار التونسية للنشر. تونس 1970

(30) أ. و ط. دفتر عدد 30، ص 28

(31) أ. و ط. دفتر عدد 2145، ص 25

مراكب فرنسية[32] . ولئن تعذّر علينا تتبع كافة الأمثلة فإنّ الواضح من خلالها أن الخبز الأبيض لا يقدم إلاّ إلى الفئات المقربة والمحظوظة والتي لها وزن سياسي واقتصادي واجتماعي يذكر .

- أهل العوايد

إلى جانب الضيوف كان بعض المقربين من السلطة يحصلون على عوائد مالية وعينية منها عدد معين من الخبز[33] . من ذلك مثلا أن علي بن صالح باي قسنطينة كان يحصل على 22 خبزة من الخبز الأبيض يوميا وذلك سنة 1183 هـ وكانت "عادة رجب المملوك الناظر على كراكة حلق الواد زوجين يومي من الخبز الأبيض في نفس التاريخ[34] .

لكن إلى جانب هؤلاء يمكن أن يقدم البايليك الخبز الأبيض إلى بعض الأصناف من الجند ولا سيما الطبجية أو من سلاح المدفعية . فقد كان لطبجية القصبة مثلا 36 خبزة من الخبز الأبيض يوميا سنة 1183[35] . فلعل مكانة هذا الصنف من الجيش وخطورة المهام الموكولة إليه ولا سيما حراسة أبراج العاصمة جعلت البايليك يعاملهم معاملة الفئات المحظوظة بأن موّنهم بالخبز الأبيض في حين وقع تموين العناصر الأخرى من الجيش بأنواع أقل جودة .

II - خبز التموين :

لقد كان البايليك يقدم المؤونة الضرورية لعساكره عند خروجهم للأمحال وحراسة الثغور. وعلاوة على اللحم والزيت و"المونة" عامة نجد الخبز عنصرا أساسيا في تموين الجيش .

(32) Plantet, Correspondances des Beys de Tunis et des Consuls de France avec la cour, Paris, Alcan, 1899, T. II, p. 150.

(33) أ. و ط. دفتر عدد 30. ص 28

(34) نفس المصدر

(35) أ. و ط. دفتر عدد 2532

فقد أعدت السلطة المركزية أفرانا خاصة - على ما يبدو - لصناعته وهي "كوشة غار الملح"، "كوشة حلق الوادي"، و"كوشة برنجي آلاي" أو الآلاي الأول[36].

وبالرجوع إلى المصادر التارخية أمكن لنا التعرّف على عدة أصناف من خبز التموين تتشابه في رداءتها الأمر الذي يحملنا على إدراجها ضمن خبز الفقراء.

1) البشماط :

لم يكن هذا النوع من الخبز خاصا بالبلاد التونسيّة فهو، من أكثر أنواع الخبز انتشارا في العالم. فالبشماط (بكسر الباء) يعرف عند الغرب Biscuit وفي الشرق بالبقسماط أو بالكعك الشامي[37]. والبشماط في هذه الأماكن يستهلك من الجيش أساسا والمسافرين برا وبحرا بصفة عامة نظرا لطول مدة صلوحيته.

فالبشماط كان زاد القراصنة والمسافرين في البحر والعاملين به من ذلك مثلا أن إحدى المراكب التونسية التي سافرت بالهدية لأسطنبول في جمادي سنة 1119 هـ زودت بثلاثين قنطارا من البشماط[38].

أما المسافرون برا ولا سيما مع أمحال المنصورة فقد كانوا يتزودون بكميات هامة منه.

ففي سنتي 1151/52 هـ زودت محلتا الصيف والشتاء ب 7460 قنطارا من البشماط[39] وفي سنة 1161 هـ صنع للباليليك 6994 قنطارا[40] وفي سنة 1162 هـ بلغت كمية البشماط 6225 قنطارا[41].

(36) أ. و ط، دفتر عدد 516

(37) R. Dozy, Supplément aux dictionnaires arabes, Paris, 1937, T1, p. 90.

(38) أ. و ط. دفتر عدد 2145، ص 25

(39) أ. و ط. دفتر عدد 30

(40) أ. و ط. دفتر عدد 1764، ص 29

(41) نفس المصدر

أمـا سنة 1277 هـ فبلغت جـملة مـا خـرج من البـشمـاط لمـصـالح الأمحـال المنصورة 2398 قنطارا[42] وعمـوما يمكن القـول أن معـدل ما يصنع للبايليك من بشماط لتمـوين جيشه يقدر بين 500 و 600 قنطار في الشهـر خلال القـرن الثامن عـشر. إلاّ أنّه بداية من القـرن التاسع عـشر وبعد منتـصفه بالخصوص يبـدو أن هذا المعدل قد انخـفض إلى حوالي 200 قنطار في الشـهر. يمكن في اعـتقـادي تفسـير هذا الانخـفاض في استهلاك البـشماط بدخول نوع ثان من الخبـز في تموين الجيش المكون للأمـحال وهو "الغـليط". ذلك أن المصـادر السـابقة لمـنتصف القـرن التاسع عـشر لا تذكر إلاّ صنفـين من البشـماط هما "البـشماط الأسـمر" والبشماط الأبـيض". وعلى غرار الخبز يقع إذن التميـيز بين صنفين من البشـماط بالاعـتمـاد على اللون واختـلافه كـما أسلفنا راجع إلى طـريقة الإعداد والتعامل مع المادة الأولية. فكلما فقد السميد المستعمل نخالته كلمـا كان الخبـز وبالتالي البـشمـاط ناصع البيـاض. إلاّ أن ما يمـيزه عن الخبز العادي هو النضج .

فالـبشـماط في واقع الأمـر هو الخبـز الذي يترك في الفـرن أكثـر من الوقت اللازم لإنضاج الخبز. حتى يصير يابسا. وهو ما يفسر عدم تعفنه بسرعـة. كما يخـتلف البشماط عن الـخبز من ناحيـة الشكل. فالبشـماط عادة ما يعدّ ويستهلك في شكل قطع بخلاف الخبز اللذي كان في شكل رغيف مستدير الشكل في غالب الأحيان وكذلك الشأن بالنسبة للغليط .

2) الغليط :

يعـتبـر الغليط من أقدم أنواع الـخبـز في العالم. وهو المـعبـر عنه ب Galette وأصل تسـميـته بذلك يعـود إلى شكله الدائري. يتـصف الغليط اذن بشكله المسـتدير أولا وبشدة نضـجه ثانيا ولا يـختلف في ذلك عن

(42) أ. و ط. دفتر عدد 516، ص 36

البشماط[43] كما يتصف الغليط بقلة ارتفاعه نظرا لعدم تخمير عجينه. وتذكر المصادر التاريخية وجود نوعين من الغليط المعد للأمحال ولعسكر حلق الوادي سنة 1277 هـ هما :

"غليط سميد" : ولعله المصنوع من القمح الصافي.

– "غليط جاري" : لم نعثر على ما يفيد في شرح كلمة جاري[44]. ولعلها تدل على أن هذا النوع من الغليط كان مصنوعا من حبوب أخرى غير القمح كالشعير مثلا؟ ومهما يكن من أمر فإن استهلاك الأمحال لهذا النوع بقي محدودا بالمقارنة مع استهلاك البشماط فلم يتعد ألف قنطار سنة 1277 هـ (=1860)[45].

ولئن كان الجيش المسافر بالمحال أو المرابط بالأبراج والنوبات المختلفة يموّن من البشماط أساسا فإن بقية أصناف الجند كانوا يحصلون على أنواع أخرى من الخبز تختلف بإختلاف الوظيفة وباختلاف مكانة كل صنف داخل الجيش الذي تطور وعرف تحولات هامة وعديدة بداية من عهد أحمد باشا باي[46].

فقبل هذا التاريخ لم يكن للجيش باستثناء قادة جند الترك أو الجيش المكلف بمهمة الحق في الخبز. إلاّ أن ابن أبي الضياف يذكر أن الباي حمودة باشا وفي نطاق استعداده لحرب الجزائر "رتب الخبز للعسكر القاطنين بالقشل، وقد كانوا يأكلون من مرتبهم وكدّهم في الحرب..."[47] بحيث أن أعباء الدولة وتحمّلها للمصاريف المنجرّة

---

(43) B. Dupaigne, Le Pain... op.cit. p. 45.

(44) أ. و ط. دفتر عدد 516

(45) نفس المصدر

(46) Brown (Carl - l), The Tunisia of Ahmed Bey 1837-1855, Princeton University Press, 1974, 409p.

(47) أحمد بن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، الدار التونسية للنشر، 1989، الجزء الثالث، ص 54 .

عن تموين الجيش بدأت قبل تكوين الجيش النظامي لتتعمّق معه. فقد كان الجيش النظامي يموّن بالأصناف التالية من الخبز :

3) الخبز العسكري :

ينسب هذا الخبز إلى العسكر أو الجيش النظامي[48]. ذلك أننا لم نجد له ذكرا قبيل بعثه أو قبل 1837 . والجدير بالملاحظة أنّ هذا النوع من الخبز ما يزال موجودا إلى اليوم ببعض جهات البلاد ولا سيما بجهة الوطن القبلي التي يسمى بها باسم ثان وهو الخبز "الكوشكاره" . وبالاعتماد على أقوال سكان هذه الجهة نتبيّن أن الخبز العسكري كان يعد حسب الطريقة التالية:

بعد رحي القمح تقع غربلته مرّتين فقط. ثم يفرز السميد عن الدقيق الذي يقع استغلاله لإعداد المحمص.

أما السميد فيقع عجنه بالماء وقليل من الزيت. ثم يخمر العجين ويقسم بعد ذلك إلى عدد معين من الخبز الذي ينضج في الفرن. على هذا الأساس كان كل الخبز العسكري من نوع الخبز المصنوع من القمح. وهو كذلك من النوع المرتفع. أما لونه فكان يميل إلى السواد لبقاء نسبة هامّة من النخالة به. لذلك يمكن الاعتقاد بأن هذا الخبز قد عوض الخبز المعروف خلال القرن الثامن عشر بالخبز الأسمر. فلم تتغير إلاّ التسمية لارتباطها بظرفية تاريخية جديدة وبمستهلكين جدد هم العسكر النظامي الذي كان يستهلك نوعا آخر من الخبز وهو خبز السميد.

4) خبز السميد :

كما هو الحال بالنسبة إلى الخبز العسكري فإنّ هذا الخبز لم يبرز في

---

(48) أ.وط، دفتر عدد 516

المـصادر التـاريخـية إلاّ في مـنتصف القـرن XIX [49] إنّ هذه التـسـميـة الجـديدة ليست إلاّ تسـميـة للخـبز المـعروف قـبل هذا التـاريخ بالخـبز الأبيض المصنوع من سميد القـمح الذي تقع غربلته مرارا عديدة. لذلك نجد أن القفيـز الواحد من القمح لا يمكّن إلاّ من إعداد 450 زوجا من خبـز السميـد في حين يمكّن من ضعف العـدد اذا كان الخبـز عسكريا[50] كمـا أن الدليل على صـحة ما نقـول من جودة خـبز السـميـد المضـاهية للخـبز الأبيض أن "الدّيار المـعمـورة" و"المطبخـات" وبالتالي الـبلاط والعـائلة الحـاكـمـة كـانوا يسـتـهلكـون من هذا الخـبـز سنة 1860 ولا يستهلكون الخبز العسكري[51].

إلى جانب الخبز العسكري وخبز السميد نجد أنواعا أخرى من الخبز المعدة لتموين الجيش كذلك.

5) الخبز حانبه :

ينسب هذا الخبز إلى الحوانب وهم من الفرسان الذين ينقسمون إلى قسمين : حوانب عرب والذين كانوا يحتلون قبل ترتيب الجيش النظامي - مكانة هامة في الجـيش التونسي[52]. وممـا تجدر الإشـارة اليه هو أن الخبـز حانبـه كان موجـودًا منذ القرن الثـامن عشر. وتـواصل مع القرن التـاسع عشـر صنعـه وإعطاؤه لبـعض العناصر العـسكرية. كـان جل من يمون من هذا الخـبز من الحراس أو من يطـلق عليهم "بعسكر العـسة" ولعل جلهم كان من عسكر الحنفية.

(49) نفس المصدر، ص 36

(50) نفس المصدر، ص 44

(51) نفس المصدر، ص 36

(52) K. Chater, Dépendance et Mutation précoloniales, le Régence de Tunis de 1815 à 1857, Université de Tunis, 1984, pp. 509-517.

فنجد "عسة باردو" و"عسة الأبراج" وهي المحيطة بالعاصمة وداخلها كبرج فليفل وبرج الرابطه[53] .

ومن أمثلة ذلك :- "56034 أزواج خبز حانبه جملة الخارج لحوانب عسة باردو المعمور"[54] ويبدو أن الخبز حانبه كان يصنع كذلك من القمح وبالتالي من المرجّح أنّه أبيض اللّون. وكل ما نعرفه أنّ وزن الرغيف الواحد منه كان 14 أوقية سنة 1155 هـ. [55] إلاّ أن الحوانب كانوا يتحصلون على نوع آخر من الخبز وهو :

6) الخبز الأكحل :

تعتمد تسمية هذا الخبز على لونه فهو أسود اللّون. ويرجع ذلك إمّا لعدم غربلة سميد القمح تماما أو لإعتماد حبوب أخرى لصناعته كالشعير. ذلك أن الخبز المعد منه يكون داكن اللّون. كما أن القمح القديم يمكن أن يعطي خبزا أسود اللّون رديئا[56] .

إنّ الفوارق بين مختلف أنواع خبز التموين ليست هامة. فهي تهم اللّون اذ تنقسم إلى ألوان ثلاث من الأبيض إلى الأكحل مرورا بالأسمر. أما الاختلاف الثاني فيتعلق بكيفية النضج فالبشماط والغليط ينضجان أكثر من الخبز العادي بداهة.

أما القاسم المشترك لهذه الأنواع من خبز التموين فهما أمران : المادة الأولى وهي القمح - أما الأمر الثاني فهو الرداءة بالرغم من اعتماده .

---

(53) أ. وط، دفتر عدد 30، ص 26

(54) أ.وط، دفتر عدد 516، ص 36

(55) أ.وط، دفتر عدد 2532، ص 111

(56) أ.وط، دفتر عدد 1764، ص 29 والدفتر عدد 516

والمتتبع للمكاتيب الواردة على وزارة الحرب يتبيّن بيسر مدى رداءة خبز التموين وتذمر الجيش من ذلك[57] .

ومن أمثلة ذلك ما تضمنته رسالة محمد باش خوجة الحنفية إلى وزير الحرب أحمد زروق في غرة محرم 1284 هـ : "فالمعروض على السيادة أن خبز عسكر الحنفية يأتي بوسخ وفيه بعض نقص كما يتشرف بيد السيادة زوج خبزات منه ليطلع عليه. . ."[58] .

وإلى جانب الوسخ والنقص في الميزان فإن طعم خبز التموين ولونه كثيرا ما كانا غير عاديين وذلك بسبب عدم اتباع الخبازين للمواصفات الضرورية لصنع الخبز ولجوئهم إلى الغش قصد توفير أرباح هامة .

ولعل رداءة خبز التموين ازدادت بازدياد عدد الجيش النظامي وما تطلبه من مصاريف بصفة عامة علاوة على تأزم الأوضاع الاقتصادية للبلاد بداية من منتصف القرن XIX بوجه خاص إلى درجة عجز البايليك عن القيام بأعباء الجيش ولا سيما من الخبز[59] . ولعل الدليل على ذلك أن محمد باي قد أبطل تقديم الخبز المعتاد لجند الترك. وقد تواصل ذلك مع خلفه[60] بالرغم من إعطائه الخبز لعساكر الحنفيه من جديد "لأنّهم منذ مدة عديدة لم أخذوا خبزا وتكلموا مع نايب السيد حميدة بن عياد في شأن ذلك وذكر لهم أنه ليس عنده إذن بإعطاء ذلك وجميع العساكر أخذوا سوا الحنفية لم أخذوا سوا يومين أخذ كل نفر خبزة واحدة في الأيام الفارطة"[61] .

---

(57) أنظر على سبيل المثال لا الحصر صندوق عدد 163 ملف عدد 791. وثيقة عدد 37 وعدد 59 .

(58) أ.وط ، صندوق عدد 169، ملف عدد 896 وثيقة عدد 56

(59) أحمد بن أبي الضياف، اتحاف. . . ج4 ص 210 .

(60) نفس المصدر

(61) أ.وط، صندوق عدد 169 ملف عدد 896 وثيقة عدد 59

لم تؤثر هذه الأزمة في خبز التموين فقط وإنّما أثرت كذلك في بقية أصناف الخبز خارج دوائر البلاط والسلطة .

III - خبز المنازل :

إذا كانت المعلومات عن خبز البلاط وخبز التموين متوفرة نسبيا نظرا للطبيعة الدولية للوثائق فإن معلوماتنا عن خبز المنازل محدودة وقليلة. ولربما يمكن تذليل هذه الصعوبات بالرجوع إلى الروايات الشفاهية .

وحري بنا أن نعرّف أولا بخبز المنازل. فهو كل خبز يصنع من قبل ربة المنزل سواء أكانت في المدينة أم في الريف. وبذلك يكون مختلفا عن الخبز المباع في السوق والذي يصنع من قبل الخبازين .

كان الاقتصاد المنزلي الاقتصاد السائد في أغلب جهات البلاد وحتى المدن منها. فكانت ربات المنازل يعمدن إلى إحضار كل ما يؤكل وما يعد يوميا كالخبز وغيره من المآكل أو ما يعد مرة في السنة (العولة) كالكسكسي والمحمص الخ...[62] .

ويدخل عمل المرأة في إطار تقسيم العمل بينها وبين الرجل. فعليه جلب القمح من فلاحته للأرض أو من السوق وعلى المرأة طحنه وغربلته ثم خبزه فلا تلجأ العائلة إلى خبز السوق إلا عند الضرورة القصوى بل إنّ العقلية السائدة ولا سيما بالأرياف تجعل ممن يستهلكه عرضة للسخرية[63] . هذا ولم تكن طريقة اعداد الخبز المنزلي واحدة بالبلاد التونسية. ويمكن التمييز عموما بين طريقتين حسب نمط عيش السكان .

---

(62) Valensi, Fellahs... op.cit, pp. 239-240

(63) لا زالت هذه العقلية موجودة بالأرياف التونسية ولا تنطبق على شراء الخبز فقط وانما على شراء مواد أخرى أيضا كالحليب وكل ما يمكن للعائلة انتاجه .

1) خبز المنازل في الأرياف والبوادي :

ذهب بعض الرحالة الأجانب إلى الإعتقاد بأن استهلاك الخبز كاد أن ينحصر أكله على سكان المدن والقرى الساحلية بالبلاد. أما القبائل الرحل وسكان الجريد فإنهم لا يستهلكون الخبز إلاّ نادرا[64] فالخبز هو ظاهرة مدينية. ولا شك أن هذا الرأي مبالغ فيه ذلك أن نفس الرحالة - ومصادر أخرى - يؤكد على مدى انتشار صنع الخبز واستهلاكه في جميع أنحاء البلاد التونسية[65] . إلاّ أن طرق اعداد الخبز وأنواعها تختلف من مكان لآخر داخل عالم الأرياف .

ولقد لاحظ المؤرخ محمد بيرم V في معرض حديثه عن الخبز في البلاد التونسية نوعين من الخبز خاصين "بالعربان" فقال : . . . والخبز له أنواع ففي العربان أما ان يكون منضجا في فرن يسمى الطابونة وهو حسن جدا سيما السميد منه وإما أن يكون العجين غير مخمر ويشوى في إناء من الطين وهو رديء لقلة نضجه وعدم تخميره وكلا النوعين موجود في البلدان إلاّ الحواضر"[66] .

انطلاقا من هذا الوصف يمكن أن نحدد نوعين من خبز المنازل بالأرياف هما :

أ)خبز الطابونة :

ينسب هذا الخبز إلى الفرن المنزلي الذي ينضج فيه والمعروف بالبلاد التونسية بالطابونة، وهي ما تسمى في المشرق العربي وفي اللغة

(64) Peysonnel et Desfontaines, Voyages... op.cit, p. 73.

(65) M. D. Shaw, Voyages dans plusieurs provinces de la Barbarie et du levant, La - Haye, 1743, vol. 1, p. 348.

(66) محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار. . .، ص 138

العربيـة بالتنور[67]. وهو إناء من طين أجـوف وبأسـفله فـوهة تمكن من إدخال الحطب وإشعـاله. وعندما تشتد حرارة جـوانب التنور يقع إلصاق الخبز على جنباته إلى أن ينضج[68].

ولئن كان خـبز الطابونة في أغلب الجـهات معـدا للاستـهلاك الذاتي فانه كـان يباع أحيانا فـي السوق ولا سيمـا بالمدن والقرى كـمدينة تونس وكذلك بواحات الجريد اذ تذكر المصادر وجود ثلاث "طابونات" بتوزر و 10 طابونات بنفطة سنة 1865[69].

ويصنع خـبز الطابـونة من القمح ومن الشـعـير والذرة وذلك حـسب الجهـات فمناطق الشمال والوسط يسـيطر فيها خـبز السميـد. أما مناطق الجنوب فتسـتهلك خبز الشـعير خاصة. وبقطع النـظر عن المادة الأولية فإن المرأة كانت تقوم برحي القمح أو الشعير بالرحى التقليدية (مصنوعة من الحـجـر ومسـتـديرة الشكل) ثم تمـر إلى عمـلية ثانيـة وهي غـربلة الطحين مرتين أو ثلاث قـصد فصل نخالته وفصل السـميد عن الدقيق. ثم يعـجن السمـيد بالمـاء وقليل من الزيت ثم يخمـر ويقسم علـى عدد معـين من الخبـز. وحسب البـعض فإن الطابونة تتـسع إلى اثنتي عـشرة خـبزة من القـمح ونصف العدد من خـبـز الشعـير أو خـبز الـذرة لكـبـر حجمه[70].

---

(67) Hélène Balfet, Bread in some regions of the Mediterranean Area : A contribution to the studies on Eating habits, in Gastronomy, The Anthropology of food and food habits, Mouton, 1975, pp. 305-314.

(68) Ibid.

(69) أ.وط، صندوق عدد 58، ملف عدد 643، وثيقة عدد 3.

(70) Helene BALFET, Bread... op.cit, p. 307.

وتتفق المصادر الكتابية والشفاهية على جودة خبز الطابونة ولا سيما المصنوع من السميد. ويقع استهلاكه مع الزيت أو الزبدة أو يثرد أو مع الأنواع المختلفة من المرق.

إلى جانب خبز الطابونة فإنّنا نجد أنواعا أخرى من الخبز المنزلي بالأرياف تشترك في قلة جودتها ولعل من أشهرها الكسرة وخبز الملة .

ب) الكسرة :

يكنّى الخبز في عديد من جهات البلاد التونسية بالكسرة بقطع النظر عن نوعه. ولعل ذلك يعود إلى المعنى الأصلي للتسمية. فقد جاء في لسان العرب لابن منظور أنّه في "حديث العجين : قد انكسر، أي لان واختمر. وكل شيء فتر، فقد انكسر، يريد أنه صلح لان يخبز. . . " فالكسرة هي العجين الذي أصبح جاهزا للخبز[71] .

غير أن الأرياف والبوادي التونسية عرفت نوعا خاصا من الخبز يسمى بالكسرة. إن اعتماد التسمية الأصلية دليل في اعتقادي على محافظة هذا النوع من الخبز على خصائصه القديمة. فهو أقدم أنواع الخبز التي تعد حسب التقنيات القديمة أو العتيقة[72].

وتعتبر الكسرة من الخبز غير المخمر أو من صنف الرقاق. وتصنع من الشعير أو القمح على حد سواء. وتختلف طريقة نضجها عن الطابونة. فعادة ما تنضج الكسرة في إناء. يعرف بالطاجين في شمال البلاد وهو مصنوع من الفخار أو الطين أما في وسط البلاد وجنوبها فيسمى "بالغناي" أو "الحمّاس" وهو إناء معدني من النحاس أو من

(71) ابن منظور، لسان العرب، بيروت، 1956. المجلد الخامس، ص 139

(72) H.E. Jacob, Histoire..., op.cit. p. 15.

الحديد[73]. ولعل اعتماد الطاجين عامة مرتبط بنمط عيش المجموعات القبلية الرحل أو شبه الرحل والتي تنتقل بأثاثها وأداة طبخها. فلا تلجأ إلى صنع طابونة لتتركها بعد مدة وجيزة أو تضطر العائلة إلى حملها وهي أثقل بكثير من الطاجين .

هذا ولا بد أن نشير إلى أن الكسرة تنقسم إلى نوعين فهناك الكسرة العادية وهي من الدقيق. وهناك الكسرة التي يضاف اليها بعض الخضروات وحتى اللحم أحيانا. وتعرف هذه الأخيرة باسم "الكسرة المطبقة" في الجنوب التونسي كما تعرف في الجنوب الشرقي بالكسرة "المرفوسة" . وفي كلتا الحالتين لا تحافظ الكسرة على مذاقها وحتى شكلها الأصليين وإنما تتحول إلى غذاء كامل. إلاّ أن ما ميز الجنوب التونسي كذلك هو صنف آخر من الخبز وهو :

ج - خبز الملة :

ينسب هذا النوع من الخبز إلى المكان الذي ينضج فيه. فالملة في اللغة هي الرماد والتراب الذي أوقد فيه النار[74] . فإذا كانت بعض المجموعات تعتمد على الطابونة وبعض المجموعات الأخرى تعتمد على الطاجين لانضاج الخبز فإن القبائل الصحراوية والرحل عامة كانت على ما يبدو في غنى عنهما. فينضج الخبز بوضعه مباشرة على الرماد، وهي طريقة بدائية. تعود بنا إلى العصور الأولى وإلى أصل الإنسان[75] .

---

(73) Ch. Pellat ; "Khubz", Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition, Tome 5, pp. 42-44.

(74) ابن منظور، لسان العرب. . . ، المجلد الثالث، ص 530 .

(75) Helene Balfet, Bread..., op.cit, p. 306.

فقد بقي البدو متمسّكين بالأساليب وطرق اعداد الخبز البدائية لتلاؤمها مع نمط عيشهم وما يتصف به من بساطة وتقتير في الأكل. وكذلك لمحدودية ما تنتجه القبائل الرحل من حبوب. لذلك يمكن الاعتقاد أن خبز الملة كان يصنع من الشعير خاصة لعدم إمكانية إنتاج القمح في الجنوب التونسي. بل إنّ عدم توفر الحبوب عموما جعل النظام الغذائي للقبائل الرحل بجنوب البلاد كالمرازيق مثلا لا يعتمد إلاّ بنسبة ضئيلة على الحبوب. وحتى اذا ما أمكن للقبائل الرحل الحصول عليها عن طريق التبادل التجاري فانه لا يقع تحويلها إلى خبز يستهلك يوميا وإنما يقع تحويلها إلى محمص أو كسكسي أو مواد أخرى يمكن استهلاكها طيلة السنة(76).

هكذا نلاحظ أن "الكسرة" وخبز الملة يعكسان نمط عيش المجموعات القبلية التي لا يتوفر لها القمح وحتى الشعير بكميات كافية. وحتى إن توفرت هذه "النعمة الإلاهية" فإن تحويلها إلى خبز سميد أو خبز أبيض لا يكون إلاّ بمناسبة كالمواسم والأعياد التي يحتفل بها احتفالا بهيجا في المدن التونسية وخاصة في العاصمة(77).

2) خبز المنازل في الحواضر :

تتميز المدن عن الأرياف بأهمية المبادلات والأسواق إلاّ أن تطور الإقتصاد السلعي بالمدن لم يمنع الحضر من صنع خبزهم بمفردهم. فقد بقي "خبز الديار" الخبز السائد بالمدن والقرى حتى أواسط القرن التاسع عشر. فحتى هذا التاريخ كان سكان المدن يفضلون الخبز المنزلي عن خبز السوق.

(76) Valensi, Fellahs..., op.cit, p. 240.

(77) Ibid, pp. 247-249.

ويختلف خبز المنازل بالحواضر عن سواه في أمرين أولهما طريقة الإعداد ودرجة النضج وثانيهما حجم الخبزة[78].

ففي المدن ولا سيما بتونس العاصمة يمكن للمستهلك اشتراء القمح من الرحاب وهي أسواق خاصة بالحبوب. ثم يقع طحن القمح عادة في الطاحونة التي تكون على ملك الخواص. هكذا لا يبقى لربة المنزل في المدينة إلاّ إعداد عجين الخبز وإنضاجه. إلاّ أن هذه المرحلة الأخيرة لا تقوم بها المرأة إلاّ نادرا. فغالبا ما تفضل ربة المنزل في المدينة وفي القرية إرسال الخبز لينضج في الفرن المعتاد بمقابل مادي[79]

والفرن أو "الكوشة" هو في العادة بناء مقبب من الحجر أو من الآجر ذوفتحة واحدة صغيرة تسمح بإدخال الحطب وإشعاله وبإدخال الخبز كذلك. ويتميز هذا الفرن بصلابته من ناحية وطاقة استيعابه من ناحية أخرى اذ يمكن للفرن والواحد أن ينضج يوميا ما يستهلك من الخبز من قبل قرية كاملة[80].

أما المدن فقد كانت - بطبيعة الحال - توجد بها عدة أفران - من ذلك أنه كان يوجد بمدينة تونس سنة 1865 عشرون "كوشة" تتوزع كما يلي :

- أربعة أفران بالمدينة
- سبعة أفران بربض باب السويقة

---

(78) محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار. . .، ص 138

(79) نفس المصدر

(80) Ch. Pellat; "khubs"...; op.cit, p. 43.

– سبعة أفران بربض باب الجزيرة[81]

وإذا علمنا أن عدد سكان مدينة تونس آنذاك كان يقدر بحوالي 80.000 نسمة فإنّه يكون فرن واحد لكل 4000 ساكن[82] .

أما بقرى الساحل فنجد فرنان بالقلعة الكبرى وكذلك بالمكنين في حين لا نجد بالبقالطة وقصر هلال إلا فرنا واحدا. أما المهدية فيوجد بها أربعة أفران وذلك سنة 1857 [83] .

ولكن هل كانت كل ربات المنازل يرسلن الخبز إلى الفرن المعتاد ؟ يبدو أن البعض منهن كن ينضجن الخبز في الفرن المنزلي ولا يختلف عن الفرن المعتاد إلاّ من ناحية الحجم ولقد كانت بعض المنازل تحتوي إلى جانب المطبخ على "بيت نار" أو كوشة يقع استغلالها لإنضاج الخبز خاصة وبذلك تصبح العائلة في غنى عن خدمات "الكواش" وتوفر لنفسها المال وجودة الخبز. ذلك أن "الكواشة" كثيرا ما يتسببون في حرق الخبز[84] .

لكنه لا يتيسر إنضاج الخبز في الفرن المنزلي إلاّ للفئات والعائلات المحضوظة والتي لها من الإمكانيات المادية والبشرية الكافية لذلك .

هذا وقد تميز خبز المنازل في المدن بكبر حجمه بالمقارنة مع الخبز المصنوع في المخابز. ويبدو أن كبر الحجم مقصود من ربات المنازل[85]

(81) يبدو أن هذا العدد يهم عدد المخابز التي كانت تبيع الخبز وليس عدد الأفران الجملي بالعاصمة وحتى المخابز ذلك أن عدم توفر الحبوب والقمح خاصة عطل العديد من المخابز عن العمل. أنظر أ.وط. صندوق عدد 58 ملف عدد 643 وثيقة عدد 96.

(82) J. Ganiage, "La population de la Tunisie vers 1860. Essai d'évaluation d'après les registres fiscaux" in Etudes maghrebines, Paris, P.U.F, 1964, pp. 165-198.

(83) تخطيط مدن ولاية سوسة والمنستير والمهدية، مخطوط بالمكتبة الوطنية عدد 18669

(84) أنظر علي سبيل المثال. صندوق عدد 58، ملف عدد 643، وثيقة عدد 16

(85) ابن أبي دينار، المؤنس... ص 306

فالخبزة الكبيرة الحجم لا يمكن استهلاكها من قبل العائلة في اليوم وإنّما يطول بقاؤها فلا تجد الأم نفسها مجبرة على إعداد الخبز يوميا وما يتطلبه من مجهود ومن مصاريف إضافية. فالخبز الكبير الحجم يوفر على الأم راحتها وعلى الأب مصاريف إنضاج الخبز.

وتجدر الملاحظة إلى أن الخبز الكبير كان يصنع كذلك في المواسم والأعياد بمدينة تونس ولربما ببقية أنحاء البلاد "... يتفاخرون بعظمه ونقاوته حتى أن الرغيف الواحد لو وضع بين جماعة من الناس من عشرين فصاعدا لكفاهم ويطول مكث هذا الخبز إلى نحو شهر وأكثر وهو في غاية الحسن" [86].

لقد كانت المواسم والأعياد بالبلاد التونسية عامة مناسبة لتنويع الأكل والتمتع بما لذ وطاب من المأكولات ولا سيما من الخبز فقد حافظ التونسيون إلى اليوم على عادة أكل "الخبز المبسس" وأنواع أخرى من الخبز تشترك في حسنها بمناسبة شهر رمضان.

هكذا نلاحظ أن خبز المنازل، سواء كان في الأرياف أم في المدن يتصف بنضجه وحسنه عموما. إلاّ أن استهلاكه كان على ما يبدو مقتصرا على العائلات المحظوظة وهي العائلات القادرة على اشتراء القمح ثم تحويله إلى خبز. أما العائلات الفقيرة والفئات الشعبية عموما فقد كانت تستهلك خبز السوق خاصة.

VI - خبز السوق :

إن المقصود بخبز السوق هو كل أنواع الخبز التي تصنع بالمخابز لتباع للمستهلكين. لكن تجدر الإشارة إلى أن بعض أنواع الخبز ولا سيما الطابونة التي كانت تصنع من قبل ربات المنازل تباع كذلك بكميات محدودة في الأسواق.

---

(86) نفس المصدر

وعلاوة على مكان صنعه فإنّ ما يميز خبز السوق هو الفئات المستهلكة له وبالتالي أبعاده الاجتماعية .

فلقد كانت أغلب الفئات الاجتماعية بالبلاد التونسية تستهلك خبز المنازل فلا يضطر إلى خبز السوق إلاّ "من لا عائلة له أو الفقراء ذوو العيال" [87] . فخبز السوق إذن هو خبز الفئات الشعبية وخبز الفقراء والهامشيين بالمدن .

ولئن كنا لا نملك أرقاما عن عدد هؤلاء فإنّ الواضح من المصادر أن عددهم وعدد المستهلكين لخبز السوق عامة قد ارتفع بصفة مطردة طوال القرن XIX [88] . فقد كان لتأزم الأوضاع الإقتصادية بالبلاد بداية من 1830 الأثر البالغ على المجتمع بجميع فئاته ولا سيما الفئة الشعبية منه. فلم تعد هذه الفئة قادرة على اشتراء الحبوب لارتفاع أسعارها وقلتها وبالتالي لم تعد قادرة على صنع خبزها بمفردها. فحالة العجز وتأزم الوضعية الإقتصادية والإجتماعية عادة ما يتسببان في دفع الناس بصفةاضطرارية إلى إستهلاك خبز السوق .

فالإقبال على هذا النوع من الخبز بالبلاد التونسيّة كان يزداد كلما مرت البلاد بأزمة ظرفية ولكنه يزداد كلما ازداد تفقير المجتمع وتعمقت التناقضات الاجتماعية. فاحتداد ظاهرة استهلاك خبز السوق وانتشارها بالمدن خاصة ليس وليد تغير العادات والأذواق وإنّما وليد تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر وخاصة أثناء النصف الثاني منه .

---

(87) محمد بيرم الخامس، صفوة. . . ، ص 138

(88) Chérif (M.H) ; "Expansion européenne et difficultés tunisiennes : 1815-1830", Annales E.S.C, mai-juin 1970. pp. 714-745.

وقبل التعرض إلى العلاقة الجدلية بين استهلاك خبز السوق وتردي أوضاع الفئات الاجتماعية. حرى بنا أن نعرّف بأنواعه وطريقة صنعه .

1) أنواع الخبز بالسوق :

يوجد حسب محمد بيرم V إثنا عشر نوعا من خبز السوق في مدينة تونس "كلها جيدة سليمة ناضجة على النحو الذي يعرف في المشرق بالأفرنجي" [89] .

تتضح من خلال هذا الحكم مسألتان أولهما تعدد الأنواع وكثرتها وهو دليل على أهمية استهلاك الخبز من جهة وثراء العادات وتنوع طرق اعداده من جهة أخرى. أما المسألة الثانية فهي متصلة بالأولى فهي التأثر بالعادات والتقاليد الإفرنجية والمقصود بها العادات الغربية في اعداد الخبز .

وقد أشرنا إلى أن الخبز المعد حسب الطريقة الأروبية وخاصة منها الفرنسية والذي سمي "بخبز الفرنسيس" كان مقصورا على الفئة الحاكمة والبلاط خلال القرنين XVII و XVIII [90] . فهل يعني ذلك أنه حصل تغير في الأنماط الاستهلاكية في البلاد خلال القرن XIX ؟ .

يبدو من خلال بعض المصادر أن التأثيرات الغربية على طريقة إعداد الخبز بالبلاد قد بدأت تظهر بوضوح بداية من النصف الثاني من القرن XIX. فبعد أن كان الخبازون الأروبيون يقتصرون علي حمل الخبز للبلاط أو للجالية الأروبية أصبح العديد منهم يصنع الخبز "ويبيعه بالسوق مع الخبازة" [91] . وكانوا من المالطيين والايطاليين والإسبان

(89) محمد بيرم الخامس، صفوة. . . ، ص 138

(90) أنظر أعلاه .

(91) أ.وط، صندوق عدد 58، ملف عدد 643 وثيقة عدد 308

والفرنسيين طبعا إلى جانب اليهود المتجنسين. وقد استقر هؤلاء في ضواحي مدينة تونس خاصة ولا سيما بحلق الوادي حيث توجد الجاليةالأروبية واليهود لكننا نجدهم بالمدن الأخرى كذلك كسوسة وصفاقس[92] .

ويبدو أن دخول الخبازين الأجانب إلى السوق قد خلق تنافسا كبيرا بينهم وبين الخبازين التونسيين ونلمس ذلك من خلال تشكيات "أمناء المعاش" و"أمناء الكواشة" الذين طالبوا "بمنع هؤلاء الأنفار من الخدمة لإفسادهم للصنعة" [93] .

فلئن اعتبر المؤرخ بيرم V الخبز الإفرنجي جيدا وحسنا فإن ذلك لا يعني مخالفته للطرق المحلية والتي كان على كل خباز ومنتم للحرفة احترامها. فالتنظيم الحرفي يقتضي من الخبازين صناعة الخبز حسب مقاييس محددة ومضبوطة لا يمكن الحياد عنها إلاّ بترخيص من أمين الخبازين. ومن أهم المقاييس الخاضعة للرقابة المادة الأولية ثم انضاج الخبزة ووزنها[94] . ولقد كانت المراقبة تتم عن طريق أمين المعاش وأمين الكواشة. فالأول ينظر في ما يتعلق بوزن الخبزة ونظافتها أمّا الثاني فيهتم خاصة بالمادة الأولية وكيفية الإنضاج ودرجته، هذا وتجدر الإشارة إلى حصول خصومات بين الأمناء لتضارب مهامهم فأمين المعاش كان حريصا على أن يباع الخبز نظيفا وحسب الوزن والسعر المحددين في حين كان أمين الكواشة يحرص خاصة على طريقة اعداد الخبز وانضاجه حسب ما يتطلبه عرف صناعة الخبز[95] . فهل كانت هذه

---

(92) نفس المصدر

(93) (أ.وط، صندوق عدد 58، ملف عدد 643، وثيقة عدد 23

(94) نفس المصدر، وثيقة عدد 16

(95) نفس المصدر

الرقابة المزدوجة كفيلة بجعل خبز السوق خبزا حسنا أو على الأقل يضاهي في حسنه خبز المنازل ؟

يبدو أن خبز السوق كان في أغلب الفترات التاريخية قليل الجودة عموما لذلك لم يقبل على استهلاكه إلاّ الفقراء والمضطرّون إلاّ أن بعض الفترات التارخية كانت تتميز بترد في جودة الخبز أكثر مما هي عليه في فترات أخرى .

ففي عهد الباي حسين بن علي وحتى أواسط دولة علي باشا "كان القانون بالحضرة أن جماعة من الخبازين يلتزمون من السلطان عمل البشماط الذي يلزمه لعساكره في خروجهم للمحال وحراسة الثغور، ويشترطون في التزامهم أن لا يبيع الخبز غيرهم من أول النهار إلى الزوال فيعملونه أسود رديئا . . . " [96] . وعلى العكس من ذلك فإنّ علي باي عندما أبطل الإلتزام المذكور اشترط على الخبازين الجودة فتحسن الخبز نسبيا إلاّ أنّ جودة الخبز في القرن التاسع عشر قد كانت على ما يبدو منقوصة وهو ما يظهر من خلال تعدد حالات الغش التي أعلن عنها أعضاء المجلس البلدي وضبطية الحاضرة [97] .

فإلى جانب الخبز المصنوع من قبل الأجانب وقد كان غير جيد وغير مطابق لقانون الصناعة وعرفها فإن الخبز المصنوع من قبل الخبازين التونسيّين كان يشكو أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر خاصة من نقص في الوزن وفي قلّة النظافة ومن الحرق الخ . . . إلاّ أن ما أساء إلى صناعة الخبز وأثر في جودته في هذه الفترة هو " . . . أن الخبازة والفطايرية صاروا يستعملون في صناعتهم دقيق الفارينه وهو

(96) حمودة بن عبد العزيز، الكتاب الباشي. تونس 1970، ص 367

(97) أنظر على سبيل المثال صندوق عدد 58 ملف عدد 643 وثيقة عدد 308 - عدد 319

رديء بالنسبة للقمح . . . فظهر للمجلس أن الأمناء يمنعون الصناع من استعمال دقيق الفرينة لما في ذلك من المضرة بالصنعة . . "[98] .

تبعا لذلك يمكن القول إن اعتماد الطحين والذي كان قد أدخله الأجانب في صناعة الخبز لم يؤد إلى تحسن جودة الخبز بل بالعكس من ذلك جعل خبز السوق رديئا .

إن اعتماد الخبازين على "الفرينة" كان نتيجة ارتفاع سعر القمح وقلته بالبلاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كما أسلفنا. فقد أثر ذلك على مداخيل الخبازين وأرباحهم فالتجؤوا إلى "الدقيق المجلوب من خارج العمالة" اذ يمكنهم من صنع الخبز دون التقيد بعرف الصناعة ولا بأسعار الخبز لأنّ الأمناء كانوا غير قادرين على تسعيره لجهلهم بقيمة الفرينة وبمقدار ما يمكن صنعه من الخبز من الويبة منها مثلا[99] .

إنعكس استعمال الفرينة المستوردة من أروبا على أنواع خبز السوق وتسميته خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فأصبحت هناك ثلاثة أنواع أو أصناف كبرى من الخبز هي :

- خبز السميد وهو الخبز المصنوع من سميد القمح. ولعل أغلبه كان مستوردا من الخارج [100] .

- الخبز اللفيف : واللفيف هو الشيء المختلط أو الكثير الاختلاط [101]. وبذلك يكون هذا النوع من الخبز مصنوعا من عدة حبوب. فإلى جانب القمح ربما يقع اعتماد نسبة من الشعير أو من دقيق

(98) نفس المصدر، وثيقة عدد 24

(99) نفس المصدر ونفس الوثيقة

(100) نفس المصدر، وثيقة عدد 179

(101) نفس المصدر

الفـرينة في صنعه. وبذلك يمـكن اعتـبار هذا النوع أقل قـيمـة من النوع الأول .

– الخبـز الحلوسي : والأحلس هو الشيء الأملس[102] ولعل نعـومة هذا الخبـز ولينه متـأتيان من اعـتماد الفـرينة. ذلك أن استـعمـال القمح يجعل مـن لب الخبز خـشنا نسبيا. وقـد كان هذا النوع من الخـبز أقل أنواع الخبـز جودة وأكثرها رخـصا. ولعل ما يؤكد لنا ذلك مـا تدل عليه كلمة "حلوسي أو حلوزي" في اللغة العـامية. فكل شيء رديء ومنحط القيمة يطلق عليه صفة "الحلوزي" .

تلك اذن أنواع خبز السوق التـي ورد ذكرها في المصادر ولا شك في وجود أنواع أخرى ولا سيـما الأنواع التي تباع بمناسبة الأعـياد وفي شهر رمضان والتي تتـميز بتعدد أشكالها واخـتلاف أحجامها ومظهـرها عامة. وهي أشكال وأحجـام وألوان توحي بالفرحـة والهناء ولربما ترمـز كذلك إلى بعض المعتقـدات أو الذكريات السياسية والدينية فيـتحول الخبز إلى رمز ديني أو سـياسي[103] فـضلا عن أبعـاده الاجتـماعـية والاقـتصـادية. فـالخبـز عـامة كـان ولا يزال مـؤشرا هامـا عـالي الدلالة عن الوضـعيـة الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد التونسية.

فكلما كانت الظـرفية الاقتصاديـة ملائمة قلّ الإقبال على خـبز السوق في حين كلما تأزمـت الأوضاع ازداد الإقبال عليه لعـجز الفئات الشعـبية عن اشتراء الحبوب وتحويلها إلى خبز .

2) الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لخبز السوق :

لئن لم نتمكن في إطار هذا العمل من تتبع كل الأمثلة فإنه يمكن أن نورد على سبيل المثال لا الحصر البعض منها .

(102) R. Dozy, Supplément..., op.cit ; tome 1, p. 315

(103) ابن أبي دينار، المؤنس. . . ، ص 305

فمن بين الفترات التاريخية التي قل فيها الإقبال على خبز السوق يمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر الفترات التالية :

– فترة ولاية الداي أصطا مراد : فقد اتخذ عدة إجراءات اقتصادية من أهمها منع تصدير الحبوب مما أدى إلى توفيرها بكميات هامة وإلى انخفاض أسعارها من جهة وتوفر الخبز وانخفاض سعره من جهة أخرى فقد "بيع قفيز القمح في أيامه بأربعة دنانير نواصر . . . " . وكان الرغيف الذي يباع بناصري زنته ست وثلاثين وقية . . . وكان الناس في أرغد عيش "[104] .

– الفترة الأولى من حكم الباي حسين بن علي : فقبل اندلاع الحرب الأهلية سنة 1726 عرفت البلاد عامة وجهة "افريقيا" خاصة رخاءا لم تعهد مثله. ومن مظاهره "أن القفيز القمح الباجي بخمسة ريالات ولا من يكيله ولا من يطلبه. وأربعة من الخبز كل خبزة رطلا بناصري ولا ثم من ينشد عليها . . . "[105] .

وعلى العكس من ذلك، كلما انعدمت الحبوب وارتفعت اسعارها بسبب أزمة مناخية أو بسبب تصديرها أو بسبب توظيف ضرائب مرتفعة على إنتاج الحبوب وبيعها فإن اقبال الناس على خبز السوق يتزايد. بل يؤدي أحيانا إلى أزمة اجتماعية وسياسية حادة في البلاد كما حدث ذلك في الفترات التالية على سبيل المثال .

ففي عهد الداي أحمد خوجة وبالتحديد "في أول سنة من ولايته وقع الغلاء المفرط. . . " انجر عن ارتفاع أسعار المواد الضرورية بطبيعة

---

(104) الوزير السراج، الحلل السندسية في الاخبار التونسية. تقديم وتحقيق محمد الحبيب الهيلة، تونس، دار الكتب الشرقية، 1973، ج II ، ص 196

(105) محمد الصغير بن يوسف الباجي، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي، مخطوط بالمكتبة الوطنية عدد 18688، ص 10

الحال مجاعة وعجزت أغلب الفئات الإجتماعية عن إعداد الخبز بل بلغت الوضعية إلي حد تقاتل الناس للحصول عليه. "فقد كان (أحمد خوجة داي) كل يوم يصرف من الخبز في سبيل الله جانبا عظيما. وكان اعطاؤه عند زاوية الأستاذ سيدي قاسم الجليزي نفعنا الله به. ويعظم تزاحم الخلق عليه زمن اعطائه وربما مات الناس أحيانا من شدة الإزدحام" [106].

ومن بين الفترات التي انعدم فيها الخبز أو كاد ينقطع من الديار وحتى من السوق نذكر سنة 1777. فكثر في هذه المسغبة عدد الفقراء والسؤال بمدينة تونس وكثر تبعا لذلك التهافت علي خبز السوق وكثر الإزدحام على الصدقات من الطعام ولا سيما من الخبز الذي يقدمه البايليك يوميا بالتكية[107].

ومن بين سنوات القحط التي انقطع فيها الخبز من المنازل واقبل الناس على خبز السوق سنة 1804 .

فكان لانحباس المطر وانعدام المحاصيل تأثير علي ارتفاع سعر القمح. فقد بلغ سعر القفيز منه مائتي ريال في جوان 1804 [108]. وحتى لا يؤثر ذلك في صنع الخبز وسعره قام حمودة باشا ببيع القمح إلى الخبازين بنصف السعر المتداول في السوق. ثم أرسل الشيخ ابراهيم الرياحي إلى المغرب لتوريد القمح[109] .

ولئن كانت هذه الأزمات ظرفية اذ سرعان ما تتوفر الحبوب وتنخفض الأسعار وتتمكن أغلب الفئات الإجتماعية من إعداد خبزها.

---

(106) الوزير السراج، الحلل . . .، ص 224

(107) حمودة بن عبد العزيز، الكتاب الباشى. . .، ص 302

(108) أ.وط، ملف عدد 1، وثيقة عدد 51

(109) ابن أبي الضياف، اتحاف. . .، ج 4، ص 37

فإنه بداية من الثلث الثاني من القرن XIX أصبحت البلاد عامة وتونس العاصمة بصفة خاصة تعيش أزمة حبوب هيكلية .

فقد تحولت البلاد التونسية من بلد مصدّر للحبوب إلى بلد مورّد لها وارتفعت أسعار الحبوب بصفة مطردة. مما جعل البلاد عامة والعاصمة بصفة خاصة تعيش انتفاضات حبوب أو خبز من أخطرها انتفاضة 1843/44. ثم انتفاضة 1861 .

فقد كان للتحولات الجبائية التي قام بها أحمد باشا باي وخاصة منها توظيف ضريبة العشر وتوكيل محمد بن عياد على قبوله الأثر البالغ على انتاج الحبوب بالبلاد. وما أن حلت سنة 1843 حتى تعقدت الأوضاع بسبب الجدب. فارتفعت أسعار الحبوب وانعدمت من الأسواق لا سيما وأن تصديرها قد تواصل[110] .

وقد حاول أحمد باشا الحد من تأثيرات الأزمة وانعكاسها على المجتمع بإعانة الفقراء والتكرم عليهم بالحبوب والخبز[111].

إلاّ أنّ ذلك لم يجده نفعا "فضجت العامة". ولئن لم يذكرالمؤرخ أحمد ابن أبي الضياف تفاصيل هذا الضجيج فإنّ الدليل على أهمية تحرك الفئات الشعبية من تونس العاصمة - على الأقل - احتجاجا علي ارتفاع أسعار الحبوب وبالتالي عدم توفر الخبز - هو أن أحمد باشا ركن إلى طلبات الشارع. "فلزمه والحالة هذه ضرورة تسكين السواد الأعظم فكتب إلى مراسي العمالة بمنع اخراج القمح والشعير. . ." [112] .

إن تحرك الفئات الشعبية والفقراء عامة من أجل الحبوب ومن وراء ذلك من أجل الخبز قد أصبح ظاهرة ملازمة للمجتمع التونسي خلال

(110) نفس المصدر، ص 74.

(111) نفس المصدر

(112) نفس المصدر

القرن XIX . ونلمس ذلك من خلال تشكيات الأهالي وتذمرهم من غلاء أسعار الحبوب أو من ثقل الضرائب الموظفة علي انتاجها ونجد صدى ذلك في مراسلات القياد للفترة الممتدة من 1840 إلى 1875[113]

إلاّ أنّ تعبير الفقراء عن غضبهم من ارتفاع أسعار الحبوب وغلاء المعيشة عامة لم يقف عند حد التذمر والتشكي وانما إتخذ أشكالا أخرى أكثر حدة وأكثر تعبيرا عن سخطهم وعن وضعيتهم المتأزمة .

فقد حدثت بتونس العاصمة يومي 22 و 23 سبتمبر 1861 انتفاضة شعبية قادها الحاج الطاهر الرياحي من أهم أسبابها غلاء سعر القمح وقلته بسبب التصدير. وبالرغم من صمت المصادر التاريخية عن هذا الحدث فإن الواضح من عدة إشارات أن المشاركين في الإنتفاضة كانوا من المنتمين إلى الفئات الفقيرة و "أناس ضعفاء الحال لا يجدون خبز السوق" [114] . وقد بلغ عدد المتظاهرين بين 400 و 500 نفر تم ايقافهم قبل أن يصلوا إلى باردو وأحيل قادتهم على مجلس التحقيق والجنايات لمحاكمتهم بتهمة "تحيير أمن السكان" . فصدر فيهم حكم بالسجن لمدة سنتين بالكراكة[115] .

ولعل ما يبين خطورة الانتفاضة ومدى تأثيرها على النظام السياسي القائم أنّ الباي محمد الصادق أمر "بضبط سكك البلاد بالعسكر أياما" [116] .

(113) أ. وط، على سبيل المثال. صندوق عدد 35. ملف عدد 127 وثيقة عدد 34

(114) أنظر نص الحكم بـ :

H. Karoui; La Régence de Tunis à la veille du Protectorat français : Débats pour une nouvelle organisation : 1857-1877. Université de Paris, Ecole Pratique des Hautes Etudes VIe section, 1973, pp. 240-245.

(115) نفس المرجع.

(116) ابن ابي الضياف، اتحاف . . . ج5، ص 102

إن قمع هذه الانتفاضة باستعمال الجيش وبتلفيق عدة تهم سياسية لقادة التحرك لم يحد من تواصل الأزمة وسخط الأهالي وتواصل ضجيجهم. فتعقدت الأوضاع المعيشية وبلغت الأزمة الغذائية ذروتها سنتي 1867 و 1868[117]. فارتفعت أسعار المواد الضرورية. "والقمح والشعير في هذه الإيالة الفقيرة من أشد الضروريات. . ." وقلت الحبوب في رحاب بيعها [118]. فعمدت الدولة إلى اتخاذ بعض الإجراءات للحيلولة دون تدهور الأوضاع الاجتماعية ولربما حصول انتفاضة ثانية بالبلاد.

فقام الباي بتوريد القمح من مالطا ومن بلدان أخرى. وعرضه للبيع في مخازن خاصة وبشروط منها أن يكون البيع بأحد النقدين لا بسكة نحاسية ومنع الواحد من الناس من شراء أكثر من ثلاثة صيعان "وبهذا الشرط لم يتنفس خناق الفقراء اذ لا نقد عندهم" [119].

ومهما يكن من أمر فإنّ هذه الأوضاع تؤكد أن الخبز أصبح بالبلاد التونسية وبالعاصمة خاصة خلال النصف الثاني من القرن XIX محركا للفئات الشعبية ومسألة حساسة بالنسبة للسلطة المركزية.

فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد في هذه الفترة هي المسؤولة على جعل خبز السوق يحتل مثل هذه الأهمية وهذه المكانة بالنسبة لاهتمامات الدولة والأهالي فقد تواصلت الأزمة بالبلاد وتعقدت بسبب ظهور الوباء ونزوح أعداد هامة من العربان إلى الحاضرة [120].

(117) نفس المصدر، ج6 ص ص 85-90

(118) نفس المصدر ص 90

(119) نفس المصدر، ص 90

(120) نفس المصدر و H. Karoui; La régence..., op.cit, p. 220

نتيجة لذلك الوضع يمكن التكهن بالنتائج السلبية على الخبز واستهلاكه. فأول الانعكاسات كانت فقدان الخبز من السوق وقلته. فالخبازون لم يعد في إمكانهم صنع الخبز بسبب ارتفاع سعر القمح سواء أكان قمح البلاد أم "قمح البحر" وهو المستورد في الوقت الذي بقي فيه سعر الخبزة على حاله[121].

ويبدو من خلال وثائق المجلس البلدي أن المخابز الخاصة بالمدينة والربضين قد توقفت عن صنع الخبز يوم 22 رجب 1283 وهو ما يظهر من رسالة سليم رئيس الضبطية إلى رستم وزير العمالة. "إن الخبز بليلة البارحة قليل بالبلاد بما صورته أن أناسا مجتمعين بكثرة للغاية في طلبه بفبركتي القصبة وباب الجزيرة. . . "[122].

فلم يتوقف الخبازون إلاّ بعد تقديم شكاوي عديدة طالبوا فيها باعادة النظر في سعر القمح أو في سعر الخبزة ووزنها. وعمدت الدولة في الأول إلى اجبار الخبازين على العمل. . . " ولو بلا ربح حتى يتسع الحال فرضوا بأن يخدموا قدر ثلاثة أيام على ذلك الوجه مراعاة لمصلحة البلد حتى نعمل لهم تأويلا لا ثقا وليكن في معلوم السيادة أن الصنايعية اذا تركوا الخدمة تتوقف البلد وأما الفبريكة فلا تقوم بجميع البلد لأنّ كثيرا من السكان يشترون خبز السوق فالحاصل إن أمر المعاش مهم جدا يلزم تدبير تأويل فيه أما في أمر الصرف أو الزيادة في قيمة الخبزة ولسيادتكم النظر الأسد"[123].

وللحيلولة دون وقوع انتفاضة أخرى بتونس بسبب فقدان الخبز أو بسبب الزيادة في سعره لجأت الدولة إلى التنقيص في وزن الخبزة

(121) أ.وط، صندوق عدد 58 ملف عدد 643، وثيقة عدد 180

(122) نفس المصدر، وثيقة عدد 125

(123) نفس المصدر، وثيقة عدد 296

الحلوسي وهو النوع الشعبي من إحدى عشر أوقية إلى 9 أواق وبقي سعرها ربع ريال وذلك سنة 1867 [124] .

ويبدو في حدود ما توفره المصادر أن سعر الخبزة "الحلوسي" قد بقي على حاله إلى جوان 1881. كما عمدت الدولة إلى زيادة نصف وقية في وزنها [125] .

أما خبزة السميد فكانت تزن إحدى عشر وقية وسعرها 9 ريالات نواصر كذلك الشأن بالنسبة إلى خبز اللفيف. هذان الصنفان لم يتغير سعرهما طوال الفترة الممتدة من جانفي 1879 إلى جوان 1881 [126] .

أما سعر القمح فقد تراوح بين 15 ريال و 22 ريال بالنسبة للويبة الواحدة وذلك سنة 1866 . ثم ارتفع سعرها إلى 46 ريال سنة 1867 [127] . وبصفة عامة يمكن القول إنّ أسعار الحبوب قد تضاعفت مرتين بين سنة 1865 و 1867 وتواصل إرتفاع الأسعار بعد ذلك وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الفقراء وعلى النازحين من العربان الذين "تفرقوا علي المزابل، يلتقطون منها الحشيش. . . " [128] .

في ظل هذه الوضعية المتأزمة فقد الخبز تماما من المنازل ولربما من السوق كذلك ولم يعد أمام الفقراء إلاّ "أكل الحشيش وعروقه. . . " وقد وصف ابن ابي الضياف الوضعية بتونس العاصمة وصفا قياميا. اذ تكاثر عدد الموتى بالوباء والجوع [129] . فحتى الصدقات من الخبز التي

(124) الأوقية = 31،5 غرام وبذلك يكون وزن الخبزة ناضجة 283،5 غرام.

(125) أ. وط، صندوق عدد 58، ملف عدد 643 ، وثيقة عدد 179 - وعدد 203 و عدد 204 و عدد 205

(126) نفس المصدر

(127) نفس المصدر

(128) أحمد بن أبي الضياف، اتحاف. . . ، ج6. ص 118

(129) نفس المصدر، ص ص 118-120

قدمها الأغنياء لم تجد نفعا نظرا لتهافت الفقراء وكثرتهم .

هكذا نلاحظ أن الطلب على خبز السوق أصبح منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر هاما نظرا للتحوّلات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد. ثم إن وقوع البلاد في براثن الاستعمار الفرنسي منذ 1881 وما انجر عنه من تفقير واستغلال عمَّقَ من ظاهرة استهلاك الفئات الشعبية لخبز السوق والذي تسمى بأسماء أخرى كخبز "الباقات" : Baguette وغيرها من الأسماء المتصلة بالتقاليد والعادات الأروبية عامة في الطبيخ وفي إعداد الخبز .

وصفوة القول أن الفئات الشعبية أصبحت مرتبطة ورهينة ما يتوفر في السوق من مواد غذائية بحيث فقدت تلك الاستقلالية النسبية التي كانت تتمتع بها قبل تأزم الأوضاع بالبلاد. فإلى جانب المشاكل السياسية أصبحت البلاد تعاني من مشكلة الغذاء ولا سيما مشكلة الخبز. فهي اذن قضية سبقت الإستعمار واكتست طابعا حادا وهيكليا بعد 1881 [130] .

(130) - Ganiage (J) ; Les origines du protectorat français en Tunisie (1886 - 1881), M.T.E. 1968

- Mahjoubi (A); L'Etablissement du protectorat français en Tunisie Tunis, 1977, 423p.

حركات العامّة بمدن افريقية في العهد الحفصي

بقلم : محمد حسن

يحتاج التّطرّق إلى هذه القضية إلى الملاحظات المنهجية التالية :

– قراءة نقدية للمصادر التي غالبا ما طمست الحقيقة أو شوّهتها، فتناست ذكر هذه الحركات أو تحدّثت عنها بطريقة منحازة وانتقائيّة، ولم يسلم من ذلك صاحب المقدمة، وواضع أسس علم العمران، اذ تميّز منهجه التاريخي بالانتقاء، لبعض الأخبار التي يحاول تطويعها لمنظومته الفكرية. ورغم ذلك فان ابن خلدون، شأنه شأن ابن الخطيب، تميّز باستقلالية نسبية للفكر، وظل متفوّقا في هذا الشأن على غيره من مؤرخي المغرب وقتذاك، فهو مثلا أكثر موضوعية من ابن مرزوق الذي جاء مسنده كتابا في مناقب أبي الحسن المريني أكثر منه تأليفا تاريخيا .

– مسألة تحديد المصطلح : العامة هي متصور واسع وغير محدد تدقيقا، يضم فئات شعبية وأصناف مختلفة، وهو يعرف عادة باللّفظ

المقابل لـه : الخّاصة. فاذا كانت هذه الأخيرة تضم النّخبة والـمقرّبين إلى السلطان من أهل الـخطط وأصحـاب الجـاه، فان العـامّـة هي بقيـة الفئـات الاجتـماعـية المحـرومة من الثّـروة والمعـدومة النفـوذ والجاه، وتتكون داخل المدن من الحرفـيين وصغار التجـار والعاملين في الزراعة والرقيق، وكذلك من العاطلين عن العمل، على أن المؤلّفات التي كتبتها أقـلام قريبـة من المتنفّـذين تحدّثت عنهم بازدراء، متـعمّـدة استـعمـال مصطلحات نابئة، تضعهم في مقـام "المهمّشين" من الفئات الرّثة، فهم الغوغـاء لكثرتهم كـالجراد، والأوباش لشدة اختـلاطهم، وأوغـاد القوم لحماقتهم وخفّة عقولهم، والدّهماء لسوادهم وكثرتهم، والأشرار، وهـم السفهاء وأهل الشطارة لخبثهم وشرهم[1].

وليس غـريبـا حينئـذ ان تكون هذه الفـئـات التي وصـفت بكل رذيلة وفسـاد مصدرا للاضطرابات الاجـتماعيـة والقلاقل والانتفـاضات، التي اعتبرت بدورها فـتنا، مــما يضـفي شـرعية على قمعـها لأن "الفتنة اشدّ من القتل[2]. وقد وصـفت هذه الحرب الأهـلية أحيـانا أخرى بالـثورة، وتميزت فـعالياتها بقـيام هيعة، وهي الأصـوات المفزعة والفـاحشة التي تسمع في خضّم هذا التّحرك.

تلك هي بعض المـصطلحات التي استـعـملتهـا مصـادرنا، وهي تأتي حـجة لمـدى الضـيم الذي تعـرّضت له فـئات الشـعب، وتنكرّ مـؤرخي السلطة لأعمالهـا، اذ سارعوا إلى إدانتها تزلفـا وتقربا، دون بحث جدي عن حقائق الامور .

---

(1) انظر حـول هذه المـصطلـحات : ابـن منظور، لسـان العـرب. دائرة المـعـارف الاسلامية، مادتي فتنة وعامة .

(2) قرآن، سورة البـقرة الآية 191 وورد في نفس الآية : "وقاتلـوهم حتى لا تكون فتنة" .

- تصنيف الحركات الشعبية : إنّ سعينا لكشف اللثام عنها يفسر هذه المحاولة التصنيفية التي تنطلق من المكان والزمان، ومن اختلاف الاسباب لقيامها، منها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنها الحركات الموجّهة ضد الدّخلاء المحتلين، الخ. . . كما أن القوى المشاركة فيها تعتبر مؤشرا آخر على تمشي هذه الحركات، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تطوّر الأحداث وردود فعل القوى المتصارعة معها. ولعل هذه المعطيات متجمعة تخوّل لنا البحث في طبيعة هذه الحركات الشّعبية : لصالح من كانت؟ وما هو دورها التاريخي الفعلي وحجمها الحقيقي ونسقها؟

1) المجاعات والأوبئة وردود فعل العامّة :

أ) انتفاضة سنة 543 هـ / 1148م :

ارتبط تصدير افريقية للحبوب أو توريدها لها بالمعطيات الطبيعية المتقلبة وبالظّرفيّة التاريخيّة العامّة، فقد كانت أساسا مصدرة للقمح إلى صقلية قبل أواسط القرن الخامس هـ / 11م. لكنها أضحت مورّدة له على إثر انتشار التّرحال وما تبعه من اهمال للفلاحة، ومما يبيّن الحاجة الملحة لاستيراد الحبوب وبخاصة زمن الشدة، هو عدم مساندة الفئات الشّعبية لرغبة الفقهاء في مقاطعة النّورمان عند استيلائهم على صقلية وطردهم للعرب منها سنة 484 هـ / 1091م[3].

على أن توسّع النورمان في المتوسّط لم يقف عند هذا الحد، بل سيطروا على شريط ساحلي يمتدّ من طرابلس إلى مشارف مدينة تونس، مدخلين الاضطراب الاجتماعي ناشرين الدّمار في قطاعي الفلاحة

(3) انظر : H.R. Idris, La Berbérie Orientale sous les Zirides, Paris, TII, p. 666

والتجارة، عاملين على قطع المدن عن نواحيـها. وهو أمر يفسّر استنفار مدن افريقية وأريافها وتأهّبها للدفاع عن نفسها، وقد نظمت المدن الحرة التي تخشى إنزالا بحريا مـقاومة متعدّدة الأوجه، فـقد "أخذ أهل تونس في الاستعـداد والاهبة والوقـوف بجمـاعاتهم وقـتا بعـد وقت عند باب البحر بمحضر واليهم معد بن منصور".

ولئن اتفقت السّـلطة والعامّة على التّـصدي للدخلاء، فـانهما اخـتلفا في السيـاسة الاقـتصادية المـتّبـعة مع بقيـة المدن الايطاليـة، اذ رفضت العامّـة تصدير القـمح إلى إحدى هذه الـمدن في سنة مـجاعة، وبالـتّالي وقفت في وجه صنف من التـجار المحتكرين الذين يقومـون بمضاربات لتحقيق أرباح مشطة، واذا كان الـقانون يشرع تحين حوالة الاسواق ولا يمنع الاحـتكار إلاّ نادرا، فـان الفـئات الشـعـبـيّة ظلّت رافـضـة له : "وضجّت العامة وأرتفع صياحهم"[4] .

وقد عجز رجال معد بن المنصـور، وهو والي الأمير الحمادي العزيز بالله بن المنصور عن السّـيطرة على هذه الحركة القوية، أو حـتى مجرد التّعرض لهـا، بل ان المنتفضين وضـعوا السلاح فيهم، «وقـتلوهم قتلة شنيـعة وأطلقوا النـار تحت برج الديوان بباب البـحر». وقد أفـضى هذا الحصار إلى استسلام الوالي للعامّة .

أما الدّور الثّاني من هذه الحركة، فـانه تمثّل في طرد الوالي الحمادي إلى بجاية، وبعد أن حل محلّه قائد من قواد صنهـاجة مدة يسيرة انتهت بإقالته، تمكنت الفـئات الشعبية لأوّل مرة من الاسـتحواذ على السّلطة، "وبقي البلد في حكم الـعامّـة". وهكذا فان التـوتّر لم يهـدأ، ولم ينفع تعـويض الوالي بالقـائـد، وتحـوّل خوف الـسكّان من النورمـان وشـبح المجاعة المخيّم على المدينة وغياب سلطة مركزية إلى قوّة دفع أكسبتهم

(4) انظر : ابن عذاري، البيان المغرب، بيروت 1948، ج1، ص 313-314 .

وعـيـا متطوّرا ونزوعـا نحـو الاسـتـقلاليـة الحـضـرية في ظل التّـفكك الإقطاعي .

أما رئاسة هذه الحركة فقد تولاّها الـعلماء، اذ كان القاضي أبو محمد عبـد المنعم بن الإمام أبي الحـسن مدبّرا لشؤون المـدينة، على أن هذه الخطة ليس لهـا نفوذ حـقيـقي بقدر مـا هي عـملية تنسيق بين مخـتلف القوى الـمتواجـدة في الداخل، والتي تصل إلى حـد الصّراع فـيما بيـنها مـثل مـا وقع بين ربضي باب سـويقـة وباب الجـزيرة. وهو أمر يفـسّـر احـتمـاء القاضي وبقـيـة العلماء بقـائد عسـكري، وهو مـحمـد بن زياد العربي[5]، لتدعيم نفوذه، أمّا العامّة فإنها رفضته وتمكنت من طرده .

وبالتّـالي فإنّ هذه الحـركة الشعـبيـة لم ترتق إلى مرحلة مـتطورة من النضج، اذ القيـادة كانت من غيـر هذه الفئات، ولا وجود لايديولوجـية محددة لها. لذا لا غرابة أن ترغب هذه الفئات الشعبية التي رفضت على التوالي حكم الحـمّاديين والعلماء المتـحالفين مع الأعراب في اسـتعادة حكم بني خـراسان، وقد تولّـى أبو بكر بن اسمـاعيل بن عبـد الحق بن خراسان حكم مدينة تونس لمدة سبعة أشهر .

وتتنزّل هذه الأحــداث في ظرفـيـة تمـيّـزت بنهـاية حـكم بني زيري بالمهديّة بعد سيطرة النورمان علـيها وفرار الحسن بن علي منها سنة 543 هـ / 1148م، وبضعف حكم بني حماد في عـهد أبي زكريا يحيى العزيز بالله بن المنصـور، وبقيـام سلطة الموحّـدين[6] . كـما اجـتاحت البـلاد مـجاعـة بلغت ذروتهـا سنة 542 هـ / 1146م، وهي السّنة التي عـرفت فيها افريقية ظاهرة الادامة وحركة نزوح قوية من الريف إلى المدينة .

---

(5) يبـدو أن مـحـمـد بـن زياد العـربي هو أخـو مـحـرز بن زياد الـرياحي صـاحـب المعلقة، من بني هلال .

(6) انظر : Idris, op.cit., T I, p.369, 361.

وفي ظل هذا التفكك السياسي والاجتماعي، يمكن أن نتحدّث بدون مجازفة عن ظهور حركات استقلالية بالمدن قادتها الفئات الشعبية المتحالفة مع العلماء. لكن هذه الحركات الجنينية أجهضت بظهور مركزية قوية للموحّدين، الذين دخلوا تونس عنوة بعد أن أخذوا في "قطع أشجارها وتغوير مياهها" على حدّ تعبير المرّاكشي [7]. وجعلوا أرضها مناصفة وقسموا ديارها وضياعها، وكذلك فعلوا مع مدينة قفصة التي اعتبروا أرضها مساقاة .

ب) هل أدّى الجوع إلى قيام حركات شعبية ؟

كثيرا ما نعثر في طيات المصنفات التاريخية على وصف مدقّق للأوضاع المأساوية التي كان النّاس يعانون منها زمن الكوارث الطبيعية والمجاعات، ونورد فيما يلي بعض النماذج الخاصة بالقرنين السّابع والثامن هـ / 13 – 14 م :

ففي أواسط القرن السّابع حلّ بمدينة تونس جوع ناجم عن نقص في الإنتاج الزراعي، وارتفاع مشّط لاسعار الحبوب حتىٰ بلغ القفيز من القمح 20 دينارا ذهبا ومن الشعير 10 دنانير، "وأصاب الناس هول عظيم حتى صاروا يموتون في الأسواق والأزقة". والملاحظ أن العبارة الأخيرة تكررت أكثر من مرة[8]، مما يوحي بأن الأسواق كانت المجال المدني الأخير الذي تلتجئ إليه جماعات الجائعين في بحث يائس عن الخبز، وبالتالي فهي مجال حيّ تتفاعل فيه ردود الفعل المختلفة .

ولم تكن التنظيمات الصوفية غائبة عن هذا المشهد، بل على العكس من ذلك عرفت حضورا مكثفا داخل الأسواق خاصة أن الكثير من

(7) راجع : المراكشي، المعجب، الدار البيضاء 1978، ص 333.

(8) مخطوط بالمكتبة الوطنية، رقم 18555، ص 1 ب، 15 ب.

هؤلاء الصوفيين كانوا حرفيين، من خياط وفرّان وتاجر وحطّاب وغيره. ثم أن هذه التّنظيمات قد حوت قدرا هامّا من ردود فعل العامة زمن الأزمة، فساعدت على نشر فكرة الاستسلام للقدر تارة، ورمت طورا فتات الخبز لهؤلاء الجائعين، وهذه شهادة حية جاءت على لسان أبي الحسن الشاذلي الذي تحدث قائلا : "لما دخلت مدينة تونس وجدت فيها مجاعة شديدة ووجدت الناس يموتون في الأسواق، فاشتريت الخبز من باب المنارة وناولته الناس فتناهبوه، ثم أخرجت الدراهم فناولتها الخباز فوجدتها زائفة"[9] .

ومن المعلوم أن هذه الأزمات الدّورية تتعاقب حسب نسق متفاوت المدّة، في ارتباط مع تطوّر الظروف المناخية خاصة، والظرفية التاريخية عامة. فبعد ستّ سنوات من الطاعون الجارف الذي شمل عديد البلدان المتوسطية، عاود شبح المجاعة وخيّم من جديد على مدينة تونس سنة 755 هـ / 1354م، ومرة أخرى ارتفع سعر الطعام بالمدينة حتى بلغ القفيز من القمح 11 دينارا ذهبا والشعير إلى نصف ذلك[10] .

واذا كانت المصادر لاتبخل علينا بالمعلومات المتعلّقة بالكوارث، فإنها قلما تتعرّض إلى ردود فعل الفئات الشعبية، مما يجعلنا نميل إلى أنها كانت ضعيفة. ففي سنة 862 هـ / 1457م، ارتفعت أسعار الحبوب بتونس حتى بلغ قفيز القمح 4 دنانير ذهبا والشّعير نصف ذلك، "فشكى الناس قلّة الطّعام وغلاءه للسلطان، فامر بأن يخرج من المخزن في كل يوم ما يصنع منه ألف خبزة وتفرق على الفقراء بتونس بباب ينتجمي، فبدأ بتفريقها في ثالث ربيع الثاني ودام إلى رجب حتى كثر الطعام الجديد ورخص ثمنه"[11] .

(9) مناقب أبي الحسن الشاذلي، طبعة حجرية، ص 5.

(10) الزركشي، تاريخ الدولتين، تونس 1966، ص 95.

(11) المصدر نفسه، ص 150.

ونرجّح أن الكوارث الطبيعية لم تؤدّ إلى ردّ فعل حقيقي للعامة، أمّا الأزمات الاقتصادية الناجمة عن سياسة لا شعبيّة للسلطة، فكثيرا ما تدحرجت إلى السّفح، متحوّلة بذلك إلى اضطرابات اجتماعية. ولنا مثال على ذلك في الرد الشعبي على العملة المغشوشة التي ضربت سنة 660 هـ / 1262م، ذلك أن العملة الفضية عرفت تراجعا في قيمتها، تفسّره عوامل خارجية مرتبطة بتدنّي بطيء لقيمتها ابتداء من القرن 13م إلى حد القرن 15م بالمدن الاوروبية المتعطشة للذهب الافريقي المتوفّر لها مقابل تصديرها للفضة إلى بلاد المغرب،(12) .

ومهما كانت الأسباب، فان هذه الوضعيّة أدّت إلى ضرب نقود نحاسية سميت الحندوس وذلك على غرار الفلوس بالمشرق. لكنها لم تسلم بدورها من الغشّ والتدليس، " فضربها أهل الريب ناقصة عن الوزن وفشا فيها الفساد"، وتدخّلت السّلطة السّياسية من جديد لقطع هذا الأمر، منزّلة بالمدلسين عقوبات صارمة، لكن بدون جدوى .

فقد أصرّت الفئات الشعبيّة على التّخلّص من هذه النقود النحاسية التي أحدثها السلطان المستنصر بالله الحفصي، "وأعلن الناس بالنكير في شأنها وتنادوا بالسّلطان في قطعها وكثر الخوض في ذلك وتوقّعت الفتنة" (13). وفعلا حاول ابن عمّ السلطان أبو القاسم بن أبي زيد القيام عليه، مستغلا في ذلك الظرفية الاقتصادية. وهكذا أضيفت إلى الصعوبات الاقتصادية تعقيدات سياسية وتوتّرات اجتماعية، مما جعل

---

(12) يفسر ابن خلدون ظهور الدرهم الزيوف بافريقية وقتذاك وضرب الدرهم الجديد عوضا عن القديم، بمدى "غشّ اليهود المتناولين لصرفها وصوغها" ، تاريخ، ج 6، ص 658. انظر ايضا :

R. Brunschvig, La Berbérie Orientale sous les Hafsides, Paris, T II, p. 74.

(13) ابن خلدون، نفس الاحالة، ص 659. انظر أيضا : الزركشي تاريخ، ص 38، ابن الشماع، الادلة، تونس 1983، ص 67.

السلطة المخزنية تتراجع في قرارها وتقطع نقود الحندوس بعد ستّة أشهر من ضربها. وبهذا تمّ القضاء على الحركة في مهدها، بعد أن التحق ابن أبي زيد بقبيلة رياح سنة 661 هـ/ 1263م فاراً من المستنصر .

2) دور الفئات الشعبية في حركة ابن أبي عمارة

تعتبر المصادر المؤرخة لهذا الحدث الراجع إلى نهاية القرن السّابع هـ متأخرة عنه بنحو قرن كامل، وهي الأخبار التي أوردها كل من ابن خلدون وابن الخطيب وابن قنفد. أمّا مصادر النصف الثاني من القرن التاسع هـ. مثل الأدلة لابن الشماع وتاريخ الزركشي فانها اقتصرت في الغالب على نقل الرّوايات السابقة .

وتّتفق كلها على مناصرتها للسّلطة الحفصية وانحيازها لها وما يعني ذلك من تأويل وتحريف للحقيقة التاريخيّة. ونحت الدراسات المعاصرة نفس المنحى المقتصر على المساندة أو الادانة، مساندة للمخزن وادانة للدّعي، دون تتبع حقيقي لدور الفئات الشعبية في قيام هذه الحركة[14] .

أ) جذور الحركة :

- بوادر الأزمة الاقتصادية : كثيرا ما تحكّمت نزوات الطبيعة في التطورات الظرفية، فوافق التّناوب بين السّنوات العجاف والسنوات السّمان انتقالا من دورة مؤهّلة لقيام الاضطرابات الاجتماعية إلى أخرى متميّزة بالاستقرار الاجتماعي. فاذا كانت أيام الواثق (675 - 678 هـ)

(14) راجع : برانشفيك، تاريخ الحفصيين، ج 1 ، ص 84-89.

هادئة راضية، "فإنّ حكم أبي اسحاق (679 هـ - 681 هـ) عرف أخطر حركة هدّدت كيان الحكم الحفصي، متزامنة مع استفحال ظاهرة الجوع في البلاد[15] .

عرفت افريقية سنة 678 هـ نقصا في الانتاج الفلاحي، يفسّر بالتجاء النّاس إلى أكل القمح «فريكا» في ربيع السنة الموالية. لكن هذه الأخيرة لم تسلم من كارثة طبيعية حلت بها قبيل الحصاد، فأدّت إلى فساد الزرع وإتلافه، وإلى إتلاف الماشية معه[16] . وفي السنة الموالية من هذا الحدث قامت حركة ابن أبي عمارة.

وقد تطوّرت الضرائب في خطّ مواز لتطوّر الانتاج، فإذا كان الواثق قد أمر برفع المظالم واحراق أزمة المؤدات، ومحا رسوما ووظائف كانت على الناس، فان أبا اسحاق ابراهيم اتّبع سياسة لا شعبية في هذا المجال، تميّزت بالإسراف في زمن الشّدة، "فزاد في العوائد ليجد الرّاحة في لذّاته بعد تقدم غزواته، وقلّت المجابي في أيّامه وكثر الإخراج والإنفاق" [17] .

وليس صدفة أن يتزامن ظهور هذه الحركة مع بداية حملة لجمع الضّرائب، شملت وطن هوارة في غرب البلاد[18]. وقد بادر ابن أبي عمارة عند دخوله مدينة تونس إلى رفع ضريبة الإنزال عن السكان، وذكرت له معظم المصادر هذه الخصلة، باستثناء ابن خلدون وهو أمر له مغزاه لأنّ جده أبا بكر بن الحسن بن خلدون كان وقتذاك صاحب

(15) ابن الشماع، ن.م.، ص 136 .

(16) الزركشي، ن.م.، ص 45 .

(17) ابن الشماع، ن.م.، ص 136، 139 .

(18) ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 686. ابن الشماع، ن.م.، ص 77.

الأشغال المشرف على الجباية، وقد قام ابن أبي عمارة بقتله[19] .

ويبدو أن سياسة أبي اسحاق ابراهيم الاجتماعية كان لها دور فاعل في ازدياد التوتّر الاجتماعي داخل المدن الافريقية، اذ "استولى العرب في أيامه بتونس على القرى والمنازل ونهبوا الأموال والحريم، وهو أوّل من كتب البلاد الغربية للعرب بالظهائر"[20] . ولئن كان الصراع بين البدو والحضر لا يكاد يوجد في فترات الرّخاء الاقتصادي، فإنّه يطفو على السّطح زمن المسغبة، عندما يجبر القبائل على ترك مقرّها والانتقال إلى التلّ وتطويق المدن وما يعنى ذلك من إضرار بالمزروعات والمغروسات.

على أن الأمر يبدو أكثر تعقيدا من ذلك، اذ أنّ مهادنة السلطان لهذه القبائل لا تعني تهدئتها، بل على العكس من ذلك استندت حركة ابن أبي عمارة على عصبية إحداها، وهي قبيلة أولاد دباب السليمية الموجودة بالجنوب الشرقي .

- التوسّع القطلاني : إلى جانب الأوضاع الاقتصادية الداخيلة، كان للتوسع القطلاني دور في ازدياد القطيعة بين السّلطان والعامّة، ذلك أنّ

---

(19) المصدر نفسه، ج 6، ص 692 . أما عن ضريبة الإنزال، أو النزول، فهو أداء يؤخذ على العقارات تلبية لحاجيات الجند النازل بالبلد، ويورد "دوزي" ان النزال او الإنزال تعني ضرورة إيواء الجند، اما النزيلة وجمعها نزائل، فهي المعونة التي توفرها الرعية للامير وجيشه أثناء تحركاته. انظر : Dozy, Supplément aux Dictionnaires Arabes, T II, p. 661. وورد في البيان المغرب (ج 2 الخاص بالاندلس) عبارة النزائل واستنزل. وفي المسند لابن مرزوق (ص 283، 284) : "مما عظم به المصاب النزول المعهود في بلاد الأندلس وغيرها من العدوتين"، والإنزال في دور المعتبرين بعدوة الأندلس وهو ضرر عظيم" "ومما رفعه عن اهل البوادي جملة القاب لا تحصى كثرة كالخرص والبرنس والضيافة والإنزال" . . .

(20) ابن قنفد، الفارسيّة، تونس 1968، ص 139. وكذا في الزّركشي، المصدر السّابق، ص 43.

مجيء أبي اسحاق ابراهيم للحكم كان بدعم من الملك "بيار الثالث" ملك الارقون، الذي سانده لافتكاك السلطة من ابن أخيه الواثق، متطلعا من وراء ذلك إلى بسط نفوذه على البلاد وزيادة حجم العائدات التجارية. ولئن خيب أبو اسحاق هذه الآمال فيما بعد، فإنّ ذلك لم يثن القطلانيين عن معاودة التدخل في شؤون افريقية سنة 679 هـ، مساندة لقائد قسنطينة الذي ثار على أبي اسحاق. وقد انتهت هذه المناورات باحتلال السواحل الافريقية وبالخصوص جزيرة جربة سنة 683 هـ[21].

وفي الأخير فان اعتماد أبي اسحاق على القطلانيين في بداية أمره يعتبر خطأ سياسيا قد أدّى إلى فتح الأبواب على مصراعيها لتغلغل النفوذ الاقتصادي والسياسي للاراقون، وقد أثار هذا الأمر سخط الشّعب وتذمّره، فكان "النّاس على تزلزل لأجل سطوته وانقطاعه إلى شهوته"[22].

- الاستبداد السياسي : واجه السّلطان التّوتّرات الاجتماعية والصّراعات السياسيّة بالتّخلص من خصومه فنكلّ بهم وقتلهم الواحد تلو الآخر، حتى كثر أعداؤه، وشملوا كلّ التكتلات السّياسية في البلاط وخارجه.

ففي صفر سنة 679 هـ قام بقتل الواثق وأبنائه الثلاثة (الفضل والطاهر والطيب) بعد أن علم أنه اتصل بقائد النصارى الذي يمثل الحرس الشخصي للسلطان للتخلص منه. وكان للواثق بن المستنصر شعبية لدى شيوخ الموحدين والجند الذين ساندوا فيما بعد ابن أبي

---

(21) ابن قنفد، ن.م.، ص 138. انظر أيضا : Brunschvig, op.cit., T I, pp. 74-77

(22) المصدر نفسه، ص 140

عمارة . وفي جمادى الاولى من نفس السنة قبض على ابن الحببّر وهو من المقرّبين للواثق وصادر أمواله وآمتحنه وقتله. وفي ربيع الثاني كان دور أحمد بن أبي بكر بن سيد الناس الأندلسي لأنّه كان "يبغض دولته ويتسبّب في زوالها" .

وفي نفس السّنة تقبض على محمد بن أبي هلال الهنتاتي لأنّه كان يسعى في الفتنة. وبهذا فقد حليفا سابقا له ببجاية التي ستكون نقطة انطلاق الحركة .

وفي سنة 680 هـ. كانت نهاية عبد الرحمان بن ياسين المعروف بابن أبي الاعلام. وفي العشر الآخر من شوال 681 هـ. قتل أبا محمد عبد الوهاب الكلاعي المتهم في السعاية بابن سيد الناس واستخلص أمواله[23] .

وفي سنتي 679 – 680 هـ. تولّى خطة قاضي الجماعة على التوالي : ابن الغماز وابن أبي الدّنيا وابن زيتون ثمّ ابن الغماز ثانية .

وبالتالي فإنّ المناورة والسّعاية هما القانون الأساسي الذي يتحكّم في الحياة السياسية المتميزة بتعدّد التكتلات : شيوخ الموحّدين والأندلسيين، وأهل البيوتات على تونس والعلوج والأعراب. والظاهر أن السّلطان فشل في التّحكم في مختلف هذه الحساسيات، فاتخذ العنف سبيلا لإخماد تحرّكاتهم. ان هذا الوضع كان له انعكاس سيء على الفئات الشعبية .

ب) طبيعة الحركة : عصبية قبيليّة على رأسها حرفي، لكن بدون ايديولوجية : ولد أحمد بن مرزوق بن أبي عمارة بالمسيلة سنة 642 هـ، ونشأ ببجاية . واذ ذكر ابن قنفد أنه كان "خامل النشأة كثير التّطور"، فإنّ ابن خلدون اعتبره من "بيوتات بجاية الطارئين عليها من

(23) ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 682–684. ابن قنفد، ن.م.، ص 138–139–141. الزركشي، ن.م.، ص 43–44.

المسيلة، ونشأ ببجاية وسيما محترفا بصناعة الخياطة"[24]. ومهما يكن من أمر فإنّنا نتساءل عن مدى فاعلية الحرفيين في المجتمع والسياسة.

- حول الرابطات الحرفية بالمدن: يعتبر التّنظيم الحرفي مؤسسة حضرية تنمّ على مدى الفصل بين المدينة والريف في تقسيم العمل، واقترن ظهوره بالدفاع عن مصالح الحرفيين وحمايتهم من شتّى التجاوزات. ولم تكن الحسبة في هذا المضمار تهتم بشؤونهم وتسهر على تنظيمهم الدّاخلي، انما هي مؤسسة رسمية تشرف على الإنتاج وتراقب وسائله وقواه وعلاقاته. كما أن وظيفة الأمين وأمين الأمناء التي تتحدث عنها المصادر الحفصية تتمثل أساسا في مراقبة جودة البضاعة، دون أن تكون مدافعة بالضرورة عن مصالح الحرفيين او السلطة. بقي هل عرف صنف الحرفيين بالمدينة العربية الوسيطة عامة والمغربية خاصة تنظيما حرفيا مستقلاّ عن السلطة السياسية، وهل كانت له سياسة مختلفة ومساهمة في الحياة العامّة للبلاد ؟

اختلف الدّارسون في وجودها بالمشرق: فقد أكدّ وجودها ماسنيون بالمشرق منذ القرن الثالث هـ. تحت تأثير حركة القرامطة، أمّا كلود كاهين وستارن فإنهما، انطلاقا من النموذج الاوروبي، نفيا هذا الأمر. وفي خصوص افريقية فان ما ذكره برانشفيك من كون المهن المدينيّة كانت خاضعة لتنظيم طوبوغرافي واداري وتفرّدت بمصطلحات خاصة بها (مثل سوق وصناعة) لا يأتي حجة للدلالة على وجود رابطات مهنية بأسواق افريقية[25].

---

(24) أنظر على التّوالي الصفحات: 692، 144، 47 من المصادر المذكورة سابقا.

(25) انظر: Massignon, Opera Minora, T I, pp. 369-383 (les corps de métier et la cité islamique),
A. Hourani and S.M. Stern, The islamic city, Oxford 1970, pp. 25-63
R. Brunschvig, op.cit., T II, p.p.. 150, 202.

ومما يرجح ضعف الرابطات الحرفيّة ان جزءا من الحوانيت كان محبّسا او من خاصة السّلطان وهو المسمى بسوق الربع. واقتصرت بعض المهن على السّلطان، مثل عمل الصّابون[26]. ممّا يفسّر مدى هيمنة السّلطة المخزنية على الاسواق وأربابها، من الحرفيين والتجار. وقد وظّفت عليها ضرائب مختلفة ومكوس عديدة.

وبالتّالي، فإننا نعتبر أن مثل هذه الرابطات بدأ يظهر بمدينة تونس ابتداء من القرن السّابع هـ خاصة تحت تأثير الطّارئين على المدينة من الأندلس الذين اختصوا ببعض الصناعات دون غيرهم، وكنتيجة لدخول الرأسمال التجاري الاوروبي السوق الافريقية.

وتأتي بعض المؤشرات حجة على طبيعة حركة ابن أبي عمارة : فهو خيّاط، سارع بحذف الإنزال عند دخوله تونس ووجد مساندة من قبل العامة بالأسواق، وقد التجأ في آخر أيّامه إلى التستّر في دار فرّان من أصل أندلسي. فالشعور بالانتماء الى صنف الحرفيين كان موجودا، لكنّ الغالب على المدينة هو علاقة ذات سمة اقطاعية تربط المدينة بالريف، فتجعلها امتدادا له، ممايفسر أن أغلب الحركات متجذّرة في طبيعة العلاقة بين المدينة والريف، لا في الأسواق التي تتحكم فيها بنى جامدة تربط الصّانع بالمعلم، وتجعل هذه المهن حكرا على أهل الصناعة. وبناء على ذلك فإنّ هذه الحركة التي قادها حرفيّ لم تنطلق من داخل الأسوار، بل حرّكتها عصبية القبائل العربية .

– نهاية تطبيق الأنموذج الخلدوني لنشأة العصبيّة : ذكر ابن خلدون أن ابن أبي عمارة كان يحدث نفسه بالملك منذ البداية[27]. وحاول في المرة الاولى توخي الطريقة التقليدية للوصول إلى الحكم، فاختلط

(26) انظر : برانشويك، نفس المصدر والصحيفة.

(27) ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 692.

بعرب المعقل المنتشرين بصحراء سجلماسة، وادعى أنه الفاطمي المنتظر وأنّه يحيل المعادن إلى ذهب بالصناعة[28]. على أن ادعاء المهدوية باء بالفشل من قبل، بالمغرب الاقصى في العهد الموحدي، أما سجلماسة فإنها عرفت في أواخر العهد الموحدي حركية تجارية، اذ ارتبطت من جديد بتلمسان وبجاية وتونس وطرابلس والاسكندرية. وتغلب عليها في البداية الحفصيون في ألوقت الذي انشغل فيه المرينيون بتوطيد حكمهم، وقد كانوا عند قيام الحركة مركّزين جهودهم على الأندلس[29]. على أنّ محاولة ابن أبي عمارة في السيطرة على إحدى النقاط لتجارة العبور باءت بالفشل، فانتقل إلى منطقة طرفدارية أخرى : جهة طرابلس. هناك اعتمد على قبيلة بني دباب التي كانت لها مساهمة تذكر في حركة ابن غانية وقراقوش في نهاية القرن السادس هـ.، وقد كان رئيسها مرغم بن صابر بن عسكر الدبّابي القائد العسكري الذي جسّد طموحات ابن ابي عمارة على أرض الواقع، وعلى حدّ تعبير الزركشي "جمع عليه العرب"[30].

هذه الحركة بدأت في 4 محرم سنة 681 هـ. عندما التقى الفتى نصير بابن أبي عمارة، ولقنه الدور الذي يجب أن يقوم به لادعاء الانتساب إلى البيت الحفصي، باعتباره الفضل بن الواثق. وتعتبر بيعة أولاد دباب

(28) نفس المصدر والصحيفة، ابن الشماع، الادلة، ص 79. ويذكر الوزان (ن.م.، ج 1، ص 214) ان الغرض الذي يجري وراءه الكيميائيون هو تزييف العملة. وذلك بمتابعة تجارب في هذا الغرض. أما ادعاء المهدوية فانه أمر معهود بدوره يدل على مدى عمق الازمة ومدى درجة الاحباط، وقد تحول إلى تهمة ألصقها ابن البراء قاضي افريقية بابي الحسن الشاذلي، اذ قال للسلطان : "إن ها هنا رجلا من أهل شادلة يدعي الشرف وقد اجتمع عليه خلق كثير ويدعي أنه الفاطمي ويشوش عليك بلادك" (مناقب الشاذلي، ص 10).

(29) انظر : M. Kably, Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen-âge, Paris 1986, pp. 97-100.

(30) الزركشي، ن.م.، ص 45

له ومناصرته الحدث الفيصل الذي كان بمثابة البداية الحقيقية للحركة التي شرعت في محاصرة مدينة طرابلس، ولمّا استعصت عليهم، تحول بنو دباب إلى ناحية المدينة، واستوفوا المجابي من زنزور وهوارة، ومن لماية وزواغة، وأخيرا من جبل نفوسة وغريان. ولم تتطلّب هذه المرحلة الا بضعة أشهر[31].

على أنّ هذه الحركة لم تكتسب عصبية قوية إلاّ بالتحاق قبيلة بني كعب بها، ومسارعة سائر المدن الاعتراف بسلطة ابن أبي عمارة. وما انفكت دائرة نفوذه تتسع في حين أن جيش أبي زكريا بن أبي اسحاق ابراهيم القادم من تونس مرورا بالقيروان ما انفك يتقلّص عدده، وما كاد يصل بلد قمودة حتى تسلّل عنه الكثير وأجبر على اتباع طريق العودة. وتمكن ابن أبي عمارة من دخول وسط البلاد وإخضاع المدن الساحلية والقيروان دون مقاومة حتى وصل مشارف تونس .

وخلاصة القول لعبت العصبية القبلية دورا فاعلا في هذه المرحلة، وقد وقع تعويض الدّعوة بالانتساب إلى البيت الحفصي. بقي أن نعرف كيفية تعامل هذه الحركة مع المجتمع الحضري بتونس ورد فعل الفئات الشعبية .

ج) مساندة العامة للحركة :

لم يتمكّن أبو اسحاق من تعبئة جيش متماسك ولا من استقطاب القوى الاجتماعية والسّياسية حوله، بل إن طبقات الجنود وشيوخ الموحدين وعلى رأسهم كبير الدولة ابن ياسين التحقوا بابن أبي عمارة، ويفسّر ابن خلدون هذا الأمر بكون أرباب الدولة بقوا أوفياء إلى أبناء المستنصر بعد أن خدموا هذا الخليفة مدة طويلة، ولم يتحمسوا لحكم

(31) ابن خلدون ن.م.، ج 6، ص 690، ابن قنفـد، ن.م.، ص 141، الزركشي، ن.م.، ص 45.

أبي اسحاق وهو دخيل كان بالاندلس واستولى على الحكم قسرا، بعد أن شنّع بالواثق وأبنائه وقتلهم .

وبالتّالي بعد فرار أبي اسحاق في اتجاه قسنطينة، دخل ابن أبي عمارة تونس في 27 شوال 681 هـ وبويع بها. وممّا يدل على مدى تعلق العامة بهذه الحركة هو شدّة ازدحامهم حول باب منارة، عند دخول ابن أبي عمارة حتى توفي عدد منهم في هذا الازدحام[32] .

إنّ السّياسة الدّاخليّة التي توخّاها تدل على طبيعة هذه الحركة وتوجّهاتها . فقد أبقى على المؤسسات الموحديّة التقليدية، دون تغيير يذكر. فعين شيوخ الموحدين في المناصب العليا، إذ قلد الوزارة لموسى بن ياسين والحجابة لابي القاسم أحمد بن الشيخ والجباية لعبد الله بن مكي .

لكن من جهة أخرى نكّل برموز السّلطة السابقين ، فبادر بقتل صاحب الأشغال أبي بكر بن الحسن بن خلدون، ثم قبض على أهل البيت الحفصي واعتقلهم وهمّ بقتلهم واستأصل أموالهم، كما أمر بازالة ضريبة الإنزال، وهو أهمّ إجراء لفائدة الفئات الشعبية. واكتسابا لمودة الارستقراطية التقليدية، أمر بضرب مصالح التجار الاوروبيين بالمدينة، وذلك بهدم الفندق الذي يباع فيه الخمر بباب البحر[33] .

إنّ هذه المؤشّرات تدل على مدى اقتران هذه الحركة بمصالح المجتمع الحضري وبالخصوص بفئة الحرفيين والعامة، ورغم اعتماده على عصبية البدو، فانّه أقدم منذ الايام الاولى لاستيلائه على الحكم بتونس على قتل ثلاثة من الأعراب الذين دخلوا معه المدينة وأظهروا

---

(32) الزركشي، ن.م.، ص 47 .

(33) ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 693. ابن قنفد، ن.م.، ص 143 الزركشي، ن.م.، ص 47-48 ابن ناجي، معالم، ج 4، ص 93-96 .

التّعدي على الناس[34] .

ولم يختلف موقف العامة ببجاية عن نظيره بتونس، إذ ما أن علم الناس بهزيمة أمير بجاية أبي فارس بن أبي اسحاق في صفر سنة 682 هـ. أمام جيش ابن أبي عمارة، حتى عمّ الاضطراب المدينة، وتنكّر الناس لسلطة الأمير الحفصى أبي زكريا بن أبي اسحاق، ولم يتمكّن الفقهاء من احتواء هذه الهبّة الشعبية، حتى أنّ العامة رفضت الانصياع لكلام قاضي المدينة عبد المنعم بن عتيق الذي كان يدعو النّاس للاعتراف بسلطة بني حفص، بل إنّها قتلت ابنه وقامت بترحيله بحرا، وقدّمت عليها محمد بن سرغين قائما بطاعة ابن أبي عمارة[35] . أما الأمير الحفصي أبو زكريا، فإنّ العامة قد لاحقته عند هروبه، وقتلته، "ثم رفع رأسه إلى تونس وطيف به على عصا في الأسواق والسفهاء يضحكون والنساء يولولن"[36] . إنّ هذا الأمر يدل على مدى تجاوب العامة مع سياسة ابن أبي عمارة في المدينتين، ولا شك أنّ سكان أهل بجاية - وهي المدينة التي نشأ فيها ابن أبي عمارة - لم تكن تخفى عليهم الهوية الحقيقية للرجل. فاذا كان الأمر كذلك، فلماذا فشلت إذن هذه الحركة وبصورة أخرى ما هي محدودية هذه الانتفاضة ؟

يعزى السبب الاساسي لتراجع هذه الحركة إلى فكّ الترابط مع البدو، إذ لم يمض أكثر من 25 يوما على دخوله تونس حتى سارع إلى التخلص من العرب، فأخذ أمراءهم وكانوا نحو 80 رجلا وأودعهم السجن. إنّ التنكر لانصاره في السابق واختياره للحل الاسهل، وهو

(34) الزركشى، نفس المصدر والصحيفة.

(35) ابن خلدون، ن.م.، ص 694 ابن قنفد، ن.م.، ص 143. الزركشي، ن.م.، ص 49 .

(36) كذا في الزركشي، ص 49 .

المحافظة على الأمر الواقع مع منح بعض الامتيازات للعامة بالمدينة، كان ايذانا بانفصال البدو عنه والسعي لمحاربته، بعد أن خيبت آمالهم فيه، وكشف عن خطة ترمي إلى استئصال شأفتهم، إذ كلف أحد شيوخ الموحدين عبد الحق بن تافراجين بقيادة جيش، "وأمره بقتل من ظفر به من العرب"[37]. إنّ هذا الانقلاب في خطة ابن أبي عمارة يدل على مدى تذبذب الحركة، التي اعتمدت على البدو دون أن تسعى إلى تمثيل مصالحهم، بل إنّها أبقت على الشرعية السّابقة ولم تتمكّن من تغيير جوهري في مستوى الهياكل الاجتماعية والسياسية.

والجدير بالملاحظة أنّه لم يغضب البدو فحسب، بل إن فئات أخرى من المجتمع الحضري بدأت تنفصل عنه تدريجيا. فقد أخرج نحو 350 من زناته من القصبة إلى السجن. وعندما سمع بتحرك الأمير أبي حفص عمر، داخلته الظنة في أرباب دولته، فقبض على عمران بن ياسين شيخ دولته وأبي الحسن بن ياسين وابن وانودين وعلى الحسين بن عبد الرحمان رئيس زناتة وقتلهم واستصفى أموالهم[38]. ولئن كنّا لا نعلم الدّوافع الحقيقية التي تفسر تصرفه، فإننا نشك في مدى موضوعية المصادر التي نعتته بشتى النّعوت السيئة : فقد كان يقطع المنكر ويرتكبه، قتّالا، ظالما خسيسا بخيلا فاجرا كذّابا مخلفا للوعود[39].

والظاهر انه أغضب أيضا النصارى، إذ فضلا عن غلق فندق الخمر بالمدينة، فإنه عمد إلى سجن أكثر من 180 فارس من العلوج النصارى الوافدين أساسا من بلاد الأراقون، وبالتالي فلا نستبعد تدخل هذه

(37) كذا في الزركشي، ص 47. ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 695.

(38) انظر : ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 695. الزركشي، نفس المصدر، ص 47.

(39) كذا في ابن قنفد، ن.م.، ص 144-145.

الدّولة الأوروبيّة التي سبق لها أن تدخّلت عديد المرات في شؤون البلاد، للتخلص من تعنّت ابن أبي عمارة، الذي فضل طريق المواجهة على الطرق الدبلوماسية .

واذا كنا لا نشك في مناصرته للفئات الشعبية بالمدينة، فإنّ السياسة الصلبة التي اتبعها جعلت عديد القوى تناجزه العداء، من نصارى وحفصيين وبالخصوص الأعراب الذين ساعدوا أبا حفص عمر لاسترجاع سلطة بني حفص، وقامت بأمره قبيلة الكعوب حتى وصوله للحكم. وكانت نهاية ابن أبي عمارة - مثل بدايته - في منزل من منازل الحرفيين ، إذ أنه عندما أيقن بالهلاك، اختفى قرب الصفارين عند بعض السوقة، في بيت رجل فرّان من أصل اندلسي وهو أبو القاسم القرموني في 23 ربيع الاخر 683 هـ.[40] ، هناك تمّ إلقاء القبض عليه، وقتل بعد التنكيل به، فطيف بجثته على حمار وجرّ إلى السبخة. وطيف برأسه على عصا. وانتهى هذا السناريو، واعتبرته جلّ المصادر مغالطة، حتى قال ابن الخطيب : غريبة من لعب الليالي / ما خطرت لعاقل ببال[41] لكن دلالته قوية : فتململ المجتمع الحضري ووعي الحرفيين بمصالحهم لم يرتق إلى درجة متطوّرة تجعله قادرا على الإمساك بزمام السّلطة والتحالف بين البدو والحضر مازال في بدايته .

3) تنامي دور الفئات الشّعبية سياسيّا في القرن الثامن هـ/ 14م :

أ) مسألتا البيعة والخلافة : لم تكن الإمارة خاضعة إلى رغبات فئات الشعب طيلة العهد الموحدي وبداية حكم الحفصيين، على أنّ توالي

(40) انظر : ابن خلدون ن.م.، ج 6، ص 695-696. ابن قنفد، ن.م.، ص 145. الزركشي، ن.م.، ص 50 ابن الشماع، ن.م.، ص 80 .

(41) كذا في الزركشي، تاريخ، ص 47 .

الازمات السياسية والاجتماعية وما انجر عنه من ضعف السّلطة المركزية بتونس يفسّران تنامي دور العامة في الحياة السياسية خلال القرن الثامن هـ/ 14م. والامثلة كثيرة تبرهن على ذلك وتبين طبيعة هذا التدخل ومداه :

فعلى إثر موت السلطان أبي يحيى أبي بكر سنة 747 هـ / 1346م، تنازع إبناه : أبو حفص عمر وأبو العباس أحمد على تولّي الحكم، وقد كان للأول "صاغية في قلوب الغوغاء من غشيانه أسمارهم وطروقه منازلهم"، فساندته في اقتحام المدينة على أخيه أبي العباس أحمد، وقامت معه متصدّية لجيش منافسه، وقتل في هذا الحدث عدد من العرب الواصلين صحبة الامير أبي العباس أحمد [42].

ولئن ترك العامة المجال مفتوحا أمام جيوش أبي الحسن المريني الزاحفة على افريقية سنة 748 هـ / 1347م، فان أصواتهم بدأت في الارتفاع لمّا بادر الاعراب بمحاربته وصدّه عن مدينة القيروان. وقتها أحاط "الغوغاء" بقصبة تونس التي التجأ إليها عسكر أبي الحسن المهزوم وذووه، "واتخذوا الآلة للحصار وفرقوا الأموال في الرجال" [43].

أما بقسنطينة، فإنّ هزيمة أبي الحسن المريني كانت ذريعة لمحاولة العامّة السيطرة على المدينة، "فكثر الاضطراب وتجلبت السفاه من الغوغاء إلى ما بأيديهم". وقد ذهبت العامة إلى رفض اعادة الحكم الحفصي بالمدينة، ثائرة في وجه العمال، منتهبة أموالهم [44].

(42) ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 809-810. الزركشي، الدولتين، ص 81
(43) كذا في ابن خلدون، ن.م.، ص 819 .
(44) ابن خلدون، ن.م.، ص 821 .

وفي سنة 750 هـ عـمّت الانتفـاضة مـدن افـريقيـة وبواديها ضـد أبي الحسن المريني الذي أجبر على مغادرة البلاد بعد أن عـقد لابنه الفضل على تونس. على أن "الغـوغـاء" أحـاطت بالقصـر ورمـته بـالحجـارة، وأجبر على مغـادرة المدينة واللحاق بأبيه[45]. ذلك هو الدور الذي لعبته الفئات الحضرية للتخلص من حكم المرينيين.

ويتكرّر تدخل الفئات الشعـبية في تعيين أمير حـفصي وعزل آخر سنة 772 هـ / 1370م. ومـرة أخـرى نلاحـظ أن هذه الحـركـة تـنطلق من البادية، إذ لحق شيخ أولاد بالـليل منصور بن حمزة بأبي العبـاس أحمد ببجـاية يستحـثه على أخذ الملك بتـونس، بعد أن سار أهل دولة الأمـير أبي البـقاء خـالد سيـرة عـسف وتسلط على الناس. ولم يقم أهل مـدينة تونس على أبي البـقـاء وبطانتـه إلا بعـد محـاصـرة أبي العـبـاس أحمـد للأسوار، وقـد حققـوا مبـتغاهم في كـسر شوكـته والقبـض عليه وعلى أعوانه. وأثناء هذه الفـترة الحرجـة التي تمّ فيهـا انتقال السلطة من أمـير إلى آخر بحـد السيف، أراد الناس الانتقـام من العسف السابق للمـخزن "فانطلقت أيدي العبث في ديار أهل الدولة لمـا كانوا يفعلون بالناس من اغتـصاب أموالهم وتحـاملهم عليهم، واضطرمت نـار العبث في دورهم ومخلفهم، فلم تكد أن تنطفي"[46].

ان سناريو النهب والسلب الذي تقوم به العـامة في الفترات الانتـقالية تكرر عديد المـرات، ففي سنة 838 هـ / 1434 م تمت مبـايعة المنتـصر وهو آنذاك بـقـسنـطينة، ولمـا دخل تونـس عنوة بعـد أن أغلق شـيخ المـوحدين البـاب دون انصاره، قـامت "الغـوغاء" بانتـهاب ديار شـيخ

(45) المصدر نفسه، ص 825، الزركشي، ص 89، 98.

(46) الزركشي، ن.م.، ص 105.

الموحدين وديار أتباعه[47].

والحقيقة ان دور العامة لم يقتصر على عزل أمير وتعيين آخر، انما شمل سير الحياة السياسية داخل مدينة تونس، وكان بمثابة عامل تعديل لاستبداد السلطة المخزنية، ففي سنة 856 هـ / 1452م استغل العامة نزاعا بين القائد نبيل وحاكم باب المنارة المكحول للتخلص من حاكم الربض، وقتله والتشنيع به، على أن السلطان تمكن فيما بعد من القبض على الفعلة، واستئصال شأفتهم[48].

وهكذا يتجلي لنا من خلال هذه الامثلة المتعدّدة تنامي دور العامة السياسي داخل مدينة تونس ابتداء من أواخر القرن السابع وبخاصة خلال القرن الثامن، وذلك بتدخلها في تعيين السلطان وبيعته وردع الحكام المستبدين.

ب) نحو تأسيس سلطة مستقلة للعامة بمدينة بجاية : يختلف نموذج بجاية عن تونس باعتبارها مدينة نائية عن مركز السلطة تم فيها تركيز دعائم أكثر صلابة لحكم الفئات الشعبية. فقد فتح موت حاكم بجاية الأمير أبي زكريا سنة 747 هـ / 1346 م عهدا من الاضطرابات الاجتماعيّة لما أظهر الامير الجديد أبو حفص المعيّن من قبل أبيه السلطان أبي يحى أبي بكر السطو والعسف. وكان ذلك كافيا لقيام "هيعة تمالأ فيها الكافة على التوثّب بالأمير القادم، فطافوا بالقصبة في سلاحهم ونادوا بإمارة ابن مولاهم" أبي زكريا، أبي عبد الله محمد، رغم صغر سنه، وقد كان لهم ذلك بعد محاصرة القصبة وانتهابها، ولم

(47) المصدر نفسه ص 131. تقول د. حياة ناصر الحجّي (أحوال العامّة في حكم المماليك، الكويت 1984. ص 57) إن "النهب أصبح حقّا مشروعا أصحاب السيادة للغوغاء والحرافيش لكسب رضائهم لقاء خدماتهم غير المحدودة في الانتقام من المتسلطين على صلاحيات السلطان الشرعي للدولة".

(48) ن.م.، ص 146.

يجد السلطان الحفصي بدّا من قبول الأمر الواقع والاعتراف بالوالي الجديد الذي اختارته العامة، وعينت له حاجبا المولى فارح. وبعث اليهم يسكنهم ويهدئهم[49].

ولئن لم تخرج هذه الحركة عن الشرعية التقليدية لحكم بني حفص، فإن الأمر كان مغايرا سنة 761 هـ / 1359م، عندما ثارت "الغوغاء" بالعامل يحيى بن ميمون، ونصبت أبا محمد عبد الواحد بن محمد وزيرا للسلطان، في هذه الفترة برزت قيادة حضرية حقيقيّة تجسدت في ظهور خطة العريف، الذي كان بمثابة المنسق والمخطط لهذه الأحداث. فقد "قام بأمر الرجل - وهو أبو محمد عبد الواحد - بالبلد من الغوغاء علي بن صالح من زعانفة بجاية وأوغادها، إلتف اليه الشرّار والدعار وأصبحت له بهم شوكة كان له بها تغلّب على الدولة"[50]. إن هذا الحدث يفسر مدى تحكم الفئات الشعبية في سلطة المدينة، وهو أمر يدعونا للتساءل عن الصيغة التنظيمية لهذه الفئات وتركيبتها وأصنافها والدلالات المعنوية للكلمات الواردة في المصادر والخاصة بالفئات الشعبية ببجاية مثل الأوغاد والشرار والدعار والغوغاء وأهل الشطارة والرجولة الخ. . .

وقد استمرت سلطة العريف فاعلة بمدينة بجاية طيلة أربع سنوات، وفي سنة 765 هـ / 1460م حدث أن المجموعات الشعبية التي اختارت علي بن صالح عريفا عليها، سئمت عرافته لسبب ما فثارت عليه وانفضت من حوله، مفضلة الرجوع إلى الهياكل السياسية التقليدية المتمثلة في حكم بني حفص. وهكذا فإن تنصيبها للامير أبي عبد الله محمد بن أبي زكريا يعتبر ايذانا بنهاية هذه التجربة الطريفة في الحكم "الديموقراطي" داخل مدينة بجاية، وتتبع الأمير لأصحابها واستصفاء

(49) ن.م.، ص 78 .

(50) ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 846 .

أموالهم وقتلهم[51]. وابتداء من تلك الفترة أصبح لزعيم البلد وقائد الأسطول محمد بن أبي مهدي تحكم في "أهل الشطارة والرجولة من رجال البلد ورماتهم"[52]. كيف وقع هذا التحول السلبي، هل رجعت العامة إلى قبول الشرعية الحفصية بمحض إرادتها، بعد أن خيبت تجربة العرافة آمالها، أم أن المناورة السياسية الحفصية كان لها دور فاعل في حصول هذا الانقلاب؟ إن طبيعة مصادرنا لاتمكننا من التدقيق في هذه المسائل، وكل ما نستطيع اثباته هو أن مدينة بجاية، تمكنت بحكم موقعها الجغرافي النائي عن تونس وتطوّر الاقتصاد السلعي بينها وبين المدن الاوروبية المتوسطية، من الارتقاء إلى نظام سياسي، شاركت في ارسائه الفئات الشعبية، لكن التجربة بقيت هشة لعدم تملك هذه الفئات النفوذ الاقتصادي والعسكري بالمدينة.

ج) كيف يمكن أن نفسر الصّراع بمدن الواحات ؟

لئن أفرزت بوادر الرأسمالية الناشئة بالمدن الاوروبية اقتصادا سلعيا بالمدن المغربية الساحلية، تمخّضت عنه حركات اجتماعية تنزع نحو اشراك الفئات الشعبية في الحكم، فان التشتت «الإقطاعي» بقي الصفة الغالبة على تحركات مدن الواحات. ففي مدينة قفصة تمكنت الارستقراطية المحلية المتمثلة في احدى بيوتاتها - وهم بنو العابد - من الانفراد بالحكم والرئاسة، مقلدة في ذلك الملك في شاراته والخلافة في ألقابها. مما أدى إلى قيام صراع طويل ذي حلقات متعاقبة

---

(51) المصدر نفسه، ص 854. وقد تعرضنا سابقا الى عريف الحمالين، ورأينا انها خطة مرتبطة بالتنظيم الحرفي بالمدنية، وبهذا يمكن اعتبار الحركة القائمة ببجاية والتي ترأسها عريف، حركة للصناع والحرفيين بالمدينة. راجع أيضا : برانشويك، ن.م.، ج 2، ص 150، 202.

(52) ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 895. ويمكن في هذا الاطار فهم المصطلحات المستعملة من طرف ابن خلدون وغيره، مثل عبارة أهل الشطارة والرجولة، ونتساءل عن أوجه الشبه بين الشطار في المشرق والمغرب.

بين السلطة المركزية الحفصية والنفوذ الإقطاعي المستبد بالمدينة .

ان جذور هذا النزاع يرجع إلى الفترة الموحدية، لمّا فتح عبد المؤمن بن علي مدينة قفصة عنوة، وأجرى عليها حكم المساقاة في تقسيم النخيل مناصفة، لكنها تمكنت مرة ثانية من الوقوف في وجه الخليفة يعقوب المنصور في أواخر القرن السادس هـ / 12م. ولئن استمرّت عائلة بني العابد متوليّة للرئاسة بالمدينةمع وجود اتّفاق ضمني مع المخزن الحفصي ابتداء من القرن الثامن هـ / 14م، فان وصول أبي العبّاس أحمد إلى الحكم فتح عهدا من النزاع بين المركز والأطراف، إذ قام بحصارها سنة 779 هـ / 1377م وهدد بقطع نخيلها، فاستسلمت له وخرج اليه أهلها. وبعد أن قبض على أحمد بن العابد وإبنه محمد عيّن السلطان ابنه أبا بكر المستنصر واليا على المدينة[53] .

على أن الفئات الشعبيّة استغلّت خروج الوالي لزيارة أخيه بتوزر، للخروج على حاجبه القائد عبد الله التريكي. وكانت قيادة هذه الحركة لاحد اعيانها وهو أحمد ابن أبي زيد، أما القاعدة التي اعتمد عليها فهي "زعنفة من الاوغاد" طاف بها في سكك المدينة مناديا بنقض الطاعة. على أنّ هؤلاء لم يتمكنوا من دخول القصبة التي احتمى بها القائد، وسرعان ما دارت الدوائر عليهم، فتم التقبض على "أهل الثورة" وتسكين "الهيعة" والتخلص من المعتقلين قتلا. أما مصير رأس الحركة فقد شابه في ذلك مصير ابن أبي عمارة، اذ ألقي القبض عليه وعلى أخيه مستترين في زي النساء، فضربت أعناقهما وصلبا في جذوع النخيل[54] .

---

(53) ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 877، 785-786، 799. الزركشي، ن.م.، ص 109، 71، 77 .

(54) ابن خلدون، المصدر نفسه، ص 881، الزركشي، المصدر نفسه، ص 110

وبقيت هذه الظاهرة الاستقلالية حية في فترة السلطان أبي فارس عبد العزيز الذي التجأ من جديد سنة 795 هـ / 1392 إلى قطع النخيل والشجر لإخضاع أهل الواحة. ثم عاود حصارها من جديد بعد أربع سنوات، وفي هذه المرة أمر بتخريب سورها للاحتماء به[55]. وفي كل هذه الحالات فإن حركات العامة كانت خاضعة لرئاسة الارستقراطية المحلية التي تنزع إلى الاستفراد بالحكم في المدينة، وما يعني ذلك من رفض لدفع الجباية ومحاولة تكوين مركز محلي جاذب يقوم على اقتصاد تقليدي قوامه الفلاحة في الواحة والتجارة الصحراويّة.

ومن الملاحظ ان انفصال الأطراف عن المركز هو ظاهرة عامة أصابت عديد الجهات في فترة ضعف الدولة ووهنها، إذ أن اتساع نطاق الدولة أو تقلصه مرتبط بمدى قوتها كما يقرّر ذلك ابن خلدون. وقد عرفت مدينة قابس نفس الظاهرة مع بني مكي، ولم يتمكّن السلطان من استرجاع الحكم بها الا سنة 789 هـ / 1387م بعد محاصرتها وقطع نخيلها[56]. أما بسكرة، فإن حركة السلطان إليها سنة 786 هـ / 1384 باءت بالفشل وبقيت المدينة في يد بني مزني المتحالفين مع قبائل الدواودة والأثبج[57].

وبالتالي فإن هذه المحاولات الاستقلالية قد شملت مدن الواحات من طرابلس إلى بسكرة، متفاوتة في القوة، حسب أهمية الإقطاع المشيخي في كل واحدة، وقد تعاقبت هذه الحركات على طول القرن الثامن هـ / 14م، واستمرت حتى أواسط القرن التاسع هـ / 15م: ففي سنة 845 هـ / 1441م كان قيام أبي زكريا من بني خلف المتولّين لمشيخة مدينة نفطة. واجتمع عليه "الاوباش"، فأغلق البلد في وجه

(55) ن.م.، ص 905. الزركشي، ص 114، 120.

(56) ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 896.

(57) المصدر نفسه، ص 895.

النائب عن السلطة المخزنية، مما استدعى تدخل السلطان لمحاصرتها، وقد تمكّن من وضع حد لهذه الحركة بعد أن استأصل شأفة الكثير من سكانها وانتهب ديارهم وأموالهم[58] .

وفي الأخير فإن حركات المدن بالأطراف تأتي دليلا على بروز أرستقراطيّة محلية قوية لها مصالح مغايرة للسلطة المخزنية، وقد حاولت استعمال الفئات الشعبية للانفصال وتكوين إقطاعيات مستقلة عن المركز. وتبعا لذلك فإن هذه الحركات ليس لها الطابع الشعبي الحقيقي خلافا لانتفاضات العامة في كبريات المدن الساحلية (مثل تونس وبجاية) التي ظهر بها اقتصاد سلعي في تفاعل مع نمو الرأسمال التجاري والصناعي بالمدن الاوروبية المتوسطية، وقامت فيها حركات تنم عن تطور الوعي الاجتماعي وازدياد فاعلية الفئات الشعبية .

4) المجتمع المديني في مواجهة القوى الخارجية .

أ) جدلية العلاقة بين البادية والمدينة : لقد رأينا أن أهل البادية من الاعراب كان لهم قصب السبق في عديد الحركات السياسية مثل التصدي لحملة أبي الحسن المريني وللسياسة المستبدّة لبني حفص، وكثيرا ما كانت تحركاتهم منطلقا لانتفاضات العامة بالمدن. وفي ظل سيطرة العلاقات الإقطاعية في البادية وتأقطع المدينة لم تكن هذه الأخيرة قادرة دوما على بسط نفوذها على الريف المحيط بها بل على العكس من ذلك تمكنت القبائل البدوية من تطويق المدن الافريقية في العهد الحفصي، وقطعها عن بساتينها التي تعتبر الممول الأساسي لها .

مما يفسّر أن العلاقة بين الطّرفين لم تكن مجرد علاقة تعاون وانسجام، بل تسودها أحيانا التوترات، وبخاصّة سنين المجاعة التي

(58) الزركشي، ن.م.، ص 140 .

تحمل بدو السّباسب والجنوب على الانتقال إلى الشمال قريبا من أبواب مدينة تونس، وقد لا يستثنون الأراضي المزروعة والمغروسة بحثا عن الأماكن الرعوية. أما نزوح البدو في هذه الفترات الحرجة فإنه أمر عسير إذ كثيرا ما كان مقيدا بقوانين أشبه ما تكون مدينيّة حريصة على غلق أبواب المدينة في وجه الغرباء زمن المجاعة حفاظا على المخزون الغذائي الموجود[59] .

هذه الأوضاع العسيرة تنعكس سلبا على العلاقات بين البدو والحضر، فتنمو الضغائن بين الرعاة المنتجعين وأهل المدينة والأرباض الذين يشتغل عدد منهم في الفلاحة زراعة وغراسة، ويشعرون بالغبن أمام تعديات البدو وعجز السلطة السياسية عن التصدي لهم، فتتحول الأرياض والضواحي المحيطة بالمدينة والتي تقطنها نسبة عالية من المتضررين، إلى خزّان للانتفاضات، ينفجر كلما آختنقت المدينة وفصل أهلها عن موارد رزقهم، سواء أكان هؤلاء من كبار الملاكين العقاريين الذين يتحصلون على الرّيع العقاري أم من المزارعين الصغار .

وفي ضوء هذه الملاحظات، يمكن أن نضع ما أطلق عليها ابن خلدون "فتنة الكعوب" في إطارها، وما نجم عنها من ردود فعل للعامة بمدينة تونس. ومن الملاحظ أن الصراع الناجم عن انفصام عرى التضامن بين الطرفين، ليس طبقيا صرفا بقدر ماهو بين مجموعتين متباينتي المصالح وطرق العيش.

الأعراب وانتفاضات العامة بمدينة تونس بين سنتي : 705 ـ 708 هـ / 1305 ـ 1308 م : تحولت قبيلة بني كعب السلمية من جهة طرابلس وسط افريقية في عهد أبي زكريا الحفصي، وكانت بمثابة العصبية لحركة أبن أبي عمارة سنة 679 هـ، ثم قامت بأمر

(59) وردت مسائل عديدة تتناول هذه الوضعية، انظر مثلا : نوازل البرزلي .

السلطان أبي حفص عمر حتى أضحت قبيلة مخزنيه تحصلت على الإقطاعات وأخذت العوائد .

واعتبارا لازدياد قوتها، توسعت في اتجاه الشمال فأصبحت على مشارف مدينة تونس، « وصار أضرارهم بالسابلة و حطمهم للجنّات وانتهابهم للزرع[60] »، مما أدى الى اختناق المدينة التي كادت أن تقطع عن ظهيرها الممول لها. ويبدو أن الفئات الشعبية كانت الأكثر تضررا من هذا الوضع الذي أدى إلى غلاء في الأسعار.

حينئذ كان ردّ فعلها قويا تجاه الأعراب اذ بطشت برئيس الكعوب في أول فرصة سانحة، دون مراعاة للمكان أو الزمان : وقع ذلك بجامع الزيتونة في 15 رمضان بعد صلاة الجمعة من سنة 705 هـ، الموافق لفاتح أفريل سنة 1312 ولم يخف على صاحب المقدمة الذريعة التي استعملتها العامة لقتله وجر شلوه في سكك المدينة. وقال في هذا الصدد : « ودخل رئيسهم هداج بن عبيد سنة 705هـ إلى البلد، فخزرته العيون وهمت به العامة، وحضر المسجد لصلاة الجمعة فتجنوا عليه بأنه وطئ المسجد بخفه، وقال لمن أنكر عليه ذلك إني أدخل به مجلس السلطان، فثاروا به عقب الصلاة وقتلوه وجروا شلوه في سكك المدينة »[61] .

إنّ التوتر الاجتماعي المخيم قد أدى إلى انتقال الصراع إلى داخل المجال المديني الذي كاد يصبح ممنوعا على البدو. كما أن مقتل رئيس القبيلة هو إعلان عن نهاية التوافق الاجتماعي بين المدينة وباديتها، وفعلا فقد التجأ البدو إلى البحث عن صنيعة لهم لتغيير الحكم لصالحهم، فوجدوه في شخص أبي سعيد عثمان بن أبي دبوس، من

(60) كذا في ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 715 .

(61) نفس المصدر والصحيفة .

بني عبد المؤمن، وقاموا باستجلابه من جديد من جهة طرابلس، بعد أن فشل في السيطرة على مدينة تونس سنة 1289/688، وقد فعلوا ذلك بحثا عن الشرعية السياسية والايديولوجية المفقودة التي تأتي بالدعم للعصبية القبلية. لكن أمجاد بني عبد المؤمن ولّت وانقضت بدون رجعة، وبهذا فإن الورقة التي لعبتها قبيلة الكعوب كانت خاسرة، و باءت محاولتها بالفشل منتهية بموت رئيسها مرة ثانية مسعود سنة 708 هـ [62].

وتكرر السناريو نفسه ثانية، فأثار موت أحمد ابن أبي الليل عصبية الكعوب، و شرعوا في إعداد العدة للخروج : « وجاهر أخوه حمزة بالنفاق وآتبعه عليه قومه فكثر عيثهم و أضروا بالرعايا وكثرت الشكاية من العامة ولغطوا بها في الأسواق و تصايحوا، ثم نفروا إلى باب القصبة يريدون الثورة، فسد الباب دونهم فرموا بالحجارة »[63].

وهكذا هبت العامة ثانية في شهر رمضان 708 هـ / فيفري ـ مارس 1309م دفاعا عن مصالحها المتضررة من تعديات البدو زمن الربيع. واذا كانت الهبة الأولى موجهة ضد شيخ الكعوب، فإن الثانية مسّت السلطة بالمدينة لعجزها عن صد غارات البدو. وفي كلتا الحالتين فإن المواجهة لم تكن مباشرة مع البدو لعدم توازن القوى. هذه المرة اتخذ غضب العامة هدفا آخر، وهو الحاجب ابن الدباغ، الذي يبدو أنه تواطأ مع الأعراب أو عجز عن مدافعتهم. و بدأ المشهد برشق مقرّ الحاجب بالحجارة، ومطالبة العامّة بشفاء غليلهم منه. اتخذ هذا التجمع الصاخب الأسواق منطلقا لحركته لمحاصرة قصبة المدينة واقتحامها من باب ينتجمي، رغبة في التخلص من الحاجب. وكاد الأمر يتحول إلى

(62) انظر : Brunschvig, La Berbérie... op. cit., T2, pp. 100, 115.

(63) انظر : ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 716 .

مأساة عندما رغب حرس السلطان غلق الباب على المقتحمين للقصبة وقتلهم، ووطء البقية بحوافر الخيل، ومعلوم أن هذا الحرس مكون أساسا من العلوج الوافدين على البلاد من أوروبا. لكن السلطان أبا عصيدة كان أكثر تبصرا، وفضل الالتجاء إلى الطرق المرنة، فأمر أن يدفعوا المتظاهرين بركائز الرماح لا بالأسنّة لإخراجهم، كما أمر أن يدفعوا من كان خارج القصبة بلين .

ولم تكن الفئات المساندة للمحزن تقتصر على الحرس السلطاني، إنما شملت أيضا بيوتات المدينة وبالخصوص فئة الفقهاء، ممثلة في موقف ابن عبد الرفيع الذي انبرى مدافعا عن السلطة الحفصية بكل ما أوتي من قوة[64] .

وفي الأخير تمكن السلطان من السيطرة على الأوضاع، فبادر بعزل حاكم المدينة لعجزه عن صد التظاهرة، ثم قام بتتبع رؤوس الحركة، بعد التغلب عليهم مستعملا في ذلك الحيلة[65] .

ولئن هدأت الأوضاع داخل الأسوار، فان التوتر ظل مخيما على العلاقة بين المدينة وباديتها، حتى أن أهل تونس أرادوا ادارة السّور بالأرباض حتى يكون سياجا عليها، على إثر استيلاء أبي يحيى أبي بكر على الحكم سنة 717 هـ / 1317م. وفي تقديرنا فان بناء الاسوار حول الأرباض ليس دلالة على التوسع العمراني بقدر ما هو نتيجة للوضع الأمني المتردي[66] ، ذلك أنه من الصعب الحديث عن انفجار عمراني في فترة نشطت فيها سياسة التطويق للمدينة، اذ أورد ابن خلدون في هذا الصدد ما يلي : "وكانت فتنة حمزة بن عمر من أدهى الشواغل في

(64) الزركشي، ن.م.، ص 57 .

(65) المصدر نفسه، ص 56. ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 715-716 .

(66) الزركشي، ن.م.، ص 66

ذلك بما كان يخبب العرب عن الطاعة ويجمع الأحزاب للإجلاب على الحضرة وينصب الأعياص يطمعهم فيما ليس لهم من نيل الخلافة، وكان ذلك ديدنا متّصلا أزمان تلك المدة"[67] .

وكما أسلفنا القول فان دخول البدو المدينة زمن التوتر يعد مخاطرة، حتى أن المشائخ الذين قبض عليهم أبو عمرو عثمان سنة 867 هـ / 1462م واعتقلهم بالقصبة، لم يسلموا من العامة الا بصعوبة[68] .

ولم تقتصر حركات العامة الموجهة ضد البدو على مدينة تونس، إنما شملت أيضا المدن الاخرى، مثل مدينة سوسة التي أصبحت تحت سيطرة الكعوب ثم بني حكيم منذ سنة 749 هـ / 1348م، ولم تتمكن العامّة من القيام على العامل أبي صعنونة وإخراج الأعراب من بين ظهرانيهم، إلا عند تولي أبي العباس أحمد الحكم سنة 772 هـ / 1370م، وحينذاك أصبحت تابعة لسلطة بني حفص ثانية[69] .

وتبعا لذلك، فإن التناقض بين العامة والسلطة ليس بالقدر الذي عليه التوتّر بين العامة والبدو، وانتفاضات الفئات الشعبية في هذا الصدد لا يحركها الصراع الطبقي، إنما اختلاف طرق العيش في البادية والمدينة. ونحن بهذا نبتعد عن الطرح التقليدي للمسألة الذي يحمل مسؤولية تردّي الأوضاع لطرف واحد، وهم أهل البادية، وفي تقديرنا تحتاج هذه المسألة إلى تناول علمي مدقق بعيدا عن التبسيطات المشوهة للحقيقة .

على أية حال فإن هذا الانفصام المجتمعي قد ولد عقلية الانغلاق من الطرفين، ونمى في سكان المدن الشعور بالانتماء إلى مجال مغاير عن البادية وهو البلد، وبرزت منذ تلك الفترة فكرة البلدي، التي قد يقتصر

(67) كذا في ابن خلدون، ج 6، ص 768، انظر أيضا ص 751 .

(68) الزركشي، ن.م.، ص 154 .

(69) ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 872 .

معناها على الدلالة المكانية : السكن في بلدة ما، كما تخص في حالات أخرى الفئات المحظوظة داخل الاسوار، من أهل البيوتات وغيرها، فتتحول إلى ميزة اجتماعية داخل المدينة نفسها. ولنا في ذلك مؤشرات تدل على نمو عقلية البلدي في مدينة تونس خلال النصف الاول من القرن الثامن هـ / 14م .

من ذلك أن القاضي ابن عبد الرفيع، وهو من بيوتات التونسيين، رفض تولية امامة جامع الزيتونية ابن عبد السلام الهواري، معللا ذلك بما يلي : "أهل تونس ما يولون جامعهم إلا لمن هو من بلدهم". وقد مارس ابن عبد الرفيع سياسة تعتيم للعلماء غير التونسيين مثل ابن راشد القفصي، وذلك رغم نبوغه علميا، إذ عزله من القضاء وأخمل ذكره، "ولم يتركه يخرج رأسه طرفة عين" حتّى أنه منعه الجلوس للتدريس بجامع القصر وهدده بذلك. "وكان ابن راشد يقول : أتمنى أن أجلس أنا وهو للمناظرة حتى يظهر الحق ومن هو المقدم في العلم" .

وقد ورد في أكثر من خبر أن قضاء الجماعة هي من الخطط التي احتكرها في الغالب أهل الحضرة، ففي سنة 749 هـ، كان الانتماء إلى بيت من بيوتات تونس معيارا فاعلا لتولي ابن هارون خطة القضاء، وفي سنة 776 هـ، قابل السلطان اقتراح ابن عرفة لتوليه هذه الخطة لابن القطان من سوسة بالرفض، قائلا : "ما نأتي به من القرى حتى تكون تونس قد خلت ممن يصلح"[70]

ب) دور العامة الخارجي :

لئن كانت العلاقة بين المجتمع الحضري والبادية تعتريها فترات توتر، فإن فئات الشعب من الجانبين قد هبت عديد المرات في جبهة موحدة لمقاومة المحتلين وطرد الغزاة، وقد مثلت البادية في هذه الحالة

(70) انظر على التوالي الصفحات : 67، 73، 88، 102 من تاريخ الزركشي .

الرصيد البشري الهائل الذي اعتمدت عليه المدن لإمدادها بالمقاتلين، وهو أمر يدل على مدى الشعور بالانتماء المشترك للأرض الواحدة. ومعلوم أن المرجعية النظرية للمقاومة وقتذاك ترتكز على مفهومين تقليديين : هما المرابطة والجهاد اللذان وقع أحياؤهما وتنشيطهما بعد فتور دام أكثر من قرنين، وذلك في خط مواز لتعزيز الملاحة البحرية تجارة وسفارة وتطور التمدن الساحلي ابتداء من القرن السادس هـ / 12م. وقد إزداد وقتذاك هجوم النورمان على السواحل الافريقية، التي تمكن الموحدون من تحريرها في سنة الاخماس. لكن التوتر ظل مخيما على شرق المتوسط إذ هاجم أسطول نورماني قوي الاسكندرية سنة 570 هـ / 1174م فتصدى له جيش صلاح الدين، وفي السنة الموالية أغارت البحرية النورمانيّة على مدينة تنس بالمغرب الاوسط، وفي سنة 573 هـ / 30 جوان 1177 وقعت مهاجمة المهدية في التاريخ المشهور بوقعة الجمعة، وقد تصدّى سكان المدينة لهذا العدوان، مستعينين في ذلك بأهل البادية الذين وفدوا عليها من المناطق المجاورة، وشارك فيها عرب القيروان وبالخصوص أبو يوسف يعقوب الدهماني الذي أصبح فيما بعد مرابطا "محترفا" برباطات المهدية وهيبون والمنستير وشقانص ولمطة، خاصة أثناء الفترات التي تنشط فيها حركة السفن والقرصنة[71].

وفي سنة 668 هـ / 1270م وجه ملك فرنسا لويس التاسع حملة صليبية ثامنة على تونس، فأنتاب الناس خوف شديد وفكر السلطان الحفصي المستنصر بالله في الانسحاب إلى القيروان والتخلي عن

---

(71) ابن ناجي، معالم الايمان، ج 4 ص 15، 58-59 ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 698 . المطوي، السلطنة الحفصية، 197، 212.

R. Brunschvig, la Berbérie, op.cit., T I, p. 97.

E. Dufourq, l'Espagne Catalane et le Maghreb, Paris 1966, pp. 245-247, 263-267. 280-282 M. Amari Biblioteca Arabo Sicula, Torino 1881, T. II, p 40.

المقاومـة، لكن الفئات الشعبيـة في المدن والأرياف حملت لواءها، في هبّـة جمـاعـية للـمرابطة بالثـغـور السـاحلية، "فـملئت سـواحل رادس بالمرابطة بجند الأندلس والمطوعة زهاء 4000 فارس". وقد وفدوا على تونس من كل مكان، من كافة بلاد افريقية بمـا فيها بجاية وبني توجين. ولمـا تم الإنزال بقرطاجـنة، وأظهر السلطان تخـاذلا، قـام المتطوعـون بعـمليات عـسكرية خاطفـة، أشبـه ما تكون بحـرب العصـابات، فـبادر بعـضهم بالتـسلل لجيش العدو ومـهاجـمتـه على حـين غرة بعـد عبـور البـحيـرة. وقد قـام أبو علي سالم القـديدي وأبو علي عمـار المعـروفي بتعبـئة المقاتلة بـالسّاحل ومجابهـة الدخلاء، وقد اتخذوا ضاحـية اريانة معسكرا لهم ينطلقون منه يوميـا لمحاربة العدو إلى أن انقضت الحرب، كـما كـان لعرب القـيروان حـضور هام في هذه المـعركـة، وقد ظهـرت للفارس مـيمون بن كـرفاح الوائلي شجـاعة لفتت انتـباه الناس، على أن أهل البادية كادوا أن ينسـحبوا إلى مشاتيـهم بعد أن طال مقام الصليـبيين إلى حدّ فصل الخريف[72].

وكثيـرا ما كانت جزيرة جربة منطلقـا لتعبئة الفـئات الشعبية لمـواجهة الاحـتلال الخـارجي، فـفي سنة 529 هـ / 1134م تمكن النورمـان من السـيطرة على الجزيرة، لكن أهل جـربة ثاروا عليهـم وأخرجـوهم سنة 548 هـ / 1157م، وأعاد النورمـان الكرة ثانية وبقـوا بها إلى حـد قدوم الموحدين في سنة الاخماس. وعلى إثر حملة "روجي دي لوريا" عليها انطلاقا من صـقلية سنة 689 هـ / 1290م، لم يتمكن النكار بقـيادة ابن أومغار من اخراج القطلانيين الذين اسـتمروا بها إلى حد سنة 738 هـ / 1337م.

(72) ابن ناجي، الـمـصـدر نفـسـه، ج 4، ص 52، 106، 58-59، 69. انظر أيضا الاحالة السابقة

وفي هذه الظرفية الحرجة، عم الخوف الشديد بلد الساحل، وكان أهل سوسة يتوقعون نزول العدو في كل ليلة ويوم، وفي ظل عجز السلطة الحفصية عن التدخل، عمت حالة الاستنفار المرابطين المتطوعين، الذين أقروا التعبئة محليا بالساحل وجاءتهم الإمدادات من القيروان وناحيتها، بعد أن قام شيوخها بتعبئة المتطوعين الذين حطوا في أطراف المدينة .

على أن العدو خشي من هذا الاستعداد العسكري الكبير، ففضل القيام بإنزال بحري بثغر المهديّة، ولما علم أبو علي سالم القديدي، "فزع في جمع كبير من أهل القيروان وبني جرير وغيرهما" ، ونزلوا بقراضة قرب المهدية، وبعد أن تمت تعبئة المقاتلة وتنظيمهم تحركوا لمحاربة العدو المتواجد قرب الميناء الفاطمي، وعسكر القديدي حذو الرباط الذي يرجح أنه بني على أنقاضه البرج الكبير العثماني، وقد تمكنت هذه المقاومة من صدّ الغزاة، وردهم على أعقابهم[73] .

ونقل ابن خلدون رواية أخرى عن هذا الحدث، فقال بالخصوص : "في سنة 689 هـ / 1290م نازل أسطول العدو مدينة المهديّة وكان فيهم الفرسان لقتالهم، فزحفوا إليها ثلاثا وظفر بهم المسلمون في كلها، ثم جاء مدد أهل الجم، فانهزم العدو حتى اقتحموا عليهم الاسطول وانقلبوا خائبين"[74] . ولعل الاختلاف بين الروايتين يفسر مساهمة طرفين، كل على حدة، عرب القيروان وأهل الجم، في هذه المقاومة الشعبية .

مثال آخر من المقاومة للاحتلال الخارجي، وقد جسد مظهرا من مظاهر التضامن بين مختلف سكان بلاد المغرب، وهو ما حل بطرابلس

(73) نفس المصدر والصحيفة.

(74) كذا في ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 698 .

في ظل حكم بني ثابت، عندما هاجمها الأميرال الجنوي "فيليب دوريا" (P. Doria) في 10 ربيع الثاني 756 هـ / 2 أفريل 1355م، وتمكّن من اقتحامها ونهبها، فداخله ابن مكي، صاحب قابس، في فدائها، فاشترط عليه 50 الف من الذهب، فساهم السلطان المريني أبو عنان بجزء من هذا المبلغ، أما البقية فقد وهبها أهل قابس والحامة والجريد، رافضين استرجاع أموالهم فيما بعد، في سبيل تخليص المدينة من الاحتلال الذي دام أربعة أشهر. ان هذا الحدث يعبر عن مدى تضامن الفئات الشعبية بجنوب افريقية لتحرير المدنية وفديها[75].

وتعددت في هذه الفترة حركات القرصنة والقمع على السواحل، وإذ كانت السلطة المخزنية عاجزة عن القيام بدورها، هاجمت القطع البحرية الاوروبية السواحل الافريقية في عقر دارها، ممّا أفرز حركة عامة للمرابطة بالثغور الساحلية. ولم تقتصر هذه المقاومة على أهل الزوايا، إنما برزت منذ أواخر القرن الثامن هـ / 14م حركة شعبية لمقاومة القرصنة الاوروبية، واعتبارا إلى أن المغاربة كانوا يذودون عن حمى أرضهم ويتصدون للتوسّع الرأسمالي الذي أخذ أشكالا مختلفة : التجارة والقرصنة، فانه من الخطأ الحديث عن قرصنة مغربية. كنها بالأحرى حركة مقاومة، تجلت بوضوح في مدينة بجاية سنة 792 هـ، قال ابن خلدون في هذا الصدد : "فتنبهت عزائم كثير من المسلمين بسواحل افريقية لغزو بلادهم وشرع في ذلك أهل بجاية منذ ثلاثين سنة، فيجمع النفراء والطائفة من غزاة البحر ويصنعون الاسطول ويتخيرون له الابطال الرجال، ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة، فيتخطفون منها ما قدروا عليه ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة فيظفرون بها غالبا ويعودون بالغنائم وسبي

(75) ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 837. انظر ايضا : Brunschvig, op.cit., T I, pp. 172-173.

الأسرى حتى امتلات سواحل الثغور الغربية من بجاية بأسراهم تضجّ طرق البلد بصخب السلاسل والأغلال عندما ينتشرون في حاجاتهم ويغالون في فداهم بها يتعذر أو يكاد" [76] .

ويبدو أن السياسة الهجومية التي توختها بجاية لم تشمل بقية المدن الافريقية، التي تحولت إليها الأساطيل الاوروبية من برشلونة وجنوة لاحتلالها، وبعد السيطرة على جربة، تحوّلت السّفن إلى المهدية سنة 792 هـ / 1390م، وشاركت في هذا الغزو أكثر من 22 قطعة حربيّة ونحو 4000 جنوي، فضلا عن بقية الاوروبيين من تولوز وغيرها، وقد اشتهرت المهديّة بكونها مركز لمقاومة القرصنة وقتذاك، ووقعت محاصرتها من كامل الجهات البحرية، إلاّ أنّ أهل الساحل الذين كانوا على أهبة للتصدي لهذه الحملة، عضدوا المدينة من جهة البر، كما أفشل سكانها محاولات الانزال، قال ابن خلدون : "وتحصن أهل البلد وقاتلوهم صابرين محتسبين وتوافت إليهم الامداد من نواحي البلد" . بدأت هذه المواجهة في أواسط شهر أوت، عندما ضرب النصارى سورا من الخشب لمهاجمة المدينة، فرماه أهلها بالنار وأحرقوه. ووقعت محاولة إنزال ثانية في سبتمبر، لكن بدون جدوى. وفي 20 سبتمبر، وعند اقتراب فصل الشتاء، فضل الجنويون الرحيل [77] .

كما تصدى سكان المهدية وناحيتها للغزو الاسباني سنة 957 هـ / 1550م، واستشهد الكثير في هذه المعركة [78] .

---

(76) ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 902-903. وقد أورد الغبريني (ص 270) فقرة يشير فيها إلى تجهيز القطع البحريّة للغزو منذ العصر الموحدي .

(77) نفس المصدر والصحيفة، انظر أيضا : Brunschvig, op.cit., T I, pp. 199-202

(78) انظر : تأليفنا، القبائل والارياف المغربية في العصر الوسيط، تونس 1986، الفصل الاخير.

ومن الأمثلة الأخرى على المقاومة الشعبية للغزاة بافريقية، هو ما حل بقرقنة، إذ وجه الملك القتلاتي في سنة 827 هـ / 1424م عمارة فيها 50 جفنا، و 10 آلاف مقاتل نزلت قرقنة ليلا، ورغم الفرق الكبير في العدد بين الطرفين اذ لا يتجاوز سكان الجزيرة 2000 ساكن، فقد وقف السكان ودافعوا عن أنفسهم وقتلوا نحو 400 منهم، وذلك قبل أن يستولي القتلانيون على الجزيرة، وفي الأخير تدخل السلطان الحفصي لفدي الاسرى[79].

ويحق لنا في آخر الأمر أن نعيد صياغة العناصر المكونة للعامة انطلاقا من الأمثلة التي تعرضنا إليها، فهي لا تقتصر على الحرفيين وصغار التجار والمزارعين والرقيق الذين عانوا من الفوارق الاجتماعية، إنما تضم ايضا العاطلين عن العمل والبدو وغيرهم من الفئات "المهمشة" التي كان لها دور في مجرى الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فعلى المستوى السياسي شاركت في تطور الديناميكية التاريخيّة، رغم ما تعرضت إليه من عسف وتعتيم من قبل المصادر التاريخية التي كان جلها في خدمة المخزن، وتمكّنت تدريجيا من كسب نفوذ واسع إمتد إلى تعيين سلطان أو عزله، أو الوقوف في وجه فئة العلماء بل إنها توصلت أحيانا الى تولي السلطة، سواء أكان ذلك على إثر تحالف مع العلماء والقبائل البدويّة، أم بطريقة مستقلة، اعتمادا على التنظيم الحرفي[80]، الا أن هذا الامر بقي نادرا، مقارنة مع هبات العامة وانتفاضاتها بالمدن في وجه القوى الاجتماعية المتسلطة عليها.

(79) الزركشي، تاريخ الدولتين، ص 126.

(80) حول وقوف العامة في وجه العلماء، انظر مثلا: معالم الايمان، ن.م.، ص 238-139 (حادثة تصدي العامة بالقيروان للعلماء عندما أرادوا طرد أحد المتصوفة من المدينة). راجع أيضا مقالنا: الصلحاء المزارعون بوسط افريقية... (تحت النشر ببيت الحكمة).

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن التطور الحاصل في تنظيم العمل داخل المجال الحضري قد انعكس ايجابا على الوعي الحرفي والتنظيمات الاجتماعية، فبرزت منذ تلك الفترة الرابطات الحرفية الأولى بافريقية التي كان على رأسها عريف أو أمين، متمكنة من مسايرة البوادر الجنينية للرأسمالية الغربية. لكن القوى المحافظة داخل المدينة من جهة، وسيطرة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتأخّرة بالريف قد قللا من شأن هذا المسار، الذي ظل عاجزا عن التطور نحو أي شكل من أشكال الرأسمالية .

دور اللوبيين في حرب المرتزقة
(241 ـ 238 ق.م.)

حبيب البقلوطي

«... بعد معاهدة الصلح[1] ... خاض القرطاجيون حربا محلية[2] واجهتهم في الآن نفسه بمن تمردوا من مرتزقتهم، وبمن ثاروا

---

(1) معاهدة الصّلح التي تمّ إمضاؤها ما بين قرطاج وروما في نهاية الحرب الرومانية ـ القرطاجيّة الأولى، التي تعرف بمعاهدة لوتاتيُوس، صائفة 241 ق.م
ـ انظر بولوبيوس 1.63.9.7.62.I ديودوروس، 13.XXIV، يول بيداش، بولوبيوس I، ص 100، هـ 1، كلود نيكوله، روما واكتساح العالم المتوسطي، 2 باريس 1978، ص 608.

(2) لا نعلم بالتحديد تاريخ اندلاع حرب المرتزقة. نعلم أنّها تبعت بقليل امضاء معاهدة لوتاتيوس (بولوبيوس،1.65.I، ديودوروس، 3XXV) يرجح دي سانتكيس أنهـا اندلعت في خريف 241 ق.م. (انظر بول بيداش، س. ذ، I، ص 137، هـ 1)، بينما يعتقد س. قزال أنها لا يمكن أن تكون قد اندلعت قبل شتاء 241 ـ 240 ق.م (ستيفان قزال، التاريخ القديم لشمال افريقيا، III، ص 125). ويقول بولوبيوس إن حرب المرتزقة دامت ثلاث سنوات وأربعة أشهر (7.88.I). وحالما انتهت أمرت قرطاج عَبْدْ ملقَرط بالانتقال إلى شبه جزيرة ايبريا، وكان ذلك سنة 237 ق.م.(5.1.II) إذن فمدة حرب المرتزقة تنحصر ما بين نهاية 241 وبداية 237 ق.م.

من النوميديين واللّوبيين[3] . وكان الأمر في البداية لا يبعث إلاّ على القلق والحيرة، لكن سرعان ما تحوّل القلق إلى هلع وفزع شديدين. إذ أصبح القرطاجيّون مهدّدين بفقدان إقليمهم ، وكذلك بفقدان حياتهم وأرض موطنهم. لذلك تستحق هذه الحرب أن نتوقف عندها لسرد حوادثها، حتى ولو كان ذلك إجمالا وبسرعة. . . إذ كشفت لنا هذه الحرب التي تنعت عموما بحرب اللاّهوادة، عن خاصيتها وعن ظروفها. كما أن التطورات التي شهدتها هذه الحرب تُعلم من أراد أن يتعلم، التحضيرات الوقائية والاحتراسات الضرورية التي تفرض نفسها على أولئك الذين يستعملون كتائب المرتزقة في جيوشهم. وإضافة إلى ذلك أبرزت لنا الفرق الأساسي بين خليط من الأقوام الهمج الفوضويين، وبين أولئك الذين تمرّسوا على الانضباط والسلوك المتمدّن. هذه الحرب تساعدنا أيضا على فهم أسباب حرب أخرى. تلك التي اندلعت فيما بعد بين روما وقرطاج في حياة حنبعل. فكثير هم المؤرخون والعسكريون الذين ما زالوا يخوضون إلى يومنا هذا في موضوع أسباب هذه الحرب (أي حرب حنبعل)، وأرى من الصالح تقديم التفسير الحقيقي لمن يهمهم الأمر من القرّاء والمجدّين. . . »[4].

---

(3) آثرنا هذه الترجمة حتى لا نخلط ما بين الليبيين السكان الحاليين للجماهيرية الليبية، وبين الليبيين القدامى سكان شمال افريقيا، المعنيين بموضوع دراستنا هذه.

(4)بولوبيوس I.9.1.65 نقل للعربية من الترجمة الفرنسية لبول بيداش، بولوبيوس، تواريخI، سلسلة جامعات فرنسات، ڤويوم بوده، باريس 1969، س 105 ـ 106.

هكذا قدّم المؤرخ الإغريقي الشـهير بولوبيوس[5] لما عُرف في عصره وفي كـتب المؤرخـين الكلاسيـكيين «بحـرب المرتزقـة»[6] أو «بـحرب لوبيا»[7] أو «بحرب إفريـقيا»[8] . ولسنا في حـاجة إلى تأكـيد أهمـية هذه الحرب ومكانتهـا في تاريخ قرطاج البونية. فهـذا التقديم الذي أتى على لسـان بولوبيـوس[9] هو أحـسن شـاهد على خطورة هذا الحـدث. لكن الدّواعي التي دعتـنا للاعتناء بهذا المـوضوع ليست هـي تلك التي جرّت بولوبيـوس للتركـيـز على هذا الحدث من تاريـخ قرطاج البـونية. فـمن خلال مـا ورد في هذا التقديم لبولوبـيوس اشكاليتان أسـاسيتان، أولهـما عامة تتمثل في ابراز قوة المؤسسات الرومـانية وتماسكها مقارنة بهشاشة المؤسسـات القرطاجية، والثـانية خاصة تتـمثل في محاولة فـهم أسباب اندلاع الحرب الرومـانية القرطاجيـة الثانية أو ما يسـميها بعضـهم بحرب

---

(5) مؤرخ إغريقي أركادي، ولد من عائلة أرستقراطية حوالي 208 ق.م وتقلد عدة مناصب سياسيـة وعسكرية سامية في إطار الكنفدراليـة الاخائية، نفي إلى روما سنة 167 ق.م. حيث تمرس بالأوساط الارستقراطية والسيـاسية الرومانية وأصبح معلما وصديقا حميما لسقيبيـون أيميليانوس. فأعجب إعجـابا كبيرا بالتنظيمات السياسية الرومانية التي اعتبرها السبب المباشر في ازدهار رومـا وعظمتها وحضر مع سقيبيون أيميليانوس حملتين شهيرتين، حملة القضاء على مـدينة قرطاج البونية (146 ق.م) وحملة القضاء على مدينـة نومنسينا الأسبانية (133 ق.م.) ويرجح أنه توفي حوالي 126 ق.م.

ـ انظر بول بيداش، س ذ، I، ص XII-IX

(6) بولوبيوس I، 70، 7، ديودوروس XXV، 2، 3

(7) بولوبيوس I,13,3,70,7,88,5,II,1,III,3,XXVI ,23.

(8) تيتوس ليفيوس XXI,1,4,2,4,41,12 .

(9) أنظر أعلاه هـ 4.

حنبعل[10]. إذن بالنسبة لبولوبيوس لم يكن ذكر الخبر عن حرب المرتزقة غاية في حدّ ذاته، بل هو خبر عرضي كان لا بدّ من التوقف عنده حتى يسهل بلوغ غايات أخرى رئيسية. وكان لا بدّ من سرده إجمالا ومقتضبا حتى لا يأخذ أكثر مما يستحقه من الوقت وبالأخص حتى لا يشتت طاقة تركيز القارىء على دعائم قوة روما وازدهارها. . .

غير أنّ حدث «حرب المرتزقة» ـ بالنسبة لنا ـ هو أعمق وأبلغ من أن يكون مجرّد حدث عَرَضيّ ـ عَرْضِي. هو غاية في حدّ ذاته، وموضوع متكامل الجوانب ارتأينا ادراجه في اطار التاريخ العام للفئات الشعبية في علاقتها بالسلطة المركزية القائمة. فالشائع لدى جل المؤرخين القدامى متبوعين في ذلك بالبعض من مؤرخينا المعاصرين[11]، أنّ حرب المرتزقة هي مجرّد حركة تمرّد وعصيان عسكري. قادها بعض رؤوس الفتنة من مرتزقة قرطاج، تورطوا في احداث الشغب، وخافوا أن لو صالحوا قرطاج وسلموها أنفسهم لنالهم ما يكرهون، فآثروا الهروب إلى الأمام والعمل على توسيع نطاق حركة التمرد بتشريك الأهالي المحليين اللوبيين، وبث الفوضى والرعب في كامل اقليم الدولة القرطاجية. فكانت حركة هجمية، تخريبية، فوضوية، خارجة عن أصول التمدّن والتّحضّر والتّسيّس، مآلها الفشل والإحباط والانقراض. لكن بالتمعن في التفاصيل الدقيقة ـ رغم قلّتها ـ لمختلف مظاهر هذه الحرب من بدايتها إلى نهايتها، وبإستقراء ما بين السطور من خلال ما ورد أساسا على لسان بولوبيوس، نكشف حقائق باهرة لم نكن لنتفطّن إليها لو بقينا ننظر إلى الموضوع من الزاوية التي

(10) بولوبيوس I,3,2,III,2,1، انظر أيضا : س. ڤزال، س، ذ، III، ص 140.

(11) نذكر على سبيل المثال : فرنسوا دوكره، قرطاج أو امبراطورية البحر، باريس 1977، ص 171 ـ 172 ـ جيلبار شارل وكولات بيكار، حياة وموت قرطاج، باريس 1970، ص 202 ـ 203.

أرادها المؤرخون الاغريق واللاتينيون القدامى. فأوّل وأهمّ ما نسجّله في اطار هذه الحرب هو الحضور المكثف للعنصر اللوبي الشعبي سواء في مستوى الدواعي والأسباب التي فجّرت هذه الحرب، أو في مستوى التعبئة البشرية والمادية، أو في مستوى القيادة والتوجيه للعمليات العسكرية وللمفاوضات والعلاقات الديبلوماسية. فهي في الواقع، أكثر منها حرب، هي انتفاضة وثورة شعبية عارمة، لها برنامجها وتنظيمها، ولها غاياتها وأهدافها. هي بالأخص بعيدة كل البعد عمّا وصفت به من همجية ووحشية وفوضى[12]. ذاك ما سنحاول ابرازه وتدعيمه من خلال المصادر المتوفرة لدينا.

* * *

مصادرنا لهذا الموضوع، رغم كثرتها الظاهرية، هي في الواقع محدودة جدا، إذ لا نكاد نعتمد في استقاء ما استطعنا أن نعلمه عن «حرب المرتزقة» إلاّ على مصدر رئيسي واحد، وهو ـ كما أشرنا لذلك منذ البداية[13] ـ كتاب «التّواريخ»، للمؤرخ الاغريقي المعروف، بولوبيوس (عاش ما بين 208 و126 ق.م)[14]. ولهذا المصدر بالذّات أهمية متميزة لدى المؤرخين المتخصصين في الفترة البونية من تاريخ شمال افريقيا[15]. اذ من بين كل المؤرخين الكلاسيكيين الذين وصلت إلينا بعض مؤلّفاتهم، بولوبيوس هو الوحيد[16] الذي رأى مدينة قرطاج

(12) بولوبيوس، 1,85,11,5,81,13,80,7,71,6,1,6,67, I.

(13) انظر أعلاه الصفحة الأولى من هذه الدراسة.

(14) بولوبيوس 88,65,I انظر أعلاه هـ 5.

(15) انظر موريس سنيزر، روما واكتساح العالم المتوسطي، 2، ص 545 ـ 547

(16) وهو كذلك آخر من عاين مدينة قرطاج البونية من المؤرخين. لكن كتبه التي أورد فيها وصفه لمدينة قرطاج وأخبار الحرب الرومانية ـ القرطاجية الثالثة فقدت، ولم نتعرف على بعض ما فيها إلاّ من خلال أبيانوس، المؤرخ الإغريقي الاسكندري، المعاصر للقرن الثاني ميلادي.

البونية ودخلها قبل تنفيذ قرار تحطيمها وحرقها من قبل الفيالق الرومانية[17]. كان ذلك بمناسبة استدعائه خصّيصا سنة 146 ق.م. من قبل صديقه وتلميذه ووليّ نعمته سْقيبيون آيميليانوس، ليكون المؤرخ الرسمي للحملة العسكرية الرومانية المكلفة بالقضاء على قرطاج. فهو إذن، حتى ولو لفترة وجيزة جدا، عاصر وشهد عن كثب أحداثا هامّة خلّدت ذكرى عاصمة العالم البوني في آخر رمق من حياتها المادية. بل هو كذلك من بين المؤرّخين القلائل الذين قاموا باستكشاف القارة اللوبية عبر سواحلها الشمالية الغربية[18]، وبالتالي فلا بدّ أنه قد اطلع عن كثب على بعض مظاهر حياة المدن والأرياف الليبوفينيقية واللوبية. ولا بدّ أنه قد اطلع عن كثب على بعض مظاهر حياة المدن والأرياف الليبوفينيقية واللوبية، ولا بدّ أنه قد احتكّ بغير القرطاجيين ممّن كانوا يسكنون شمال افريقيا، وهو الذي يصرّح بتحرّيه في استقاء الأخبار، وبسعيه لنهل معارفه من مصادرها الأصلية[19]. ومهما يكن من أمر، فلا بدّ أن إقامته الرسمية في بلاد قرطاج ولوبيا قد مكّنته من التّعرف على بعض أبرز معالم الحضارة البونيّة، وأنّه قد عاين عن كثب بعض مظاهر العلاقات التي كانت تربط اللّوبيين البونيين بالدولة القرطاجية، وأنه قد اطلع على وثائق ومصادر بونيّة ربما لم يكن قد اطلع عيها أحد من قبله من الإغريق واللاتينيين الذين وصلت إلينا بعض مؤلفاتهم[20].

كل ذلك أكسب «تواريخ» بولوبيوس أهمية خاصة. فمن خلال

(17) م. سنيزر، س، ذ، ص 547.

(18) بلينيوس، تاريخ الطبيعة، الكتاب الخامس، 9,I ترجمة وتحقيق جرمان دوزانج، سلسلة جامعات فرنسا، ڤويوم بود، باريس 1980.

(19) انظر كلود نيكوله، س.ذ، ص 604 ـ 605.

(20) لدى سلستيوس (القرن الأول ق.م) ذكر لمصادر أدبية بونية، ترجمت له باللاتينية، واطلع عليها شخصيا (سلستيوس، حرب يوغرطه 7,XVII).

استقرائنا لأحداث «حرب المرتزقة» كما وردت في الكتاب الأول من هذه «التواريخ»(66 ـ 88) نستشفّ غزارة وتنوعا نسبيين في المصادر التي اعتمدها بولوبيوس لحياكة مختلف عناصر الرواية. يمكن استنباط ثلاثة مصادر على الأقل : ـ مصدر ذاتي يتمثل في ما قد جمعه بولوبيوس نفسه مما قد رُوي له شفاهيا من قبل بعض الأوساط المحلية أثناء إقامته بأرض لوبيا. ففي بعض الإشارات نلاحظ محاولات ـ محتشمة ـ لابراز بعض خصال ومآثر الثائرين على السلطة المركزية القرطاجية [I ـ 72، 7، 84، 5]. لكن لربما كان ذلك في الواقع تعبيرا عن موقف روما الرّسمي الذي كثيرا ما كان يورّط قرطاج ويحمّلها مسؤولية ما كان يحلّ بها من مصائب وكوارث.

ـ مصدران آخران يرجّح أن يكون بولوبيوس قد إعتمدهما في روايته «الحرب المرتزقة» ـ مصدر معروف، وهو فيلينُوس الأقرجنتيّ، وقد سبق أن ذكره بولوبيوس واستعمله أثناء سرده لأحداث الحرب الأولى بين روما وقرطاج[21]، ويبدو أن بولوبيوس التجأ إلى فيلينوس الاقرجنتي المعروف بتحيّزه لقرطاج ضدّ روما[22]... وذلك فيما ذكره في إطار موضوعنا هذا عن كيفية استثمار قرطاج لإقليمها، وعلاقتها باللوبيين أثناء الحرب الرومانية ـ القرطاجية الأولى [72,72,I][23] أما المصدر الآخر، فلم يذكر بولوبيوس اسمه، لكن يبدو جيّدا أنه أخذ عنه الكثير في موضوع «حرب المرتزقة». نستشف حضوره من خلال ما نلمسه في تفاصيل الرواية من تحيّز ملتزم، لا للقرطاجيين فحسب، بل

---

(21) ب. بيداش، س.ذ. I، ص 8، 9، III، ص 18ـ19.

(22) بولوبيوس 9,1,14,I، 4,3,26

(23) لكن ليس من المستبعد أن يكون بولوبيوس قد استعمل في هذا الموضع فابيوس بيكتور.
ـ انظر ب. بيداش، س،ذ.، I، ص 9، هـ 1 و2.

وبالأخص لعبد ملقرط برقا[24] والعائلة «البرقية» ضدّ حنّو[25] والعائلة الحنّونيّة [I، 74، 2، 13، 14، 75، 3، 78، 1] ويبدو كذلك أنه قد عايش وعاين بالتدقيق مختلف وقائع «حرب المرتزقة» لذلك يرجّح أن يكون هذا المصدر كتاب المؤرخ الرسمي لعبد ملقرط ـ وعائلة (خاصة منهم حنبعل)، سلنوس[26] . . .

مؤرخون كلاسيكيون آخرون، من الاغريق واللاتينيين، نقلوا لنا هم أيضا بعض الأخبار عن «حرب المرتزقة»، نذكر ديودوروس الصّقلي (إغريقي، عاش ما بين 90 و20 ق.م.)[27] . وكرنليوس نيوس (لاتيني، عاش ما بين 99 و24 ق.م)[28] ، وتيتوس ليفيوس (روماني، عاش ما بين 64 ق.م و10 م)[29] ، وآبيانوس (إغريقي إسكندري من القرن الثاني ميلادي، توفي حوالي 180 م)[30] . هؤلاء كلهم، كما نلاحظ ذلك، متأخّرون نسبيا عن بولوبيوس، وما نجده في كتبهم (أو في مقاطع ممّا تبقّى منها) لا يعدو أن يكون بعض الإشارات العابرة والمقتضبة جدّا[31]

---

(24) بالبونية يكتب عبد مقلرط. بالاغريقية سقطت حروف الباء والدال والطاء، فأصبح عملقر واتبعنا م. سنيزر في اختيار كنية «برقا» عوضا عن «بركا».
ـ انظر م. سنيزر، س.ذ.، ص 552.

(25) لكتابة هذا الإسم بالأصل البوني، استشرنا في ذلك زميلنا أحمد الفرجاوي، باحث العهد الوطني للآثار والفنون، متخصص في علم النقائش البونسية، انظر أيضا :
G. Halff : L'onomastique punique de Carthage; dans Karthago, XII, 1965, p. 121...

(26) انظر ك. نيوكله، س.ذ.، ص 605، س. ڨزال، س، ذ، III.147-149.

(27) بالأخص كتابه الخامس والعشرين، مقاطع 2 ـ 6.

(28) طبقات أكبر القادة العسكريين، عملقر.

(29) فى مقتطفات من كتابه الواحد والعشرين من تاريخه الرومانى.

(30) انظر س. ڨزال، س.ذ.، III، ص 100.

(31) تيتوس ليفيوس مثلا، XXI,2,2,56.

لا تختلف عامة في مضمونها عـمّا نجده في كتاب بولوبيوس. بل ما هو في بعض الأحـيـان إلاّ نقل حـرفيّ أو اقـتـبـاس لمـقـتطفـات من رواية بولوبيـوس. ذلك هو الـشأن لـمـا أورده لنا ديودوروس في مـقـاطع من الكتاب الخـامس والعشرين من مكتـبته التـاريخية، إذ نجـد عنده تطابقا كبيـرا مع بولوبيوس في كلّ ما ذكره لنا عن حـرب المرتزقة، وذلك ليس في مسـتوى المعلومـات فقط بل وفي مستوى التعـاليق أيضا[32]. ويأتي آبيانوس في هذا الموضوع بمعلومات إضافية لا ندري إن كانت صحيحة أم خاطـئة. لكن لا شك أن فـيهـا بعض المبـالغة والتـهويل انطلاقـا من مـوقف المـؤرخ المـتـحـيّـز لرومـا[33]. وعلى كلّ، فلـيس هناك أيّ داعٍ لرفضها خاصة وأننا نعلم أن بولوبيـوس كان من بين المصادر الأساسية التي اعتمدها آبيانوس في كتابة تاريخه الروماني.

جمـهرة من مـصادر أخـرى، تبدو ثانوية بالنسـبة لمـوضوعنا، لكـنها ضرورية لتحديد وفهم الاطار التاريخـي والجغرافي العام الذي تندرج فيه مظاهر وأحداث «حرب المرتزقـة». كأن نعرّف باللوبيين وباللیبوفـينيقيين وبوضعـهم التشـريعي السياسي في إطار الدولة الـقرطاجيـة، وأن نحاول

---

(32) مـقـارنة مـا بين بولوبيـوس وديودوروس الصـقلي فـيـمـا يخص المـعلومـات المتعلقة بحرب المرتزقة.

	بولوبيوس		ديودوروس
في المعلومات	4-3, 65, I	=	3, XXV
	7,67,I	=	1, XXV
	8,68,I	=	2, XXV
	10,82,4,2,80,I	=	4, XXV
	2,82,I	=	4, XXV
في التعليق	6,84,I	=	2, XXV
	10,5,2,84,I	=	5; XXV(
	7,86,I	=	

(33) انظر س. ڤزال، س.ذ.، III، ص 117، هـ 6.

تحديد علاقتهم بقرطاج وتطوّر علاقة قرطاج بهم، ثم نحاول ضبط نظام الاستثمار الفلاحي والجبائي لأرض لوبيّا من قبل قرطاج، فعلاقة اللوبيين بغير القرطاجيين وعلاقة القرطاجيين بغير اللوبيين... وغير ذلك من المسائل الهامة التي نعتبرها أساسية لفهم الأبعاد العميقة «لحرب المرتزقة» وتوضيحها. لذلك رأينا من المفيد الاستعانة أيضا بهرودُوتس[34] وطوكوديداس[35] وأرسطوطاليس[36] وسلستيوس[37] وفالريوس مكسيموس[38] وبلينيوس[39] ويوستينوس[40] وغيرهم...

لأول مرة في تاريخها تدخل قرطاج حربا ضدّ روما. ولأول مرة

---

(34) اغريقي عاش ما بين 484 و425 ق.م.، عرّف بلوبيا وباللوبيين، أورد كذلك بعض الأخبار عن تاريخ قرطاج في غضون القرن السادس والخامس ق.م.
- انظر في شأنه س. قزال، هيرودوتس، نصوص تتعلق بتاريخ شمال إفريقيا، الجزائر، باريس 1916.

(35) اغريقي، عاش ما بين 470 و400 ق.م. أورد أخبارا عن وضع قرطاج أمام الاستيطان الاغريقي في الحوض الغربي للمتوسط (حرب البيلوبوناس، VII, IV, I).

(36) اغريقي، عاش ما بين 384 و322 ق.م. من أشهر من تعرض لموضوع التنظيمات السياسية القرطاجية في النصف الأول من القرن الرابع ق.م. لمح كذلك لموضوع الادارة الجبائية للأراضي اللوبية التابعة للدولة القرطاجية (سياسة، VII, IV, II).

(37) لاتيني، عاش ما بين 86 و35 ق.م. وهو أول حاكم روماني لمقاطعة أفريكا الجديدة (ما بين 46 و44 ق.م. في حياة يوليوس قيصر). في إطار عرضه لحرب يوغرطة، أورد أخبارا اجتماعية واقتصادية متفرقة عن الفينقيين واللوبيين والنوميديين المتساكنين في شمال افريقيا.

(38) انظر س. قزال، III، ص 118، هـ 1.

(39) روماني عاش بين 23 و79 ميلادي. انظر بالأخص كتابه الخامس من «التاريخ الطبيعي»، ذ.س. أعلاه ص 18.

(40) لاتيني عاش في القرن الثاني ميلادي، أتى كتابه «تاريخ العالم» تلخيصا لكتاب المؤرخ الغالي تروقُوس بُومبيوس، «تواريخ قليبية» (القرن الأول ق.م.) ثريا بالتنوع في المعلومات عن قيام الدولة القرطاجية، فعلاقتها برعاياها من سكان الأرض اللوبية (العلاقات العسكرية بالأخص).
- انظر بالأخص في كتبه XIII, XIX, XX, XXI, XXII, XXIII.

تخوض حربا طويلة المدى تدوم بلا هوادة قرابة ربع قرن[41]. لكن ليست هي المرة الأولى التي تخسر فيها قرطاج حربا وتبادر بالانسحاب بإمضاء معاهدة صلح على حسابها[42]. غير أن هذه المرة كانت ضريبة الحرب ثقيلة جدًا. ودفعت قرطاج ثمن السّلم غاليا. فكان أن تخلت بدون رجعة عن كامل صقلية[43] وكان عليها أن تدفع لروما ألف تَالآنْ مباشرة إثر إمضاء وثيقة معاهدة الصلح [44]، ذلك إضافة إلى ما كلّفتها الحرب من تعبئة جبارة ومصاريف باهظة استنزفت قواها أكثر من عشرين سنة[45]. في هذه الظروف الصعبة، حيث لم تبدأ قرطاج بعد في تضميد جراحها، تندلع في لوبيا «حرب المرتزقة»[46].

أغلب من وصلت إلينا مؤلفاتهم من المؤرخين القدامى الذين أوردوا الخبر عن «حرب المرتزقة»، يقرّون بخطورة، وضراوة وفظاعة هذه الحرب[47]. بل هم يؤكدون أنها كانت أخطر على قرطاج من حربها ضد

(41) بولوبيوس، 4,63,I.
ـ فيما يخص الحروب التي واجهت قرطاج باغراق الحوض الغربي من المتوسط التي سبقت حربها الأولى ضد روما (264 ـ 241)، انظر جلبار شارل وكولات بيكار، حياة وموت قرطاج، ص 53 ـ 169.

(42) نذكر بالأخص معركة هيميرا (480 ق.م.) التي منيت فيها قرطاج بهزيمة كان لها تأثير بالغ في توجه السياسة الخارجية والداخلية لقرطاج حتى نهاية القرن الخامس ق.م. انظر ج. ش. بيكار، س.ذ.، ص 79 ـ 81 و87، 89، انظر أيضا هيرودوتس، VII، 153 ـ 167، ديدوروس، XI، 21... يوستينوس، XIX، 2...

(43) بولوبيوس، I، 62 .8.

(44) بولوبيوس، III، 27،5.

(45) بولوبيوس 6,3,71,5,63,I.

(46) انظر أعلاه، هـ 2.

(47) بولوبيوس 7,88,2,71,4,65,I، ديودوروس، XXV ,3.

روما[48] . وهي، وإن عُرفت «بحرب المرتزقـة»، فهي ليست ذلك فقط، بل هي أيضـا حرب لوبيّـة، لعب العنصر المـحلي «الشعـبي» فيـها دورا محـدّدا[49] . ذلك لأن جذور أسـباب هذه الحـرب نشأت في لوبـيا، في إطار المناخ الزمني والوسـط الجغـرافي المكرسـين للواقع اللوبي، واقع لم يكن دائما ليتـفاعل مع واقع الدولة القرطاجيّـة. تحديد تلك الجذور هو أهمّ ما سنحاول التـركيز عليه في تحليلنا لحدث حـرب المرتزقة. إذ ذلك يسهّل علينا فيما بعد بلورة الأبعاد الموضـوعية ـ اللوبية «الشعبية» ـ للظروف والمظاهر والملابسات التي اكتساها هذا الحدث واكتسبها.

لتـعـريف الحـرب التي واجـهت قرطاج بـنفسـهـا[50] ، اخـتلطت عند بولوبيوس الأسـماء وتعددت. فتارة يسـمّيها حـرب المرتزقة[51] ، وطورا يعـرّفـها بحـرب لوبيـا[52] وطورا آخـر يقـول إنهـا تُنعت عـمومـا بحـرب «اللاهوادة»[53] . ونعتـقد أنه ليس اعتبـاطا أن تتعدّد هذه الأسـماء، فلكلّ اسم منها معنى وتأويل[54] .

(48) بولوبيوس 7,88,2,71,4,65,I، ديودوروس، 3, XXV.

(49) بولوبيوس 5,4,71,9,8,70,I.

(50) انظر أسفله ص 56.

(51) بولوبيوس 7,70,I.

(52) انظر أعلاه، هـ 7.

(53) بولوبيوس، 6,65,I.

(54) لا نعـتـقـد أن هذه الأسـماء هـي من ابتكار بولوبيـوس، فـفي 6,65,I، يقـول بولوبيوس أن صفة «اللاهوادة» التي توصف بها هذه الحرب، هي صفة شائعة عرفت لدى عموم المصـادر التي استقى منها معلومـاته. وبما أننا لا نشك في أن بولوبيوس استـعمل عدة مـصادر من جـهات مخـتلفة لكتابة «تواريخـه» فلا مـانع أن نؤوّل تعدّد أسماء هذه الانتفـاضة بتعدّد المصادر التي نهل منها بولوبيـوس معلوماته عن «حرب المرتزقة».

* فبالنسبة للدولة القرطاجية، الممثلة للسلطة السياسية المركزية، موقفها من الحرب لا يمكن أن يكون غير الموقف السياسي الذي إذا ما كانت فيه الدولة طرفا مَعْنِيًا، يحاول أن يحدّ من خطورة الحدث ويهمّشه، فالحرب هي حرب مرتزقة، حرب عادية وطارئة، لا تخرج عن النّطاق السياسي العسكري الضيق الذي لا يُلزم إلاّ القيادة السياسية القرطاجية. فالعوامل والعناصر المتسبّبة والفاعلة في الحرب هي عوامل وعناصر ظرفية وخارجية، نشأت عن أزمة موضوعية تشهدها أي دولة أخرى خرجت من حرب مدمرة كالحرب التي خرجت منها قرطاج ضد روما. فحرب المرتزقة إذن، بالنسبة للموقف الرسمي القرطاجي، لا يمكن أن تُأوّل في معنى التّشكيك في مصداقية النظام السياسي القائم، وبالذات في مصداقية علاقة الدولة القرطاجية «برعاياها» من سكان لوبيا.

لكن بالنسبة للرأي العام البوني[55]، غير الملتزم بالموقف السياسي الرسمي للدولة القرطاجيّة، حرب المرتزقة هي أعمق وأخطر من أن تكون حربا عادية. هي حرب اللاّهوادة. هي فتنة ومحنة وامتحان.

ـ فتنة لأنها كانت حربا أهلية واجهت «إخوة» أصبحت توحّد بينهم الأرض والثقافة والدولة، الأرض اللوبية والثقافة البونية والدولة القرطاجية.

ـ محنة لأنه ليس أمرّ من أن ترى «اخوة» يتقاتلون، يبيد الواحد منهم الآخر، ولا يزال غبار الحرب الكبرى ضد روما عالقا بثيابهم. وإنه لخطأ كبير أن تؤوّل هذه الحرب بالمنطق العنصري. ففي أواسط القرن الثالث، بعد أن مضى على حضور الفينيقيين في لوبيا أكثر من سبعة

---

(55) انظر محمد فنطر وفرنسوا دوكره، شمال افريقيا في القديم، باريس 1981، ص 58 ـ 63.

قرون[56]، وعلى قيام الدولة القرطاجية أكثر من ثلاثة قرون[57]، وعلى تركيز السياسة القرطاجية العقارية في أرض لوبيا أكثر من مائة وخمسين سنة[58]، أصبح يصعب جدا في بعض الحالات أن نميّز بين ما هو لوبي وما هو فينيقي. الكلّ تقريبا اختلط ببعضه وأثرى بعضه البعض، وأفرز حضارة لوبيفينقية مشتركة، تعرف عن صواب بالحضارة البونية (التي لم تكن منعزلة عن المناخ الهلنستي العام)[59]، فإذا ما اكتست حرب اللاهوادة بُعد المحنة، فلأنها كانت حربا بونية بأتم معنى الكلمة، وبالتالي هي تنفي أيّ تأويل عنصري لها[60].

---

(56) حسب المصادر الأدبية، تعتبر أوتيكا أقدم مستوطنة فينيقية في لوبيا، تأسست حوالي 1101 ق.م. (بلينوس، XVI، 216، انظر س. قزال، س.ذ.، I، ص 360). وما من شك حاليا أن تأسيس قرطاج يمكن أن يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع ق.م. (تلتقي في ذلك المصادر الأدبية بالاكتشافات الأثرية). انظر في آخر ما صدر، فتحي الشلبي، مجلة الدراسات الفينيقية البونية والآثار اللوبية، عدد 1، 1985، ص 95 ـ 117، عدد 2، 1986، ص 173 ـ 256) (انظر كذلك، بيار ستناس، موجز في الاركيولوجيا البونية، I-II، باريس 1970 ـ 1976).

H.G. Niemeyer, A la recherche de la Carthage archaïque, dans C.E.D.A.C., N° 10, Juin 1990, pp. 20-22.

(57) يرجح أن يكون ذلك منذ أواسط القرن السادس ق.م. انظر، س. قزال، II، ص 183 ـ 184، ج.ش. بيكار، س.ذ.، ص 53 ـ 92، م سنيزر، س.ذ.، ص 551 و562.

(58) انظر ج.ش. بيكار، س.ذ.، ص 87 ـ 92، ك. نيكوله، س.ذ.، ص 596 ـ 597.

(59) انظر محمد فنطر، س.ذ. ص 58ـ63 منصور الغاقي، بحوث في العلاقات ما بين الفينيقيين / البونيين، واللوبيين / النوميديين، أطروحة مرحلة ثالثة تحت اشراف م سنيزر، باريس 1979، حبيب بن يونس، الحضور البوني في الساحل، أطروحة مرحلة ثالثة تحت اشراف عمار المحجوبي، تونس 1981، حبيب البقلوطي، لبتيس مينور (لمطة)، حتى معركة طابسوس (46 ق.م.) دراسة مونوغرافية لنيل شهادة الكفاءة في البحث تحت اشراف محمد فنطر ـ تونس 1979.

(60) انظر أعلاه ص 54، وهامش 49، أسفله هامش 63.

ـ امتحـان لأنهـا فعـلا وضعت في الـميـزان مسـتـوى علاقـة الدولة القرطاجـية بمختلف الأطراف الاجـتماعيـة المكونّة لها. وهنا تكمن في الواقع الإشكاليـة الحقيـقية لحـرب اللاّهوادة، إشكالية ترتبط بالأسـباب العميـقة لاندلاع «حرب المرتزقة». وسنعـود إلى ذلك عندما نتطرّق إلى هذا القـسم من تحليلنا (إذ ما يهـمنا هنا الآن هو مـحاولة إيجـاد تفسـير لتعدّد أسماء «حرب المرتزقة»).

* اسم حرب لوبيّا (أو الحرب اللوبيـة) يبدو ـ ظاهريا ـ أصلح وأكثر الأسماء ملاءمة لمـا عرف بحرب المرتزقة. فمصادرنا تـؤكد ـ كما أشرنا إلى ذلك سابقا ـ أن للوبيين دورا محددا في هذه الحـرب، ساهموا فيها بكل ما لديهم من طاقة مـادية وبشرية ومعنوية[61]. فالقـيادة في مسـتوى القمة كانت قـيادة لوبية[62]، والتعـبئة في مسـتوى القاعدة كـانت تعـبئة لوبية[63]، والشـعـارات التي رفـعت كـانت شعـارات لوبيـة مـحليـة[64]،

(61) انظر أعلاه ص 54، وهامش 49 ، أسفله هامش 63.

(62) مـوتون هو فعـلا المـحرك الأسـاسي للتـمرد والزعـيم الرئيـسي للثورة والقـائد الأعلى العام للعمليـات العسكرية (بولوبيوس I، 69، 6، 7، 70، 3، 5، 8، 9، 72، 6، 75، 4، 77، 1، 3) يذكـر بولوبيـوس اسم قـائد لوبي آخـر: زارزاس، تحت إمرة موتون، I، 84، 3، 85، 2.

(63) بالمدد والتمويل والتموين، بولوبيوس I، 72، 4، 6، 73، 3، 77، 3.

(64) شعار الانعتاق والتحرر بولوبيوس، I، 70، 8، 77، ظ.

والفضاء الجغرافي المؤطر للحرب كان فضاءا لوبيا[65]. فإذا ما نظرنا إلى الاسم من هذه الزاوية إذن، كانت حرب المرتزقة فعلا حربا لوبية. وإنه لمن الحيف أن نعتبرها حرب المرتزقة، بل إن كانت هناك عناصر غريبة ودخيلة على هذه الحرب فهم مرتزقة، والمرتزقة مرتزقة مهما كانوا، فهم دائما في خدمة من يدفع لهم أكثر. وفي هذه الحرب استطاع اللوبيون أن يدفعوا لهم أكثر[66] بل ولربما أغروهم بما قد يغنمونه من الانتصار على جيش من أثرى جيوش الدنيا في ذلك العصر[67]، فنهب مدينة قرطاج في حدّ ذاتها يغنيهم عن كل الإغراءات[68]. فكانت الحرب

(65) من خلال ما أورده بولوبيوس، يبدو أن الفضاء الجغرافي لحرب لوبيا انحصر في حدود الشمال الشرقي (جهات تونس وبنزرت ووادي مجردة الأسفل والأوسط) والساحل (جهة سوسة ولمطة)، أي عموما داخل اقليم الدولة القرطاجية.
ـ تونس، I، 76، 10، 86، 2.
ـ أوتيكا، I، 70، 7، 7، 73، 3، 74، 3،6،82،8،88،2.
ـ ڤورزا، I، 74،3 (ما بين أوتيكا وبنزرت؟ انظرب ـ بيداش، س.ذ.، ص 118، هـ 1.
ـ بنزرت، I، 70،7،73،3،77،1،82،8،88،2.
ـ جهة وادي مجردة الأسفل ما بين قرطاج وأوتيكا، I، 75،4،10،77،1،2،6، 78،10،11،86،9.
ـ «خنقة» المنشار، I، 84، 9 (انظر فيما يخص محاولة تحديد موقع هذه «الخنقة»، أندري بارتيي، نوميديا وروما والمغرب، باريس 1981، ص 24).
ـ قرطاج، I، 73،4،82، 11
-لمطة، I، 87، 7 أ
انظر الخريطة المصاحبة لهذا في آخر المقال.

(66) بولوبيوس، I، 72، 6.

(67) ديودوروس، XIII، 88، XVI، 81.

(68) كما كان ذلك مثلا بالنسبة للوعود التي ضربها المستبد السراقوصي، آغاطوقلاس، لمرتزقته ولحليفه الكيرينايقي أوفلاس، أثناء حملته في أرض لوبيا على طرقاج في نهاية القرن الرابع ق.م. (310ـ 307 ق.م.) (انظر ديودوروس، XX، وبوستوينوس، XXII، وس. ڤزال، س.ذ.، III، ص 25 ـ 48.

حرب لوبيين أجّروا مرتزقة لخدمتهم. والحرب في حد ذاتها لم تصبح حربا إلاّ بعد أن اكتسبت بُعدها اللوبي ـ الشعبي. أي عندما مرت من مستوى التململ والعصيان العسكري الضيق في صلب مرتزقة يطالبون بمؤخر رواتبهم، إلى مستوى ثورة شعبية عارمة اكتسحت كامل اقليم الدولة القرطاجية ورفعت شعار الحرية والتحرر[69]!.. فالعلاقة ما بين «حرب المرتزقة» وحرب لوبيا هي في الواقع علاقة واهية. إذ الحرب من أولها (عندما اندلعت من تونس) إلى آخرها (حتى بعد القضاء على القائد العسكري اللوبي الذي قادها موتون)[70] كانت، عمليا، حربا لوبية، لم يكن غضب وعصيان المرتزقة في معسكري سيكا (الكاف) ثم تونس إلاّ تمهيدا لها وظرفا ملائما لاندلاعها[71].



لحرب اللاهوادة إذن بعدان:

ـ البعد الأول عسكري قصير المدى، يندرج في إطار السياسة الخارجية للدولة القرطاجية، وينحصر في نطاق العقد الظرفي المبرم بين الادارة العسكرية القرطاجية، والمرتزقة في الجيش القرطاجي، والعلاقة بين الطرفين علاقة مادية تنتهي بانتهاء الآجال المضبوطة في العقد المشترك.

(69) انظر أعلاه، هـ 64.

(70) ماطوس: هكذا يورده بالاغريقية بولوبيوس، لكن الصّيغة البونيّة لهذا الاسم هي: موتون (كذلك أشار علينا زميلنا أحمد الفرجاوي، س.ذ.، هـ 25). فيما يخصّ تمادي الثورة حتى بعد القبض على موتون، انظر بولوبيوس، I، 88. 2. ديودوروس، XXVI، 23، «بعد انتهاء الحرب اللوبية، قام القرطاجيون بحملة انتقامية ضد قبائل المكاتانس النوميديّة، فصلبوهم رجالا ونساءا وأطفالا...».

(71) بولوبيوس، I، 66، 70.

ـ البعد الثاني «اجتماعي / شعبي»، طويل المدى، يرتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة الداخلية للدّولة القرطاجية، في نطاق العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، هي علاقة أدبية / سياسية أكثر منها مادية تعاقدية، وهي دائمة ومسترسلة يسوسها قانون التكامل الجدلي بين القمّة القيادية والقاعدة الانتاجية.

في كلا البعدين عبّرت حرب اللاهوادة عن أزمة حقيقية وخطرة لحقت بالدولة القرطاجية إبّان حربها الكبرى ضد روما. هي في أول مستوى أزمة مالية شائكة، لم تنتج عن النزيف الذي شهدته الخزينة العامة أثناء الحرب[72] فقط بل كذلك عن طبيعة النظام الجبائي الذي كانت تمارسه الدولة القرطاجية. فبولوبيوس يقول لنا في إطار سرده لحرب المرتزقة إن «القرطاجيين كانوا دائما ينفقون ما يستخلصونه من اقليمهم في قضاء شؤونهم الخاصة، بينما ينفقون على تسلحهم وعلى شؤونهم العامة مما يستخلصونه من لوبيا...! [I، 71، 1][73]. أي أن الجباية العامة للدولة القرطاجية كانت تعوّل أساسا على ما يرد لها من خارج الاقليم القرطاجي ولم تكن تشهد ما يعرف بالضريبة المباشرة[74] وإذا اعتبرنا ما كانت تتميز به فلاحة الاقليم القرطاجي من ثراء ورخاء وازدهار[75]، وعلمنا أن جلّ الضيعات الفلاحية الكبرى في هذا الاقليم كانت أملاكا خاصة للأرستقراطية القرطاجية الممثلة للأوليغارشيّة

(72) انظر أعلاه، هـ 45.

(73) نقل عن الترجمة الفرنسية لبول بيداش، س.ذ.، ص 114.

(74) كلود نيكوله، س.ذ.، ص 602.

(75) مصادر كلاسيكية كثيرة تذكر ذلك (انظر بالاخص أطروحة دكتوراه دولة محمد فنطر، كركوان الجزء الأول، تونس 1984، ص 9 ـ 19).

الحاكمة[76] ، لاحظنا التناقض الكبيـر بين قرطاجتـين اثنتين في الواقع : قرطاج المؤسسة السياسيـة، وقرطاج المدينة الأرستقراطية[77] ، فقرطاج المؤســسة السيـاسية هـي التي كانت معنيـة بالأزمة المـالية، إذ هي التي موّلت الـحرب ضد رومـا، وهي التي تكبّدت الخـسائر، وهي المطـالبة بدفع ضريبة الصلح إلى مجلس الشيـوخ الروماني، وكل ذلك مما كانت تستخلصه من لوبيا واللوبيين، فقرطاج إذن كدولة، وكمؤسسة سياسية، وكدعـائم جبـائية، هي في العـمق لوبيا ذاتهـا، وهي اللوبيون أنفـسهم. بينمـا ظلت في الآن نفســه قـرطاج الأخـرى، المـدينة الأرسـتقـراطيـة المتشبثـة بامتيازاتها، تعيش على هامش لوبيا، غريبـة عن اللوبيين، مبتزة لهم[78] . لم يكن الغـرباء عن قـرطـاج، وبالذات المـرتزقـة في الجـيش القرطاجي، ليفهموا بسهولة هذه الثنائية بين القرطاجتين، لكنهم لاحظوا التناقض. إذ بعـد ترحيلهم عن صـقلية عند انـتهاء الـحرب الرومانـية / القرطاجـية الأولى، وقع في الأول تجـميـعهم في مدينـة قرطاج، داخل أسوارها[79] . فكانت لهم فـرصـة معـاينة بذخ المـدينة وثراء سكانهـا من

(76) ديودوروس، XX، 88، 2.

(77) لمّـا اعـتلى حنبـعل منصب الشـفطة سنة 196 ق.م.، انتـقـد بـشـدة الوضع الجبائي السائد واستنكر الثراء الفاحش للفئات الأرسـتقراطية القرطاجية (خاصة منها مجمع القضاة)، ثراء تأتي ونما على حساب الخـزينة العامة. (تيتوس ليفيوس، انظر XXXIII، 46، 47، انظر ك. نيكوله، س.ذ.، ص 602).

(78) بولوبيوس، I، 72، 2، 3.

(79) بولوبيوس، I، 66، 5.

الطبقات المترفة[80]، قرطاج التي عرفوها آنذاك هي قرطاج المدينة الأرستقراطية. لكن فيما بعد وقع نقلهم إلى سيكّا (الكاف) في عمق أرض لوبيا، في بلاد قرطاج المؤسسة السياسية، في معسكر كأنه المنفى[81]. هناك صرّحت لهم الدولة القرطاجية، على لسان حنّو (القائد العام للجيش القرطاجي المرابط في لوبيا) أنها عاجزة عن تسديد قسط مما تأخر لديها من رواتبهم[82].

بالنسبة لمرتزق أجّر خدماته لمؤسسة ما، طبق عقد مضبوط ومحدّد، فإن ظروف تلك المؤسسة لا تهمه في شيء، وكان من الاعتباط من قبل حنّو محاولة شرح الوضع المالي الذي تردّت فيه الخزينة العامة، ثم إن قرطاج لم تطلب من المرتزقة على الأقل تأجيل قسط ممّا تخلد لهم في

(80) يتجلّى ذلك خاصّة من خلال ما توصّلت إليه الحفريات الأثريّة التي أجريت تحت اشراف منظمة اليونسكو من 1975 إلى حوالي 1984/ 1985.

انظر : ـ نشريات سيداك قرطاج، عدد 2، 1979، ص 17، عدد 6، 1985 ص 4 ـ 7، عدد 7، 1986، ص 10 ـ 11.

ـ مجلة الدّراسات الفينيقيّة البونيّة والآثار اللوبية، عدد 1، 1985، ص 133 ـ 156ـ سارج لانسال : * «على هضبة بيرصا بقرطاج، خمسة قرون من التاريخ»، صدر في مجلة «أركيولوجيا». سبتمبر 1980.

* «مدخل إلى معرفة قرطاج» هضبة بيرصا في العهد البوني»، باريس 1983.

يورد تروقوس يومبيوس أنّ ثروات حنّو الأوّل الأكبر كانت تفوق ميزانية الدولة القرطاجية نفسها (يوستينوس XXI، 4).

(81) نكاد نجهل كل شيء عن سيكا في العهد البوني، لكن في العهد الروماني نعلم أن لهذه المدينة أهمية كبيرة. انظر في ذلك، عز الدين باش شاوش، اقليم سيكا فينيريا، سيرتا الجديدة في نوميديا البروقنصلية، صدر في C.R.A.I. 1981 جانفي مارس ص 105 ـ 123.

انظر كذلك، أندري بارتيي، س. ذ.، ص 29، فيما يتعلق بالخلط بين سيكا وسيرتا. . .

(82) بولوبيوس، I، 67، 1

ذمتهـا، بل طلبت منهم التّخلي عن ذلك القسـط، فاعتبر المـرتزقة ذلك تراجعـا من قبل قرطاج عن الاتفاق المـبدئي، وخرقا لآداب التـفاوض. لذلك ثارت ثائرتهم، وشكّكوا في نزاهة السلط القرطاجية[83]، مدينة ثرية مثل قـرطاج تنعم بخيـرات فلاحـية طائلة مـثل خيرات الوطن الـقبلي[84] تعجز عن تسديد قسط مما تأخر من رواتبهم؟ هذا ما لم يستطع المرتزقة فهمه واستيعابه، فاعتـقدوا أن قرطاج تماطلهم وتستهزىء بما يربطها بهم من عـقود مـقدّسـة. هم لم يفـهمـوا تلك الثنائيـة بين مـا كان لقـرطاج كمؤسسة سيـاسية، وما كان لها كمدينة أرستقـراطية. لم يفهموا أن ليس للدولة حق التّـصـرف في أمـلاك الارستـقـراطية القـرطاجـيـة. فثـاروا وتمّـردوا وزحفـوا على قـرطاج المدينة لـيأخـذوا حقـا اسـتعـصى على قرطاج الدولة في سيكا منحهم إيـاه. وكان يكفي المرتزقة من ذلك كله إيفاء قرطاج بما اتفق عليـه في حدود العقد المبرم بينهما، فـتنتهي حركة تمـرّدهم وعصيـانهم وتعـود الميـاه إلى مجاريـها، وكأن شـيئـا لم يكن. لكن، ورغم سـرعـة تدارك الوضع من قـبل قـرطاج التـي أوفت بكل التزاماتها المادية تجاه المرتزقة[85]. لم تتوقـف حركة العصيان، ولـم تهدأ نار الغضب. بل تصـاعدت الحركـة وتأجّجت النار، وسرعان مـا تحوّل «التمرد» إلى حـرب ضـارية، وثورة ضارية، وانتفـاضة «شعبيـة» عارمة. ذلك لأن الجيش الذي تمرّد، فخرج من سـيكا في أكثر من عشرين ألف مقاتل[86]، وقطع أكثـر من مائة وستـين كلم (من سيكا إلى تونس قـبالة قـرطاج) بدون أن يلحق أي أذى بالأرض اللوبـية طوال المـسـافـة التي

(83) بولوبيوس، I، 67، 12، 13.
(84) انظر أعلاه هـ 75.
(85) بولوبيوس I، 68، 5، 8، 9، 69، 3.
(86) بولوبيوس I، 67، 7، 73، 3.

قطعهـا، كان يتـألف في سواده الأعظم من اللوبـيين[87] الذين كانوا على وعي بالثنائية السياسية / الاجتماعـية القرطاجية، وكانوا على دراية كبيرة بالتناقض بين قـرطاج المؤسـسة وقـرطاج المـدينة، فمـا يربطهم بالدولة القـرطاجـية وبالـقرطاجـيين مـختلف تـمامـا عـمّا كـان يربط المـرتزقـة بمؤجـريهم، وبالتالي لا بدّ أن تكون الأسبـاب التي دفعتهم للتـمرّد على قرطاج غير تلك التي دفعت المرتزقة لذلك. ولا بدّ أن تكون المطالب التي قدّمـوها لقرطاج غيـر المطالب التي تقدّم بها المـرتزقة، وإلاّ فكيف نفسّر تحـوّل التمرّد إلى حرب وثورة وانتـفاضة رغـم تلبيـة قرطاج لكامل مطالب المرتزقة؟

مـصـادرنـا لم تنظر إلى حـرب الـلاهوادة إلاّ من الزاوية الرّسـمـيـة السّطحـية، واعـتبرتـها ـ كمـا وضحنا ذلـك أعلاه[88] ـ حرب مـرتزقة ـ لذلك لـم تر من أسـباب لهـذه الحـرب إلاّ الأسبـاب الرسمـية المـرتبطة بالمرتزقة وأهملت الأسبـاب الحقيقية المرتبطة بـاللوبيين وبالتالي ركزت على مطالب المـرتزقة ولـم تنبس بكلمة فـيمـا يخص مطالب اللوبيـين، وذلك رغم مـا توليـه للعنصـر اللوبي المـحلي من دور مـحـدد في هذه الحرب، إلى درجة أنهـا عرّفتها أحيـانا بحرب لوبيا[89]. لكن إذا لم تبح مصـادرنا حرفـيا بما نـحن نبحث عنه ذلك لا يعني أنهـا كانت خـرساء، فبعـض الإشارات غير المـباشرة، وبعض التلميح الضـمني كثيـرا ما كان كافيا في بعض الحالات لاستخلاص واستنتاج ما يلزم. النص السياسي يأتينا عامة غير منقط، فعلـى المؤرخ وضع النقاط على حروفه. وذلك ما سنحاول القيام به.

الثـابت والمتـأكد أن وضع اللوبيـين في الجيش القـرطاجي مخـتلف

(87) بوليبيوس I، 67، 7، 73، 3.

(88) انظر أعلاه ص

(89) انظر أعلاه ص وهـ 7،

تماما عن وضع المرتزقة، إذ خلافا للمرتزقة، كانت مشاركة اللوبيين في المجهود الحربي القرطاجي مشاركة عضوية تسوسها علاقة الإنتماء إلى الدولة القرطاجية. لنستمع إلى ما يورده تيمايوس الطاوورميني في كيفية تعبئة قرطاج لجيشها البري[90] : «. . . عندها (حوالي 407/ 406 ق.م.) . . أصدر القرطاجيون أمرا بتجهيز الجيش وتهيئته، فاختاروا حنبعل (حنّبعل نفسه الذي دمّر سنة 409 ق.م سلينونتا في صقلية) قائدا أعلى له، مكلفا بالمتابعة الشخصية للتعبئة والتجنيد. لكن بما أن هذا القائد كان متقدما في السن، اقترح أن يلحق به في القيادة العامة حملكون[91] . . . وانهمك القائدان في تنفيذ ما كلّفا به. فبعثا بمفوضين من بين أبرز أعيان قرطاج يجوبون إيبيريا وجزر الباليار لتجنيد أكبر عدد ممكن من المرتزقة. وقاما هما بنفسيهما يجوبان لوبيا لتجنيد من يجب تجنيده ممن هم قادرون على حمل السلاح من لوبيين وفينيقيين ومواطنين قرطاجيين، وطُلب من الأقوام والملوك الحليفة من موريطانيين ونوميديين وبعض من كانوا يسكنون كيرينايقا، توفير كتائب مساعدة لإلحاقها بالجيش القرطاجي. . .»[92] .

من خلال هذا نستلخص : ـ أولا أن حضور اللّوبيين في الجيش القرطاجي يعود على الأقل إلى أواخر القرن الخامس ق.م.[93] ، أي أنه في أواسط القرن الثالث ق.م. زمن اندلاع حرب اللاهوادة، قد أصبح

(90) مؤرخ اغريقي صقلي، عاش ما بين النصف الثاني من القرن الرابع والربع الأول من القرن الثالث ق.م. من أعيان مدينة طاورمينا.

(91) ترجمة حرفية للصيغة HIMILCON وهو حملكون في الصيغة البونية.

(92) ديودوروس XIII، 80.

(93) لا تشير المصادر إلى حُضُور لوبيّ في صفوف الجيش القرطاجي قبل بداية القرن الخامس ق.م. ففي سرده لأخبار معركة هيميرا، التي دارت حولي سنة 480 ق.م. ذكر ديدوروس (VII، 165) مشاركة عناصر لوبية في الجيش الذي أوفدته قرطاج إلى صقلية لمناصرة تيريوس مستبد هيميرا الإغريقي. لكن أغلب الإشارات إلى ذلك ا لحضور ترقى إلى العقد التاسع من القرن الخامس ق.م.، وذلك بعد أن شرعت قرطاج رسميا في سلك سياسة ترابية توسعية على حساب الأراضي اللوبية (ديودوروس XIII، 44، بوستينوس، XIX، 2).

للوبيين تقاليد ومراس في المشاركة في الجيش القرطاجي. وبالتالي حتى وإن كانت هناك بعض المشاكل العرقية[94] والحزازات العنصرية في العلاقات ما بين اللوبيين والفينيقيين[95]، فالمنطقي أنه بعد أكثر من مائة وخمسين سنة من المساهمة المباشرة للوبيين في المجهود الحربي

---

(94) أثناء الحرب الرومانية ـ القرطاجية الثانية (حرب حنبعل)، يذكر تيتوس ليفيوس قائدا عسكريا ليبوفينقيا يدعى «موتين» أوكل له حنبعل قيادة فيالق الخيالة النوميدية في إيطاليا، ثم بعث به بعد ذلك إلى صقلية ليساهم إلى جانب حنو في قيادة الجيش القرطاجي المرابط هناك، فأثار ذلك في نفس حنّو حساسية عنصرية، إذ أن موتين كان يفوقه مهارة وقدرة في قيادة العمليات العسكرية، فلم يكن حنو ليرضى، وهو القائد القرطاجي المحرز على ثقة شعب قرطاج ومجلس شيوخها، أن تملى عليه الأوامر من قبل لوبي متدني (منبت)... » (تيتوس ليفيوس، XXV، 40؛ 5... انظر، س قزال، II، ص 227، 392، 427، 428).

(95) بنيت تلك العلاقات في الأصل على نوع من التفاضل لصالح الفينيقيين (يوستينوس، XVIII، 6). وعند قيام دولة قرطاج أصبح التفاضل سياسيا يجعل من الأرضية الحضارية التاريخية عنصرا مبررا له (خاصة وأن قرطاج لم تقطع البتة ارتباطاتها بصور وبفينيقية وبالعالم الشرقي الكنعاني) فإلى حد مستوى التعامل الحضاري الثقافي مع الفينيقيين لم يكن اللوبيون يشعرون بأي ضرر في ذلك. بالعكس، وجدوا ذلك إيجابيا جدا، فاندمجوا بسهولة وبسرعة في الأوساط الفينقية في كل المدن التي أسسها أو أرسى فيها الفينيقيون على طول السواحل الشرقية والشمالية من أرض لوبيا. في قرطاج ذاتها كان حضور اللوبيين المحلي مكثفا عند قيامها كمدينة. ففي عرضه لرواية تأسيس قرطاج يقول تروقوس بومبيوس: «... كان اللوبيون من سكان المناطق المجاورة (لقرطاج) يغدون في جموع غفيرة على القادمين الجدد (أي الجالية الفينقية ـ القبرصية المصاحبة لعليسة») يستهويهم في ذلك ما كانوا يغنمونه من أرباح بيعهم اياهم فائض انتاجهم الزراعي، فكانوا يقيمون عندهم ويستقرون بينهم. وبتزايد عددهم اتخذت المستوطنة هيئة مدينة (مدينة قرطاج)... (يوستينوس، XVIII، 5). لكن على مستوى التعامل السياسي بين القرطاجيين واللوبيين، يبدو أن العلاقات كان يشوبها بعض التوتر، وذلك منذ أن حاول القرطاجيون التخلص من الضريبة السنوية التي كانوا يدفعونها «للوبيين» أداء على الأرض التي أقيمت عليها مدينتهم (يوستينيوس XIII، 5، XIV، 21). وتدعم التوتر عندما أرست قرطاج سياستها الترابية التوسعية على حساب الأراضي اللوبية وجعلت من اللوبيين رعايا يقوم على كاهلهم القسط الأوفر من الجباية العامة (انظر أعلاه ص 58ـ59، وهـ 71).

للدولة القرطاجية، أن تكون الحزازات العنصرية العرقية ما بين الطرفين قد اضمحلت وضعفت ضعفا كبيرا[96] ، اذ ليس هناك اطار أحسن من إطار الخدمة العسكرية يقرّب بين نفرين التقيا لخدمة قضية مشتركة، وليس هناك ظرف أكثر ملاءمة من ظرف الحرب يحدّ ويخفّض من الحساسيات العنصرية بين طرفين جمعتهما راية واحدة، ففي اطار حرب اللاهوادة، من المستبعد بل من اللامنطقي أن تكون لثورة اللوبيين ضد قرطاج أسباب وعوامل عرقية ـ عنصرية.

ـ ثانيا إن في التركيبة الاجتماعية للجيش القرطاجي ثلاثة أطراف متباينة :

* طرف محترف للحرب، يعيش لها و«يحيا» منها. ونعني هنا المرتزقة. علاقتهم بالادارة القرطاجية علاقة تجارية صريحة فيها بيع وشراء.

---

(96) انظر أعلاه هـ 94 (مثال موتين).

ـ في خطاب ينسبه تيتوس ليفيوس لحنبعل (XXI، 44، 2)، يقدم القائد البرقي اللّوبيين كقرطاجيين يحاربون من أجل وطنهم وشرفهم. (ذلك اذا ما اعتبرنا مع س. ڤزال غياب «العنصر» القرطاجي (أي جنود من أبناء العائلات القرطاجية) في الجيوش القرطاجية أثناء الحرب الرومانية / القرطاجية الثانية ـ انظر س. ڤزال، س. ذ.، II، ص 346ـ 347).

ـ كان القرطاجيون واعين بانتمائهم على الأقل للأرض اللوبية، فيتساوون في ذلك مع كل سكان لوبيا. يتجلى ذلك مثلا من خلال موقف الأميرة القرطاجية صوفونيزب، بنت أزربعل، التي يضع تيتوس ليفوس على لسانها ما يلي : «أفضل تسليم نفسي لنوميدي، لوبي مثلي، على أن أستسلم لغريب مجهول...» (XXX، 12، 10، 22).

ـ كل المصادر تؤكد ظاهرة الزواج المختلط بين القرطاجيين وغيرهم من سكان لوبيّا، سواء كان ذلك في مستوى القمة السياسية أو في مستوى القاعدة الشعبية (انظر في ذلك بالأخص : سامية اليزيدي، المرأة في قرطاج من 814 إلى 146 ق.م.، دراسة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، تحت اشراف محمد فنطر، تونس 1979). ولا يخفى ما لهذه الظاهرة من تأثير على تدعيم صلة الرحم بين متساكني الأرض الواحدة...

* طرف حليف، تربطه بالإدارة القرطاجية معاهدات ظرفية ومتقابلة، ترتكز أساسا على الولاء والنصرة في حدود المصالح المشتركة بين الطرفين، ونعني هنا الماوريّين والنوميديين وغيرهم من حلفاء قرطاج. علاقتهم بالدولة القرطاجية علاقة مصلحة فيها حسابات ومساومات.

* طرف ثالث، غير الطرفين الأولين. هو داخلي محلي، لا تربطه بالدولة القرطاجية التجارة ولا المصلحة، بل يربطه بها «نداء الواجب». ففي هذا الإطار تندرج مشاركة اللوبيين في الجيش القرطاجي، لا فرق في ذلك بينهم وبين الفينيقيين والقرطاجيين، إذ يشتركون كلهم في تلبية نداء الواجب : واجب تجاه وطن واحد بالنسبة للجميع، إذن دولة واحدة : الدولة القرطاجية، وسلطة مركزية واحدة، سلطة مدينة قرطاج. وخلافا لتعاملها مع الحلفاء من جنود جيشها، كانت الدولة القرطاجية هي التي تتكفل بكامل نفقات تجهيز وتسليح وتموين الجنود اللوبيين[97]، بل كانت تقاضيهم اضافة إلى ذلك راتبا قارا يتوقف زمن تسريحهم[98].

ـ ثالثا إن وضع اللوبيين و«الفينقيين» والقرطاجيين في اطار الدولة الواحدة، والجيش «الوطني» الواحد، لم يكن وضعا متجانسا. فتيمايوس عندما يذكر القرطاجيين في جيش قرطاج، يذكرهم بصفتهم مواطنين، أي يتمتعون بحق المواطنة القرطاجية، بينما هو لا يضفي تلك الصفة على اللوبيين ولا حتى على «الفينقيين». وهنا نسجل ملاحظة بالغة الأهمية، فالصفة التي كانت تمّيز القرطاجيين عن «الفينقيين» واللوبيين لم تكن صفة عرقية. فلو كانت كذلك لما ميّز تيمايوس بين القرطاجيين والفينقيين. إن ما كان يميّز القرطاجيين عن اللوبيين والفينقيين هي في الواقع الصفة السياسية التشريعية، فالقرطاجي

(97) ديودوروس، XIV، 95.

(98) س. ڨزال، س. ذ.، II، ص 304.

في التعريف التشريعي للدولة القرطاجية هو كل من كان يتمتع بحق المواطنة القرطاجية. وبموجب ذلك الحقّ لا بد أنه كان للقرطاجي مرتبة أرقى وحظوظ أوفر، ونفوذ أقوى[99] ، ولا بد أيضا أن ذلك كان على حساب غير المواطنين من السكان الأحرار المنضوين تحت نفوذ الدولة القرطاجية.

ماذا نعلم عن المواطنة القرطاجية في أواسط القرن الثالث ق.م؟ لا شيء تقريبا.

لا نعلم شيئا عن كيفية منحها، ولا نعلم حتى إن كان لغير سكان مدينة قرطاج امكانية الحصول عليها[100] .

نعلم على الأقل أن وضع اللوبيين السياسي ـ التشريعي كان دون مستوى وضع القرطاجيين، وأنه ليس أيضا من باب الصدفة أن نشهد في حرب اللاهوادة، إلى جانب اللوبيين، حضورا مكثفا للفينيقيين وللبونيقيين بالأخص[101] . إذ مثل اللوبيين، كان هؤلاء أيضا من غير المواطنين القرطاجيين، كانوا هم أيضا ينتمون إلى صنف «الرعية»، وبالتالي هم سياسيا أقرب للفئات الشعبية منهم للفئات الارستقراطية القرطاجية. ولا شك أيضا أنهم كانوا يشعرون بكبت سياسي تجاه

---

(99) س. ڤزال، س 6، II، ص 227.

(100) يرى محمد فنطر أن «ليس هناك ما يمنع افتراض وجود عناصر ليبوفينقية من بين المواطنين القرطاجيين» (س.ذ.، ص 64)، ولكن ليس المجال هنا للخوض في هذا الموضوع.

(101) ديودوروس، XIV، 2، 2 ـ بولوبيوس، I، 70، 9، 72، 5، 82، 8، 10.
ـ عن اللبوفينيقيين انظر بالأخص محمد فنطر، س.ذ.، 60، 64.

قرطاج، حتى وان كانوا نسبيا أحسن حالا من اللوبيين[102] . . . .

في استعراضه للأطراف العسكرية الثائرة على قرطاج في حرب اللاهوادة، يركّز بولوبيوس أساسا على طرفين : المرتزقة الإغريق واللوبيون[103] . فيعرّف المرتزقة بصفتهم الاجتماعية ـ التشريعية ـ فيقول إنهم من الإغريق الهجناء، أغلبهم من العبيد الأبق[104] . لكنه يعرّف

---

(102) ذكر اسم أوتيكا حرفيا ـ إلى جانب ذكر اسمي قرطاج وصور ـ في نص المعاهدة الثانية التي أمضتها قرطاج مع روما قبل اندلاع «سلسلة» الحروب البونية (معاهدة 348 ق.م. ولربما كذلك في معاهدتي 306 و279 ق.م) وذلك أكبر شاهد على المكانة المتميزة التي كان يحظى بها الأوتيكيون في التشريع السياسي القرطاجي (انظر بولوبيوس، III، 24، 3،25،2،26،3،6، نيكوله س.ذ.، ص 606-607).

ـ بولوبيوس يعرف الليبوفينقيين بكونهم أولئك الذين يخضعون لنفس القوانين التي يخضع لها القرطاجيون أنفسهم (VII، 9،5) ويعقب س. قزال على ذلك، وهو يبدو لنا على صواب، أن القوانين تعني قوانين الحق الشخصي، وليست قوانين الحق العام (س.ذ.، II، ص 290).

ـ ويعتقد س. قزال، مستشهدا في ذلك بتيودور ممسن، أن للمدن الليبوفينقية معنى إداريا وتشريعيا. فهي تلك التي تتبع الادارة المركزية القرطاجية، ويشترك سكانها مع القرطاجيين في التمتع بالحقوق المدنية وفي اقامة تنظيمات بلدية مماثلة لقرطاج (س.ذ.، I، ص 477، وهـ 4، ص 289).

ـ ويعطى كذلك س.ف. بوندي كلمة «ليبوفينقي» معنى تشريعيا. فيجعل الليبوفينقي متميزا بحقوقه وبنشاطاته عن القرطاجيين من ناحية وبالأخص عن اللوبيين، أولئك المحرومين من حقوقهم السياسية والرازحين تحت الضرائب (س.ف. بوندي، الليبوفينيقيين في سلم الترتيب القرطاجي، صدر في

Atti della. Acc Naz. dei lincei, CCCLXVIII, 1971, série VIII, 7-12, p. 653-661.

ـ انظر كذلك حبيب البقلوطي، س.ذ.، ص 15 ـ 18، محمد فنطر، س.ذ.، ص 60 ـ 64.

(103) بولوبيوس، I، 67، 7.

(104) بولوبيوس، I، 67، 7.

اللوبيين بعـددهم، فيقول إنهم الأغلبيـة الغالبة في جيش الانتـفاضة[105] .

في موضع آخر[106] ، يقدم بولوبيـوس أركان قيادة الجـيش المتمرد فـيركّز هنا أيضـا على عنـصريـن أساسـيـين، سـبـانديوس ومـوتون. فـيـعـرّف سيـانديوس بكونه : «عبد كمـباني[107] ، كان قد فرّ من سـيّد روماني له، وهو يتـمـيـز بقـوة بدنيـة كـبيـرة، وبشـجـاعـة في المـعـارك فـريدة من نوعـهـا. . . . »[108] . ثم يعـرّف مـوتون بأنـه «لوبي، حـرّ شـارك في كل الحـملات العسـكرية (خلال حـرب قرطاج ضـد روما)، وهو المـحرك والقائد الرئيسي للاضطرابات الأخيرة. . . »[109] .

اضافة إلى ما تجدر الاشارة إليه من التـأكيد في هذا المضمار أيضا أن حرب اللاهوادة كـانت من القمّة إلى القـاعدة حربا لوبية، فـالمرجّح أن أغلب اللوبيين الذين شاركوا بطريقة أو بأخرى[110] في هذه الحرب كانوا من الأحرار.

ورغم ما تحاول المصادر أن توليه من أهمية رئيسية لدور سباندويوس وبقية المرتزقة الهـجناء من الاغريق في حرب اللاهوادة، فالمرجح، بل المتأكد، أن ذلك الدور كان ثانويا بالنسبة لدور اللوبيين، فسبانديوس لم يكن إلا سندا مساعـدا لموتون في قيادة الحرب. استـعمله القائد اللوبي في تنفـيذ العـمليات العـسكرية التقنـية[111] . وكثـيرة هي الإشـارات عند

(105) بولوبيوس، I، 67، 7.

(106) بولوبيوس، I، 69، 4، 5.

(107) يرجح أنه كـان من قبـائل الأسك. انظر، ب، بيداش، بولوبـيوس، I، ص 112، هـ 1.

(108) بولوبيوس، I، 69، 4.

(109) بولوبيوس، I، 69، 6.

(110) انظر أعلاه، هـ 62 و63.

(111) بولوبيوس، I، 76، 1، 9، 77، 1، 7، 85، 2، 5، 86، 2.

بولوبيوس التي تدل علـى أن موتون هو الدماغ المـفكر، والرأس المدبر لكل مـا تطلبتـه الثورة من تعـبئـة بشرية ومـادية[112]، ومن تنظيم وتأطيـر للعـمليات العـسكرية[113]، ومن تفـاوض مع الأطراف القـرطاجيـة[114]. والتقاء سـيانديوس بموتون كان التقـاء مصلحيا ظرفيّـا. يقول بولوبيوس مـفسّـرا سبب تعنّت سـبانديوس فـي مواصلة التـمرد على قـرطاج رغم ايفائها بمستحقات المرتزقة: «... كان يخشى أن يُعثر عليه، فيقاد إلى سيـده الذي من حقـه أن يعـذّبه فـيـقـتله طـبـقـا لمـا يقـرّ به القـانون الروماني...»[115].

لا شكّ أن فيـما يقـولوه بولوبيوس جـانبا كبـيرا من الصـحة، وذلك جائز أيضا بالنسبة لكل من هم في نفس وضعـية سبانديوس من المرتزقة المـتـمـردين. ولا شكّ أيضـا أن مـوتون كـان على دراية بهـواجس

(112) انظر أعلاه، هـ 62.

(113) انظر أعلاه، هـ 62.

(114) بولوبيوس، I، 70، 3.
ـ ربمـا من المفـيـد الاشارة إلى أنه فـي استـعراضـه لحـادثة اعدام القـائد القـرطاجي جرسكون وبقيـة الأسرى القرطاجيـين في معسكر الثائرين، لم يذكـر بولوبيوس في ذلك الموضـع بالضبط ـ اسم موتـون ـ بل كان قرار الإعـدام وتنفيـذه من صنيعـة قادة المرتزقة في جيش الانتفـاضة، أي سبانـديوس وأوتاريطاس (بولوبيوس، I، 80، 1، 13) فـهل أن صمت بولوبيـوس عن ذكـر اسم موتون فـي ذلك الظرف غائبـا عن المعسكر بحـكم انهماكـه في حصار مدينتي أوتيكا وبنزرت؟ (بولوبيوس، I، 73، 3) أو لربما كانت الأحداث قد تجاوزته فخشي ان لو وقف ضد قرار المرتزقة لشبت فتنة في المعـسكر. مهما يكن من أمر، فمن خـلال ما يورده بولوبيوس (I، 80، 9) نستـشف أنه لم تكن للوبيـين مسـؤوليـة مـباشـرة في إعـدام جـرسكون والأسـرى القـرطاجيـين، بل من المـرجح أن عناصر لوبيـة في معـسكر الثـائرين قد عـارضت القرار (I، 80، 9) ومـوتون نفسه لم ينصـح إلاّ بتشـديد المـراقبة والحـراسـة على الأسرى (I، 79، 10) إذ أنه لم يكن البـتة من صالح اللوبيـين حرق ورقـة تفاوض ثمينة يستعملونها للضغط على السلط القرطاجيـة حتى تستجيب لمصالحهم. فالقرار إذن حسب اعتقادنا يتحمل مسؤوليته المرتزقة وحدهم، لأغراض غير لوبية...

(115) بولوبيوس، I، 69، 5.

سباندیوس، فتقرّب منه، ولربما تقرّب من الاغريق الهجناء الابّق كثير من اللوبيين، لأن بين الطرفين تشابها وتقاربا. ووضعية الهجانة لم تكن غريبة عن اللبوفينقيين، هؤلاء اللاّلوبيون واللاّفينقيون هم أيضا خلاسيّون[116]، وهم قانونيا دون مستوى القرطاجيين[117]، ومدنهم دون مستوى المدن الفينقية الأخرى الموازية في لوبيا قرطاج شرفاومجدا (مثل أوتيكا، ولربما كذلك هيبوديارهيتوس وحضرم وغيرها....)[118]

... ووضعية العبودية لم تكن بعيدة عن وضعية اللوبيين خاصة منهم أولئك الذين هم من أهل الريف صغار الفلاحين، وهم كثرة، فإضافة إلى معيار الثقافة والقانون والتاريخ[119]، يبدو أن التصنيف الأساسي ما بين الليبوفينقيين والفينقيين وما بين اللوبيين، يعتمد أيضا على طرق العيش والممارسات الاقتصادية المهيمنة، فطرق عيش اللوبيين ترتكز أساسا على الاستثمار المباشر والممتد للأرض الفلاحية والماشية[120]. لذلك تلتصق حياتهم بالحياة الريفية البدوية. ومورد رزقهم إذن هو مورد

---

(116) ديودوروس، XX، 55، 4، محمد فنطر، س.ذ.، ص 60.

(117) يفترض تيودور ممسن أن مصطلح «ليبوفينقي» في تشريع الدولة القرطاجية يقابل مصطلح «لاتيني» في تشريع الدولة الرومانية، ويعقب س. ڤزال على ذلك معتبرا أن لليبوفينقيين وضعا مماثلا لوضع اللاتينيين في اطار سياسة الاستيطان الروماني (تيودور ممسن، التاريخ الروماني، III، ص 14، ذكره س. ڤزال، 477 هـ 4، II، ص 289).

(118) انظر أعلاه، هـ 102.
ـ يرجح أن ما يعتبر مدنا فينيقية في شمال افريقيا، هي تلك المدن والمستوطنات التي وقع تأسيسها من قبل جاليات فينقية قادمة مباشرة من الشرق، أي تلك التي كان تأسيسها مستقلا عن القرار السياسي للدولة القرطاجية. (انظر سلستيوس، حرب يوغرطة، XIX، 1. س. ڤزال، I، ص 362 ـ 363، لويس فوشيه، «حضرموت» (هادروميتوم)، باريس ـ تونس 1964.

(119) انظر كل ما ورد أعلاه عن ذلك.

(120) س. ڤزال، س.ذ.، IV، ص 9، 11، 42، 46، 49.

غير منقول، يقترن اقترانا تاما بالعوامل الطبيعية المباشرة من أمطار وتعرية وغيرها. وقوة انتاجهم، أي ازدهارها وارتفاع مستوى عيشهم، يتوقف على مدى كثافة حضورهم المباشر والمسترسل في الأرض التي يستثمرونها. فإن كانت هناك حياة أحوج إلى السلم والأمن والاستمرار فهي حياة هؤلاء اللوبيين الريفيين، هم أحرار. لكن بينهم وبين العبودية، عبودية الدين، مسافة قصيرة جدا. يكفي أن تكون بضع سنوات جفاف مسترسلة حتى ينزلق الريفي صاحب الأرض الصغيرة، في عبودية الدين. فكيف بحرب تدوم أربعة وعشرين سنة؟! حرب لم يسبق أن شهدت قرطاج مثلها من قبل. ولم يسبق أن شارك فيها اللوبيون بتلك الكثافة وبالأخص بطول تلك المدة[121]، يقول بولوبيوس: «أثناء حربهم الأخيرة ضد روما، واعتقادا منهم أنهم على صواب فيما يفعلون، شدد القرطاجيون في معاملتهم لشعوب لوبيا[122]، فرفعوا الجباية إلى نصف المحاصيل وضاعفوا قيمة الضرائب المستحقة على المدن، ولم يكونوا في ذلك ليرحموا الفقراء ولا ليقبلوا أي تخفيض في جملة ما استلزم دفعه، بل كانوا يثنون على حكامهم من أولائك الذين، مثل حنّو[123]، يعاملون الأرياف بمنتهى القسوة ويسعون لجباية أكثر ما يمكن من الضرائب والأداءات. فلم يكن الرجال في حاجة إلى من يحرّضهم على الثورة، بل كان يكفيهم لذلك مجرد اشارة...» (I، 72، 1، 4). توضيح هام جدا يورده بولوبيوس لتفسير سبب تجاوب شعوب لوبيا مع نداء الثورة الذي وجهه لهم موتون.

(121) بولوبيوس، I، 63،4،8.

(122) أي تلك التي تندرج داخل الحدود الجغرافية لدولة قرطاج فى لوبيا.

(123) هو نفسه الذي أوفدته قرطاج لمعسكر سيكا (الكاف) لاقناع المرتزقة بالتخلي عن مؤخر رواتبهم، انظر بولوبيوس، I، 67...

وعلينا أن نؤكـد هنا أن العـوامل المـوضوعـيـة التي أدت إذن إلى اندلاع الثورة كانت زمنيـا سابقة لنهاية الحـرب الأولى بين قرطاج وروما، وهي عوامل مـحلية داخليـة نشأت في إطار الحدود الجـغرافيـة العامـة لنفوذ الدولة القـرطاجية في لـوبيا[124] ، ويقـرن بولوبيوس هذه العـوامل بظرف محـدد، ظرف الحرب ضـد روما، في اطار هذا الـظرف المتـأزم، كان على الدولة القرطاجية سلوك سيـاسة جبائية ظرفية تستجـيب لموضوعية الفترة الصعبـة التي كانت تمر بها، فترفيعها في مـقدار الجباية والضرائب في زمن الحرب يعتبـر أمرا عاديا ومنتظرا[125] ، وتوخّيها الـشدة والصرامة في استخـلاصها لها كـان ملائما وطبيـعة محدودية تقدير العـامة للوضع الحـرج الذي كـانت تشـهـده الدولـة في ذلك الظرف[126] . ليس لنا أن نستغـرب في ذلك كله من السلوك السياسي الجبائي للدولة القـرطاجية

---

(124) في خصوص الحدود الجغرافية العامة لنفوذ الدولة القرطاجية في لوبيا، انظر بالأخص الحصيلة التي عرضها ج.م. لاسار :

Jean-Marie Lassere, Ubique Populus; édition du CNRS, Paris 1977, pp. 42-43.

(125) يعتـبر س. ڤـزال متبوعا فـي ذلك بـ ج. كولندو أنه إذا مـا ضاعفـت قرطاج خلال حربها الأولى ضد روما الضريبة النقـدية التي كانت تدفعها لها المدن اللوبية، فذلك يعني أن نسـبة نصف المحـاصيل التي أوجبـت جبايتهـا من الريف اللوبي هي أيضـا تساوي نصف مـا يدفعـه الريفيـون من جبـاية في زمن السلم. وبالتـالي يمكن اعتبار نسبة ربع المحاصيل الحصـة التي يدفعها اللوبيون ضريبـة عينية زمن السلم. وذلك في حد ذاته كثير ويعبر عن مـأساة الريف اللوبي أثناء الهيمنة القرطاجية، لكن حـجة ڤـزال تبدو لنا غـير مـقنعة. . . انظر : س ڤـزال، س.ذ، II، ص 303، ج. كـولندو، مشكل نمـو القنانة الزراعـية في افـريقـيا الرومـانيـة في عهـد الامبـراطورية الرومانية المتقدمة.

Le problème du développement du colonat en Afrique Romaine sous le haut Empire, pp. 319-439.

Dans : Terre et paysans dépendants dans les sociétés antiques : colloque international : tenu à Besançon les 2 et 3 Mai 1974.

(126) كما أنه ليس لنا أيضا أن نستغرب مـا يعترضنا في جل المصادر الكلاسيكية من تهـويل ومبـالغـة على حـساب قـرطاج، ذلك أن أغلب أصـحـاب تلك المصـادر يتسمون بالتحيز لروما وللاغريق، انظر أعلاه فى شأن عرض المصادر.

خلال حربها الأولى ضد روما. وإنه من الخطأ أن نجعل من هذا الظرف بالذات مقياس نحدّد ونعمّم على ضوئه مستوى السلوك السياسي للدولة القرطاجيه تجاه محكوميها من الرعايا اللوبيين وغيرهم. فأسباب الثورة على قرطاج هي أشمل وأعمق وأبعد من أن ترتبط بظرف محدّد وبسلوك شاذ. وإن كان للحرب علاقة باندلاعها، فلا تتجاوز تلك العلاقة مستوى التفجير لتناقضات ذاتية محلية تسربت وتراكمت في زمن السلم. فتأتي الحرب لتبلورها وتضخم من حجمها وحدّتها وتحوّلها إلى عناصر متحركة وفعّالة. فإذا ما اعتبرنا أن غير المواطنين القرطاجيين وحدهم من أهل المدن والأرياف[127] هم الذين تفرض عليهم الجباية والضرائب ويتحملون بذلك وحدهم القسط الأوفر من أعباء نفقات الحرب والخزينة العامة[128]، وهم أقلّ ثراء وأضعف مداخيل من المواطنين القرطاجيين[129]، وإذا ما اعتبرنا أن المزارعين والفلاحين الصغار من الأرياف اللوبية، أولئك الذين هم في أشدّ الحاجة إلى تكثيف حضورهم واستغلالهم المباشر للأراضي التي يستثمرونها[130]، هم الذين يوفرون للجيش القرطاجي العدد الأكبر من الجنود والمقاتلين من مشاة الصفوف الأمامية بمن فيهم من أحرار

---

(127) يخبرنا يوستونس (XXII، 7، 3) أن المدن اللبوفيقية كانت تدفع ضريبة سنوية إلى قرطاج. ويؤكد لنا تيتوس ليفيوس ذلك فيقول إن مدينة لبدة (لبقيس الكبرى) كانت تؤدي إلى قرطاج في النصف الأول من القرن الثاني ق.م. ضريبة نقدية تساوي تالانا واحدا في اليوم (XXXIV، 62، 3).

(128) اضافة إلى ما كانت تفرضه قرطاج من أداءات قمرقية على ما يتبادل من سلع في مختلف أسواق امبراطوريتها، انظر ك. نيكوله. س.ذ.، ص 602.

(129) انظر أعلاه ص 58 ـ 59 هـ 75 و80.

(130) انظر أعلاه ص 68 ـ 69 س. ڤزال، س.ذ.، II، ص 304، 305.

وعبيد[131]، وهم الذين يمدّون القرطاجيين بالمؤونة الضرورية من حبوب وماشية (إضافة الى ما تستجلبه قرطاج من سردانيا وما تشتريه من صقلية)[132]، ثم إذا ما اعتبرنا خاصة طبيعة الحرب «الجديدة» التي دخلت قرطاج غمارها لأول مرة ضد روما (حرب الرهان فيها على صقلية، أثمن قطعة استراتيجية وأنشط قاعدة اقتصادية تملكها قرطاج في الحوض الغربي للمتوسط، والعدو فيها متوفر الامكانات واسع الامكانيات، عنيد ويتمتع بطول النفس، والمجهود فيها جبّار لم يسبق لقرطاج أن شهدت مثله من قبل)[133] أدركنا بعض الأسباب العميقة لحرب لوبيا. حرب تقاربت فيها وضعية الأرياف بوضعية المدن[134]، ووحّدت بين سكان المناطق الداخلية وسكان المدن اللبوفينقية والفنيقية الساحلية[135] «وأقسمت النّسوة في كل مدينة ألاّ يخفين شيئا مما يملكن، فتجردن بدون تردّد من كل مصوغهن ووهبنه مساهمة منهن في الثورة، فتوفرت بذلك لدى موتون وسبانديوس خزينة مزدهرة مكّنتهما من صرف ما تخلّد من رواتب المرتزقة في ذمة قرطاج وتكوّنت لديهما كذلك مدخرات تضمن لهما مواصلة الحرب» (بولوبيوس، 1، 72، 5، 6)...

(131) بولوبيوس I، 85، 1، يوستونوس XXI، 4 : س. ڨزال، II، ص 299ـ 300.

(132) انظر س. ڨزال IV، ص 9، 13، 48، 49.

(133) انظر أعلاه ص 53 ـ 54.

(134) بولوبيوس، I، 72، 2، 5، 70، 8، 9.

(135) ليس هناك ما يمنع أن نعني في هذا الاطار «بالمدن» تلك المدن اللبوفينقية أيضا (اضافة إلى المدن اللوبية التي كانت أغلبيها تجمعات قروية زراعية).
ـ انظر س. ڨزال، II، ص 304ـ ج.م. لاسار، س.ذ.

لعله من المفيد أن نشير إلى أنها ليست هذه هي المرة الأولى التي يثور فيها اللوبيون على قرطاج مذ أصبحوا رعايا الدولة القرطاجية[136].

ـ ديودوروس الصّقلي يورد لنا في كتابه الرابع عشر (XIV، 77) خبرا عن ثورة لوبية خطيرة اندلعت سنة 396 ق.م. إبان الكارثة التي لحقت الجيش القرطاجي في محاولة للاستيلاء على سرقوصه في عهد ديونوسيوس الأكبر[137]، فأثناء حصاره لعاصمة الجزء الاغريقي من صقلية، بُلِي الجيش القرطاجي بوباء هلك فيه الكثيرون، مما أجبر القائد حملكون على رفع الحصار والعودة خفية إلى قرطاج مع من بقي معه من الجنود من المواطنين القرطاجيين متخليا عن اللوبيين والحلفاء ممن كانوا في الجيش القرطاجي، «ولمّا شاع النبأ في لوبيا ثارت ثائرة اللوبيين، وتأججت في قلوبهم نار الحقد الدفين الذي كانوا يحملونه منذ زمن طويل على الهيمنة القرطاجية فقاموا لاسترجاع حريتهم وسيادتهم، وتجمعوا في مائتي ألف مقاتل بين أحرار وعبيد واتخذوا من تونس معسكرا لهم ضاربين على قرطاج حصارا خانقا... لكن بما أنهم كانوا خليطا من الأقوام، كثيرا ما كانوا يتنازعون على الزعامة وعلى القيادة العليا. وبينما كان القرطاجيون يستجلبون من سردانيا ما يكفيهم من قوت وغذاء، كان الثائرون يشكون نقصا كبيرا في المؤونة والعتاد، بل إن بعضهم باع ذمته للقرطاجيين وانقلب ضد أبناء قومه، متخليا عن آماله في الانعتاق والتحرر. ففشلت بذلك الثورة وعاد الثائرون إلى مواطنهم تاركين قرطاج وراءهم تتنفس الصعداء....».

(136) س. قزال، II، ص 300، هـ 5.

(137) ديونوسيوس الأكبر، عاش ما بين 430 و367 ق.م. حكم سرقوصة حكما استبداديا، مارس سياسة توسعية على حساب المدن والمستوطنات الاغريقية في صقلية الشرقية، واصطدم عدة مرات بالقرطاجيين الذين لم يكونوا مرتاحين للنزعة التوسعية «القومية» التي كان يمثلها.

ـ سبع عشـرة سنة بعد ذلك (379 ق.م)، يثور اللوبيـون من جديد على قـرطاج التي كـانت تشهـد أثناءها طاعـونا أتى على عـدد كـبيـر من مواطنيـها وأضعف كـثيرا من قـوة الدولة وهيبتـها «. . . وفعـلا، لم يعد اللوبيون يخشون القرطاجيـين، فثاروا وثار كذلك سكّان سردانيا، وبدت قرطاج كأنما لحـقتها لعنة السماء. . . لكن في النهـاية نجح القرطاجيون في تهدئة غضب الآلهـة بما قدّموه لها من قرابين ثمـينة، وتمكنوا بسرعة من إعـادة الأمـور إلى نصـابهـا ومن اسـتـرجـاع الجـزيرة (سـردانيـا)». (ديودوروس، XV، 24). . .[138]

ـ ويزعم آبيانوس (ليـبيكا، 3) أنه أثناء الحرب الرومـانية القرطاجـية الأولى وبالذات أثناء حـملة رڤولوس اللوبيـة على قرطاج (256 / 255 ق.م) انحـازت مائتـا مـدينة لوبيـة للقنصل الرومـاني معبـرة بذلك عن كراهيتها لقرطاج وحقدها عليها[139] .

إذن هي ثورات لوبيـة متـعددة سـبقت حـرب اللاهوادة، وهي، وإن اختلفت أزمـنتها، فلهـا عمـوما نفس الإطار، ونفس الأسـباب، ونفس الغايات والأهداف :

* فكانت تندلع دوما في ظرف يتميز بضعف سلطة الدولة القرطاجية وهيبتها غداة حرب خارجيـة تكون فيها قرطاج منهزمة. فما من شك إذن أن عامل تأزم الوضع المـادي والأدبي كان له التـأثير المبـاشر في اندلاع ثورة الرعـايا اللوبيـين علـى الوضع الراهن. ولأن تلك الثـورات كـانت تندلع غداة حرب خارجـية أو نتيجة كارثة طبيعـية، وليس خلال الحرب أو في زمن السلم، فـهي تعبّر في آخـر تحليل عن أزمة اجـتماعـية أكـثر وأول مـتضـرر فـيهـا هي الفـئـات الشعـبـية الدنيـا الرازحـة تحت عبء

(138) انظر س. ڤزال IV، ص 9، 13، 48، 49.

(139) يعتبر هذا الخبر غير موثوق به، انظر ڤزال، III، ص 82، هـ 4، ص 92 هـ 3

الضرائب والمتعرضة بدون أي مناعة لمختلف الشوائب الاقتصادية والسياسية والطبيعية. تلك هي وضعية أغلب اللوبيين في دولة قرطاج. فرغم ما يشوب الأسباب (أسباب ثورات اللوبيين) في مصادرنا من غموض والتباس ونقص فما من شك أنها تكمن في مجالين أساسيين :

ـ في مجال طبيعة العلاقات السياسية التي تقيمها الدولة القرطاجية مع مختلف الأطراف الاجتماعية المكونة لها ومن أهمها الطرف اللوبي[140].

ـ في مجال طريقة هيكلة الدولة القرطاجية لمصادر عائداتها الجبائية.

فمن خلال ما نستقرؤه في المصادر، ومما سبق أو وضّحناه أعلاه[141]، يبدو أن علاقة الدولة القرطاجية مع رعاياها من اللوبيين كانت إلى أواسط القرن الثالث ق.م. على الأقل علاقة استبدادية إقصائية. فعندما يعرض بولوبيوس الفضاء العقاري المكوّن للدولة القرطاجية (I، 65. 4، 71، 1، 73، 6)، يقسّمه إلى ثلاثة مجالات:

أ) ـ الموطن، أي مدينة قرطاج وظهيرها الزراعي المباشر (مڤارا)[142]، عاصمة الدولة، ولكنها في العمق هي المدينة ـ الدولة[143].

ب) الاقليم، ويتمثّل حسب تعريفه (I، 71، 1، 73، 6) في المجال الذي يوفّر للقرطاجيين مواردهم الخاصة. لكن ماذا يعني بولوبيوس «بالقرطاجيين»؟ هل هم أولئك الذين يمثّلون المؤسسة السياسية للدولة القرطاجية، المجسّدون لما يعرف اليوم بـ «الصالح

---

(140) بما يوفره للدولة القرطاجية من زاد بشري خصب، وجباية، ومؤونة.

(141) انظر أعلاه ص 70 ـ 71.

(142) انظر م. سنيزر، س.ذ. ص 554 ـ 561.

(143) س. ڤزال، II، ص 287، ك. نيكوله، س.ذ.، ص 598.

العـام»، وبالتـالي يكتـسي الاقليم مـفهـوم الأراضي الدوليـة الخـاضعـة للتصرف المباشر للدولة؟[144] أم هم أولئك الممثلون لذاتهم ، المنتمون للتركيبة الاجتماعيـة القرطاجية، وبالتالي يصبح الاقليم هو ذاك المجال حيث الأملاك العقّارية الخاصّة للعائلات الارستقراطيـة (الحنونيـة والبرقية وغيرها. . .)، تجعل منها استثمارا رأسماليا احتكاريا خارجا عن نطاق الدولة[145] ، لكنه يدخل في اعتبار ازدهار المواطن ومناعته، أي مدينة قرطاج، المدينة ـ الدولة بالمعنى الشرقي الفينيقي للكلمة، ولعلنا نقدّر هنا حقّ قدرها خلاصة س. ڤزال عندما كتب : «رغم أنها أصبحت عاصمة لامبراطورية شاسعة، مترامية الأطراف، بقيت قرطاج محافظة على تنظيمات المدينة الدولة»[146] . ومهما يكن من أمر، فلا يجوز أن ننسى أن قرطاج هي ابنة صور، ورغم ما يطرأ على البنت من تحوّلات لا بدّ أن يبقى لها شيء من الأم.

ج) المجال اللوبي، وهو ذاك الذي يوفّر للخزينة العامة القرطاجية ما يُنفق به على التسلح وعلى التجهيزات العمومية، أي ذاك المجال الذي يخضع مباشرة للجباية العامة وتمارس عليه الدولة القرطاجية مراقبة عسكرية[147] ، سكّانه أغلبهم من الأهالي اللوبيين الأحرار الذين تحولوا إلى رعايا للدولة القرطاجية[148]. ويرجّح أن قرطاج أبقت في هذا المجال على الهيكلة العقارية اللوبية التقليدية، حيث ظل المزارعون اللوبيون يمارسون فلاحة ممتدة تعتمد أساسا الحبوب وتربية الماشية،

(144) س. ڤزال، II، ص 299 ـ 300.

(145) س. ڤزال، II، ص 299 ـ 300.

(146) س. ڤزال، II، ص 287.

(147) بولوبيوس، I، 67، 1، 73، 1 ديودوروس، XXIV، ڤزال، II، 302.

(148) س. ڤزال، II، 99، 300.

وظلوا يتمـتعون بالملكية ـ على الأقل اسـميا ـ للأراضي التي يسـتغلونها استـغلالا مبـاشرا[149] . ويذهب لـ أ. قرثيـا مورينو[150] إلى الاعتـقاد أن الدولة القرطـاجية عـملت على إبقاء المـجال اللوبي مجـالا «هامشـيا»، خـارجا عن حـركـة التطور التقني والـعلمي الذي كانت تـشهـده فلاحـة الاقليم القـرطاجي (وتشهـد عليه أصـداء دراسة مـاغون)[151] ، فَظَلّ فـيه نظام الاستـغلال والملكية نظـام مشايعـة، وظلت العلاقة بين المـزارعين والسلطة المركزية علاقة جبائيـة بحتة (اسداء نصف المحاصيل في زمن الحرب مثلما في زمن السلم)، ولا تتردد قـرطاج في استعمال الوسائل العسكرية العنيفـة لجبر المزارعين على تسديد الضـرائب. وكان اللوبيون بذلك يتأرجحون بين العبودية والحرية، فلا هم عبيد ولا هم أحرار، بل هم في وضعية تشريعية تشبه وضعية «اللاؤوي» في أراضي ملوك الشرق الهلنستي». لكن يبدو لنا أن في ما ذهب إليه المـؤرخ الاسباني شيئا من المبالغة والتعميم[152] .

تلك هي إذن ـ حسب مـا نستخلـصه من بولـوبيوس ـ المـجـالات الثلاثة التي يتكوّن منها الفـضاء الجغرافي العقاري للدولة الـقرطاجية في

(149) س. قزال، II، 300 ـ 301.

(150) L.A. Garcia : la exploitacion del agro africano por carthago y la guerre libica dans : Memorias de Historia Antigua, II, 1976, pp. 71-80.
«استغلال المجال الفلاحي الافريقي من قبل قرطاج والحرب اللوبية»

(151) انظر في خصوص ذلك : [ ] René Martin Recherches sur les agronomes latins et leurs conceptions économiques et sociales, Paris, éd. "Les Belles Lettres", 1971.
- Jacques Heurgon : l'agronome carthaginois Magon et ses traducteurs grecs et latins. Dans : C.R.A.I., 3ème trimestre, 1976.

(152) انظر س. قزال، II، ص 95، 103 : ش، بيكار، ع. مـحجـوبي، ع باش شـاوش، ياقوس (مـقـاطعة) تشـقط وقـونروزي، في C.R.A.I. 1963، ص 124 ـ 130 ، ج.ش، بيكار، إدارة قـرطاج الاقليـمـيـة، في Mélanges A. Piganiol, III, p. 1257-1268، ك. نيكوله. س.ذ. ص 599.

لوبيا (في أواسط القرن الثالث ق.م. على الأقل). فما هي الحدود ما بين مختلف تلك المجالات؟ تكاد تستحيل الاجابة على ذلك رغم ما بذل في ذلك من مجهود، سواء من خلال استقراء المصادر الأدبية الكلاسيكية، أو على ضوء المكتشفات الأثرية الأخيرة (نقيشتا مكثر وجبل مسوّج) لكن نعلم على الأقل أن أقصى امتداد للمجال اللوبي القرطاجي في اتجاه الغرب شمل - في الثلث الأخير من القرن الثالث ق.م. على الأقل - الجزء الأوفر من سهول ومرتفعات مجردة الوسطى (مقاطعة السهول الكبرى - كامبي ماقني) ومن أودية وجبال الظهر والتّل الأعلى (مقاطعتا تُشْقَط وفُونزوزِي - وجهتا مكثر والواد الكبير)[153].

من تلك الأراضي اللوبية، ومن تلك الأودية والسهول والمرتفعات، ومن تلك الأرياف والقرى والمراكز الحضرية، هبّ اللوبيون، رعايا دولة قرطاج اللوبية، ليثوروا على وضع جبائي مرهق، وعلى سياسة انتقائية إقصائية وعلى تناقضات كرستها أنانية الأوليقارشية القرطاجية المحتكرة للثروة والسلطة في صلب دولة المدينة الأرستقراطية[154]. حرب اللاهوادة ما هي إلا امتداد وتواصل لثورات عديدة أخرى سبقتها[155]، قامت كلها تحت شعار الانعتاق والتحرر. وهددت جديًّا كيان السلطة القرطاجية القائمة. لكن حرب اللاهوادة كانت أشمل وأعمق وأشدّ، فأكثر من كونها حربا لوبية، كانت ثورة بونية التحم فيها اللوبيون بالليبيوفينقيين وبسكان المدينة الفينقية في لوبيا. وكانت انتفاضة شعبية عارمة وقفت فيها جنبا إلى جنب المرأة مع الرجل،

(153) انظر الرسم الخرائطي المقترح من قبل ج.ش، بيكار، حياة وموت قرطاج، ص 175.

(154) أرسطوطايس، سياسة، II.

(155) انظر تفسير موقف ملك سرقوصة عند بولوبيوس، II، 83، 1.4 وشرح موقف روما من حرب لوبيا نجده عند بولوبيوس I، 83، 5، 11.

والعبد مع الحرّ، والحضري مع الريفي، والعسكري مع المدني. وكانت أشدّ وطءا وأكثر خطرا لأنها كانت حربا بكل ما في الحرب من تعبئة واستراتيجية وضراوة وشراسة وطول نفس. شاركت فيها عناصر عسكرية محنّكة استطاعت الوقوف وجها لوجه أمام أقدر وأخطر قائد عسكري قرطاجي، عبد مِلْقَرْط بَرْقَا، وجابه فيها اللوبيون قرطاج بمرتزقتها، فلم تكن حرب مرتزقة، وقلبوا عليها أقرب حلفائها لها (أوتيكا وبنزرت والمدن الفينقية الأخرى)، وعزلوها عزلا مطلقا عن كل قواعدها البحرية والبرية في الحوض الغربي من المتوسط (سردانيا وايبيريا بالأخص)[156]. وتشاء الأقدار أن تلقى قرطاج نجاتها على يد أعدائها بالأمس: اغريق صقلية وروما[157]. لكن كان ذلك لموقعها الاستراتيجي الدفاعي الممتاز، ولمناعة تحصيناتها[158] ولنجاعة قيادتها العسكرية، ولضعف التجهيزات الحربية لدى الثائرين (الذين وإن كانوا عدديا هم الأقوى، كانوا يفتقدون للفيلة وللخيالة، نقطتي قوة الجيش القرطاجي[159] دور في فشل الانتفاضة، فرجّحت كفّة قرطاج في نهاية الأمر. لكن قرطاج التي انتصرت على الثائرين اللوبيين البونيين في حرب اللاهوادة، لم تكن هي تلك التي انهزمت أمام روما. لأن هذه المرة كان على قرطاج أن تلعب أوراقها كلها وأن تعطي لعبد ملقرط وللعائلة السياسية العسكرية التي يمثلها، ولمجلس «الشعب» الذي يعتمد عليه[160]، الأولوية في القرار السياسي والأسبقية في القيادة العسكرية.

(156) بولوبيوس I، 79. . .

(157) انظر أعلاه هـ 155.

(158) بولوبيوس I، 73، 4، 5، م، سنيزر، س. ذ.، ص 554 ـ 556.

(159) بولوبيوس I، 74، 5، 6، 878. . .

(160) ج. ض. بيكار، حياة وموت قرطاج، ص 206 ـ 216.

فأراد جلبار شارل بيكار أن تنتصر في حرب اللاهوادة النزعة السياسية «الجماهيرية» على النزعة السياسية الفئوية[161] وأن تعلن بداية عهد سياسي جديد لربما وجدت فيه الفئات الشعبية اللوبية ما كانت تطمح إليه من اصلاح وتغيير : التمتع بحق المواطنة؟، تخفيف الجباية وتعميمها؟ اعادة هيكلة الخدمة العسكرية؟. ولعله ليس من باب الصدفة أن يعد حنبعل البعض من جنوده في حربه الايطالية ضد روما ـ وبعد حوالي عشرين سنة فقط من انتهاء حرب اللاهوادة ـ منحهم حق المواطنة القرطاجية عند الانتصار[162] ، وأن ينتقد بشدة غداة هزيمة زاما، النظام الجبائي القرطاجي القائم على امتيازات الارستقراطية القرطاجية وبالأخص منها مجمع القضاة[163] .

---

(161) ج.ش. بيكار، حياة وموت قرطاج، ص 205 ـ 206.

(162) تيتوس ليفيوس، XXI، 45، 5.

(163) تيتوس ليفيوس، XXXIII، 46، 1، 2.

(*) إشارة هامة، إن المراجع والمصادر التي ذكرت في الهوامش كتبت وصدرت في لغات غير عربية، فمعذرة، إن لم نسق عناوينها كما وردت بلغتها الأصلية، نعد بتدارك ذلك مستقبلا.

حرب لوبيّا
(241 - 237 ق.م)





الفقراء والزوايا بوسط افريقية من أواسط القرن السادس هجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري (XII - XIV م)

محمد حسن

تعددّت الدراسات المتعلّقة بالمجتمعات القبلية التي قام بها علماء الاحاثة (الانتروبولوجيا) وعلماء الاجتماع في افريقيا وآسيا، وحاول فريق منهم تنميط هذه المجتمعات ونمذجتها، وصولا إلى بناء معالم لنظرية معرفية مكتملة، وهي نظرية التجزئة (La segmentarité).

وفي مرحلة ثانية برزت هذه الرؤية في دراسة المجتمعات المغربية، إذ قام «ڤلنار» بدراسة الصلحاء في الأطلس، واعتنى «جاموس» بظاهرتي الشرف والبركة بالمغرب الأقصى في أواخر القرن التاسع عشر، كما درست «فلنسي» الفلاحين التونسيين خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[1].

(1) انظر: E. Gellner, The Saints of Atlas, Londres 1969
Arabs and Berbers, Londres 1972
R. Jamous, Honneur et Baraka, Thèse de doctorat 3è cycle, Paris, 1977.
L. Valensi, Fellahs tunisiens, Paris - La Haye, 1977.

تنطلق نظرية «قلنار» من الإشكالية التالية : كيف تستطيع قبائل الأطلس المحافظة على النظام دون وجود دولة ممركزة؟ يعتقد أن الاجابة تكمن في الطبيعة الانقسامية للقبائل ودور العشائر الشريفة في اقامة التوازن الاجتماعي.

وتعتبر أن المتصوّفة والشرفاء يتخرجون من القبيلة، فيما يتخرج العلماء من المدينة، وأن التّفرع الثنائي بين المدينة والريف أمر بديهي. فهل معنى ذلك أن فاعلية الصلحاء ضعيفة داخل المجتمع الحضري، وأن المفارقة بين العالم والمتصوّف حقيقية؟

كما أن هذه النظرية تخرج الصلحاء المتصوفة من التركيبة الاجتماعية معتبرة اياهم عنصرا محايدا غير مندمج ضمن منظومة اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، إذ أن دورهم الأساسي هو المحافظة على نوع من التّوازن بين مختلف القوى الاجتماعية والتحكيم والمصالحة بينها والسهر على الأمن لغياب سلطة قبليّة قويّة قادرة على ذلك. على أن اعتبار المجتمع الانقسامي يتميّز بمراتب اجتماعية ضعيفة وأن الصلحاء لا ينتمون إلى فئة اجتماعية معينة وانهم يمثّلون السلم والحياد هو قول فيه نظر، وإلاّ كيف لنا أن نفهم دخولهم في صراعات اجتماعية وسياسية وانتماءهم إلى تكتّلات ومشاركتهم في الحروب الخارجية والنّزاعات الدّاخلية.

إن خطتنا المتّبعة في تناول هذه الاشكالية تنطلق من الدّراسة التاريخية البحتة[2] لفئة الصلحاء بافريقية في العصر الوسيط المتأخّر.

---

(2) قام بنقد هذه النظرية بعض الدارسين المغاربة، انظر مثلا :

A. Hammoudi, segmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et sainteté, Hesperis-Tamouda, 1974; Vol. XV, pp. 147-180.

L. Ben Salem, Intérêt des analyses en termes de segmentarité... In Revue de l'Occ. mus. et de la Médit. 1982 - 1. pp. 113-115.

وقد تعرضنا لبعض خصائص هذه النظرية في مقال لنا حول قبيلة نفوسة، حوليات كلية الآداب بالرباط، عدد 10، ص 149 ـ 167.

ودون أن نجعل منها القضية المركزيّة، فان غرضنا الأساسي هو التعريف بالفعاليّات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لاحدى الفئات الشعبية التي أطلقنا عليها تسمية الصلحاء المزارعين. فمن هم هؤلاء؟

لغة : الصالح وجمعه صلحاء هو اشتقاق من صلح صلحا وهو السّلم، ويقال رجل صالح في نفسه ومصلح في أعماله(3). أمّا شرعا فان ظاهرة الصلح تقابلت في القرآن مع الفساد واقترن الصالح بالتوبة وعمل الخير، بمعنى أن هذه الظاهرة السلوكية الاجتماعية ليست مقترنة بفئة اجتماعية دون غيرها(4).

لكن هذا المفهوم العام يصبح أكثر تحديدا عند اقترانه بالتطور التاريخي لبلاد المغرب منذ القرن السادس، وببروز ظاهرة التصوّف، وابتداء من تلك الفترة ظهرت في ظل ايديولوجية الدولة المتمثلة في المذهب الموحّدي ثلاثة أنماط للمعرفة :

- التّصوّف السنّي، وقد جمع أصحابه بين معرفة الحقيقة والشريعة.
- التّصوّف الشّعبي، وهو مرتبط بانتشار الزوايا ويمثله المتصوفة الذين «عرفوا الله» دون الشرع.
- الفقه المالكي، وقد اقتصر أصحابه على معرفة الشريعة(5).

وعرّف ابن قنفد الصلح بكونه من اجتهد في طاعة الله ورزق الخوف منه ويحث عن أمر كسبه بالحلال وترك الدنيا والفرار من

---

(3) قرآن سور غافر (ومن أصلح من آبائهم) والنمل (يفسدون في الأرض ولا يصلحون) والأنبياء (ان الأرض يرثها عبادي الصالحون) وآل عمران (ويسارعون في الخيرات وأولائك من الصالحين) والنساء (فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين) والمائدة (ونطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين)...

(4) ابن منظور، لسان العرب 2 ص 462 ـ 463.

(5) انظر : S. Ghrab, Ibn Arafa, Thèse dactylographiée, pp. 633,647.

دواعيها وأهلها والقناعة باليسير، وتوجد درجات في الصلح يقع في أعلاها حصول الورع. واستعمل ابن قنفد فقهاء الدنيا وفقهاء الآخرة للتّفرقة بين أصحاب الشريعة وأصحاب الحقيقة[6].

كما ورد في أحد المجاميع تعريف الصّالح بكونه «من صلح للصّلاح وظهرت عليه علامات الفلاح، الفاسق مطرود ومذموم والصالح محبوب مكروم»[7].

وبالتالي فان الصّلح هو معيار سلوكي اجتماعي اختصّ بالنعت به العلماء الذين كانت لهم منازع صوفية وتطابق مع النمطين الأولين (التصوف السني والتصوف الشعبي) دون أن يستثني تماما النمط الثالث (المذهب المالكي)، إذ أن هذه العناصر الثلاثة ليست لها حدود ثابتة والتّداخل بينهما ممكن.

وزيادة في التحديد فإن الصّلحاء لم يكونوا في الغالب خارج العلاقات الانتاجية السائدة وكانت مصادر الثروة عندهم متنوعة من فلاحة وتجارة وإتاوات وغيرها، وكان الصلحاء بوسط افريقية يعيشون أساسا من انتاج الأرض، ويتميّزون بكونهم مزارعين. ومن هنا جاءت التسمية : الصلحاء المزارعون، بقي تعليل التحديد الزماني والمكاني.

تميزت الفترة الممتدّة بين أواسط القرن الخامس هـ /11 م وهو تاريخ قدوم بني هلال وأواسط القرن السّادس هـ / 12 م ويوافق دخول الموحدين إلى افريقية بغموض شديد ناتج عن انتشار نمط العيش الرحلي بالبلاد وما تبعه من تحوّل ثقافي سلبي، وتركت لنا كتب التراجم ثغرة كبيرة للعلماء في هذا القرن، ولم تظهر الموجة الجديدة إلاّ ابتداء

(6) ابن قنفد، انس الفقير وعز الحقير، الرباط 1965، س 3، 101.

(7) انظر، مخطوط رقم 5456 بدار الكتب الوطنية.

من أواسط القرن السادس وقد كانت من نوع آخر متفاعل مع التحول الطارىء المتسم ببروز الحركة الصوفية بالمغرب بعد أن تخطت بالمشرق مرحلة التكوّن ابتداء من القرن الثاني الهجري[8] .

ولذا فان اختيارنا هذه الحقبة أمر له مغزاه، وهو يعني التأريخ لنشأة هذه الفئة الاجتماعية المقترنة بدينامية اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة.

أمّا عن التّحقيب النهائي أي أواخر القرن الثامن هـ / 14 م فهو يفسّر بالتطور النوعي لفئة الصّلحاء طيلة قرنين ونصف، تمثل في الانتقال من فترة التكوّن (أنموذج الدهماني والسدادي) إلى فترة التطوّر (مثال القديدي والعبيدلي) إلى بداية ظهور الطرقية المنظمة التي تجلت في فعاليات زاوية الجديدي، وقد قيل في هذا الصالح أنه «آخر شيوخ القيروان»[9] . وبالتالي فإن نهاية القرن الثامن تزامنت مع نهاية حقبة تاريخية تميزت بتطور متواصل لمؤسسة الزاوية في تداخل وتكافل مع المذهب المالكي بالقيروان، ممثلا في الرماح والعوّاني والشّبيبي.

أمّا عن اختيار المكان، وسط افريقية، فهو تقريبا المجال الموافق لبلاد المزاق التي كانت مقاطعة قديمة متميّزة، وبقيت كذلك في العصر

---

(8) يمكن اعتبار أبي زكريا يحيى بن عوانة (توفي سنة 579 هـ) من أوائل الصلحاء بوسط افريقية في النصف الثاني من العصر الوسيط، وقد كان مخشوشنا في لباسه وطعامه متميزا عن الناس، معتكفا على قراءة كتب المواعظ والرقائق وأخبار الصالحين حتى صرف أغلب وقته في ذلك. وكان من أشهر تلامذته أبو يوسف الدهماني. انظر، ابن ناجي، معالم الايمان في معرفة أهل القيروان تونس 1978، ج 3، ص 204 ـ 207.

(9) المصدر نفسه، تونس 1320 هـ، ج 4، ص 226 ـ 241.

الوسيط المبكّر[10]. على أنه ابتداء من أواسط القرن الخامس هجري أصبحت هذه الجهة مجالا للقبائل البدوية، وازداد تهميشها بانتقال مركز الحكم من القيروان والمهدية إلى تونس في أواسط القرن السادس. ويتنزّل في هذا الظّرف في إطار ظهور حركة صحوة نسبية بالقيروان والساحل مشدودة إلى حدّ بعيد إلى البادية.

أولا : جذور فئة الصلحاء المزارعين :

1) شيوخ الزوايا :

أ) الزّاويةّ القيروانيّة :

ما إن قدم الموحّدون إلى افريقيّة في سنة الاخماس حتى تصدّوا لمعارضة القبائل الهلالية، فحاولوا ترويضها واحتواءها بشتى الطرق، وكانت مؤسسة الزاوية احداها وابتداء من تلك الفترة أصبحت ظاهرة التّوبة تجسّد تاريخيًا هذا التحوّل الاجتماعي والثقافي، إذ أصبحت تعني، فضلا عن المفهوم التقليدي، التحوّل من حالة نفسانية واجتماعية إلى أخرى بطريقة سريعة، وبالنسبة إلى القبائل البدوية فإن ذلك معناه نهاية فترة المعارضة والتمرد وبداية الاندماج في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

(10) حوال المزاق، انظر : ح.ح عبد الوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بافريقية - تونس 1972.

Solignac, Recherches sur les installations hydrauliques de Kairouan et des steppes tun. du VII-XIè siècle. In Annales I.E.O, TX, 1952.

J. Despois, La Tunisie orientale, Sahel et Basse Steppe, Paris 1955.

وكان أبو يوسف يعقوب الدهماني أنموذجا للفارس العربي البدوي الذي تخلى عن الحرب وأصبح شيخا لزاوية. ولد بالبادية قرب قرية المسروقين بجهة القيروان نحو سنة 551 هـ ودرس بها وتعلّم الفروسية واللباس الحسن والحرب ثم تحوّل إلى القيروان حيث أخذ الفقه من الشيخ أبي زكريا بن عوانة، لكن توبته اقترنت بتصدّي المغاربة لحملات النّورمان الموجّهة ضد السواحل الافريقية نحو سنة 570 ـ 575 هـ، حينما التقى بأحد الصلحاء أبي زكريا بن الاجباري، فهل معنى ذلك أن هذا الاعرابي وعى بأن التناقض الأساسي لا يكمن في معارضة السلطة القائمة وإنما في الغزو الخارجي الذي يستوجب تعاون مختلف القوى الاجتماعية للتصدّي له؟ وعلى أية حال فان الدهماني فتح الباب على مصراعيه لتوبة الاعراب، «فهدى الله على يديه أمما كثيرة من الأعراب والبوادي»[11]. وفعلا فقد أصبح على رأس قائمة من الأجيال البدوية التي فرّطت في السيف لفائدة القلم نذكر منهم: أبا الزين جميل بن ثغر الحبيبي، أبا يوسف يعقوب بن خليفة الدهماني المتوفى سنة 669 هـ، أبا رحمة غيث الحكيمي المتوفى سنة 685 هـ، ميمون بن زيد الكرفاح الوائلي، أبا عبد الله محمّد بن شبل الرياحي الخ... وقد كانوا كلهم من الاعراب النازلين بجهة القيروان، وكان أغلبهم من فرسان العرب، حتى أن شجاعة ميمون الوائلي أثناء الحرب الصليبية الثامنة لفتت انتباه السلطان الحفصي[12].

(11) ابن ناجي، ن.م.، ج 3 ص 264. انظر أيضا حول استتابة الاعراب، محمد الحبيب الهيلة، الزاوية وآثارها في المجتمع القيرواني، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، 1975 ص 110.

(12) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 34، 106، 118.

وخلاصة القول فقد ظهر خلال النصف الثاني من ا لقرن السابع / 13 م. أنموذج من الصّلحاء البدو المتأثّرين بأبي يوسف يعقوب بن ثابت الدهماني بجهة القيروان، وجدير بالملاحظة أنّ هذه الحركة التي قامت بوسط افريقيّة لم تكن مجرد امتداد لنظيرتها بمدينة تونس التي انتشرت فيها الحركة الشّاذلية، على أن الجذوة الثانية لحركة الزوايا التي ظهرت في أواسط القرن الثامن هـ / 14 م. اقترنت أساسا بتطوّر المذهب المالكي بمدينة تونس، ذلك أن أبرز أعلام هذه الفترة من الصلحاء وهما : أبو الحسن علي بن عبد الله بن عيّاش العبيدلي المتوفى سنة 748 هـ. وأبو عمران موسى المناري، قد أخذا من شيخ المالكية بالقيروان وهو أبو عبد الله محمد الرمّاح، وخلافا لعديد الفقهاء الذين تولوا خططا ادارية مثل أبي الحسن علي العوّاني وأبي محمد عبد الله الشبيبي المتوفى سنة 782 هـ، فإن الصالحين المذكورين آنفا لم يتحوّلا إلى تونس لمتابعة الدراسة والأخذ من ابن عبد السلام وابن القدّاح. كان العبيدلي مثل الدهماني، من أصل بدوي وذا ثقافة متواضعة استقرّ في آخر عمره بالقيروان وقد لعب دورا خطيرا في «توبة» البوادي والتحاق عدد هام منهم بالزاوية[13] .

وبالتالي فإن مؤسسة الزاوية شهدت تطوّرا تنظيميا كبيرا في نهاية القرن الثامن هـ وكانت زاوية أبي عبد الله محمد الجديدي المتوفى سنة 786 هـ. أنموذجا لذلك، و«سلك طريق الجديدي» عدد كبير من

(13) ن.م.، ص 121، «كان في اعتقاد الناس فيه تتوب البوادي على يديه ولا يقبل توبتهم حتى يخرجوا ما عندهم من المظالم التي عليهم ويبقى من يتوب هو وعياله بلا شيء فيلحقهم الضيق في ابتداء الأمر، فإذا تاب الأول يصنع به هكذا، فإذا تاب آخر أخرج ماله عنه وأعطى ماله كله أو بعضه لمن قبله وهكذا».

الصلحاء بوسط افريقية حتى وقع القيام بالتقسيم إلى قيادات صوفية : وعيّن محمد بن أبي يزيد[14] على قيادة المنستير وعملها وعبد العزيز بن عيّاش من طبلبة على قيادة المهدية وأبو بكر القرقوري على صفاقس[15]. وبالتالي خلافا لما هو متداول فإن النّصف الثاني من القرن الثامن هـ. شهد تبلور الخطوط الأساسيّة للتّصوّف الشعبي والمالكي بالقيروان.

ب) الزّاوية الرّيفيّة بالجريد والساحل :

مثّلت زاوية أبي علي سالم القديدي المتوفى سنة 697 هـ مثالا للزاوية الريفية التي نشأت في قرية قديد السّاحليّة، وخلافا للدّهماني فإنه لم يدرس بالقيروان وانما تحوّل إلى قلعة سدادة بالجريد ليتعلّم على شيخه أبي هلال السّدادي الذي حثّه على إنشاء زاوية بالسّاحل، لكنّه تخوّف من ذلك لأن «السّاحل عامر بأولياء الله وفيه طوائف»[16]. ثم تمكّن من انشاء زاوية أصبح لها اشعاع في كافّة جهة الساحل والقيروان وبلاد هوارة وقبائل الكعوب ودباب.

ويبدو أن أهمّية هذه المؤسسة بالساحل اقترنت بموقعه الاستراتيجي وازدياد خطر الهجومات البحرية عليه حتى أنّ هؤلاء الصلحاء تحوّلوا في كثير من الأحيان إلى محاربين، وفعلا فقد قاد القديدي وأبو عمار

(14) انظر : مقالنا، وثيقة في التاريخ الريفي، تحبيس هنشير ابن منصور بالمهدية على رباط المنستير سنة 825 هـ/ 1422م، المجلة التاريخية المغربية، عدد 50 ص 221 ـ 248. وقد قام محمد بن محمد بن أبي زيد التميمي بتحبيس هذا الهنشير على ابنه أحمد وفقراء الرباط.

(15) نفس المقال، ص 228 ـ 229.

(16) ابن ناجي، ن.م.ج.، ج 4، ص 52.

المعروفي الفئات الشعبية المقاتلة في الحرب الصليبية الثامنة بقرطاجنة، وهو أمر يأتي لينفي دعاوى أصحاب النظرية الانقسامية في أنّ الصّلحاء يمثلون السلم والحياد، إذ على العكس من ذلك نراهم مرتبطين إلى حدّ بعيد بالحرب والمقاومة[17].

أما بالجريد فقد تكوّن صنف آخر من الصلحاء المنقادين إلى شيخهم أبي علي النّفطي وقد سعوا إلى نشر المذهب المالكي في هذه الربوع التي بقيت طويلا معقلا للمذهب الخارجي[18]، كما حاولوا ادماج هذه المناطق شبه السائبة في اطار النظام المخزني، وفعلا فإنّ سلاطين بني حفص قد احتاجوا إلى خدماتهم حينما خرجت هذه الجهة عن سلطتهم في فترات حكم أبي يحيى أبي بكر (718 ـ 747 هـ) وأبي العباس أحمد (772 ـ 796 هـ) وأبي فارس عبد العزيز (796 ـ 837 هـ).

وهكذا فقد تركّزت شبكة من الزوايا بمزاق افريقية مترابطة فيما بينها سواء أكانت ريفيّة أم حضريّة، ونلحظ هنا أيضا أن تعدد الزوايا بالقيروان يأتي ليدحض حجّة القائلين بوجود مفارقة بين العلماء بالمدينة والصّلحاء بالريف، إذ أن التداخل بين الاثنين لا يشك فيه.

وتبعا لذلك فقد ظهرت فئة من الصّلحاء متميّزة بأصولها المختلفة وبتفاوت اجتماعي هام بين بعض شيوخ الزّوايا «الاقطاعيين» وبقية الفقراء والصّلحاء الذين يعيشون على حافة المجاعة، فلنحاول إذن التعرّف عليهم عن كثب.

---

(17) ن.م.، ص 25.

(18) انظر : الشماخي، السير، تحقيق محمد حسن، نسخة مرقونة، تونس 1979، ابن الشباط، صلة السمط، مخ، بدار الكتب الوطنية، والثابت ان تسرب المالكية إلى الجريد يرجع إلى ما قبل القرن السادس هـ 12 م.

2) بروز فئة الفقراء بالزوايا :

أ) الجذور الاجتماعية، من المجموعات الرّيفيّة المفقرة :

غالبا ما كان وضع الفقراء الاجتماعي مقترنا بالمدلول الصّوفي لمفهوم الفقير، إذ يسيطر عليهم الفقر المدقع إلى حدّ تهميشهم في العلاقات الانتاجية السائدة، والظاهر أن الكثير منهم كان من المجموعات المهمشة من البدو التي لا تملك موارد رزق كافية ولم تتكمن من الاستقرار والإشتغال بالفلاحة.

أما عن كيفية انتدابهم بالزاوية، فإنّ مراحل التطور للزاوية القديديّة توضح لنا ذلك : عندما أنشأ القديدي زاويته باشارة من شيخه السدادي كان متخوّفا من الفشل في هذه المهمة لكثرة الزّوايا بالساحل، وفعلا لمّا بدأ الفقراء يتوافدون عليه كان عاجزا عن اطعامهم حتى أنه كان يبعث ببعضهم إلى السّدادي الذي يرجعهم بدوره إليه. كان عدد فقرائه عند ذهابه إلى الجريد لزيارة شيخه أربعين، وقد انضمّ إليهم في الطّريق بقمّودة ثلاثون آخرون وأثناء هذه الزيارة قلده السّدادي «مشيخة الفقراء»، وهي بمثابة الاجازة التي مثّلت نقلة في حياة الزاوية إذ كثر إبتداء من ذلك التاريخ التلاميذ والفقراء الذين توافدوا عليه من عمل المهدية وبالخصوص من منزل بني معروف، وكان يتحوّل بنفسه إلى قرى المهدية لاختيار فقرائه وانتداب أصحاب الخطط بالزاوية مثل أبي عمار المعروفي الذي أصبح المتصرّف في الزاوية بعد أن قام القديدي بجلبه من قرية بني معروف لمّا لمحه يلعب. وبهذا تطوّر عدد الفقراء تدريجيا حتى وصل نحو الثلاثمائة بزاوية منزل قديد[19].

---

(19) ابن ناجي، ن.م.ج.، ج 4، ص 52ـ53، وضريح عمار المعروفي يوجد حاليا بأريانة.

وليس صدفة أن ينتمي أغلب هؤلاء الفقراء إلى المناطق الحضرية الموجودة في أطراف القيروان والساحل والتي اضطربت فيها الأحوال الاقتصاديّة والاجتماعيّة وأهمل بها الفلح وانتشر فيها نمط العيش الرّحلي حتى أصبحت مهددة من جراء ذلك بالاندثار والتّلاشي، وفعلا فإن منزل بني معروف وقرى قمّودة لم يعد لها ذكرا ابتداء من تلك الفترة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى منزل قديد وعروة وملول وفرفور وغيرها[20]. فهل معنى ذلك أن انشاء الزوايا هو شكل جديد لاستغلال الأرض والاستقرار بها وفق تنظيم اجتماعي هرمي خاضع لسلطة الوليّ وحمايته وذلك بعد أن استحال على القوى الاجتماعية والسياسية السابقة فرض الاستقرار والتحكم في تحركات القبائل وتعدّياتهم على المزارعين، وهل أن الفقراء هم صنف جديد من العمال الزراعيين، أو بالأحرى ما هو مدى ارتباط الفقراء بالأرض؟

على أية حال فإن هؤلاء الفقراء ينتمون في جلّهم إلى الفئات الرثّة العاجزة عن توفير لقمة العيش والأمثلة على ذلك عديدة : فقد كان أحد فقراء القديدي من بلاد هوارة متزوجا ولا يملك ما يقتات به وعندما استسلم للأمر الواقع تتدخّل المخيلة الشعبية أو اللاواعي لتعوّض هذا الحرمان بكرامة حلت ضائقته[21]. أمّا المرابط غريب من بني أحمد فرع من دباب فقد كان قبلة الفقراء، لكنه «لا يملك شيئا من الدنيا» فالتجأ إلى شيخه القديدي مشتكيا له وضعه[22].

(20) ن.م.ج.، ج 4، ص 240.
انظر أيضا : R. Brunschvig, La Berbérie orientale sous les Hafsides, Paris 1940, T. p. 310-311-335.

(21) ن.م.ج.، ج 4، ص 76 (وقعت في يده 12 دينارا فاشترى بها قفيزا ونصفا شعيرا وربع قمح وقفيزين زيتا ولحما).

(22) ن.م. ص 67.

وكثيرا ما يلتجىء الفقراء إلى ظاهرة الاستجداء والطلب، ولم يسلم منها أحد كبار الصلحاء وهو أبو عفيف صالح الصّدفي المتوفى سنة 722 هـ[23]، وكانت الفتوح الشكل المنظّم لهذه الظاهرة التي التجأ اليها المهدي بن تومرت لأسباب سياسية ثم تبناها المتصوفة فتولوا جمع هذه الاتاوة من الأرياف والمدن سنويا، فالجديدي كان يطلب للفقراء بنفسه ثم لما كبرت زاويته جعل رجالا معدّين لذلك[24]، كما توفر الصدقات الوافدة على الزاوية موردا هامّا وقد تكون في شكل وعدة مرتبطة بحدث ما أو عطاء موسمي أو بطريقة غير منتظمة، فكان أبو عبد الله بن سالم بن عوانة يتصدق بنصف ما يحرثه وببعض عائدات تجارته على الفقراء، وكذلك كان يفعل عبد الله الهسكوري[25].

كما ساهم السّلاطين بقسط وافر في تموين الزوايا أثناء الحملات العسكرية بمناسبة مرور محلّة السلطان من المكان، فقد بعث السلطان أبو فارس عبد العزيز عند ايابه من الجريد بكمية من التموين الذي كان معدا في الأصل للجند والخيل إلى زاوية الجديدي، وما إن علم فقراء القيروان بذلك حتى توافدوا على شيخ الزاوية الغرياني لأخذ نصيبهم من ذلك[26].

(23) ن.م.، ص 173 (طلب خروبة من عائديات قصر المنستير المتأتية من الأحباس بالجريد).

(24) ن.م.، ص 228، انظر أيضا : A. Bel, La religion mus. en Berbérie, esquisse d'histoire et de sociologie religieuse, Paris 1948, p. 340.

(25) ابن ناجي، ن.م.، ج 3، ص 209، ج 4، ص 99.

(26) ن.م.ج 4، ص 236-237. ساهمت القبائل إلى جانب المخزن في تمويل الزوايا، فكان أولاد أبي عيسى «شاوية كبيرة» يعطون زكاة مواشيهم بما قدره 90 دينارا للمناري واخوته (ص 151).

ب) نحو احصاء عددي للفقراء :

لا بدّ هنا أن نفرق بين المريدين والواردين على الزّاوية للدّراسة والتّعبد والفقراء المخصصين لخدمة الزاوية وشيخها، إذ كانوا يتولون القيام بكل الشؤون الداخلية والخارجية للزاوية من كنس وطبخ وتحضير للطعام وجمع للفتوح وخدمة للشيخ وغيره[27]. ويختلف العدد الجملي لهؤلاء حسب أهمية الزاوية ومدى تطوّرها، ومثالا على ذلك فقد تطوّر عددهم بزاوية القديدي من أربعين إلى سبعين إلى ثلاثمائة، هذا فضلا عن الزائرين للزاوية الذين بلغ عددهم في إحدى المرات مائتين، أما فقراء العبيدلي المتوفى سنة 784 هـ فإنّهم كانوا نحو ستين أو سبعين وقد مثّلت حارتهم المسمّاة بحارة المرابطين وحدة عمرانية متجانسة إلى حدّ القرن التاسع هـ. وكان بزاوية الجديدي (النصف الثاني من القرن الثامن) حينما تولى عبيد الغرياني أمورها مائة وخمسين صغارا وكبارا ما بين طلبة يتعلّمون العلم وقرّاء يقرأون القرآن وهم الأكثر ومائة رجل يخدمون الزاوية، وهو عدد الفقراء، وكذلك كان عددهم بزاوية تلميذه ابن أبي زيد برباط المنستير في بداية القرن التاسع هـ[28].

هذه الأرقام تدلّ على مدى اتّساع نفوذ هذه المؤسسّة إبتداء من النصف الثاني من القرن السابع هـ. ورغم الطاعون الجارف لسنة 749 هـ. وتطوّر المدرسة المالكية بتونس زمن ابن عرفة، فإن عدد الفقراء ازداد أهمية بالقيروان أثناء تلك الفترة. ومن جهة أخرى فإن هذا العدد الذي يصل الى مائة في كل زاوية يمكن مقارنته مع مجموعات الفرسان الغازية من الأعراب، ولئن اختلف هذان الصنفان من المجتمع في موقع كل واحد منهما من الانتاج، فإنهما تطابقا في الأهّمية العددية.

(27) ن.م.، ص 5.

(28) ن.م.، ج 3، ص 79، 121، 236، 229، انظر أيضا مقالنا : وثيقة في التاريخ الريفي... ص 229.

3) الحياة اليومية لفئة الصّلحاء :

أ) **اللباس** : تميّز المتصوّف بلباسه الخشن من الثياب الصّوفيّة بطريقة متواصلة ويلباس المرقعة أثناء السياحة، وهي عبارة عن ثوب صوف عليه رقع ويقع تداوله من شيخ إلى آخر حتى يبيد، ويستعمل هذا اللباس كذلك عند السّفر تحاشيا للقطع والتعدّي[29] . وعادة ما يكون لباس السّائح مميّزا يشار له بالبنان، فذلك الرجل القادم إلى القيروان من تونس والمدّعي للولاية كان ذا مظهر سيء، فقالوا هذا سائح فأدخلوه القيروان وسكنوه في برج في سور البلد، لكن اتضح فيما بعد أنه كان يشتغل أجيرا بمدينة تونس[30] .

أما لباس الشيوخ فهو أكثر اتقانا، فأبو هلال السّدادي كانت «عليه جبّة حاكة بيضاء وعلى رأسه فويطة وقلنسوة تحتها وعلى أكتافه فوطة أخرى»، ولبس يعقوب الزّغبي الذي تولّى قضاء تونس سنة 815 هـ ثوبا وجبّة خضراء وإحراما، أما عبد الحميد الشنيشي فكان يلبس جبّة بيضاء جربيّة وعمامة واحرام صوف وبيده عكاز. ويبدو أن الفئات التي كانت تعيش من الرّيع العقاري من مشائخ الموحدين والصلحاء تتقارب في مظهرها الخارجي إذ كان القائد الموحدي أبو القاسم بن يغيث حاكم القيروان بين سنتي (752 ـ 757 هـ / 1351 ـ 1356 م) يرتدي جبّة صوف واحرام صوف يلبسه لام اليف لأنّه كان من كبار الموحّدين وفي

---

(29) ن.م.ج، ص 205، ج 4، ص 44، 106، 35.

(30) ن.م. ج 4، ص 137، 76.

يده سبحة[31] .

وفي كلّ الأحول فإنّ لبـاس المشائخ والصّلحاء كان متـميزا عن لباس بعض الفئـات الاجتـماعيـة الأخرى وأقلّ اتقانا من لـباس التجـار إذ كان يبـعث أحيـانا على الازدراء. وجـدير بالملاحـظة أن البدو كـانوا يرتدون البرنوس وأن لباس الفارس تميّز بالـعمامة والنّقاب والرمح في اليد، وإن الثيـاب لم تكن دائما في متناول الفـئات الشعبـية حتى كان الفـرسان من العـرب يأخذون الغـفر في شكل عـيني[32] . وعمـوما فـإنّ مسـألة توفـير الصلحاء للثياب مطروحة، فالهبة لعبت دورا هاما كما استعملت عائدات الزاوية لاقـتناء الثيـاب اللازمـة للفقـراء المقـيمـين بهـا، فكانت الزاوية الجديديّة تضمّ نحو تسعين فقيرا، وكان شيخها «يشتري للفقراء خمسين فروة في كل عام ومثل ذلك عبايـن ومثل ذلك شمايل واحارم من صوف فالشّمايل للأطفال والأحارم للكبار ومن المدوس والشّواشي كذلك»[33] .

---

(31) ن.م.، ج 4، ص 51، 167، 185، 152. برانشـويك. ن.م.، ج 1، ص 175. صلاح العـبيـدي، الملابس العـربية الاسـلاميـة في العصـر العباسـي، بغداد 1980، ص 376.

والفوطة هي لبـاس البدن الداخلي في العـصر العبـاسي. ويبدو أن لبـاس النساء المـرابطات بافريقـية كـان الفوطة في الأسـفل والحنبل في الأعلى (ن.م. ص 67). وكان ثمنها في أواخر القرن الثامن هـ. دينارا واحدا.

(32) ابن ناجي ن.م.، ج 4، ص 186، 118، 212. والمـلاحظ أن الـفـقـراء والمشـائخ كانوا يتجـملون عند حضور الميعاد، وذلك رغم وضـعيتهـم الاجتماعـية الرثة (ص 196). ويبدو أن سكان تونس وبالخصوص فقهاءها كانوا يرتدون الثوب الداخلي والجبة ذات الـقماش المستـورد من أملفي بايطاليا. وذلك في النصف الأول من الثامن هـ. (ص 186).

(33) ن.م.، ج 4، ص 218، 213، العبـيـدي، ن.م.، ص 664. ويسـتـعـمل القراء لصنع القلنسـوة على الرأس أو لباس البدن، أما الشـملة فقد كانت فـي العصر العباسي أشبه ما تكون بالغطاء.

ب) **نظام غـذائي سيء** : كـانت الوجـبـة الغـذائيـة بسـيطة في محتـواها، تتمثل أساسا في خـبز الشّعير، فكان أبو زكـريا يحيى العواني مخشوشنا في طعامه لا يأكل إلا خـبز الشعير، وكان الربّاوي الزّاهد يأكل من الشـعيـر ما يسـدّ جوعـه، وتقـتصـر وجبـة الأكل لأبي سعـيد فـرج المسراتي على خبز شعـير وزيتون، وكان الارنبي يقدّم لكل من يرد عليه من الفقـراء والاخوان خـبز شعـير تعـمله زوجتـه في التّنور، ويستـعمل طحين الشـعير بازينا بالقيـروان والساحل ويستـعمل أيضا مقليـا حتى أن الجديدي كان يعطي لقلاء الشعير في كل عام 12 دينار[34] .

وقد يصل هذا التّقشف حدّه في بعض الحالات أما امعانا في مجاهدة النفس أثناء المـواسم الدينيـة وإلاّ اضطرارا بدافع الحـاجـة أثناء فتـرات الأزمة والمـجاعة، فكان فقـراء أبي رحمة غيث الـحكيمي يفطرون على خبـزة في شهـر رمضـان، أما مـحمد الجـديدي فانّه كـان يوزّع على كلّ واحـد زمن الشدة قليـلا من التـمر، وكـان أبو سعـيد خلف بن عـوض المعروف بابن أبي الشيخ المتوفي سنة 619 هـ. «شديد المبالغة في كتم الفاقة وإن فـتح له بشيء يصرفه للفقراء وكان واحـدا منهم»، وقد شمل سوء التغذية الطلبة الوافـدية على تونس، فكان أحدهم يمشي في الأزقة بحثا عن أوراق البقل الملقاة أمام المنازل ليطبـخها خلسة ويفطر بها وقد تمادى على هذا الأكل حتى اصفرّ لونه ولم تتحسّن وضعيته الغذائية إلاّ عندما أصبح مدرّسا[35] .

وكثيرا مـا تتعرّض الزاوية في بدايتها إلى صعـوبة في التموين حتى إنّ الجديدي كان يستـجدي للفقراء بنفسه ثم صـار لهم رجال معدّون لذلك

---

(34) ابن ناجي، ن.م.، على التـوالي الصفـحـات، ج 3، ص 205، ج 4، ص 43، 101-102، 181، 172، 227-228. ومن الأكـلات الـمـذكـورة البـزين من الشعير بالمسلي المقلي وهو الزميط...

(35) ابن ناجي، ن.م.، ج 3، ص 209، ج 4، ص 106، 232، 111.

وتحسّنت أوضاعها تدريجيا حتى أصبحت وجبة الفقراء تعتمد اللحم يوميا، وفي المواسم الدينية «جرت عادته يعمل لأهل زاويته في شعبان قصعة رفيس وعادته يعملها بالزبد والعسل ولم يتخلّ عن هذه العادة في سنين الجفاف نفسه إذ يأتيه الزبد من بلاد قمودة ويبقى هذا الطعام ثلاثة أيام وسط الزاوية، «ومن يدخل يأكل منها من أهل الزاوية أو من خارجها»[36] .

وعادة ما يقترن أكل اللحم بالضيافة أو بالصدقات التي تقدم للزاوية، والأمثلة عديدة على ذلك، فلئن كان الخبز بالعسل طعاما عاديا بالساحل فإن البركوكش بالمسلي الغنمي أو الطعام بالدّجاج هي وجبة مميزة قد تعدّ للضيافة. ويبدو أن الأكلة الحضريّة تنفد باستعمال البهارات والتوابل غير المألوفة في قرى الساحل إذ أن القديدي لما قدّم له في المهدية طعام مكوّن من الخبز واللحم المطبوخ بالصّفر رفض هو وفقراؤه الأكل كراهة في الصفر أي الزعفران والكركب[37] .

أما الضيافة البدوية فهي تعتمد الذبائح الكثيرة والمصاريف الواسعة، منها الضيافة التي قام ببها ميمون بن كرفاح الوائلي لصلحاء القيروان والساحل إذ ذبح فيها 16 رأسا من البقر وغنما كثيرة وأنفق 70 دينارا دراهم في الخضر والتوابل. ومن عادتهم ذبح الشاة «وعملها على قصعة الطعام» واستضافة العدد الكبير من الصلحاء وتخصيص المصاريف الباهظة لذلك حتى أن عامر الزغبي كان يضيف في اليوم بما

---

(36) من الأكلات المتداولة بالقيروان الدوارة والرفيس. ن.م.، ص 115، 228-229

(37) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 63، 177، 70 وقد ذكرت اكلة السميد باللحم، والبركوكش وهي ما زالت معروفة الآن، يقع اعدادها من الدقيق المخلوط بالزيت الذي يوضع على النار.

قيمته 100 دينار ذهبا فأكثر ويخصّ أهل الجنوب بالتّمر واللبن[38].

وخلاصة القول فإن طعام الصلحاء مرتبط أساسا بمدى اشعاع الزاوية وأهميتها، والغالب عليه الرداءة لأن هذه الفئة الاجتماعية الناشئة ما زالت تسعى لتكوين ثروة عقارية.

ثانيا : موقع الصلحاء المزارعين من الانتاج ودورهم الاجتماعي :

1) الصلحاء والأرض :

ما كان كل الصلحاء يملكون الأرض أو يقدرون على استغلالها في بداية أمرهم، بل إن الكثير منهم من الفئات الاجتماعية المفقرة والرثّة العاجزة عن توفير ضروريات العيش وبالتالي فإن استغلالهم للأرض جاء نتيجة انخراطهم في المسار الصّوفي، ولئن كان لبعضهم علاقة مباشرة بالأرض، فإن كبار المشائخ كانوا يعيشون من الريع العقاري.

أ) **الصلحاء المباشرون لعمل الأرض** : الكثير منهم ينتمي إلى الفئات المتوسطة التي لا تمتلك أكثر من ماشية، ورغم وظيفتهم الدينية فقد بقوا مرتبطين ارتباطا وثيقا بالأرض، والأمثلة عديدة على ذلك. فمعاش أبي عبد الله بن سالم بن عوانة المتوفى سنة 632 هـ. كان من الزراعة والتجارة، «كان شطر ما يحرثه يتصدق به على الفقراء والشطر الثاني لنفقته ونفقة عياله». أما الرباوي فإنه كان يقوم بسقي زرعه سنين

---

(38) ن.م.، ج 4، ص 108، 175، 80، 171، توجد دلالات عديدة على نقلة الواثلي من البداوة إلى التحضر، تربية البقر واستعماله الكبير للنقود ونوعية الطعام بالخضر والتوابل.

الجفاف ويسني على ثوره ولما اتلف زرعه من جراء برد أصابه تحوّل إلى أجير في البناء. ولم يكن ثمن الغلّة لجنان صالح الصدفي يتجاوز العشرة دنانير، وكان المدلجي أحد صلحاء بلد الشّقاف من عمل القيروان «يأكل من خدمته للفلاحة بالحرث والسقي والسّني وغير ذلك»، وكذلك كان عبد الناظر الماطوسي، لكنه كان يعقد الشركات الفلاحية مع صاحبه بالساحل[39].

وسواء شارك في العمل الزراعي أو لا، فإن هذا الصنف من الصلحاء المزارعين لا يملك أكثر من ماشية من نوع البقر، أي نحو 12 هكتارا، ويلتجىء إلى سقي الحبوب سنين الجفاف، وهو ما يفسر وجود مصطلح السانية بجهة القيروان واقترانه بقلة نزول المطر وضروري ري المساحات الصغيرة من الزرع تفاديا للمجاعة، ولئن كانت الإشارة الأولى ترجع إلى أواخر القرن السابع بالأراضي المحيطة بالقيروان، فإنها ذكرت أيضا في أواسط القرن الثامن ببلاد القصيبة بالقيروان وببني جرير بطرف الساحل[40].

ومن نافلة القول أن كثيرا من أصحاب السواني التجأوا إلى حفر آبار جديدة في العصر الوسيط المتأخّر أو إلى إعادة استعمال النشآت المائية الأغلبية والفاطمية التي تواصلت فاعلية البعض منها في عصرنا الحالي[41]، على أن تقدير كل صنف من هذه الأصناف يحتاج إلى عمليتي تنقيب وسبر دقيقتين للآثار الريفية.

---

(39) ن.م.، ج 4، ص 2، 44، 178، 243، 163.

(40) ن.م.، ج 4، ص 174، 175، 165.

(41) انظر: Solignac, Recherches sur les installations hydrauliques...op. cit.

ب) استغلال بعض صلحاء المدينة غير المباشر للأرض : الشركات الفلاحية والخماسة :

تعـدّدت الشركات الـفلاحيـة وبخاصـة شركـة المزارعـة وتنوّعت في مناطق السبـاسب التي قلّت فيهـا الأشجار المـغروسة باندثار آخـر غابات الزيتون بالسّباسب العليـا (سبيطلة والقـصرين وسـبيبـة وغيرها) وبجـهة قمـودة، تاركـة المجـال واسعـا للأراضي البيـضاء التي تسـتعـمل لظعن القبائل وانتـجاعها أو لزراعة الحـبوب، وفعلا فإن بروز متـصوّر جديد، الهنشير وان بقي غامض الأصل، له مغزاه، إذ يؤرّخ لهذا التحوّل ابتداء من القرن السابع هـ. وهكذا عرف الهنشير طرقا متعددة للاستغلال حتى أصبحت أحـيانا تمـثل اشكالات تطرح على الفـقهـاء عند اسـتعصـاء الحلول، فـقـد جاء والد ابن ناجي (القـرن الثـامن هـ / 14 م) إلى أبي الحسن علي العواني يسأله عما أشـكل عليه في شركة الزرع، فأحاله إلى أحد العلماء المباشرين للزراعة، وهـو أبو محمّد الشّبيبي، الذي لم يكن مجـرد فقيـه في هذه المسائل. انمـا مارسهـا عن كثب وتعددت شـركاته الفلاحـية، فقـد كان له عـدة شركاء في الحـرب بالهوارية، وشـركة في زراعة القطانية ببير عجرود وأخرى مع اشتراط السقي (سقي ساعد) على المزارع. كما أنه عمّر أراضي خاليـة ببلاد الجفنة ثم زرعها قطانية وذلك دون استشارة مسبقة من السلطان أبي العباس أحمد الذي عابه على ذلك عند مروره بالقـيروان قائلا له : «سـمعت أنّك تخرج وتحـرث للعرب، فأجـابه «أما خـروجي للعرب فـلا بدّ منه ولو لم يكن لي زرع لأني أذبّ عن النّاس». وقبل أن يسـتصلح هذه الأرض، كان يـلتجيء إلى السلف والصّدقـات (يمشي بفتـوحات من الباديـة) لا طعام طلبتـه، لكن أحواله تحسنت بعـد زراعته لهـذه الهناشير، وتمكن من ارجـاع نحو 350 دينارا

سلفا، وزادت مداخيله حتى صار يقدّم الهبات للصلحاء المحتاجين إلى ذلك، أثناء موسم الحصار في الصيف أو بمناسبة زواج أحدهم، وهو أمر عادة ما يكون مقترنا بالموسم[42].

وإذا كان شيخ الزاوية يتولى العمل الفلاحي بطريقة مباشرة أو عن طريق عقد الشركات الفلاحية، فإن الفقراء لا يمكن أن يكونوا خارجين عن هذه السيرورة، بل إننا نرجّح أن ازدياد عددهم كان مقترنا أساسا بحركة تعمير الأراضي واستصلاحها، وانهم كانوا شكلا من أشكال استغلال الأرض المنظم القائم تحت حماية الزاوية، شأنهم في ذلك شأن الخماسة.

ولئن بات من المؤكد ظهور نظام الخماسة منذ العصر الوسيط المبكر إلى جانب عمل الرّقيق في الأرض، بل ان هذا النمط من العلاقات الانتاجية قد يرجع ربما إلى العصر القديم ويكون تواصلا لنظام «الكولونا» (Le Colonat) فالثابت أن الخماسة لم تبرز بوضوح وتتعرّض لها النصوص إلاّ إبتداء من القرن الثامن هـ ـــ 14 م. وذلك على اثر وقوع خلاف كبير في جواز شركة الخماس بين فقهاء القيروان وتونس[43].

وقد كان الفقيه أبو عبد الله محمد الرمّاح المتوفى سنة 749 هـ يفتي بجواز شركة الخمّاس بالقيروان للحاجة الملحة لذلك إذ لا يوجد الأجراء بكثرة، وقد اتخذ خمّاسا في حرثه. وكذلك فعل من بعده أحد تلاميذه، أبو محمد الشبيبي الذي رأيناه سابقا يعتمد على الفقراء في

---

(42) ن.م.، ج 4، ص 210، 219 أطلق على السنة التي كان فيها الانتاج خصبا وكان المطر غزيرا حتى أضر بالبادية «بسنة النوة».

(43) انظر : Monchicourt, la Région du Haut-Tell en Tunisie, Paris 1913, Kolendo, le Colonat en Afrique sous le Haut-Empire, Paris 1976.

العمل الفلاحي، وكان يمنح الخمّاس تسبقة عينية كأن يعطيه قفيز شعيروسبّاطا، وقد تبعه أبو الفضل البرزلي في ذلك.

وهكذا كانت المدرسة الفقهية المالكية بالقيروان مصرّة على جواز شركة الخماس خلافا لفقهاء تونس الذين أفتوا بعدم جواز ذلك واعتبروه أجيرا لا شريكا. كيف يمكن إذن تفسير هذا الاختلاف؟ احتمالات عديدة في هذا الشأن :

ـ الالتجاء إلى الشركات الفلاحية في الوسط في سبيل التأمين الاجتماعي ضد الكوارث الطبيعية ونزوات المناخ وتعدّي الأعراب، وهي مسائل أكثر خطورة في الوسط ممّا هي عليه في الشمال.

ـ وجود علاقات انتاجية أقلّ تطوّرا بالوسط حيث انتشار البداوة، ممّا يفسر دفع الأجرة عينا وقلّة وجود الأجراء في هذا المجتمع الرّعوي، وفي المقابل فإن النزوح الريفي إلى مدينة تونس وناحيتها ابتداء من القرن السادس هـ/12 م. قد وفّر فائضا هاما من الأجراء المنبتين عن جذورهم الأصلية والذين شغّلوا في الفلاحة.

ـ حاجة العلماء والصلحاء للخمّاس لخدمة الأرض، إذ أن المصدر الأساسي لثروتهم بالقيروان هي الريع العقاري وانتاج السواني والهناشير، وذلك خلافا للعلماء بتونس الذين غالبا ما كانوا يتقاضون أجرة نقدية..

.ـ حرص المدرسة الفقهية التونسية الممثلة في ابن عرفة على تطبيق المذهب ورفض هذا النوع من الاسترقاق الذي عرفته المجتمعات الريفية، وبذلك كانت ترمي من وراء عملية تحويله إلى أجير أو إلى شريك بالكامل إلى تحريره من ربقة الاستغلال[44]. ويبدو أن السلطان

---

(44) انظر : S. Ghrab, Ibn Arafa, op.cit; p. 713

أبا فارس عبد العزيز أخذ برأي ابن عرفة، وأصدر ظهيرا لازالة نظام الخماسة، لكنه وجد معارضة شعبية هامة أدت إلى عرقلة تطبيقه[45].

ج) الإقطاعات السلطانية للصلحاء : الريع العقاري :

يعتبر مشائخ البدو والصلحاء من ضمن الفئات الاجتماعية المستفيدة من الإقطاعات السلطانية، وكثيرا ما كان هؤلاء الصلحاء من الأعراب الذين تابوا عن الحرابة وبدأوا في الاستقرار والاندماج في النظام الاجتماعي والسياسي والثقافي، وفق أنموذج الزاوية. ولئن تحصل البعض منهم على ثروات طائلة، باعتبارهم شيوخ زوايا، فانهم بقوا مشدودين في الغالب إلى أصولهم الاجتماعية الشعبية المنحدرين منها، وكانت لهم فاعلية كبرى في حياة الفقراء.

وتجسيدا لذلك نذكر هذه النماذج :

كان أبو رحمة غيث الحكيمي المتوفى سنة 685 هـ من شجعان العرب، ثم أصبح أحد فقراء أبي الزّين محمد بن ثغر الحيكمي، وتمكّن بفعل ظهير سلطاني من الحصول على هناشير كبيرة، وتوارث أبناؤه هذا الاقطاع واستغلوه عن طريق الكراء أو أخذ الريع العقاري في شكل ضريبة الحكر أو العشر بالنسبة «إلى الضعفاء» من العمال الزراعيين، وبقيت هذه الأراضي بيد أحفاده بعد قرنين من الزمن أي خلال القرن التاسع، وإذا اعتبرنا أنه «خلّف لذريته من الرّيع بظهير السلاطين من الأرض والهناشير للحرب ما لا يقدرون على تعميره

(45) انظر : J. Berque, Les Nawâzils al musâra a de miyar al Wansharisi, Rabat 1940.

انظر أيضا حول الخماسة مقالنا : الريف المغربي من خلال كتب النوازل، مجلة الكراسات التونسية، 1985، عدد 131ـ132، ص 5 ـ 34.

بالحرب فجرت العادة أن يحرث الناس معهم ويأخذوا (كذا) الحكر منهم ويختصّ الفقير منهم بالعشر في زماننا اليوم وذرّيته اليوم من الرجال البالغين نحو العشرين» فإن مساحة هذه الهناشير تتجاوز مساحة الماشيتين بالنسبة لكل واحد من أحفاده، أي نحو 20 هكتارا x 20 = 400 هكتارا[46].

أما أبو عبد الله محمد بن شبل (النصف الأول من القرن الثامن) فقد كان عمه من شيوخ رَيَاحْ النازلين على بلد الحضرميين في الجنوب الغربي من القيروان، وكانت لهم «بلاد وهناشير يأخذون أحكارها وأعشارها بأمر السلطان»، ورغم ذلك فإن هذا الصالح كان يباشر العمل الفلاحي بنفسه ويحرث بثوره الذي يودعه زمن الجفاف عند الشّاوية بافريقية (أي منطقة الشمال التونسية)، كما أنه لم يكن من صنف الصلحاء المسالمين الذين يتحدّث عنهم «قلنار» إذ كان يعتبر «سيف» عمه يذبّ عنه في الأوقات الحرجة وبخاصة لما تألب عليه العرب المجتمعون في ميعادهم[47].

ويخص المثال الثالث من الاقطاعات السلطانية ميمون بن كرفاح الوائلي، وهو أيضا من فرسان العرب وشجعانها إذ كان يغزو البلاد بمائة فارس فيغير على بلاد الحشّان بالجريد ويفرض عليهم الاتاوات مثل حقّ الضيافة وغيرها، كما تصدى ببسالة للصليبيين بقرطاجنة سنة 668 هـ حتى أبهر المستنصر بالله الحفصي بشجاعته، وقد كان من تلامذة أبي رحمة غيث الحكيمي، و«لما تاب كبر حاله، وكان يملك بلادا وهناشر

(46) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 38.

(47) ن.م.، ج 4، ص 4، ص 188، 177، ذكرت بلد الحضرميين في موقع آخر (ص 209). وفي ص 168 ورد ذكر بلد الضرمين، ويبدو أنه خطأ. وتوجد فيه ناحية وادي الليل قرب بطمة وهنشير ضريسة، خربت بعد أواسط القرن الثامن هـ.

حول القيروان بالظّهير منه للعوسج وواد الملح وبحيرة شعبة وذراع التمّار وذراع الاسريف والقرجانيّة من عمالة سوسة»، وهكذا أصبح له فائض هام في انتاج الحبوب التي كان يوزّعها زمن القحط على فقراء القيروان. وواصل أحفاد الوائلي استغلال هذه الأراضي خلال القرن التاسع، مع شيء من التطوير إذ وهب ربعها لأحد المرابطين من بني حكيم الذي اشترى في مرحلة ثانية ربعا آخر من بعض حفدة الشيخ ميمون. ولما أراد أبو العباس أحمد، أحد أحفاد الوائلي، تخليص هذه الأراضي من بني حكيم مشتكيا بذلك للسلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز، استغلّ هذا الأخير النزاع بين المجموعات البدوية حول نصف الهنشير لافتكاكه والسيطرة عليه[48].

وخلاصة القول فإن إقطاع هذه الأراضي قد ساعد على استقرار المجموعات البدوية وتحولها تدريجيا من الغزو وقطع الطرق الى الاشتغال بالزراعة. وقد منحت هذه الاقطاعات بطريقة أشبه ما تكون بالوراثية للحكيمي وابن شبل والوائلي وغيرهم ولاحفادهم فيما بعد، لا بصفتهم صلحاء فحسب، وإنما لأنهم يمتلكون الرئاسة في بني حكيم وبني رياح وبني وائل، ولهم نفوذ فعلي على المجموعات البدوية التي بدأت في الاستقرار في ربض أولاد غيث الحكيمي حول القيروان أو في بلد الحضرمين في الجنوب الغربي من مدينة عقبة الخ...

ومن جهة أخرى فإن هذه الأمثلة تبيّن، على عكس الرؤية التجزيئية، الانتماء الطبقي لهذا الصنف من الصلحاء «الاقطاعيين» ومدى اندماجهم في الحياة اليومية زمن السلم أو الحرب على حدّ سواء إذ أن الكثير منهم لا يتوالى عن المشاركة في الصراعات الداخلية والخارجية.

---

(48) ن.م.، ص 107، 116. تقع ذراع التمار شمال القيروان، انظر الخريطة الطبوغرافية.

د) أخذ الصلحاء للاتاوات على الأرض :

نشأت زاوية أبي علي سالم القديدي في النصف الثاني من القرن السابع هـ / 13 م. في منزل قديد بالساحل وسط منطقة فلاحية، وكان أهل البادية يفدون عليها محملين بالهدايا حتى أصبحت لأبي علي «دنيا كبيرة الصيت واسعة» ممّا جعل أحد أصحابه يرتاب في أمره. وكانت هذه الوفود من البادية تدفع ما عليها من «فتوح»، للزاوية مقابل الحماية التي توفرها لها ضدّ الظلم والآفات والكوارث الطبيعية، وعادة ما تناسب المواسم الزراعية، وقد تستغلّ مواقيت بيع الماشية في الأسواق لاستخلاص هذه الأتاوات بواسطة الفقراء الموجودين في عديد الأسواق ومنها أسواق الحضرة، وفعلا كان إشعاع الزاوية كبيرا في الأرياف والبوادي وعند الأعراب كما تدلّ عليه تركيبة الوفد الذي جاء زائرا القديدي وفيه نحو مائتي شخص 23 فارسا منهم عمر بن الشيخ أبي يوسف الدهماني وأبو اسحاق إبراهيم بن الشيخ عبد السلام بن عبد الغالب المسراتي وأبو رحمة غيث الحكيمي.

ولم تقتصر ثروة القديدي على الأرض، انما شملت كذلك المواشي، إذ حمل معه عند حجّه سنة 680 هـ : 25 جملا لرفع الزاد والركوب، ولما رجع تصدّق بجميع غنمه وكانت قدر ألف رأس وبجميع بقره وكانت نحو الستين وبأربعة من الخيل، هذا فضلا عمّا تبقّى له من الماشية لاستعماله الخاص من حرث وغيره. زد على ذلك فإن عبد الله بن زياد القائم على أمور الزاوية استثرى بدوره و«حصل له ما لم يحصل لغيره»[49] .

(49) ن.م.، ص 80، 83، 71. يبدو أن قديد بدأت في التلاشي في أواخر القرن السابع هـ / 13 م بعد أن رحل عنها شيخها إلى القيروان، وأصبحت معرضة لهجومات البدو.

أما أبو يوسف يعقوب الزغبي، نسبة إلى زغبة من بني هلال فقد سكن العلوين بجهة القيروان، ورغم منحاه الصوفي فقد كانت له دراية بالعلوم الشرعية ويعدّ من تلامذة ابن عرفة، بعد أن حجّ مع شيخه الشبيبي سنة 557 هـ، تولّى على التوالي قضاء القيروان نحو سنة 796 هـ. وقضاء الأنكحة بتونس سنة 802 هـ. وأخيرا قضاء الجماعة نحو سنة 815 هـ وقد لعبت زاويته بالعلوين دورا هاما في إخضاع الاعراب وتوبتهم، ويبدو أن ثروة «شيخ العلوين» متأتية أساسا من دوره في حماية الأراضي القريبة من الزاوية من تعدّي الأعراب، «فكان يذبّ عن الناس في زروعهم وغيرها. مسموع الكلام عند عرب افريقية وغيرها». ومن هنا فقد اعتبره الصدفي قطب زمانه الذي يوجد في القرى لا في المدن، وهو أمر له مغزاه لأن القرى في حاجة للحماية من الآفات الأربعة المذكورة : الشمس (أي الجفاف) والجراد والبرد والعرب) وهذا لافت للانتباه لأن الصّدفي من أصل قروي). والحقيقة انّ تعديات العرب بل إن الصراع الدامي أحيانا بين البدو والحضر يفسر مثل هذه المواقف العدوانية تجاه البدو، سيما وان الأرض أصبحت شبه مهملة لا تجد من يخدمها، وأن أصحابها أصبحوا يدفعون الاتاوات الثقيلة للزوايا عند حرثها، ومثالا على ذلك فقد أقدم رجلان على حرث أرض من هنشير الحلفاوين بالقيروان وخصّصا للزّغبي ثلث الانتاج طلبا للحماية من «ظلم» الأعراب. وفي ظل هذه التوترات الاجتماعية تمكن هذا الصالح من توسيع ثروته حتى أنه في إحدى السنوات العجاف التي كانت تعرف «بكبار القفيز» لغلاء الطعام، خصّص مطمورة تسع 300 قفيز لفقرائه وأعطى منها لبني دباب الذين جاؤوا من غرب طرابلس بحثا عن الطعام وكان يقصد اسلافهم «حتى لا يقع منهم غارة على القيروان

ووطنها»[50] وتواصل الجاه والثروة في هذا الفرع من زغبة من بعده، ذلك أنه قبل وفاته سلّم رئاسة مشيخة العلوين لابن أخيه عامر بن محمد الزغبي الذي تمكّن من تحصيل ثروة شاسعة أكثر مما اكتسبه عمه حتى أن البقر «كانت عنده بالميلين» وله من أحد أصناف البقر مائتان[51] .

وختاما فإن تقسيم العمل بوسط افريقية لم يفرز في تلك المرحلة الفصل بين العمل الذهني والعمل اليدوي، بين التدريس والتصوّف والاشتغال بالفلاحة وكسب الرزق منها، وظلت الأرض المصدر الأساسي للثروة بالنسبة إلى فئة الصلحاء المزارعين، وقد كانوا يستلخصون مردودها إمّا بمباشرتهم للعمل أو بعقدهم للشركات الفلاحية والخماسة، وإمّا بكراء اقطاعاتهم والتحصل على ريع عقاري، وقد يأخذون أيضا أتاوات على المزارعين. واذا كانت بنيتها الاقتصادية مرتبطة بالانتاج الفلاحي، فإننا لا نستغرب العلاقة الوثيقة بين ايديولوجية هذه الفئة والأرض، وبالتالي المجموعات الحضرية، وذلك رغم انبثاق الكثير من عناصرها من أصول بدوية.

2) الصلحاء والمجتمع الحضري :

ما من شك أن الصلحاء، رغم الفارق الكبير أحيانا في الرتبة الاجتماعية بين المشائخ الاقطاعيين والفقراء، ينحدرون من الفئات الشعبية وينتمون إليها في الغالب وقد رأيناهم مندمجين إلى حدّ كبير في العلاقات الانتاجية، متفاعلين مع مشاكل مجتمعاتهم، وبالتالي لا يمكن

---

(50) ن.م.، ص 166، 169. وتبعد بلد العلوين عن القيروان نحو 18 ميلا، ولعلها العلاء.

(51) ن.م.، ص 170.

أن ينطبق عليهم الانموذج الانقسامي لتفسير هذه المجتمعات الذي يعتبرهم صنفا محايد. وإذا لعبوا دور الحماية من بعض الظاهرات الاجتماعية السلبية مثل الظلم والفساد والحرابة والغزو والخوف والكوارث والآفات الطبيعية، فإن هذا التوازن ليس أمرا هيكليا، انما هو مرتبط بموقعهم في العلاقات الانتاجية وبمواقفهم من مختلف القضايا، وبخاصة مقدرتهم الوهمية على حلّ كل المعضلات بواسطة الكرامات التي يحددها الدكتور علي زيعور بأنها «ترميز وتمسرح أي تصوير بالرّقشة وبالخيالات لمبادىء وقيم ثم من جهة أخرى وأهمّ، للاوعي ولمكبوتاته أي للجانب التعويضي والتبديلي والاسقاطي والتحويلي في الذات العربية والنّحن العربية التاريخية. . . ذلك الجانب هو المظلم، انه الظلّ، والجانب الثاني للصورة، انه القطاع الخيالي والتخيلي في الذات الجماعية، هو البطل المساعد للبطل المعروف والظاهر». ويضيف قائلا: «لقد حوت الكرامات وحملت ونقلت إلى جانب الرموز العوارض العصبية العامة والانجراحات في الفرد وفي تطلعات الأمة ومعاني السلوكات الخرافية والأساطير والترهات وحمالات الأفكار والمعتقدات الشعبية والبطولات وشتى وسائل الدفاع اللاواعية، المجسّدة في شعارات أو في فيتيشات والمكتوبة والشفهية، عن الذات والجماعة»[52] . من هنا نفهم ان ازدياد العسف والتسلط أدى إلى طلب الحماية التي تكون إما فعلية وإما وهمية ناجمة عن نفسية تعويضية، وقد كان الصلحاء بحكم انتمائهم الاجتماعي مؤهلين للقيام بهذه الوظيفة.

(52) على زيعور، الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم، بيروت 1984، ص 9، 15.

أ) الغزو والحرابة :

كثيرا ما تتعرض الحالة الأمنية إلى الانخرام، فيكثر القطع والسّلب والنهب في الطرقات، ولا تستثني من ذلك الطرقات الرئيسية، مثل الرابطة بين القيروان والجريد أو القيروان وباجة، فكانت القوافل المحملة بالزيت والقادمة من قفصة في اتجاه القيروان معرّضة للسلب في نهاية القرن السادس هـ / 12 م. وفي أواسط القرن السابع هـ / 13 م. كانت مجموعات من فرسان بني وائل من حكيم مكونة من مائة فارس تغير على بلاد الجريد، كما كانت قبيلة بني أحمد فرع من دباب تغير على القوافل المحمّلة بالتمر والقادمة من الجريد في اتجاه القيروان في النصف الأول من القرن الثامن هـ / 14 م.

أما طريق القيروان ـ باجة، فقد سيطرت عليها القبائل العربية في النصف الثاني من القرن الثامن، حتى ان التاجر أحمد الكناني لم يسلم من بطشهم إلاّ بصعوبة وبتدخّل وهمي للولي الجديدي، وعادة ما تكون الوعدة المقابل المادي الذي يدفعه الخائف للدّعم المتخيّل الذي يقوم به الولي». على أن فرسان العرب لا يعيرون اهتماما كبيرا لهذه الكرامات حتى أن الأماكن المخصصة للتّعبد مثل جبل ماكوض قرب ساحل البحر بجزيرة شريك لم تسلم من هجوماتهم...

وفي النصف الثاني من القرن الثامن هـ/ 14 م. كثرت الغارات على مشارف القيروان، فتعرّضت مجموعة من الخيل إلى خديم قصر المنستير قرب صبرة وهو قادم من الجريد ومعه أموال الحبس، كما أغارت خيل على قافلة قرب الخزّازية بجهة القيروان، وأخذت الصوف والخرفان المحمولة على الجمال[53].

(53) ابن ناجي، ن.م.، ص ج 3، 209، ج 4، ص 106، 163، 123، 173، 183.
التجاني، رحلة تونس 1981. انظر أيضا R. Brunschvig, op.cit. T. II, p. 321, 333.

وخلال هذه الفترة، تعددت غزوات الحجري بالوسط والجنوب، وهم فرع من بني علي بن حصن من بني سليم، وشملت الحضر والشاوية، فقد كان أولاد أبي عيسى فرع من قبيلة وشّاح بجهة طرابلس يعطون زكاة مواشيهم التي تبلغ نحو 90 دينارا إلى المناري، «فهاضت عليهم حجري بخيلهم ورجالهم ونجعهم فغلبوهم وسلبوهم وأخذوا مواشيهم». ومرة أخرى يتدخل الصالح، المناري (أواسط القرن الثامن) لردّ الماشية والنجع، لكن الطريقة لم تكن سلمية كما يصوره لنا الانموذج الانقسامي، إذ قتل أكثر من عشرة من المحاربين[54].

وفي نفس تلك الفترة تقريبا، كانت غنم منصور الهراغي في مرعاها بالمهاذبة، فغزاهم الحجري وأخذ الغنم، ولم يقع استرجاعها إلاّ بعد استنفار الناس بالطبل وتدخّل الوليّ عبد الناظر الماطوسي (توفي سنة 766 هـ)[55].

كما شملت حرابة الحجري الساحل، إذ أغارت زمن الجديدي (توفي سنة 786) على البقالطة وأخذت بقرهم، ولم يتم تخليصها إلا بدفع غرامة قدرها 100 دينار[56]. وهكذا اتسمت عمليات هذا الفرع من بني علي، فطالت الشريط الساحلي لافريقية من طرابلس إلى الهوارية مرورا بجهة صفاقس (المهاذبة) والساحل، وفي العمق وصلت تحركاتها إلى جهة القيروان. فهي إذن قبيلة مشاغبة كثيرة التّحرّك في أواسط القرن الثامن، ويبدو أن ذلك لأمر ما، والثابت أن بنيتها الأساسية انهارت فالتجأت إلى الحرابة ثم بدأت تدريجيا تتخصّص في الصيانة والغفر.

(54) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 140 ـ 141.

(55) ابن ناجي ن.م.، ج 4، ص 163، وتوجد هراغة حسب قول برانشويك (ن.م. ج 2، ص 321) بجهة طرابلس لكننا نرجح أنها توجد بالساحل، بل توجد بلدة أخرى بهذا الاسم بالساحل راجع في ذلك المصادر الاباضية.

(56) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 232.

ففي أواسط القرن الثامن كان أهل هراغة اذا «عرّموا عرمة النادي يحضرون عليها خوفا من العرب»، وكما رأينا سابقا، فإن هؤلاء العرب لا يعيرون اهتماما بالغا للصلحاء خاصة إذا كانوا من الحضر، ولا يقع إستثناؤهم من ضريبة الغفر، فقد قدم عطاء الله الحجري لطلب الغفر على زرع الفقيه الشبيبي بالهوارية وأخذه في شكل عيني، كما جاء محمد الحجري إلى الأرض التي عمّرها أهلها بالحرث ببلد الجفنة بعد أن كانت خالية، وقد أصبح الشبيبي شريكا لهم مقابل تقديمه الحماية، وشدّد في طلب الغفر على الزرع، وهدّد «بتحويسه» إن لم يعطوه ثوبا، فكان له ذلك لكنه لم يبق طويلا حتى قتل في غارة بالساحل، وجاء بدويّ آخر (محمد النّعماني) إلى أرض الشبيبي وطلب «صبّاطا» فمكن من ذلك[57] .

ولم تقتصر عمليات الحجري على التحركات الفردية التي فيها كثير من المغامرة، انما اكتست أيضا طابع العمليات الجماعية المنظمة والموجهة ضد «ارستقراطية» الأرض ومثالا على ذلك المحاربون المائة من الحجري الذين أرادوا حصاد القطانية عنوة، وقد كانت لأحد شركاء الشبيبي ببير عجرود ببلد أبي خلالة، ولم يستطع فقيه المدينة ومالك الأرض (الشبيبي) صدّهم عن ذلك، فالتجأ إلى أحد فرسان العرب «التائبين» وهو الحاج أبو العباس أحمد بن هيب المشرقي. وفي خبر آخر وصل جيش من الحجري إلى زرع القطانية للشبيبي لغرض «تحويسها» فلم يهتد إليها ليلا، ظاهرة الخوف كانت ملازمة إذن

---

(57) ن.م.، ج 4، ص 164، 210، 212 ذكر البرزلي أن رياح أصبحت من القبائل الضعيفة في العهد الحفصي، فأخذت تتولى صيانة السواني بالقيروان بين شهري مارس وجوان مقابل دينار يؤخذ على السانية، انظر : برانشويك، ن.م.، ج 2، ص 202.

للحضر، وهذا ما يفسّر الالتجاء إلى الصلحاء في محاولة التصدّي للأعراب، فرؤيتهم أصبحت تبعث الرعب في النفوس، فقد جاء جماعة من أهل القيروان الى الولي الأرنبي، وهو من أصل بدوي عاش في أواخر القرن الثامن، وقالوا : «يا سيدي هذا الزّرع قرب طيابه وهؤلاء بنو علي نزلوا الطارف وتخاف أنهم يحوسوا الزرع»، لكن النجع اجتاز قرب سور البلد دون أن يقع أي ضرر[58] .

ويبدو أن الزاوية الريفية جاءت لتهدئة هذه المجموعات الريفية والبدوية المفقّرة وحماية الحضر من بطشهم، ولذا فقد اختارت المسالك والممرّات الاستراتيجية، وهذا نجع بني علي نفسه، لما مرّ ببلد العلوين بجهة القيروان، «دخل الزاوية الكبير والصغير وأكلوا وانصرفوا»[59] .

ومن هذه الوقائع العديدة التي تنتمي إلى الزمن القصير على حدّ تعبير «برودال» تستخلص أن قبيلة بني علي وخاصة فرع الحجري قد عرفت تفككا في بنيتها الأساسية في أواسط القرن الثامن، وجدير بالملاحظة أن ابن خلدون ذكر أنها منتجعة بين الجم وصفاقس، وبالتالي فان احتمالات عديدة تفسّر هذا التوازن المفقود : الأول هو أن الطاعون الجارف لسنة 749 هـ تضررت منه خاصة المناطق الساحلية فيما ازداد عدد السكان بقبيلة بني علي، فاضطرت إلى الخروج من مجالها العادي والانتقال إلى الشريط الساحلي بحثا عن «الرزق»، وهناك، فضلا عن حرابتها، تخصصت في الصيانة والغفر، وبدأت في التأقلم من جديد في الوسط الحضري، أما الاحتمال الثاني، دون أن يتناقض مع الأول، فهو يعتبر أن تحبيس الهنشير الموجود جنوب صفاقس على سيدي مهذب في

(58) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 211، 212، 182.

(59) ن.م.، ج 4، ص 171.

فتـرة ابن اللحياني في بداية القـرن الثامن هـ. قد أدى إلى انحسار هذه القبيلة التي كانت تنتجع في هذه الجهة، مما جعلها تبحث عن مجالات أخرى وموارد جديدة للعيش. وفي كل الأحـوال ما أزهد هذه الأتاوات العينية التي كانت تطالب بها هذه المجمـوعات البدوية المـفقرة مـقابل صيانتها وغفرها للزروع والغروس، لكن هذه الارستقراطية الأرضية التي كانت تستولي علـى الأراضي لفائدتها وتقوم بتعميرها عن طريق الشركاء والخمـاسة، كـانت جشعة. حـركات هذه المـجمـوعات المحـاربة هي بدورها حركات شعبية، أشبه ما تكون بالعصابات السريعة التنقل، تذكّرنا بحـرك «السـركنسليون» (Circoncellions) بافريقـيـة في القـرن الرابع المـيلادي، ومـن البديهي القول إن هذه الحركـات كانـت وليدة أزمة عميقة، وناتجة أساسا عن ظاهرة قروسطية خطيرة وهي الجوع.

والأمـثلة عديدة علـى ذلك، ففي إحـدى سنوات النصف الثـاني من القرن الثامـن هـ. ارتفع سعر الحبوب حـتى بلغ سعر القفـيز شعيـر ستة دنانير ذهبا، وكان لأحد أمناء القيـروان حبوب مخزونة، «فدارت العرب على البلد ليأخذوا ما فيها». أما يعـقوب الزغبي فإنه فضل فتح مطمورته لقبيلة دباب وتسليفهم تحاشيا لغارتهم على القيروان ووطنها[60].

وكما كان الناس يخافون العـرب زمن الحرث ويلتجئون إلى الصلحاء للحرث، فإنهم كانوا يخشونهم زمن الحصاد إذا ما طالبوا بحق الغفر أو إذا ما أضرت حيواناتهم بالزرع، ومن الجدير بالملاحظة أن البعض منهم كان يشارك في عملية الحـصاد. وقد كـان الغـفر وصـيانة الزّروع أمرا معمولا به بافريقية خلال هذه الفترة خاصة عـند ظهـور الـتوتّرات، حتى

(60) ن.م.، ج 4، ص 209، 244، 169 ابـن خلـدون، تاريـخ، دار الكتـاب اللبناني، ج 6 ص 141-167.

J. Despois, La Tunisie orientale...., op. cit, p. 145-157

إن أغلب قرى الساحل ومنازله اتخذت لنفسها خفيرا على الزروع في أواخر القرن السابع هـ، وذلك باستثناء بلد الشيخ القديدي، منزل قديد.

والحقيقة أن سلطة الزوايا لم تكن دائما قادرة على صدّ هذه المجموعات البدوية التي داهمت مدينة سوسة أكثر من مرة، ففي نهاية القرن السادس هـ. كان أحد العرب، وهو أبو عتور، يصول ويجول بالمدينة، وعندما طلب أهل المدينة من الدهماني اشتكاء أمره إلى الوالي، رفض التدخّل. أما في نهاية القرن السابع هـ. فإن نجع حكيم الظاعن بين سوسة والجم قد حاصر سوسة وأضرت جماله بالزرع، لكن لم يثنه عن ذلك أهلها ولا الصالح الغربي محمد بن سحنون الدكالي الذي رابط بأعلى السور لمراقبة تحركاتهم، على أن أحد الصلحاء البدو تمكن من ذلك، وهو أبو رحمة غيث الحكيمي الذي داهمهم في هيئة فارس يركض ويضرب الناس والنجع هارب. . .[61]،

الصلحاء إذن هم طرف هام شارك في الصراعات والتوترات التي هزت أركان هذا المجتمع، هم فئة اجتماعية جديدة نشأت في ظل ضعف السلطة الاجتماعية والسياسية فحاولت تعويضها وإعادة التوازن لصالح المجتمع الحضري، وذلك بالسيطرة على المجموعات البدوية المتمردة وكبح جماحها.

ب) ظاهرة الظلم والتّعدي :

ما من شك أن الفئات البدوية التي ظلت تعيش على حافة الفقر، كانت على حدّ تعبير ابن خلدون «ارزاقها في رماحها»، والسرقة ظاهرة اجتماعية متفشية، وقد جرت العادة بسرقة المواشي ويقع اخفاؤها

(61) ابن ناجي ن.م.، ج 4، ص 226، ج 4، ص 138 (انتفع الناس بالمناري في حرثهم زمن غفلة العرب) 61، 35، 165.

(تكمينها) في مكان بعيد عن العيون وفي الحالات الخاصة لا ترجع لصاحبها إلا بعد دفع غرامة، وقد يتمّ هذا الأمر في وضح النهار وعلى مرأى ومسمع سكان المدينة، وفي كل الأحوال يلتجىء المتضرر إلى سلطة الصلحاء ونفوذهم المادي والأدبي[62].

ولئن لم تذكر لنا المصادر الفترات العادية في العلاقة بين البدو والحضر، فإنها كثيرا ما توقفت عند الفترات الحالكة المتوتّرة مشدودة إلى الأخبار المتميزة بقوتها أو طرافتها أو المرتبطة بالجانب «الكرامي» والميتافيزيقي عموما، من هنا فإن سرد هذه الأخبار الدامية لا يعكس الواقع التاريخي بكامله، وهو الوجه الآخر لصورة غامضة عن هذه العلاقات.

إن فترات التوتر قد تصل إلى سفك الدماء عند أبواب المدن والمنازل، فقد قتل ببلد العلوين بالقيروان أحد الرياحيين، ولقي أخوه المصير نفسه لما جاء مطالبا بثأره. وكما ذكرنا مرارا، فإن الصلحاء كانوا طرفا منحازا في هذا الصراع، إذ كثيرا ما نراهم يتضامنون مع الحضر ضد الأعراب، فقد ساند الشيخان الصدفي والزغبي صاحبهما عبد الرحمان الطرخاني في نزاعه مع وكيل شيخ أولاد بالليل عمر بن حمزة. على أن نسق هذه العلاقات بجهة القيروان اختلف عما هو عليه بمدينة تونس، وكانت الكفة تميل لصالح البدو ببلاد المزاق، ومثال شيخ كعوب هداج الكعبي الذي انهالت عليه العامة بتونس ضربا وتنكيلا إلى حد القتل، لا يمكن أن يتكرر بالقيروان التي «تريفت» إلى حد كبير، وحكمها البدو عديد المرات، منها قبيل سنة 749 هـ. . . ، بعد أن أخضعوا أعيان البلد وطاردوا بعضهم، وبخاصة أبا الحسن علي العواني الذي احتمى بربض أولاد الولي أبي رحمة غيث الحكيمي مؤمنا على نفسه.

---

(62) ن.م.، ج 4، ص 71، 141 كما شملت السرقة بملول الحلي والأمتعة التي استولت عليها جماعة من عروة (ن.م.، ص 64).

وكثيرا ما تميّز هذا التعامل بين المدينة والبادية بالخوف والحذر، فيعقوب الزغبي فتح مطاميره لقبيلة دبّاب تحاشيا لسطوتهم، أما الفقيه العواني فقد عيب عليه محادثته للأعراب واستقبالهم بزاويته بالقيروان، ومعهم كلبهم، فأجاب : «أخذنا بالكلب حانوتا للصبغ يكون حبسا على الجامع يريد أنه اخذ من عند العرب الذين معه لكون القيروان كانت لهم». كما شنع على أحد فقهاء القيروان وهو ابن قطانية، لأنه افتى بجواز شراء الغنم وبالتالي اللحم من الغاصبين الأعراب، وأجاز شراء طعام الغاصب إذا نقل طعام المغصوب لبلد ووافقه في ذلك الفقيه أبو مهدي عيسى الغبريني.

وتزداد هذه العلاقات تنافرا في الفترات التي يقوى فيها نفوذ البدو، فيما كان المخزن يجنح إلى مهادنتهم فيمنحهم اقطاعات وعوائد تفرق على القبائل في محاولة لكسب ودّهم، فقد تحصل الشيخ صولة الليلي من بني كعب من السلطان أبي العباس أحمد (772 ـ 796 هـ) على عادته وعوائد العرب لتفريقها عليهم، وكان لشيخ الزاوية الجديدي قسطه في ذلك ـ نحو مائة دينار ـ وذلك للدور الذي لعبه في تنصيب صولة شيخا على قبيلته وفي مصالحته مع السلطان «بعد أن نافق عليه»، وهكذا أصبح شيخ أولاد بالليل يعطي زكاة ابله للزاوية، 90 دينارا ذهبا، وكان موقف الجديدي، شأن موقف العواني والزغبي، مهادنا إذ كان يقول : «الواجب أن يعطي ذلك السلطان، ولما لم يفعل أخذناه على يد أشرار الناس»[63].

وبالتالي فإن الثالوث، السلطة المخزنية ومشائخ الأعراب ومشائخ الزوايا، مثل أهم القوى الاجتماعية المتصارعة في تلك الفترة، ولئن

(63) ن.م.، ج 4، انظر على التوالي الصفحات 170، 173، 150، 151، 242، 234، 235. الزركشي، تاريخ الدولتين، تونس 1966، ص 56.

كان العنصر الثالث طرفا مشاركا، باعتباره ممثلا لمصالح المجتمع الحضري، فإنه كثيرا ما مثل الجانب المكبوت للفئات الشعبية، المعوض لعجزها أمام الآفات والكوارث.

ج) الآفات والكوارث الطبيعية :

لخص صالح الصدفي (توفي سنة 772) دور الصلحاء في البلاد التي تجتاحها الآفات الطبيعية والبشرية قائلا : «افريقية طريق شمس وجراد وعرب وبرد»، وبالتالي فإنه يرى أن القطب لا يوجد بالمدن انما بالقرى التي تكثر بها هذه الآفات. فالحاجة إلى الصلحاء يفسرها عجز الانسان الوسيطي عن التصدي إلى بعض الآفات والكوارث، وبخاصة الجفاف والجراد.

الأولى كانت تفتك بالانسان والحيوان وتفقده الطعام والماء، ولا شك أنّ المنشآت المائية التي ترجع إلى الفترة العربية المبكرة قد تواصل استغلالها في عهد بني حفص وساعدت على تلافي أخطار الجفاف. كما تواصل ري المزارع بواسطة السني على الحيوان فظهرت زراعة سقوية في السواني التي وجدت بها مواجل قديمة أو ربما حفرت بها آبار جديدة. على أنّ هذه الفسقيات القديمة قد تجف. فيصبح الناس في عطش شديد، وهذا ما تألم له أبو زيد عبد الرحمان الدباغ (توفي سنة 699 هـ). وعند مرور أبي يوسف الدهماني بقصر الكنائس، «وصل إليه السكان يسلمون عليه ويشكون ما أصابهم من القحط والجدب وضعف أحوال الناس والبهائم، فرَقّ الشيخ لشكواهم حتى بكى».

كما التجأ الناس إلى الصلحاء عند عجزهم عن التصدي لآفة الجراد، بحثا منهم عن حل تعويضي، حتى إن كان وهميا. فهذا الجراد نزل

ببلاد الساحل إبان طياب الزرع حتى ضج الناس وضاق ذرعهم، لكن الجراد انصرف من الغد، وفي حالات أخرى لم يصبر المزارعون على هذه الآفة ولم يترقبوا حلولا كرامية من الصلحاء، فأخذوا يحصدون زرعهم أخضر واتخذوا الحصادين لذلك. أما المخزن فإنه استغل هذا الوضع ليسلط على المزارعين ضريبة أخرى، مودّة الجراد، وأصبحت تدفع سنويا، زحف الجراد أو لم يزحف! وسببها أن الجراد ظهر بقرب تونس وهو صغير، فاستأجروا أجراء لنشه وإبعاده وطال أمرهم معه حتى بلغت الأجرة 50000 دينار دراهم، وسلمت غابتهم، وفي العام الموالي جعلت منها الادارة المخزنية ضريبة سنوية، ويبدو أن الصالح أبا اسحاق ابراهيم بن عبد السلام المسراتي (توفي سنة 704) قد طلب من السلطان إزالة هذه الضريبة غير الشعبية، فقبل ذلك.

ولئن كان الصلحاء عاجزين علميا عن رد الآفات والكوارث الطبيعية، فإنهم، بحكم الموقع الاجتماعي لبعضهم، ساهموا في تخفيف وطأة المجاعة عن فقراء الزوايا، وهذه أمثلة على ذلك : كان عند ميمون بن كرفاح الوائلي ثلاث مطامير مملوءة شعيرا، فأمر من كتب إلى فقراء القيروان وفرق عليهم، كل واحد نحو ربع شعير حتى انه لم يترك لنفسه أي شيء، أما يعقوب الزغبي فقد كان له 300 قفيز من الحبوب في سنة أزمة وغلاء، فرفع فقراؤه ما فيها بإذنه، فضلا عما سلفه لقبيلة دياب[64].

---

(64) ابن ناجي، ن.م. ج 3، ص 169، ج 4 ص 211، 225، 58، 174، 176، 95، 116، 169، 151.

ان محاباة الصلحاء الاقطاعيين لفقراء الزوايا وفي المقابل تعاملهم الحذر مع الأعراب يدل على وجود عقلية الصنف الاجتماعي المتوقع عند هؤلاء، فالشيخ يتولّى اطعام الفقير ليظل هذا وفيا لشيخه، وفي خدمته إلى حدّ تشييعه إلى مثواه الأخير، علاقة جدلية إذن أشبه ما تكون بالعلاقة السائدة في ظل النظام الاقطاعي، فقوّة الصلحاء ونفوذهم لا تفسّر بكونهم أفرادا غير منخرطين في نظام اجتماعي، لهم دور تحكيم بين مختلف القوى، وانما بكونهم صنفا اجتماعيا محتويا على مختلف الشرائح المتناضدة من أعلى السلم إلى أسفله، ومشاركا في عديد الفعّاليات من فلاحة وتدريس وتعبئة للمقاتلة... وهذا ما يفسر مدى استقلاليته وتكوينه لقوة اجتماعية لا يقتصر دورها على إيجاد حلول، وهمية كانت أو حقيقية، لمشكلة الجوع، بل تعدّاه ليجعل منها أحيانا نفوذا سياسيا وعسكريا موازيا لنفوذ الأعراب والمخزن.

ثالثا : السلطة المضادة للصّلحاء :

1) مقاومة المحتل :

قلنا إن الصلحاء يمثلون قوة اجتماعية متكاملة عموديا وأفقيا، البعض منهم يملك الأرض وجلّهم من الفقراء العاملين بها، ولهم مصالح اقتصادية واجتماعية معّينة، ومن هنا نفهم مشاركتهم في حراسة السواحل ومقاومة الغزوات الخارجية، إلى جانب المقاتلة النّظامية. والحقيقة ان موقفهم من العنف المسلّط على البلاد من الخارج لم يكن استسلاميا، ولم يكونوا ممّثلين للموقف السلمي كما يزعم أصحاب

الطرح الانقسامي، وانما مارسوا المقاومة انطلاقا من مفهومين تقليديين : المرابطة والجهاد، اللذين وقع احياؤهما وتنشيطهما بعد فتور دام أكثر من قرنين، وذلك في خط مواز لتعزيز الملاحة البحرية تجارة وسفارة وتطور التمدن الساحلي ابتداء من القرن السادس هـ / 12 م. وفي هذه الفترة التي عرفت إعادة الإعتبار للواجهة البحرية ازدادت هجومات النورمان على السواحل الافريقية بين سنتي 543/ 1148 و555/ 1160م. ولئن تمكّن عبد المؤمن من تحريرها في سنة الأخماس، فإن التوتر ظل مخيّما على شرق المتوسط إذ هاجم أسطول نورماني قوي الاسكندرية سنة 570 هـ/ 1174 م. لكن صلاح الدين تمكن من ردع هذا العدوان، وفي السنة الموالية أغار أسطول نورماني على مدينة تونس ويبدو أن «وقعة الجمعة» على المهدية كانت بين الحدثين، سنة 570 هـ، وقد شارك فيها أبو يوسف يعقوب الدهماني مع جماعة من أبناء عمه من عرب القيرواه. وانتهت هذه الحقبة من الصراع باتفاقية ابرمت بين الطرفين الموحدي والنورماني سنة 575 هـ. وبعد هذا الحدث، رابط الدهماني مرارا بالمهدية والمنستير، وهيبون وشقانص ـ أي في ضاحيتي المدينتين ـ وكذلك بلمطة حيث يوجد أحد أصدقائه، أبو زكريا بن عناص، وعادة ما تكون هذه المرابطة في فصل الصيف، عندما تنشط حركة السفن والقرصنة وتكون ظروف الاقامة ملائمة، وعادة ما يتولّى هؤلاء المرابطون القيام بجميع الأعمال الخاصة بحياتهم اليومية من طبخ وحمل الماء وغيرهما[65].

(65) انظر: ن.م.، ج 3 ص 218، 222، 227 الادريسي، نزهة المشتاق، ليدن، ص 125 ـ 129. المراكشي، المعجب، الدار البيضاء 1978، س 365ـ366.

وفي سنة 668 هـ/1270 م، وجه لويس التاسع ملك فرنسا حملة صليبية ثامنة على تونس فانتاب الناس خوف شديد وفكر السلطان الحفصي المستنصر بالله في الانسحاب إلى القيروان والتخلي عن المقاومة، ولكن أهل الساحل بقيادة الشيخين أبي علي سالم القديدي وأبي علي عمار المعروفي تمكنوا من تعبئة المقاتلة ومجابهة العدو، «فكانوا يمشون كل يوم منها (أي أريانة) إلى الجهاد إلى أن انقضت المقاتلة بين المسلمين والنصارى ووقع الصلح بينهم وبين أمير المؤمنين المستنصر»، كما كان لعرب القيروان حضور هام في هذه المعركة إلى حدّ أن المستنصر خشي من انسحابهم من المعركة إلى مشاتيهم، بعد أن طال مقام الصليبيين بتونس، وقد ظهرت للفارس ميمون بن كرفاح الوائلي شجاعة فائقة لفتت انتباه السلطان.

وعلى اثر حملة «روجي دي لوريا» (Roger de Lauria) انطلاقا من صقلية، على جزيرة جربة سنة 689 هـ / 87ـ1286 م. تم إقرار «الجهاد» محليا بالساحل الذي عمّ به الخوف الشديد توقعا لنزول العدو من البحر، وكان أهل سوسة يتوقعون نزوله في كل ليلة ويوم وتحسبا لذلك اجتمع القديدي مع مشائخ القيروان، الرباوي وأبي اسحاق إبراهيم المسراتي واتفقوا على الخروج من القيروان إلى سوسة. «واجتمع عليهم خلق كثير من أهل القيروان وأنظارها». ونزل هؤلاء بأطراف المدينة بموقعين مختلفين . أما أبو عبد الله محمد بن سحنون الدكالي (توفي بسوسة سنة 696 هـ). فيبدو أن مرابطته بسوسة ترجع إلى تلك الحقبة إذ كان يقيم فوق السور للحراسة إلى أن توفي. على أن العدو لم ينزل بسوسة، إنما حط بثغر المهدية. ولما علم القديدي «فزع في جمع كبير من أهل القيروان وبني جرير وغيرهما للجهاد»،

ونزلوا بقراضة قرب المهدية إلى أن تمت تعبئة المقاتلة وتنظيمهم ثم تحرّكوا لمحاربة العدو الموجود قرب الميناء الفاطمي، وعسكر القديدي حذو الرباط الذي يوافق حاليا البرج الكبير العثماني، وقد تمكنت هذه المقاومة من صدّ العدو[66]، ونقل ابن خلدون رواية أخرى عن هذا الحدث، وقال بالخصوص: «في سنة 689 هـ. نازل أسطول العدو مدينة المهدية وكان فيهم الفرسان لقتالهم، فزحفوا إليها ثلاثا وظفر بهم المسلمون في كلها، ثم جاء مدد أهل الجم، فانهزم العدو حتى اقتحموا عليهم الأسطول وانقلبوا خائبين»[67].

نقطة غامضة في هذه الواقعة، وهي مدى موافقة بني جرير في كتاب معالم الايمان للجم، ذكرت هذه القرية عديد المرات على بعد يومين من المدينة، وطبلبة وملول كما أنها لا تبعد كثيرا عن القيروان، فلعلها إذن توجد في أطراف جهة القيروان وقرب الجم. ومهما يكن من أمر فإن القديدي كان له نفوذ واسع في الوسط وحضور خاص في مدينة الجم حيث يوجد صاحبه أبو اسحاق إبراهيم الزواوي[68].

ولم تكن المرابطة مقترنة بهذه الأحداث التاريخية فقط، انما كانت متواصلة أو تكاد لانتشار حركة القرصنة على السواحل خلال القرن الثامن هـ/14 م. فكان العبيدلي «يخرج بأصحابه في الصيف للمنستير ومعهم آلة الحرب ويمشي في المكامن»، كما كان يرابط قرب جبل

---

(66) ن.م.، ج 4، ص 25، 106، 58ـ59، 69 العروسي المطوي، السلطنة الحفصية، ص 197ـ212.

R.Brunschvig, La Berbérie... op. cit.: T.I, p.97.

E. Dufouq. l'Espagne catalane et le Maghreb, Paris 1966; p. 245-247, 280-282...

(67) ابن خلدون، تاريخ، ج 6، ص 698.

(68) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 4، ص 71.

ماكوض على ساحل البحر بالجزيرة القبلية[69] .

أما صالح الصدفي (توفي سنة 772 هـ) من بني جرير، فإنه تحوّل إلى ساحل طبلبة حيث صديقه : عيّاش الطبلبي، وقد أصبح ابنه فيما بعد، ، عبد العزيز، على رأس الزوايا بالمهدية، وذلك باشارة من شيخه الجديدي، الذي كان يأتي المنستير مرابطا[70] .

وتعدّدت في هذه الفترة حركات القرصنة والقطع على السواحل حتى إن أحد أفراد عائلة القايد بالمهدية اختطف قرب الشاطىء ونقل إلى صقلية، وتذكر الرواية أنه أطلق بتدخل من الجديدي[71] .

هكذا نفهم القولة التي جاءت على لسان القديدي : «الساحل عامر بأولياء الله وفيه طوائف». وهو أمر مرتبط بظهور حركة تعمير وتمدين بالسواحل. ولعل ظاهرة الولي الحارس للمدينة أو القرية والمتربع في مرتفع على الساحل أو في مدخل المدينة، هو أمر مرتبط بهذا الظرف الذي عجزت فيها السلطة المخزنية عن القيام بدورها[72] .

2) الصلحاء والسلطة :

أ) ظاهرة الظلم :

لئن كنا لا نقر بأن انتشار هذه الظاهرة أدّى إلى بروز فئة الصلحاء، فاننا نعتبر أنه بحكم موقعهم الاجتماعي تصدوا لمختلف مظاهر الظلم الناجم عن حرابة الأعراب وتعديهم أو النابع عن مؤسسات المخزن

(69) ن.م.، ج 4، ص 122، 156.

(70) ن.م.، ج 4، ص 172، 231، انظر أيضا مقالنا : وثيقة في التاريخ الريفي. . . نفس الاحالة.

(71) ن.م.، ص 230.

(72) ن.م.، ص 231 (ذكر وقتذاك سيدي داود بنوبية صاحب الجزيرة).

الحفصي. وفي كلتا الحالتين فإن هذه الفئة كانت تدافع عن مصالح المجتمع الحضري، أو على الأقل جزء منه ـ وهو المرتبط بالأرض وصغار التجار والحرفيين ـ ضد الانفصال والفوضى البدويين وتعديات شيوخ الموحدين وعناصر السلطة المركزية[73]. من هنا فقد حظيت بثقة نسبة كبيرة من الحضر لا لاعتقادهم في كراماتهم، وانما أساسا لكونهم، إلى جانب العلماء والتجار ـ من الفئات القيادية التي كثيرا ما تزعمت حركات الاستقلال عن المركز وانفردت بالسلطة لنفسها، ولعل هذا ما يفسّر وجودها في علاقة تنافس وعداء مع الولاة، دون أن يصل بها الأمر في الحالات العادية إلى التمرد على السلطان، والأمثلة التي تدل على وقوف الصلحاء في وجه «أهل الظلم ولا سيما الولاة» عديدة :

تميز موقف أبي يوسف يعقوب الدهماني بمقاطعة الوالي الموحدي إذ جاء على لسانة : «ما كتبت لأحد من الولاة سوادا على بياض». كما أنه استنكر تعديات الوالي الذي عينه يحيى بن اسحاق الميورقي على القيروان أثناء ثورته على الموحدين. أما صاحبه الطاهر المزوغي الذي استقر بقصور الساف، فقد كان يظهر كراهيته للخليفة الموحدي السعيد[74].

ويبدو أن ظاهرة الظلم قد تفشت في بداية العهد الحفصي حتى فضل البعض الاستسلام والركون إلى الانعزال والانطواء والحلول الماورائية السلبية، فهذا الرباوي الزاهد «أقبل على الآخرة والعبادة ومجانبة السلطان وكان من الورعين الخاشعين». واختار طرف آخر التدخل لدى

---

(73) انظر : فى الفقرة الخاصة بالزاوية الجديدية، علاقة الولى مع الحرفيين.

(74) ابن ناجي، ن.م.، ج 3 ص 225، 214. مناقب الطاهر المزوغي، مخطوط ـ راجع أيضا الفصل الأخير من كتابنا : القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، تونس 1986.

الولاة لحل المشاكل اليومية للحضر، مثل محمد بن سحنون الدكالي الذي حاول استعادة بضاعة افتكها حافظ سوسة إلى صاحبها بدون جدوى. أما المعارضة المكشوفة للمخزن فإنها قد تؤدي إلى النفي، مثلما وقع للفقيه أبي مروان عبد الملك بن عوانة الذي نفي إلى طرابلس سنة 638 هـ. وبقي فيها معتقلا إلى أن عفا عنه أبو زكرياء[75].

وتجسّد هذا الظلم في ظهور مؤسسة شبه عسكرية ذات صبغة قمعية، تتولى جباية الضرائب وتهدئة المناطق المنتفضة، وكانت تزرع الرعب حيثما حلّت، فقد هددت المحلة التي انتقلت إلى الاجم مرورا بالقيروان ربض أبي رحمة غيث الحكيمي بالهدم، لولا تدخل القديدي. وفي آخر القرن السابع، ازدادت الاضطرابات الاجتماعية والتوترات السياسية حتى أصبح مجرد السماع بقدوم المحلة يثير المخاوف بالقيروان، ففي سنة 693 هـ/ 1294 م. كلف أحد شيوخ الموحدين، وهو عبد الرحمان الغزاري، بقيادة المحلة في الثغور وتهدئة المناطق الداخلية، ولما انتقلت من تونس في إتجاه الجريد، تواترت الأخبار أنه كان يضمر شرا بأهل القيروان، وأنه كان عازما على استباحة أهلها وهدم سور القيروان، وأمام عجز المجتمع الحضري عن ردع الظلم، كان الالتجاء إلى الحلول الوهمية وإلى كرامة الرباوي. وجدير بالملاحظة أن القبائل البدوية كانت في موقف أفضل، ففي النصف الأول من القرن الثامن هـ أخذ الأعراب محلة السلطان الحفصي الذي احتمى بأسوار القيروان [76]. ولم يعرف هذا المجتمع المهتز الظلم السياسي فقط،

(75) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 38، 32.

(76) ن.م.، ج 4 ص 37، 47، 113، ابن خلدون، ن.م.، ج 6، ص 707. R.Brunschvig, op. cit. : T.I, p. 109; T. II, p. 332 ، وربض أولاد غيث يقع خارج القيروان، وسيدي غيث خارج باب تونس.

وإنما كذلك كانت مظاهر العسف الاقتصادي تنخر كيانه، وقد تجسّدت أساسا في ثقل الوظائف والاتاوات على الفئات الشعبية. واعتبارا أن الصلحاء كانوا من ضمنهم، وبالتالي تضرروا من هذه السياسة الاقتصادية، فإنهم كانوا من القوى المناهضة لهذه الاتاوات.

وفي هذا السياق تمكّن القديدي من إزالة بعض الوظائف التي كان يدفعها أهل القيروان للمخزن. وكان الصوف من أهم البضائع التي تسوّق إلى المدن الايطالية لتصنيعها، وكانت جهة القيروان موردا هاما للصّوف، وتماشيا مع تطور الاقتصاد السلعي فرض المخزن ضريبة على أصحاب الماشية الذين يحملون صوفهم للسوق، ربع درهم على كل جزة صوف، ويطلق على هذه الاتاوة فائدة الصوف، وكان المنتجون يدفعونها على مضض، وإذا ما صدقنا مصادرنا فان أبا اسحاق ابراهيم المسراتي في أواخر القرن السابع تسبّب في قطعها بالنسبة إلى النساء، وقد أزالها السلطان أبو فارس عبد العزيز فيما بعد بتمامها، والحقيقة أن هذه العملية تبين مدى التباين بين المؤسسة المخزنية التي تسعى إلى الانتفاع من الاقتصاد السلعي وذلك بفرض جملة من الضرائب والاتاوات على المنتجين والتجار، وبين المشائخ المحافظين الذين يتمسكون بالعلاقات الانتاجية التقليدية القائمة على تربية الماشية والزراعة، ومرة أخرى لا ننسى التسمية التي أطلقناها عليهم، الصلحاء المزارعون[77].

(77) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص ص 70، 93. وجاء في كتاب الحسن بن الوزان قائد الصوف كان بنسبة 2.5٪ أي 40/1 في بداية القرن 14 م. وهي نسبة موافقة للتشريع، وكانت تدفع في مدخل تونس والخروج منها. ويذكر برانشويك (ن.م.، ج 2 ص 240) انه وقعت ازالتها في النصف الأول من القرن السابع هـ/ 13 م. انظر أيضا:

A. Amari, Diplomi Arabi del real archivio firoentino, Florence 1863

L. Mas Latrie, Traités de paix et de commerce concernant les relations des Chrétiens avec les Arabces de l'Afri. sept. au M.âge, Paris 1866.

هي إذن فئة محافظة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وتندرج معارضة أبي اسحاق عبد السلام المسراتي لبيع الخمر بالقيروان في هذا الإطار، فقد كان يؤتى بالخمر إليها من صقلية عبر سوسة، ويدفع المتقبل له، وهو من أهل الذمة، اتاوة للسلطان، لكن المشائخ الحريصين على دوام النظام الاجتماعي التقليدي تجمعوا أمام حومة النباذية ومنعوا الناس من شراء الخمر، وقد حظيت العملية بتعاطف الفئات الاجتماعية المحافظة بالمدينة، وهي التي قرأ لها الدعي ابن أبي عمارة المسيلي حسابا عندما استولى على السلطة بتونس، فأزال الحانة التي كانت بباب البحر. ويبدو أن الحدثين الواقعين بتونس والقيروان يرجعان إلى نفس هذه الفترة. وعلى كل فإن المخزن قد تضرر من هذا العمل، ولم تستسغه عديد الشرائح بالمدينة مثل التجار وأعوان السلطة، فشكوا المسراتي إلى السلطان متّهمينه بالتمرد، وقالوا ان «ابن غالب (أي المسراتي) لا يريد أن يكون في القيروان إلا شيخها ويستقل بها»، ويروّج أن «السلطنة عقيمة»، وعلى إثر تطور هذه الحركة إلى عملية استقلالية يقودها «الاقطاع» المشائخي، دبرت الدوائر المخزنية ترحيله وتم استقباله بتونس حيث حاول المخزن تقريبه وارضاءه، فانزل بدار، ووضع تحت المراقبة، إذ كان أعوان السلطان يكثرون له الزيارة[78].

هذا المثال عن تعامل المخزن الحذر مع أحد الصلحاء الذي أصبح يهدّد بالانفصال عن السلطة المركزية، تكرر كلما أحس الطرف الأول بتعرض مصالحه للاهتزاز. ورغم مكانة الشبيبي لدى السلطان السابق أبي العباس أحمد (742 ـ 751)، فإنه تعرّض للمحنة لما أراد حماية رجل هارب من دفع ضريبة «قائد الصوف». ولم يتردد الشرطي في

---

(78) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 94-95، المطوي، ن.م، ص 244-264، Brunschvig, op.cit. 84-88 وقد ذكرنا مثالا آخر من قيام بعض شرائح المجتمع الحضري على الصلحاء، طرد الزواوي من الاجم.

دخول منزل الشبيبي بحثا عنه، واشتكى به القائد عنتر المديوني إلى السلطان بدعوى «معارضته في أمور المخزن». وتم اقصاء الشيخ الفضولي من المدينة، فالتجأ الى ربض أولاد أبي رحمة غيث الحكيمي، كما التجأ إليه من قبل الفقيه الرماح، ثم تحول إلى تونس حيث توسط له الزبيدي لإرجاعه إلى القيروان(79)، وعموما فإن العلاقة بين الولي والأمير، بين الديني والسياسي اختلفت متانة وقوة حسب تطوّر ميزان القوى الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ويمكن أن نتبين أنواعا عدة من نماذج الصلحاء في علاقتهم مع السلطة، الولي البدوي «المتصلب»، الولي والفقيه المتعاون سياسيا مع المخزن، وصولا إلى النمط الثالث المتمثّل في الشكل العسكري لهذا التعاون أي في مدى انسجام الزاوية ومحلة السلطان.

ب) الولي «المتصلب» :

أبو الحسن علي بن عبد الله بن عيّاش العبيدلي : من أصل بدوي («من العرب»)، جاء القيروان كبيرا، فأخذ على الرماح، ولم يكمل تعليمه بتونس، استقر بالقيروان وأصبحت له زاوية فيها نحو سبعين فقيرا، وكانت لهم حارة خاصة بهم تسمى حارة المرابطين، وقد كانت له مساهمة هامة في «توبة البوادي»، توفي سنة 784 هـ. وقد اشتهر بمواقفه الصارمة ومقاطعته لرجال السلطة، ولما علم أن القضاة يأخذون مرتباتهم من القيادة، قاطع القاضي الورفلي إلى حد عزله. وقد كان السلطان أبو يحيى أبو بكر (718 ـ 747 هـ/ 1318 ـ 1346 م). وصل القيروان بمحلته ومعه القائد ابن حكيم، وذلك لتهدئة المنطقة التي عرفت انتفاضة حمزة بن عمر زعيم الكعوب وتقلص سلطة بني حفص. وأشار الفقيه الرماح على السلطان بزيارة العبيدلي، نظرا لما يتمتع به من نفوذ لدى الأعراب، لكن هذا الأخير رفض مقابلته وبهذا رفض التدخل

(79) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 220.

لدى أبناء جلدته لفائدة المخزن لحل المسألة سلميا و«دبلوماسيا»، فهل معنى هذا أن العبيدلي كان منحازا لهذا الموقف البدوي وربما ممثلا له بالمدينة؟ هذا محتمل[80].

ونراه يذهب إلى أكثر من هذا، إذ قاطع المؤسسات المخزنية من قضاء وغيره، فكان إذا تزوج أحد من فقرائه لا يشهد في العقد إلا أصحاب الشيخ، ولا يقبل العدول المعينين من طرف المخزن «لأنهم ليسوا عدولا لما يسمعون عليهم من كلام الناس». ولما شق الأمر على القاضي والعدول، حاول الفقيه أبو الحسن علي العواني ارجاعه عن رأيه عبثا، وأصر على موقفه قائلا : «أصحابي هم العدول فلا يعقدون نكاحا بالمعينين بحال». ولم يقبل الحل الوسط والجمع بين عدول القاضي وخواص أصحابه إلا بعد لأي طويل[81]. إن هذا الرفض لاحدى مقومات الدولة الوسيطية يدل على مدى ضعف المخزن المتحالف مع فقهاء المدينة، وقوة صنف من الصلحاء وخاصة ذوي الأصول البدوية، الذين كانت لهم أرضية اجتماعية قوية وقاعدة عسكرية كامنة في القبيلة، لأن ظاهرة التوبة وما اقترنت به من تهدئة القبائل وقبولهم للنظام الاجتماعي والسياسي لم تكن تعني وقتذاك رمي السلاح كليا، كما أنها لم تكن كلية وشاملة. ولئن ظلت القبيلة متمسكة بشيخها المستقر بالمدينة، فإن هذا الأخير بقي وفيا لاخلاقيات البادية من صلابة وشدة، فقد قاطع العبيدلي الفقيه الورفلي لما تولى القضاء بالقيروان إلى أن أقام الحق على نائب القائد وضربه، مما تسبب في نشوب نزاع بين

(80) ن.م.، ج 4، ص 56. حول العبيدلي، انظر : سعد غراب، ابن عرفة (بالفرنسية)، ص 633.

(81) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 122ـ133.

القاضي والقائد الذي أعلم السلطان وقائد الأعنة محمد بن عبد الحكيم بالأمر. لكن ميزان القوى لم يكن دائما لصالح القائد وأعوانه، إذ كان العبيدلي والقاضي محاطين بأنصار كثيرين، وبالتالي فضل قائد الأعنة ارضاء العبيدلي والتخلص من القائد قتلا بعد أن وبّخه قائلا : «بعثناك للقيروان قائدا وأرحناك من تعب السفر في المحلة فظلمت القاضي وفزعت عليه حتى خرج العبيدلي يدعو على مولانا أبي يحيى». وفي كل هذه الحادثة، كان فقهاء القيروان في اتصال بالمخزن لاعلامه بالأمر[82]. وقد امتد نفوذه إلى ابن السلطان أبي يحيى أبي بكر المسمى عجون، الذي وصل إلى القيروان، فتخوف الناس من إقامته في

(82) ن.م.، ج 4، ص 125ـ126. لنا أمثلة عديدة عن طبيعة العلاقة بين القضاة ورجال السلطة، فقد خرج القاضي القلال من تبرسق لأنه «وجد خواصها الموحدين في رأسهم فساد، فيعارضونه في تنفيذه الأحكام الشرعية. وكان قاضي الجماعة ابن عبد السلام عاجزا عن التدخل قرب السلطان، وانتهت الحادثة بتحول القاضي إلى الحامة، لكنه انصرف عنها أيضا، لأن «أهلها برابر وفي رؤوسهم فساد وقلة أدب» (ص 146). وقد جرى لصاحبه القاضي خلف الله الحكيمي نفس الشيء بتبرسق، وهو دليل على تواصل الصراع بين الطرفين بتبرسق (ص 147). وتكرر هذا المثال بالقيروان، فقد كان قاضيها هو أبو الحسن علي الشريف العواني، وكان يجتمع عنده أعيان المدينة وخواصها من قايد وشهود وعدول وأمناء وغيرهم، ولما تولى في زمانه أحد كبار الموحدين أبو القاسم بن يغيث قيادة القيروان، أظهر العدل مؤقتا إلى أن كتب فيه القاضي تقريرا بحسن سيرته إلى السلطان، ثم ازداد «ظلمه»، خاصة عند تولي ابن تافراجين السلطة الفعلية في عهد السلطان الصغير أبي اسحاق إبراهيم، أي سنة 750، وانتقم من أهل القيروان، بعد أن تصدوا لحليف ابن تافراجين، أبو الحسن المريني، وثاروا في وجهه («عيطوا عليه»). ولم يعزل هذا القائد إلاّ عند وصول السلطان أبي اسحاق ابراهيم إلى القيروان مع شيخ العرب خالد بن حمزة الليلي، هروبا من السلطان أبي عنان المريني الذي كان بقسنطينة ومرة أخرى ثار العامة في وجه القائد (ص 150 ـ 152).

المدينة، وبطلب من العبيدلي تحول إلى بعض قرى الساحل[83]. ولئن كانت هذه الممارسات تتنزل في إطار تقوية نفوذ المشائخ الصوفيين المحافظ في المدن المغربية، فإنها لم تكن متناقضة هيكليا مع السلطة المخزنية اذ عمل الصلحاء على تهدئة البوادي، وفي المقابل كان صاحب العبيدلي أبو عمران المناري يقبل هبة السلطان وعطاءاته[84]. ثم لا ننسى أن هذه المواقف كانت محدودة الفعالية لأنه يوجد صنف آخر من العلماء والفقهاء الذين كانوا قريبين من السلطة وممثلين لها.

ج) شيخ الزاوية المتعاون سياسيا مع المخزن :

أبو محمد عبد الله البلوي الشبيبي، كان فقيها حضريا، أخذ من تلامذة ابن عرفة وابن عبد السلام، ورفض خطة القضاء وتولى التدريس بالزاوية، ويمكن تلخيص برنامج التدريس اليومي فيما يلي : بعد صلاة الصبح، يبدأ في الوعظ وحكايات الصالحين والرقائق، ثم يحضر الطلبة المبتدئون لدراسة مبادىء الفقه (الرسالة لابن أبي زيد وكتابي ابن الحاجب وابن عبد السلام) وذلك حتى الظهر. ويليهم درس التجويد إلى حد المغرب، ثم إلى حد العشاء يجوّد عليه الطلبة الغرباء المقيمون في الزاوية الجديدية، ويخصص الليل للافتاء وحل المسائل. هذا البرنامج يغلب عليه حيئذ المذهب المالكي، لكنه لا يخلو من مسحة

---

(83) ن.م.، ج 4، ص 125 (حاول العبيدلي تنظيم حركة مقاومة لابي الحسن المريني عند دخوله القيروان، وأراد أن يخطب في الناس ويحرضهم ضده، لكن قوة الفقهاء الحضر الممثلة في الرماح تتدخل لتهدئة الموقف وتلطيفه، ومنع الاصطدام).

(84) ن.م.، ج 4، ص 137.

صوفيـة مهذبة، وهو أمر لم يتـمكن ابن عرفة نفسه من التـخلص منها، لكن الشـبيبي كـان يستنكر سلوك الصلحـاء الجهلة ومـمارسـاتهم، وقد ألف كتابا في ذلك[85].

وأما عن عـلاقة هذا الفـقيـه مع السلطان أبي العـباس أحـمد (747 ـ 751 / 1346 ـ 1350) فقـد كانت حسنة، فـقد التقى مـعه في خلوة في أول سفر قام به إلى قفصـة، وعرض عليه العطاء (ربع دينار ثم رفعه إلى نصف دينار يوميـا) فيما بعـد القضاء، لكنه رفـضهما، وفـضل الزراعة. وقـد لامه السلطان على تعـميـره الأرض دون استـشارته واشـتراكـه في الفلح مع الأعراب إذ خـاطبه قائلا : «تخرج وتحرث للـعرب». ويفهم من جواب الشـبيبي أن ذلك يدخل في اطار حمـاية الناس من الأعراب. وعلى كل فـإن الفقـيـه أبدى بهذه المـناسبـة تعـاونا مع السلطان إذ بعث برسائل إلى مشائخ الجـريد يدعوهم فيها إلى طاعة الأمـير، وبهذا حاول أن ييسر عليه الحملة على قـفصة وتوزر، وفعلا تمكن من أخذها. وفي المـقابل فقـد كانت له حـظوة لدى السلطان «فكان الشـبـيبي كل مـا يقع بالقـيروان من أمـر مخزنـي ويكتب فيـه يأتي جواب السلطان بمـا يطلب منه»[86].

ورغم هذا الجـاه الذي اكـتسـبـه، فإن ذلـك لم يمنعه مـن التعـرض للمـحنة في عـهد السلطان أبـي اسحـاق ابراهيم (751 ـ 770 / 1350 ـ 1369) لمـا تعاطف مع قـيرواني رفض دفع فـائد الصوف، وتتـضح هنا مـحدودية مكـانة العلماء عـند المخـزن، الذي كـان حريـصا على أخـذ

---

(85) ن.م.، ج 4، ص 205، انظر أيضا : R. Brunschvig, op. cit., T.II, p. 337
S. Ghrab, Ibn Arafa, op. cit., p. 625-647.

(86) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 216ـ217.

الضـرائب والاتاوات، ويرفض التـدخل في النظام الجبـائي والسـياسـة الاقتصادية عـموما، حتى من قبل المقـربين مثل الشبيبي الذي كـان كثير المراسلة للأمراء الحفـصيين، وقادرا على التدخل في عزل القـياد مثلما فعل مع محمد بن عمار سنة 782 هـ[87].

وعموما فإن للفقيه الشبـيبي علاقات متمـيزة مع السلطة والاعراب، وكـان على قول ابن ناجـي «يقضي حـوائج الناس من السلطان والقـواد والعرب»، وقد كـان في ذلك منافسا للشيخ أبي الربيع سليـمان النفوسي البربري، وهو ما يفسر الرسالة التي بعث بها للقاضـي متهما فيها البربري بكونه «زكـراوي المـذهب خارجـا عن اعـتقـاد أهل السنة» وقـد أوصل قـاضي الجـمـاعـة الـرسـالة إلى السلطان أبي اسـحــاق ابراهيم وشـيخ الموحدين ابن تافراجـين، فوقع تثقيفه بتونس قـبل أن يصبح من خاصة ابن تافراجين[88].

وبالتالي فقد لعب الشـبيبي دور الواسطة بين عدة فعاليات اجـتماعية، وهو الأنموذج الذي يحبذه المنهج الانقسامي في تناوله للصلحاء، لكن الحقـيقـة أن موقعـه الاجتمـاعي (من الصلحاء المـزارعين الحـضر) هو المفـسر لمـوقفه المـتوسط بين هذه القـوى نفسهـا، أي البدو والحـضر والسلطة.

د) الزاوية الجديدية ومحلة السلطان :

تمكن أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز السبائي الجديدي من التطور

(87) ن.م.، ج 4، ص 220، 222.

(88) ن.م.، ج 4، ص 237، 157، يبدو أن بعض الخلط تسـرب إلى رواية ابن ناجي، إذ أن عبـد الرفيـع توفي سنة 733 هـ، أي قـبل تولي السلطان أبي اسـحـاق إبراهيم الحكم (751ـ770).

بخطى ثابتة في عالم التصوف ومن تكوين زاوية بالقيروان رغم أنها «مملوءة بالزوايا» (لأبي يوسف الدهماني وسالم القديدي وسليمان البربري وأبي الحسن علي العواني). ورغم مخالطته «لسفلة الناس» و«أطفال السوق»، فإنه تمكن من توسيع زاويته التي أصبحت تشعّ على كافة الجهة، وتعلم فيها فقهاء البادية ووصلها الناس للدراسة من أقصى المغرب، وكان له نحو مائة فقير، وقد ظهرت مع هذه الزاوية الطرقية المنظمة، فما هو إذن دورها السياسي؟

لئن لم يتمكن الفقيه الشبيبي من حماية العائذ به في منزله، ولم يستطع الشنيشي اطلاق مظلوم، فإن الزاوية الجديدية تحولت إلى ملاذ للفارين من بطش أعوان السلطة، فكان كل من وصلها وعليه طلب مخزني لا يتعرض له القواد، ولو كان هاربا من السجن. ولما حاول القائد اختراق هذه السلطة، جاء جواب السلطان أبي فارس عبد العزيز ليؤكد هذه الحصانة «من قرب من الزاوية لا يتعرض له»[89].

وهكذا أصبح الدور الحمائي للزاوية المتحالفة مع السلطة أمرا مشروعا، وشمل إلى جانب الزاوية الجديدية زوايا أخرى بالمناطق الساحلية، أنشأها تلاميذه، فكان عبد العزيز بن عياش في زاويته بطبلبة «يضيف محلة السلطان وعربها، وكل ما يكتب للسلطان تقضى فيه الحاجة، ويهرب إليها قواد السلطان وشيوخ العرب)[90].

ابتداء من أواخر القرن الثامن هـ / 14 م. تفطنت السلطة لمدى فاعلية هذه المؤسسة للتحكم في مختلف القوى الاجتماعية المتصارعة،

---

(89) ن.م.، ج 4، ص 183، 238.

(90) ن.م.، ج 4، ص انظر وصف هذه الزاوية في مقالنا، وثيقة... نفس الاحالة.

فتوخت في عهد أبي فارس عبد العزيز سياسة طرقية مناصرة للزوايا وأصحابها، حتى أن القائد أحمد بن ظافر كان يعتقد في ولاية الشيخ المدلجي كثيرا، ولما مات، صلى عليه وحده، بعد أن رفض الفقيه البرزلي القيام بذلك. كما أصبح السلطان يقدم لهم بانتظام منحا وهبات عديدة تسمى العادة، تقدر بعشرة دنانير في السنة بالنسبة لمحمد بن سليمان النفوسي، وكان ا لسلطان يقصد لزيارة الولي اليزليتني ويعطيه المال الكثير ليفرقه للفقراء، وهي في الحقيقة سياسة «برجماطية» تعترف بالأمر الواقع، دون أن تكون منسجمة معه بالضرورة، إذ أن هذه المؤسسة أصبح لها نفوذ سياسي كبير متواز مع قوتها الاقتصادية وأرضيتها الاجتماعية، ناهيك أن القائم بأمر الزاوية الجديدية بعد موت شيخها، عبيد الغرياني، كان يتدخل في تعيين عناصر المخزن وعزلهم، إذ تدخل في تعيين البيّار قاضيا على جربة ثم قابس، كما أقرّ عزل كاتب الديوان بباب القيروان من طرف القايد، وبعث للسلطان في ذلك[91].

وفي المقابل فإن هذه الزوايا كانت عبارة عن محطات هامة لمحلة السلطان، وهو في طريقه إلى قفصة والجريد أو غيرها من الطرق، فقد وردت على زاوية الشيخ يعقوب الزغبي ببلد العلوين محلة السلطان أبي فارس عبد العزيز بعربها في بقية اليوم، ونزلوا بجواره فأكلوا وانصرفوا، ولا نبالغ إذا قلنا أنها تحولت أحيانا إلى ثكنات عسكرية يرتاح فيها الأمير ومحلته قبل مواصلة الطريق، وربما قام هناك بتعبئة اضافية للمقاتلة، خاصة في الفترة التي تعرضت فيها قفصة إلى عدة حملات عسكرية، فقد حاصرها على التوالي أبو يحيى أبو بكر (718 ـ 747 هـ) ستة أشهر دون جدوى، ثم أبو العباس أحمد (772 ـ 796 هـ) الذي خرج بمحلته

(91) ن.م.، ج 4، ص 171.

في إتجاه الجنوب الغربي، ووجد الدعم من طرف قاضي القيروان ابن فندار ومفتيها الشبيبي وخاصة من طرف المجموعات الطرقية بالمدينة، أولاد أبي يوسف الدهماني وغيث الحكيمي والقديديين، وهم الذين رفضوا الانضواء إلى الشبيبي الذي كان ممثلا لصنف الفقهاء والتجار (استمر صهر الشبيبي في المتاجرة مع ابن يملول صاحب توزر بعد خروجه من السلطة). وعلى كل فإن هذه المساندة الصوفية للسلطان لم تمكنه من دخول قفصة لأن أعراب أولاد مهلهل المساندين للمدينة كانوا أقوى من الطرفين، المخزن والزاوية وكذا الأمير والولي. ولذا لم يتغير هذا الوضع إلا بعد «توبة» صولة، رئيس أولاد مهلهل، وتخليه عن المدينة، عندها تمكن السلطان أبو فارس عبد العزيز من أخذها عنوة وهدم سورها إلى الأرض وتعويضه ببناء قصبة لقواده، وبعدها حاصر توزر التي نحت نحو الاستقلال في فترة رئاسة يحيى بن يملول[92].

وكما بينّا مرارا فإن الزاوية لم تكن طرفا محايدا وسلميا، وانما تفاعلت مع الصراعات الاجتماعية المختلفة، ولذا لا غرابة في الحديث عن الزاوية الثكنة أو عن تحول الصلحاء إلى فرسان ومقاتلين، عند المرابطة والتصدي للعدو الخارجي، وكذلك في خضم النزاعات الداخلية، خاصة إذا ما تعرض أحدهم للخطر، لقوة اللحمة الإجتماعية عندهم، وهذا مثال على ذلك، في أواخر القرن السابع هـ دخل الشيخ أبو زيد عبد الرحمان في نزاع مع أهل بلدته الأجم، «وتغير مع أهل

(92) ن.م.، ج 4، ص 245-262، ابن خلدون، تاريخ، ج 6 ص 867، 870، 935، 940 ويبدو أن شيوخ الزوايا كانوا مترددين في مساندة السلطان أبي العباسي عند دخوله افريقية انطلاقا من قسنطينة وبعد التشاور استقر رأي صالح الصدفي ويعقوب الزغبي على تدعيمه.

البلاد» حتى اجبر على الرحيل، وما إن علم الصلحاء بمحنته حتى هبوا لنجدته ومؤازرته، ووصل إليه نحو مائتي شيخ وفقير منهم أبو يوسف الدهماني وغيث الحكيمي وسالم القديدي وأبو اسحاق ابراهيم بن عبد السلام المسراتي والمرابط ادريس الدرباسي الخ. . . وقد احتوت هذه البعثة على عدد هام من الفرسان (ثلاثة وعشرين)، وهذا ما يبرز الجانب شبه العسكري لهذه المؤسسة التي كانت حريصة على حماية المنتمين إليها من فقراء وشيوخ، مغذية بذلك عقلية فئوية منغلقة، تسعى إلى حماية مصالحها بكل الطرق المتداولة، التحالفات المختلفة والالتجاء إلى تعبئة الأنصار، وخاصة الدعاية المكثفة للمشائخ وترويج الوهم والخرافة في ظل مجتمع متأزم يرفض الحقيقة ويتلذذ بالخرافة.

وفي الختام، إن الحديث عن الصلحاء متشعب وذو روافد عديدة، وما كنا نطمح إليه هو التوصل إلى رسم الخطوط العريضة لهذه الفئة، انطلاقا من ملامسة الجزئية الدقيقة، الحدث القصير أو الأسطورة التي يختلط فيها الواقعي بالوهمي، الواعي باللاواعي، والارتقاء بها إلى المستوى التاريخي المتقدم، وكم من بناء شيد لبنة بعد أخرى! ذلك أن الخروج من النظرة المسطحة وفهم كنه الأشياء لا يتأتى بقراءة انتقائية للجوانب المشرقة من تاريخنا فحسب، انما يستوجب أيضا اضاءة الدهاليز المظلمة وإزالة الغبار عن ملفات ـ كم هي صعبة ـ لمختلف الأعلام حسب الزمان والمكان المدروس، ورغم ذلك تبقى الحقيقة نسبية ورهينة الوثائق التي وصلتنا. ولا تقتصر دراسة العلم في قيمته في حدّ ذاته، بالقدر الذي تعتبر فيه مدخلا لتناول مختلف الإشكالات التاريخية.

ان دراسة الصلحاء بوسط افريقية في العصر الوسيط المتأخر تنطلق من هذا الخط المنهجي، سعيا إلى تحديد الموقع الثقافي والاقتصادي

والسياسي والاجتماعي لهذه الفئة، فعلى المستوى الأول، توجد رتب داخل الصلحاء.

ـ صلحاء شعبيون، هم أميون أو شبه أميين، برزوا خاصة بالبادية لانتمائهم الى زاوية أو طريقة، أو لسلوكهم الصوفي، وأحيانا بواسطة التحيل[93].

ـ صلحاء شعبيون متفقهون : درسوا بالضواحي (القيروان، والساحل) ولم يتحولوا إلى تونس مثل العبيدلي والجديدي، لأن «العادة أن يمشي إلى تونس الطلبة الذين يريدون القضاء أو الشهادة أو هما معا»[94]، وقد تعلموا في الأن نفسه مبادىء الفقه المالكي وأسس التصوف.

ـ صلحاء وفقهاء مالكيون : متضلعون في علوم الشريعة والحقيقة، مثل الشبيبي، وهم عادة من الحضر.

ولا يدخل في هذا التنميط الفقهاء المبتعدون عن علم الباطن مثل ابن عرفة، رغم أنه كان يعتقد في ولاية بعض معاصريه[95]، وكذلك صنف الشرفاء. وعموما فإن الحاجز بين علم الباطن وعلم الظاهر واه، وكذلك الثنائية، صلحاء بالريف وعلماء بالمدينة التي ركزت عليها النظرية التجزيئية مبسطة للحقيقة، إذ أن التداخل بين الطرفين كبير ومتفاوت من صالح إلى آخر.

---

(93) ابن ناجي، ن.م.، ج 4، ص 137، ونذكر من صنف المستطفلين ذلك الرجل الذي كان زيالا بتونس وادعى الولاية بالقيروان حيث سكن ببرج، ولما علم الفقهاء أنه جاهل بأصول الدين، أرادوا طرده، فتعرض لهم «العامة».

(94) ن.م.، ج 4 ص 261.

(95) كان ابن عرفة يكن تقديرا خاصا لعدة صلحاء، منهم، أبو الحسن المنتصر وأبو الحسن الزبيدي وأبو علي القروي وأبو عبد الله الظريف وأبو العباس بن علوان وغيرهم. انظر : S. Ghrab, op. cit., p. 625-245

أما التنـميط الثاني فـإنه يأخذ بعـين الاعتـبار المـرجعيـة الاقتـصادية، وموقع كل صنـف من الانتاج الاقتـصادي، ولئن كان الـشكل الأساسي للثروة هو الأرض، فإن استغلالها اختـلف من شيوخ الزوايا (غير مباشر عن طريق شركات وخماسة، ويتحصل على ثمرتها في شكل ريع عقاري واتاوات. . .) إلى الفـقـراء والمـرابطين الـذين انتـمـوا في الغـالـب إلى الفئات المفقرة واستغـلوا الأرض بطريقة مباشرة، وبالتالي كانوا الصنف الأقرب للفـئات الشعبيـة لأن المشائخ، وإن كانوا في الأول ينـتمون في معظمـهم الى «العامة»، فقـد تمكن البعض منهم من استغـلال اقطاعات طائلة، توارثهـا أبناؤهم عبر حـقبات طويلة مـن الزمن، فهذه الفـئة إذن عرفت ديناميـة كبيرة عند بداية تـكوّنها، وبالخصوص خلال القرن السابع هـجري. . . لكنها بدأت تدريجـيا في الاستقرار والتقوقع فـيما بعد، بل أن بعض الأمـلاك تفككت بحكم توزيعهـا للورثاء، أو بيـعها أو افـتكاك السلطان إياها، كـما فعل أبو فـارس بالنسبة إلى إقطاعـات أبناء الوائلي، وفي كل الأحوال فـإن فعاليات هذه الفـئة ومواقفهـا مرتبطة بموقـعها من الانتاج، ومن الاقـتصاد السلعي الذي بدأ في التطور خلال هذه الـفترة، ولـم تكن خـارجة عنهـا حتى في أقـصى الحـالات عند تلذذها بالحرمـان والفاقة والجـوع واستكانتها للأمـر الواقع، لأن هذا الموقف السلبي هو وليد أزمة قوية.

كمـا أن الجانب السـياسي يعني بالنسـبة إلى الصلحـاء المسـاهمة في شتى الصـراعات الداخلية والخارجـية السلمية والـعسكرية، بين السلطة والمجـتمع، الريـف والمدينة. . . فـدور الحياد والتـحكيم غـير واضح بقدر وضـوح المواقف المنحـازة لحماية مـصالحهـم، ومصالح الفـئات المتحالفة معهم داخل المجتمع الحضري، وفي اطار النظرة المحافظة.

بقي لنا أن نتساءل : هل توجد حقا شعبية للصلحاء كما صورتها لنا المصادر؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل أنها تفسر بمدى اعتقاد الناس في الولاية والكرامة، في الخرافة والوهم أم بحاجتهم إلى قيادة مفقودة كانوا محرومين منها، في ظل مجتمع أزمة؟، أم بمدى هذا التكامل والتناغم لمختلف جوانب هذه الفئة التي سيطرت في الآن نفسه على الثقافة وعلاقات الانتاج في الريف والمدينة، وكذلك على الجهاز العسكري والسياسة ثم الاعلام الذي وصلنا مع كثير من المبالغات؟

وعموما فممارساتها كانت في الغالب تغييبية ومحافظة، ودورها كان أساسا دور المسكّن والمخدر (إطعام الجائعين، نشر ثقافة رديئة وطقوس دينية. . .)، لكنها لم تتمكن من تقديم الحلول الناجعة لتوترات شعب ومخاض عسير وطويل عرفته بلاد المغرب، لأن هذه الثقافة الغيبية التي كانت وليدة منحدر ثقافي وعششت في الأزمة، لم تفض إلى فكر خلاق بل كانت دائما مشدودة إلى الماضي.

الجزء الثاني

الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود بالبلاد التونسية في النصف الثاني من القرن 19

محمد نجيب بوطالب

إن التّعمق في البحث في الحياة الاجتماعية للعبيد بالبلاد التونسية خلال الفترات التي عرفت فيها هذه الظاهرة يبدو لنا أمرا مهما. فذلك سيساهم في بلورة الصّورة الحقيقية للفئات الشعبية ـ ومنها فئات العبيد ـ التي ظلت مهملة قرونا طويلة لصالح الفئات المتنفذة في التأريخ الرسمي، مهملة في وظائفها الاجتماعية والاقتصادية وفي دورها التاريخي الذي بدأت ملامحه تبرز اليوم أكثر من أي وقت مضى. وممّا يزيد الأمر أهمية أن تتصدى العلوم الإنسانية، بتقنياتها ومناهجها المتطورة، لدراسة هذه المجموعات دراسة تاريخية اجتماعية.

إن متابعة تحرّكات العبيد في البلاد التونسية والإطلاع على مختلف أحوالهم يقودنا إلى القول بوجود فئات من العبيد، وذلك لوجود إختلافات جوهرية في تركيبتها وفي الأدوار الموكولة لها وفي مكانتها

على السلّم الاجتماعي. وهذا الاستنتاج جعلنا نقتصر على التّعمق، في هذه الدّراسة، في أحوال فئة العبيد السود التي تواجدت في البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أو بصفة أدق، الفترة الممتدة بين سنة 1841 (تاريخ صدور أول قرار بمنع العبودية في تونس) وسنة 1881 (تاريخ بداية الحماية الفرنسية عليها). ومما يثير الموضوع بهذا الشكل لدينا، التعرف على الأوضاع الاجتماعية لإحدى الفئات الاجتماعية المهمشة ومحاولة الإسهام في إكمال صورة المجتمع التونسي في القرن 19 والحال أن هذه الفترة مكنتنا من مادة تاريخية مهمة توفرها لنا المخطوطات والأرشيفات وكتب ومؤلفات المرحلة بما فيها المؤلفات المحلية والعربية والمؤلفات الأجنبية الأوروبية التي تجسدها كتب الرحلات[1].

ومما يمكن ملاحظته حول الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، أنها جاءت في شكل مقتضب، أو عام، أو في معرض موضوعات أخرى لا تفصّل في الحياة الاجتماعية للعبيد السّود في البلاد التونسية، الشيء الذي تحاول دراستنا هنا الإلمام به، ونستثني من ذلك الدراستين

---

(1) من المصادر الأساسية لهذا البحث نذكر ما يلي :
ـ أرشيف الدولة التونسية (أ ـ د ـ ت)، ملفات ودفاتر القرن 19.
ـ كتاب «أتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان» لابن أبي الضياف، تونس 1962.
ـ رحلة الحشائشي إلى ليبيا (جلاء الكرب عن طرابلس الغرب) ـ تقديم وتحقيق علي مصطفى المصراتي ـ بيروت 1965.
ـ «خلاصة ما يتعلق بملك الرقيق بالمملكة التونسية فيما تقدام من التاريخ»، وقد جاء في خاتمتها «هذه خلاصة ما بالحجج المتعلّقة بالغرض المحفوظة بالخزينة العامة» أ ـ د ت وثيقة رقم 336 ملف 10، مجلد 2، ص 261.

الرائدتين اللتين قام بهما كل من عبد الجليل التّميمي[2] وفالنسي (Valensi)[3].

إن العودة إلى البحث في مثل هذه ا لقضايا سيمكّننا من الإجابة على عدة تساؤلات يمكن أن يطرحها البحث السوسيولوجي والانثربولوجي الثقافي حول المجتمعات المعاصرة وخاصة عند محاولة تفسير مظاهر الاندماج الاجتماعي للمجموعات التي تختلف في أصولها وفي ثقافتها، بمعنى آخر عندما يحاول البحث العلمي ملامسة واقع الأقليات في التاريخ الحديث.

والواقع أنّ هذا الأسلوب في البحث لا يزال فتيا في المنطقة العربية وإن دلّت الحياة العلمية والثقافية في العقود الأخيرة على تفاقم الاهتمام بالحركات والفئات الشعبية ومحاولة إبراز دورها التاريخي. فقد وجدت الأجيال الحديثة أن اتجاه المؤرخين في العالم العربي والإسلامي قبل نهايات القرن التاسع عشر لم يركز الانتباه على التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. وكما يرى رودنسون[4] فإنهم لم يعلقوا أهمية كبيرة على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية في الديناميـة التاريخية، وتعتبر مقالات

(2) التميمي (عبد الجليل) ـ عتق العبيد وعددهم في منتصف القرن 19 بايالة تونس «المجلة التاريخية المغربية ـ عدد 39 ـ 40 ديسمبر 1985 ـ ص 590 . ـ «من أجل كتابة تاريخ الحياة الاجتماعية للأقلية الافريقية السوداء بالبلاد التونسية، مصادر وآفاق» المجلة التاريخية المغربية عدد 45 ـ 46، جوان 1987.

(3) Valensi (Lucette) : Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIIe siècle, (Annales - socio-écono-civil) Novembre Déc. 1967, p. 1267.

(4) ماكسيم رودنسون ـ التاريخ الاقتصادي وتاريخ الطبقات الاجتماعية في العالم الإسلامي، دار الفكر الجديد، بيروت 1981، ص 3.

كلود كـاهن[5] في الخـمـسـينات من هذا القـرن نقلة نوعـيـة في دراسـة التاريخ الاجتماعي للمنطقة.

عرفت البلاد الـتونسية ظاهرة العبـودية منذ أمد بعيد أي منـذ العهدين الفيـنقي والروماني. أمـا ظاهرة العبـيد السود فـهي حديثـة العهـد نسبـيا ارتبطت بالعـهد الحـفصي (القـرن 15)[6]. كـما ارتبطت بنشـاط الحركـة التجـارية بين افريقـيا الوسطى وافريقـيا الشمـالية، وزاد من تنشـيطها أنّ البلاد التونسيـة كانت تمثل مركزا لنشاط القرصنة البـحرية في المتوسط. وتواصل وجود العبـيد حتى أواخر القرن التاسع عشـر حيث كان النصف الأول منه يمثل الفترة المخصصـة للقضاء على نوع من العبيد، وهم من المماليك والعناصر المسيحية أو العناصر البيضاء، أما النصف الثاني فقد خصص «لمقاومة» العبيد السود.

هكذا كان الأمـر يبدو، وهو في غـاية الأهميـة، لارتباط المـسألة في وجوهها الأساسية بالدور الذي لعبته الدول الأوروبية المهيمنة آنذاك.

ولا بد للبـاحث من التنبيه إلى تلـك «المسـيرة الـمتـوازنة» التي يدل عليها الخط البياني لمكانة العـبيد كفئة اجتماعية في التّـركيبة السكانية في البلاد الإسلامـية. فقد كانت التـجارة بالعبيد ونـظم القرصنة والحروب تضـم إلى المجتـمع آلاف المواطنين الجدد (من الدّرجة الـثانية)، ولكن التّشريع المجتمعي القائم على تعـاليم الإسلام كان يحوّل عددا كبيرا من

---

(5) Cahen. C., "Fiscalité, Propriété, Antagonismes Sociaux en Haute-Mésopotamie aux temps des premiers Abbassides" in.: Arabica 1954. T1. p. 136 (et Arabica 1959).

(6) التميمي (عبد الجليل) : الروابط الثقافية المتبادلة بين تونس وليبيا ووسط وغرب افريقيا خلال العصر الحديث. منشورات (م.ت.م) عدد 7 تونس، 1981، ص 10

هؤلاء إلى أحرار، إلى مواطنين من الدرجة الأولى، ولو نسبيا، في الأجيال الأولى المحررة. لقد كانت عمليات العتق والتحرير مستمرة، ولكنها لم تحدث ضمورا هاما في الهرم السكاني لعموم العبيد إلا في الفترة المتوسطة من القرن 19 . فالظاهرة بقيت تتغذى باستمرار بنشاط التجارة وتعمق الفوارق الاجتماعية، وبالاخص مع انتشار الترف (الخدم والحشم والجواري) لدى الطبقة الأرستقراطية.

الأوضاع الاجتماعية للعبيد السود :

إن أول ما يجب الإشارة إليه بهذا الصدد أن أوضاع العبيد، بشكل عام، في المجتمع العربي الإسلامي كانت أفضل مما هي عليه في مناطق أخرى. وتشهد أغلب الدراسات التي تناولت العبودية بهذه الحقيقة[7] ، وذلك لما ذكرنا من حثّ الإسلام على العتق وإدراجه ضمن (الكفارات) واعتماد معيار في التقسيم الإجتماعي قائم على الايمان بالرسالة المحمدية. ورغم أن نظام العبودية لم يغب عن الساحة الاجتماعية التي عرفت الإسلام، وخاصة في عصر ازدهار الدولة العربية الإسلامية، إلا في القرون الأخيرة حيث أصابه التفكك. فقد أصبح العبد قادرا على التفكير في تغيير وضعه ووعي واقعه المتردي، خاصة عندما عرف المجتمع انتفاضات في وجه الحيف والتعسف الاجتماعي[8]

(7) - Hartman : Les peuples de l'Afrique, Paris, 1880,p. 237

وانظر كذلك : دائرة معارف القرن العشرين، مادة : رقيق - ص277، بيروت 1971

- وانظر كذلك : ديمرسمان - Demeerseman "Catégories sociales en Tunisie au XIXè siècle d'après la chronique de A. Ibn Abi Diaf" Ibla, n° 117, p.251.

(8) يذكر الطبري بتفصيل دور العبيد في ثورة العامة بالمدينة سنة 145 هـ. في حماية أهاليها ومواجهتهم للجيش العباسي (الخرساني) - الطبري : تاريخ الرسل والملوك - دار المعارف مصر، 1966، ج 7، ص 61 .

وإذا ما وجدنا الأمر على هذا الشكل يصبح من الجائز الحديث عن مفارقة عجيبة تتأتى من هذا التراجع المتأخر للعبودية عن ربوع البلاد الإسلامية، ومما يزيد الأمر غرابة أن ساسة تلك البلدان الذين أمضوا قرارات التحرير كانوا مدفوعين، بطريقة أو بأخرى، من قبل الدول الأوروبية والحملات المعادية للعبودية التي ظهرت فيها.

طريق المعاناة :

تمدنا عدة أبحاث وتقارير ومراسلات بصورة عن الوضعية القاسية التي كان العبيد يلاقونها ضمن قوافل التجارة القادمة من وسط افريقيا إلى شمالها، حيث «يقطع العبيد مسافة تبلغ 3000 كلم على الأرجل في ظروف طبيعية قاسية... وكانوا يخضعون لعملية اصطفاء منذ الحصول عليهم في البداية...»[9] ، ويقول أحد أعضاء الجمعيات المعادية للعبودية : «إذا ما أضعنا الطريق التي تربط بين إفريقيا الاستوائية وبين المدن التي يباع فيها العبيد، فيمكننا التعرف عليها بسهولة عن طريق بقايا عظام الزنوج المتناثرة في الطريق... فعند وصولهم إلى الأسواق يكون عددهم قد تضاءل ليصل إلى ثلث العدد المنطلق أو أقل من ذلك....»[10] .

بعد أن تحط الرحال بهم في أسواق البحر المتوسط الجنوبية فإنهم يتوزّعون. فمنهم من ينتقل إلى بلدان أخرى ومنهم من يستقر بالبلاد التونسية، ولكنهم لا يستقرّون في جهة أو عند عائلة معينتين. إن طابع تحوّل الملكية للعبيد ظلّ قائما، وهذا ما جعل تركيبتهم كفئة اجتماعية تتميز بنوع من الحراك الاجتماعي، ولكن ضمن حدود معينة.

(9) ـ فالنسي ـ (نفس المرجع، ص 1274).

(10) Lavigerie (Charles) Cardinal
- Discours du 1er Janvier 1891; p. 16.

هذه الفئات المستقرّة هي التي ستكون موضع متابعة في هذا البحث وخاصة في الفترة التي ألغيت فيها العبودية بالبلاد في النصف الثاني من القرن 19. وقبل الشروع في تقديم صورة تفصيلية عن هذه الفئة في تلك الفترة لا بد لنا من الإشارة المختصرة إلى الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي كان يمثل مجالا للحركية الاجتماعية لهذه الفئة.

لقد تميزت هذه الفترة بوضعيتين : الأولى كثرة الاضطرابات في الإيالة التي عرفت أزمات اقتصادية كبيرة ارتبطت ببعض التغييرات الحاصلة في تقلص الموارد العائدة من القرصنة والتجارة[11] . والثانية الرغبة في إدخال إصلاحات جديدة سياسية واقتصادية وادارية واجتماعية. ومن جهة أخرى فقد عرف النصف الثاني من هذا القرن احتكاكا متواترا مع أوروبا أثّر على عدة مستويات وخاصة عندما عرفت المنطقة انتصاب الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881. ونجد لدى ابن أبي الضياف تصويرا دقيقا لتلك الأوضاع يغنينا عن الزيادة في التفصيل إذ يقول متحدثا عن الفترة التي مهّدت للدّخول في النصف الثاني من القرن، «. . . ولا شك أن ذلك يؤدي إلى نقص في الأموال والأنفس والثمرات، إلى غير ذلك مما يسقط القوى»[12] .

---

(11) يشير أنجلز إلى هذه الوضعية، ولكنه يقع في المبالغة المتحيزة التي طبعت أغلب النصوص الأوروبية حول المنطقة : «. . . فقد اضطروا إلى البحث عن وسائل أخرى لملء خزائنهم غير الأتاوات التي تدفعها دول أوروبا الأصغر شأنا وإذا كان من الممكن أن نأسف على ما أصاب الحرية من دمار، فلا يجوز أن ننسى أن أولئك البدو أنفسهم هم شعب من اللصوص، ووسائلهم الرئيسية للعيش هي غزو بعضهم بعضا، أو غزو القرويين للحضر، ناهبين ما يجدونه، ومعملين يد التقتيل في كل من يقاوم وبائعين باقي الأسرى العبيد»، ص 14.
«الماركسية والجزائر» (نصوص)، دار الطليعة ـ بيروت (بدون تاريخ)

(12) ـ ابن أبي الضياف ـ أتحاف أهل الزمان. . . ج 5، ص 126، تونس 1964

وتصور لنا كتب الرحالة حالة البلاد التونسية آنذاك، ففي أحدى مراسلاته يتحدث بارت عن الوضعية في سنة 1845 فيقول : «إنّ البلاد في حالة يرثى لها من التعاسة بسبب التكالب الجنوني للباي على تجهيز جيش عظيم على النمط الفرنسي، هناك قرى بأسرها غدت خالية من أهلها، وحقول تنتج التبغ أضحت جدباء منذ أن صار هذا المحصول يخضع لقانون الاحتكار، وهناك مراسي لا يستهان بها شلت حركتها»[19]

صورة العبيد في القرن 19 (الوضع الاجتماعي) :

تزخر المؤلفات العائدة إلى القرن 19 وما قبله بجملة من التسميات المتعلّقة بالعبيد. ولئن اختلفت بعض التّسميات عما في بلدان عربية أخرى فإنها لا تخرج عن نفس إطار التسمية. وهو إطار قائم على :

- فقدان الحرية الشخصية (عبيد ـ وصفان ـ رقيق)
- المكانة السفلى في السّلم الاجتماعي : الخدمة والوضع الاجتماعي المتدني (وصفان ـ خدم، شواشن).
- الأساس الإثني : استخدام الأصل في التسمية (السودان، الأفارقة، الزنوج).

لقد عبّرت هذه التسميات عن وجود فوارق كبيرة ميزت الجماعات الدالة عليها عن الجماعات الأخرى، وجعلتها تتموضع في قاعدة الهرم الاجتماعي والطبقي. وهي من جهة أخرى، نتيجة لذلك الوضع، أصبحت تمثل أقلية سكانية.

---

(19) ـ بارت (هاينريش) ـ Heinrich Barth سبع رسائل مخطوطة عن رحلته إلى تونس (1845 ـ 1846) ـ تحقيق وتعريب منير الفندري ـ بيت الحكمة، تونس 1987، ص 25.

أ ـ **الأصول السكانية** : ترجع الأصول السكانية للعبيد «الزنوج» في فترة الدولة العباسية إلى افريقيا الشرقية، حيث كانت منطقة زنجبار التي اشتقت منها الكلمة العربية «زنج» هي الممول الرئيسي للخلافة العباسية بالعبيد[14].

أما في افريقيا الشمالية فتجمع الدراسات التاريخية على أن الغالبية العظمى من العبيد السود الوافدين ترجع إلى أصول افريقية وسطى وإلى المناطق المجاورة للصحراء الكبرى. ويذكر التميمي أن متابعة أسماء هؤلاء تدل في كثير من الأحيان على أصولهم مثل : «الغدامسي» و«الورتلي» و«البرناوي»[15] و«البربيرو» و«التنبكتاوي»[16].

ب ـ أعداد العبيد وتوزيعهم وحجمهم في التركيبة السكانية التونسية :

لا شك أنه يصعب على الباحث ضبط إحصاءات دقيقة لعدد العبيد في تونس في مختلف الفترات وفي مختلف المناطق. ذلك أن التعدادات كانت جزئية، فضلا عن الأخطاء التي تحف بها بسبب طبيعة البحث الديمغرافي ذاته وبسبب صعوبة حصر السكان وإخضاعهم للدراسة الاحصائية.

---

(14) علبي (أحمد) ـ ثورة الزنج ـ مكتبة الحياة، ص 75، بيروت 1961.

(15) التميمي (عبد الجليل) ـ من أجل كتابة تاريخ الحياة الاجتماعية. . . ص 41.

(16) الزحزاح (هاجر) ـ أطروحة بالمعهد العالي للتنشيط الثقافي ـ تونس «الاحتفالات عند الزنوج في تونس» 1986 من خلال مجموعة المخبرين الذين اعتمد عليهم البحث وذكرتهم في التقديم يمكننا الوصول إلى هذا الاستنتاج.

لقد كان عدد سكان تونس في أواسط الفترة المدروسة يناهز المليونين (سنة 1878) حسب الإحصاء الرسمي العثماني[17] أما إحصاءات الرحالة والقناصل الأوروبيين فتشير إلى أن عدد السكان يقل عن المليون ونصف في تلك الفترة[18]، ولعل هذا التضارب يجد تفسير في ظاهرة الأوبئة التي كانت قد ألحقت بالسكان ضررا كبيرا، كما أن الاختلاف في تلك التقديرات كان ينشأ من الاختلاف في مصدر البيانات وفي حجم الوحدة الاحصائية المعتمدة.

ومن عوائق التقدير السكاني، وخاصة بالنسبة للعبيد أن التّسجيل كان يتم بهدف ضبط الضريبة لا غير، ومن جهة أخرى استبعاد النّساء والفئات العمرية الصغرى. واستنادا على البيانات المتوفرة، وربطها بالسياق التاريخي فإن النصف الثاني من القرن 19 عرف تقلّصا في إعداد العبيد السود بسبب تقليص تجارة الرقيق وصدور قرارات التحرير وإلغاء العبودية. يقول الرزقي : «عدد السودانيين قليل في هذا القطر، وكلهم من سلالة الأرقّاء الذين كانوا جلبوا لهذه الديار من عفنوا، ويورنو، وبزيزقا، من دواخل الصحراء الإفريقية ووقع بيعهم. . . ومنذ حجّر بيع الرقيق أضحى عددهم مستمّرا في النقص حتى أنهم لا يمثلون نسبة الآن عندنا، لا سيما وهم قليلو النسل»[19].

(17) بلغ سكان البلاد التونسية سنة 1878، 1.929.000 بحسب احصار الجريدة العسكرية العثمانية. انظر : كنز الرغائب، ج 6، ص 304، جمع سليم فارس الاستانة 1295 هـ.

(18) أوردت فالنسي في أطروحتها تقديرات مختلفة :

Février (1848 . 2.1 ملسون نسمة)	Cubisol (1967 ـ 2 مليون)
Valensi (1860 . 1.6 = 1.8 م نسمة)	Duveyrier (1881 . 1 م)
Valensi (1864 . 2.1)	Fallot (1888 . 2.1 = 1.5 م)

(19) الرزقي (الصادق): الأغاني التونسية، الدار التونسية للنشر، 1967، ص 156

وتقدّم لنا التعدادات المجراة عام 1856 ودفاتر الضرائب في خزينة الدولة التونسية، تحديدا تقريبيا لعدد العبيد والمحررين بمن فيهم (الشواشين، المعاتيق، العبيد) فهم يوضعون على حدة في آخر الدفتر وفي نهايات القوائم. وتقدر التحليلات أن عدد هؤلاء كان يتراوح بين 6 و7 آلاف في أوائل الستينات (القرن 19)، لكن هذا التقدير يجمع بين فئتين متمايزتين هما : العبيد السود والمحرّرون منهم(*) في كامل البلاد. وتتعرّض بعض الدفاتر إلى ذكر المحرّرين من العبيد وإحصائهم بحسب مناطق ولادتهم أو اقامتهم كما تذكر محرريهم، فالدفتر رقم 819 يحصي عدد عبيد الساحل المحرّرين بـ 250 نفرا (عام 1860) وأكثرهم يتركزون بـ «مساكن» و«القلعة الكبرى» و«المهدية». والدفتر يحيلنا إلى أماكن تواجدهم إذ يذكر مناطق «الكاف» و«الدويرات» و«الحامة»[20]. وفي الدفتر عدد 1021 نعثر على صورة عن «جماعة العبيد بصفاقس» حيث يبلغون 75 نفرا[21]. ومن العوامل الايجابية التي دفعت إلى ظاهرة التّسجيل هذه صدور قرارات الدولة المتعلقة بضرورة إلغاء العبودية. وما صدور أمر الباي سنة 1861 «فيمن تساهل من العمال في عدد الرقاب» إلا دليل على هذا الاتجاه : «من تساهل من العمال في إحصاء عدد الرقاب أو ما يؤدي العشر، والقانون يعاقب بما في الفصل 426 من

(*) فالنسي (المقال) ص 1278 والأطروحة ص 24.

(20) أ.د.ت. : دفتر 819 ، من ص 1 إلى ص 11.

(21) أ.د.ت. دفتر 1021، ص 62 ـ 63 (بدون تاريخ، ونتوقع أنه يعود إلى السبيعينات)

قانون الجنايات والأحكام العرفية. . .»[22] . ويمكن أن يدلنا عدد الحجاج (الأفارقة) في بعض المناطق، على نسبة تواجدهم في بعض المناطق. وفي مراسلات قيادة القيروان إلى الوزير نجد قائمات طويلة في الأسماء المطلوب مساعدتها. ففي رسالة من محمد المرابط يذكر 18 نفرا[23] .

أما عن توزيع الأقلية الافريقية في البلاد التونسية فإن المصادر تدلنا أن وجود العبيد كان يتركز في الجنوب التونسي أكثر منه في الوسط والشمال الغربي حيث كانت القبائل تمتلك عدة مئات[24] ، كما كان وجودهم في المدن وخاصة في العاصمة، حيث كانت الأسر الأرستقراطية من البايات وغيرهم تعتمد على العبيد في الخدمة المنزلية، فضلا عن وجود سوق مركزية بها، فعمليات التّحرير الواسعة التي شهدتها مدينة تونس تمدنا بأعداد كبيرة من المحررين الذين تعتقهم هذه العائلات عند موت أحد الملاك الكبار «عند موت الباي سنة 1835 وقع تحرير 600 امرأة و200 رجل»[25] . وبشكل عام فإن أغلب المناطق عرفت وجود عبيد ومحرّرين، استقروا بها للعمل الزراعي أو للخدمة

(22) جريدة «الرائد التونسي» ـ مجلد 1 عدد 3، بتاريخ 20 محرم سنة 1278

(23) أ. د. ت. ـ رسالة من قايد القيروان محمد المرابط إلى الوزير خير الدين بتاريخ 24 جمادى الثاني.

- Lettres des Caïds, carte 24 bis, 1292. Doss. 281.

(24) Valensi (المقال، ص 1278).

(25) Valensi ـ (المقال، ص 1279).

المنزلية، مرتبطين بملاكيهم القدامى[26].

وهكذا يمكن القول إن عدد هذه الفئات الاجتماعية كان على مدار النصف الثاني من القرن 19 لم يتجاوز العشرة آلاف، وأنه كان مضطربا في الزيادة والنقصان بحسب الاضطرابات الديمغرافية العامة في البلاد. أما توزيع هذا العدد فكان خاضعا لوجود الأسواق القديمة كسوق البركة بتونس، وبمراكز التوزيع الأولى كالدويرات بتطاوين وقابس. ومن جهة ثالثة يمكن القول إن تواجد (الأفارقة) ارتبط كذلك بالمناطق الأكثر نشاطا سواء في الاقتصاد الفلاحي أو التجاري كالساحل.

ج) الثقافة والمعتقد :

ان المكانة الاجتماعية الدونية إلتي عرفتها فئات العبيد السود في المنطقة انعكست على حالتها الثقافية والاعتقادية. وباستثناء بعض الحالات الفردية المعدودة فإن العبيد لم يتمكّنوا من فرص التعليم، وحتى التّعليم الديني كان مقتصرا على بعض الفئات الراقية (في السلم الاجتماعي). أما ثقافة هذه الجماعة فظلّت حتى موفى القرن ثقافة أقلية، حملت معها بعض العناصر الثقافية الإفريقية في التقاليد والفنون واللغات والمعتقدات. ولعل القاء صورة على المهن الموسيقية التي عمل بها بعض التونسيين من ذوي الأصول الافريقية ولا يزالون تدل على هذا الاتجاه الموروث عبر الأجيال.

(26) Valensi ـ (الأطروحة، ص 25، صممت الباحثة خارطة لتوزيع العبيد والمحررين في البلاد التونسية سنة 1860 فذكرت أهم المناطق والمدن التالية :
ـ قابس، قفصة، توزر وورغمة، عكارة، الدويرات، بني زيد، الهمامة (الجنوب)
ـ صفاقس / الشابة ـ سوسة ـ المكنين ـ الوردانين ـ القلعلة الكبرى ـ مساكن (الساحل).
ـ تونس ـ زغوان ـ بنزرت / ماطر ـ طبرية ـ مجاز الباب ـ تستور ـ باجة ـ الكاف / أولاد عون ـ أولاد بوسالم (الشمال).

أما البحث في معتقدات هذه الفئة فيمكن أن يكون موضوعا لبحث مفصّل. فقد تميز الإسلام الشعبي لديها بميزات خاصة. ذلك أن الباحث في طقوس هذه الجماعة يلاحظ في القرن التاسع عشر اختلاطا لديها بين عدة أفكار ومبادىء فلسفية ودينية. يقول الرزقي متحدّثا عن «السودان»، «وفي عنفوان كثرتهم خصوصا خلال الدور الحسيني جعلوا جامعة لهم. وأخذوا يظهرون من عوائدهم شيئا فشيئا، مستترين في اجرائها تحت اسم زاوية سيدي سعد، وفيها من الوثنية ومبادىء التوحّش ما فيها. فمن أهم معتقداتهم تقمص أرواح بعض الصالحين وسلاطين الجان في رؤوس الآدميين وبعض الحيوانات... فيقدمون لهم ولأمثالهم القرابين، وينسبون لهم التأثيرات في الأمراض وجميع العوارض الإنسانية، وجعلوا لهذه الجنون مقامات يزورونها»[27].

هذا الواقع الذي يتحدّث عنه الرزقي في أواخر القرن 19 يذكرنا بظاهرة جديرة بالابراز، في بدايات القرن. فقد ظهرت جماعة من العبيد عرفت لدى أحد كتاب المرحلة بـ «فتنتها»، طبقت طقوسا ودعت إلى عقائد مختلفة عن الإسلام، فقد وجه أحمد التنبكتي[28] رسالة إلى الباي حمودة باشا منبها إلى العادات والمعتقدات الغريبة التي تثيرها طائفة السودان آنذاك. وقد عملت السلطة السياسية على يد بعض البايات على مقاومة تلك الدعوات فقضت على أماكن تعبّد الزنوج، ولكن الظاهرة لم تختف نهائيا بسبب ظهور زوايا و«ديار» جديدة أنشئت بشكل خفي

(27) الرزقي (الصادق) ـ نفس المرجع ـ ص 156.

(28) التنبكتي (أحمد) ـ مخطوطة «هتك الستر فيما عليه سودان تونس من الكفر» مؤرخة في 2 رجب 1215/ 20 نوفمبر 1800. وقد حققها عبد الجليل التميمي في كتابه: «الروابط الثقافية»... (مرجع مذكور)

وفي أماكن بعيدة[29] ومن المؤكد أن بعض الأوساط الاجتماعية تأثّرت بهذه الاعتقادات (ينبه التنبكتي في رسالته إلى خطورة تأثّر النساء بما تروجه دعوة السودان في فتنتهم). فمن (النساء السودانيات ومن كن على فكرتهن) من يعتقدن في تقمص بعض الحيوانات للأرواح، مثل الاعتقاد في سلاحف وادي مليان قرب تونس حيث يقوم ضريح (سيدي سعد). فهن يلقين بالطعام والحلوى إليها ارضاء لها (أي للجن)[30].

أسعار العبيد وعمليات البيع :

ليس غرضنا بهذا العنوان القيام ببحث المسألة وكأنها تتعلّق برغبة في إظهار صورة مونوغرافية جامدة. ولكن هدفنا ينبع من دافعين : الأوّل هو إظهار المكانة الاجتماعية للعبد، والمهانة التي كانت تلحق به باعتباره إنسانا. وهي مهانة يلحقها الإنسان (القوي) بالإنسان (الضعيف) فتقاس قيمته بشيء مادي (السعر). والثاني هو محاولة التعرف على الفوارق الاجتماعية في صفوف العبيد وارتباط هذا الواقع بالمراحل التاريخية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة من جهة أخرى. فأسعار هؤلاء كانت تختلف باختلاف العصور، وتخضع لمقومات سلعية ترتبط في تحديد قيمتها ببعض المتغيرات كالجنس والعمر والطبقة التي يلحقون بها والوظيفة التي يؤدونها عمليا.

تتفاوت هذه الأسعار بحسب أصولهم فمنهم من كان يباع بثمن بخس جدا ومنهم من كان يباع بثمن مرتفع، ففي ما سبق كان الأبيض يفوق الأسود في سعره. كما كان الثمن مرتبطا بدرجة التعليم والتربية

(29) الزحزاح (هاجر) - مرجع مذكور - وتذكر نقلا عن Treamearne أن الأفارقة حملوا معهم الاعتقاد في الجن ومزجوه ببعض المعتقدات الإسلامية.

(30) الرزقي (الصادق) - نفس المرجع، ص 17.

والصناعة[31]. ويروي الحشائشي : «أخبرني المنعم السيد الحاج أحمد بن الكيلاني أنه ذهب مع والده صغيرا إلى هذه الدار (دار بيع العبيد بتونس) ليشتري منها خادما فاشتراه بثلاثمائة وخمسين ريالا تونسية (210 فرنك). . . . وذكرت إحدى الوثائق أن ثمن إحدى الجواري حوالي سنة 1855 بلغ 48.000 قرش (هذا غير كلفة الثياب والزينة والإحسان عليها حيث بلغت تكلفتها الجملية 49.730 قرش)[32]. ومقابل هذه الأثمان المرتفعة كان بعض العبيد يباعون (بثمن بن قهوة)[33] وكان ثمن الذكر أكثر من ثمن الأنثى، في الفترة المتأخرة، كما كان ثمن العبد الأسود أقل بكثير من ثمن العبد الأبيض[34]. ويبدو أن أسعار العبيد السود في البلاد التونسية لم تحظ باهتمام الباحثين لأن ذلك كان لصالح الاهتمام بأسعار المماليك الأوروبيين. وينعكس هذا الوضع على اهتمام المؤرخين بتسجيل نماذج من أثمان المماليك باعتبار أن العملية كانت تخضع إلى قيم المباهاة.

أما عمليات البيع والشراء فكانت تتم في فترة الدعوة إلى إلغاء العبودية بشكل سري ذلك ما نلاحظه من خلال بعض المراسلات

---

(31) ميتز (آدم) ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ـ دار الكتاب العربي 1967 ـ ج 1، ط 4، ص 296 ـ 298 (في القرن الرابع) قدر الكاتب الثمن الجاري للرقيق الأسود كما يلي :

السنة	الثمن
312 هـ	18 دينارا (ثمن كافور)
300 هـ	150 دينارا (ثمن الجارية).
325 هـ	13000 دينار (ثمن بعض الجواري المدربات)

(32) أ.د.ت الملف 10 الوثيقة عدد 331.

(33) ابن أبي الضياف (الاتحاف)، ج 8، ص 89.

(34) Valensi (المقال، ص 1281).

المتبقية كتلك التي وجهها كاهية وجق الجريد وخليفة نفزاوة إلى الوزير خير الدين. . .» وأما ثمنهم فلما نقيم حساب ما بقي منهم ونقدم للسيادة. . . نعرف جنابكم المرجع بذلك»[35] .

وأما الأسلوب العلني فكان يتم في أسواق خاصة مثل «سوق البركة» بالعاصمة وكان يوسف داي قد بناه لهذا الغرض[36] . وكان الغدامسيون يختصّون بتجارة العبيد لأن «غدامس» كانت مركزا لتوزيعهم بعد جلبهم من جنوب الصحراء[37] فقد نشطت التجارة بين أهل تونس والغدامسية حتى سنة 1873 «وكان لهم بداخل تونس دار كبيرة مشهورة يبيعون فيها الرقيق من ذكور وإناث، صغارا وكبارا، وهي الدار الكائنة الآن بنهج البلاغجية رقم 6. . . يجلس بهاته الدار كبير التجار الغدامسية. . . وهو من الأعيان الأغنياء، فيأتيه إلى المكان المذكور من أراد شراء الرقيق من أهل البلد فيجلس المشتري بمكان مخصوص ثم يعرض عليه من أراد شراءه من الرقيق وبعد البيع والشراء والتّقليب والسلامة من العيوب يدفع المشتري الثمن ويرفع ما اشتراه إلى محله»[38] . أما في مرحلة المضايقة والمنع فكانت بعض الأسر الارستقراطية الباحثة عن العبيد الخدم تلتجىء إلى طرابلس بالاعتماد على بعض القبائل التي تركز اقتصادها على التجارة كالمرازيق[39] . تلك صورة موجزة عن وضعية العبيد السود في أسواق النخاسة، وهي وضعية لا يغبطون عليها لما

---

(35) أ.د.ت. Doss : 240, Carte 21, doc. n 65

(36) الحشائشي (الرحلة)، ص 117.

(37) Valensi ص 1274، وذكر ذلك في أ.د.ت. ملف 10 ـ مجلد(2) ص 261، وثيقة 336.

(38) الحشائشي ـ نفس المصدر، ص 116.

(39) Nachtigal/(G) - Sahara et Soudan, Paris, 1881, p. 21

تميزت به من القساوة والقهر، فما هي الآن وضعيتهم من خلال نشاطاتهم اليومية في العمل وكيف كانوا يتوزّعون حسب هذا النشاط؟

هـ توزيع العبيد حسب الأعمال والنشاطات :

أورد ديمرسمان في بحثه حول الفئات الاجتماعية في القرن 19 رأيا لأحد الرحالة مفاده أن العبيد (في هذا القصر) كانوا أكثر حظا من العبيد الآخرين في مدينة تونس «أنهم الأقل عناء من بين كل أنواع العبيد، وهناك كثير من سكان المملكة أكثر شقاء مما عليه هؤلاء»[40] . يعتبر هذا الرأي أفضل مدخل للحديث عن الكيفية التي ينقسم بها العبيد. فالنظرة المتفحّصة الى الأعمال التي كانوا يمارسونها في المنطقة تقود إلى اكتشاف مدى تركزهم في الفترات الأخيرة من عهد العبودية في الأعمال المنزلية وبعض الخدمات الخاصة كالحراسة. ورغم إصدار قرارات العتق قبيل بداية النصف الثاني من القرن 19 فإن الطبقة الارستقراطية المدنية ظلت تحتفظ بيد عاملة شبه مجانية...

ولكن العبودية المنزلية كانت تحمل في جوهرها فوارق عديدة، لأن العبيد كانت أعمالهم تتراوح بين خدمة القصور وبين توفير الرفاهة لأصحابها، فاحدى المراسلات العائدة إلى فترة السبعينات تشير إلى أن الوزير (خير الدين) كان يبحث عن جارية قادرة على العزف على البيانو[41] . وذكر المحامي جوبر (Jobard) في جريدة (La Tunisie) متحدّثا عن سنة 1890 أن بعض إماء قصور المرسى كن يجلبن الماء من الحنفية وكن يقمن بالأعمال المنزلية مثل إعداد القهوة[42] .

(40) Demeerseman - Catégories sociales en Tunisie au XIXè siècle; in Ibla n 124, 1969, p. 251.

(41) أ.د.ت (انظر الملف 10 ـ الوثيقة 333).

(42) Jobard (L'avocat) : L'esclavage en Tunisie - Tunis 1890 - p. 20.

وقد برز دور النسوة في الأعمال المنزلية في نطاق نظام «الحريم»، فالخادمة «الوصيفة» تشرف على جميع مراحل زواج فتيات العائلة، وهي التي ترضع أطفالها (حتى تبعث فيهم القوة والشجاعة والقدرة على التحكم وقت الشدائد)(43).

ولأخذ صورة مفصلة عن الأعمال المنزلية لدى العائلات الارستقراطية يمكن العودة إلى كتاب المستشرق (هملتون جب) : «المجتمع الاسلامي والغرب». فقد توارثت هذه الطبقة تلك الصورة التي تحدّث عنها (جب) عن القصور السلطانية العثمانية، إذ تتوزع أعمال العبيد السود بين حراسة «الحريم»، وتنظيف الغرف، والمحافظة على مفاتيح الأبواب، وهناك بوابة القصور والمعلمات (المربيات)، والخازنات (اقتصاد الحريم)(44). وقد استمر بعض المحررين من العبيد حتى وقت متأخر في عمل الحراسة حيث عملوا في حراسة قصور المعمرين الفرنسيين(45).

هذه العبودية المنزلية (غير المنتجة) تختلف عن العبودية الزراعية. فالإقدام على عمليات التحرير والحثّ عليها من قبل الدولة دفع بالملاك في المناطق الزراعية إلى إتباع نظام المحاصصة في التعامل مع المتبقين ومع المحررين. وفي بعض المناطق من الجنوب، كجربة، كانت الأعمال الزراعية تقوم حتى منتصف القرن على يد عاملة تتكوّن من الفئات الضعيفة كالعبيد الذين توزعوا منذ مقدمهم الأول في تلك المناطق. يقول بارت خلال زيارته للجنوب التونسي سنة 1845 : «إنّ

---

(43) Valensi (نفس المرجع، ص 1267).

(44) جب (هاملتون) وبوون (هارولد) ـ المجتمع الاسلامي والغرب ـ ج 1، ص 194، ترجمة أحمد بن مصطفى، دار المعارف بمصر.

(45) Zawadowski (G) : "Le rôle des nègres parmi la population tunisienne" : in Terre d'Islam : 2e semest. 1942, pp. 146; 156.

الفلاحة بالمنطقة كانت أوضاعها متردية بسبب تقلص اليد العاملة نتيجة قانون تحرير الاسترقاق»[46] . كما كانت منطقة الجريد تمثل مركزا لتواجد اليد العاملة (الافريقية) نظرا لوجود الواحات[47] . وتدلنا دفاتر الإحصاءات المخزونة في الأرشيف الوطني التونسي على تركز العبيد السود أيضا في منطقة الساحل التونسي بسبب الأعمال الزراعية التي تتطلبها مواسم الزيتون والحبوّب. ومما يدل على أن المناطق الداخلية هي أيضا قد عرفت عبيد الزراعة، ما عرف من موقف (العربان) بمعارضتهم لحملة الدولة الهادفة إلى عتق العبيد نستشفّ ذلك من رسالة قاضي المالكية إلى الباي ردا على قرار التحرير ذاكرا المعارضين». . . ومن نظر إلى ضياع ماله وعسر حاله وتعلق ببعض أقوال العلماء كأهل جربة وغالب العربان وأهل الفلاحة، أطال لسانه بالقدح»[48] ، ولئن مثل ذلك مفارقة غريبة، خاصة بالنسبة لموقف قادة الحركات الاجتماعية التي انتفضت في وجه الدولة مما عرف «بانتفاضات الضرائب»، وتفسير ذلك أنهم كانوا يعتبرون إلغاء امتلاك العبيد نوعا من زيادة تضييق الخناق عليهم اقتصاديا. ومن جهة أخرى يمثل موقفهم احتجاجا على استمرار تملك رجال الدولة للعبيد. وقد عبر ابن أبي الضياف عن المبرر الأول بقوله إن «العربان أيضا طالبوا برفع التحجير في ملك السودان، وهذا مطلب ربما ينفعهم في الإعانة على أمور دنياهم. . .»[49] ،

---

(46) بارت / الرسائل (مرجع مذكور) ص 61 ـ وقد روي ذلك عن أحد أعيان جربة وهو بن عياد الذي شرح له أسباب إهمال احدى الحدائق.

(47) هذا ما نستنتجه من بعض المراسلات، مثل الرسالة التي وجهها خليفة نفزاوة والجريد إلى خير الدين ذاكرا له أنه اختار له بعض العبيد للشراء بهدف الخدمة المنزلية. انظر أ.د.ت. Doss. 240, Carte 21, arm. 1

(48) ابن أبي الضياف ـ (الاتحاف) ـ «دولة أحمد باي»، ص 128.

(49) ابن أبي الضياف ـ (الاتحاف)، ج 2، ص 130.

وهكذا يمكن استنتاج أن العبيد العاملين في الزراعة قد اختفوا من البلاد التونسية قبل اختفاء التنوع الأول (عبيد القصور). وهذا أمر منطقي لأن ملاك العبيد من الفلاحيين في مناطق البلاد كانوا أولى بتطبيق اجراءات العتق، بينما كانت الطبقة الارستقراطية المدنية قادرة على حماية نفسها من تلك الاجراءات باعتماد أساليب التستر والمبادرة بالحاق العبيد الخدم بها (بمنحها ألقابها).

وبالاضافة إلى هذين النوعين من الأعمال، هناك أعمال ثانوية مارسها بعض العبيد الزنوج مثل التطبيب (الحاج محمد بن أحمد الذي هرب إلى جربة)[50] ومثل (سيدي حمادي الذي ينحدر من العبيد السود، وعرف بالتطبيب بالجان في إحدى مناطق الجنوب الغربي)[51]. كما عرفت أعمال البعض بالتّخصّص في الحرف «والبعض منهم كانوا حرفيين أو تجارا يكونون عائلة بينما هم وأطفالهم يبقون مملوكين حتى يقع تحريرهم»[52].

ومن هذه الأعمال الحرفية العمل في صناعة الفخار مثلما هو الشأن بجزيرة جربة[53]. كما اختص البعض بالعمل الموسيقي والغناء. وبعض الظواهر الموسيقية الموجودة في العقود الأخيرة إنما هي موروثة عن فترة قديمة وقع توارث أنماطها الإفريقية من قبل أجيال العبيد الزنوج.

(50) أ.د.ت. ملف سنة 1893، برقية موجهة إلى المقيم العام بتونس بتاريخ 26 فيفري 1893.

(51) - Zamiti (Kalil) : Sociologie de la Folie (introduction au chamanisme maghrébin, Tunis 1982, CERES), p. 48.

(52) - Martin (A.G.P.) : Précis de Sociologie nord-africaine, Paris, 1913, p. 93.

(53) الزحزاح ـ نفس المرجع، ص 18 وما يليها.

«فالصطمبالي» و«بوسعدية»[54] مظاهر احتفالية مارسها البعض بهدف جمع المال أو الطعام.

ظاهرة الالتجاء إلى الزوايا :

بعد التعرض إلى نشاطات العبيد وأعمالهم وعلاقاتهم بالسكان وأعدادهم لا بد لنا من التعرّض إلى بعض مواقفهم، وخاصة تلك المتعلقة بطريقة مواجهتهم لوضعية العبودية. إنّ تشتت الأعمال وطبيعة الخضوع القاسي الذي كان يتعرض له العبيد السود في القرن التاسع عشر كان وراء عدم ظهور أي شكل منظم لتلك المواجهة. وكان لطابع العبودية المنزلية أثره في ضعف تبلور الصراع الطبقي لديهم، ذلك أنّ هيمنة هذا الطابع على أنماط العلاقات الأخرى (في الزراعة مثلا) لم يؤدّ إلى بروز ثورة كتلك التي ظهرت في العصر العباسي والمعروفة بثورة الزنج.

ورغم ذلك فإن الباحث مدفوع إلى التنبيه إلى بعض أشكال المواجهة التي عرفتها صفوف العبيد، وخاصة ظاهرة الالتجاء إلى الزوايا.

ومن الزوايا التي كان يقع الالتجاء إليها، تلك التي امتازت باشعاعها الروحي وبدورها الاجتماعي البارز، مثل زاوية سيدي محرز بتونس والزاوية البكرية وزاوية سيدي منصور بصفاقس... الخ. فالزاوية تقوم بوظيفتين، الأولى وظيفة أمنية اجتماعية وروحية والثانية وظيفة قضائية (تحرير وثائق العتق)[55]. ولتقديم صورة عن عملية الالتجاء نورد نص الوثيقة التالية : «حضرت بالوزارة، السودانية سعيدة بن معطى من برقو

(54) الصطمبالي، أو (سمبالي) حفل يقوم به «السودانيون» بتونس ويشتمل على ضرب آلات ورقص يتخمرون فيه.
ـ بوسعدية : رجل «سوداني» يلبس الخرق وقطع الجلود ويرقص على دقات طبل صغير. ذكرها الرزقي (الأغاني التونسية) ص 400 ـ 412.

(55) انظر التميمي ـ (المقال) م.ت.م. العدد 45، 46، ص 42.

وذكرت أنها مملوكة للحاج علي بن محمد من أولاد منصور من حامة قابس، وفي شهر ذي الحجة في العام الفارط قدمت مع سيدها للحاضرة وما لبثت أن هربت من عنده والتجأت الى زاوية سيدي محرز، وهي الآن تطلب العتق»[56] . وكان عامل القيروان (محمد المرابط) وجه رسالة إلى الوزير حول وضعية ثلاث من الزنجيات إحداهن أبت الرجوع إلى سيدها «وتحصنت بالحرم ثم بعد أيام فرت منه. . .»[57]

إنّ «الحرم»، أي الزاوية، وكل مكان مقدس، يمثل هنا ملجأ للمضطهدين، لما يحتله في نفوس العامة من مكانة، وكذلك بالنسبة لممثلي السلطة. ولكن هذا الالتجاء كان مؤقّتا، لأن على الهارب البحث عن مكان آخر أو حل لمشكلته. ويبدو أن أعوان الدولة كانوا يضايقون الهاربين إلى الزوايا ويحاصرون المكان، وليس بالضرورة أن يكون كل الملتجئين عبيدا بل هناك أصناف أخرى كما يبدو من المراسلة التالية : «. . . على أن نتمكّن من الأنفار الذين تحصنوا بالزاوية، نحيطها بالعسس ونبيع الابل على يد خليفة صفاقس. . .»[58] . ويذكر كاهية وجق صفاقس نفس الظاهرة حيث أن مجموعة من المغيرين هاجموا المنطقة وافتكوا حيواناتها، فلما طاردوهم «هربوا إلى زاوية سيدي عبيد»[59] .

وكان الالتجاء إلى الزوايا مصحوبا بنوع آخر من الالتجاء إلى القناصل، ولئن كان الأول مقبولا لدى السلطة، وخاصة خلال فترة

---

(56) أ.د.ت. قسم أ ـ ملف (3)، 281 (رسالة من عامل الأعراض إلى الوزير الأكبر بوعتور بتاريخ 3،12،1886)،

(57) أ.د.ت. صندوق 17، ملف 191، وثيقة رقم 13794.

(58) أ.د.ت Doss. 884, Carte 168 arm. 17, Doc. 12

(59) أ.د.ت. (نفس المصادر السابق، وثيقة رقم 14 (بتاريخ 1869).

صدور قرارات التحرير، فإن الظاهرة الثانية كانت تحرجها لأنها تمثل مصدر ضغط عليها من قبل الدول الأوروبية التي كانت تشن حملة في موفى القرن ضد العبودية في العالم. فمما وصى به الباي أعضاء المجلس الشرعي إثر صدور قرار العتق الأول : «المصلحة السياسية في عدم التجاء المملوكين إلى حرم ولاة غير ملتهم لما تكاثر وقوعه من التجاء المملوكين إلى ديار قناصل الدول محتمين بهم من شدة أضرار مالكيهم بهم من الضرب والتعذيب»[60] . وهذا مصدر رسمي يشير لنا بوضوح إلى أسباب ظاهرة الهروب من الملاك، وقد انفتحت آفاق لم تكن من قبل أمام هؤلاء المضطهدين.

كانت البلاد قبيل الحماية الفرنسية تمر بضغوطات سياسية واقتصادية داخلية وخارجية وهذا ما جعل التفكير في الغاء العبودية يأخذ مجراه الجدي والحاسم. لقد أحدثت الدولة بعض الإجراءات الادارية المتعلقة بتحرير العبيد وتشريع العلاقات بين المواطنين.

فالمصادر العائدة إلى تلك الفترة تذكر لنا عدة مصطلحات جديدة وتسميات مثل : «قايد المعاتيق» و«نائب العبيد» و«شيخ العبيد» و«خليفة العبيدة». ولئن كان بعضها مستخدما قبل ذلك، ولكنها كانت أكثر استخداما (الآن) للحاجة إلى هؤلاء «القادة» لضبط الأسماء وتنظيم إجراءات التحرير[61] .

إن هؤلاء كانوا يمثلون حلقة الوصل بين فئات العبيد والسلطة السياسية. فتنصيب موظفين حكوميين في الزوايا كان دليلا على اعتراف الدولة بوطأة ظاهرة التجاء العبيد إليها من جهة، وحرصها على تنفيذ

(60) وثيقة حول الرق بتونس، بدون تاريخ. أ.د.ت. ملف 10، مجلد 2، وثيقة رقم 336، ص 261 (أواخر القرن 19).

(61) أ.د.ت. دفتر 819 (مذكور) فيه ذكر لأسماء المعاتيق ومحرريهم وقادتهم.

مشـروعهـا التحـريري من جهـة أخرى. وسـتنكشف من خلال مـتابعـتنا لقوانين الغاء العبودية تلك الاجراءات بشكل أكثر تفصيلا.

مسيرة مراسيم الغاء العبودية وانعكاساتها :

امتـدت قرارات اصـدار مراسـيم العـبودية بالبـلاد بين سنتي : 1257 هـ/ 1841 م و1307 هـ/ 1890 م. ومـمـا يلاحظ في هـذا الشـأن الطابع التـدريجي الذي اتخذته الدولة في عـمليات العـتق. فاتـخاذ القـرار كان يسـبق ببـعض الإجـراءات «ولم يأمر بذلـك دفعـة واحـدة بل تدرج إلى الوصول إليه». ومن تلك الإجراءات إبطال عادة رفع صحف العتق على القصب وراء جنائز المـعتوق عنهم. يتـحدث ابن أبي الضيـاف عن وفاة مـصطفى باي الذي امـتـدت ولايـتـه بين سنتي 1835 و1837، قـائلا : «ودفن من الغـد حـذو أبيـه، وعتق علـيه ابنه وغـيـره عـددا كثـيـرا من الارقـاء. وإن لم يتّبعـوا نعـشه بالـقصب التي بـها صـحف العـتق على العادة، وقال ابنه : إن العتق لله سبحانه، لا للمـباهاة بكثرة المعتوقين. ومنه نسـخت تلك العادة حتـى منّ الله على عبـيده بالعتق العـام على يد ابنه (وارث ملكه)»[62] وأسـقط المكس المـوظف علـى ذلك، وهدم الدكاكين المـوضوعة لجلوسهم، وبقعة قـائدهم ولكنه سكت عن بيعهم في غـير السـوق. كمـا منع إخراج العـبيد المـملوكين من البـلاد قصـد المـتاجـرة بهم. فـفي تلك السنة كـاتب البـاي قنصل انقلتـرا بمـاطلة : «. . . ولا زالت الشفقة على العبيد المسـتضعفين تحرك عنايتنا. . . وقد اقـتـضى نظرنا الآن أبطال السوق المـعد لبـيعهم على أيدي الـدلالين مثل الانعام في حاضرتنا تونس وسائر عملها، وأبطلنا المحصول المرتب على

---

(62) ابن أبي الضياف (الأتحاف) ج 3، ص 286.

بيعهم وأسقطناه من مدخول دولتنا. . .»[63].

وكان الهاجس المحرّك لتقليص العبودية ببطء هو التّخوّف من انعكاسات الضرر الاقتصادي «لما فيه من ضياع أموال على أربابها» ولأن «ابطال ملكهم دفعة واحدة يؤثر هرجا وضياعا في أموال عظيمة للناس». . . وكان لهذا الإجراء الأول صداه في الأوساط الأجنبية المنادية بضرورة تحرير العبيد، ففي أكتوبر 1841 أرسلت (جمعية حماية البشر) بالثناء على الباي وأعلنت ادراجه ضمن رؤسائها الشرفيين، كما وردت مكاتيب من الانقليز في مالطة وغودش وجبل طارق. . . مضمونها الثناء على هذا الاجراء الرفيع[64].

وفي السنة الموالية (1842) أصدر الباي أمره لعمال مملكته يأمرهم بمنع تجار غذامس من إدخال العبيد، وفي حال إدخالهم، فهم يمنعون من بيعهم ويدفعون على تحريرهم. وفي آخر السنة أصدر أمره بأن مواليد البلاد التونسية لا يباعون ولا يشترون.

ويعتبر قرار 1846 تحولا نوعيا في هذا الظاهرة حيث نص على تحجير الملكية وأمر الباي أحمد باشا كاتبه (ابن أبي الضياف) بمكاتبة أهل المجلس الشرعي في ذلك[65]، وعينت الدولة عدولا في أهم الزوايا وفي المناطق التي يتواجد بها العبيد، يكتبون لكل من أتى مستجيرا وثيقة تحريره (حجة).

---

(63) وردت هذه البيانات حول بدايات الغاء الرق بوثيقة غير مؤرخة، ورقمها 336، الملف 10، مجلد 2 أ. د. ت. (الرسالة المشار إليها مؤرخة بتاريخ 30 رجب 1257 (1841). وقد أوردها ابن أبي الضياف (ط 2، ص 125).

(64) أ. د. ت. المصدر السابق.

(65) ابن أبي الضياف (الأتحاف) «دولة باي» ص 125 ـ الشركة التونسية للتوزيع، ـ 2، 1985، تحقيق أحمد عبد السلام.

وللتدليل على حرص الباي على تنفيذ قراره وطبع اجراء العتق بطابع رسمي جاد، طالب بمده بتلك العقود من أجل أن يوقع عليها شخصيا. وكانت مراسلات الباي تستند إلى نصوص إسلامية تدعمها. ورغم أن القرار صدر عام 1842 إلاّ أن هذه المراسلات المؤرخة عام 1846 (1262) يمكننا اعتبارها الأهم لأنه بهذا التاريخ بدأ التطبيق العملي للقرار. وقد لاقت تلك المراسلات تجاوبا كبيرا لدى ممثلي الدولة في مختلف الجهات، وأشهر هذه الردود هي ردود شيخي المذهبين المالكي والحنفي. يقول شيخ الحنفية في رده : «وما أشرتم إليه من المصلحة قد فهمناه وتحققناه وقد وقع من عبدكم تحرير ما بيده من العبيد»[66] . كما لاقى هذا الاجراء صدى في الأوساط الأجنبية وخاصة من قبل الانجليز الذين كاتبوه في هذا الشأن[67] ، كما ظهرت بالبلاد رسالة مجهولة المصدر تنسب إلى بعض الأوروبيين تشيد بهذه القرارات[68] .

لقد سعت الدولة إلى الاتجاه الذي يدعم موقفها فعملت على تحمل المسؤولية وحدها وفي ذلك رغبة في إثبات أنها ليست مدفوعة إلى عمليات إلغاء العبودية دفعا وأن القرارات نابعة من إرادة ذاتية داخلية. فعندما عين الباي عدولا وكاتب نوابه الاداريين وشيوخ المجلس الشرعي لاحظ وجود «المصلحة السياسية التي هي عدم إلجاء المملوكين إلى حرم ولاة غير ملّتهم» وهو يقصد هنا توسّط القناصل

(66) ابن أبي الضياف (الأتحاف) ـ نفس المصدر السابق، (ط 2)، ص 126.

(67) المصدر السابق، ومما ينص عليه : «. . . ومن المباح في ملتكم الحنيفية السمحاء ملك الأساري. . . ومن قواعدكم الشرعية تشوق الشارع إلى الحرية. . . وهذا (العبودية) لا مساغ له بشرع ولا عقل» ص 128 ـ 129 ـ 130.

(68) خلاصة ما يتعلق بملك الرقيق بتونس، أ.د.ت. ملف 10، مجلد 2، وثيقة 336، ص 261.

منكرين سوء معاملة العبيد[69].

وما كانت القرارات الأولى كافية لاختفاء العبودية، فبقدر ما تقلّص استخدام اليد العاملة الافريقية كان استخدام عبيد الخدم في المنازل ساريا كما استمرت المتاجرة السرية بالعبيد. ومن الخطأ الاعتقاد بأن العبودية قد اختفت تماما بمجرد مباشرة فرنسا استعمارها لتونس. ففي سنة 1887 (جانفي) أصدر الباي مرسوما جديدا وجّهه إلى مسؤولي الجهات في المدن والقرى، ولكن صيغة هذا القرار، هذه المرة، كانت حاسمة، فإذا كانت المراسيم الأولى تتخذ أساليب وعظ وارشاد في الدعوة إلى الْغاء العبودية، فإن هذا القرار كان صارما في تأكيد ضرورة التحرير من خلال دعوته الصريحة إلى تسليط العقوبة الشديدة على كل من يملك عبدا أو يشتريه. وممّا لا شكّ فيه أن الدولة قد لاحظت أن المرسوم الأول لم يطبق بل زاد في تنشيط التجارة السرية بالعبيد، فتحركت بعزم قوي. وينص المرسوم على محاكمة من يعثر عليه من تجار العبيد وتحميل مصاريف العبيد على البائع والمشتري. كما دعا إلى الإسراع باتخاذ إجراءات العتق عن طريق تحرير عقود رسمية تشرف عليها الدولة.

وهكذا فإنّ محاصرة التجار المتمرّسين بطرق التجارة وأساليبها لم تكن بالأمر الهيّن، وحتى الثمانينات كانت المتاجرة بالعبيد مستمرة. يقول هارتمان : «وهذه التجارة لم تختف نهائيا حتى الآن (يقصد 1880)[70].

وتشير وثائق أخرى إلى صدور قرارات أخرى بعد مرسوم 1887 من ذلك ما أشارت إليه (خلاصة ما يتعلق بتاريخ الرق في البلاد التونسية)

(69) نص هذا المنشور مذكور في مقال التميمي، م.ت.م عدد 45 ـ 46 ص 40، جوان 1987، تونس.

(70) R. Hartmann : Les peuples de l'Afrique, Paris 1880, p. 237

التي أشارت إلى الأمر المؤرخ في 9 شوال 1307 الموافق لـ 26 جوان 1890، و«يتضمن تقرير حكم رفع الملكية وتعيين العقوبات الشديدة التي تنال المخالف بارتكاب ذلك»[71] . ويذكر المحامي (جوبار) (Jobard) صدور مرسوم عام 1890 حول العبودية «يستمد روحه من القرآن ويتحدث عن المادة 463 من القانون الفرنسي في نفس الوقت»[72] «وكان الفرنسيون يعتبرون أنّ البايات هم المتسببون في استمرار تجارة العبيد، وكان أغلب من عاصر تلك الفترة منهم يعتبر أن فرنسا مطالبة بالإسراع بالدخول إلى إفريقيا (من أجل تحريرها من العبودية ومن أجل حماية مستعمراتها)»[73] ، وعلى كل حال، مهما كانت الدوافع فإنّ متابعتنا لمختلف الوثائق المتعلقة بأواخر القرن 19 تجعلنا نستخلص أنّ قرارات الغاء العبودية كانت تجري على أيدي السلطة المحلية وفي ظلها. وقد لاقى هذا الإلغاء ردود فعل عديدة تجمع على التأييد، داخليا وخارجيا، ويمكن التوصل إلى معرفة كثير من التفاصيل حول وضعية العبيد في أواخر القرن المذكور، وهي الفترة التي شهدت الالغاء الشامل لهذه الظاهرة بعد أن كانت أواسط القرن تمثّل بداية انحلال نظام العبودية بالبلاد.

---

(71) أ.د.ت. الوثيقة 336، أشرنا إليها.

(72) Gaston Jobard - L'esclavage en Tunisie pour un avocat du barreau de Tunis, in : La Tunisie, p. 7, Tunis 1890.

يقول هذا المحامي : «أن آلافا من النساء الإماء يقطن مدينة تونس والقصور المحيطة بها. قد أدخلن المدينة بطريقة خفية داخل سلال كبيرة محمولة على الجمال أو في عربات خاصة...» ص 2.

(73) انظر Jobard، ص 2...7 وانظر كذلك رسالة أحد رجال الدين النشيطين بالمنطقة تحت غطاء مقاومة العبودية.

Lettre de Son Eminence le cardinal Lavigerie à tous les volontaires qui se sont proposés a l'œuvre anti-escalavagiste de France - Paris - Alger, 1891, p. 8.

أما أهم الردود التي صحبت إجراءات الدولة في إلغاء العبودية فتتمثل في المراسلة التي كانت تجري بين حسين باشا (وزير المعارف التونسية) وبين قنصل الولايات المتحدة. وهي مراسلة تكتسي طابع الاستشارة. وموضوعها حول التّجربة التونسية في إلغاء العبودية باعتبارها تحمل طابع الريادة بالنسبة لأقطار عربية أخرى. ومن جهة أخرى فهي هامّة نظرا إلى الحرب الأهلية التي كانت دائرة بين الولايات الأمريكية حول تحرير العبيد وترجع هذه المراسلات إلى سنة 1865، وتشير إحداها إلى ما يلي :

«أردتم أن تعرفوا تأثير العبودية في بلادنا وهل أعقبت تأسّفا من الأهليين على فقدها أو انشراحا بذلك فطلبتم منا شرح وبيان ما أثبتت التجربة أصلحيته. . .»[74] .

مظاهر اندماج العبيد السود والمحرّرين في المجتمع التونسي:

قد يكون من الأجدى تخصيص بحث حول انعكاسات هذا التّحول التاريخي، بأبعاده الاجتماعية والثقافية، الذي طرأ على مسيرة هذه الفئات الشعبية. وهو بحث أقرب إلى الدراسة الانثربولوجية والبحث في الفلكلور. وقد قدم لنا الرزقي شيئا من ذلك في كتابه الشهير «الأغاني التونسية». كما سعت الباحثة الزحزاح إلى تقديم صورة أولية في دراستها الميدانية حول «احتفالات الزنوج في تونس».

غير أننا نجد أنفسنا مطالبين في خاتمة هذا البحث بتقديم لمحة موجزة عن الكيفية التي اندمج بها العبيد المحررون بأجيالهم المتعاقبة في المجتمع المحلي بحيث أصبحوا يمثّلون جزءا لا يتجزأ من تركيبته السكانية.

---

(74) كنز الرغائب في منتخبات الجوانب، ج 6، جمع سليم فارس، ط 1، الاستنانة 1295 هـ، 46. . . 51.

ان أهم انعكاسات وجود «الزنوج» في البلاد التونسية، ما كان متعلقا بعمليـة الانتشار الثـقافي. وهو أمر ملحوظ حـتى اليوم. فقـد لعبت هذه الظاهرة دورا في نقل بعض العـناصر الثـقافـية الافـريقـية إلى المنطقـة. وكثيرا ما نجد هذه الملامح في الثقافة الشعبية، في الموسيقى واللباس، وفي القيم الفنية[75]. في النقرات الراقصة وفي الآلات المستخدمة، في رقصـات «السطنبـالي» و«بوسعـدية». وهي ظاهرة لا يزال أثرها بارزا في الجنوب التونسي، في أعضـاء الفرق الاحتفالية وفي أدواتهم. كـما تبرز في كثير من «نوبات» الفرق الدينية.

أما على الـمستـوى الاجتمـاعي فيـعتبـر الزواج المخـتلط أهم مظاهر التداخل والاندماج الإثني والاجتماعي، فتداخلت الأجناس بمثل تداخل العـادات والتقـاليـد ولم يكن الزواج المـختلـط بالأمر المـسـتجـد، في مستوى الأسر الغنية على الأقل، بين المسؤولين الكبار الذين ضمّوا إلى أسرهم بعض الزنجيات[76]. أما الارتقاء في السلم الاجـتماعي فلم يكن بالنسبـة للعبـيد وأحفـادهم بالأمر الهـين، لأن نواميس هذا السلم اشـتد عـودها بمـرور قرون طويلـة من النظر إلى العـبيـد على أنهم في مـرتبـة دونية، نحن لم نسـمع بوصول أحدهم إلى مكانـة مرموقة، مـا عدا في بعض المراتب الدينية، كأن يصـبحوا أولياء[77] ولا بد للباحث الحصيف

(75) يذكر الرزقي (ص 267) أن أهل البلاد تـأثروا بالجمال الزنجـي. ذاكرا بعض الأغاني الرائجة مثل :

سودة زنـجية المضحك والنيان
والشفة طرية خلاوني مـــضام
مريض في حالة

(76) ابن أبي الضياف (الأتحاف)، ج 3، ص 119.

(77) تروي فالـنسي بعض «معـجزات» سيـدي سعـد الشوشـان. ويذكر لنا الزمـيتي كيفية هذا الارتقاء بالنسبة لسيدي حمادي (مراجع مذكورة).

أن يتنبه إلى ذلك التدرج الذي حصلت عليه بعض النسوة الزنجيات بعد مرحلة التبعية الكاملة للسيد في الخدمة المنزلية. فالاتصال الجنسي والإنجاب كان كفيلا باحداث هزة في الوضعية الاجتماعية لتلك المرأة. لأن الانجاب من السيد يضفي عليها حقوقا لم تكن ممكنة من قبل[78]. كما كانت الحياة الروحية في «المسجد» والمناطق الشبيهة به تضفي على ضرورة الاندماج طابع المساواة المدعمة.

خـاتـمـة :

إن التّحليل السوسيوتاريخي مدعو اليوم إلى مزيد من تسليط الضوء على بعض الظواهر التاريخية التي عرفتها المجتمعات العربية بأشكال متشابهة أو مختلفة.

انه مدعوّ إلى تفسير بعض مخلفات هذه الظواهر المنحلّة بما يلاحظه الباحث من بقايا قيمية مرتبطة بها. توجد دوافع عديدة للقيام بذلك البحث، في سلوك الناس وقيم مجتمعهم، مهما حاولت الظواهر أن تتخفى ومهما اعتبر المجتمع البحث فيها نوعا من المحرمات فذلك يمثل أكثر إغراء للباحث. ولعل القيام بالخطوات الأولى الضرورية في هذا المجال أكثر فائدة الآن. لأن كتابة التاريخ الاجتماعي للفئات الشعبية والأقليات ما زالت في بداية الطريق في بلادنا.

ولقد توصلنا في هذا البحث المتواضع إلى أن المحطة الزمنية الأخيرة للعبودية في البلاد التونسية كانت العقود الأخيرة في القرن 19، وقد شهدت صراعا كبيرا لإلغاء العبودية، لعبت فيه العوامل الداخلية والخارجية دورها. وأن عمليات.العتق لم تكن بالأمر الهين لتتم بجرة قلم. لأن عهودا طويلة من العبودية ونظاما اجتماعيا واقتصاديا بنى على

---

(78) Martin - Précis de sociologie nord-africaine, Paris 1913, p. 93

طابع الاستغلال الفاحش يلعب فيه العبد دور السلعة وأداة العمل الرخيص (العمل المنزلي) لهو أصعب من أن يقع تحديه في سنوات قليلة وبقرار واحد. لذلك اتبعت دولة البايات أسلوبا تدريجيا في الغاء العبودية.

أمّا عن مكانة العلاقات الاجتماعية العبودية في هذه الفترة وصلتها بالنمط الانتاجي السائد فلم تكن كما يتصور علاقات هيمنة. إذ كان القرن 19 محطة تداخل لأنماط عديدة ترافقت فيها العلاقات العبودية المنزلية المتلاشية، بالعلاقات الاقطاعية، مع العلاقات الرأسمالية الناشئة والعمل التعاوني البسيط.

ان الحديث عن خصوصيات في بعض المجتمعات كالمجتمع التونسي بحاجة إلى مزيد من التحليل والتدقيق، اذ كثيرا ما يقع الحديث عن التجانس الذي يسودها في فترات دون أخرى. يعمم ذلك، وكأنّ الحديث عن تنّوع الثقافات والأصول مهما اندمجت يخيف الباحثين. ونحن نعتقد أن التعمق في تفاصيل التحولات التي اعتبرت هامشية كفيل بتسليط الضوء على الواقع الاجتماعي وتأكيد أن التجانس لا وجود له خارج التنوع. وهو من جهة أخرى سيدفعنا إلى اكتشاف خبايا الواقع ليقع ردم الهوة التي لم تستطع العقود الطويلة أن تخفيها فتشوه انجازات تاريخية عظيمة.

هجرة العمل من قبيلة ورغمّة إلى مدينة تونس

(1881-1950)

محمد نجيب بوطالب

تعتبر الهجرة التاريخية من الجنوب الشرقي إلى الشمال التونسي ظاهرة مؤثرة في التحولات الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة. وقد ساهمت، مع غيرها من الهجرات، في التّأثير على الخصائص الدّيمغرافية للسكان، اذ ساهمت تنقّلات الأفراد والمجموعات في عمليات الاندماج الوطني الثقافية والسياسية والاجتماعية .

لقد كان تاريخ العلاقة بين الشمال والجنوب يسير باتجاه التنافر في أغلب الفترات بين (المركز) و (المحيط)، شأن العلاقة بين الدولة المركزية وبين المناطق (النائية) الخاضعة لها. وكان فرض الضرائب وعقد التحالفات مؤشر توتر مستمر في تلك العلاقة[1] .

---

(1) يلاحظ أن المناطق القصوى من الجنوب هي أكثر الجهات التونسية التي كان سكانها لا يخضعون بشكل منتظم إلى الدول المتعاقبة حتى فترة البايات. وقد لعبت العوامل الجغرافية والمناخية والاجتماعية دورا فاعلا في الحفاظ على تلك الوضعية .

وقد ارتبطت تلك التحولات الديمغرافية وانعكاساتها في علاقتها بالهجرة بالنصف الثاني من القرن 19 حينما عرفت البلاد أشهر الانتفاضات، ثم دخول الاستعمار الفرنسي وتغلغل العلاقات الرأسمالية. كما أن تبلور ظاهرة الهجرة في تلك العقود بالذات انعكس على خصائص العمل وموارد العيش في منطقة الجنوب الشرقي. وهذا ما لانزال نلاحظ تأثيره حتى في العقود الأخيرة من القرن الحالي.

ان دراسة هذه الظاهرة من جذورها الأولى، والتعرف على اتجاهاتها وتياراتها سيؤدي إلى التّعرف إلى الفئات المهاجرة باعتبارها أحد أهم أشكال انفراز قوة العمل الزراعية والرعوية في الريف وتنقلها القطاعي والمكاني.

يمكن الإشارة منذ البدء إلى أن جماعات المهاجرين من (ورغمّة) تنتمي إلى أضعف الفئات الاجتماعية في البلاد التونسية التي أصابها التفقر منذ أواسط القرن الماضي، أي تلك التي تنتمي إلى الفئات الشعبية. ومن جانب آخر، فهي تندرج ضمن قوة العمل غير المتخصّصة في العمل الزراعي. فلم تؤد الأعمال التي مارسها المهاجرون في الشمال عامة، والعاصمة بشكل أخص، إلى نوع من الحراك الاجتماعي بمعناه الواسع. لقد ظلوا يتحركون ضمن الطبقات السّفلى، ولم يؤد الرأسمال الناتج عن العمل الشاق إلى تحول في المال ولا في الوضعية الاجتماعية. هذا ما لم يحصل إلا بعد الاستقلال وتدعم المشاريع التجارية والحرفية الصغرى بما جعل أفراد هذه الفئة يتميزون بميزة التنقل إلى مجال أوسع وأكثر تجدّدا.

وبقدر ما ستكون عملية المقارنة بين هجرات الجماعات المحلية المتمايزة تاريخيا واجتماعيا حاضرة في هذا البحث بقدر ما تكون المقارنة على المستوى الهيكلي والوظيفي مهمة، بينها وبين الهجرات

المشابهة لها في المناطق المجاورة، مثل الهجرة من نفزاوة. فلعل دراسات بعض الباحثين مثل باديال (BADUEL) حول الهجرة المؤقتة بالجنوب الأوسط (قبلي)[2] تفيدنا في التعرف على العوامل المشتركة وغير المشتركة في الحركتين.

فنحن أمام صنفين من الهجرات، تتراوح مؤشراتهما بين التماثل والاختلاف، بين الانقطاع والاستمرار. وتلعب فيهما عوامل الجذب والدفع (الأوضاع المناخية، أنماط الانتاج المحلية الموسمية، اغراء العلاقات الرأسمالية في الشمال، نشأة الأسواق القارة. . .) دورا أساسيا. فتواجد الواحات حول الحامة (بني يزيد) وقبلي (نفزاوة) مثل مصدر رزق قار ومحورا لنمط الانتاج المحلي في حال توقف مصادر الدخل القبلي الأخرى (مثل توقف التجارة الصحراوية، وتوقف الغزو). بل إن الواحة مثّلت مصدر انتاج استهلاكي في الأوقات العادية ومصدر فائض مخصّص للتبادل في سنوات الرخاء، ممّا يشكل عنصر جذب لسكان المناطق المتاخمة في الجنوب وخاصة مجموعات ورغمة والهمامة. إلاّ أنّ المفارقة هي أن القبائل الورغمّية تهاجر إلى نفزاوة والعكس لا يحصل حتى لكأنّ التجربة التاريخية تؤكد أن الإتجاه في الهجرة لا يكون إلاّ إلى الشمال والساحل.

الهجرة المبكرة في الدراسات الحديثة :

لا نجد إلى حدّ الآن، دراسات محلية مختصة في الهجرة المبكرة من منطقة الجنوب الشرقي، رغم أهمية التحركات السكانية التي عرفتها جهات أقصى الجنوب.وجربة. وظل التعامل مع الظاهرة جزئيا متقطعا، أو في معرض أعمال أوسع. وحتى المادة التي جمعها (الباحثون)

---

(2) Baduel (P): Société et émigration temporaire au Nefzaoua. CNRS. Paris, 1980

الفـرنسيـون في العقـود الأخيـرة من الاستـعمـار، لا تفي بالحاجـة أثناء التّـعـمّق في الظاهرة والرغـبـة في الالـمـام بهـا، لمـا فـيـهـا من نقـائص وتعميمات وخلفيات[3] .

ولا يمكن للبـحث المعـاصر أن يسدّ تـلك الثغرات إلا بالـرجوع إلى الأرشيفـات التونسية والفرنسـية المتعلقـة بعهد الاستعـمار الفرنسي على تونس وما قبله. فالوثائق والتقاريـر والمراسلات والاحكام تمدنا ببيانات أساسـية حول جـوانب الحياة الاجـتماعيـة والاقتصـادية لسكان المناطق المهاجر منها وإليها .

إن الدارس لهذا الـموضوع يلاحظ أن الأبحـاث المتـعلقة بالهـجرات المـعاصـرة نحو المـدن أو نحو الخـارج أغلبـها لا تسـتند إلى الخلفيـة التاريخـية للحـركة السكانية في الـمجتـمع التونسي، فقـد شكل النقص الحاصل في البيانات أو صـعوبة الوصول إليها عائقـا أمام تلك الأعمال، فحـدّ من موضـوعيـتهـا، اذ يعتـقد أن البـيانات والجـداول التي تقدّمـها الاجهزة والمؤسسات الحديثة كفيلة بتناول الهجرة .

وحـينمـا نتناول بالبـحث الهـجرة من الجنـوب الشرقي إلى الـشمـال التونسي ومدينة تونـس تحديدا، فاننا مدعوون إلى الاعـتراف منذ البداية بمحـدودية امكانياتنا وصـعوبة التعـرف إلى التواريخ الصـحيحـة لتشكل الهجرة بهذا الإتّجاه. فمن الصعوبات ما يتعلق بطبيعة الظاهرة المدروسة في حدّ ذاتها، اذ يصعب ضبط اللّحظة الـتاريخية لبداية تشكل أية ظاهرة اجتـماعـية فـضلا عن تعـدد الأسبـاب المؤثرة في تشكل الظاهـرة وعدم تطابق الاحداث والاسباب زمـنيا. وبالنسبة للهجرة فـقد ابتدأت تنقلات فردية أو جماعاتيـة جزئية كما ابتدأت قريبة جهوية لتـصبح قطاعية موغلة في التوسع .

(3) Marty, Prost, Pirson, Callens. Baduel, Martel, Louis

ولذلك، قصدنا دراسة هجرة العمل من قبيلة ورغمة إلى مدينة تونس خلال الفترات الممتدة من بدايات الحماية الفرنسية إلى أواسط القرن العشرين، مع أن الحديث عن بدايات ونهايات، وحدود زمنية للبحث، قد لا يلتزم به دائما، أو قد يكون مرنا لما بيّنا سلفا .

أما اعتماد التسمية على أساس الوحدة القبلية، بدلا من التسمية الجغرافية فأمر مقصود لان الهجرة ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتكوينات الاجتماعية (التقليدية) كالقبائل والعشائر والاقسام والبطون، كما ارتبطت في التصنيف الاجتماعي السائد بأسس اثنية. هذا الارتباط متين في منطقة الإرسال وفي منطقة الاستقبال[4] .

ومن جهة أخرى يبرر القصد في التسمية بـ (ورغمة) بحضور التحديد القبلي لهوية الجماعة في الجنوب التونسي، حتى وقت قريب. فالتّضامن الاجتماعي الداخلي، والتّحالف القائم بين أقسام القبيلة الكبرى يدل دلالة واضحة على تبلور تلك الهوية التاريخية، بل على حضورها في الاستعمال اليومي وفي التّنشئة الاجتماعية فضلا عن حضورها في التقسيم الاجتماعي بمنطقة الجذب .

التعريف بـ (ورغمة) :

ورغمة، اتحاد قبلي، نشأ في المنطقة الجنوبية الشرقية (جنوب وادي الزاس). فهو هيكل يضم عدة قبائل[5] مقسّمة على أسس عرقية

---

(4) الهجرة المدروسة أقدم من هذه المفاهيم الديمغرفية الحديثة، فاستخدام تلك المفاهيم يقتضي توقّع التنظيم والتحكم في حركة الانتقال ممّا لا نجد له صدى يذكر إلا مؤخرا. ولذلك ستكون مفاهيم (الدفع) و (الجذب) أقرب إلى واقع الظاهرة المدروسة .

(5) تجمع ورغمة كلا من القبائل الفرعية التالية : الخزور، الودارنة، الحوايا، غمراسن، الجليدات، التوازين، عكارة، الجبالية. ونلاحظ وجود خلط كبير في تصنيفات الدارسين وخاصة فى المرحلة الاستعمارية .

وجغرافية، فـالوحدة قائمة على التجاور لا على الجد المـشترك. وحتى الادبيات الاستعمارية لاحظت وحدة هذه الجماعات فنعتتها بـ (كنفدرالية ورغمة)، ومنهم من اعتبرها بمثابة (دولة) ورغمة[6] . والثابت أن ورغمة منحـدرة من أصـول بربرية، من القـبـائل التي أشـار إليـهـا المـؤرخـون والمسـتقرة في جـنوب افريقيـة الشرقي : لواته وهوارة. وأصـبحت في التـاريخ الوسـيط والحـديث تضم القـبائل ذات الأصـول البـربرية وذات الأصـول العربيـة (التي أغلبـها من القـبائل العـربيـة القادمـة مع الزحف الهلالي وخاصة من بني سليم). ومن أسـباب تشكّل هذا الاتحاد القبلي مواجهة الظروف الأمنية والمناخيـة وخاصة تهديدات قبيلة (النوايل) من الأراضي الليبـية، وقبيلة (بني يزيد) من الـشمال[7] . وكانت اقتـصاديات القبـائل في المنطقة تقوم على نظامي الزغـبة والرزية[8] ، فضلا عن نظام الحماية المسلط على القبائل الضعيفة في المنطقة وبعض المواد الزراعية البسيطة .

وهكذا فان امتداد فـضاء ورغمة يتداخل مع القبائل الليبـية، والقبائل الجنوبية فالشمّـاخي في القرن 15 أشار إلى أن قبيلة ورغمة بربرية أباضية (مـذهب الخـوارج) مـن زواغـة ذكـرت في الجنوب التـونسي وجـهـة طرابلس[9] . وتشـير الروايات الشـفويـة إلى أن أصول ورغـمّة تعـود إلى

(6) يقول Bertell on (لقد وجدنا بين قـابس وليبيا ما يشبه دويلة بربـرية تعيش شبه استـقلال. . .) من : الانتربولوجيـا والتاريخ. دار توبقال. المـغرب 1988. مقـال ليليا بن سالم .

(7) Louis (A) Les nomades ... p. 114

(8) الزغبة : الهـجوم على قبيلة خارجـية لاستعادة الحـيوانات، أو هي غزوة للنهب تتميز بكونها خاطفة. وتطلق اللفظة على قبـيلة عربية بمصر ومنها أقسام هاجرت مع الهلاليين (أنظر المؤنس لابن أبي دينار - 1350 هـ) .
الرزية : غزوة مسلحة منظمة تحدث بين القبائل التي بينها حروب متداولة .

(9) الشمـاخي : كتـاب الـسيـرة. تحقـيق محـمد بن حـسن (نسـخة مـرقونة، ص 289)، وأنظر كذلك: رحلة التيجاني، ص 86. المطبعة الرسمية - تونس 1927

القرن 15م، حيث وصل الشريف الادريسي (موسى بن عبد الله) إلى الجهة قادما من الساقية الحمراء بجنوب المغرب الأقصى، واستقر بـ (غمراسن) مصحوبا بعدد من الأخوة بهدف اعادة اسلمة المنطقة ، ثم تفرقت العائلة في المنطقة، وقد تحوّل أغلب هؤلاء إلى أولياء، كل يرتبط بقبيلة[10] ، ورغم اتخاذ هذه الرواية بعدا أسطوريا ثقافيا فان لها بعض المدعمات التاريخية مثل هجرة بعض الأفراد من أدارسة جنوب المغرب في الفترة الوسيطة إلى جنوب افريقية لاعادة نشر الاسلام، وبالأخص خلال القرنين 14 و 15، و (لإعادة الوفاق بين أهل المنطقة)[11] . وهكذاتشكلت مجموعات انتشرت في سهول المنطقة وجبالها، وأغلب الظن أن المنطلق كان يتم من (غمراسن) المسماة تاريخيا بـ (قصر حمدون)، وقد ذكرها التيجاني في رحلته .

الهجرة المبكرة من أقصى الجنوب الشرقي :

تشير كتب التاريخ الوسيط إلى أن قبائل جنوب افريقية كانت تعرف الهجرة إلى الشمال منذ وقت قديم. ومع بدايات القرن 18 عرفت الهجرة من تلك المناطق إلى الشمال التونسي بعدما كانت فردية متقطعة قبل ذلك. وهجرة ورغمة من أقدم الهجرات التي عرفتها قبائل البلاد التونسية، كما تتميز بكونها اتخذت أشكالا أكثر انتظاما. وحتى الآن لا تمكننا الوثائق من معرفة دقيقة بذلك الانتظام التاريخي لهجرة العمل

(10) Macquart (capitaine) : Etude sur la tribu de Haouaia. Revue Tunisienne, 1937. pp. 261-262.

(11) Martel (A) : Les confins Saharo-Tripolitains de la Tunisie (1881-1911). T 1. (P.U.F.) 1965. p. 45.

ويلاحظ التشابه بين هذه الروايات وروايات أخرى بالنسبة لقبائل تونسية وجزائرية تشير إلى (الجد الاسطوري) ووحدة المنطلق. وقد أشار جاك بيرك إلى ذلك في :
Berque (J) "Qu'est ce qu'une tribu Nord-Africaine ?", in L'éventail de l'histoire vivante. Hommage à Lucien Febvre, Paris, Colin, 1953.

الحرفي الصغير. رغم أن بروست (Prost) يشير إلى أن هجرة (مطماطة وشنني والدويرات ظهرت منذ سنة 1680[12]. أما هجرة العمل من المناطق السهلية والهضاب المحيطة بسلسلة جبال مطماطة فأغلب الدراسات تؤكّد حداثتها وارتباطها بالنصف الثاني من القرن 19 بداية، ثم توطّدت في العقدين الأخيرين من النصف الأول من القرن 20. ويبدو أن هناك فروعا من ورغمة كانت مرشحة أكثر من غيرها للهجرة إلى مدينة تونس، وخاصة الأقسام المعروفة باستقرارها في المرتفعات، وتلك التي يمكن ادماجها ضمن "القبائل المخزنية". ان مؤشري الاستقرار والاقتراب من السلطة هما المحددان الأساسيان لمنطلق الهجرة تاريخيا. أما القبائل المعروفة بالترحال فكانت أكثر ارتباطا بمجالاتها التقليدية، فأفرادها ينفرون من التوجه إلى المدن حيث ممثلوا البايات (ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تحليلات ابن خلدون السوسيولوجية)[13].

ومن الدلالات التي تضفيها المصطلحات المحلية على مفهوم الاستقرار عند البدو ما تفيده تسميات (دار الشتاء) و (دار الربيع)، فمفهوم الاستقرار كان يتسم بالضبابية في وجدان البدوي المترحل. وهذا ما فرضه طابع الانتاج الرعوي البسيط على حياة المجتمع البدوي ولم تكن عمليات التبادل القائمة على تقسيم العمل البسيط في المنطقة ذات شأن ممّا أدى إلى النقص في فائض الانتاج وضعف التراكم. فقد لعبت الأحوال المناخية المتقلبة من جهة وبدائية أدوات الانتاج من جهة

(12) Prost(G) : "L'émigration chez les Matmata et les Ouderna". C.T. N 10, 1955.
ونفس الاشارة نجدها عند Forest و Moreau

(13) يقول ابن خلدون : (فاضطروا الى ابعاد النجعة، وربما زادتهم الحامية عن التلول أيضا فأوغلوا في القفار نفرة عن الضعة . . .) - المقدمة - ص 121 - طبعة دار أحياء التراث العربي - بيروت .

أخرى، دورا في تكريس هذا الواقع. وأصبحت المجموعات المحلية تبحث عن مصادر ثروة بديلة، أو اضافية، كان أولها الانتجاع في المناطق المجاورة وآخرها الهجرة البعيدة. ويمكن اعتبار الهجرة في المنطقة منذ بواكيرها الأولى رمزا لسلوك الفرار والتصرف غير المنتظم والحالة العصبية تجاه عجز المجموعات على المواجهةبوسائلها الخاصة [14].

وهكذا كانت الهجرة المبكّرة لدى سكان المنطقة تنقسم إلى نوعين :

الهجرة الفلاحية :

ومنها هجرة المجموعات البدوية بقطعانها وعائلاتها إلى الأماكن البعيدة نسبيا، ولم تتجاوز منطقة الحامة قديما، وهي (هجرة انتجاع) أو (هجرة رعوية). وقد وصلت في التاريخ المعاصر إلى سهول القيروان، ومنها هجرة الأعمال الزراعية الموسمية إلى غابات الزيتون وواحات النخيل وسهول الحبوب في الشمال. وكلاهما هجرة عائلية ان لم نقل شمولية[15] لكنها مؤقتة في الغالب .

الهجرة الحرفية :

وهي التي سنركّز عليها في هذا البحث، ولا تشمل إلاّ الذكور من قوة العمل المهاجرة وتشمل عددا كبيرا من المهاجرين الفلاحيين الذين أصابهم التفقر وملّوا من التنقل. وتضم جملة المشتغلين في أعمال تجارية حرة كالحرف والتجارة والخدمات، وتتصف أعمالهم بعدم

(14) أنظر (Baduel) ص 63 .

(15) نلاحظ أن الهجرة الرعوية استمرت حتى فترة الستينات من هذا القرن ووصلت قطعان الجنوب إلى مناطق الوسط وتخوم الشمال. لكنها توقفت مع بداية السبعينات لعدة أسباب منها توطين البدو وصعوبات التنقل بسبب ضيق مساحات الرعي وتطور الزراعة نسبيا، وتقلص مساحة الأراضى المشاعة فى الوسط والشمال .

الاستقرار. وهؤلاء ينقصهم التأهيل الكافي للحصول على الأعمال المطلوبة في سوق التشغيل .

رغم أن المقاربة المنهجية لتصنيف الهجرة، لدى الدارسين الفرنسيين، اتبعت التمييز بين : هجرة "الجبالية"[16] مقابل هجرة البدو. فان التمييز يمكن أن يصح على المستوى التاريخي لكنه لا يستقيم حينما نبحث في الأوضاع الاجتماعية والأعمال الممارسة في الهجرة .

وقد اتضح تواجد المهاجرين من (ورغمة) في مدينة تونس بشكل بارز في أواخر القرن 19. دون تمييز كبير بينهم بحسب أصولهم الإثنية، بل يشار إليهم بمصطلح (أهالي ورغمة) في تونس[17] . ومن جهة أخرى لم تشتمل هجرة (الجبالية) كل سكان الجبال في البداية، فقبيلة (الحوايا) عرفت الهجرة الموسمية القريبة مع سنة 1901 إلى جربة وقابس والحامة، ثم توسّعت هجرتها لتصل تونس وصفاقس ومجاز الباب والحمامات. وقد توطّدت هجرة بعض العشائر من تلك القبيلة

---

(16) (الجبالية) مصطلح يطلق على سكان الجبال، ويصطلح كتاب المرحلة الكولونيالية على ربط هذه التسمية بالقبائل ذات الأصول البربرية. غير أننا نجد قبائل عربية توطّنت في الجبال ولها قصور وممتلكات حولها. ونلاحظ أن التصنيف (الانقسامي) (Segmentaire) محبذ عند أولئك الكتاب، فقد أدخلو في تقاليدهم جملة من الثنائيات المركبة : جبل / سهل، عرب/ بربر، عرف / شرع، مخزن / سيبا. ومعروف أن تلك التصنيفات لا تخلو من الاسقاطات الايديولوجية والتوظيف. أنظر مقالة : فضة المصطفى : حول مفهوم القبيلة في علم الاجتماع الاستعماري. مجلة الثقافة الجديدة. عدد 29. المغرب 1983، ص 79.

(17) بالملف Série A, Carton 6, Doss. 35 (ارشيف الدولة التونسية). نجد مجموعة مراسلات وقرارت تتعلق بتعيين شيوخ ورغمة بالعاصمة. ففي وثيقة تعريفية متعلقة بأحد المرشحين (بطاقة عدد 3) كتب في خانة : أصل العائلة، ما يلي : (العائلة تونسية من أصل ورغمي معروف، استقر بتونس منذ 40 سنة). وبما أن الوثيقة مؤرخة في سنة 1917 يصبح التاريخ التقريبي لهجرة عائلته هو عام 1877 .

في سنة 1936 [18] .

عوامل الدفع والجذب :

تعتبر العلاقة بين تلك العوامل جدلية، فلا توجد مغريات في المدن إلاّ بانعدام المغريات في الريف. وتنتفي مقومات الجذب بمجرد انتفاء أسبابها، بل يلاحظ الدارس أن عوامل الدفع تتقلص في بعض الفترات، وخاصة حينما يكون موسم الأمطار جيّدا، مثلما يلاحظ تآلف عوامل كل عملية دافعة أو جاذبة لتكوّن قرار الهجرة ثم لتحدّد العودة أو الاستقرار.

أ ـ عوامل الدفع

1 ـ تلعب الأسباب المناخية دورا أساسيا في دفع السكان إلى البحث عن مصادر تضمن العيش، وخاصة في فترات الجفاف (انحباس الأمطار وهجوم الرمال)، إن معدل نزول الأمطار لا يتجاوز 128،5 ملم كمعدل سنوي [19] .

المعطيات المناخية (1901-1950)

المكان	معدل درجة الحرارة (درجة)		معدل نزول الأمطار (ملم)	
	المعدل السنوي	المعدل الأقصى (جويلية)	المعدل السنوي	مدة الأيام غير الممطرة
بنقردان	19.4	35.7	186	9 (أشهر)
مدنين	20.5	36.8	135	11
تطاوين	20.2	37.9	123	11
رمادة	20.7	38.3	70	12

[20]

(18) Macquart : "Etude sur la tribu de Houaia" (p. 286)

(19) Pauphilet : "La disposition des terres chez les ouled chéhida" C.T. 1953. N 3-4, p. 215.

(20) عن مارتال (بتصرف) : Martel : Les confins, Saharo-Trip... p. 25.
وانظر كذلك باديال : Baduel : société et émigration... p.7

وقد عـملت الجوائح الطبـيعيـة في المنطقة على تفـقير التـربة بسبب التصحّر ممّا أدّى إلى انخـفاض المساحات المزروعة[21] حتى أنّ فلاّحي المنطقة كانوا لا يستطيعون دفع الضرائب[22] .

ومن العوامل المشـجّعة على الهجرة أنّ مـوسم الحصاد في الجنوب ينتـهي في وقت مـبكر من فصل الـربيع، وذلك يشجّع الـمزارعـين على الالتحاق بمواسم الحصاد في الشمـال أو التفرغ للعمل الحر بتونس، ثم يعودون في الخريف لمواكبة موسم الحراثة[23] .

2 ـ انهيـار التجارة الصحـراوية واضمحـلال تجارة العبيـد مع صدور مراسيم البـايات ومضايقة التجـار الغدامسيين وبعض القـبائل التي كانت تنشط في الوساطة التـجارية في الجنوب التونسي. وقد اضـمحلت تلك التجـارة منذ أواسط القرن 19 . فقـد كانت منطقـة الدويرات تمـثل أحد مراكز ونقاط الربط بين غدامس والبلاد التونسية[24] .

3 ـ فقـدان بعض المصـادر الاقتصـادية التقليدية كـالاغارة والحـماية وخاصة لدى القبائل البدوية .

4 ـ اعتبار الاستـعمار الفرنسيّ الجهة منطقة عـسكرية، ممّا ساهم في الضغط المبكر على سكانها بمراقبتهم وتتبعهم، وقد أدى ذلك إلى تحرير التنقل إلى العاصمة وباقي مدن البلاد .

---

(21) Pauphilet : "La disposition des terres..." p. 215.

(22) Pirson : "Bilan qualitatif..." p. 2

(23) في رسـالة من قـايد تطاوين إلى الوزير الأوّل (1947) يشـتكي من الجـفـاف الذي أدى إلى (أن بعض الفـلاحين اضطروا إلـى الهجـرة إلى الشمـال)، وبناء على ذلك يطلب اعفاء منطقته من دفع الضرائب. وثيقة 5، ملف 5، خزانة 176، سلسلة أ (أ. د. ت) .

(24) انظر دراستنا حول العبيد في تونس (ببيت الحكمة) .

5 ـ النمو السكاني السريع : في الوقت الذي كانت فيه الموارد الاقتصادية في المنطقة تتقلص كان النمو الديمغرافي يتزايد، ممّا أدى إلى ضرورة البحث عن مداخيل جديدة لا توفرها اقتصاديات الرعي والزراعة الموسمية الضيقة. وتقدر دفاتر السكان البالغين (عروش ورغمة بحوالي 8737 نسمة في سنة 1860[25] ، وباضافة تقريبية للسكان غير المصرّح بهم يصبح عددهم الجملي حوالي 50 ألفا .

6 ـ الصعوبات المتأتية من وطأة الضرائب المفروضة على سكان المنطقة[26] .

7 ـ ساهمت البنية القبلية ومحاورها العائلية الممتدة، في التشجيع على الهجرة والتنقل. لأن بنية العائلة المتضامنة تمكن المهاجر من الاطمئنان على أسرته و (فلاحته) خلال فترة هجرته .

8 ـ ومن عوامل الدفع أن تشكل القرى والمدن الصغيرة الناشئة في المنطقة مع بداية التوطن الاستعماري لم يمكّن من استيعاب (ولو) جزء من قوة العمل المتولدة من الريف. فالأعمال التجارية والحرفية في تلك المراكز كان يحتكرها اليهود وقليل من التّجار الصّغار القادمين من

(25) عروش ورغمة 4243 نفرا (دفتر عدد 693) وأهل الأعراض وجبال مطماطة (ومنهم مطماطة توجان - الدويرات - تاغرت - غمراسن - شنني - بني بركة) يقدرون بـ 4494 نفرا (دفتر 695). ويمكن مضاعفة العدد أربع مرات بحيث يصبح عدد سكان المنطقة حوالي 50 ألف ساكن اذا ما أضفنا النساء والأطفال وغير المصرح بهم في تلك الدفاتر .

* أما الاحصائيات التي قدمها Martel في كتابه (ص98) فتفوق هذا العدد بأضعاف لكننا لم نتمكن من اثباتها لعدم توفر احالته المرجعية .

(26) أنظر : مرسوم ضرائب المجبى على ورغمة، بجريدة (الرائد التونسي) عدد 36، 2 أوت 1888، وقد صدر اثر تلكأ سكان المنطقة عن دفع المجبى .

الجهات القريبة مثل جربة. فقد انتشر اليهود في المنطقة قبيل بدايات الاستعمار، لكن أعدادهم تزايدت في تلك المراكز مع بداية الاستعمار الفعلي ـ (1882) ممّا وفر لهم المزيد من الأمن وخاصة مع انشاء (مكاتب الشؤون الأهلية) فتوزعوا بين بني خداش ومطماطة ومارث وجرجيس ومدنين وتطاوين وبنقردان[27]، وهذا ما ساهم في توجيه قسم كبير من اليد العاملة المحلية إلى خارج المنطقة لممارسة الأعمال التجارية والحرفية.

ب ـ عوامل الجذب :

من العوامل التي شجعت على جذب قوة العمل المهاجرة الى تونس:

1 ـ تغلغل الاقتصاد النقدي في شمال البلاد التونسية وفي المناطق الحضرية في النصف الثاني من القرن 19، كان يشكّل عامل جذب واغراء، مثل تقييم العمل بالأجر النقدي بدلا من العيني غير المضمون.

2 ـ تمركز النشاطات الاقتصادية والادارية في مدينة تونس.

3 ـ امكانية الحصول على الأعمال الهامشية بما لا يتطلب التخصص والتدريب.

4 ـ امكانية الادخار والتوفير في (بلاد الغربة)، فتونس بعيدة عن المنطقة، وذلك يمكّن من توفير المال واطالة الاقامة. كما أن هذه النوعية من الأعمال التي تستوعب المهاجرين لا تتطلب أموالا طائلة، فضلا عن أن العمل والاقامة يقومان على التقشف[28].

(27) يشير (Louis) ص 36، أن عددهم في تطاوين لوحدها بلغ عام 1950 حوالي 1300 شخص.

(28) فسّر بروست (Prost) الهجرة لدى المنطقة الجبلية بعوامل نفسية منها أن (الجبالية) يتميزون بحماسهم ودوامهم في العمل على عكس العناصر البدوية. انظر : ص 316 من نفس المرجع.

5 ـ امكانيــة العـمل الحـر، مع ضــعف المـراقـبـة عـلى الأعـمـال الممارسة، شجّعت المهـاجرين على التّنقل إلى أسواق العاصمة. ويبدو أن تقنين الأعمال الغذائيـة والتجارية في وقت متأخر كان يتـميّز بالمرونة بسبب طبيعة تلك الأعمال (مثل عدم امكانية تقييم المداخيل).

مهاجرو ورغمة في مدينة تونس وضواحيها :

كان التقسيم الثنائي لسكان مدينة تونس : (برّانية) و (بلدية)[29] يمثل أحـد أهم مـؤشّرات تقـسيم السكان في العـاصـمـة، بمـا ينعكس على مستوى الحـياة الاجتماعية لهـؤلاء وأولئك في المسكن والعمل والدخل والمكانة الاجتـماعيـة. ويبدو أن هذه التّسمـية اتخذت في أواخـر القرن دلالات تقـسيـميـة واضحـة معْ استـفحـال ظاهرة النزوح. فـ (البلدية) أصبحوا يـنظرون إلى هؤلاء (الآفاقيين) نظرة استنقاص، حـتى أن الفترة التي تميـزت باكتسـاح الأحياء والأرباض من قبل المـهاجرين (البـرانية) عرفت بداية خروج السكان الأصليين إلى الضواحي للاسـتقرار بها بعدما كانت العادة لا تتجـاوز قضاء العطلة الصيفية (المـرسى مثلا). وبحسب المؤشر الزمني (أقـدمية الهجرة) كـثيرا ما يتـحول (البرّاني) إلى (بلدي) ويكون المهاجر الجديد برانيا، وهكذا[30] .

---

(29) تقـسم القـيادات في تونس وأحـوازها على هذا الأسـاس. وهي وحـدات ادارية احـتمـاعيـة والتسـمية تنطلق من العـلاقة بالمـدينة العـتيـقة كـما تنقسم القيـادة إلى مشيخــــــات. أنظر : Nomenclature et répartition des tribus de Tunisie. Imp. F. 0.1900. p. 272.

(30) يلاحظ حـضـور هذه الظاهرة حـتى اليـوم، حيث يعـتبـر أغلب سكان المـدينة العـتيـقة، وهم مـن المهـاجـرين القـدامى أنفسـهم من (أصـحـاب الحق التـاريخي البلدي). فأصـبحوا يـعبرون عن قلقـهم بالخروج إلى الأحيـاء العصـرية والضواحي مـثل : باردو والزهراء وبن عـروس وأريانة والمـرسى (لعل الأمـر مـرتبط بتـحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لدى كثير من هذه الأسر)

ويعرف العالم البلدي بالترفع عن ممارسة بعض الأعمال الحرفية، وخاصة منها الشاقة والمسماة (الخسيسة). انهم يتركونها للسكان القادمين من داخل البلاد ومن بلدان المغرب العربي، ومن تلك الأعمال : الحمالين والحفارين والسباكين والبياضين وتجار الخضر والفواكه والفحامين وعمال الحمامات والحرّاس والجزارين وعمال الصناعات الغذائية[31] .

ويختص أهل الجنوب ببعض تلك الأعمال، ويعرفون (بالقدرة على تحمل المشقة والأمانة)، ويبدو أن الطبقة الارستقراطية، وخصوصا السكان الاوروبيين، كانت تتفاعل بشكل ايجابي مع أصيلي تلك الجهة، حتى أن بعضهم كان ينتدبهم للعمل المنزلي والحراسة والتأمين[32] . وفضلا عن الأسباب المتعلقة بنوعية العمل فان هذه الخصائص (التي سبق ذكرها) مكنت مهاجري ورغمة من الاستقرار داخل أسوار المدنية العتيقة في وقت مبكر. وحتى الاقامة في الأرباض والأحياء الخارجية فهي لا تبعد عن المراكز .

أما الأقسام التي عرفت الهجرة قبل غيرها فهي :الدويرات وغمراسن وشنني وقرماسة (بالاضافة إلى أقسام مطماطة). وهي قبائل تميزت بتوطنها في القرون الأخيرة في المناطق الجبلية. ونكاد لا نجد مع بداية القرن الحالي استثناءا في الفروع القبلية الأخرى الجبلية والسهلية.

---

(31) Ben Achour (M) : Catégories de la société tunisienne dans la deuxième moitié du XIXème siècle (I.N.A.A.) Tunis 1989. p. 159.

(32) في سنة 1861 طلب قنصل السويد أن يغادر حمالة من تامزرت مكانا كانوا يتجمعون فيه لأنه حذو اقامته. فأثار ذلك احتجاج كافة التجار الأوروبين الذين أعلنوا في عريضتهم الموجهة إلى قائد الشرطة عن حاجتهم لهؤلاء، وشهدوا بانضباطهم. أنظر : محمد العزيز بن عاشور - المرجع السابع، ص 160. وأنظر الجدول اللآحق في توزيع الأعمال حسب المجموعات (في هذا البحث) .

وهذا ما نلاحظه من خلال الجرد الذي قامت به السلطات الفرنسية عام 1900 لمشيخات ورغمة في تونس .

خصائص الفئات المهاجرة وأعمالها :

تتميز الفئات المهاجرة بأنها ذكورية، فالتمييز الجنسي تفرضه نوعية الأعمال المتوفرة في مناطق الجذب، فضلا عن بعد المسافة وتقاليد العائلة. بينما كان التمثيل الجنسي حاضرا في الهجرات الزراعية والرعوية الموسمية

فنحن أمام هجرة قطاعية تتركز في الاعمال الشاقة والهامشية، وتشمل فئات عمرية محددة كلها ذكورية. ولم تظهر هجرة العائلات إلاّ في وقت متأخر مع فترة الأربعينات وبداية الخمسينات، وعلى أيّة حال فإنّ النساء المهاجرات لا يعدّن ضمن قوة العمل الفعلية في الهجرة، ولا شكّ أن هذه الهجرة الانتقائية انعكست سلبيا على الأوضاع الفلاحية في منطقة الدفع، لأن المهاجرين (ينتدبون) من السكان النشيطين، وغالبا ما يبقى المسنّون والاناث والأطفال .

ومن تقاليد الهجرة القديمة، أن فصل الصيف يشهد هدوءا في حركة المهاجرين لأسباب اجتماعية ومناخية واقتصادية. فقد كانت الأعمال الشتوية (الفلاحية والحرفية) تجلب المهاجرين كالفطايرية، ثم أصبحت هجرة الصيف عند بعض الفروع القبلية (السهلية والجبلية) تمثل اتجاها جديدا[33] ويرتبط حجم المهاجرين من المنطقة بمؤشر الأوضاع المناخية في جهتهم، فيرتفع في سنوات الجفاف وينخفض في سنوات الرخاء. إن ذلك يدل على أن الفلاحة الموسمية في الجنوب الشرقي، رغم ضعف مردودها، تبقى من أولويات المهاجرين لارتباط العمل الزراعي

---

(33) يقدر عدد المهاجرين من الدويرات في الشتاء بـ 120 مقابل 600 في الصيف.
أنظر : Prost ص 317

وفلاحة الأرض بالقيم الثقافية المترسخة. فلم تستطع الأعمال والحرف (الدخيلة) التي مارسوها أن تمحو الـهمّ الفلاحي عند المهاجر. وتتراوح فترة الهجرة بالنسبة للورغمي بين الطول والقصر، حسب ظروف العمل (استمراريته، مردوديته) والعائلة في المنطقة الأصلية. وعادة ما تمتد من نصف السنة إلى السنة، وأحيانا تصل عند العزاب إلى سنتين.

فالمهاجر يسخّر طاقاته وأوقاته للعمل من أجل ضمان أكثر ما يمكن من المال. ولان العمل حر فان الاجازة ليست منتظمة، وعند العودة يحمل معه مصاريف العائلة ويشارك في الأعمال الفلاحية والمناسبات.

وتتصّف الهجرة عند بعض العشائر بطابع شبه وراثي[34] اذ يستقدم المهاجر أبناءه وأقاربه وأبناء عشيرته ويستقبلهم ليتوارثوا العمل عندما يستنفذ قواه ويقرّر التّفرّغ لشؤون العائلة. وكثيرا ما لا يقتحم هؤلاء ميدانا لم يطرقه أسلافهم.

- التخصص وتقسيم العمل :

يفرض نظام سوق العمل في المدينة نوعا من التقسيم الاجتماعي للعمل، فالأعمال المتخصصة تتجمع حول القطاعات الاقتصادية النشيطة في المدينة وخاصة في مجالي الخدمات والحرف. أما هذه الفئات المهاجرة ذات الأصول الزراعية فيعوزها التأهيل في الأعمال الحديثة. ولذلك يلعب الارتباط القبلي والعادة عند المهاجرين دورا في بلورة تخصصات جديدة تفرضها متطلبات التّوسع السّكاني وتضخم الأسواق في العاصمة. لذلك التجأوا إلى مجال العمل التجاري البسيط (غير المطروق) وخاصة ما يتعلق بالتجارة الغذائية.

ويبرز التقسيم وتوزيع العمل في تركز كل فريق في عمل معين، حتى كأن هنالك اتفاقا عرفيا يقضي باحترام الحدود المهنية للقبائل. وتقود

(34) Prost. p. 318.

الملاحظة السوسيولوجية إلى وجود ارتباط بين توزيع الأعمال عند المهاجرين من منطقة الجنوب الشرقي عامة، وبين التقسيم الجغرافي وحتى الاثني والقبلي، بما يفيد قوة التضامن بين أفراد الجماعة رغم تنقلاتهم مكانيا، فالانتماء التقليدي ينسحب على الأعمال الجديدة التي تصبح ملكية خاصة لفرع قبلي دون آخر. ويرتبط التّخصّص بتقسيم الأسواق في تونس. انه تقسيم يرتبط ببعض المؤشّرات كالنظافة والمكانة الاجتماعية للحرف والأعمال التجارية وقيمة المواد المصنوعة والمباعة. ولذلك كانت بعض الحرف مثل صناعة الذّهب والفضّة وأعمال العطرية وصناعة الملبوسات تتواجد في مركز المدينة العتيقة متجمّعة حول المقدّس. أما الحرف والأعمال الأخرى فتتوزع في محيط أبعد عن الأولى، وكانت التصنيفات السائدة في القرن 19 وما قبله تطلق عليها (الحرف الخسيسة) مقابل (حرف البلدية) و (الحرف الراقية). كما تطلق تسمية (المهن البرّانية) على : (الخضارة والجزارة والحمّاصة والفحّامة والطّباخة والفطائرية والكفتاجية) .

أما التخصّص النموذجي فلم يحافظ على نفسه إلاّ ضمن بعض المجموعات القليلة مثل غمراسن في صناعة الفطائر وشنني في بيع الصحف. وزادت تقاليد التّنظيم الداخلي لبعض الحرف في انحباس تلك الأعمال في مجموعات معينة ممّا عمل على إتباع أسلوب توريث التخصص. ولا تمكننا المراجع ولا الروايات من معلومات موثوق منها حول مدى تواجد هذه المهن التي عرف بها المهاجرون من ورغمة إلى المدن التونسية، في المنطقة التي ينحدر منها هؤلاء[35] . ولذلك يمكن

(35) لا نلاحظ وجود عادات غذائية لدى الأسرة في المنطقة تدعم هذه الأعمال في الهجرة، كصنع الفطائر مثلا، وزراعة الحمص في المنطقة ليست أساسية. لقد اشتهرت مدينة تطاوين في العقود الأخيرة بصناعة نوع من الحلويات (المحشي) المحبذة في مختلف مناطق البلاد، لكننا لا نجد لها امتدادا في العادات الغذائية. وتلك الحلويات لا يصنعها الفطائرية ولا الحلوانية في المناطق التي هاجروا اليها، لعل الأمر مرتبط بتكلفة صناعة (المحشى) وضعف جدواها تجاريا .

الحديث عن حرف وتخصّصات المهاجرين لا الحرف المهاجرة، فنحن لا نلاحظ هجرة حرف بل هجرة قوة عمل خام، وكأن الحرف والمهن تتكون في الخارج، في مناطق الجذب .

ويتعارف على أن فترة الأربعينات (ق 20) هي التي عرفت فيها هجرة الفروع القبلية البدوية المترحلة حركية كبيرة فأصبحت متواترة (cyclique) ومنتظمة (Régulière) . فقد عرف اقتصاد البدو في المنطقة، وخاصة في فترة 1946-1948 تدهورا كبيرا أدى بهم إلى بيع الخيام والقطعان والأغطية والحلي، لتعويض ما فقدوه من المحاصيل الزراعية، فمن بين 2100 من الزرقان لم يبق بالقرية غير 700 شخص، ومن بين 2000 من الكراشوة لم يبق إلاّ 500 شخص[36]. ومن الأقسام المهاجرة بشكل مبكر نسبيا بعض العشائر التي كانت لها أصول بدوية ثم اتجهت نحو الاستقرار والتحضر. فقد هاجر 200 من الدغاغرة و 100 جليدات و 200 قطوفة ومن 60 إلى 70 من العبابسة. أما في أوائل الخمسينات فقد هاجر من أولاد شهيدة 250 نفرا ومن أولاد دباب 35 نفرا[37] ، والمعروف أن هجرة هذه الفروع الأخيرة التي تنتمي في الغالب إلى قبيلة الودارنة، أهم فروع ورغمة، حديثة وجزئية جدًا. هذه القبائل أجبرت في البداية على الهجرة الزراعية بعد أن عرفت الهجرة الرعوية القريبة. ولكنها لم تستطع التوفيق بين توسعها السكاني وحاجاتها المتزايدة، مع مضايقة تنقلها وضعف مردودية العمل الزراعي. فحاكت جيرانها من (الجبالية) وعرضت قوة عملها الرخيصة في أسواق المدن وخاصة في تونس، وقد وصفها بروست بأنها (تتقبل أيّ عمل وأي

(36) Prost. p. 323 (نتوقع أن هذه الإحصائيات ليست متعلقة بالهجرة إلى تونس تحديدا بل تونس وجهات أخرى) .

(37) Prost. p. 322.

أجر، لذلك اندمج أغلبها في صفوف بروليتاريا العاصمة[38] .

أهم المهن التي يمارسها الورغمي في تونس وتنظيماتها :

يعرف السكان المهاجرون من الجهة بتمركزهم في بعض الأعمال دون غيرها. ولا تزال بقايا هذا التميز قائمة حتى أيامنا. فالوثائق التي يتظمّنها أرشيف الدولة التونسية تؤكد على تخصص ورغمة في أعمال تتميز بالبساطة من جهة والمشقة من جهة أخرى، فضلا عن تميزها بالتوريث والتداول الداخلي. ومن أهم تلك الأعمال : صناعة الفطائر وبيعها وصناعة الحمص وبيعه، وبيع الصحف... . يمكن تصنيف تلك الأعمال ضمن القطاع التجاري الهامشي، وقد تولّدت أعمال أخرى هامشية جاورت الأعمال الأولى بمثل تجاور المناطق الأصلية لممارسيها مثل (الهبّاطة) و (الكوّاشة) و(الحمّالة) و(الخبّازة) و(الشواية). وقد تخصصت فيها جماعات قادمة من مطماطة والمطوية في الغالب. ويغلب على جميع تلك الأعمال الإتجاه نحو التنظيم، فالتنظيم يقتضي تمركز الجماعة وكثرتها، كما يقتضي في أغلب الأحيان وعيها بوطأة مشاكلها وضرورة مواجهتها .

أ ـ مهنة (الحمّاصة) :

هم الذين يشتغلون باعداد الحمص وبيعه، فضلا عن مواد أخرى كالفول و (القلوب) وكانوا يسمون ب (القلايين) و (القلايبية)، ويسمون المادة المعدة بـ (الحمص المكرّك) حيث يحمّص الحمص الأصفر المزين ويباع في قراطيس مثلما يبيعون (القليبات) و (الكاكاوية) المطلوبة في فصل الصيف على الشواطيء لفائدة المصطافين .

وتشير وثائق 1913 إلى وجود أمناء الحماصة[39] . حيث تؤكد تلك

---

(38) Prost. p. 321 ويمكن الاستفادة من رأي (Pirson. p. 279)

(39) أرشيف الدولة التونسية Série. A. Cart. 172. doss. 6.

الوثائق بوضوح حصول مبدأ توارث المهنة بين أصيلي نفس المنطقة. يقتضي الإجراء انتخاب الأمين من ضمن ممارسي المهنة وممن يتمتعون بتجربة كبيرة في عالم الحمص. كما يلاحظ التنافس في هذا المجال بين منطقتي غمراسن وشنني حول احتكار تعيين أمناء الحماصة في العاصمة. ذلك ما تؤكده الشكاوي الموجهة إلى رئيس بلدية تونس والوزارة الأولى. أما عددهم فكان كبيرا منذ أوائل القرن 20 حتى أنهم حاولوا التّجمع والتنظم للضغط على الإدارة[40] . وكانوا يتخذون من الأماكن العمومية مكانا لتدارس أوضاعهم كالمساجد[41] ، وهم يعتبرون أنفسهم تجارا، تهربا من تحقير المهنة، ويظهر ذلك بوضوح في مراسلاتهم التجارية .

وعرفت أوضاع هذه الفئة تدهورا كبيرا أثناء تقلب الأحوال الاقتصادية والمناخية في البلاد. ومعلوم أن التجارة الهامشية تكون في هذه التأزمات أكثر القطاعات التجارية تضررا بسبب غلاء مواد الصنعة، وتفشي ظاهرة المضاربة عليها، والتجاوزات في القوانين الضابطة لأسعار المبيعات، واحتكار التجارة الكبيرة للحبوب في السوق. ويتعلق الأمر هنا بمنتوجات مثل الفول والحمص وما شابههما .

أما الفروع القبلية التي تتركز فيها ممارسة هذه المهنة فهي كثيرة، فلم تكن حكرا على ذوي الأصول البدوية المستقرة إلاّ في بداياتها. أما أواسط القرن الحالي فقد توسّعت لتشتمل كل الفروع وخاصة من المناطق السهلية أي من البدو المتنقلين .

---

(40) وثيقة مؤرخة في اكتوبر : 1921 نجد فيها أن عدد الموقعين على الشكوى من تأخر تعيين أمين للحماصة يبلغ 17 . وفي ثانية مؤرخة في 3 نوفمبر 1951 يصل عدد الموقعين إلى 51 حماصا. (نفس الملف السابق) .

(41) تقول احدى مراسلاتهم : (اتفقنا على جعل أمين علينا يدافع عن حقوقنا المهضومة ويتقدم بنا خطوات إلى الأمام) .

ب ـ مهنة (الفطائرية) :

تأتي غالبية المهاجرين الذين يمارسون صنعة الفطائر وبيعها من منطقة غمراسن. فـالمهنة والهجرة هنا نمـوذجيتان، في أقدمـيتهمـا وتواصلهما وتوسّعـهمـا بما يؤدي في ملامح الظـاهرة الحديثة إلى حـراك اجتـماعي حقيقي .

تشير الوثائق إلى أن هذه الفئة المـهاجرة عرفت سبل التنظيم الداخلي للمهنة منذ وقت مـبكر، في أواسط القرن 19. كما تشـير إلى أن الأمناء يعينون من نفس المجموعة، فـلا يزاحم أحد مهاجري غمراسن في هذه الصنعة[42]. ويشترط في "أمـين الفطائرية" عدة صفات : الثـقة والصدق والعـفة والأمـانة والمـقدرة والـنشاط، وأن لا يكون أمـيـا. ومن مظاهر التنظيم المهني المرتبط باستمرار "التنظيم" العشائري[43] يخصص رؤساء لمجموعات الفطائرية بحسب عشائرهم الأصلية .

(42) توسّعت هذه الصنعة لتشمل عناصر من المناطق المـجاورة لغمراسن مثل البئر الأحمر (العبابسة) وتطاوين. ومع ذلك يتعارف حتى اليوم على المشروعية التاريخية للغمـراسني فيها. وحتـى التوسع الأفقي الحاصل في الفطائرية بالـبلاد، لا يعدو أن يكون سوى مجرّد اقتـحام مغامر للميدان من قبل (صناع) الغـمراسني ومعاونيه الذين يتعلمون أصول الصنعة فيستقلون عادة .

وقد أشـار حسـونة مزابـي في أطروحتـه إلى أن كل الفطائرية الموجـودين في حـومة السوق هم من جهة تطاوين (بما فيها غمراسن طبعا). أنظر :

La croissance urbaine accélérée à Jerba... (Thèse en Géographie. 1973. p. 293).

(43) أ.د.ت. (Série B. Cart. 172. Doss. 5) في سنة 1944 كـــان الفـطايريـة في تونس يقسمون الى أربعة فرق :

1ـ عشـيرة الزواخر : وعـلى رأسها مـحمد بن نصـر العوش، تسيّر : 21 حانوتا للفطائر.

2ـ عشيرة المواسى : وعلى رأسها البشير بن عثمان، وتدير 41 حانوتا.

3ـ عشيرة الحدادة : وعلى رأسها محمد بن أحمد الغمراسني، وتدير 8 حوانيت

4ـ عشـيرة أولاد زيد والمرابطين وأولاد سليم وعلـى رأسها عبـد العزيز بن محـمد بوحواتة، وتدير 7 حوانيت.

أ.د.ت. (نفس الملفـات) من وثيـقـة بامضـاء كـاهية شـيخ المـدينة بتـاريخ 25 جويلية 1944.

وكـان الفطائريـة، هم أيضـا، يتـعـرضـون للكثـيـر من الصـعـوبات والمضايقات من قبل أعوان الإدارة[44] ، فقد كثرت الشكايات من فوضى المهنة وتأخـر تعيين الأمناء. ويتذمرون من فـرض أمناء غيـر مختـصين وغـير مـعـترف لـهم بالخبـرة في سلك الفطـايرية، اذ يعتـبـر هؤلاء من المـتطفلين على "الصنعـة". وقـد أدت قـوة التـضـامـن لدى تلك المجمـوعات إلى فرض أمناء يتفقـون عليهم. كما تمكنوا من التـحسين النسبي لمداخيـلهم. ورغم ذلك فقد لعبت القاعدة العـشائرية دورا سلبيا بمـا أضـفتـه على مـسـألة الأمناء من صـراعـات ضيّـقـة أدت في بعض الأحوال إلى الاعـتراف بأمـينين على الفطايرية في نفس الوقـت. وكانت صناعـة الفطائر هي الأخرى مـعرّضـة إلى الكساد، بسـبب ارتفاع أسـعار الزيت والفـارينة، وخاصة أثنـاء الحرب العالمـية الثـانية، مـمّا أدّى إلى تقلّص عـدد الفطايرية وعـودة الكثيـر منهم إلى منطقـتهم. وبعـد انتهـاء الحرب عـاد المتغـيبون فـحدث صراع نـجد صداه في تلك المـراسلات والشكاوي .

ويشغل الفطايري حـانوتا صغيرة يـعمل بداخلها مع معـاونيه مهمـتهم اعداد مواد الـعمل والبيع. وقد تتـوسّع مهمتـهم إلى التنقل في الشوارع وبين التجـمعات الشـعبية لبـيع الفطائر. ويتميـز الحانوت بفتـرات نشاط وحركـية، خـاصّة في شـهر رمـضان، وفي فـصل الشتـاء عمـوما، وفي المواسم والأعيـاد، حيث يستعـان بقوة عمل اضافـية موسمـية. يتداول على المـحل عدة فطايرية يتـقاسـمون العـمل بحسب الـفصول حـتى أن

(44) كـان التحـايل قـائما مـع المجلس البـلدي ووزارة الاقتـصاد بخصـوص وضع مكبـات علـى الطواجن في دكـاكين الفطـايرية (يبـدو أن الأمـر مـتعلق بـالحـمـاية الصـحية)، فـفي بعض المـراسلات يتـملص الفطايرية من هذا الاجراء، وفـي أخرى اشارات الى رشاوي كانت تدفع للمراقبين للاعـفاء من استخدام تلك المكبات. أنظر الشكاوي المتعلقة بالأمـين عبد العزيز بوكاونة حيث يتـهم (بأخذ الرشاوي والضغط على الفطايرية، ويضع عليهم الضرائب). مراسلات سنة 1944. نفس المصدر .

انتاجية المحل تستغل بالشكل الأقصى. وقد ارتفع عدد الحوانيت بعد الحرب (1946) ليبلغ 140 حانوتا. وكان عدد الفطايرية مرتفعا بالمقارنة مع الحماصة ممّا يؤكد التلاؤم مع إتساع السوق لعادات غذائية غير منزلية تتّفق مع ازدياد السكان ونشاط تلك السوق. فقد بلغ عدد الموقعين على الرسالة (المشار إليها أعلاه) الموجهة إلى الباي محمد الأمين، نحو 123 نفرا[45].

وفضلا عن صناعة الفطائر فان الغمراسني يعرف بصناعة بعض الحلويات (الزلابية والمخارق) وخاصة في شهر رمضان[46].

وهكذا ظهر صنف (الحلوانية) ومنهم من يختص بصناعة الحلويات الافرنجية وتسمى (الحلوى السوري)، ومنهم صناع الحلويات الشرقية[47]. ومن بين هذا الصنف الأخير نجد أسماء تنتمي إلى الدويرات من تطاوين[48].

(45) في خصوصن تعيين المبروك بن الحاج عثمان الغمراسني أمينا عليهم أنظر : الرسالة المؤرخة في 29 مارس 1945 (ملف أمناء الفطايرية - نفس المصدر). ويمكن الاستفادة من قائمة أمناء المهن في تونس في النصف الثاني من القرن 19، حيث نجد من ضمنها أمناء الفطايرية والحماصة وسائر الأعمال التي اختص بها مهاجرو الجنوب. أنظر أطروحة بن عاشور (مرجع مذكور) ص : 376، 377، 378

(46) هذا الاختصاص استمر حتى الفترة الأخيرة، وهو الشكل المفضل لدى الفطايرية المهاجرين إلى أوروبا وفرنسا خاصة (يمكن الرجوع إلى دراسة محمد كرو في : R.T.S.S. "Réseaux migratoires et reproduction communautaire : le cas : des Pâtissiers Ghomrasni en France". n. 88-91, 1987. pp. 395-403, et en particulier : Boubakri Hassen, in : Revue Européenne des Migrations, Vol. 1 n. 1, 1985 et études méditerranéennes, Fascicule 7, 1984.

(47) وجد أمينان أحدهما للحلويات الافرنجية وآخر للحلويات الشرقية.

(48) Série B. Cart. 172. doss. 79. (Amines Halouania)

الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين بتونس :

يعتبر تمكّن فئات المهاجرين من الحصول على أعمال شبه قارة في وسط العاصمة من حسن الحظ والتوفيق بالمقارنة مع بعض الفئات المهاجرة من الجهات الأخرى .

لقد ارتبطت التّحولات السياسية والاقتصادية والمناخية التي عرفتها البلاد في النصف الثاني من القرن 19 بظاهرة البطالة[49] . فالمتابعة المتأنيّة للحركية السكانية تؤدّي إلى تصوّر وفهم الكيفية التي استطاعت بواسطتها الفئات المهمّشة (في المجتمع عموما) والمفقّرة (في الريف خصوصا) الدفاع عن وجودها وضمان استمرارها بدءا من تحدي العوائق الطبيعية في مناطق الدفع وصولا إلى تحدّي الظروف القاسية في سوق العمل، مرورا بمخاطر التّنقل والمجازفة بالسير في طريق غير مضمونة النتائج .

يمكن تفسير هذا (النجاح) والقدرة على التّأقلم بطابع الاصرار الذي تتميز به هذه الجماعات المعتادة في نشأتها الاجتماعية والبيئية على الصبر والمكابدة والحرمان. كما يمكن تفسير ذلك في خاصية التضامن ضمن جماعات تدافع عن كياناتها وأفرادها، ممّا ساهم في اختزال مشاق الهجرة وانعكاساتها النفسية .

إن البعد المكاني يعوّض عند الجماعة بالقرب الروحي عبر علاقات حميمة تربط المهاجر بجهته، وهكذا يعوّض الفضاء الاجتماعي الحميم الفضاء المكاني القاسي. فالمهاجر (الجبالي) مثلا، يوصف بالقدرة الفائقة على تحمل العمل الشاق والمستمر، يتبع حياة التّقشف فيضحي بالكثير من الحاجات الأساسية من أجل تنمية المكاسب والعودة الى

---

(49) في تفقر الريف واستيلاء الفرنسيين على الأراضي الخصبة، وعودة المهجّرين من طرابلس مع بداية سنة 1882، أنظر مارتال : Les confins... T 1. p. 283.

القرية أو (الدشرة) مرتاح البال[50] .

إن الأعمال الشاقة عند جبالية ورغمة (المفهوم أصبح يستخدم بالمعنى الجغرافي لا بالمعنى الاثني الذي أشرنا إليه عند بعض الفرنسيين) توجد في منزلة متوسّطة بين أعمال أكثر مشقة، وهي أعمال (جبالية) مطماطة (المتميزة بالتعامل مع حرارة النار) وبين أعمال أكثر بساطة وأقل مشقة، ولكنها أكثر رواجا، وهي أعمال هجرة الأربعينات التي ارتبطت بالقبائل ذات الأصول البدوية المترحلة والمرتبطة بالتجارة والخدمات[51] .

مستوى المعيشة والدخل عند المهاجرين :

قدّر (PROST) أنه من بين 1700 عائلة غمراسنية يحصل نصف العائلات على مصدر رزق خارجي. ففي عام 1949 بلغ مقدار الحوّالات المستخلصة في المنطقة 180 مليون فرنك فرنسي[52] . ويحصل الشنناوي المعروف بالتخصص في بيع الصحف على 2 فرنك عن كل جريدة مباعة، ويبيع بمعدل 150 جريدة يوميا، فيحصل على 300 فرنك، ولا يصرف غير الثلث من الأرباح التي يتحصل عليها. ومن بين 700 عائلة من الدويرات توجد 500 عائلة تعتمد بشكل شبه

(50) لعل هذه الخصائص النّفسية الاجتماعية ساهمت في تحقيق نوع من الحراك الاجتماعي السريع لدى بعض الفئات والعائلات، فقد انبثقت بعض الوضعيات الطبقية الجديدة من صلب الفئات الشعبية المهاجرة (تطور المهنة ونمو رأس المال) خاصة بعد الاستقلال.

(51) أنظر : Marty، نفس المرجع، ص 185 حيث يقول : (نجد في تونس عددا كبيرا من منطقة الحدود التونسية الليبية من أقصى الجنوب التونسي (بمكتب الشؤون الأهلية لبنقردان ومدنين) انهم ورغمة ذوو العقلية الحركية المتفتحة، وهم يمارسون في تونس أعمالا أقل مشقة من جيرانهم... ويعملون في بيع التحف الشرقية وفي السكك الحديدية...)

(52) Prost, p. 320

كلي على موارد الهجرة إلى تونس، ويبلغ المعدل السنوي للأموال التي يرسلها الدويري إلى عائلته حوالي 70 ألف فرنك[53]. يتضح من تلك الأرقام الاعتماد المباشر في المنطقة على مداخيل الهجرة. وأمام الارتباط الشديد للمهاجر بمنطقة الدفع يتضح واقع المعاناة والحرمان. أما الفئات الأكثر تعرّضا للفقر والمهددة بالبطالة فهي أكثر معاناة بسبب تقطع العمل وانخفاض الأجور في سوق تتضخم فيها اليد العاملة الرخيصة. من ذلك أن فئة الحمالين تتميّز بضعف مداخيلها وسوء أوضاعها، رغم تسرّب التنظيم إلى صفوفها. على أن الحمال إذا استطاع النفاذ إلى العمل فهو يخضع إلى سلم تراتبي دقيق يتكون من :

1 ـ العريف[54] : وهو الذي يقود مجموعة من الحمالين ويحصل على أجرة شهرية مع منحة، وهما مرتفعتان بالمقارنة مع الأصناف الأخرى .

2 ـ حمّال مسجل : ويحصل على أجرة شهرية مقابل الأعمال اليومية التي يقوم بها في السوق على أن يتولى العريف مسؤولية جمع الأجرة من أصحاب الأعمال، ثم يوزعها .

3 ـ حمّال مؤقت : وهو لا يحصل إلا على منحة يومية ضئيلة، ويعمل بشكل متقطع .

4 ـ حمّال بالسلة : وتسمّى (الظهرية)، ويحصل على حصة من الأعمال التي يقوم بها وتتميّز أعماله بالمشقة لاعتماده على الحمل

(53) Prost p.321 حول انعكاسات الهجرة حديثا على المنطقة يمكن الرجوع إلى دراسة عائشة التائب كرشيد : "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للهجرة على الجنوب الشرقي، نموذج : غمراسن"، كلية العلوم الانسانية، قسم علم الاجتماع. جوان 1992. (شـ.ك.ب) .

(54) من هذا المصطلح اشتق لفظ (العرف) في اللهجة التونسية الذي يدل على المسؤولية والاشراف.

والجر[55]. وكثيرا ما يعرض هؤلاء أنفسهم كأدوات عمل في السّاحات العامّة وقرب الأسواق. وهم يخضعون لعملية الانتقاء في السوق بحسب السن والقوة الجسمية.

مداخيل الهجرة بالفرنك حسب المشيخات[56]

المشيخة	النسبة المئوية للهجرة ٪	متوسط دخل العائلة (بالفرنك الفرنسي القديم)
– تامزرت – الزراوة	100	15 500
– شنني	75	70 000
– قرماسة	75	70 000
– غمراسن	50	350 000
– الدويرات	40	70 000
– كراشوة، زرقان، عبابسة	40	5 000
– بني بلاد، حميدية، عمارنة	40	15 000
– آخرون من مطماطة	30	12 500
– دغاغرة، تطاوين، قطوفة	25	25 000
– أولاد شهيدة، أولاد دباب	20	25 000

مشكلات السكن :

كانت تونس العاصمة تشهد في فترة الأربعينات نزوحا حقيقيا، تجسّد في كثرة القادمين إليها، حتى أن عدد سكانها بلغ في تلك الفترة

(55) Pirson (R.) C.T. N 95-96, p. 277.

(56) هذا الجدول مأخوذ من (Prost. p. 325) (بتصرف) ويتعلق بأواخر الأربعينات.

603,766 ساكن[57]، وقد لعبت الأزمات الطبيعية ومخلفات الحرب دورا في تضخم تلك الأعداد المهجرّة. أما في نهايات القرن 19 فكان عدد سكان العاصمة أقل من ذلك بكثير، ومع ذلك فقد عانى المهاجرون من ظروف صعبة في مجال السكن. فهم يسكنون (الوكالات) في المدنية العتيقة[58]، ومنهم من اتخذ من مقرّ عمله مكانا للاقامة، وخاصة في الأعمال المرتبطة بالمحلات التجارية والغذائية. فكثيرا ما يكون المسكن والعمل متلازمان عند الورغمي، أو متقاربان على الأقل. ويفسر استقرارهم داخل المدينة العتيقة، وخاصة في المنطقة الجنوبية بالرغبة في مجاورة الطريق الجنوبية حيث محطات النقل. ففي تلك المواقع يتردد مهاجرو ورغمة للتسوق والعمل والترفيه[59] وتنقسم الوكالات إلى نوعين : وكالات السوق ووكالات العمال. أما وكالات السوق فتستقبل التجار والعابرين من ذوي الأحوال الميسورة، وتضم غرفا ومخازن للسلع، فهي وكالات مفتوحة، السكن فيها متداول. أما الثانية فمخصصة للسكن الدائم. ويوجد صنف آخر من الوكالات خارج المدينة العتيقة قديم نسبيا[60] .

---

(57) Callens (M.) : "L'hébergement traditionnel à Tunis". C.T. Tome 3 1955. p. 166.

(58) Miossec (J.M.) R.T.G. 1982. N 9 P. 43. "migrations intérieures en Tunisie et croissance du grand Tunis".

(59) المقصود بالترفيه هو التّردد على مقاهي باب الجديد وباب الجزيرة، وعادة ما يكون التردد عليها بقصد موعد أو التّعرف بالصّدفة على أحد القادمين من المنطقة. أما لعب الورق فلا يمارس إلا في المسكن خلال أوقات الراحة وبشكل نادر جدّا .

(60) أنظر بن عاشور حيث يشير إلى أن مرسوم 1861 الصادر عن المجلس البلدي حدّد عدد (تلك الوكالات بـ 31. كلها متمركزة في المدنية الحديثة وتفرعاتها القريبة (25 في باب سويقة و 6 في باب الجزيرة). Ben Achour : Catégories... p. 76

و"الوكـالات العربي" هي الديار الكبـيرة التي كـانت تسكنها عـائلات أرستقراطية تونسية ثم تركتها وأجّرتها. وتديرها جمعيات الحبس والزوايا التي عادة مـا تعيل العائلات المحـتاجة(61). وقد أجرى المشـرفون عليها تعديلات من أجل استيعاب أكثـر ما يمكن من المتساكنين. تقسم الوكالة إلى غرف كبـيرة (حوالي 10/4 م) يسكنها بين 10 و 20 شخصـا وأخرى صغـيرة ضـيقـة (3/2 م) يسكنهـا شخـصـان أو ثلاثة. وقد يتـداول على الفـراش الواحـد بما يناسب اخـتـلاف توقـيت العمـل أو لوجود أقـارب التحقوا بالساكن حديثا. وكل الاحـتمالات مرتبطة بنزعة اقتصادية وتحيّل على المالك.

ويتمـيز المـسكن الخاص أو العـام، المشـترك أو الفـردي، ببسـاطته وتواضعه(*) انه لا يخضع للتطوير أو التحسين، لأن وظيفته هي النوم لا غير. وترتبط هذه الوضـعية بمفهـوم الاقامة والاستقرار عند المـهاجر من ورغمة. فـالاقامة مؤقتة مـهما طالت، كما ترتبـط بأسلوب التّقشف الذي يتبعـه المهاجر وارتباطه الـوثيق روحيا وماديا بأسرته التي ينـفق عليها في المنشأ أكثر مـمّا ينفق على حاجياته الأساسية، وحـتى شيوخ ورغمة في العـاصمـة كانوا يسـافرون من حـين لآخر إلى جـهـتـهم(62) للحفـاظ على مشروعية الانتـماء (الورغمي). فقد جرت العادة أن يسـافر شيخ ورغمة

---

(61) Callens (M.) : "L'hébergement..." p. 166

(*) هذه المـلاحظات مبنيـة على مـعاينة لوكـالة يقطنهـا حتـى الفتـرة الراهنة أهالي تطاوين وهي وكالة سيدي التينجي - 14 نهج سيدي التينجي.

(62) في عام 1949 أناب شيخ ورغـمة (بلقاسم بن سـالم الطالبي، وكان قـد سمّي سنة 1928 وتوفي سنة 1952 فخلفه ابنه سالم. أما أبوه سالم، فقد عيّن عام 1918 وتوفي عـام 1927، وهم من الدويرات، ويلاحظ أن هـذه العائـلة استـقـرّت بتـونس وهي موجودة حتى الآن بها) شيخ الطرابلسيـة بتونـس. أنظر أ.د.ت. "Caïdat de Banlieue/Barrania cheikh Ouerghemma et Matmata. Série (A). Cart. 6. doss. 35.

إلى بلدته، ويقوم شيخ الطرابلسية بمهامه في فترة تغيبه، ممّا يدل على الترابط والتقارب بين المجموعتين في العاصمة .

ويقوم نظام كراء المسكن على تأجير المكان (السرير) وليس الغرفة. وتعرف الأجرة بأنها زهيدة بسبب بساطة المسكن وكثرة مستعمليه وانعدام التعهد وقلة المرافق (حنفية واحدة للاستعمال المنزلي بالوكالة). أما الاضاءة فهي خافتة جدا ومعرضة إلى الانقطاع. تلك هي حال وكالات العزاب. وتوجد وكالات خاصة بالعائلات، لكن نادرا ما يتردّد عليها المهاجرون من ورغمّة بسبب ضعف الهجرة العائلية، فضلا عن أن تقاليد الجماعات المهاجرة تجعلها لا تفضّل المسكن المشترك، وفي حال استقدام الورغمّي لعائلته فانه يفضّل الاستقرار في حزام الأحياء المحيطة، رغم بدائيتها، لاستقلاليتها (الملاسين والسيدة). ونتيجة لتضخم عدد المقيمين تتحوّل غرف بعض الوكالات و(الفنادق)[63] إلى (علب كبريت)، يأخذ تنظيم الأسرّة شكلا عموديا، وحتّى الغرف غير المعدة للسكن يقع استغلالها، مثل مخازن الحبوب ومرابض الحيوانات[64] .إن طابع التقسيم القبلي والجهوي ينعكس على طابع تقسيم المسكن سواء بشكل عام، في توزيع الوكالات، أو بشكل خاصّ في توزيع المتساكنين داخل الغرف و"الطوابق" . وترتبط تسمية الوكالات عادة بأسماء العشائر التي تسكنها، مثل وكالة المطماطية، وكالة الوراقلية، وكالة أهل السوف (جزائريون). . . ويتبادل أبناء البلد والأقارب الغرف بشكل وراثي، فالتّضامن الاجتماعي قويّ في الوكالة وفي الغرفة، إنه محدد تأمين العمل والاقامة وتسهيل الاندماج .

(63) الفندق مركز للاقامة المؤقتة وخزن السلع الزراعية وتوضع في جزء منه الحيوانات والعربات. وليس هو النزل : وهي ظاهرة موجودة في أغلب المدن والقرى التونسية. أما في تونس فأصبح يحل محل وكالة السكنى.

(64) Callens (M.)... p. 166.

التــغذيـــة :

وتمتاز تغذية المهاجر في تونس ببساطتها، ويرجع النقص في التغذية الملحوظ عند المهاجرين إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، مثل ضعف الدخل واتباع أسلوب التقشف والتقتير في النفقة. فالمهاجر يتناول أكلات ذات طابع بدوي أغلبها مسبق الصنع من قبل العائلة مثل [البسيسة ووالزميطة والملثوث والكسكسي والدشيشة والغربوز والشريح والتمر وغيرها]. وأغلب هذه الأكلات جاف يتكون من النشويات، مثل الاعتماد على الخبز في أغلب الأكلات. أما طريقة تناول الطعام فتضامنيه أيضا تتم بشكل جماعي[65]، وتتكون "شركات" داخل الوكالة أو في المحلات تتقاسم نفقات الطعام، ويقع التداول على اعداده وتنظيف الأواني. على أن العرف يقتضي تكفل أحد الجماعة بالانفاق على أكلة كاملة و يكون حضور اللحم واجبا، وذلك حينما تصادفه مناسبة سعيدة كانجاب أو نجاح أو ربح .

مظاهر التضامن :

فضلا عن المظاهر التي ذكرناها أعلاه هناك عدة مظاهر أخرى. فالتضامن المتصف بالقوة داخل هذه المجموعات يمثل شكلا من أشكال رد الفعل العفوي على ما تعيشه المنطقة الأصلية من القهر الاقتصادي، انه قهر استمر حتى بعد الهجرة، بل صحبهم في غربتهم. فأهالي تطاوين يطلقون على منطقتهم تسمية (الوطن). فالموطن يستقطب تفكير أبنائه المهاجرين ووجدانهم أينما حلوا، ومهما ابتعدوا. ان (ولد الوطن) محكوم عليه بمتابعة كل الأخبار العائلية والمناخية والسياسية في الجهة. ومن المظاهر كثرة التردد على المقاهي الخاصة

(65) Pirson. p. 278.

بالمهاجرين، وعلى محطات السيارات الرابطة بين العاصمة والجنوب، يلتقط الأخبار يبعث (الوصايات) ويتلقى (القضيات). لقد لعبت المحطة والمقهى والوكالة دوار اعـلاميا مهما، وواسطة ارتباط متينة بين المهاجر ومنطقة الدفع .

ويلعب التديّن شكلا من أشكال التّضامن والدفاع الذاتي عن هوية لا تحسن الاندماج أو لا ترغب فيه. فالممارسات الدينية عند المهاجر حاضرة، وهي مؤشّر انتمائه واستقامته. يصلي ويصوم ويتردد على الجامع، يحتفل بالأعياد الدينية، وخاصة حينما يحرص على أن يقضيها في موطنه الأصلي مع أسرته، وفي أسوإ الحالات يعبر عن احتفاله بارسال الهدايا إلى تلك الأسرة في الأعياد. ويعرف الورغمي بعدم التردد على محلات الخمر والزنا.

ومن مظاهر التضامن عند أصيلي جهة الجنوب انشاء الجمعيات الشبابية في فترة الأربعينات مهمّتها تقديم المساعدة للمعوزين وتحقيق التآلف بين المشتركين وتمتين الارتباط بالمنطقة[66] . ومنها الجمعيات الثقافية والرياضية مثل جمعيات المطاوة، وجمعية ابن عرفة وجمعية الطالب الورغمي وغيرها[67] .

ولا نجد غير النزر القليل من الإشارات إلى انخراط المهاجرين من ورغمّة في النشاطات السياسية والنقابية. رغم أن مشاركتهم اتضحت مع

---

(66) أ.د.ت. Série (E). Cart. 509. Dossier 533-599.
لقد طلبت الشبيبة الزيتونية بتطاوين اقامة فرع لها بتونس يسمى (جمعية شباب تطاوين الزيتوني في الحاضرة).

(67) ظهرت رابطة التلميذ البنقرداني التي قدمت تأشيرتها سنة 1950 وغايتها (اعانة التلاميذ أصيلي بنقردان بالأموال التي يجمعونها والقاء المحاضرات العلمية، وقد انخرط فيها غالب تلاميذ بنقردان الزيتونيين والمدرّسين). نفس المصدر - رسالة مؤرخة في 19 ماي 1950، موجّهة من شيخ المدنية إلى الوزير الأكبر).

بداية الخمسينات، على عكس مجموعات أخرى من الجنوب مثل المطاوة والحوامية في الحاضرة. وممّا يلاحظ أن الفئات المهاجرة لم يكن لها اشعاع في تونس خلافا لما كانت عليه الحال بالنسبة لهجرات أخرى، وخاصة في النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسيّة مثل مجموعات : جربة.وقرقنة والمطوية والجريد .

على أن هذه الملاحظة لا تنفي وجود أفراد من أصيلي المنطقة ساهموا في الحياة الثّقافية والفكرية مثل المساهمة التاريخية للشيخين ابن عرفة (قديما) والحبيب المستاوي (حديثا) . لا شكّ أن هناك أفرادا قلائل من مهاجري ورغمّة ساهموا في الحركة السياسيّة والنقابية المبكرّة في العشرينات[68] ، إلا أن الملاحظ هو غياب الظاهرة العامة، ويبدو أن الأمر مرتبط بحالة الضائقة المستمرة التي كانت تمر بها الفئات المهاجرة بشكل عام .

(68) لا يمكن اغفال الدور الذي لعبته المنطقة في تدعيم الحركة اليوسفية، ونتوقع أن ابن يوسف قد حاول أن يجعل من اتصاله بالمهاجرين من ورغمة حلقة وصل مع جهتهم، وخاصة في أواسط الخمسينات. ومن جهة أخرى فان القاء نظرة على وثائق (الحزب الدستوري) وقوائم منخرطيه في العاصمة تؤكد وجود بعض الأعضاء أصيلي ورغمة (أنظر الوثيقة التي اعتمد عليها محمد ادريس في بحثه حول : (المنخرطون من الفئات الشعبية بتونس العاصمة في الحزب الحر الدستوري القديم من 1920 إلى 1934). وحول هذه المسألة يجد القاريء تفصيلات هامة في دراستنا اللاحقة بـ "بيت الحكمة" حول : "المتعلمون بأقصى الجنوب التونسي" في 1953 أنشأت خلية حزبية للدويرات بمدينة تونس. كما أسست في نفس الفترة خليه : " الاتحاد الدستوري لمنطقة الجنوب التونسي" يرأسها مطماطي تضم أشخاصا من مختف قيادات الجنوب المتواجدين بتونس وأغلبهم طلبة وعمال وحرفيين. أنظر Notes sur la naissance et le développement du Nationalisme dans les territoires du Sud tunisien. (le capitaine Henri de Bort-Gabès, 1955) dans : causeries sur l'économie du Sud T.

خـــاتـــمـــة :

إن ما يمكن استخلاصه من هذه المتابعة لهجرة العمل من الجنوب الشرقي، وتحديدا قبيلة ورغمة، إلى تونس، هو أن الصيرورة التاريخية للهياكل الاجتماعية، كثيرا ما تؤثر فيها بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية اللاحقة. فقد ساهمت الحركية التاريخية عند القبائل في عملية التأقلم مع البيئة المحلية والخارجية في نفس الوقت. فحتى الآن لا يزال المورد الأساسي لسكان المنطقة يعتمد على الهجرة (بأبعادها القديمة والجديدة) وتخلق تلك الخبرة قدرة لدى المجموعات في مجابهة الأوضاع الجديدة .

ومن جهة أخرى، فقد ساهمت الهجرة المبكّرة من أقصى الجنوب الشّرقي في تحقيق الاندماج الوطني بأبعاده المختلفة. بعد أن كانت المنطقة مهدّدة بالخوف الاقتصادي المرتبط بالصراع حول كسب ولاء المنطقة. ويمكن التّساؤل حول الكيفية التي يتحقّق بها الاندماج عبر التثاقف والحال أن قوة التضامن الداخلي قوية لديها. كما يمكن طرح السؤال حول الأسباب الاجتماعية والنفسية التي جعلت أولائك المهاجرين يتمركزون في تلك الأعمال المتصفة بالهامشية والتحرّر. فهل أن طابع الحرفة والمهنة ينسجم مع طابع البنية القبلية، في المنشإ، المتّصفة بالحرية والتمرد في المناطق البعيدة عن المركز؟ لقد حاولنا بمعرفة قليلة طرق هذا الموضوع، وهو قابل للتعمق وخاصة بتوسيع المتابعة إلى المدن التونسية الأخرى. كما تبقى آفاق البحث مفتوحة على الفترات الموالية وعلاقة الهجرة والعمل والبنية الاجتماعية التقليدية بحصول تغيرات في منطقة الارسال وفي سوق الاستقبال .

صغار الكسبة في البلاد التونسية : الحرفيون والتجار

(العشرينات ـ ستينات القرن العشرين)

الهادي التيمُومي

المقدمة العامة :

اضطلعت الشرائح الوسطى[1] ما قبل الرأسمالية في الفترة قيد الدرس ـ وهي الفترة الواقعة بين العشرينات والستينات من القرن العشرين ـ بدور معتبر في التطور المجتمعي للبلاد، إذ ساهمت على سبيل المثال

(1) أخذنا بعين الاعتبار عندما أطلقنا نعت «وسطي» على هذه الشرائح الاجتماعية واقع السكان التونسيين دون الفرنسيين والجاليات الأخرى (خاصة بالنسبة إلى الفترة قبل 1956). وليس هناك مجال لشرح مبررات هذا الاختيار المنهجي. ونقصد بـ «وسطي» أن نصيب هذه الشرائح الاجتماعية من الثروة الاجتماعية أكثر من نصيب الطبقات الشعبية وأقل من نصيب الملاكين العقاريين والبرجوازيين، أي أنه في منزلة وسطى بين منزلتين.

بقسط هام في الحركة المعـادية للامبريالية قبل 1956 تحت قيادة الحزب الحرّ الـدستوري القـديم بداية من 1920، ثم تحت قـيادة الحـزب الحرّ الدستوري الجديد منذ أواسط الثلاثينات، وهو الحزب الذي استطاع عام 1956 تحـقيـق الاستـقـلال السيـاسي للبـلاد. ولعل عـجز الـبرجـوازية التونسية - نظرا للهيمنة الامبريالية الساحـقة - عن القيام بالمهمة التاريخية التي قامت بهـا البرجوازيات الغـربية من جـهة وهزال البروليـتاريا الناجم عن هزال هذه البـرجـوازيات من جـهـة ثانـيـة قد ألـقى على كـاهل هذه الشـرائح الوسطى وخاصـة على المثـقـفين - وأغلبـهم ينتمـون إلى هذه الشرائح الاجتمـاعية - دورا لم تعرفه «البرجـوازيات الصغيرة» في الدول الغربية.

سيتكفل هذا المقال باستـعراض الخطوط الكبرى لتاريخ هذه الشرائح الوسطى المدينية منذ دخولها العمل السياسي المنظم في العشرينات حتى أواخر الستينات، أي حتى السنوات التي سبقت مرحلة انقراضها السريع (بداية من السبعينات).

1) مدخل نظري : اشكالية مفهوم الطبقات الوسطى :

المشكلة الأولى التي لا يمكن تفاديها هي أي المفاهيم أنسب لمقاربة صغار التجـار والحرفيين ومتوسطيهم؟ هل هو مـفهوم الشرائح الوسطى ما قبل الرأسـمالية؟ أم هو مفهـوم «البرجوازية الصغيـرة» التقليدية؟... إلخ. إن ميدان الطبـقات الاجتماعـية من المجالات التي لم تحقق فـيها العلوم الاجتماعية والإنسانية تقدما كبيرا إلى حد اليوم.

لقد انطلق التـفكير حول الطبـقات الاجتـماعيـة منذ العصور القـديمة (أرسطو[2]). إلاّ أنه لم يكتـسب جـانبـا كبـيـرا من العمـق إلاّ مع ميـلاد النظام الرأسـمالي وتقـدم العلوم وذلك عندمـا أصبح المـفكرون ينظرون

(2) Aristote : **Politique**, Paris, Société d'édition "Les belles lettres", 1971.

إلى الطبقات الاجتماعية من زاوية ملكية وسائل الإنتاج والعمل والمداخيل والمصالح السياسية. ومع كارل ماركس حقّق التفكير حول الطبقات قفزة نوعية كبيرة. ونحن نلمس اليوم تأثير الماركسية ضمنيا أو بصفة جليّة في كل الكتابات حول الطبقات مهما كان الانتماء الايديولوجي لأصحابها. ويمكن أن نقول أن تعريف لينين للطبقات هو أهم ما قدّمته الماركسية في هذا المجال إلى حد اليوم. لا ننسى أن ماركس وافته المنية قبل أن يضع هذا التعريف. يقول لينين: «... نقصد بالطبقات مجموعة عريضة من البشر تتميز بعضها عن بعض بالمكانة التي تحتلها في نظام من الإنتاج الاجتماعي محدّد تاريخيا، وبعلاقاتها بوسائل الإنتاج، وهي علاقات تضبطها في أغلب الأحيان وتكرسها قوانين معينة، وكذلك بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل، أي بطرق حصولها على الثروات الاجتماعية وحجم ما تحوزه من تلك الثروات. إن الطبقات مجموعات من البشر تتمكن مجموعة منها من الاستحواذ على عمل الآخرين نظرا إلى المكانة المختلفة التي تحتلها في هيكل معين هو الاقتصاد الاجتماعي»[3].

إن الماركسيين كما هو واضح من ثنايا هذا التعريف يحدّدون الطبقات الاجتماعية بالقياس إلى علاقات الانتاج أساسا، بحيث يكون عدد الطبقات مساويا للأنماط الأساسية لإنتاج الحاجات المادية (البرجوازية والبروليتاريا على سبيل المثال في النمط الرأسمالي). إلاّ أن ما يحتاج إلى مزيد التعميق هو موقف الماركسيين من الفاعلين الاجتماعيين من غير الطبقات الأساسية، أي من الملاكين العقاريين والبرجوازية الصغيرة، والفلاحين... الخ. فهل يمكن أن نقبل اختزال

(3) Lénine : La grande initiative, (1919), **Œuvres complètes**, Paris-Moscou, Editions Sociales, Editions du progrès, 1976, Tome 29, p. 425.

وضعيات اجتماعية معقدة إلى مجرد صراع بين طبقتين أساسيتن بينما تضطلع الشرائح والفئات والفصائل الطبقية الأخرى بدور الحلفاء الثانويين لواحدة من الطبقتين الأساسيتين؟ نقطة أخرى تستحق أن نتوقف عندها هي الهوة بين ما جاء به الماركسيون على المستوى النظري ـ وهو هام ـ وما قاموا به على مستوى تحليل الواقع الطبقي الملموس ـ وهو مثير للجدل، فماركس تحدث عن ثلاث طبقات في كتابه «رأس المال» وعن اثنتين فقط في «الميثاق الشيوعي»، وعن سبع في «صراع الطبقات في فرنسا». كما أن لينين عندما عكف على تحليل تطور الرأسمالية في روسيا اكتفى بمجرد التعليق ـ الذكي جدا لا محالة ـ على إحصائيات الادارة القيصرية حول الشرائح الاجتماعية والمهنية.

من المساهمات الماركسية الهامة كذلك في مجال دراسة الطبقات التمييز بين الطبقة في حد ذاتها والطبقة لذاتها. ويقوم هذا التمييز على عنصر الوعي الطبقي والقدرة على الفعل التاريخي المستقل. فالطبقة في حدّ ذاتها موجودة لأسباب اقتصادية واجتماعية موضوعية (وجود نمط إنتاج معيّن)، بينما الطبقة لذاتها هي الطبقة القادرة على التحكم في التطور المجتمعي وتوجيهه. ولقد دار جدلٌ كبير في صفوف الماركسيين حول مسألة كيفية تحوُّل طبقة معينة من طبقة في حد ذاتها إلى طبقة لذاتها. وقد اعتبر لينين في هذا المجال أن البروليتاريا ليس بإمكانها إدراك الوعي الطبقي من تلقاء نفسها، ولا بد من انتلجنسيا ثورية من خارجها لتزودها بهذا الوعي. أما بعض الماركسيين الآخرين (مثل روزا ليسكمبورغ) فقد اعتبروا أن الطبقة العاملة قادرة على إنتاج الايديولوجيا الاشتراكية بإمكانياتها الذاتية. وقد طور غرامشي هذا الرأي فقال بقدرة الطبقتين الأساسيتين (البرجوازية والبروليتاريا) على إنتاج مثقفيهم العضويين من تلقاء أنفسهما. ودور هؤلاء المثقفين العضويين هو

صياغة الايديولوجيا البرجوازية (بالنسبة إلى البرجوازية) والايديولوجيا الاشتراكية (بالنسبة إلى البروليتاريا) وتحويل هاتين الايديولوجيتين من ايديولوجتين خاصتين بطبقتين معينتين إلى ايديولوجيتين للمجتمع بأكمله، بحيث تكون الايديولوجيا البرجوازية هي الايديولوجيا المهيمنة عندما تكون البرجوازية هي الطبقة الصاعدة في المجتمع، وتكون الايديولوجيا الاشتراكية هي الايديولوجيا المهيمنة على كل المجتمع عندما تكون البروليتاريا هي الطبقة الصاعدة في المجتمع.

أما المفكرون من غير الماركسيين، فقد اتسمت مقارباتهم لمسألة الطبقات الاجتماعية بالاقتباس من الفكر الماركسي رغم إنكار الكثير منهم لذلك. والقاسم المشترك بين تحاليلهم هو تأكيدهم - لا على العلاقات التناحرية بين الطبقات مثلما ذهب إلى ذلك الماركسيون - بل على تقسيم الأدوار والوظائف داخل المجتمع : نظرية التنضّد الاجتماعي : (Théorie de la stratification sociale) . وهذه النظرية التي تعود بدرجة أساسية إلى ماكس فيبر تُعرّف النَّضيدة الاجتماعية (La strate sociale) بالاعتماد على مؤشرات المنزلة الاجتماعية مثل الدخل والسمعة والمهنة والمستوى التعليمي... الخ. إن موطن القصور الرئيسي في تحاليل القائلين بالتنضّد الاجتماعي هو عدم الاهتمام بالأسباب العميقة الكامنة وراء انقسام المجتمع إلى نضائد اجتماعية على غرار الماركسيين الذين يرجعون ذلك إلى علاقات الإنتاج أساسا.

إن الكثير من الغموض لا يزال يكتنف مسألة الطبقات الاجتماعية، وتبديد هذا الغموض لا يزال يحتاج إلى وقت وإمكانيات وتضافر جهود كل المفكرين من ماركسيين وغير ماركسيين. وأحسن مثال على هذا الغموض إشكالية العناصر الاجتماعية الوسطى؟ لقد شعر لينين بهذه

الإشكالية المحيّرة عندما قال : «. . . ليس من الصدفة أن يحمل العنصر البرجوازي الصغير هذا الإسم، إذ لا أحد من العناصر الاجتماعية الأخرى يفوقه من حيث الخمول والتذبذب واللاوعي»[4].
لقد استعمل ماركس أحيانا عبارة «الطبقات الوسطى»، إلاّ أنه غالبا ما كان يفضل عليها عبارة «البرجوازية الصغيرة» في حديثه عن الحرفيين من أرباب الشغل وعن التجار الصغار. إن هذه العناصر في نظره برجوازية لأنها عناصر مستقلة وتملك دكاكينها، إلا أن طبيعتها البرجوازية من نوع خاص جدا نظرا إلى هزال ما تملكه هذه العناصر الاجتماعية من رأس مال وقلة اليد العاملة التي تستعملها، كما أن رأس المال الصناعي والبنكي والتجاري يمثّل عدوها الأساسي لأن قوانين التطور الرأسمالي تعمل في اتجاه تذويبها، وتبعا لذلك تبسيط الهيكل الاجتماعي واختزاله إلى قطبين فقط : البرجوازية من جهة والبروليتاريا من جهة ثانية.

إن الثابت هو أن ماركس لم يُقدّر تقديرا جيدا قدرة الطبقات الوسطى على الصمود، إذ لم تندثر هذه العناصر الاجتماعية كما توقع هو ذلك، بل تعززت صفوفها بوافدين جدد هم الأجراء غير البروليتاريين، مثل موظفي الدولة والمهندسين والخبراء و«الارستقراطية العمالية». . . الخ. إن الناظر إلى الخريطة الطبقية للبلدان الغربية وللكثير من بلدان العالم الثالث يكتشف أن الطبقات الوسطى تتكون من فصيلين رئيسيين :

- الحرفيون أصحاب الصناعات الفنية (Artistique)وصغار التجار ومتوسطيهم.
- العناصر البرجوازية الصغيرة الجديدة، أي الأجراء غير البروليتاريين. لكن هل يشكل هذا الفصيلان مجموعة اجتماعية

(4) Lénine : L'impôt en nature, Œuvres complètes... T. 32, p. 385.

متجانسة؟ ما هو القاسم المشترك بينهما باستثناء انتمائهما من حيث الثروة الاجتماعية إلى موقع وسطيّ بين الطبقات الحاكمة من جهة والطبقات الشعبية من جهة ثانية؟ هل يمكن أن نعرّف هذين الفصيلين تعريفا سلبيا، فنقول إنهما فصيلان غير برجوازيين وغير بروليتاريين؟ ألا يجرنا استعمال لفظ وسطي في تعريف الشرائح الاجتماعية إلى السقوط في مزلق الامبيريقية البدائية التي تُقسّم كل مجتمع مهما كانت طبيعته إلى غني وفقير ومتوسط؟

أما عن تعقد أوضاع الطبقات الاجتماعية في العالم الثالث، فحدّث ولا حرج، وذلك لسببين رئيسيين هما :

ـ هيمنة الامبريالية بدرجات متفاوتة على هذا العالم وتحكمهما في التطور المجتمعي لبلدانه بنسبة كبيرة.

ـ محافظة هذه البلدان على علاقات إنتاج ما قبل رأسمالية ذات وزن هام نسبيا.

إننا لن نتوقف للرد على هراء المقولات الاستشراقية البرجوازية التي لا يزال لها مع الأسف أتباع والتي تنفي وجود طبقات اجتماعية في الكثير من بلدان «العالم الثالث»، وتعتبر مجتمعات الشرق مجتمعات ذات وحدات متشابهة فيما بينها (ملل ونحل وقبائل) وقائمة على التضامن الآلي بين عناصرها، وبالتالي غير قادرة على صنع التاريخ على غرار المجتمعات الغربية التي هي مجتمعات قائمة على تقسيم العمل ومتكونة من طبقات، أي من وحدات متناقضة فيما بينها، وبالتالي قادرة على التقدم وإفراز الرأسمالية والحضارة.

آخر نقطة قبل إنهاء هذا المدخل النظري هي ضرورة فهم الواقع النوعي الخاص للطبقات الاجتماعية في بلدان «العالم الثالث» وتجنب إسقاط الحقائق الطبقية المناسبة للأقطاب الرأسمالية المتقدمة على واقع

هذه البلدان، لأن الوصفات الجاهزة لم تكن أبدا الحل الناجع مهما كان الزمان ومهما كان المكان، ومهما أكدنا على هذه النقطة فلن نوفيها حقها.

2) صغار التجار والحرفيين ومتوسطيهم في البلاد التونسية بين العشرينات والحرب العالمية الثانية : الاحتضار البطيء :

ينتمي صغار التجار ومتوسطوهم من حيث توزيعهم الجغرافي إلى جهات مختلفة من البلاد، إلا أن أغلبهم ينتسب إما إلى صفاقس أو إلى جزيرة جربة، إذ كان هناك شبه تقسيم للسوق التونسية بين هذين الفصيلين من التجار : الوسط والجنوب من نصيب تجار صفاقس والشمال من نصيب تجار جربة. أما بالنسبة إلى الحرفيين، فقد كانوا في غالبيتهم متمركزين في قطبين رئيسيين : قطب تونس العاصمة وقطب الساحل (سوسة). وتنقسم الحرف إلى صنفين كبيرين : حرف الخدمات (الحلاقون، الصباغون، البناؤون...) وحرف الإنتاج وتنقسم بدورها إلى قسمين : حرف الإنتاج المعاشي (صناعة الأغطية الصوفية، صناعة أواني الطبخ...) وحرف الإنتاج الفني (صناعة الزرابي، صناعة النقش على الجبس...). وقد عرفت الصناعات الحرفية التونسية بعض الازدهار في القرنين السابع عشر والثامن عشر نتيجة توافد الموريسكيين المطرودين من اسبانيا إلى البلاد، إلاّ أن أوضاعها بدأت تسوء منذ انتهاء حرب نابليون في أوروبا (1815) وتفرغ أقوى الدول الأوروبية للسيطرة اقتصاديا وعسكريا على بقية بلدان العالم. وقد أصبح الدور الموكول إلى تونس في التقسيم الدولي هو تزويد البلدان الرأسمالية الغربية بالمواد الأولية بأبخس الأثمان واستيعاب

منتوجاتها المعملية. وقد تمثل رد أصحاب الحرف ومن ورائهم الدولة (فترة الوزارة الكبرى لخير الدين باشا بين 1873 و1877 على سبيل المثال) أمام زحف أوروبا المصنعة، في التمسك المتشدد بالجمعيات المهنية التقليدية (Les corporations) وبنظمها الداخلية العتيقة التي كانت تمنع ـ عن طريق مجلس العرف ـ أية منافسة بين الحرفيين وترفض أي تجديد لمناهج العمل.

لقد ركّزت الدول الأوروبية المتنافسة على تونس قبل 1881 عملها التخريبي على صناعة الشاشية الشهيرة (غطاء رأسي)، وذلك بتصنيع هذه البضاعة في بلدانها وتصديرها نحو تونس مع إجبار دولة البايات على تمتيع المُصدرين الأجانب بشبه إعفاء جمركي كامل. وكانت صناعة الشاشية في تونس «أم الصنائع» كما كان يقال آنذاك. وكانت جد مزدهرة، ناهيك أنها كانت تغطي كل حاجيات المنطقة العربية ومناطق أخرى من افريقيا وآسيا وأوروبا. وكانت بالنسبة إلى بعض الدّارسين[5] من حيث درجة تقسيم العمل والتقنيات وحجم الإنتاج في نفس مستوى التطور الذي بلغته الصناعات المانيفكتورية الفرنسية قُبيل الثورة الصناعية. وكان بإمكان قطاع الشاشية في تونس إقرار نمط الإنتاج الرأسمالي، إلا أن جملة من العوامل حالت دون ذلك، فعلاوة على هذه المنافسة الغربية الضارية توجد عوامل أخرى هي :

ـ سيطرة التجار الكبار والمتوسطين على الحرفيين على مستوى التزويد بالمواد الأولية وتسويق الانتاج.

(5) Valensi (Lucette) : Islam et capitalisme : production et commerce des chéchias en Tunisie et en France aux 18è et 19è siècles, **Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine**, Paris, Juillet/Sept. 1969.

ـ نظام الجمعيات المهنية الذي كان عائقا كبيرا أمام أي تطور لقوى الانتاج.

ـ ممارسة السلطة السياسية بصفة دورية لسياسة «التتريك» الشنيعة، أي مصادرة الأملاك والحيلولة بالتالي دون أية عملية تركيم للثروة في أوساط الحرفيين والتجار وميسوري الحال بصفة عامة

ولم تكن صناعة الشاشية هي الوحيدة التي تضررت ضررا مثيرا للانشغال من المنافسة الأجنبية، بل الكثير مَن الصناعات الحرفية الأخرى. إلا أنه بالرغم من النظام الجمركي لسنة 1898 الذي فرضته فرنسا (التي احتلت تونس عام 1881) والقاضي بدخول الكثير من البضائع الآتية من فرنسا ومن الجزائر الفرنسية السوق التونسية بدون دفع الرسوم الجمركية، استطاعت الكثير من الصناعات الحرفية التونسية الصمود نسبيا حتى الحرب العالمية الأولى.

ولم يكن التجار التونسيون أحسن حالا من الحرفيين، إذ خضعوا قبل 1881 بدورهم إلى منافسة تجارة جنوة ومرسيليا المتحالفين مع أقلية من التجار اليهود «القرانة» بتونس. وممّا أضعف جانب هؤلاء التجار هو تلك الاتفاقيات الجمركية المجحفة التي فرضتها الدول الأوروبية على بايات تونس المغلوبين على أمرهم. وقد بدأت أوضاع هؤلاء تختلّ على نسق سريع بداية من 1881 لأنّ الفرنسيين بسطوا نفوذهم ـ لا على التجارة الخارجية فقط ـ بل وكذلك على جانب كبير من التجارة الداخلية، أي تجارة نصف الجملة وتجارة التّفصيل. لا ننسى هنا أن الاستعمار الفرنسي لتونس لم يكن استعمارا امبرياليا وكولونياليا فقط، بل كان كذلك ا ستعمارا توطينيا. ورغم هذا الخطر

المحدّق بهم، وَاصَلَ هؤلاء التّجار الصغار والمتوسطون نشاطهم متفرقي الصفوف، ولم يسعوا جادّين إلى تكتيل صفوفهم للحصول على موطإ قدم في عالم رأسمالي يسوده قانون البقاء للأقوى. وقد قامت بعض المحاولات تحت تأثير حركة الشباب التونسي (عبد الجليل الزواش وحسن حسني عبد الوهاب) وتأسّست جملة من الشّركات التجارية[6] مَثَّلَ تجار جربة أغلب منخرطيها مثل: الاتحاد التجاري (1907) والترقي (1910) والاقبال (1911) والحرائر التونسية (1912) والاعتدل (1913) والتعاون (1914). إلا أن أغلب هذه الشركات فشلت ولم يبق منها قبيل الحرب العالمية الأولى سوى البعض فقط.

لقد أتيحت الفرصة للتجار والحرفيين خلال الحرب العالمية الأولى للنهوض نتيجة اختلال التبادل التجاري بين تونس وفرنسا وتعذّر استيراد المصنوعات الفرنسية والتحاق الكثير من الصناعيين والتّجار الفرنسيين بجبهات القتال. وقد ازدهرت أعمال الكثير من الحرفيين والتجار من بين الذين لم يلتحقوا بالقتال. لكن ما إن انتهت الحرب وعادت البضائع الفرنسية كما عاد الصناعيون والتجار الفرنسيون إلى البلاد حتى ماتت أغلب الصناعات الحرفية التي قامت أو نشطت أثناء الحرب. إن هذا الانقلاب في الظروف لغير صالح صغاز الحرفيين والتجار ومتوسطيهم هو الذي يفسّر انخراط الكثير منهم ـ خاصة في تونس العاصمة ـ في الحزب الحرب الدستوري التونسي «القديم»، أول حزب سياسي وطني، وهو حزب يمثل أساسا مصالح الملاكين العقاريين

(6) مزالي (محمد الصالح): **تطور تونس الاقتصادي (1881 ـ 1920)**، تعريب الهادي التيمومي، تونس، بيت الحكمة 1990، الصفحتان 93 و94.

المتبرجزين (Embourgeoisés) والبرجوازية الناشئة[7]. وأغلب أتباع هذا الحزب موجودون في الشمال التونسـي وخاصة في تونس العاصمة. أما ايديولوجيته فكان الفكر العربي الإسلامي عمودها الفقري.

بالاضافة إلى هذا الحزب، انخرط بعض الحرفيين والتجار في جامعة عموم العملة التونسية (.C.G.T.T) وهي أول جامعة نقابية تونسية مستقلة للشغـالين (عمـال وبرجوازية صغـيرة وعناصر وسطى تقـليدية). وليس بدعة أن ينخـرط هؤلاء في صلب جامـعة نقابيـة يمثل العـمال جمـهورها العريض، فظروف عـيشهم أسوأ أحـيانا من ظروف العمال، كـما أن خط التبـاين بين الحرفي والتاجـر الصغير والعـامل ليس دائما واضحـا، فمن التجـار والحرفيين الصـغار من يشتغل عـاملا في فترات مـعينة من السنة ويقبع في البطالة فترات أخرى.

(7) يعتمـد تحـديدنا للطبيـعـة الطبقـيـة لهذا الحـزب أو لغيره من الاحـزاب على 3 مقاييس:
- مقياس رئيسي: ممارسة الحزب على أرض الواقع لمدة طويلة نسبيا
- مقياسان ثانويان: - أدبيات هذا الحزب وشعاراته
- الانتماء الطبقي لقياداته.

ونشـيـر كـذلك إلى أنه من الصـواب الحـديث عن المـلاكـين العـقـاريين في تونس بصفتـهم يشكلون طبقة مـستقلة عن البرجـوازية، وذلك بالرغم من أن أغلب ملاكي وسائل الإنتاج في تونس (باستثناء اليهود الذين تخصصوا لأسباب تاريخية معينة في التجـارة، ثم أضافوا إليهـا بداية من الحرب العالمـية الأولى الصناعة) يجمـعون بين الكثير من الـمجالات في نشاطهم ولا يتخـصصون في مجـالات اقتصادية معـينة مثل البرجـوازية الغربية، والسـبب الرئيسي هو خوفـهم من مخاطر المنافسة الاقتـصادية الامبـريالية. لقد بدأ الملاكـون العقاريون الكبـار في الدخول في الطريق الرأسمـالية منذ العـشـرينات، وبذلك تحـولوا إلى برجـوازية زراعـية. أمـا الفـلاحـون الذين لم يتمكنوا أو لم يفكروا في الدخول في الطريق الرأسـمالية في عهد الاستعمـار المباشر فـهم مـلاكـو الأرض الـمتـوسطون، وهم الذين تصح عليـهم تـسـمـيـة المـلاكـين العقاريين.

لقد تكبّدت فرنسا أثناء الحرب العالمية الأولى خسائر فادحة في البشر والعتاد، كما خسرت ما كانت أقرضته للبلاط القيصري من أموال على إثر تأميمات الثورة البلشفية. إذن ليس من قبيل الصدفة أن تعمد بعد الحرب إلى تكثيف استغلالها لمستعمراتها وتعصيره. وقد تجسدت هذه السياسة الجديدة في تحول افتكاك أراضي التونسيين إلى واقع فعلي بعد أن كان في أغلبه قبل الحرب واقعا قانونيا فقط، وأصبح الفرنسيون يمارسون الاستغلال الزراعي المباشر والمعتمد على الآلات العصرية، وهو ما سيؤدي إلى تهجير عشرات الآلاف من الفلاحين الصغار من أراضيهم وتفقيرهم، علما بأن هؤلاء المفقرين كانوا الزبائن الرئيسيين للحرفيين والتجار.

علاوة على تدني القدرة الشرائية لجمهور الفلاحين، هناك عوامل أخرى أثّرت سلبيا على أوضاع صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم هي:

ـ منافسة البضائع الفرنسية لمنتوجات الحرفيين، وقد تفاقم تصدير البضائع الفرنسية نحو تونس بعد الحرب وخاصة بعد الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا عام 1928.

ـ التّأورُب المطّرد لنمط عيش جزء لا يستهان به من التونسيين، وقد وصل الأمر ببعض الحرفيين الذين شاركوا في الحرب واحتكوا في أوروبا بمظاهر الحضارة الغربية إلى التخلي عن حرفهم «المتخلّفة» والانتقال إلى مهن أخرى «عصرية».

ـ انتشار وسائل النقل الحديثة وتعصير الجيوش، وهو ما أدى إلى اضمحلال مهنة السرّاجين.

ـ جهل أغلب الحرفيين والتجار باللغة الفرنسية.

ـ جهلهم أو معرفتهم المحدودة جدا بالتقنيات الصناعية والاقتصادية العصرية. وقد مارست السلطات الفرنسية في تونس سياسة تقْتيرٍ شديدة

في مجال نشر التعليم المهني، إذ ظل عدد التلاميذ التونسيين محدودا جدا في بعض ورشات الحدادة والخشب وتجليد الكتب والصباغة وصناعة الجلد والنسيج التي أحدثتها الإدارة الفرنسية منذ أواخر القرن الماضي (على سبيل المثال ورشات المدرسة المهنية بباب العلوج التي عوضت عام 1905 مدرسة باب سويقة).

ـ سيادة الروح الفردية في صفوف الحرفيين والتجار[8].

ـ اعتقاد أغلبهم بأن التعامل مع البنوك نوع من أنواع الربا المحرّم في الشريعة الإسلامية. وقد اضطر بعض المثقفين الوطنيين وعلى رأسهم حسن حسني عبد الوهاب[9] أحد المنتمين إلى حركة الشباب التونسي إلى التحيُّل على تحريم الفقهاء هذا، وتأسيس المصرف التجاري العربي عام 1917، وهو شبه بنك وشركة تجارية في الآن نفسه. إلاّ أن هذا البنك كان محدود الإمكانيات وأعجز عن أن يضطلع بدور فعّال في الساحة الاقتصادية التونسية

ـ اعتقاد الكثير من الحرفيين الخاطىء بأن الحلّ لأزمتهم يكمن في مقاطعة الآلات العصرية. وقد طالبوا بإلحاح بمنع انتشار الآلات في صلب الحرفيين، فما كان من الادارة الفرنسية إلاّ أن استجابت لهم بصفة فورية. لا ننسى هنا أنّ الاتجاه العام هو وضع أثقل القيود على تحوّل التونسيين نحو المكننة والرأسمالية (صدور أمر 12 جويلية 1922 الذي يحجر تركيز مصنع عصري لصنع الشاشية في تونس).

---

(8) من أمثالهم : الشِّركة تضيّع البركة.

(9) لم يكن حسن حسني عبد الوهاب مؤرخا فقط، بل كان كذلك رجل أعمال، وهو أول من كتب من التونسيين كتابا في الاقتصاد السياسي تحت عنوان : **قواعد علم الاقتصاد** (ملخص يشمل أصول علم الاقتصاد السياسي وفوائده). نشر المطبعة الرسمية الحكومية بتونس (1338 هـ) (1919 م).

إن من بين الأهداف التي كانت البرجوازية الفرنسية المقيمة في تونس تروم تحقيقها من وراء فصلها للكثير من الحرفيين والتجار عن وسائل إنتاجهم هي الحصول على قوة عمل تستطيع استغلالها كما تريد. والمعروف أن المستوطنين الفرنسيين ظلوا يعانون من مشكل نقص اليد العامّة حتى الأزمة العالمية الاقتصادية لعام 1929[10]. وقد اضطرت السلطات الفرنسية قبل هذا التاريخ إلى توخي جملة من الحلول مثل استيراد العمال من الخارج وتشغيل سجناء الحق العام والمحافظة حتى 1907 على أهم بنود «قانون الفلاحة» الذي كان أصدره عام 1874 نظام البايات والذي يتضمن تضييقات كبيرة على الحرية الشخصية للخمّاس.

ويعود نقص اليد العاملة في تونس حتى الثلاثينات الى الهزال الديمغرافي في البلاد وإلى محدودية فصل الاستعمار الفرنسي بتونس للمنتجين عن وسائل إنتاجهم نظرا للطابع الرِّبوي ـ كما يقول لينين ـ الذي اتسمت به الامبريالية الفرنسية عن غيرها من الامبرياليات حتى الحرب العالمية الأولى، أي انحصار عملية تصدير رؤوس الأموال الفرنسية في قطاع التسليف أساسا.

لقد وجهت أزمة 1929 الاقتصادية العالمية ضربة كبيرة للحرفيين والتجار. وقد سبقت هذه الأزمة العصرية أزمة داخلية تقليدية دارت على امتداد السنتين 1930 و1931 (جفاف، فيضانات وجراد) وأضرّت كثيرا بالفلاحين الذين يمثلون كما هو معروف أهم زبائن هؤلاء الحرفيين والتجار.

---

(10) حول هذه النقطة انظر : Azzam (Mahjoub) : **Industrie et accumulation du capital en Tunisie de la fin du XIIIè s. jusqu'à nos jours.** Thèse d'Etat en Economie, Grenoble, 1979 (dactylographiée).

إن أسوأ حقبة عاشها صغار الحرفيين والتجار ومتوسطوهم في تاريخهم الحديث هي الفترة الواقعة بين 1932 تاريخ امتداد الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تونس والحرب العالمية الثانية. وقد أودت هذه الأزمة بعدد لا يستهان به من الحرفيين، فعلى سبيل المثال كان عدد ورشات الشاشية في أواسط القرن الماضي يقارب 300 ورشة يشتغل فيها ما بين 6000 و7000 عامل، أمّا عام 1934 فلم يبق من الأعراف والعمال سوى الألف[11]. وقد حوّلت الأزمة كذلك الكثير من الحرائريين الذي يعتبرون من ذوي المهن النبيلة إما إلى مثقلين بالديون لدى المرابين اليهود أو إلى مفلسين أو إلى مضطرّين إلى التسوّل والتهافت على الاعانات الغذائية الحكومية[12]. أما صغار التجار ومتوسطوهم فإن أوضاعهم لم تكن أقل سوءا من أوضاع أغلب الحرفيين. وقد وصف شاهد عيان الجو البائس الذي كان مخيما على الأسواق التقليدية بمدينة تونس قائلا : «... تعيش التجارة حالة من الركود لا مثيل لها. فالأسواق تفتح أبوابها ثم تغلقها ولا من مشتر، لقد خلت هذه الأسواق من زبائنها، والحزن البادي على وجوه التجار الصغار دليل قاطع على الكساد وضآلة المرابيح. إن هؤلاء التجار على استعداد للبيع بالخسارة وبأثمان زهيدة جدا، لكن أين الزبائن؟»[13].

لقد كان من الوسائل التي جنح إليها بعض الحرفيين أمام اشتداد المنافسة الأجنبية هي استعمال مواد أولية من النوع الرديء، وذلك بهدف التخفيض من كلفة الإنتاج، وقد إنجر عن ذلك تضاؤل جودة

---

(11) Sebag (Paul) : **La Tunisie**, Paris, Ed. Sociales, 1951, p. 127.

(12) Marty (Paul) : La corporation tunisienne des soyeux, **Revue des études islamiques**, Paris, 1934.

(13) Journal : **La voix du tunisien** du 18 Août 1932 (تعريب الهادي التيمومي)

منتوجاتهم، الأمر الذي نفّر منهم الكثير من زبائنهم. كما التجأ عدد آخر من الحرفيين إلى تقليد البضائع المضنعة لكن بالاعتماد ـ لا على الآلات الحديثة ـ بل على الأنوال القديمة ومناهج العمل البالية، إلاّ أن النتائج كانت غير مجزية. وقد لوحظ كذلك أن أعدادا ما انفكت تتزايد من صغار التجار ومتوسطيهم أصبحت تتاجر بالبضائع العصرية عوض البضائع التقليدية، وأصبحت الفكرة النقابية والجمعياتية بصفة عامة تراود بداية من أواخر العشرينات أكثر الحرفيين والتجار وعيا، فأسّس على سبيل المثال عام 1929 بعض تجار المواد الغذائية والمنسوجات بتونس العاصمة «النادي الاقتصادي»، وهو شبه مركز عمل وتفكير. وفي سنة 1931 أسّس بعض نسّاجي العاصمة «الرابطة الصناعية» وهي شبه نقابة. أما بداية من 16 نوفمبر 1932، وهو تاريخ اعتراف السلطات الفرنسية لأول مرة منذ 1881 بالحق النقابي للتونسيين، فقد تشكلت نقابات في عدد كبير من فروع التجارة والصناعات الحرفية، إلاّ أن أغلبها كان بمثابة المولود الميت لأنها كانت نسخة مطابقة للأصل للجمعيات المهنية التقليدية (Les corporations)، إذ كانت تجمع «المعلّم» و«القلفة» والصانع، وهذا دليل على أن الحرفيين لم يستوعبوا بعد الفكرة النقابية[14]. وقد شنّ الكثير من الحرفيين عام 1932 الإضرابات للمطالبة بتدخل الدولة لحمايتهم من المنافسة الأجنبية (البضائع المستوردة) والداخلية (الصناعيون الذين يستعملون الآلات لصنع بضائع مشابهة لمنتوجاتهم). وقد أودت سياسة المقيم العام

---

(14) حول تاريخ نقابات أرباب الشغل في تونس حتى 1955، أنظر : الهادي التيمومي : **نقابات الأعراف التونسيين** (1932 ـ 1955)، تونس، دار محمد علي الحامي، 1983.

مارسال بيروطون ببعض النقابات التي استطاعت رغم كل شيء الوقوف على أرجلها. وعند وصول الجبهة الشعبية إلى السلطة في فرنسا عام 1936، وما انجر عن ذلك من انفراج سياسي نسبي، عاد الحرفيون والتجار إلى تأسيس النقابات من جديد. لكن الأمر الذي يجب تسجيله هذه المرة هو أنها نقابات متجانسة طبقيا، إذ أصبحت هناك نقابات خاصة بـ «المعلّمين» ونقابات خاصة بـ «القلفاوات». وعندما ظهرت جامعة نقابية تربط بين كل هذه النقابات هي «اتحاد النقابات التونسية للأعراف» سارع امحمَّد شنيق أحد العناصر المعروفة آنذاك بولائها للاستعمار، بتأسيس جامعة مضادّة هي «الجامعة العامة للنقابات التجارية والصناعية التونسية». وقد قام تناحر شديد بين الجامعتين قلّص كثيرا من سمعتهما.

لم تعد هناك بالنسبة إلى المستوطنين الفرنسيين بداية من أزمة الثلاثينات الكبرى مشكلة نقص في اليد العاملة، إذ أصبح العرض يفوق الطلب في سوق الشغل نتيجة تقدم عملية فصل المنتجين المباشرين عن وسائل إنتاجهم أشواطا، ونتيجة كذلك للتزايد الديمغرافي الذي أصبح ظاهرة بارزة بداية من الثلاثينات. لقد أصبحت المشكلة الآن بالنسبة إلى السلطات الفرنسية في تونس هي الحيلولة دون تواصل عملية فصل المنتجين التونسيين ـ ومن بينهم صغار التجار والحرفيين ومتوسطيهم ـ عن وسائل انتاجهم، وذلك لأسباب أمنية وخاصة سياسية، إذ مثّل ظهور الحزب الحر الدستوري الجديد عام 1934 منعرجا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية التونسية. إن هذا الحزب الجديد يمثل طبقيا البرجوازية الوطنية التي كان التعارض يغلب على علاقتها بالاستعمار، وذلك بالرغم من أنها مدينةٌ بوجودها لهذا

الاستعمار نفسه، وتنتمي أغلب عناصر هذه البرجوازية الوطنيّة إلى المواقع السفلى للطبقة البرجوازية التونسية ككل. وتتمثل مكونات هذه الشريحة في العناصر البرجوازية الصغيرة للقطاع الثالث (معلمون، موظفون صغار، . . .) وفي الشرائح الوسطى ما قبل الرأسمالية التي كانت تطمح إلى الدخول في الطريق الرأسمالية، لكن الاستعمار يعيقها عن ذلك. وكان على رأس الحزب مثقفون ينتمون طبقيا إلى البرجوازية (أطباء، محامون)[15] . وكان هؤلاء المثقفون ـ الذين ينحدرون في غالبيتهم الساحقة من الشرائح الوسطى ما قبل الرأسمالية ـ يستمدّون أهم مقومات إيديولوجيتهم من الفكر الليبرالي الغربي بينما كانت تسود في صفوف قواعد حزبهم ثقافة عربية إسلامية تغلب عليها قيم القضاء والقدر والتزمّت والتمسك المتشدد بالتقاليد. وأغلب الظن أنه لا يمكن اعتبار هؤلاء المثقفين انتلجنسيا بأتم معنى الكلمة، أي مثقفين عضويين للبرجوازية التونسية لأنهم لم يطرحوا أبدا ما هو مطروح في جدول التاريخ، وهو ثورة رأسمالية معادية للامبريالية، بل كان كل ما يريدون هو التخلص من الاستعمار المباشر للانخراط في النظام الرأسمالي العالمي من موقع أحسن، وكانوا مسكونين بالوهم المتمثل في إمكانية تحويل تونس بعد انحسار الاستعمار المباشر عنها إلى بلد مصنع ومتحضّر، وذلك بدون الخروج من النظام الرأسمالي العالمي. وما يعزز لدينا فكرة كون هؤلاء المثقفين لا يمثلون انتلجنسيا عجزهم المزمن عن خلق وعي طبقيّ حقيقي لدى البرجوازية التونسية (حتى بعد وصولهم إلى السلطة السياسية عام 1956).

---

(15) من الأخطاء الفادحة التي تعكس إسقاط الواقع الطبقي الأوروبي على تونس هو اعتبار المحامين والأطباء التونسيين في عهد الاستعمار المباشر «برجوازية صغيرة».

لقد استطاع الحزب الحر الدستوري الجديد الذي تميّز عن الحزب الدستوري القديم باندفاعه النضالي وإتقانه العمل السياسي العصري اكتساب جماهيرية كبيرة. وقد نجح في ظرف سنوات معدودات في افتكاك قاعدة الحزب الحر الدستوري القديم المتكونة أساسا من صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم[16]. وقد شنّ هذا الحزب حملات لترغيب التونسيين في استهلاك منتوجات الحرفيين مثل الشاشية أو اللباس التقليدي[17]. وقد دافع الحبيب بورقيبة مؤسّس الحزب عن الحجاب والسفساري (لباس نسائي تقليدي) ضد المطالبين بالسفور، وذلك لأن هذا اللّباس يمثل في رأيه أحد مقومات الشخصية التونسية. لقد كان هدفه اجتذاب الجمهور العريض من الحرفيين ومن زبائنهم إلى حزبه، لكنه كان يؤمن في قرارة نفسه بأن السفساري لباس غير مؤات للعصر وأن انقراضه مسألة وقت لا غير.

لقد مثّل الساحل (سوسة) مسقط رأس هذا الحزب. والساحل كما هو معروف لا يمثل فقط فسيفساء من الملكيات الزّيتونية الصغيرة والمتوسطة التي عصفت بأصحابها أزمة 1929 عصفا، بل كذلك ثاني أهم قطب للصناعات الحرفية بالبلاد. وما التآم المؤتمر التأسيسي لهذا الحزب من قصر هلال المعروفة بصناعاتها النسيجية التّقليدية إلاّ دليل على أن أزمة الحرفيين كانت من الأسباب الكامنة وراء نشأة هذا الحزب

(16) - Chabbi (Lilia) et Zghal (Abdelkader) : **Génération des années 30 : La mémoire vivante des sujets de l'Histoire**, Tunis, Université de Tunis, 1985.

- Kraïm (Mustapha) : Le vieux-Destour : implantation géographique et assise socio-professionnelle dans : Université de Tunis : **Actes du premier congrès d'Histoire et de civilisation du Maghreb**, Tunis. 1979.T.2.

- Le Néo-Destour : cadres, militants, et implantation pendant les années 30, dans : P.N.R. (Ministère de l'Education) : **Les mouvements politiques et sociaux des années 30**, Tunis, 1987.

(17) من شعارات الحزب آنذاك : كَانِكْ دستوري البس الشاشية التّستُوري.

واشتداد عوده بسرعة.

ما هي الآن الإجراءات التي اتّخذتها السلطات الفرنسية بتونس بداية من الثلاثينات للحدّ من تواصل فصل صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم عن وسائل إنتاجهم؟ لكن قبل استعراض هذه الإجراءات لا بدّ من الإشارة إلى أنّ وعي الادارة بخطورة ظاهرة تفقّر صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم لم يكن وليد الثلاثينات، إلا أنّ ما تمّيزت بها الثلاثينات عن الفترة التي سبقتها هو كثافة الإجراءات الهادفة إلى الحدّ من ذوبان الشرائح الوسطى التقليدية. وقد اتخذت الادارة قبل الثلاثينات الإجراءات التالية :

ـ محاولة الحفاظ على الجمعيات المهنية (Les corporations) رغم أن هذه الجمعيات بدأت تتفكك نتيجة تردي أوضاع أصحابها المتواصل.

ـ السماح يوم 6 مارس 1920 بتأسيس «الحجرة الشورية الأهلية للمصالح التجارية والصناعية بشمال المملكة التونسية»، والسماح سنة 1928 ببعث قسم تونسي بالحجرتين المختلطتين للتجارة بالوسط والجنوب.

ـ أمر 1922 الذي يمنع صنع الشاشية بالآلات داخل البلاد، وهو الأمر الذي أشرنا إليه آنفا.

ـ تأسيس «بنك التعاضد المالي» في 29 مارس 1922 الذي لم يكن في الواقع بنكا بأتم معنى الكلمة، بل تعاضدية مالية لها الحق حسب قانونها الأساسي في ممارسة كل الأعمال البنكية مع التجار والحرفيين، وذلك دون تعاطي أعمال البورصة ودون المشاركة في إصدار العملة.

ـ إعانة الحرفيين على تأسيس التعاونيات مثل «التعاضدية المركزية

للفنون والصنايع» سنة 1929[18].

إن ما يجب التنصيص عليه هو أن نتائج كل هذه الإجراءات كانت هزيلة جدا، والادارة الفرنسية تعرف ذلك مسبقا، إلا أن خطورة أزمة الثلاثينات العالمية جعلتها تدرك أن سياسة ترك الحبل على الغارب تجاوزها الزمن، لذلك قامت باتخاذ جملة من التدابير الأكثر جديّة. وهذه التدابير ـ وإن لم تحل مشكلة أغلب الحرفيين والتجار وهذا طبيعي وإلاّ لما كان الاستعمار استعمارا ـ فإنّها ساعدت على التخفيف من وطأة الأزمة على أقلية من الحرفيين لا على أفراد كما كانت الحال من قبل.

إن هذه التدابير هي :

ـ بعث «ادارة التكوين المهني» عام 1930. وقد تحولت هذه الإدارة بعد عامين إلى «مصلحة التعليم الصناعي والصنايع والفنون التونسية»، ثم عام 1933 إلى «ادارة الفنون التونسية». وقد سخرت السلطات الفرنسية بعض الجهود الجدية عن طريق ادارة الفنون التونسية للنهوض بالصناعات الحرفية الفنية (الزرابي، الفخار الفني، النقش على النحاس، الدانتيلاّ. . .) نظرا إلى الرواج المضمون نسبيا لإنتاج هذه الحرف لدى السياح ولدى أصحاب القدرات الشرائية المرموقة من التونسيين والفرنسيين والايطاليين وغيرهم. ونشير هنا إلى أن الحرفيين الذين يشتغلون بهذه الصناعات الجمالية هم الوحيدون من بين الحرفيين الذين لم يتضرروا كثيرا من الوجود الاستعماري بتونس، إلاّ أن عددهم كان محدودا. وقد قيّم سنة 1955 أحد الفرنسيين العارفين بالشؤون

---

(18) عوّضت هذه التعاضدية «معهد الفنون والصنايع» الذي كان تأسس عام 1923 مكان «مخبر التجارب الصناعية والتجارب الأهلية» (الذي كان تأسس بدوره عام 1913).

الاقتصادية لتونس حصيلة السياسة الفرنسية منذ 1881 تجاه الصناعات الحرفية التونسية قائلا : «. . . يبدو أن تونس أولت كل اهتمامها للحرف الفنية بما خصصته لها من اعتمادات مالية أكثر أهمية بكثير مما خصصته للحرف المسماة بـ «المعاشية». . . وبما أنه لم يقع تأمين التحول نحو الصناعة العصرية، فيجب التأقلم مع الحاضر والوعي بالمأساة الجارية فصولها حاليا. . . وما يبدو محيرا هو محدودية ما وقع تسخيره من وسائل في بلد لا يزال فيه جمهور الحرفيين غفيرا. . .»[19].

- تحويل التعاضدية المركزية للفنون والصنايع عام 1937 إلى الصندوق المركزي للقرض الصناعي.

- إصدار أمر 31 أوت 1932 للحدّ من انتشار صنع المنسوجات التقليدية (السفساري والملية والتقريطة والجبة) بالآلات داخل البلاد ومنع معامل ليون (Lyon) كذلك من صنع هذه المنسوجات. ورغم صدور أمر جديد يوم 12 جوان 1937، فقد واصل أصحاب الآلات العصرية داخل البلاد وخارجها التحيّل على القانون.

- تجميع تعاونيات الصناعات الحرفية الفنية عام 1937 في صلب جامعة تحت اسم «اتحاد الشركات التعاضدية للصناعات الحرفية بتونس»، وتعاونيات الصناعات الحرفية المعاشية عام 1940 تحت إسم «اتحاد الشركات التعاضدية للصناعات الحرفية والمعاشية بتونس» والتعاونيات الحرفية الريفية عام 1942 تحت اسم «اتحاد الشركات التعاضدية للصناعات الحرفية الريفية».

لقد عرقلت الادارة الفرنسية كل المحاولات الذاتية الجدّية التي بذلها صغار الحرفيين والتّجار ومتوسطوهم للخروج من ضائقتهم الاقتصادية.

---

(19) Golvin (Lucien) : **Aspects de l'artisanat en Afrique du Nord**, Paris, P.U.F., 1957, pp. 198... 200 (تعريب الهادي التميومي).

ولعل أحسن مثال على ذلك وقوفها ضد محاولة تأسيس بنك وطني تونسي. لقد كانت البنوك الفرنسية كما هو معروف لا تُقرض التونسيين إلا في حدود ضيّقة جدا. كما أنّ «بنك التعاضد المالي» كان وقفا على أقلية من التجار والحرفيين الميسورين، ويستعمل قروضه امحمّد شنيق (مديره) لاشتراء الضمائر في حملات انتخاب أعضاء الحجرة الشورية التجارية أو «المجلس الكبير» خاصة. وقد قال الطاهر الحداد مؤرخ أول حركة نقابية عمّالية تونسية عن هذا البنك بشيء من المرارة : «... كثيرا ما شكى الناس الغبن والتمييز... ثم ليس لمديريه ومؤسسيه مع عموم أعضائه المشتركين أدنى تماس بالقلب والروح...»[20] . ولقد راجت في أوساط الحرفيين والتجار التونسيين إبان أزمة 1929 فكرة إحداث بنك تونسي على غرار بنك مصر الذي أسسه طلعت حرب عام 1920. وقد أعان الحزب الحر الدستوري الجديد على إخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود فأوصى مؤتمره الثاني (1937) ببعث ديوان اقتصادي يتكفل بتأسيس جملة من المشاريع الاقتصادية من بينها بنك تونسي. وقد تشكلت لجنة لتأسيس هذا البنك كان أمين مالها أب صالح بن يوسف الأمين العام للحزب. ولم ترض الادارة الفرنسية على هذا المشروع، فعمدت إلى توريط أعضاء اللجنة المؤسسة في أحداث 9 أفريل 1938 الدامية بتونس العاصمة، ثم قامت يوم 19 أفريل 1938 بحجز كل أموال البنك وملفّاته.

3) الفترة من الحرب العالمية الثانية إلى 1956 : الموت مع تأجيل التنفيذ :

عرف أغلب صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم في سنوات الحرب

(20) الطاهر الحداد : **العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية**، تونس، مطبعة العرب، 1927، ص 29.

العالميـة الثانية (1939 ـ 1945) فتـرة انتعـاش غير مـتوقعـة، بالرغم من إرسال السلطات الفرنسـية لعـدد منهم إلى جبـهات القـتال، إذ اختـلت المواصـلات وانخفض الانتـاج في فرنسا بسـبب الانصراف إلى خـدمة المجـهود الحـربي وكذلك بسبب الاحـتلال النازي. وقـد تعذّر استـيرادُ المنتوجـات الصناعيـة التي كانت تعـتمد عليـها تونس لإشـباع حاجـاتها. وارتفعت الأسعار التموينيـة ارتفاعا مشطا وانقطع تصدير رؤوس الأموال الفرنسية نحـو تونس، والتحق عدد لا يستهان به من التـجار والصناعيين الفرنسيين إلى جبهات المعارك.

وقد استـفـاد العـديد من الحرفـيين من هذه الأوضـاع، وذلك بصنع السلع التي انقطع ورودها على تونس. وقد استطاعوا بوسائلهم التقليدية ملء جـزء من الفـراغ الذي نشأ عن وقـف استـيـراد السلع الفـرنسيـة. والحـرفيـون الذين اسـتـفادوا أكـثر مـن غيـرهم هم أولئك الذين كـانوا يستـعملون في عملهم المـواد الأولية المحلية مثل الفخـارين والدبّاغين وصَفّارِي الحـلفاء ونسّـاجي الصـوف (بالرغم من أن جـزءا كـبيـرا من الإنتاج الصوفي المحلي جـمعته الإدارة الفرنسية بوسائل قـسرية لخدمة المجهود الحربي).

أما صغار التـجار ومتوسطوهم، فقد عـادت عليهم الحرب بالنفع هم أيضا، إذ توافـد على البلاد التونـسية في الفـترة منذ بداية نوفمـبر 1942 حوالي 250.000 جندي ألمانـي وإيطالي وأكثر من نصف مـليون جندي من القـوات الحليـفـة (انقليـز، أمـريكيـون، اسـترالـيـون، فنلديون، بولونيـون، هنود...). وأقـامت هـذه الجيـوش الغـفـيـرة سنـوات طويلة تواصلت في بعض الحـالات حتى 1946. وقد نشّط تـواجد هذه الجـيوش الـتجـارة الداخـليـة، إذ ارتـفـع عدد رخـص التـجارة (Les patentes) بكامل البلاد حـسب الإحصائيات الرسـمية من 28.401

رخصة سنة 1938 إلى 44.789 رخصة سنة 1945[21]. كما لا ننسى وجود عدد كبير من التجار المتجولين والتجار غير الحاملين لرخص.

ولم تكد الحرب تضع أوزارها حتى أخذت البضائع الفرنسية تطغى من جديد على السوق التونسية، ورجع الصناعيون والتجار الفرنسيون من جبهات القتال، وعادت فرنسا لتُطبق من جديد على مستعمراتها بهدف استرداد الخسائر المهولة التي تكبّدتها أثناء الحرب، وذلك عن طريق تكثيف استغلال هذه المستعمرات ومزيد تعصيره. وقد أدت هذه السياسة إلى اندثار معظم الصناعات الحرفية التي قامت أو نشطت أثناء الحرب. وقد تدحرج أغلب الحرفيين والتجار إلى مصاف المنكوبين باستثناء أقلية من «أثرياء الحرب» الذين استطاعوا شق طريقهم بنجاح. وقد تضافرت جملة من العوامل حوّلت حياة أغلب صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم إلى تعاسة شديدة هي :

- ارتفاع أسعار مواد الاعاشة، اذ تُفيد الأرقام الرسمية التي هي بالضرورة أقل من الواقع أن مؤشر أسعار التفصيل ارتفع في البلاد من 100 سنة 1938 إلى 1672 عام 1948[22]. وقد أصبح عدد لا يستهان به من صغار التجار والحرفيين غير قادر على تحقيق إلا أدنى مستوى من المعيشة بصعوبة بالغة.

- نقص المواد الأولية التي يحتاجها الحرفيون في عملهم مثل القطن والحرير... الخ. وكانت الادارة الفرنسية تستورد هذه البضائع بكميات محدودة جدا وتتولى تقسيطها على الحرفيين، مع ما يتخلل العمليات التقسيطية من حيف عن طريق شيخ المدينة ومجالس العرف. وقد

---

(21) Protectorat Français de Tunisie : **Les statistiques officielles de la Tunisie,** année 1947.

(22) Lepidi (Jules) : **L'économie tunisienne depuis la fin de la guerre,** Service des Statistiques, Tunis, 1955.

استشرت السوق السوداء بصفة مهولة.

- كساد نشاط النساجين نتيجة إغراق السوق التونسية بفواضل الملابس العسكرية الزهيدة الثمن.

- الزيادات المشطة في أكرية المحلات التجارية وفي النقل والكهرباء.

- ارتفاع الضرائب أو بروز ضرائب جديدة (الضرائب البلدية) رخص التجارة (Les patentes)[23]، الضريبة التعويضية على النقل[24]، الضريبة على المعاملات[25]، الضمان المادي الذي يدفعه الحرفيون عند التصدير).

- تعقّد الإجراءات الادارية وتعدّد المصالح الادارية وغلبة التنافس على العلاقات بينها.

---

(23) **رخصة التجارة**. النظام المعمول به سابقا هو نظام «الوفقة»، أي تحديد مبلغ «الباتيندة» بالاعتماد على تقدير تقريبي للأرباح، وقد أصبح هذا النظام غير ملائم نظرا إلى ارتفاع نسب التضخم المالي وإلى تدهور بعض الصناعات الحرفية إلى درجة لم تعد تتحمل معها أية ضريبة حتى ولو كانت زهيدة المبلغ. وقد طالبت الادارة الحرفيين والتجار بمسك دفاتر يسجلون فيها المقابيض والمرابيح، في حين أن أغلبهم كان أميا وليست له القدرة على تشغيل خبير في المحاسبات التجارية. وقامت الادارة عام 1953 بتعويض نظام «الوفقة» بنظام الأداء القار الذي يدفع مسبقا، وهو ما لم يرض الحرفيين والتجار.

(24) ضريبة فرضتها الادارة على أصحاب سيارات نقل الركاب والبضائع، وتذهب عائداتها إلى الشركة الفرنسية للسكك الحديدية بدعوى أن أصحاب هذه السيارات خرقوا نظام الاحتكار الذي تتمتع به الشركة قانونيا.

(25) وقع إقرار هذه الضريبة عام 1948، وتتمثل في إلزام كل تاجر أو حرفي بدفع 1٪ على كل المعاملات التي يقوم بها، في حين أن تعامل التجار والحرفيين مع زبائنهم كان يعتمد على المساومة لا على نظام الأثمان القارة، كما أن تضخم عدد التجار واشتداد المنافسة بينهم يؤدي إلى تدني هامش الربح واضطرار التاجر أحيانا إلى بيع السلعة المعرّضة للتلف السريع بثمن أخفض من ثمن الكلفة. وأخيرا فإن أغلب التجار والحرفيين غير قادرين على مسك الدفاتر لتجسيل المقابيض والمصاريف.

ـ محدودية حزم السلطات الفرنسية في مقاومة توريد المنسوجات التقليدية المصنوعة آليا من الخارج أو في منع صنعها آليا في الداخل، وذلك بالرغم من إصدارها مرة أخرى أمرا بتاريخ 16 أفريل 1951 يحجر توريد هذه المنسوجات.

ـ عدم تمثيل الحرفيين والتجار في بعض اللجان الحكومية مثل لجان التسعير ولجان التوريد والتصدير التي لها القول الفصل في قضايا تهم مصير هؤلاء الحرفيين والتجار.

ـ تكاثر المغازات العصرية الكبرى، وهو ما يشكل تهديدا كبيرا لصغار التجار.

ـ التّشريع الاجتماعي الذي طُولب الحرفيون والتجار بتطبيقه، وذلك بتمتيع عمالهم بالمنافع التي يُقرها هذا التشريع مثل الأجر الأدنى المضمون والعطل الخالصة الأجر والتعويضات عن المرض وحوادث الشغل[26].

ـ الانحدار المريع للظروف الحياتية لصغار الفلاحين، وهم أهم زبائن صغار التجار والحرفيين ومتوسطيهم، وقد أصبحوا في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية يعانون بؤسا مرعبا وفاقة لا مثيل لها (مجاعة 1945 ـ 1947). لقد كان هؤلاء الفلاحون المتضررين الرئيسيين من استيلاء فرنسا منذ 1881 على ما يقارب 850.000 هكتار من أراضي القبائل وأراضي الأحباس وأراضي الدولة. كما أن مجال «الهطابة» (هجرة العمل صيفا نحو الشمال) و«العشابة» (البحث عن المراعي) ما انفك يتقلص نظرا لتكاثر الآلات الحاصدة في الشمال ونظرا لركون

---

(26) يعود رفض أغلب الحرفيين والتجار للتشريع الاجتماعي إلى الأسباب التالية :
ـ الطابع العيني للأجر الذي يدفعونه لعمالهم.
ـ عدم انتظام نسق العمل الذي يقوم به العمال، إذ قد يحدث أن يتعطل بعضهم لمدة طويلة نظرا إلى عدم توفر المواد الأولية أو نظرا إلى كساد السوق.

المستوطنين الفرنسيين وكبار الفلاحين التونسيين إلى الاستعاضة عن البور المعشّب بالبور المحروث. ورغم تناقص موارد هؤلاء الفلاحين، فقد كانت أعدادهم تتزايد بمعدلات سريعة بفعل التزايد الديمغرافي الناتج عن استئصال الاستعمار للأوبئة والأمراض الفتّاكة.

لقد كان أمام صغار التجار والحرفيين ومتوسطيهم ـ وقد بلغ السكين العظيم كما يقال ـ خياران : إما الدفاع عن حقهم في الحياة أو الرضى بالنهاية المحتومة، إلاّ أن إرادة الحياة كانت أقوى.

لقد دعّم صغار الحرفيين والتجار ومتوسطوهم التفافهم بالحزب الحرّ الدستوري الجديد الذي استطاع تعزيز جماهيريته بعد الحرب العالمية الثانية باستقطاب العمال والموظفين. واستطاع صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم باعانة من الحزب إرساء حركة نقابية تحوّلت بسرعة إلى قطب له أهميته في الحياة السياسية للبلاد. فكيف توفّقوا إلى تحقيق هذا الإنجاز الكبير؟[27].

لقد أسّس الحزب الشيوعي بالقطر التونسي في مارس 1945 **«جامعة الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي»** (F.A.P.C.T.) (كاتبها العام : محمود الفاسي). وكان من بين قادة هذه المنظمة الفرجاني بلحاج عمار (وهو من المنتمين إلى الحزب الحر الدستوري الجديد). ونشير هنا إلى أنّ الحزب الشيوعي كان يعمل آنذاك في العلانية، بينما كانت الأحزاب الوطنية الأخرى محجّرة بدعوى تعاونها مع النازيين في الفترة التي احتلوا فيها تونس (بين نوفمبر 1942 وماي 1943).

إن أهّم مكسب حققته «جامعة الصنايعية»... هو انتزاعها لحق توزيع المواد الأولية والبضائع المستوردة على منخرطيها، واضعة بذلك

(27) ركزنا في هذا المقال على النشاط النقابي للتجار والحرفيين لأنه غير معروف نسبيا بالمقارنة مع الأنشطة السياسية للأحزاب والنشاط النقابي للعمال والشغالين.

حدا للمظالم التي طالما عانى منها الحرفيون أيام كان توزيع هذه المواد المقسّطة من مشمولات شيخ المدينة ومجالس العرف.

علاوة على «جامعة الصنايعية...»، ضم الاتحاد العام التونسي للشغل - وهو المنظمة النقابية للشغالين - في صفوفه عددا لا يستهان به من الحرفيين والتجار الصغار. وتعود هذه المفارقة إلى أن الأوضاع المادية لهؤلاء الأعراف الصغار متدنّية جدا وأسوأ أحيانا من أوضاع العمال، كما أن هؤلاء الأعراف الصغار ليسوا تجارا أو حرفيين فقط، بل هم كذلك عمال في فترات معينة من السنة. وفي أواخر 1946 أوعزت قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل إلى التجار والحرفيين بمغادرة المنظمة وتأسيس **«الاتحاد العام لصغار التجار والصنايعية»**، والسبب هو أن المنظمة العمالية الشيوعية بتونس آنذاك «الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي» كانت تتهم الاتحاد العام التونسي للشغل بأنه منظمة غير عمالية، وتحاول منع انخراطه في المنظمة العالمية المعروفة باسم «الجامعة النقابية العالمية» (F.S.M.).

وفي مارس 1946 حدث انشقاق في صلب «جامعة الصنايعية»... الشيوعية، وانسحب الفرجاني بلحاج عمار وأنصاره، والسبب العميق هو التّعارض بين نزعة الشيوعيين الأممية ونزعة المنشقين الوطنية. أما السبب المباشر فهو رفض المنشقين مشاركة الجالية الفرنسية المقيمة بتونس في الاستفتاء على مشروع الدستور المزمع إجراؤه في فرنسا يوم 5 ماي 1946، ذلك لأن مشروع الدستور الذي أعدته الجمعية التأسيسية الفرنسية قد نص في فصله الواحد والأربعين على وجود فرق بين تراب فرنسا لما وراء البحار من جهة والدول المشاركة لفرنسا من جهة ثانية، وقد اعتبر المنشقون أن تونس دولة مشاركة لفرنسا وليست ملحقة بترابها.

والتأم المؤتمر التأسيسي للمنظمة الجديدة التي أسسها المنشقون في جانفي 1947 وهي **«الاتحاد لنقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي»** (.U.S.A.P.C.T)، وانتخب الفرجاني بلحاج عمار كاتبا عامًا لها. وقد أعان كل من فرحات حشاد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل وكذلك الحزب الحر الدستوري الجديد على تأسيس هذه الجامعة النقابية التي سرعان ما التحق بها منخرطو الاتحاد العام لصغار التجار والصنايعية[28].

وشنّ «الاتحاد لنقابات الصنايعية...»، بعض الإضرابات للدفاع عن منخطريه، واستطاع انتزاع حق توزيع أصناف عديدة من المواد الأولية الموردة على منخرطيه مثل القطن والحرير والصوف والجلود... كما نجح بسرعة في تقليص نفوذ «جامعة الصنايعية...» الشيوعية التي كانت تدعي خطأً أنها الممثّل الشرعي والوحيد لصغار التجار والحرفيين ومتوسطيهم. واستطاع الاتحاد كذلك الحصول على 80٪ من مقاعد الحجرة الأهلية التجارية للشمال والحجرتين المختلطتين للوسط والجنوب في انتخابات 1948، وهذا دليل على أنّ هذه المنظمة نجحت في ظرف وجيز نسبيا في تأمين التفاف أغلب التجار والحرفيين ومتوسطيهم حولها. وهذا ما جعل الادارة الفرنسية تفكّر جيّدا قبل اتخاذ أي قرار يهم حياة الحرفيين والتجار. وقد وصل بها الأمر إلى حد منح «الاتحاد...» حصة أسبوعية في الاذاعة.

---

(28) تأسّست في تونس عام 1946 جامعة نقابية فرنسية تحت اسم **«الكنفدرالية العامة للتجارة والصناعة بالقطر التونسي»** على أنقاض جامعة أخرى فضّلت حلّ نفسها بعد أن انكشف تعاونها مع النازيين في الفترة التي احتلوا فيها تونس. ولهذه الجامعة الجديدة علاقات وثيقة جدا «بالكنفدرالية القومية للأعراف الفرنسيين» بفرنسا. ولم تضم هذه الجامعة من التونسيين سوى بعض الصناعيين وكبار المقاولين مثل علي مهني (قطاع البناء والأشغال العامة).

وغيّر الاتحاد عام 1948 بايعاز من الحزب الحرب الدستوري الجديد اسمه في مؤتمره الثاني، فأصبح يسمى **«الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة»**. ويعني هذا التغيير في الإسم فتح المنظمة أمام الأعراف التونسيين الكبار وخاصة منهم التجار. وقد كان الشعار الذي رفعه الحزب آنذاك هو الجبهة الوطنية المتحدة، أي حشد أكثر ما يمكن من التونسيين ـ مهما كانت انتماءاتهم الاجتماعية والمهنية والسياسية ـ ضد الاستعمار بهدف تحقيق الاستقلال السياسي للبلاد. وقد انسحب بعض النقابيين من المنظمة احتجاجا على توجهها الجديد، ومن بينهم بلقاسم القناوي الأمين العام السابق للمنظمة الشغيلة «جامعة عموم العملة التونسية»، والذي كان التحق بعد الحرب العالمية الثانية بالحركة النقابية للأعراف.

ولم يقصر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة نشاطه على الجانب النضالي الدفاعي (مقاومة السوق السوداء والسياسة الضريبية للادارة الفرنسية بتونس. . .)، بل نشط في اتجاه تكوين تعاونيات الخدمات وحتى تعاونيات الانتاج مثل شركة الثلج الغذائي عام 1950.

وشارك الاتحاد في كل التحركات السياسية التي دعا إليها الحزب الحرّ الدستوري الجديد (إضرابات عامة للتنديد بمعارضة الجالية الفرنسية بتونس لمفاوضات الحكم الذاتي أو للضغط على فرنسا لدفعها للاستجابة لمطلب الاستقلال السياسي. . .) وقد سُجن أو نُفي عدد من قادة الاتحاد مثل الفرجاني بلحاج عمار ومحمود الزرزري ومحمد الأصفر بن جراد واندري باروش ومحمد سعد. . .

4) الفترة بين 1956 و1962 : مرحلة استرداد الأنفاس

اختارت الدولة التونسية غداة حصول البلاد على الاستقلال السياسي طريق النمو الرأسمالي المرتبطة بالسوق الرأسمالية العالمية. ومثلت

الدولة أداة التغيير الرئيسية في المجتمع، واضطلعت في هذه المرحلة بصفة متزامنة بثلاث مهمات هي :

* بناء الحد الأدنى من مقومات السيادة الوطنية (دستور 1959. «تونسة القطاعات الحسّاسة (الأمن، الإدارة. . .)، خلق وحدة نقدية تونسية، تأميم المرافق الحيوية كالماء الكهرباء والموانىء، الجلاء الزراعي. . .

* تحديث الكثير من قطاعات المجتمع (تصفية الأشكال القديمة للملكية العقارية، إصدار «مجلة الأحوال الشخصية» وإلغاء تعدّد الزوجات، محاولة تجديد الثقافة السائدة على أساس التوفيق بين الحداثة وتأويل معين للاسلام. . .).

* محاولة تطوير قوى الإنتاج (رغم محاولة فرنسا فرض وصايتها السافرة على الاقتصاد التونسي والمخاطر التي كانت تمثلها الحرب في الجزائر على استقلال البلاد ومغادرة عشرات الآلاف من الكفاءات الاقتصادية الفرنسية واليهودية التونسية للبلاد وإقدام فرنسا على سحب اعانتها المالية إلى تونس بداية من عام 1957 للحيلولة دون مؤازرة التونسيين للثورة الجزائرية، ومخلفات المعارضة اليوسفية (نسبة إلى الأمين العام للحزب الدستوري الجديد الذي اعتبر موافقة بورقيبة على الحكم الذاتي في جوان 1951 خطوة إلى الوراء وخذلانا للثورة الجزائرية وطالب بمواصلة النضال المسلح وتوحيده على مستوى المغرب العربي، كما اتهم بورقيبة بالولاء اللامشروط للغرب وبمناهضة العروبة والاسلام».

لقد تكفلت الدولة بتوفير الأطر الهيكلية الملائمة والشروط الضرورية لنمو رأس المال الخاص (الإنفاق على المشاريع التي تتجاوز طاقة المستثمرين الخواص مثل التجهيزات الأساسية والتعليم

والصحة. . . وإجبار الاتحاد العام التونسي للشغل على السير في ركاب الحكومة، الحماية الجمركية، الامتيازات الجبائية).

كيف تطوّرت أوضاع صغار التجار والحرفيين ومتوسطيهم في هذه المرحلة؟ يمكن القول إنها كانت بالنسبة إلى أغلبيتهم مرحلة استرداد أنفاس بعد المعاناة الطويلة من الاستعمار المباشر. فقد انقشع كابوس الضرائب بفضل اجراءات التعديل أو التخفيض أو الإلغاء التي اتخذتها الدولة إزاء الضرائب التي لم تكن محل رضاهم. وغضّت الدولة كذلك الطرف عن عدم تطبيقهم لاجراءات التشريع الاجتماعي. كما تخلصوا من منافسة ما بين 10.000 و15.000 من الحرفيين والتجار الفرنسيين واليهود الذين رحلوا عن البلاد غداة الاستقلال[29]. ونشير هنا إلى أنّ الميسورين نسبيا من هؤلاء التجار والحرفيين اشتروا من المهاجرين الفرنسيين واليهود وسائل إنتاجهم وأحيانا منازلهم بأثمان زهيدة. كما تحصّل عدد من قادة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وبعض الحرفيين والتجار المنتمين إلى الساحل ـ والذين ناضلوا في صفوف الحزب الحر الدستوري الجديد أو الذين لهم قرابة عائلية أو صداقة مع أصحاب النفوذ ـ على بعض الامتيازات مثل رخص التوريد والتصدير والقروض. ولا بدّ من التأكيد هنا أنّ سياسة «خلق الموالي» وتقديم أهل الثقة على أهل الخبرة ستظل من ثوابت نظام الحكم الجديد رغم إجراءات تحديث المجتمع التي مارسها، وبذلك ستسخّر أجزاء هامة من الاقتصاد الوطني لخدمة الأغراض السياسية وليس العكس، مع ما ينجرّ عن ذلك من هدر للطاقات وإضرار بأجهزة الإنتاج، إذ أن أغلب الذين كانت تمنح لهم الامتيازات يفتقرون إلى الكفاءة الاقتصادية

(29) Amin (Samir) : **Le Maghreb moderne,** Paris, Miniuit, 1970, p. 142.

اللازمة[30]. ولم يستفد كل المناضلين من صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم من عمليات توزيع «الفيء» هذه، لأن ذلك غير ممكن، وهذا ما يفسر خيبة الأمل الكبيرة التي انتباتهم، فالاستقلال لم يتحول كما قيل لهم قبل 1956 إلى «الستّ قلال» (قرون الخصب الستة). ولعل هذا كان من الأسباب التي تفسر التعاطف الذي أبدوه مع الحركة اليوسفية المعارضة، فالتجار والحرفيون معروفون بحساسيتهم لكل ما له علاقة بالدين وبالتراث العربي الاسلامي بصفة عامة. وقد صدمتهم بشدة بعض الإجراءات التي اتخذها بورقيبة غداة الاستقلال مثل حل الأوقاف والمحاكم الشرعية ومنع تعدّد الزوجات، وإلغاء الرؤية في تحديد تواريخ المواسم الدينية وتعويضها بالحساب الفلكي وحذف المرحلتين الابتدائية والثانوية من التعليم التقليدي الزيتوني. لا ننسى هنا أن الهوة الايديولوجية بين الشرائح الوسطى ما قبل الرأسمالية والنخبة ذات الفكر الليبرالي «العلماني» التي وصلت إلى السلطة عام 1965 كبيرة جدا.

ويعود كذلك تعاطف الكثير من صغار التجار والحرففين ومتوسطيهم مع الحركة اليوسفية إلى سببين آخرين :

ـ انتساب صالح بن يوسف إلى جربة، والمعروف أن للتجار أصيلي جربة وزنا كبيرا في البلاد وداخل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة.

ـ تحوّل بورقيبة بعد 1956 إلى مناهض للباس التقليدي، وتهجمه في الكثير من خطبه على السفساري والعمامة... واعتباره عموما أن كل ما له علاقة بالغرب يعني التقدم وكل ما له علاقة بالمسلمين والعرب يعني التخلف. وقد أثارت سخرية بورقيبة من اللباس التقليدي حفيظة

(30) Krichen (Aziz) : **Le syndrome Bourguiba**, Tunis; Cérès productions, 1992.

الحرفيين الذي ينتجون هذه الملابس. أن الانتقال في المواقف من النقيض إلى النقيض (موقف بورقيبة من السفساري قبيل 1956 وبعده كمثال) وعدم الثبات على المبادئ بصفة عامة جِبلة كامنة في طبيعة البرجوازية التونسية، وستظل هذه الصفة ملازمة لها لأنها طبقة ولدت ولادة غير طبيعية نتيجة عوامل خارجية (الاستعمار الامبريالي)، وهي بالتالي غير قادرة على القيام بالمهمات التاريخية التي قامت بها البرجوازيات الغربية من ثورية دينية وثقافية وسياسية وصناعية، والدليل مراوحة الدولة في تونس بعد 1956 بين الحداثة والعقلانية والهوس بالعلم والتكنولوجيا من جهة ومخلفات الأفكار والممارسات السياسية والثقافية ما قبل الرأسمالية من جهة ثانية.

إن تعاطف الكثير من صغار التجار والحرفيين ومتوسطيهم مع الحركة اليوسفية وضد النظام بصفة عامة لم يتحوّل في السنوات الأولى للاستقلال إلى فعل إلاّ في حدود ضيقة جدا، ويعود ذلك إلى أن التيار الوطني لا يزال قويا وإلى شعبية الرئيس بورقيبة وحزبه وإلى إلغاء النظام للمظالم الصارخة التي كانت مسلّطة زمن الاستعمار المباشر على الحرفيين والتجار مثل الضرائب، وقد تراجع كثيرا تعاطف الحرفيين والتجار مع الحركة اليوسفية بارتقاء البلاد إلى الاستقلال التام يوم 20 مارس 1956 وبتقليص النظام للكثير من مواقع الاستعمار الفرنسي، الأمر الذي عاد بالنفع على هؤلاء الأعراف الصغار والمتوسطين مثل إلغاء الوحدة الجمركية بين تونس وفرنسا يوم 20 أوت 1959 وتوفير الحماية للكثير من الصناعات التونسية سواء بمنع توريد بضائع معينة أو بالحد من الكميات المستوردة منها مثل المصنوعات النحاسية والشاشية والمصوغ والكثير من المصنوعات الجلدية والأحذية والمنسوجات

التقليدية المصنوعة بالخارج مثل السفساري والقندورة والحايك والتقريطة والملية والجبة والبرنس. وقد انتعش أيّما انتعاش الشواشيون والصاغة الذين أصبحوا يصدرون بكثافة نحو السوق الليبية، وكذلك النحاسيون الذين زادت صادراتهم نحو الجزائر. كما استطاع أصحاب ورشات الجلود التقليدية والإسكافيون و«البلغاجيون» بفضل وقف توريد الجلود والأحذية اكتساح السوق التونسية(31). أما بقية الحرف فقد دبّت فيها بعض الحياة نتيجة رحيل الاستعمار المباشر ونتيجة المحاصيل الزراعية الجيدة للسنوات (1956 ـ 1959) وخاصة صابة عام 1958 (عام المرقودة) التي حسّنت القدرة الشرائية للفلاحين.

إن ما جاءت به السنوات الأولى للاستقلال لفائدة صغار الحرفيين والتجار ومتوسطيهم لا يعتبر شيئا بالقياس إلى ما تمتع به أصحاب رؤوس الأموال والثروات من امتيازات بُغية دفعهم نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة وخاصة في الصناعة. وقد ذهب الأمر بالدولة إلى حدّ العدول منذ أواخر 1958 عن حجز أملاك الأرستقراطيين الذين تواطؤوا مع الاستعمار الفرنسي.

لقد كان القائمون على الدولة يعتقدون عن صواب أن الصناعات الحرفية المعاشية سائرة لا محالة نحو الزوال إن عاجلا أو على المدى المتوسط نظرا لطبيعة العصر (الرأسمالية والآلات) وللتبدل المطرد للسلوك الاستهلاكي للتونسيين. إلاّ أن الملاحظ أنهم لم يرسموا أية سياسة محدّدة لكي تكون عملية الزوال هذه أقل إيلاما لأصحابها، وذلك بتسهيل اندماجهم تدريجيا في الهياكل الاقتصادية العصرية. لقد

(31) Pennec (Pierre) **La transformation des corps de métiers de Tunis sous l'influence d'une économie externe de type capitaliste,** Tunis, 1964 (dactylographié).

عـوّلوا على الـزمن لكي يفـعل فـعـله في هذا المـجـال ولم يـعـتنوا إلاّ بالصناعـات الحرفـية إلفنيـة نظرا إلى رواج بضائعـها. وقـد وقع في هذا الاطار تأسـيس ديوان الصناعـات التـقليـدية يوم 14 أكتـوبر 1959 الذي أوكلت له المهام التالية :

- إنشاء وحدات إنتاجية نموذجية
- المراقبة التقنية للمؤسسات الحرفية التي تعمل للتصدير
- تسويق الإنتاج
- اتخـاذ كل الإجـراءات الكـفـيلة بالنهـوض بالصـناعـات الحـرفـيـة (الفنية).

لقد عوّض هذا الديوان مختلف الهيـاكل الاستعمارية التي كانت تُعنى بالصناعات الحرفية التونسية، وهي هياكل متشعـبة ومشتتة ومتنافسة فيما بينها كـما رأينا. واستطـاع في ظرف وجيز أن يسـجل نتائج إيجابيـة جدا في مجـال النهوض بصناعـات الزربية خـاصة وكـذلك بصناعات الفـخار الفني والدنتـيـلا والحديد الفني والـخشب الفني والنـحاس المنقـوش. وأسس هذا الديوان مشـاريع إنتاجيـة في نقاط مختـلفة من البلاد أهمـها حي الصناعات التقليدية بالدندان (تونس العاصمة) في مارس 1962.

5) الفترة بين 1962 و1966 أو «أغنية البجع الأخيرة» :

لقد كـانت هناك عوائق ومُثبطات أمـام الرأسمـاليين ومـلاكي وسائل الإنتاج التونسيين تحول دون انخـراطهم بحماس في القطاعات المنتجة هي :

- ضيق السوق الداخلية المحلية نتيـجة تواصل وجود الهياكل ما قبل الرأسمالية على نطاق له وزنه.

ـ مواصلة فرنسا الحفاظ على مواقع اقتصادية هامة نسبيا في القطاعات المنجمية والصناعية والبنكية.

ـ وجود نظام عالمي امبريالي يقوم على هيمنة الدول المصنعة على «العالم الثالث».

لكن إلى جانب هذه العقليات، كانت هناك عوامل مؤاتية كان بإمكان أصحاب الثروات في تونس استغلالها لتطوير قوى الإنتاج في البلاد هي :

ـ الفراغ الذي خلّفه الفرنسيون واليهود التونسيون الذين رحلوا عن البلاد.

ـ السلم الاجتماعية التي فرضتها الحكومة فرضا (تدجين الاتحاد العام التونسي للشغل).

ـ الامتيازات الجبائية والاقتصادية فيما يتعلق بالضريبة على المرابيح وبرخص التجارة وبالضريبة على مداخيل القيم المنقولة وبعدم الزيادة في الضرائب لمدة خمس عشرة سنة بدءا من فيفري 1958.

ورغم هذه الفرصة السانحة لم يقبل أصحاب الثروات على توظيف رؤوس أموالهم في القطاعات المنتجة، بل فضلوا الانغماس في النشاطات ذات المستوى التقني المنخفض (فلاحة، بناء، صناعات غذائية. . .) وخاصة في المضاربات (تجارة التوريد والتصدير، التسابق لاشتراء العقارات التي تركها الفرنسيون واليهود) وفي تكنيز الأموال (شراء المصوغ. . .). ولم تفلح خطب بورقيبة التحسيسية[32] في

(32) ورد في خطاب بورقيبة بتاريخ 26 ديسمبر 1957 ما يلي : «. . . إن المنظمات القومية كاتحاد الصناعة والتجارة والاتحاد القومي للمزارعين قد أخلت نوعا ما بواجباتها لأن دورها لا يقتصر على المطالبة برخص التوريد والتصدير وبالقروض الموسمية، بل يتعدى ذلك إلى توعية التجار والمزارعين وإلى حملهم على الانسجام مع الظرف الذي نعيشه ومسايرة التطور سواء أكان ذلك في الميدان التجاري والصناعي أو في الميدان الفلاحي»، كتابة الدولة للاعلام : **خطب بورقيبة**، تونس 1976، ج 5، الصفحتان : 310 و311.

حملهم على التوجه نحو الصناعة، كما أن الاستعداد الذي عبرت عنه قيادة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة (U.T.A.C.) في مؤتمر اكتوبر 1960 بتعويض كلمة صناعة (تقليدية) بكلمة صناعة (عصرية) في الإسم الرسمي للمنظمة لم يتجاوز المستوى اللفظي[33].

إزاء هذا التقصير الذي أبداه رجال الأعمال وأصحاب الثروات، ارتأت الدولة أن الحلّ الأنسب هو وضع حد لليبرالية الاقتصادية وقيامها بنفسها بعملية التركيم الرأسمالي. وهكذا انطلقت بداية من 1962 «سياسة التعاضد» التي كان هدفها استئصال الهياكل ما قبل الرأسمالية بالبلاد وتطوير الإنتاج والزيادة في الدخل الفردي والحد من الفوارق بين الجهات وتوجيه رجال الأعمال نحو القطاعات المنتجة وخاصة نحو الصناعة ـ ضمن الحدود التي يُتيحها التقسيم الدولي اللامتكافىء للعمل ـ والسبيل إلى ذلك هي «دَولنة» (Estatisation) المجتمع، أي خلق قطاع واسع ومتشعب ومهيمن في ميدان الإنتاج والقطاعات الاقتصادية الأخرى والتوسع في تصنيع أكثر ما يمكن من السلع البديلة للواردات وإدخال أكثر ما يمكن من عمليات التكرير على المواد الأولية المنجمية قبل تصديرها وإصلاح التعليم بما يتناسب وحاجة «رأسمالية الدولة» إلى الأطارات الكثيرة. وقد عُهد إلى الأمين العام السابق للاتحاد العام التونسي للشغل أحمد بن صالح بتطبيق هذه السياسة.

كيف انعكست سياسة التعاضد على صغار التجار والحرفيين ومتوسطيهم؟ «. . . لقد ظل التونسي ـ كما هو منذ أيام الفينقيين ـ تاجرا لا يُعير أية قيمة للاستثمار. إنه يتاجر بأي شيء وهاجسه الوحيد

(33) أصبح الاسم الرسمي للمنظمة هو : (U.T.I.C) والمقصود بكلمة صناعة هي الصناعة العصرية وليس التقليدية، والدليل أن الاسم الفرنسي للمنظمة لم يعد (U.T.A.C.) (Union Tunisienne de l'Artisanat et du Commerce) بل (U.T.I.C.) (Union Tunisienne de l'Industrie et du Commerce).

هو الاغتناء السريع . . . تُرى أين ذهبت كل تلك الأموال التي ربحها كل أولئك الموردين والمصدرين وكل أولئك الذين كانوا يتمتعون باحتكار ما أو بشبه احتكار؟ أين ذهبت كل تلك الأموال التي ربحوها خلال كل تلك السنوات الطويلة؟ من منهم بنى شيئا ما أو بعث للوجود مؤسسة ما؟»[34] . . . هكذا عبّر أحمد بن صالح عن الدور السلبي الذي اضطلع به التجار في تونس بين 1956 و1962 . ولكي لا يتواصل عزوف رجال الأعمال عن التوظيف في الصناعات العصرية، قامت الدولة في مرحلة أولى بتحويل تجارة التوريد والتصدير وتجارة الجملة إلى القطاع العام. وكانت ترمي من وراء ذلك إلى إخراج التجار الكبار من محبس قطاع التداول وتوجيههم نحو القطاعات المنتجة وخاصة نحو الصناعة. وقد شكّلت لهذا الغرض شبكة من التعاضديات التجارية ألزمت التجار بالانخراط فيها. وكانت نية الحكومة متجهة نحو توظيف الأرباح التي كانت ستحققها هذه التعاضديات في الصناعة، إلا أن الذكريات التي كان يحملها عدد كبير من التجار والحرفيين عن الفكرة التعاضدية كانت ذكريات مُرة لأنها مرتبطة في أذهانهم بالاستعمار. لقد كنا أشرنا آنفا إلى أنّ السلطات الفرنسية ركّزت بداية من الثلاثينات جملة من التعاونيات للحيلولة دون تواصل تفقر الحرفيين، إلاّ أنّ أقلية فقط من الحرفيين الصغار استفادوا من تلك الهياكل، ونضيف أيضا إلى أن الادارة الفرنسية لم تكلف نفسها حتى عناء التمويه، وذلك بتعيين تونسيين على رأس هذه التعاونيات يكونون أدوات طيعة في أيديها وتتولى هي توجيه هذه التعاونيات من ورائهم، بل نصّبت على رأس هذه المؤسسات مستشارين فرنسيين وعهدت إليهم بتسييرها، كما أن ميزانيات هذه

(34) Nerfin (Marc) **Entretiens avec Ahmed B. Salah sur la dynamique socialiste dans les années 1960**, Paris, Maspéro, 1974, p. 63.

التعاونيات كانت هزيلة جدا. تقول جريدة «**صوت الصناعات التونسية**» في عددها الصادر يوم 20 أكتوبر 1949 عن هذه التعاونيات : «. . . ومع ذلك فكان نوع الالتفات بالسماح بإنشاء تعاضديات قليلة للصناع التونسيين الذين يتجرعون آلام البطالة وفَقْدَ رأس المال وصعوبة الاستحصال على المواد الأولية والتوجيه للعمل المثمر وغزو المعامل الأوروبية وفقد الحماية منها ولها، فكانت بعض تعاضديات منقوصة مبتورة بمعاملات ربَوية شديدة، ومتحكم فيها بوسائل جبرية في قوالب اختيارية شلّت الأعمال وأودت بالجهود وأضاعت الأموال ليقال ها نحن عملنا لكم. وربما فهم البعض من خلق العوائق للاحتجاج بها على عدم الأهلية والكفاءة للتونسيين وهو باطل. . . حتى أن البعض منها (التعاضديات) ملّها المتعاضدون فيها ونفرت منها جهودهم. هذه الحقيقة هي رأس مالهم الحقيقي لأن تقتير الادارة عليها تذهب بجهودهم، وصاروا لا ثقة لهم في بذل أي مجهود لهم فيها، وبلغ بالبعض أن الادارة اشترت لهم بمعرفتها آلات وأدوات لا تصلح لهم، ناقصة وغير صالحة وملزمون بها وبدفع فائض ما دفع من ثمنها وهي لا تنتج. وزد على ذلك ما فرض عليهم من أفراد لادارتها وإلزام هيئة الادارة بإعطاء التفويض العام التام لهؤلاء المفروضين الذين لا علاقة لهم بالصناعة البتة، وانما بعض رجال الادارة لهم ثقة وعناية بهم، فكان من ذلك خسران مبين. . .».

لقد اضمحلت هذه التعاونيات بعد الاستقلال، ولم تبق في بداية الستينات سوى 36 تعاونية في كامل البلاد، سبع منها في تونس العاصمة، وهي تعاني من صعوبات مالية مستعصية، ولولا طلبيات الحكومة لماتت كلها(35).

(35) Enquête de la société centrale de l'équipement du territoire, pour le compte du Secrétariat du plan et des finances, Tunis, 1963.

بالرغم من الذكريات الأليمة العالقة بأذهان العديد من التجار والحرفيين عن الفكرة التعاضدية نظرا إلى ما لحقها من تشويه زمن الاستعمار المباشر، فإن مهندسي سياسة «رأسمالية الدولة» بداية من 1962 لم يعمدوا إلى سياسة الإقناع، بل أجبروا التجار على الانخراط في التعاضديات. وقد ظلت معارضة هؤلاء التجار ـ الذين كانوا يمثّلون الأغلبية في صلب الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ـ للنظام التعاضدي ضامرة، لكنها تحوّلت إلى الطّور العلني بداية من جوان 1964، عندما تدخلت الدولة للحدّ من أسعار بعض البضائع وخاصة النسيجية منها. وكان هدف الدولة من ذلك :

ـ استخراج أكبر فائض ممكن من القطاع التجاري لتوظيفه في الصناعة.

ـ تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين الذين تضرروا من جراء ارتفاع الأسعار، حيث ارتفع مؤشر أسعار مواد الاعاشة بين 1956 و 1961 بنسبة 16٪[36].

ولقطع الطريق أمام إمكانية تصاعد المعارضة داخل الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، أزاح الرئيس بورقيبة يوم فاتح أوت 1964 الفرجاني بلحاج عمار من رئاسة المنظمة وعوضه بعز الدين بن عاشور، وإن لم تقبل قواعد الاتحاد هذا التدخل السافر في شؤون منظمتها، فإنها لم تقم بأي تحرّك للتعبير عن موقفها هذا. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه المنظمة كانت عبارة عن خليط من العناصر الاجتماعية ذات المصالح المتناقضة، إذ نجد التاجر الصغير إلى جانب المورد الكبير وصاحب سيارة الأجرة إلى جانب الصناعي الكبير. . . الخ. وهذا الافتقار إلى التجانس يمثل نقطة ضعف كبيرة بالنسبة إلى هذه المنظمة.

---

(36) B. Romdhane (Mahmoud) : **L'accumulation du capital et les classes sociales en Tunisie depuis l'indépendance**; Thèse d'Etat en Sciences économiques, (dactylographiée), Tunis, 1980, p. 178.

وانكبّت الدولة بداية من 1966 على تجميع تجّار التّفصيل في صلب تعاضديات بغية تعصير المغازات التجارية والزيادة في واردات الجباية. وما إن حلّت سنة 1968 حتى وقع تعميم النظام التعاضدي على ما تبقّى من قطاعات تجارة التفصيل مثل الخضروات والبقول والمخابز والإكساء وأدوات الطبخ... وبذلك لم يعد هناك خواص في مجال التجارة التفصيلية بداية من هذا التاريخ.

لقد تحوّل صغار التجار ومتوسطيهم داخل التعاضديات الى شبه أجراء. وكانت الأجور التي تدفع لهم منخفضة وغير منتظمة، وكثيرون هم صغار التجار الذين تحوّلوا إلى بطالين لأن التعاضديات كانت عاجزة عن استيعاب تلك الأعداد الغفيرة من التجار الصغار.

وقد أفلست الأغلبية الساحقة من التعاضديات التجارية نظرا إلى تقاعس منخرطيها وعدم توفر النجاعة والكفاءة دائما لدى مسيّريها وافتقارهم إلى النزاهة في الكثير من الأحيان.

هذا بالنسبة إلى التّجار، أما بالنسبة إلى الصناعات الحرفية، فإن أبرز ما سجّل في هذه المرحلة هو أن نشاط ديوان الصناعات التقليدية بدأ يعطي أكله، خاصة مع الإنطلاقة السريعة للقطاع السياحي بداية من 1963[37]. وقد حقق هذا الديوان عام 1971 رقم معاملات يساوي مليوني دينار، وهو ما يمثل ثلث الإنتاج الحرفي الوطني[38]، ومثلت الزربية عام 1970 : 70٪ من رقم معاملاته و80٪ من صادراته، وتخرج

(37) نظرا إلى ما كان للسياحة من تأثير إيجابي على الصناعات الحرفية، قرر مؤتمر نوفمبر 1963 (المؤتمر السادس) للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة إعادة هيكلة المنظمة وجعلها تتكون من ثلاث جامعات مهنية : جامعة خاصة بالتجارة وجامعة خاصة بالصناعات العصرية وجامعة خاصة بالصناعات الحرفية، كما أن الاسم الفرنسي للمنظمة أصبح .U.T.I.C.A أي L'Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat عوضا عن : (Union Tunisienne de l'Industrie et du Commerce) (U.T.I.C.)

(38) Groupe 8 et C.E.R.E.S. : **Villes et développement**, Tunis, 1973, p. 171.

من ورشـاته مـا بين 1962 و1971 : 30.000 حـرفي في مـيـدان صنع الزرابي[39] .

أما بالنسـبة إلى الحرفيـين المستـقلين، فيمكن القول إنهم ـ وخـلافا للتجار الصغـار والمتوسطين ـ قد عبروا مرحلة «التـعاضد» بسلام، ومن حسن حظهم أن الدولة لم تؤطّر إلى حدّ 1969 إلاّ أقلية منهم في صلب النظام التعاضدي مثل بعض نسّاجـي الزربية والفخاريين وصانعي السلال والحصـائر والصاغـة. ويعود تبـاطؤ الدولة في تعمـيم النظام التعـاضدي على الحـرفيين إلى أن أغلب هؤلاء الأعـراف الصغـار والمتـوسطين لا يملكون وسائل إنتاج ذات بال، بل كل ما كانوا يملكونه هو خبرة يدوية معينـة. ورغـم ذلك كانت الدولة مُقرة العـزم على «دولنة» كل الصناعات الحرفيـة، إلاّ أن إيقاف السياسة التـعاضدية في سبتـمبر 1969 في عموم البلاد حال دونها وتحقيق ذلك.

إن الحـرفيـين من الشـرائح الاجتـمـاعيـة القليلة في البـلاد التي لم تتضـرر من السيـاسة التـعاضـدية، بل يمكن القول إن مـصائب التـجار كانت عند هؤلاء الحرفيين فوائد، وذلك لسببين اثنين :

ــ تهـافت السيـاح الذين بدأت أعـدادهـم تتكاثر بداية من 1963 على اقتناء منتوجات أصحاب الصناعات الحرفية الفنية.

ـ تعامل الحرفيين طوال الـمرحلة التعاضدية (1963 ـ 1969) ـ لا مع زباين مـشتتـين كمـا كانت الحـال من قبل ـ ، بـل مع عدد محـدود من الزبائن ـ وهـم التعاضديات التـجارية ـ الذين كانوا يشترون كميـات كبيرة دفعة واحدة، وهو ما سهّل عمل هؤلاء الحرفيين كثيرا.

---

(39) Bouhdiba (Abdelwahab) : L'Artisanat tunisien contemporain, dans : Bouhdida (a.) **Culture et société,** Tunis, Université de Tunis, 1978.

الخاتمة العامة :

أمام معارضة الأغلبية الساحقة من السكان للسياسة التعاضدية عادت الدولة في أواخر 1969 إلى تحرير المبادرة الخاصة وتعميق اندماج الاقتصاد التونسي في السوق الرأسمالية العالمية. ونفس عناصر الطبقة الحاكمة التي حاولت تحسين موقع الاقتصاد التونسي في التقسيم الدولي للعمل فيما بين 1956 و1969 هي نفسها التي انصاعت بداية من أواخر 1969 إلى التكيف مع شروط الدوائر الرأسمالية العالمية المهيمنة. لقد كانت الستينات بالنسبة إلى الشرائح التقليدية الوسطى التونسية «آخر أغنية البجع» لأن البلاد ستشهد بداية من 1970 تغلغل علاقات الانتاج الرأسمالية والتقلص السريع للهياكل ما قبل الرأسمالية، وهو ما سينجر عنه :

- تواصل انقراض الصناعات الحرفية المعاشية، لكن هذه المرة على وتائر سريعة جداً لم تعهدها تونس من قبل.
- تواصل انتعاش الصناعات الحرفية الفنية نتيجة ازدهار السياحة وتحولها إلى قطاع من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد.
- تخلي أغلب التجار الصغار والمتوسطين عن الاتجار بالبضائع التقليدية وانتقالهم إلى الاتجار بالبضائع العصرية.
- الذوبان السريع للشرائح الوسطى ما قبل الرأسمالية وظهور شرائح «بورجوازية صغيرة» محلها (إطارات، أساتذة، معلمون، اداريون...) نتيجة انتشار التعليم والتطور السريع للتصنيع وتضخم القطاع الثالث (ادارة وخدمات). وستضطلع هذه الشرائح «البرجوازية الصغيرة» من خلال مثقفيها - على غرار الشرائح الوسطى التقليدية من قبلها - بدور هام في التطور المجتمعي (دورها على سبيل المثال في حركة الإسلام السياسي والحركات المعارضة الأخرى، مساهمتها في الحركة النقابية في صلب الاتحاد العام التونسي للشغل...). ومردّ ذلك الحقيقة التي

أشرنا إليـها سابقـا، وهي أن ضعف الطبقـتين الأساسيـتين في المجـتمع التونسي : البرجوازية والبروليتـاريا يُحمّل هذه الشرائح أدوارا لم تعرفها قط الشرائح «البرجوازية الصغيرة» في البلدان الغربية.

العمال الفلاحيون الموسميون بشمال تونس خلال النصف الأول من القرن العشرين(*)

الكرّاي القسنطيني

توطئة :

عرفت البلاد نظام «الهطاية»[1] منذ القدم، إذ كان العمال الفلاحيون الموسميون ينتقلون إلى المناطق الشمالية آملين عرض قوّة عملهم

(*) يقتصر اهتمام هذه الدراسة على العمال الموسميين الوافدين على ضيعات الشمال فحسب إذ تعرف بعض المواسم انتقال عدد من العمال في اتجاه الجنوب (جمع التمور) وخاصة في اتجاه الساحل وصفاقس لجني الزيتون، فعلى حين يكون انتقال «الهطّاية» من وسط البلاد وجنوبها في اتجاه الشمال منذ شهر ماي ويتواصل كامل الفترة الصيفية، يشد بعض العمال الموسميين من دواخل البلاد الرحال إلى الساحل الشرقي منذ منتصف أكتوبر ويتواصل حتى مطلع جانفي، ويهم هذا الانتقال أعدادا ذات أهمية، إذ يحتاج جني زيتون الساحل إلى قرابة 60 ألف عامل موسمي (1940) يقدم نصفهم مصحوبا بعائلاتهم وحيوانات الحرث والجرّ، على حين يقدم سنويا على جهة صفاقس ما بين 15 ألف و20 ألف عامل موسمي (1940). انظر لمزيد التفصيل الأرشيف الوطني (أ. و) صندوق E 440 ملف 18/ 25 ، رسالة مؤرخة في 7 أكتوبر 1940.

(1) يشار إلى هؤلاء العمال بأسماء مختلفة، لعل أهمها كلمة «الهطّاية» وللكلمة جذور في لغتنا العربية فالهطط هم الهلكى من الناس، والهطهطة : السرعة فيما أخذ فيه من عمل مشي أو غيره، وكذلك الأمر هُطهط إذا أمرته بالذهاب والمجيء، انظر ابن منظور **لسان العرب المحيط** اعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، ج 3، ص 811.

للبيع، وقد بيّنت لنا بعض النقائش عمق الظاهرة وتجذرها إذ أفصحت النقيشة المعروفة بـ «حصّاد مكثر (Le moissonneur de Makthar) عن انتقال هؤلاء العمال نحو الشمال مصحوبين بأدوات عملهم (المنجل) حتى يصلوا إلى قسنطينة (سيرتا) في الجزائر غربا وزغوان شرقا[2].

ولم تزد الأيام هذه الظاهرة فيما بعد إلا رسوخا بفعل تطوّر الأوضاع الاقتصادية ولا سيما توسّع المساحات المزروعة وخاصة بفعل تزايد ظهور التمايزات الاجتماعية داخل «العروش» القبلية والمجموعات، فقد أجبر عدد غير هين من أفراد هذه المجموعات على الانتقال حسب مواسم معلومة إلى مناطق شمال البلاد بحثا عن شغل، فصار لكل فريق عدد من «الطيّاشة» بافريقية[3] ارتبط انتقالهم إلى هناك بواقع التمايزات الاجتماعية التي صارت تعيشها الفرق بوسط البلاد وجنوبها، فلم يكن لهؤلاء «الطيّاشة» من بد إلاّ الانتقال إلى مناطق أخرى بحثا لهم عن شغل رغم ما يتبع ذلك التنقل من احتقار يوسم به المتنقلون[4].

وتشير مختلف دفاتر ضريبة «الإعانة» ثم «المجبى» مثلا إلى أهمية هذه الظاهرة إذ هي تبيّن أسماء أفراد عروش مناطق وسط البلاد وجنوبها الموجودين بمناطق الشمال لأن هؤلاء «الطيّاشة» وإن ابتعدوا جغرافيا عن مناطقهم الأصلية إلاّ أنهم يبقون على «ولائهم» الإداري

(2) انظر Ch. Monchicourt, **La région du haut Tell en Tunisie,** Paris, 1933; p. 367.

(3) يعرف هذا المصطلح «أفريقية» تمططا جغرافيا كبيرا ليشمل مناطق جنوب الظهر التونسي حينا وينحسر في مناطق شمال الظهرية حينا آخر. انظر كتاب منشكور الذي سبق ذكره ص 3 ـ 8.

(4) «الطيّاش» لغة: هو من لا يقصد وجهة واحدة لخفّة عقله، انظر ابن منظور ج 2، ص 637.

لمجموعاتهم الأصلية. إن عملهم بمناطق الشمال (افريقية) لا ينفي ارتباطهم بـ «مشيخاتهم» التي انطلقوا منها فتراهم يدفعون عبر شيوخها الضرائب والأداءات الموظفة عليهم.

وقد تبينا عبر المقارنة الفاحصة، أن «الطيّاشة» لم يكونوا في واقع الأمر سوى فقراء العروش ومعدميها. إن تتبّع أسماء دافعي «المجبى» وأسماء مالكي الأرض الدافعين «للعشر» خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ببعض دفاتر قبيلة المثاليث وغيرها قد دعّم رأينا القائل بأن هؤلاء «الطياشة» ليسوا ممن يملكون أهم وسيلة انتاج ساعتئذ وهي الأرض، فكل «طياشة» العجانقة (قبيلة المثاليث) بـ «افريقية» سنة 1865 ـ 1866 مثلا[5] لا يدفعون «العشر» تلك السنة[6] ولم يزدنا تتبع الظاهرة عبر السنوات[7] إلاّ يقينا بأن «الطياشة» مثلت ملاذ الذين لفظتهم التمايزات الاجتماعية داخل الفرق والمجموعات وهي بالتالي أبعد من أن تكون شارة على التكامل بين شمال اختصّ بانتاج الحبوب ووسط وجنوب اختصّا بأنواع أخرى من الانتاج فحسب.

ومنذ 1881 تاريخ دخول الاستعمار المباشر وتمركزه بالبلاد صار هذا الانتقال الموسميّ يخضع إلى تنظيم دقيق، لا سيما أن هؤلاء العمال ساهموا من موقعهم في مقاومة الاحتلال ضمن المجموعات النازلة بمواطنها شأن «طياشة» «دريد» العاملين بجهة السرس الذين شاركوا في مقاومة تقدّم الجيش الاستعماري بهذه المناطق[8].

---

(5) (أ.و) دفتر اعانة رقم 957 (المثاليث).

(6) (أ.و) دفتر عشر رقم 1536 (مثاليث)

(7) انظر (أ.و) دفاتر رقم 957 و756 (إعانة المثاليث).

(8) Institut Supérieur de l'Histoire du Mouvement National (M.N), Shatt, 14 1/5 in 1323, fol 133-134, Décembre 1886.

وقد عـمدت السلط الاستعـمارية منذ 1887 إلى فرض مـراقبة دقيـقة على هذه التنقلات بل انهـا ربطت هذا الانتقال بالحصـول على ترخيص من قبل الوزير الأول بعد موافقة المقيم العام الفرنسي[9] .

I ـ العمال الفـلاحيون الموسميون حـتى حدود الحرب العالمية الأولى

تندر معلوماتنا حول ظاهرة انـتقال العمال الفلاحيين المـوسميين إلى شمال البلاد خلال الثلث الأول من الفتـرة الاستعمارية، ولا يعزى ذلك إلى تقلّص أهميـة الظاهرة في حدّ ذاتها، فـالسلط الإستعـمارية وان بدت حريصـة على الحدّ من التـحركـات البشـرية لعدم قدرتهـا على مراقـبتـها سـاعتـئذ، فـإنها لم تكـن قادرة على تعطيل الانتـقـال، وتشيـر مخـتلف مراسلات القـيـاد إلى قدم الظاهرة واستحالة تعطيلها مـثلما يؤكد مكتوب عامل المهدية «لما قدمت للعمل وجدت أن عادة أهله الارتحال للجهات الشماليـة بقصد «الهطاية» سيما في السنـين القليلة الخصب. . . بل وقد تعوّدوا عليه في سنين الخصب». . .[10]

وتماشـيا مع هذا الواقع، وسعيـا لتأمين الحدّ الأدنى من اليـد العاملة للمعمـرين، وحفاظا على «أمن» مواطنيـها المستقـرين بالأرياف الداخلية عمدت السلط الاستعمارية إلى تدعيم المراقبة الفعلية للمتنقلين فأصدرت منشور 11 جوان 1901 الذي يوجب على كل مجموعة تريد الانتقال من جهة إلى أخرى الحصول على ترخيص ضروري من الوزير الأكبر[11]

(9) (أ.و) صندوق E 234، ملف 3، منشور من المقيم العام 25 ديسمبر 1887.

(10) (أ.و) **المصدر نفسه** من عامل المهدية إلى الوزير الأكبر 11 نوفمبر 1901

(11) يهم هذا المنشور في الأصل المتنقلين الباحثين عن مرعى (انتجاع) ثم عمّم في شهـر ديسمبـر من نفس السنة لكي يهم أيضا المتنـقلين بغرض العـمل. منشور 10 ديسمبر 1901.

وفي واقع الأمر، فقد دأب هؤلاء «الصيّافة»[12] على بعض التقاليد إذ هم يشدّون الرحال صيفا إلى مناطق قد عرفوها وتعودوا عليها بل وأقاموا مع مالكي الضيعات بها علاقات وطيدة جدا. فيتّجهون إليهم «بعضهم بقصد الهطاية والبعض الآخر بقصد كيل النعمة والقطانية»[13] دون أن يأبهوا بالحصول على ترخيص. وما من شك في أن نقص اليد العاملة والحاجة الأكيدة إلى العمال بمناطق شمال تونس، قد جعلا السلط الاستعمارية تغضّ الطرف عن التجاوزات على الرغم من تذكيرها القيّاد بين الفينة والأخرى بضرورة اعتماد منشور 1901 وسيلة عمل.

وتبعا لما تقدم، فإن المنشور الصادر لم يغير جوهريا من حجم الظاهرة وطبيعتها فقد داوم الجانب الأكبر من العمال على تنقلهم دون طلب ترخيص من السلط بل وحتى دون اعلامها. فالوثائق الرسمية لا تقدّم في الحقيقة إلاّ أرقاما منقوصة، فإذا بعدد العمال المنتقلين يتقلّص ظاهريا إلى ما دون العدد المعتاد، وهذا ما يفسر اندهاش عامل السّواسي من أوضاع منطقته إذ هو تبيّن انتقال قرابة 3000 عامل موسمي خلال صائفة 1910 والحال أن عدد الذين قدّم لهم تراخيص فعلية لا يتجاوز 600 نفر[14] ويعني ذلك بداهة افلات قرابة 80٪ من العمال من المراقبة الفعلية للسلط.

ومهما كان الأمر فإن مختلف تقارير القياد صارت تشير منذ أواخر العشرية الأولى من القرن العشرين إلى أهمية الظاهرة وتجاوز عدد

(12) يسمى هؤلاء العمال أيضا «صيّافة» لأن عملهم بمناطق الشمال يكون في فترة الصيف.

(13) (أ.و) صندوق E 234 ملف 3. من عامل السواسي إلى الوزير الأكبر 8 نوفمبر 1901.

(14) **المصدر نفسه**، من عامل السواسي إلى الوزير الأكبر، 14 جوان 1912.

المنتقلين الاحصائيات الرسمية بل وحتى التوقعات المنتظرة، فيبرز عامل زغوان مثلا وصول عدد كبير من العمال من «الهمامة والسواسي وأولاد سعيد» إلى عمالته متعهدا بمراقبتهم[15] على حين تشير تقارير عمال مناطق الدفع إلى انطلاق أعداد هامة من العملة فقد كان عامل المنستير مثلا يتهيّب عدد الهطاية المتنقلين إلى منطقة الدخلة والمنطلقين من قيادته[16] .

وتبدو الوثائق التي نعتمدها شحيحة بالمعلومات حول عدد المنتقلين الجملي ويعود ذلك إلى عدم حرص القياد على الإشارة إلى ذلك إذ بدت السلطة المركزية ملحة في التأكيد على ضرورة شدّ «الهطاية» إلى مناطقهم الأصلية. بيد أن بعض الاشارات قد تمكننا من ملامسة الظاهرة فهي تهم قرابة 3000 نفر من منطقة السواسي، هذه المنطقة التي تعد من أقدم المناطق الدافعة لليد العاملة، ومثل هذا العدد من الأهمية بمكان اذ هو يمثّل قرابة 10٪ من مجمل سكان قيادة السواسي[17] ومن الأكيد أن مثل هذا العدد هو دون الواقع بكثير ناهيك أن القايد نفسه يؤكد أنه لم يبق بالسواسي سوى «بقايا عائلات المسافرين من صغار وعواجز والبعض الآخر ممن لهم نوع رفاهية في الكسب وغير محتاجين للخدمة البدنية»[18] ، فهل يمكن تعميم هذه النسبة المقدمة؟ وإلى أي مدى يمكن الوثوق بها؟ وما هي طبيعة المتنقلين. . . ؟

(15) **المصدر نفسه**، من عامل زغوان إلى الوزير الأكبر، 25 جوان 1910 .

(16) **المصدر نفسه**، من عامل المنستير إلى الوزير الأكبر، 6 ماي 1910 .

(17) يقدّر عدد دافعي المجبى بقيادة السواسي سنة 1911 بـ 6804 نفرا أما عدد سكان كامل القيادة فيقدر بـ 37 ألف نفر.

(18) (أ.و) صندوق E 234 ملف 3، من عامل السواسي إلى الوزير الأكبر 14 جوان 1912.

1 ـ تركيبة المنتقلين

بقدر ما بدت لنا المسألة الاحصائية غير دقيقة، ظهرت لنا تركيبة البشر المنتقلين غير واضحة. فبعض الكتابات تشير إلى انتقال العمال بصورة فردية تاركين أبناءهم وزوجاتهم بمناطق استقرارهم الأصلية، على حين تشير بعض الكتابات الأخرى إلى انتقال كل أفراد الأسرة بمعيّة العمال الموسميين. ونعتقد أن هذه التركيبة لا تخضع إلى نموذج جاهز إذ يذهب بعض المنتقلين إلى ضيعات الشمال بصورة فردية تارة على حين يصطحب غيرهم كامل عائلاتهم عند انتقاله تارة أخرى وربما تتغير وضعية نفس المتنقل بين سنة وأخرى حسب الامكانيات الاقتصادية وحتى الظروف الطبيعية. بل ربما ساهم طول المسافات أو قصرها في تحديد تركيبة المتنقلين ونوعيتهم، إذ تشير بعض تقارير مناطق الدفع البعيدة نسبيا عن «افريقية» إلى انتقال جماعات تربط فيما بينها روابط دموية.

وبصورة عامة فإن الظاهرة الأكثر انتشارا تتمثل في انتقال عائلات بأكملها بحثا عن الشغل إذ تستعد الزوجة وأطفالها للرحيل مع زوجها بتحضير «زاد» الرحلة منذ مطلع شهر ماي، ويتجه الجمع صوب ضيعات الشمال اثر ذلك.

ولعلنا بدراسة نموذج من هذه القوافل نستطيع ملامسة المسألة عن كثب، فقد انتقلت قافلة تضم 65 نفرا من عرش الزراطة (قيادة المنستير) يوم 4 ماي 1910[19] في اتجاه الوطن القبلي، يتوزع أفرادها كالتالي :

- 9 وحدات تتكون بالأساس من زوج وزوجته
- 11 وحدة عائلية تضمّ الأب وزوجته وأبناءه المتزوجين وأطفالهم.

---

(19) **المصدر نفسه** من عامل المنستير إلى الوزير الأكبر 5 ماي 1910.

ـ وحدة عائلية من زوج وزوجتيه.

ـ 4 أنفار يمثلون 4 وحدات متباعدة فيما بينها، ولا توجد أية علاقة قرابة تربطهم ببقية الوحدات.

وفي الواقع فإن تركيبة مثل هذه العينة وغيرها كثير، وهو ما يؤكد أن عملية «الهطاية» ليست عملية فردية، إنما هي عملية جماعية تهم المجموعة في أصغر وحداتها العائلية كما تهم المجموعة في أوسع مجالاتها لكي تشمل القرية أو الدوار. وهو وضع يفنّد ادعاء أكده «منشكور» حول انفراد العمال بالانتقال وحدهم إلى مناطق الشمال للعمل[20] وقد تعمد السلط الاستعمارية في محاولة لعرقلة عمليات الانتقال إلى الضغط على «الهطاية» لتحول دونهم ودون اصطحاب عائلاتهم فليتجىء كثيرون خلسة إلى مناطق الشمال على أن تلتحق بهم عائلاتهم في مناطق معلومة ومحددة فيما بعد.

2 ـ نظام التأجير

تتّفق كل المعلومات الخاصة بنظام أجرة العمال الفلاحيين الموسميين على أن أجرة هؤلاء تكون في أغلب الأحوال عينية إذ يعمد المالكون العقاريون والمعمرون بمناطق الشمال إلى اعتماد نظام المحاصصة تماشيا مع ما كان سائدا قبل دخول الاستعمار المباشر وانسجاما مع طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة بالأرياف ساعتئذ، فضلا عن ذلك فإنّ تأخر الوسائل التقنية الفلاحية لا يمكّن من اعتماد أجور نقدية يومية إلاّ في حدود ضيقة. وبصورة عامة يتحصل هؤلاء العمال على 10٪ من الكمية المحصودة وهو ما يفسر كنية «العشّارة» التي عرفوا بها[21] إذ يقوم العاملون بحصد السنابل

(20) منشكور، **نفس المصدر** ص 368.

(21) **La Tunisie : Agriculture, industrie, commerce**, Paris-Nancy, 1900, T. 1, p. 57

وتشكيلها في حزم لينفردوا بعشر ما يحصدونه. ويجمع العامل الحصص العائدة إليه فيقوم بدرس سنابلها ورفع حبوبها في أكياسه الخاصة إثر انتهاء كل أشغاله. بيد أن هذه النسبة المقدمة (أي 1/10 السنابل) تبدو استثناء ذلك أن قاعدة العرض والطلب هي المتحكمة وحدها في ضآلة النسبة المقدمة أو ارتفاعها . فأهمية الصابة والحاجة إلى اليد العاملة ومدى توفّرها تحدد أجرة هؤلاء العمال الموسميين، فهذه الأجرة كثيرا ما تصير إلى نسب أقل فلا يعطى العامل سوى 1/15 أو 1/20 من كمية المحاصيل بل تصل إلى 1/30 من كمية السنابل زمن الأزمات، مثلما كان الشأن سنة 1906 مثلا بربع أولاد يحيى[22] أو مثلما سيكون الأمر خلال سنوات الثلاثين[23] فضلا عن ذلك تبدو هذه النسب تفاضلية في مستوى نوعية الحبوب إذ تقدم للعمال دوما نسب أقل عندما تكون الحبوب المحصودة قمحا إذ غالبا ما تقدّم «الحلّة» السادسة عشرة (1/16) بالنسبة للشعير و«الحلة» الواحدة والثلاثين بالنسبة للقمح (1/31).

أما الأجرة النقدية لنفس العامل فإنها تتراوح خلال العقد الأول من القرن العشرين فيما بين 1،60 فرنك و1،80 فرنك وهي أجور تبدو منخفضة مقارنة بالأجور المقدّمة عينا، وهذا ما يفسر نسبيا قلّة الاعتماد على الأجور النقدية ذلك أن الأجور العينية تبدو أكثر نفعا للعامل، ففي محاولة للمقارنة تبين أن الحصّاد الذي يحصد قرابة 150 «حلّة» حبوبا يوميا ستتراوح أجرته العينية عند تثمينها بقرابة 1،75 فرنك و2،75

(22) منشكور، **نفس المصدر** ص 368.

(23) الكراي القسنطيني: «بعض المعطيات حول العمال الفلاحيين الموسميين بمناطق شمال تونس 1936 ـ 1939»

Programme national de recherche sur l'histoire du mouvement national, Actes du 3e séminaire sur : **Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930**, Tunis 1987. pp. 469-475.

فرنك إن كانت الحبوب المحصودة شعيرا وبقرابة 2،75 فرنك و4،50 فرنك إن كانت الحبوب قمحا[24] ويعني ذلك بداهة أن «الهطّاي» بمناطق الشمال كان يسعى إلى الاتفاق مع المالك العقاري للحصول على أجرته عينا.

ولئن كان هذا هو الأمر قبيل الحرب العالمية الأولى بفعل النقص في اليد العاملة وتقلّص استعمال التقنيات الحديثة، فإن هذا الوضع سيتواصل العمل به اثر الحرب بفعل أسباب أخرى لعل أهمها الارتفاع النسبي للأجور المدفوعة نقدا مقارنة بالأجور المدفوعة عينا[25] فضلا عن بطء عمليات التفكك الاقتصادي والاجتماعي بالأرياف ذاتها وهو ما يدفع صغار الفلاحين ومتوسطيهم إلى الإبقاء على ملكياتهم العقارية التي تشدّهم إلى الأرض.

وبصورة عامة، فإن نظام التأجير يخضع إلى مدى أهمية تفكك البنى بالأرياف ويخضع إلى موازين قوى تعتمل فيها قضية العرض والطلب وأهمية المحاصيل وغير ذلك من المعطيات.

3 ـ هزّة 1913 ـ 1914

ارتفعت قبل الحرب الأولى أصوات كثير من القياد والمراقبين المدنيين بمناطق وسط البلاد وجنوبها منبهة إلى الأهمية المتزايدة لعدد المنتقلين فقد كانت هذه الادارات المحلية قاصرة وحدها عن شدّ هذه الأعداد «المهولة» من المغادرين مناطقهم الأصلية، رغم حرص هذه

---

(24) انظر منشكور، **نفس المصدر** ص 368 ـ 369.

(25) انظر بحثنا «بعض المعطيات حول العمال الفلاحيين... 1936 ـ 1939» **سبق ذكره** ص 471 ـ 472 . في محاولة مقارنة قمنا بها تبين لنا أن القيمة النقدية لأجرة عامل حسب نظام التأجير العيني تتراوح ما بين 2،59 فرنك و3،23 فرنك إن كانت الحبوب المحصودة شعيرا، وأن هذه القيمة تتراوح ما بين 3،54 فرنك و 4،31 فرنك إن كانت الحبوب المحصودة قمحا، على حين كانت أخفض الأجور المدفوعة ساعتئذ (1937) نقدا لا تقل عن 5 فرنكات في اليوم الواحد.

الإدارات على ابقاء العمال بمواطنهم تلبية لالحاح السلطة المركزية. فقد أفصح عامل قفصة عن ذلك حين بيّن «أن أغلب أهالي البوادي الرحالة وأهالي الجبال من أهالي عملنا قد بارحوا منذ 15 يوما عمل قفصة... وقد أعلمنا المشايخ بأنهم بقوا بجهاتهم منفردين وحدهم...»[26]، وقد أكّد عامل سوسة الأوضاع نفسها حيث أنهى إلى الوزير الأكبر أن «ثلثي أعراب العمل هاجر إلى شمال المملكة طلبا للمعيشة لهم، والمرعى لدوابهم بسبب الجدب الذي حل بترابهم...»[27].

ومن البيّن أن مثل هذه التقارير صارت تفصح عن حالة بدت شاذّة، ويبدو هذا الشذوذ في مستوى العدد فقرابة 70 ألف فرد من قيادة سوسة (من أصل 117 ألف ساكن بها) قد هاجروا لعرض قوة عملهم للبيع، وهو ما يمثّل فعليا قرابة 3/2 السكان، فهل تهمّ هذه النسبة قيادة سوسة فقط؟ وإلى أي مدى يمكن التعميم؟ مهما كان الأمر فإن عدد المنتقلين قد تزايد فعليا بحجم كبير لا سيما بفعل سنوات الجفاف التي مرت بها البلاد، وبفعل «انسداد أبواب الرزق أمام الأهالي مما اضطرهم إلى طلب المعيشة في الجهات الشمالية التي اعتادوا الرحيل إليها كلما حل بهم الجدب...»[28].

على أن هذا الشذوذ يتعاظم شأنه بفعل انعدام الشغل بمناطق الوصول وكثرة الوافدين على ضيعات مناطق الشمال، وهو ما أدخل فزعا في الادارة الاستعمارية فصارت تذمرات المعمرين والمالكين العقاريين تجد لها صدى لدى الادارة الاستعمارية، ذلك أن انتقال مثل

(26) (أ.و) صندوق E 234 ملف 3 من عامل قفصة الى الوزير الأكبر 3 جوان 1914.

(27) **المصدر نفسه**، من عامل سوسة إلى الوزير الأكبر 14 جوان 1914.

(28) **المصدر نفسه**، الرسالة نفسها.

هذا العدد من «الزاحفين» على «افريقية» قد تزامن مع اندلاع عدة أحداث سبّبتها كثرة العرض بل وتضخمه. ان العمال المتنقلين الذين كانوا يأملون في الشغل وعدموه بمناطق الشمال يضطرون إلى الدخول عنوة إلى ضيعات مالكي الأراضي بحثا عن لقمة العيش وتأمينا لما هو ضروري للابقاء على حياتهم، وقد أدى ذلك إلى أعمال عنف استعملت فيها الأسلحة النارية لمنع العمال من انجاز عمليات الحصاد، على حين عارض هؤلاء استعمال الآلات الحديثة معتقدين، عن صواب، أنهم أحق بالعمل[29]، ولم يغب عن السلط الاستعمارية سعيها إلى تقليص حدة التوتر لا سيما فيما بين عمال سكان مناطق الشمال والوافدين على هذه المناطق بفعل المنافسة في العرض والطلب، إذ كان عمال مناطق الشمال يرون أنفسهم أحق بالعمل من الوافدين «الدخلاء». ويتعاظم هول المسألة حين تقل مواطن العمل ذاتها بمناطق الوصول لا سيما حين تكون المحاصيل قليلة أو رديئة فيصبح العمال الفلاحيون الموسميون يجوبون المسالك الفلاحية دون أمل في العمل. ان تكاثر أعداد المتنقلين والتخوف من الانعكاسات «الأمنية السيئة» والتحسّب من وقوع أحداث خطرة بريف شمال البلاد يفسر صدور أول المناشير المانعة لانتقال العمال الفلاحين الموسميين في 28 ماي 1914 لأن الرحيل «يكون قاضيا عليهم بتعاسة أعظم من بقائهم بأوطانهم» وهو المنشور نفسه الذي لوّح بإمكانية «شروع الحكومة في توزيع الحبوب على وجه السلف للمحتاجين من الأهالي... المبتلين بالجدب والمهددين بالمجاعة...».

(29) **المصدر نفسه**، من المراقب المدني بباجة إلى المقيم العام 23 ماي 1914

II ـ العمال الفلاحيون الموسميون في فترة ما بين الحربين

تنازع السلط الاستعمارية أمران عند انتهاء الحرب العالمية الأولى، يتمثل الأول منهما في ضرورة توفير اليد العاملة لتشغيلها تبعا للنقص الحاصل في هذه اليد، على حين يتمثل الثاني في هذا الهاجس المقلق حول كيفية تنظيم الهجرة الموسمية حتى لا تخرج عن دائرة مراقبتها، لا سيما أن السلط كانت تعلم أيضا أن رحيل الهطّاية لا يمكن منعه زمن الصيف إذ هو «ناشيء عن حاجيات اقتصادية تعسر مقاومتها بالقوانين»[30]. ويبدو أن السلط الاستعمارية كانت في البداية أشد حرصا على تأمين حضور اليد العاملة في شمال البلاد زمن الأشغال الفلاحية أكثر من تخوفها من انعكاسات «سلبية» منتظرة ولم يمثل صدور منشور 11 فيفري 1920 سوى تكريس لهذا التوجه. إذ اقتصر دور السلط اثر السماح بانتقال العمال على اعلام المراقبين المدنيين في مناطق الوصول بعدد المنتقلين حتى يتخذوا الاجراءات اللازمة لمراقبتهم عند حلولهم بمنطقتهم وتوزيعهم حسب حاجات الضيعات.

وفي واقع الأمر، فإن هذه الفئة الباحثة لها عن شغل بمناطق الشمال صارت ترتبط ببعض المالكين برباط الولاء، على أن الحاجة الماسة إليها خلال سنوات ما بعد الحرب مباشرة، لم يمنع من ظهور بعض الحساسية الخاصة تجاهها، فقد أصبحت هذه الفئة تمثل في نظر كبار المالكين والمعمرين وبداهة في نظر السلط الاستعمارية «عبءا» كان على المجموعة تحمل تبعاته. وقد فتحت مثل هذه النظرة المجال واسعا أمام الأعيان والمشايخ والمعمرين للضغط على السلط الاستعمارية لا سيما المحلية منها، حتى تتخذ تدابير اقصائية تجاه «الهطّاية» للحدّ

(30) **المصدر نفسه**، من الوزارة الأولى إلى عامل باجة 14 جوان 1922.

من تسربهم بأعداد تتزايد سنويا[31] .

إن هذه المجموعـات الطامحة إلى الحصول على شغل والـباحثة عنه في مناطق الحصـاد حينا وقطف العنب تارة أخرى بشمـال البلاد لا تمثل في الحقيقة سوى افـرازات التفقّر الذي بدأت الأرياف تعيش انعكاساته، ناهيك أن معاينة مظاهر هذا التفقر صارت أمـرا مستديما : فكيف السبيل إلى تجاهل هذا العدد الهام من الجـائعين الآكلين لصبّار الهندي، وبعض الطحـالب من الحشـائش الطفيلـية على حـين كان المـالكون العقـاريون بمناطق الشمال يعيشون «التخمة».

وقـد بلغت المـسألة من الحـدة[32] مـا دفع السلط الاسـتعـمـارية إلى التـفكيـر في حلّ للتنقـيص من عـدد المنتـقلين أو على الأقـل لمراقـبـة انتقـالهم مراقبـة «فعليـة» حتى تبعـد عن مناطق الشمال مـا اصطلح على تسـميتـه في الكتـابات الادارية الاستـعـمارية «بشـبح البـدو وخطرهم» فجـددت هذه الإدارة العهـد مع الدعوة إلى شـد المنتقلين إلى مناطـقهم الأصلية والتشدّد في ذلك[33] وقامت بسـبر آراء المراقبين حـول الطريقة المثلى لايقاف «زحف» المنتقلين بل تبادلت مع حاكم الجزائر مراسلات

---

(31) انظر على سبيل المثال عريضة أعيان تاجروين صندوق E 234 ملف 3.

(32) انظر على سبيل المثال عدد **لسان الشعب** بتاريخ 2 جويلية 1924.

(33) إن تشديد الادارة الاسـتعمـارية على السلط المحلية والحـاحها في ضـرورة ابقاء العمـال المنتقلـين بمناطقهم الأصليـة قد قـابله من جهة أخـرى سعي من قـبل السلط المحلية الى اظهار حركة «الهطاية» على غير حقـيقتها، فصارت المراسلات تقلل من أهميـتها بل و«تقـزّم» الظاهرة كليا، فـقد كتب خليـفة جمـال مثلا إلى الوزير الأكـبر جوابا عن منشور وزاري يطـالب بتطبيق أمر 1920 قائلا : «. . . فليس بدائرتنا إلا **عرش صغير** يعرف بعميرة الحنابحة والغراية يتوجه **البعض** منهم **أحيانا** نحـو عـمل الوطن القـبلي. . .» (أ.و) صندوق E 234 ملف 3 من خليـفـة جـمـال إلى الوزير الأكبر 21 ماي 1922.

للتعرّف على تجربة السلط الاستعمارية في هذا الشأن هناك[34] .

ان تزايد عدد المتنقلين بأحجام كبيرة نتيجة للأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وتخوف السلط الاستعمارية من انعكاسات «سلبية» منتظرة، دفعت الإدارة الاستعمارية إلى إتخاذ تدابير «حازمة» في أواسط الثلاثينيات لتنظيم ظاهرة «الهطاية» فأصدر منشور 25 فيفري 1936[35] الذي يفرض على المتنقلين الحصول على «دفتر الرحيل» تجمع به كل المعلومات حول عدد المتنقلين وأسمائهم وحالتهم الصحية ومكان توجههم... على أن يراعى في ذلك ابعاد «الهطاية» عن التوجه إلى المناطق ذات التجمعات السكانية الكثيفة لا سيما اتجاه تونس العاصمة وضواحيها.

على أن هذه المراقبة الإدارية على أهميتها، لم تتمكن فعليا من «قولبة» الظاهرة على مقاس الادارة الاستعمارية بل بدت لنا هذه الظاهرة أكثر تفردا وذات طابع متميز أكثر[36] :

* فقد أصبح عدد المتنقلين الموسميين يمثل ضغطا كبيرا غير مألوف على مناطق شمال البلاد، إذ أن عملية الهجرة صارت تهم قرابة 100 ألف فرد في أواخر الثلاثينات يقدمون من وسط البلاد وجنوبها، بل ربما كان العدد أكثر من هذا الرقم المقدم، إذ كثيرا ما انتقلت بعض المجموعات إلى ضيعات الشمال دون الحصول فعليا على ترخيص

---

(34) **المصدر نفسه**، مراسلة الاقامة العامة إلى الحاكم العام بالجزائر في 11 ديسمبر 1924، وردّ الحاكم في 14 جانفي 1925.

(35) أخذت المعالم الكبرى لهذا المنشور من منشور مماثل معمول به في الجزائر منذ 11 مارس 1921، وقد تتالت اثر 1936 العديد من المناشير التوضيحية الأخرى.

(36) لمزيد المعلومات : انظر بحثنا «بعض المعطيات حول العمال الفلاحيين الموسميين...» **نفس المصدر**.

مسبق، فلا يدخل عـددها تبعا لذلك تحت طائلة الاحصاء، ومـهما كان الأمر فـإن مثل هذا العدد، في حـدّ ذاته، يمثل حـجما كـبيرا لـم تتـعود مناطق الشـمـال على قـبـوله. فـلقـد عـرّت سنوات الشـلاثين، والأزمـة الاقتـصادية بالذات، ما كان غـير مفـضوح خلال سنوات «الانتعـاشة»، سنوات ما بعد الحرب مباشرة.

كما زاد التحاق عمال عرب من غـير التونسيين في تعاظم هذا العدد، إذ التـحق «بالهطّاية» جمـوع من ليبيا والجـزائر بحثـا عن شغل بحـيث صارت مناطق الشـمال تستقطب أضـعاف ما تقدر فـعليا على استيـعابه، فأطلقت «صيحات الفزع» تنادي بضـرورة إيقاف عمليات الهجرة والكف عن تقديم تراخـيص للمرتحلين لا سيـما أن هجرة اليد العـاملة صارت، بفـعل الأزمـة، تتداخل عـمليـا مع ظاهرة ثانيـة أقل أهمـيـة وهي ظاهرة الانتجـاع، فقـد اكتـسب المتنقلون المـحسـوبون على الانتجـاع والذين يمثلون تقريبا 1/5 المتنقلين، نفـس خصائص المهـاجرين الباحـثين عن شغل (الهطاية) إذ صاروا هـم أيـضا يصطحبون نساءهم وأطفـالهم فضلا عن بقايا قطعـانهم إلى مناطق الشـمـال وهذا ما جعل الظاهـرتين تتزامنان بل أكثر من ذلك تتداخلان.

* ومن البيّن أيضـا أن عملية الـهجرة هذه لا تشـمل واقعيـا العاطلين عن العمل فـحسب، ذلك أن ثلاثينات الـقرن العشـرين قد أسـهمت في الكشف عن عورات المجتمع المستعمِر فصار الانتقال إلى مناطق شمال تونس لا يشمل فقط أولئك الذين فقدوا الشغل بوسط البلاد وجنوبها من بطالين وأجـراء وانما حتى بعض الشـرائح التي لم تكن مـحسـوبة على «الهطاية» إذ يتعجب المـراقب المدني بقرمبالية مـثلا من وصول بعض الفلاحين المالكين للأرض غـير المتعودين على الهجرة إلى مراقـبته طلبا

للشغل وقد انطلق هؤلاء من ضواحي المهدية والمنستير وسوسة[37].

وقد مكنتنا دراسة بعض عينات قوافل المهاجرين صحبة حيواناتهم[38] من ابراز تنوع الشرائح التي همتها عملية الهجرة، إذ قامت بعض الشرائح الدنيا من صغار الفلاحين والشرائح المتوسطة منهم بالتحول إلى ضيعات الشمال إثر انتهاء الأشغال الفلاحية بضيعاتها وارتباطاتها الفلاحية بها. كما شملت هذه الهجرة أيضا البعض من متوسطي ملاكي الأرض بوسط البلاد وجنوبها ممن كانت محاصيل ضيعاتهم رديئة أو ممن كبلتهم الديون، فمثل هذه الفئة كانت، وما تزال كذلك، مهددة بالتدحرج في السلم الاجتماعي للالتحاق بالفئات الدنيا تحت محاصرة المرابين وملاحقة المضاربين.

إن الأوضاع المادية المتردية تضغط على المزارعين بداهة وعلى بعض الشرائح المالكة للأرض، فتفرض عليهم الاشتغال موسميا بضيعات الشمال بل ربما همت الهجرة أيضا فئات أخرى «حضرية» إذ شملت أيضا بعض الحرفيين والتجار ممن فقدوا أسباب العيش بالحواضر فكان هذا شأن بعض حرفيي سوسة[39] وتوزر ونفطة ودقاش[40].

* إن بعض وثائق ما قبل الحرب العالمية الأولى[41] وما بعدها

---

(37) (أ.و) صندوق E 234 ملف 3، رسالة من المراقب المدني بقرمبالية إلى المقيم العام، 8 جويلية 1936.

(38) انظر بحثنا «بعض المعطيات»... **نفس المصدر** ص 441 ـ 445.

(39) (أ.و) ص E 234 ملف 3، رسالة المراقب المدني بسوسة إلى المقيم العام في 27 أوت 1937.

(40) **المصدر نفسه**، رسالة المراقب المدني بتوزر إلى المقيم العام في 22 أفريل 1936.

(41) **المصدر نفسه**، رسالة من مراقب سوق الاربعاء إلى المقيم العام 23 ماي 1914.

مباشرة[42] وبيانات فترة الثلاثينات[43] تؤكد دور المرأة الهام في عملية الهجرة، وكذلك الشأن بالنسبة لهجرة الأطفال. إن انتقال كل أفراد العائلة تقريبا وإن كان محدودا في فترات سابقة للحرب العالمية الأولى[44] صار يعتبر المظهر الرئيسي في عملية الهجرة بعيد الحرب مباشرة وخلال كامل الفترات الموالية ذلك أن انعدام الموارد المادية يجبر كل أفراد العائلة على الهجرة، بحثا عن شغل يأملون الحصول عليه لا سيما أن النساء كنّ يقمن بعمليات الحصاد شأنهن في ذلك شأن الرجال، وان تم ذلك بنسق أقل وسرعة أدنى من نسق الرجل وسرعته، فضلا عن ذلك فانهنّ يقمن بالتقاط السنابل والحبات المودعة بالأرض اثر عمليات الحصاد، بل ربما أقبل كبار الملاكين عمدا على تشغيل النسوة بأجور أكثر انخفاضا حتى يضغطوا أكثر على ثمن التكلفة. أما الأطفال فإن الكبار منهم يقومون بعمليات الحصاد وأما الصغار منهم فيقومون بالتقاط «الحزم» وتجميعها في انتظار حملها.

ونعتقد من ناحيتنا أن انتقال عائلات بأكملها بحثا عن شغل لا تفسره التركيبة التقليدية للعائلة ذاتها والحرص على تأمين النفس من مخاطر الطريق مثلما ذهب إلى ذلك كلارك (Clarke)[45] بل ترتبط أكثر بعملية التفقر الجماعي التي أصبحت تعيشها فئات اجتماعية بأكملها فتجبر على الالتحاق بمناطق الحصاد تارة وضيعات جني العنب تارة أخرى وهناشير

---

(42) **المصدر نفسه**، جريدة بأسماء المنتقلين من ولاية القيروان إلى المقيم العام 1922.

(43) انظر بحثنا «بعض المعطيات. . .» **نفس المصدر** ص 445 ـ 447.

(44) (أ.و) ص E 234 م 3، رسالة من المراقب المدني بمجاز الباب إلى المقيم العام 15 ماي 1936.

(45) M.J. Clarke "Les problèmes du nomadisme estival vers le Nord de la Tunisie" **Bulletin de l'association des géographes français**, mai 1952, p. 136.

الزيتون مرة وواحات التمور تارة رابعة حسب فترات مضبوطة ومواسم معلومة. وتستقر عادة هذه المجموعات المهاجرة في ضواحي القرى الفلاحية أو بساحاتها العمومية في انتظار انتدابها أو تشغيل بعض أفرادها، كما تستقرّ بالضيعات الفلاحية المشتغل فيها، إلاّ أن الوضع يسوء حينما تنعدم مواطن الشغل بمناطق الوصول فينتصب العمال بالضيعات حاصدين الزرع عنوة، قاطفين العنب جامعين للخضر والبقول حتى قبل نضجها، غير مبالين «بتوسلات» المالكين أو «تهديداتهم» غير آبهين بتحرّشات المعمرين والسلط المحلية، مطالبين بدعوة مراقبي الأداءات في أحسن الأحوال لتقييم ثمن المحصول المستحوذ عليه[46].

ولا يبرر هذا السلوك سوى الجوع الذي كان عليه أغلب العمال. «فساعة تجوع البطون تسكن العقول»!

* لقد بات من اليقين لدى السلط الاستعمارية أن انتقال هذا العدد المهول من البشر لم يكن بفعل رغبة فردية بقدر ما هو اضطرار بل هو «هجرة جوع» ولذلك فإنها لم تزمع إلاّ على تنظيمه. إن المنشور الصادر سنة 1936 وغيره من المناشير المعدّلة والمتممّة لم يكن همّها سوى الحدّ من «سلبيات» الظاهرة، فالسلط الاستعمارية التي كانت تتّبع التطورات الحاصلة بالريف، كانت عليمة أيضا بما خلفته الأوضاع الهيكلية والظرفية من سوء حال الفئات الريفية وحتى «الحضرية» فلم يكن سعيها بالتالي سوى إلى العمل على الحدّ من نتائجها.

إن نداءات المعمرين[47] والأحزاب الاستعمارية[48] و«تخوفاتهم» من

---

(46) (أ.و) ص E 234، م 3، رسالة من المراقب المدني بالكاف إلى المقيم العام 8 جوان 1938.

(47) **المصدر نفسه**، عريضة معمري مجاز الباب 9 ماي 1938.

(48) **المصدر نفسه**.

Vœu de la fédération de Tunis du parti Républicain et Radical Socialiste, Juillet 1938.

«الأخطار المحدقة» بمحاصيلهم (سرقات محاصيل أو اتلافها..) قد تزامنت مع تخوف السلط من تبعات هذا «الزحف» الاجتماعية والسياسية. فالعدد الأكبر من المهاجرين الذين عدموا الشغل بضيعات الشمال صاروا ينتقلون توًّا إلى المدن التي لا تقدر على استيعابهم. ويعتقد المراقبون المدنيون أن أعداد «المتسكعين» و«المنحرفين» و«الشحاذين» يتضخم بمجيء هؤلاء المهاجرين، بل قد جعلوهم المتسببين في انطلاق بعض الأحداث السياسية إذ حملوهم مسؤولية اندلاع أحداث 8 و9 أفريل 1938[49] مثلا. وتعتقد السلط الاستعمارية أن هؤلاء العمال المهاجرين يمكن أن يصبحوا أكثر قابلية لتقبل الأفكار السياسية بفعل بطالتهم وإنعدام الشغل.

* إنّ سعي السلط الاستعمارية للحدّ من انعكاسات هذه الهجرة قد دفعها إلى إتخاذ عدة تدابير يهم بعضها مناطق الانطلاق على حين يهمّ أغلبها مناطق الوصول.

فقد عمدت السلط إلى بعث بعض مواطن شغل بمناطق وسط البلد وجنوبها آملة شدّ العمال المهاجرين إلى مناطقهم الأصلية فأوجدت ما اصطلح على تسميته بـ «الحظائر» وبرزت هذه الظاهرة بأكثر جلاء منذ أواخر الثلاثينيات وخاصة اثر الحرب العالمية الثانية على أن ندرة مواطن الشغل المتوفرة، وتقلص عدد أيام العمل وضعف الأجور المدفوعة جعلت العمال يعزفون عن العمل بهذه الحظائر ويهرعون إلى الالتحاق بمناطق الشمال آملين في الحصول على شغل قار وعلى أجور معتبرة. وربما عملت السلط في هذا المجال أيضا للتخفيف من وطأة الأزمة وازالة غضبة المهاجرين على توزيع بعض الأغذية والأدباش على من كانوا «أكثر» فقرا وخصاصة.

---

(49) **المصدر نفسه**، رسالتا المراقبين المدنيين بتونس العاصمة وباجة إلى المقيم العام في 11 أفريل 1938 و14 أفريل 1938.

وإن كان ليس للهجرة من بدّ، فقد اتخذت السلط «تدابير» صحية لمراقبة المنتقلين خشية عدوى الأمراض فأحدثت على طول المسالك المؤدية إلى مناطق الشمال ما يناهز 16 مركزا صحيا للكشف عن الأمراض ومعالجتها[50] وقد عملت هذه المراكز على عزل المتنقلين المصابين ومنعهم من مواصلة سعيهم في البحث عن عمل.

في نفس الوقت أخذت نفس السلط «تدابير» «أمنية» لتنظيم ظاهرة «الهطاية» ومراقبة القوافل المتنقلة في انطلاقها وأثناء رحيلها في اتجاه ضيعات الشمال، فتنتدب بصفة استثنائية وحسب المواسم «صبايحية» مؤقتين، ويبدأ هذا الانتداب مع بداية شهر ماي لكي يتواصل حتى منتصف سبتمبر وهي الفترة القصوى التي يبقاها العمال الموسميون بمناطق شمال البلاد. وربما يتواصل هذا الانتداب المؤقت حتى شهر ديسمبر عندما يعدم «الهطّاية» الشغل المنتظر بضيعات الشمال، وإذا ما كانت أمطار الخريف غير ذات أهمية كبرى فلا يتعجل العمال الموسميون عودتهم إلى مواطنهم الأصلية. وبصفة عامة تبتدىء عمليات الانتداب بظهور قوافل المهاجرين الأولى، فترتبط هذه الأعداد المنتدبة بأهمية عدد المهاجرين، بل ربما اعتمد عدد المنتدبين مؤشرا للتعرف على مدى أهمية الهجرة البشرية خلال بعض السنوات[51].

---

(50) تتوزع هذه المراكز على قابس (وادي العكاريت) وصفاقس (مركز بير علي بن خليفة، مركز ساقية الزيت، ومركز اليهودي) والقيروان (سيدي عمر بوحجلة، سيدي علي بن نصر الله، بيشون) وسوسة (مركز النفيضة) وتالة (مركز سبيطلة، ومركز بوشبكة) وقرمبالية وتونس (عين عسكر وحمام الأنف) وزغوان والكاف ومجاز الباب (مركز بوعرادة). و يتم بعث بعض المراكز الاضافيةخلال بعض السنوات ذات الدفع القوي.

(51) كان عدد الصبايحية المنتدبين كالتالي : 1936 : 25 عونا، 1937 : 105، 1938 : 51، 1939 : 2، 1940 : لا شيء (ظروف الحرب) 1941 : 64، 1942 : 17، 1943 : لا شيء (ظروف الحرب) 1944 : 12، 1946 : 148، 1947 : 190، 1948 : 172 عونا.

بيد أن السلط الاستعمارية لا تفقـد «الأمل» في ثني العمال عن متابعة السيـر إلى مناطق يأملـون عـرض قوة عـملـهم للبيع بهـا. فـهي تقـيم المعـسكرات والمحتشـدات على مختلف الطرقـات والمسالك لتجـميع المنتقلين وذلك إمّا لتوجيههم بعـيدا عن المدن والحواضر أو لارجاعهم إلى مناطقـهم الأصلية، فـتمـلأ في هذا الشأن الشـاحنات[52] والقاطرات لاعادة المجتثين إلى منـاطق انطلاقهم الأصلية. أما أولئك الذين امتلكوا بعض الدواب (حيـوانات الحمل والجرّ) فتـعطى لهم بعض مؤونة ويتمّ استدراجهم للعودة ثانية إلى نقطة انطلاقهم.

III ـ العـمـال الـفـلاحـيـون المـوسـمـيـون في فـتـرة الأربعينيات

صارت الأوضـاع بالأرياف خـلال هذه الفتـرة من الخطورة بمكان : فقـد خرّبت الحـرب القاعدة الاقـتصـادية بالبلاد وحوّرت سلـوك العيش الاعـتـيادي لـلسكان فـهام الـقسم الأكـبـر من الريفـيـين في المـسـالك الفلاحـيـة، وقد زادت صعوبات ما بـعد الحرب الأوضاع سوءا لا سـيما بفـعل اندلاع أزمة جـفاف خانقـة امتـدت على طول 5 سنوات. فاشـتدّ بالريفيين الضنك وانعدم القوت لديهم وصار من العسير إيجاد مورد رزق قار ثابت، فـصار الأمل يحدو الريفـيين من سكان وسط البـلاد وجنوبها في أن يجدوا في مـناطق الشمال مـلاذا وملجأ، فـأصبح عدد المنـتقلين يتراوح ما بين 150 ألف و200 ألف اثر الحـرب مباشـرة لكي يرتفع إلى أكثر من 300 ألف مهـاجر في أواخـر أربعينيات القـرن العشـرين. ومثل هذا العدد وحده ينبىء بمـا وصلت إليه الأوضاع من سوء وتعاسـة. فقد صار الريفيون المعوزون يتـخلصون بالبيع من آخر ما تبقى لهم من ملك

---

(52) تخصصت مؤسسة Cretier تقريبا في كراء الشاحنات لهذا الغرض.

يخصهم، فيبيعون حيواناتهم وخيامهم وحتى البعض من أدواتهم المنزلية وكل ما قد يربطهم بواقع مناطقهم الأصلية. فلم يعد أي شيء يربطهم بأرض عديمة العطاء أو قليلته. كما لم تقدر بعض الاعانات المقدمة (أغطية وأغذية) لبعض المعوزين، على تخفيف حدّة الأزمة ناهيك أن أحد أعضاء المجلس الكبير بقيادة الهمامة (جهة قفصة) أفصح في رسالة للمقيم العام سنة 1948 بأنه «لم تعد هناك فئات سكانية مرفهة أو حتى متوسطة بل هناك طبقةِ موحدة من المعوزين فقط فالكلّ في حاجة إلى العون والانقاذ في أسرع الأوقات»[53].

وبداهة لم تعد عملية «الهطاية» تخضع للقوانين والعرف التقليديين، فقد كانت قوافل المهاجرين تنطلق في الظروف العادية مع منتصف شهر ماي في إتجاه ضيعات الشمال لكي يشتغل أفرادها هناك حتى شهر سبتمبر بيد أن الظاهرة اكتست شكلا مغايرا خلال هذه الفترة فأصبحت أعداد المهاجرين تصل ضيعات الشمال منذ مطلع شهر مارس وحتى قبل هذا التاريخ[54] على حين صار استقرار العمال يتواصل إلى مدة غير محدودة بل أضحوا يرفضون العودة إلى مواطنهم فلا شيء يربطهم بها، بل يتعنتون في العودة إلى ضيعات الشمال اثر كل عملية إبعاد.

فضلا عن ذلك فإن المنتقلين لم يعودوا يأبهون اطلاقا بالحصول على ترخيص مسبق، كما لم يعد الانتقال يهم الفرد ذاته أو العائلة مجتمعة بل صار يشمل الدوّار بأكمله بل ربما العرش أجمعه، ومثل هذا الوضع جعل السلط تعتقد أن «الأمن» لم ينخرم البتة «مثلما هو حاصل هذه الأيام». وتبعا لذلك لم يكن هوس هذه السلط يذهب إلا في اتجاه اقامة

(53) رسالة صادق دباش إلى المقيم العام 10 جانفي 1948، (M.N) R. 4 fol. 797

(54) **المصدر نفسه** قايد المهدية إلى الوزير الأكبر26 فيفري 1948 R.259 fol. 184

حـواجـز أمنيـة ثلاثة لمنع وصـول المنتـقلين إلى تونس الـعاصـمـة أولا وبالذات[55] واعتمـاد القوة حينا والخديعـة حينا آخر لإبعاد المجـموعات المتسـربة وارجاعها إلى مـواطنها الأصلية[56] ساعـية في نفس الوقت إلى تكوين بعض الـمخـزون مـن الحـبوب والـدقـيق لتـوزيعـهـا بين الفـئة والأخرى على المـعوزين والقاصرين عن الحـركة[57] . فلنلامس المسألة عن قرب في منطقتي الدفع والجذب :

1 ـ مناطق الدفع

تتـحـدث جـل الوثائق التي نسـتـعـملهـا في تبـرم عـن بداية انطلاق «الهطاية» من مناطق وسط البلاد وجنوبهـا، بل ذهبت بعض المراسلات إلى تسميـة الظاهرة «بزحف الجائعين» في فـترة أواخر الاربعينيـات. فما هي أهمية عدد المنتقلين؟ ومـا هي أهم مواطن انطلاقهم؟ وهل من تغير جغرافي لانطلاق هذه الأعداد المهاجرة مقارنة بفترات سابقة؟

شملت عـملية الهجرة من خـلال احصاءات 1947[58] عددا كبـيرا من البـشر «الزاحفـ» على ضيـعات الشـمال اذ قـدر بـ 321100 نفر، على حـين قدر عـددهم سنة 1945 بقرابة 262 ألف مـهاجـر، وخـلال سنة 1946 بـ 250 ألف مـهاجـر. ومثل هذا العـدد ينبىء بما أصـبحت عليـه

(55) **المصدر نفسه** منشور من المقيم العام في أفريل 1947. R.3 fol 345.

(56) وصل عدد سـكان ضواحي العـاصمة خـلال هذه الفترة الى 40 ألف نفر. من محضر جلسة المجلس البلدي بتاريخ 13 أفريل 1949.

(57) لقد مكّن نزول الأمـطار خلال ربيع 1948 من «تنفيس» الكربة شـيئـا ما بعـد انحباس الأمطار عدة سنوات وقد اتخذتهـا السلط تعلة لبدء عمليات اعادة السكان إلى مـواطنهم الأصلـيـة في شـهـر أفـريل 1948 إذ تم ترحـيل قـرابة 10 آلاف نفـر من ضواحي العاصمة فحسب.

(58) مثلت سنة 1947 أوج أزمة ما بعد الحرب مباشرة.

الأوضاع بالبلاد من سوء. فلئن كانت عملية الهجرة الداخلية الصيفية الى ضيعات الشمال تهم بعض الآلاف من الأفراد في مطلع هذا القرن، وبعض العشرات من الآلاف خلال فترة ما بين الحربين، فإن الظاهرة صارت تهم مئات الآلاف من البشر إثر الحرب العالمية الثانية، وهم الأفراد الذين عدموا الشغل بمواطنهم الأصلية وصاروا يتنقلون في مواسم معلومة يأملون الحصول على شغل يقيهم الخصاصة، وهو دليل آخر على ما وصل إليه المجتمع بتونس من **تفقر** لم يمثل انتقال العمال الفلاحيين الموسميين إلا **مظهرا من مظاهره** ذلك أن فئات اجتماعية ريفية أو حضرية قد تفقرت بأكملها دون أن يؤدي ذلك إلى إنصهارها من جديد في الدورة الاقتصادية العادية عبر منافذ أخرى، إن الأمل الذي كان يحدو المفقرين المتنقلين يتمثل في حصولهم على هوية جديدة : أجير. وفي الواقع فقد نزعت فترة أواخر الأربعينات نهائيا ما بقي للفرد من حق المواطنة : حقه في الشغل. فالاحصاءات الرسمية ذاتها تقر في نفس الوقت بوجود ما يناهز 177 ألف عاطل عن العمل[59]، والحال أن هذا الرقم لا يشمل إلا أولئك الذين سجلوا أسماءهم بدفاتر حظائر الشغل كما لا يشمل الرقم عاطلي كامل مراقبة تونس العاصمة. في نفس الوقت تشير بعض الاحصاءات الرسمية الأخرى إلى أن قرابة 20،79٪ من السكان لا يجدون بالضرورة عشاء ليلتهم وفطور نهارهم وتحولوا بداهة إلى عتبة الفقر والاملاق[60].

ومن الطبيعي أن نبرز أن عدد المتنقلين - 321.100 نفر - رغم النقائص التي تشوبه[61] يمثل رقما ضخما يتجاوز 10٪ من مجمل سكان

(59) (M.N) , R3, fol. 397, situation de la transhumance et du chômage au 1 Mai 1947.

(60) (M.N) R4, fol 273, carte d'indigence au 1-1-1949.

(61) ينتقل عدد كبير من «الهطّاية» إلى مناطق الشمال دون الحصول على تراخيص، فيسقط هذا العدد من الاحصاءات الرسمية.

البلاد، وقرابة 22،16٪ من سكان مناطق وسط البلاد وجنوبها المعنية بهذه الظاهرة. وتساهم الجهات والمناطق بتفاوت في تغذية هذا المدّ ذلك أننا عاينا وجود محاور أساسية لهذا الدفع :

أ ـ **محور الساحل** : تدفع مراقبات سوسة والمهدية وصفاقس قرابة 99.000 مهاجر وهو ما يمثل 30،83٪ من جملة المنتقلين إلى شمال البلاد وهي نسبة هامة بالنظر خاصة إلى طبيعة المعطيات الاقتصادية في هذه الجهات الثلاث. فغراسات الزيتون التي تتطلب أدنى حدّ من الاستقرار وقيام بعض الصناعات الحرفية بمنطقة الساحل لم تحل دون هجرة موسمية ذات فاعلية كبيرة. فالأزمة بالأرياف تعاظمت بوجود الأزمة بـ «المدن» الساحلية حيث عادت المنافسة الصناعية الأوروبية لتفعل فعلها وتجهز على ما أنعشته فترة الحرب العالمية الثانية. فضلا عن ذلك، فإن المنطقة كانت مسرحا لحرب ضروس بين القوى العالمية مما أدى إلى تهديم الموانىء والمدن ـ لا سيما مدينة صفاقس ـ التي تقلصت بها النشاطات الاقتصادية إلى حدودها الدنيا.

ب ـ **محور السّباسب والجنوب الغربي** : يشتمل هذا المحور على مراقبات القيروان وقفصة والقصرين وهو يضمّ مناطق تعتمد تقليديا على المزاوجة بين اقامة الزراعات المعاشية والاهتمام بتربية الماشية، وتتحكم في مثل هذه النشاطات بعض المعطيات الطبيعية، وتبعا لذلك فان تتالي سنوات من الجفاف تذهب بالمحاصيل الزراعية وتهلك ما تبقى من قطيع[62] وتبعا لذلك مثّل هذا المحور فعليا أكبر الجهات

---

(62) انظر على سبيل المثال تقرير المراقب المدني بالقيروان بتاريخ 6 فيفري 1948، إذ هو يشير إلى انتفاء محاصيل الأرض منذ 1942 وهلاك 10/9 رؤوس المواشي منذ 1945. (M.N.) R4 Fol 827

الدافعـة للمهـاجرين إذ أمدت ضـيعات الشـمال بأكـثر من 60٪ من عدد المتنقلين. وتعتبر مراقبة القـيروان في هذا المجال جهة دفع تقليدية، إلاّ أن ضـخـامة العـدد المنتـقل منهـا ينبىء بمـا وصلت إليـه الأوضـاع من تعـاسة. فـقد كـانت هذه المراقـبة تـدفع بعض المئات من الأنفار قـبل الحرب العالمية الأولى إلى التنقل، فـارتفع عدد المتنقلين منها إلى قرابة 20 أو 30 ألفـا فيـمـا بين 1936 ـ 1938 ليـصيـر إلى قـرابة 75 ألفـا سنة 1945 لكي يتعاظم إلى أكثر من 100.000سنة 1947 وهو ما يمـثل قرابة 55٪ من مجمل سكان المراقبة.

ولا تختلف مراقبة قفـصة عن جارتها إذ تهم الهجرة 40٪ من مجمل سكانها[63] . أما القطب الثالث بهـذا المحور أي مراقبـة القصرين ـ تالة، فقد مثل ملاذ «الهطاية» في فترات سـابقة إذ كان قطب جذب خلال فترة الثلاثينات، إلاّ أن تتالي سنوات من الظروف الـطبيعية القاسـية وسيرورة المعـارك خلال الحرب التي تمت في قـسط كبيـر منها بهذه الجـهة، إلى جانب أسـباب أخرى صيّـرت هذه الجهة قطبا دافـعا. وتهمّ الهجرة فـيه قرابة ثلث متساكنيها.

ج ـ **محور الجنوب الشرقي** : يشتمل هذا المحور على مراقبة قابس إلى جانب ما اصطلح على تسميتـه بالمنطقة العسكرية (نفزاوة، ورغمة، تطاوين) وهذه المناطق لا تـسـاهم في هذه الهـجـرة المـوسمـية إلاّ بـ 32،5٪ من المهاجرين، ومن البديهي أن تشدّ انتباهنا هذه النسبة الضئيلة من المتـقلين، فهل يكون ذلك بسـبب بعد المـسافة؟ أم بفـعل طبيـعة التسيـير الإداري والعسكري؟ أم بفعل طبيـعة النشاطات المعتمـدة أساسا على الواحات؟ تبـدو لنا مثل هذه العـوامل متداخلـة لا سيمـا أن منطقة

---

(63) لم تبين الوثائق التي نعتمدها أهمية الهجـرة من مراقبة توزر والحال أن المراقبة سجلت ما لا يقل عن 10 آلاف عاطل عن العمل بسجلات الحظائر.

جرجيس وسهولها تمثل في حدّ ذاتها قطب جذب لعدد غير قليل من المهاجرين.

د ـ مناطق التحقت بالركب : زغوان ومكثر

يتأكد لدينا أن فترة الأربعينات هي فترة تضخم الهطاية إذ دخلت بعض المناطق طور الدفع والتحقت بركب المناطق الدافعة والحال أنها كانت من قبل معتبرة في عداد مناطق الجذب.

إن مراقبة مكثر كانت، شأنها شأن مراقبة تالة، تستقطب أعدادا هامة من المتنقلين يقدر عادة بقرابة 10 آلاف مهاجر إلاّ أن عوامل عدة لا سيما الظرفية منها تدخلت لتجعل منها منطقة دافعة لليد العاملة، إذ ينطلق منها قرابة 6000 عامل موسمي وهو ما يمثل قرابة 79، 7٪ من عدد سكان المراقبة. ويبدو أن الأمر صار كذلك بالنسبة لمراقبة زغوان هذه التي كانت بمثابة الحلقة المحورية على الخط الشمالي الساحلي فيصلها المهاجرون عبر المسلك الشرقي فتتزود بعض ضيعاتها بجزء من «الهطاية» على حين يتابع البقية طريقهم إلى مناطق أخرى[64] إلاّ أن أزمة سنوات الأربعين قد غيرت ظرفيا وجه الجهة فصارت دافعة لما يناهز 4000 عامل سنويا وهو ما يمثل 7٪ من عدد سكان المراقبة.

وفي الواقع فإن هاتين المراقبتين تعرفان حسب المواسم الفلاحية تأرجحا بين الانطلاقة والاحتباس فتصير دافعة لليد العاملة زمن الأزمات على حين تستقطب زمن الصابات الطيبة عددا غير هين من اليد العاملة التي تفد عليها.

2 ـ مناطق الجذب :

إن العراقيل التي تضعها السلط الاستعمارية لمنع المهاجرين من

(64) انظر بحثنا «بعض المعطيات..» **نفس المصدر** ص 468.

الوصول إلى ضيعات الشمال شتى. فحملات المطاردة، والحواجز «الأمنية» وكذلك الأمنيات التي تزرعها السلط في محاولة لشدّ الأفراد إلى مواطنهم. . . كل هذه المعطيات لم تمنع «الهطّاية» من الانتقال إلى «افريقية»!! والالتحاق بمناطق عهدوا الوصول إليها.

وفي هذا المجال لا بدّ أن نذكر بأن بعض العلاقات «التقليدية» صارت تربط بعض عمال وسط البلاد وجنوبها بمالكي وسائل الانتاج بشمال البلاد إذ يتوجه العمال في فترات معلومة إلى ضيعات محدّدة تربطهم وأصحابها روابط متينة جدا بحيث يتوزّع حسب الأزمنة بشكل يكاد يكون تلقائيا مجموع المنتقلين على مناطق كانوا قد خبروها. على أن الوضع قد لا يستقيم يوم يصبح عدد المنتقلين ضخما وتصبح مناطق الوصول غير قادرة على استيعاب كل الوافدين عليها، فتغيب وجهة المنتقلين المحددة وتندثر العلاقات «التقليدية» المعتادة التي تربط مالكي الأرض «بحرفائهم» من وسط البلاد وجنوبها، ويصبح الأمل في الحصول على شغل، هو المحدد في اختيار وجهة دون أخرى.

يصل إلى مناطق الشمال 81200 عامل موسمي[65] أي قرابة 1/4 عدد العمال المسجلين المنتقلين من مناطق الدفع، فهل كانت الحواجز «الأمنية» فاعلة في إعاقة تقدم العمال نحو ضيعات الشمال؟ أم إن عمليات المراقبة وتدقيق الحساب كانت تنقص الادارة الاستعمارية بمناطق الشمال[66]؟ أم إن تقارير المراقبين المدنيين بمناطق الوصول لا تقدّم إلا أرقام الذين يشتغلون في الضيعات فعليا؟

---

(65) (M. N), R 3 fol 397, situation de la transhumance

إن هذا الرقم المقدم هو حصيلة توقعات المراقبين المدنيين بمناطق الجذب.

(66) عاينا الاختلاف نفسه خلال سنوات الثلاثين، انظر بحثنا «بعض المعطيات. . .» **نفس المصدر** ص 459 ـ 461.

من المتأكد لدينا أن عدد اليد العاملة المقدم ـ 81200 ـ هو دون الواقع بكثير، ونعتقد جازمين أن عدد الوافدين على شمال البلاد هو أرفع من هذا الرقم بكثير، بيد أننا سنعتمده لأسباب منهجية بحتة، بغاية البحث عن أهم محاور مناطق الجذب خلال فترة أواخر الأربعينات، لا سيما أننا نلحظ بداهة التغير الحاصل في تشكّل هذه المحاور مقارنة بما كان سائدا من قبل خلال فترة الثلاثينات من هذا القرن.

أ ـ محور الوسط الشمالي : الكاف، مكثر، تالة

كان هذا المحور يمثّل مركز اهتمام المرتحلين بدرجة أولى خلال فترة الثلاثينات إذ كان يستقطب 38،26٪ من اليد العاملة المنتقلة[67] بيد أنه لم يعد يمثل منطقة جذب هامة لا سيما أن منتقلي 1947 قد فقدوا حتى حيواناتهم التي تعوّدوا عى اصطحابها. فهذا المحور الذي كان يوفر في نفس الوقت موطنا للعمل الموسمي ومرعى للماشية ولحيوانات الجرّ قد فقد نسبيا مكانته فأصبح لا يؤمه سوى 18.51٪ من مجمل الوافدين على مناطق الشمال، وهم أولئك الوافدون فقط على مراقبة الكاف كما أن مراقبتي مكثر وتالة اللتين كانتا تستوعبان جزءا من العمال خلال فترة الثلاثينات قد صارتا بدورهما منطقتي دفع بفعل عوامل ظرفية غير خفية.

ب ـ محور الشمال الغربي : باجة، مجاز الباب، سوق الاربعاء، تبرسق :

يمثل هذا المحور مركز اهتمام جلّ المنتقلين وهو الذي كان وما يزال يستقطب أهم عدد من المنتقلين بل انه صار يجذب إليه مع أواخر الأربعينات قرابة 40٪ من مجمل المنتقلين إذ هو يضمّ أكثر مناطق البلاد

(67) انظر **المصدر نفسه** ص 464.

خصوبة بضيعات مجاز الباب وباجة وسوق الاربعاء وتبرسق، فضلا عن ذلك فإن هذه المناطق هي مواطن الاستعمار الفلاحي وتبقى محط آمال المتنقلين على الرغم من اعتماد جانب من المعمرين المكنكة في أشغالهم الفلاحية، بل ربما روّج المتنقلون دعاية تقرّ بصدور منشور يعطل العمل بالآلات العصرية. وتبقى مراقبة تبرسق في هذا المحور ذات موقع محوري إذ تمثل حلقة الوصل بين مناطق الدفع ومناطق الوصول.

ج ـ محور الشمال : بنزرت، تونس

يحافظ هذا المحور على أهميته التي عرفها في فترات سابقة لسنة 1947. لا سيما قطب بنزرت المتميّز اذ تستقطب قيادتا بنزرت وماطر قرابة 23 ألف عامل موسمي ويصلهما العمال عادة عبر قنطرة الفحص فالجديدة محافظين بذلك على المسالك التقليدية منذ سنوات، بل ربما منذ مئات السنين[68] فينضاف إلى المراقبة عدد يناهز 11٪ من عدد سكان المراقبة ذاتها.

أما العاصمة فلا يصل ضواحيها من العمال سوى قرابة 1000 عامل ومثل هذا العدد «الرسمي» هو نتيجة طبيعية للحواجز التي تحول دون ظهير الحاضرة والمتنقلين، ولعمليات الإبعاد القسرية التي تقوم بها السلط بين الفينة والأخرى. ورغم ذلك فاننا نعتقد أن هذا العدد في حدّ ذاته دون الواقع بكثير.

د ـ محور الشمال الشرقي : قرمبالية، زغوان

يقدم إلى هذا المحور قرابة 12،94٪ من مجمل المتنقلين، عبر

(68) انظر حول هذه الطرق والمسالك كتابات كلارك ومنشكور وكذلك بحثنا «بعض المعطيات. . .».

الخط الساحلي الشرقي وعبر النفيضة في اتجاه سهل الدخلة (دخلة المعاوين) بحثا عن شغل وتمثل مراقبة ڨرمبالية قطب المحور لا سيما أن بها نشاطات فلاحية متعددة (حصاد، جني عنب، زيتون) وتستطيع استيعاب أكبر قدر من الوافدين عليها. إلاّ أن هذا المحور فقد موطنا هاما لانتداب القادمين إذ صار مركز زغوان ذاته دافعا لليد العاملة لا سيما في اتجاه منطقتي سليمان وقرمبالية، وفي اتجاه محور الشمال بصورة عامة.

إن هذا التوزيع لليد العاملة الموسمية يؤكد مرونة كلمة «افريقية» وتمططها لكي تتسع حينا (سنوات الخصب) فتشمل مناطق شاسعة جنوب الظهرية وتنحسر حينا آخر فلا تشمل في بعض الفترات سوى تلك المناطق التي تقدر فعليا على توفير موطن شغل شمال الظهرية في سنوات الأزمة والجدب. بيد أن واقع هذا التوزيع قد أكد أيضا تواتر اقبال المتنقلين على محور الشمال الغربي خاصة حيث الضيعات الفلاحية الأكثر خصوبة رغم امكانات الاستيعاب المحدودة (حركة مكنكة لدى المعمرين) إذ كان يحدو «الهطّاية» أمل في الحصول على شغل في المناطق ذات الخصوبة غير المشكوك فيها. كما بين هذا التوزيع أن بعض المناطق قد بدأت تفقد «محظوظيتها» وبدأت تلتحق بتؤدة ولكن في ثبات بركاب المناطق الدافعة لليد العاملة (مكثر، تالة، زغوان) والحال أنها كانت من قبل أقطاب جذب. فلم هذا التحول؟ ولم هذا التغيير؟

IV ـ العمال الفلاحيون الموسميون ومسار الافقار

إن المتتبع لأهم مراحل هجرة العمال الموسميين إلى شمال البلاد يتبين هذا التطور الحاصل في طبيعة هذه الحركة ونوعيتها، فكيف تبدو لنا مع مطلع القرن العشرين وكيف غدت بعد مسيرة نصف قرن من ذلك التاريخ؟

بدت لنا ظاهرة الهجرة حركة قديمة ومترسخة على الرغم من حدودها الكمية والكيفية، فقد كانت هجرة بداية القرن العشرين تشمل فعليا بعض المئات من الأفراد ينتقلون من مناطق وسط البلاد وجنوبها مصحوبين عادة بحيواناتهم لا سيما حيوانات الحرث والجرّ. وهي حركة تشهد بدايتها عادة مع مطلع شهر ماي لكي تتواصل كامل الفترة الصيفية، إذ تنتهي عمليات الأشغال الفلاحية مع شهر سبتمبر عند الضرورة القصوى[69] يعود اثرها العمال محمّلين بنصيبهم من ا لحبوب الذي تحصلوا عليه. يتوزع العمال منذ وصولهم على ضيعات شمال البلاد ضمن نظام يكاد يكون عرفيا فيشدون الرحال في فترات معلومة إلى مناطق محددة حيث يرتبطون وأصحاب ضيعاتها بعلاقاة «موالاة» تتجاوز أشغال الحصاد أو قطف العنب أو كيل الحبوب والقطانية، كما تتجاوز بالضرورة الحصة العينية المدفوعة أجرة.

على أن معطيات عدة أدخلت تغييرات جدّ كبيرة على الظاهرة، فقد صارت الحركة تهم مئات الآلاف من البشر في هجرة جماعية طمعا في الحصول على عمل مقابل أجر. فباتت مناطق وسط البلاد وجنوبها تدفع

---

(69) كان هذا الأمر شأن جهتي الكاف وتبرسق سنة 1903 حيث تواصل العمل في الضيعات حتى شهر سبتمبر نظرا لقلة اليد العاملة.

حتى في زمن الظروف الطبيعية الطيبة[70] بمجموعات[71] هامة تتجه منذ بداية مارس بل منذ شهر فيفري إلى مناطق شمال البلاد عارضة قوة عملها للبيع وباحثة عن شغل حتى إذا عدمته التحقت توا بالمدن وأطرافها، رافضة في بعض الأحيان العودة ثانية إلى مناطقها الأصلية مكونة من مناطق استقرارها الجديدة نواة سكانية ذات أهمية (دوّار المثاليث بالوطن القبلي مثلا).

أما السلط الاستعمارية التي كانت تشجع هذه الهجرة مع أواخر القرن التاسع عشر وبداية هذا القرن حفاظا على توفير الأدنى الضروري من اليد العاملة للقيام بالأشغال الفلاحية، فإنها أصبحت ترى بعين التذمّر والتبرّم هذا «الزحف» البشري الباحث عن شغل، الملحّ في ذلك متحديا المالكين العقاريين والمعمرين والسلط المحلية، مجبرا على اعتماد شتى الوسائل بما في ذلك العنف، لتوفير لقمة العيش[72].

وفي الواقع فإن الظاهرة كانت قد خرجت تدريجيا منذ قبيل الحرب العالمية الأولى من دائرة التكامل بين منطقتين ذات طبيعتين اقتصاديتين

---

(70) يشير قايد جبنيانة في مراسلة له إلى الوزير الأكبر بتاريخ 7 أفريل 1948 إلى هجرة 10 آلاف نسمة من قيادته وهو «عدد ضئيل **نظرا لقلة الراغبين في الرحيل** هذه السنة (كذا) بسبب نزول المطر وتحسن الحالة الفلاحية». يمثل عدد المهاجرين آنذاك فعليا قرابة 1/5 سكان القيادة ذلك أن عدد سكان القيادة كان يناهز 53000 سنة 1946.

(71) كانت هذه الظاهرة قليلة الحصول إذ يشير المراقب المدني بتونس في 18 مارس 1937 إلى أن عدد الذين كانوا يتنقلون صحبة عائلاتهم قليل. (أ.و) ص E 234، م 3.

(72) يقوم «الهطّاية» بالدخول عنوة إلى الضيعات، والقيام بعمليات الحصاد بدون علم المالك وبدون الحصول على اذن منه، وقد يتم استعمال الأسلحة النارية في هذا الصراع بين العمال الموسميين والمالكين العقاريين.

مختلفتين لكي تدخل في منعرج جديد يرتبط بعملية التفقير الجماعي التي كان يعيشها الريفيون وغيرهم من سكان المدن، ونعتقد من ناحيتنا أيضا أن الظاهرة صارت لا تخرج أيضا عن دائرة مختلف الظواهر الجماعية المميزة لتاريخ البلاد الاقتصادي والاجتماعي خلال المنتصف الأول من القرن العشرين، كالنزوح، وتدعيم الأحياء القصديرية بضواحي المدن، والبطالة الجماعية، وتشكل لبعض المجموعات «الهامشية» (سمّاها البعض «البروليتاريا» الرثة. . .) وتمتدّ إلى توزيع الوجبات الجماعية من الحساء في مآوى المساكين والمعوزين[73]. . . الخ.

وفي الحقيقة فإن عدة أسباب تكمن وراء الظاهرة وتفسّر حجمها المفزع الذي اتخذته في بعض الفترات، إذ بدأت البلاد تشهد نتائج هذا العقم الاقتصادي والاجتماعي وما يترتّب عليه في مستوى القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، فقد استحوذ الاستعمار الفلاحي على قرابة 1/10 أراضي البلاد المستغلة أي قرابة المليون هكتار بطرق شتّى على حين أزيح أغلب السكان المتصرفين في المنبسطات وأبعدوا إلى سفوح الجبال الصخرية للعمل على استصلاح أجزاء منها، في نفس الوقت تقلصت المساحات المخصصة تقليديا للمراعي وتربية الماشية وأدمجت كليا أو تكاد في الدورة الاقتصادية الجديدة (المضاربة العقارية، استغلال مزيد المساحات البور. . .) عبر البيع والشراء والمبادلة ففقدت بعض المجموعات البشرية حقها في الانتفاع بأراضي كانت من قبل تحت تصرفها. كما حرمت الفرق والعروش والمجموعات مساحات هامة من

(73) تقدم بجهة تطاوين يوميا هذه الوجبة لعدّة أشهرخلال سنة 1947 ويكون ذلك لقرابة 3/4 سكان الجهة، ويمكن معاينة نفس الظاهرة بعدة جهات أخرى مثل صفاقس (000 40 وجبة) والقيروان(000 50 وجبة).

أراضيها حتى تسند للمعمرين، على حين لم يعد النصف المليون فرد من أصحاب أراضي الفرق بوسط البلاد وجنوبها يجدون من المساحات إلاّ قليلها. . . فيتم تجميع الفرق بعضها مع البعض الآخر فوق مساحات ضيقة، أو تقام بعض المقاسم من الأراضي للتونسيين لا تتجاوز مساحة القطعة منها 20 هكتارا في أحسن الأحوال(74) . فضلا عن ذلك فقد حرم البعض من مستغلي الأحباس والأراضي الدولية قدرا كبيرا من الأراضي كانوا يتصرفون فيها(75) .

وقد تعاظم عدد المفقرين أكثر بفعل تغير نمط عيش السكان، فبعد الاجهاز على الاقتصاد الطبيعي، وقع السعي حثيثا لـ «تتجير» الاقتصاد والقضاء على التكامل في الإنتاج بالأرياف، ذاك التكامل الذي كان قائما على المعادلة بين الزراعة وتربية الماشية وبذلك صارت القوى المنتجة تعيش تجارب غريبة عنها بل لا تعود عليها بالنفع في شيء.

وقد عرف الاقتصاد والمجتمع الحضريان الأزمة الهيكلية ذاتها تقريبا حيث بدأت الحرف بالمدن تخسر مواقعها بل ربما تخسر وجودها بفعل منافسة البضائع الأوروبية لها، وبفعل دخول بعض التقاليد الاستهلاكية الجديدة أو لأسباب أخرى. . . وهكذا أفلس بعض الحرفيين والتجار وأصاب عملهم الكساد، فتضخّم عدد العاطلين عن العمل والمفقّرين، والتحقوا عند انطلاق المواسم الفلاحية بطابور «الهطاية» يجوبون

(74) خصص لمختلف المقاسم المقامة للتونسيين 161 000 هك، انتفعت بها 8000 عائلة (قرابة 100 000 شخص) قسمت على 15 400 قطعة.

انظر A. Dkhil; "Les lotissements tunisiens" **Bulletin Economique et Social de Tunisie** n° 93, 1954; p. 35 et sv.

(75) قدرت مساحة أراضي الأحباس المفتكة بـ 30 ألف هك، على حين قدرت مساحة الأراضي الدولية المستحوذ عليها من قبل السلط الاستعمارية بـ 600 ألف هك.

المسالك الفلاحية «التقليدية» بحثا عن شغل. فالمدينة لم تكن بالمرة قادرة على استيعابهم.

ولم تزد الأزمات الاقتصادية العالمية ـ وخاصة أزمة الثلاثينات ـ وانعكاساتها في تونس الأوضاع إلاّ سوءا، إذ تزايدت تعاسة الريفيين بانتفاء بيع المواد الفلاحية وانخفاض أثمانها وبالعقلات العقارية وبمحاصرة المرابين لهم وضغوط المضاربين عليهم، فصار البعض من صغار المالكين وحتى بعض شرائح متوسطي المالكين إلى التفقر وبالتالي إلى التدحرج في السلم الاجتماعي، كما لم يسلم حرفيو المدن والبعض من تجارها من الانعكاسات السلبية للأزمة، فزاد ذلك في تضخيم تعاستهم وسوء حالهم.

ومن البين أيضا أنّ بعض العوامل الظرفية وإن كانت لا تفسّر الظاهرة في عمقها[76] إلا أنها قد تساهم في حدود معينة في تعرية خفايا الأزمة، فالظروف المناخية القاسية بوسط البلاد وجنوبها تتدخل لكي تعطي حركة الهجرة حجما أكثر من المعتاد، ذلك أن تتالي سنوات من الجفاف يعني بالضرورة افتقادا للمحاصيل[77] وفقدانا للمدخرات والمؤونة اذا ما تواصل الجفاف عدة سنوات. ولم تعد من غاية للتنقل إلى مناطق

(76) يعتقد بعضهم أن انحباس الأمطار يمثل العامل الأساسي في كثافة الهجرة الى مناطق شمال البلاد انظر مثلا كلارك ص 134، منشكور ص 384 وكذلك

Boniard :La Tunisie du Nord : Le Tell septentrional, Paris, 1934, p. 384.

(77) ان مؤشر المحاصيل الفلاحية قد انخفض خلال سنوات 1946، 1947، 1948، (مؤشر 100 ـ 1938).

	1946	1947	1948
حبوب	99	72	72
زيت	59	42	168
تربية الماشية	91	88	89

الشمـال سوى البحث عن امكانية توفيـر الضروري أولا وبالذات وتعويض ما فقد بفعل انحباس الأمطار. فيلتحق عدد كبير آخر من البشر بصفوف المعوزين كلما كانت المحاصيل سلبية. وفي هذا الاطار فقد عرفت مناطق الشمال خلال بعض السنوات تضخما في عدد الوافدين عليها تجاوز في بعض الأحيان ضعف التقديرات المعتادة[78] ويرتبط هذا التزايد بتناقص كميات الأمطار النازلة الى دون المعدل المعتاد[79].

كما تساهم بعض المعطيات الطبيعية الأخرى في تغذية هذا التنافر بين وسط البلاد وجنوبها من جهة وبين المناطق الشمالية من جهة أخرى. فتربة ضيعات الوسط والجنوب لا يمكن أن تعطي إلاّ مردودا ضعيفا ومنتوجا محدودا، ناهيك أن المردود بالهكتار قد يصل في بعض السنوات - 1945 مثلا - إلى 0،1 قنطار/ هك. وهو ما يزيد في تعميق الأزمة بل في تأبيدها.

إن هذه العوامل، وغيرها قد أدّت إلى حالة من التفقر الجماعي يحاول بعضهم التخفيف منها بالهجرة موسميا إلى مناطق شمال تونس لعرض قوة عملهم للبيع[80] لا سيما أن المدن لم تكن قادرة على استيعاب هؤلاء الريفيين المفقرين. فقد كانت المدينة الأوروبية قادرة

(78) كان ذلك خلال سنوات 1913- 1914، 1919- 1920، 1926- 1927، 1930- 1931، 1936- 1939، 1945- 1948، . . .

(79) نقصت كميات الأمطار ببعض الجهات خلال بعض السنوات.

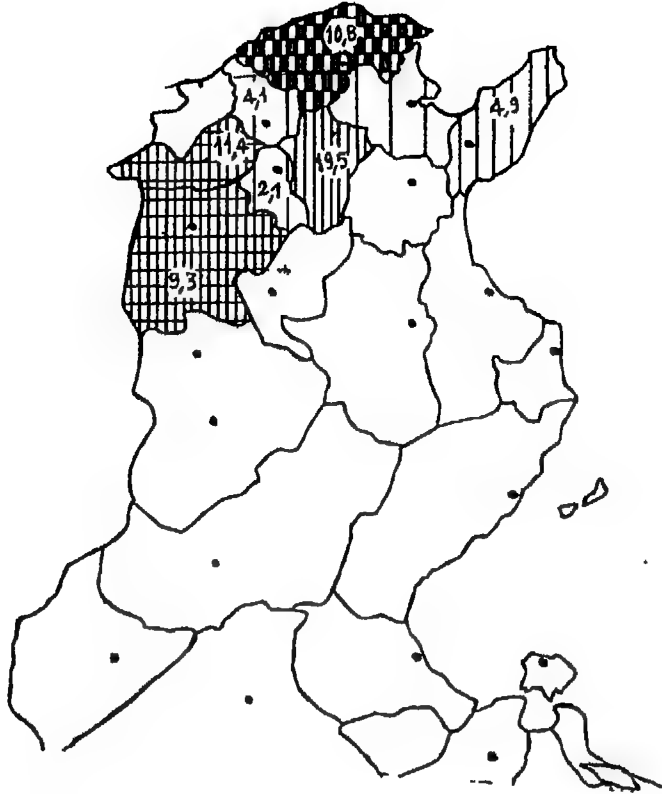
	معدل 1901-1940	1944-1945	1945-1946	1946-1947
القيروان	288 مم	180 مم	114 مم	167 مم
سوسة	319 مم	283 مم	135 مم	173 مم
توزر	93 مم	43 مم	86 مم	19 مم

(80) يؤكد المراقب المدني بقفصة أن 60 ألف مهاجر سيرحلون من مراقبته رغبت الحكومة في ذلك أم أبت.

(M.N) R. 162; fol. 266 - Réunion des contrôleurs civils de Tunisie sous la présidence de J. Mons, 20 mars 1947.

على امتصاص أعداد الريفيين «الفارين» إليها في الفترة الحديثة إذ كانت الصناعة في حاجة إلى يد عاملة ريفية وفيرة وبخسة الأجور ولذلك فان النزوح والهجرة يعتبران في مظهرهما العاملان الفاعلان في الديناميكية الاقتصادية بأوروبا الحديثة، أما بالمستعمرات فإن الرأسمالية الاستعمارية فضلا عن اعاقتها للتطور الطبيعي للقوى المنتجة داخل هذه البلدان، قد أفرزت فئات من المزارعين والفلاحين الفقراء وبعض الفئات الحضرية الفاقدة لموارد الرزق، وهي فئات لا تقدر المدينة على استيعابها نظرا لانعدام الصناعات بها، لذلك فهي تكوّن هذه ا لجموع الحاشدة الجائبة لمسالك فلاحية معلومة ومحددة متجهة إلى ضيعات الشمال بحثا عن هويتها الجديدة. . .

مناطق الجذب، عدد العمال الموسميين الذين
يصلون مناطق الشمال سنة 1947

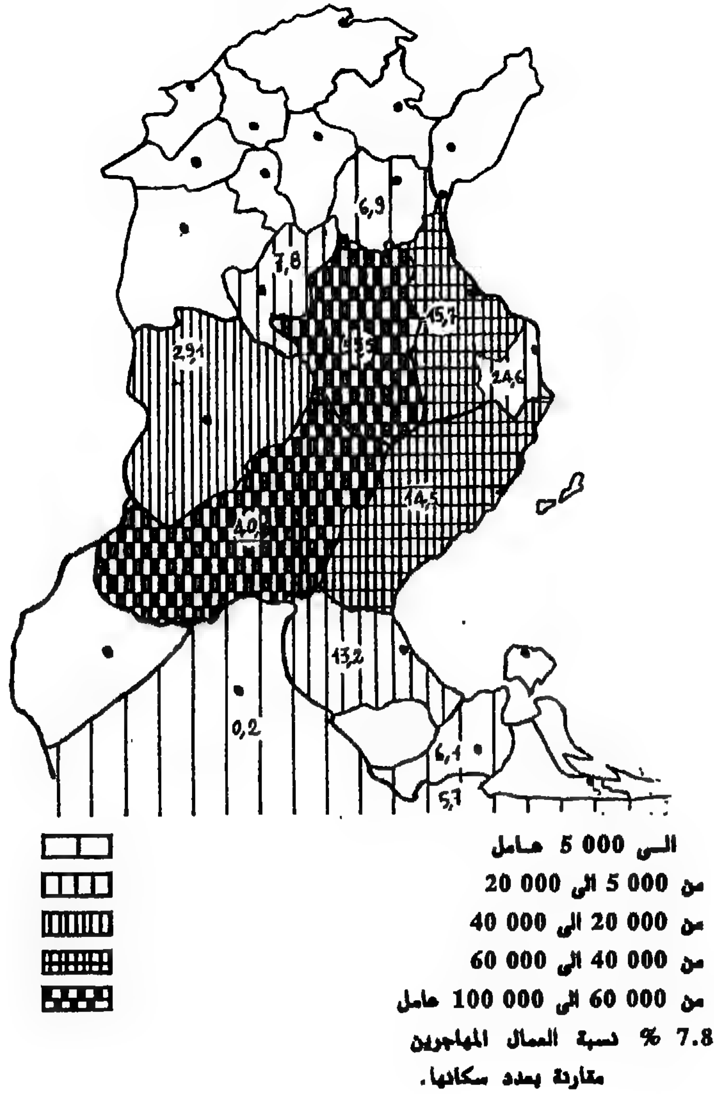




من 1 000 الى 5 000
من 5 000 الى 10 000
من 10 000 الى 15 000
من 15 000 الى 20 000
أكثر من 20 000
%9.4: نسبة العمال الذين يصلون للمراقبة مقارنة بعدد سكانها.

مناطق الدفع، عدد العمال الموسميين المهاجرين

سنة 1947



عدد العمّال الموسميّين سنة 1947 حسب تقارير مناطق الدفع ومناطق الجذب

1-مناطق الدفع

المراقبة	محور الساحل			محور السباسب والجنوب الغربي			محور الجنوب الشرقي				مناطق دفع جديدة		الجملة
	سوسة	المهدية	صفاقس	القيروان	القصرين	قفصة	قابس	مدنين	تطاوين	قبلي	مكثر	زغوان	
عدد المتنقلين	40 000	19 000	40 000	100 000	35 000	60 000	12 000	2 000	3 000	100	6 000	4 000	321 100
مجمل المحور	99 000			195 000			17 100				10 000		
النسبة	٪30.83			٪60.72			٪5.32				٪3.11		٪100

2-مناطق الجذب

المراقبة	محور الوسط الشمالي			محور الشمال الغربي				محور الشمال		محور الشمال الشرقي		الجملة
	الكاف	مكثر	تالة	باجة	سوق الاربعاء	مجاز الباب	تبرسق	بنزرت	تونس	زغوان	قرمبالية	
عدد المتنقلين	15 000	-	-	4 000	15 000	12 000	1200	23 000	1 000	-	10 000	81 200
مجمل المحور	15 000			32 200				24 000		10 000		
النسبة	٪18.51			٪39.75				٪29.62		٪12.34		٪100

الفقر والفقراء في تونس
(1948-1945)

الكراي القسنطيني

لقد شدّنا إلى هذا الموضوع عاملان : عامل نظري من جهة وعامل تاريخي من جهة ثانية. فلقد تبين لنا منذ بداية ملامستنا الموضوع، هذه الضبابية المفرطة في تعريف الفقر والفقراء، ولم ينتج ذلك عن اختلاف هذه المفاهيم واختلاف المقاييس المعتمدة فحسب، بل هي ناتجة أيضا رئيسيًا عن موقع المُعَرِّفِ بالفقر وموقفه منه، ناهيك أن مدارس متعدّدة صاغت له التعريف في تناقض تام الواحدة مع الأخرى. ولعلّ مثل هذه الضبابية هي التي أخّرت كذلك، وستأخّر حتما، فرص القضاء على واقع الفقر هذا بصورة جذريّة. فالجهل بالشيء وبجذوره وببعض سرائره والتّعامي عن بعض جوانبه يجنّب التعمّق في الحلول المرتقبة. أما العامل الثاني فتاريخيّ ذلك أنّ ما عرفته البلاد أثناء الحرب العالمية الثانية وبُعَيْدَهَا يعكس هذا التدرّج المتتالي في الواقع الاقتصادي

والاجتماعي بتونس نحو مزيد الهشاشة فإذا بالبلاد تعيش مجدّدا نتائج أوضاع داخليّة وخارجيّة متدهورة تداخلت فيها العناصر الهيكليّة بالعوامل الظرفيّة، فإذا بواقع الفقر بالبلاد يصير إلى أتعس أوضاعه خلال النصف الأول من القرن العشرين ولعل الذاكرة الشعبية ذاتها لاتنسى بسهولة أوج هذه الأوضاع سنوات 1946-1947.

I - المفاهيم

يرتبط مفهوم الفقر لدى أوسع الناس بمفهوم القدريّة اذ يعتقد الجانب الأكبر من الرأي العام أن وضع الفقراء حتّمته أسباب تخرج عن واقع البشر وإرادتهم، فلقد خلق الله البشر درجات (!) وينتج عن ذلك ايمان عجائزيّ بأمرين : الأول يهمّ أسباب هذا الواقع إذ تعود المسألة في منظور هؤلاء إلى قناعة ترتبط باختيار قدسيّ يتداخل فيه البعدان الدينيّ والاجتماعيّ، اذ "يمتحن" الله الفقراء بالفقر بل ربما يميزهم بهذه الصفة علامة على تعفّفهم وتطهّرهم (!!) أما الأمر الثاني فيهمّ قناعة لا تقل عجائزيّة تقضي بضرورة القبول بهذا الواقع. فيخلق التراث الشعبي عندها نماذج متعددة من المقولات تدعو إلى الاستسلام، وهو ما يعاينه المرء في بعض الأمثال التي تمجّد الخصاصة والفقر[1] فإذا القناعة "كنز لا يفنى". وفي مجمل الحالات، فالرّأي العام بفعل قرنه بين الفقر والبعد الدينيّ المقدّس لا يشرّع التفاوتات الإجتماعية فحسب بل هو أكثر من ذلك قد يكون حصّن مدخلا لتأبيد تلك الأوضاع بتقديم

(1) الطاهر الخميري : **مختارات من الأمثال العاميّة التونسيّة**. الدار التونسيّة للنشر. تونس 1967. صفحات 20-89-163-204-205 على سبيل المثال .

تبريرات قـدسيّة لهـا. ويبدو لنا الأمر أكـثر خطورة حينمـا ينظّر في بعض الأحـيان إلى تسلسل الفـقر الزمنـي فإذا به يورّث مـثلما يرث المـرء أية بضـاعة أو أية عـاهة فتـصير هـذه "الحاصلة" الاقـتصـادية الاجتـماعـية "عاهة"، مرضـيّة وليدة مخلّفـات لا يقدر الفرد، مهمـا حاول، التنصّل منهـا، وهو ما يزيد في تعـميق مـأساة الفـقراء. فالفـقر في هذه الـحالة وضعـيّة فرديّة ينعـدم لدى المرء فيـها المأكل الكافـي، والمسكن اللائق والملبس الحامي والدخل القار. ويعـتبر لوننق (Loning) الفقير في هذا المـجـال ذلك الذي افـتـقد الظروف الـدنيا للـوجود وعَـدِمَ إمكانيـات العيش[2] أمّا فيبر (A. Weber) فلربما أغرق في الفرديّة حين اعتبر فقيرا كل من لم يمتلك رأس مـال فهو يعيش بمـجهود عمله، فـيصبح الفـقير عندئذ كل من عـوّل على مـجـهود جـسـمـه ليـقتـات اذ يخـوّل له ذلك "قبض" أجر مقابل العمل الذي "يختص" به وينجزه[3]. ولعل الظاهرة قد بدت بالنسبة للبـعض الآخر في علاقة حميمـة بين الفرد كوحدة وبين محيطه. غير أنّ هذا الرّبط يصير إلى نشـاز بفعل تبنّي مقولات قد تحيد بالتعـريف عن هدفه فيـصير الفقـير ذاك الذي لم "يتأقلم" مع مـحيطه، بفعل نقص حاصل لديه[4]. فمنذ مطلع القـرن العشرين خاصـة، لم يعد مفـهوم الفقـر يرتبط بتقلص الموارد والإمـكانيات الماليـة لدى الشخص الفقيـر فقط بل انضافت إلى ذلك عطالته عن العـمل أو تكاثر عدد أفراد عائلتـه أو كبر سنّه وبالتّـالي شيخوخـته ومثل هذه المـقاييس ارتبطت مع بداية القرن داخل البلدان الرّأسمالية، بنموذج "العيش الأمريكي" القائم

---

(2) J.B. Hurry : **La pauvreté et ses cercles vicieux**. Paris, 1924, p. 2.

(3) **المرجع نفسه**

(4) **المرجع نفسه** ص 3

على إفراز السعادة الفردية القصوى المرتبطة بالانانية المطبقة. فتصير الشيخوخة، ومن ثمة كبر السنّ «أعراض» أسباب الفقر بمثل هذه البلدان[5] . ومثل هذه التعريفات لا تطرح من مقاييسها مجمل الأسباب الذاتية الفاعلة : فالفقير هو أيضا العليل المريض أو المعاق أو ذاك الخامل القعود غير ذي كفاءة، كما ترتبط به بداهة بعض السمات اللاّ أخلاقية كالعربدة والسكر والإسراف وانعدام القدرة على التمييز السليم. وتبعا لكل ما تقدّم يُعْتَقَدُ في ضرورة تنميط الفقراء[6] : فالفقراء العرضيّون هم أولائك الذين صاروا إلى هذه الأوضاع بفعل أسباب خارجة عن نطاقهم (بطالة، حادث شغل. .) أما الفقراء الدائمون فهم أولئك الذين التصقت بهم آفة مرضيّة أو اجتماعيّة دائمة (تخلّف ذهني، إعاقة، عجز مرتبط بالسن. . .) تعيقهم عن تجاوز نقائصهم.

إنّ مثل هذه النظرة الليبرالية لمسألة الفقر لا تعرّف الفقر إلاّ من زاوية الفرد الفقير ذاته سواء عند البحث في أسبابه أو عند تعقّب تبعاته ونتائجه، على حين تتّخذ بعض المدارس الأخرى لها مواقع مغايرة عند التعرّض إلى هذه المسألة. فالفقر بالنسبة للمدرسة الماركسية مثلا لايرتبط إلا بالواقع المادي الاقتصادي والاجتماعي الجماعي، فهو نتاج للاستغلال الطبقي اذ تعمد بعض الجماعات المالكة لوسائل الإنتاج (طبقة مُسْتَغِلّة) إلى الإنتفاع بمجهود جماعات أخرى (طبقة مُسْتَغَلّة) والهيمنة على كل دواليب الحياة الاقتصادية والسياسية فتصير إذن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بداهة المدخل الرئيسيّ لوجود الفقراء

(5) Wilfred Beckerman : **Les programmes de maintien du revenu et leur impact sur' la pauvreté dans quatre pays développés.** B.I.T, 1979, p. 82.

(6) A. Weber : **Essai sur le problème de la misère.** Paris, 1913, T. III, p 327 et sv.

(إفقار) وتبعا لذلك فإن الحل الجـذريّ للفقر والبحث عن وضع أحسن للفقراء يمرّ حتما عبر تغيير طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

أمـا الـمـدرسـة الكينزية الجـديدة (néo - keynésienne) مـدرسـة التكنوقراطيين فإنهـا تعدّ الفقر نتيجة طبـيعيّة لعجز المخـفقين عن التأقلم مع نظام الإنتاج وتوزيعه، وأقرّ منّظرو هذه المدرسة ضرورة ايجاد خلايا للحيطة الاجـتماعية والتـعريف بها حتى ينـتفع الفقراء ببعـض "الفتات" الذي وضع على ذمّتهم صلب بعض المؤسسات المختصّة.

وفي تصوّرنا فإن الفقراء هم حصـيلة هذه العوامل متفاعلة وهم بفعل واقـعهـم ووضعـهـم، جـمـاعيّـا أو بصـورة فـردية، ينتمـون إلى إحـدى الأصناف ضمن هذه المقاييس المتعـددة فلا يمكن البتّة في نظرنا التوقف عند قـوالب جـاهزة وإقـامـة تنضـيـد يـزاح عنه كل من لم تـكن له المواصفات نفسها. فمن الطبيـعيّ أن لا يعرف كل المقعدين أو المعاقين الخصـاصة والفاقـة بيد أن هذه "العاهة" قـد تساهم بالنسبـة للبعض في تحـويل واقـعهم إلى جـحـيم مـاديّ. كمـا أننا لا يمكن أن نتـبـيّن واقع الفقـراء وديمومـته إذا لم نعاين الـتفاوت في امـتلاك الثـروات ومن ثمة التفاوت في الإنتفاع بها. ذلك أن المسار التاريخي للمجتمعات والصراع القـائم فـي صلبـهـا قـد أفـرز هذا التناقض "الـطبـيـعي" بيـن الأغنيـاء و"الفقـراء" فصـارت الذئاب دوما آكلة للخـرفان. ويتعـاظم هذا الواقع بفعل تـكاثر البطالة صلب هذه الفئـات الفقيـرة واهتراء قـدرتها الشـرائية يوميّا...

أمـا في التـراث العربي ورغم الاخـتـلافـات الموجـودة في تعـريف المصطلحات الخـاصة بالفقر وما تابعـه، فان الفقر ارتبط بعناصر رئيـسيّة ثلاثة :

ـ فارتبط رئيسيّا بتوفّر القوت أو إنعدامه : فالفقير هو ذاك الذي لا يجد له ولعياله المأكل بما فيه الكفاية (ابن سيّده) فهو غير القادر على تحصيل ما يحتاجه من لقمة عيش (ابن السكّيت) ولربّما سأل بعضهم القوت فيصنّف في خانة المساكين (زياد الله بن أحمد) .

ـ كما ارتبط أيضا بالمدخول : فالفقير هو من افتقد المال فلم يجده سؤاء لانعدامه لديه أو لكثرة انفاقه، فيصل بذلك حدود الاملاق أي الإفتقار نتيجة تبذيره المال مما يُورِثُ الحاجة .

ـ كما ارتبط الفقر أخيرا ببعد ثالث أخلاقي هذه المرة : فيصير الفقير بفعل احتياجه إلى الذلّة والخضوع (ابن عرفة) وهو جانب قد لا نجده إلاّ بفعل انعدام توفّر العنصرين السابقين وعلى الأخصّ العنصر الأول .

ولقد خلّدلنا هذا التراث التباينات الطفيفة في تصانيف الفقراء فيبدو الفقير عند البعض أحسن حالا من المسكين لانه قد يجد بُلْغَةَ عيش بخلاف المسكين، على حين يذهب البعض (الشافعي، الأصمعي، أبو حنيفة الأصبهاني. . .) إلى أنّ وضع المسكين أحسن حالا لا ليسر به بل لأنه لشدّة فقره يطلب الصدقة فيعطى. فيصير من ثمة أحسن حالا .

كما تخلّد التباينات ذاتها مختلف التعريفات المرتبطة لغة ومعنى بمحيط الفقر مثل الاملاق والعوز والاحتياج والفاقة ومثل المسكين والمعدم(7) ذلك أن التدرّج صعودا أو نزولا في "ثروة" الفقر يفترض استعمال مصطلح غير المصطلح السابق له أو اللاحق. على أننا لا بدّ أن نقرّ بأن جميعها لا يخرج عن إطار تحديدات العناصر الرئيسيّة الثلاثة السابق ذكرها. ومن هذا المنطلق فالفقير في التراث العربي يبدو قبل كل شيء مستهلكا، باحثا عن القوت، ويرتهن مستقبله وكذلك مستقبل

---

(7) ينظر في هذا الشأن، ابن منظور : **لسان العرب المحيط** إعداد وتصنيف يوسف خياط بيروت (د.ت).

عيـاله بتوفّـر مادة الاسـتهلاك. فـلربما تأثّرت جـموع المصطـلحات اذن بضـآلة الإنتـاج وقناعـة الأفـراد المـرتبطة هي أيضـا بالنقص في الإنتـاج وانعـدام غـزارته في واقع اقـتـصـادي عربي لا يـخلو من تأثيـر الظروف الطبيـعية فـيه، ولهذا السـبب يبدو الفـقير، بدرجـة ثانية غيـر مالك لأي مدخول وكأنّما العطالة عن العمل أقلّ وطأة وألطف تأثيرا .

II - تونس وأزمة ما بعد الحرب

وتخصيـصا منّا على البلاد التونسيّـة، فقد إعترى السّلط الاسـتـعمارية خلال سنوات مـا بعد الحـرب قلق كبيـر يرتبط بواقع البلاد بعـيـد انتـهاء المعارك : فقد كانت البلاد مسرحـا لالتقاء جيوش خمس دول كبرى وقد خلّف كل ذلك دمارا وخرابا مـتناهيين. فالاراضي الفلاحيّة كـانـت مرتعا للاقتتال وقد رُدِمَ أغلبها ألغاما، وهو ما يحول دون الفلاّحين وأشغالهم. كمـا افتقد أصـحاب الأراضي أدواتهم الفلاحـيّة وبعض وسائل انتـاجهم كمـا افتقـدوا الوقود المـستعـمل لتشغـيل بعض آلاتهم. أما المـزارعون وصغـار الفلاّحـين فقـد هجر جـانب منهم الضيـعات فرارا مـن الحرب وهولهـا، وقـد أدّى كـل ذلك إلى انخـفـاض المـسـاحـات المـزروعـة والمستـغلّة مقارنة بفترة مـا قبل الحرب، وفي المقابل ارتفـعت الأسعار في غلاء فاحش لا سـيّما أسعار المواد الأسـاسية الاستهلاكـية على حين صارت الأسـعار المـعمـول بها داخل "السـوق السوداء" العـملة الأكـثر رواجا. وقد تعاظم بؤس الـتونسيّ باتباع سياسة التضـخّم الماليّ من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية بالبلاد فتـضاعف عدد الأوراق المالية المتداولة على الأقل سبع مرات أثـناء الحرب العالمية الثـانية مقارنة بمـا كان عليه هذا العدد قبيل الحرب[8] .

---

(8) انظر بحثنا "الأوضاع السياسيـة عند دخول الحلفاء الى تونس : تقديم وتحقيق رسـالة خيـر الله بن مـصـطفى (مـاي - ديسـمبـر 1943) **المـجلة التـاريخيـة المغربية** عدد 49-50 جوان 1988 .

ولم تزد مثل هذه الظرفية (اندلاع الحرب العالمية الثانية وقيام جانب من أحداثها فوق التراب التونسي) الا تعميق الشرخ الذي أحدثه الاستعمار في الواقع الاجتماعي بالبلاد : ففي الأرياف كانت جموع المفقّرين من الريفيين تتعاظم يوميّا بفعل الاغتصاب العقّاريّ المتتالي، فَعُشُرُ أراضي البلاد المستغلّة كانت قد دفعت إلى المعمّرين، وهي أخصب الأراضي (قرابة المليون هك) على حين أُبعد العديد من المتصرفين والحائزين عن أراضيهم التي كانوا يستغلونها بدعوى عدم وجود عقود تثبت تملّكهم للأرض التي يفلحونها، كما اغتصب الاستعمار أراضي الأحباس وأراضي القبائل وصيّر أصحابها مزارعين أو أجراء يجوبون المسالك الفلاحيّة لعرض قوة عملهم للبيع .

أما بعض صغار مالكي وسائل الإنتاج، أصحاب تلك الأراضي القزمية الكثيرة العدد بالأرياف التونسيّة، فصار أغلبهم إلى الفاقة بسبب تتالي الأزمات، وعدم قدرتهم على الصمود وانعدام تكافؤ المنافسة. فأراضيهم الصغيرة الحجرية في الغالب لا تقدّم سوى مردود هزيل، كما أن التجاءهم الدائم إلى «البور الجماعيّ» الذي كان يمثل رافدا لمداخيلهم، قد ولّى عهده تدريجيا. فالمعمّرون وكبار الملاكين قد استحوذوا على هذا المدّخر العقّاريّ بدعم من الادارات الاستعمارية وتواطئ معها .

أما بالمدن، فقد انحسر دور الحرف وافتقر الحرفيّون بفعل منافسة البضائع الأروبيّة للبضاعة المحلية، ورغم الانتعاشة النسبيّة التي ستعرفها هذه الحرف أثناء الحرب العالمية الثانية إلاّ أن شغلهم سيصير إلى الكساد بعيد الحرب وإثر عودة الصناعة الأوروبية إلى نشاطها المعتاد ببلدانها. وصار امر التجّار التونسيين إلى المآل نفسه حيث سيطرت الشركات الأروبية الاحتكارية لا سيّما الفرنسيّة منها على المسالك

التجارية بل وعلى كامل السّوق ولم يبق للتجّار المحليّين المحظوظين منهم سوى الإهتمام بالتجارة الداخلية وتخصيصا تجارة التقسيط .

وقد زادت هذه الأوضاع الهيكليّة تعقدا بل واستفحالا بعيد إنتهاء الحرب بتتالي سنوات أزمة ظرفيّة حادّة غير معهودة بفعل تواصلها وعمق تبعاتها وهو ما يؤثر سلبا في الواقع الاجتماعي بالبلاد .

فمنذ 1944 لم تعرف البلاد كميّات أمطارها المعتادة بل على العكس من ذلك تتالت أربع سنوات عجاف ميّزها تناقص كميات الأمطار النازلة وكانت مناطق وسط البلاد وجنوبها الأكثر تضرّرا :

السنة الفلاحية	سوسة	القيروان	صفاقس	توزر
معدل 1901-1940	319 مم	288 مم	202مم	93 مم
1944-1945	283 مم	180 مم	-	43 مم
1945-1946	135 مم	114مم	-	86 مم
1946-1947	173 مم	167مم	37مم	19 مم
1947-1948	230 مم	274 مم	264 مم	57 مم

جدول كميات الأمطار النازلة حسب السنوات الفلاحيّة

(1944–1948)

ونتيجة لما تقدّم ذكره تناقصت المساحات المزروعة بالبلاد إلى مستويات متدنيّة حيث صارت المساحة المزروعة قمحا سنة 1947 لا تتجاوز 000 467 هك والمساحة المزروعة شعيرا 000 400 هك ومثل هذه المساحة تعتبر ضئيلة مقارنة بالمساحات المزروعة سابقا حيث تصل إلى 600 ألف وحتى 000 700 هك بالنسبة لكل نوع من الزراعات. في ذات الوقت كانت محاصيل الزيت ضئيلة وصلت إلى الحدود الدنيا سنة

1945 أي إلى 36.000 قنطار فحسب وهي حصيلة غير معتادة. وكنتيجة طبيعيّة عرف مؤشّر الإنتاج الفلاحي العام (مؤشر 100 سنة 1938) تناقصا استقرّ أدناه عند مؤشر 72 خلال سنوات 47-1948 بالنسبة للحبوب وفي مؤشّر 42 سنة 1947 بالنسبة لـلزيوت وفي مؤشّر 88 سنة 1947 بالنسبة لتربية الماشية، على حين يعود المؤشّر إلى مستوى ارفع من ذلك الذي عرفه سنة 1938 بُعَيْدَ نزول الأمطار خلال السنة الفلاحيّة 1948-1949 [(9)].

ومن البّين من خلال هذه الأرقام أن سنة 1947 مثّلت أوج هذه الأزمة التقليدية التي عرفتها البلاد وهي الفترة التي ستساهم في مزيد ابراز الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتدنّي للفئات الشعبيّة وستمكّن من تعرية واقع الفقر الذي سيعرفه المجتمع بعيد الحرب العالمية الثانية. فأزمة 1945-1948 لا تقلّ في هذا المجال حدّة وعمقا وانعكاسات عن الأزمات السابقة بل هي تعتبر في بعض جوانبها تتويجا لبقيّة الأزمات التي عرفتها البلاد، فقد أفرزت هذه السنوات الأربع مرحلة خطرة بالنسبة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي بالبلاد لم يمثّل جانب الفقر والتفقير إلاّ المظهر الأكثر افتضاحا والأكثر علنية، ذلك أن التفكّك الذي كان يعيشه المجتمع كان عميقا في نتائجه، مستحكما في تبعاته، متنوّعا

---

(9) مؤشر الإنتاج الفلاحي حسب بعض السنوات (مؤشر 100 سنة 1938)

	1946	1947	1948	1949
الحبوب	99	72	72	200
الزيت	59	42	168	384
تربية الماشية	91	88	89	112

في انعكاساته وهو ما عبّر عنه في أوج الأزمة المقيم العام في مراسلته إلى وزير خارجيّته قائلا "لقد صار السكان يفرّون من الأراضي، اذ لم تكن هناك محاصيل منذ سنوات كما لا يمتلك السكان النقود لاشتراء الغذاء والملبس"[10] .

وتخصيصا على الجهات، فإن سنة 1947 مثّلت أحلك فترات هذه المرحلة[11] فقد أقرّ المراقب المدني بالقصرين بأن المحاصيل كانت غائبة منذ سنوات وأن القطيع قد انخفض إلى 30 ٪ مما كان عليه، على حين تسير بقية قطعان المراقبة إلى الهلاك لا محالة. وفي ڤفصة عرفت المحاصيل نفس المآل كما أن مخازن الحبوب قد صارت إلى الفراغ منذ ثلاث سنوات خلت على حين خسر القطيع أكثر من ثلثيه. وقد عرفت مراقبة توزر نفس الأوضاع اذ لم ينزل بها المطر طيلة السنوات الخمس ولم يبق بالقطيع سوى 500 4 رأس ضأن من أصل قرابة 20 ألف رأس سنة 1939. وفي صفاقس كانت محاصيل الزيت سيّئة بل ان قرابة 4 ٪ من أشجار الزيتون صار يهددها الجفاف، أما مراقبة القيروان فلم تشهد فلاحتها محاصيل منذ 1942 كما أنّ قطيعها قد عرف منذ 1945 انخفاضا في عدده لا يقل عن 10/9، والحال أن تربية الماشية قد مثّلت بالنسبة إلى هذه الجهة الرافد الأساسيّ بل ربّما ركيزة المدخول العائلي الأساسيّة. إن مثل هذه الأوضاع هي التي تفسّر حدة ظاهرة الفقر والفقراء بالبلاد خلال هذه الفترة الممتدة من 1945 إلى 1948 وهي التي ستخلق بالبلاد هذا الزخم من المحتاجين أي أولئك الذين لا يقدرون

(10) Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National (I.H.M.N), Q.O 582, dos 1, f5, RG à Aff. Etran. 8 Avril 1947

(11) (I.H.M.N) R 162, DOS 2, f 265.

على توفير أدنى حاجياتهم دون الالتجاء إلى الشحاذة، والحال أن أوضاع الجانب الأكبر من غيرهم من المتساكنين لا تقل سوءا.

1 ـ عتبة الفقر والجوع

وفي الواقع فإن تحديد ظاهرة الفقر والفقراء في حدّ ذاتها، وضبط مقاييسها وتبيان شروطها لا تخضع إلى قانون دقيق وجاهز، بل إن مدارس متعدّدة تتصارع لكي تجعل أولوية بعض الشروط هي الفاعلة في تحديد عتبة الفقر. فالبعض يربط وجود هذه العتبة بعدد العيال، وآخرون يركّزون على بعض العاهات الجسمانيّة على حين يرى البعض الآخر أن المسألة ترتبط بمستوى التكوين والتأهّل. وفي اعتقادنا فإن النظر إلى مسألة الفقر بتونس تخضع إلى تداخل مقاييس متعددة ومتكاملة في ذات الوقت.

فلقد أقرّت منظّمة التغذية العالمية (F.A.O.) بعيد الحرب العالمية الثانية إثر إنجازها أولى تحقيقاتها عن التغذية، بأن ثلثي سكان المعمورة هم سيّئو التغذية أو جيّاع جوعا مطلقا، وقد أكّدت دراسة 1953 الثانية نتائج البحث الأول. ولقد تبيّن أن معدّل 750 2 حريرة هو المعدّل الأدنى للجسم البشري (200 3 حريرة للذكر و 300 2 حريرة للأنثى) حتى تستقيم تغذيته. فالى أيّ مدى يمكن القبول بمثل هذا المقياس لتحديد عتبة الفقر بتونس خلال هذه الفترة (!!) وهل من مجال لربط الإمكانيات المتوفرة لدى الفرد لتوفير هذا الحدّ الأدنى الكميّ الضّروريّ اعتبارا إلى نوعيّة التغذية المتوفّرة لدى الأفراد بالبلاد! ؟

وتبدو البلاد التونسية حديثة العهد في إنجاز هذه الدراسات حول التغذية والاستهلاك بالنسبة للعائلات التونسيّة وهي دراسات قام بها المعهد القومي للإحصاء. بيد أن دراسات سابقة كانت قد أبرزت، رغم

النقائص التي تميّزها، نوعيّة التغذية[12] التي يتحصل عليها التونسي. فإلي أيّ مدى يمكن أن تقدم هذه التغذية الحريرات الكافية والضرورية للجسم ؟

ومنذ البداية لا بد أن نؤكد على محدوديّة المقاييس المعتمدة لتحديد عتبة الفقر هذه في هذا الجانب بالذات :

* فالسلط المركزيّة الاستعمارية وكذلك الجهويّة تعتقد عن خطأ أنه بتوفّر الحبوب ستنتهي مشكلة الفقر بارتباطه بالتغذية، إذ يكفي استيراد كميات معيّنة من القمح والشعير زمن الأزمات لكي يتمّ تجاوز هذه النقيصة ولهذا السبب يعتقد دوما أن المسألة هي مسألة ظرفية ترتبط فقط بالنقص في المحاصيل وانحباس الأمطار.

* أن اختلافات بل وتناقضات حصلت لتحديد حاجيات الفرد التونسي من هذه المادة : فالتقارير المفرطة في "الكرم" أكدت ضرورة تقديم قنطار واحد من القمح سنويا لكل فرد لتأمين حاجياته[13] كما أبرزت بعض التقارير الأخرى ضرورة تقديم 8 كلغ من الحبوب شهريّا (96 كلغ سنويّا) لكل فرد[14] أما التقارير الأكثر دقة والمقتّرة على المتساكنين إذ هي تنبع عن المصالح الاقتصاديّة المركزيّة المختصّة فلا تقر للفرد سوى ب 275 غراما من الخبز في اليوم أي قرابة 231،5 غراما من القمح أي معدل 7 كلغ من حبوب القمح في الشهر (84 كلغ سنويّا) أما التقارير الأكثر تفاؤلا على الاطلاق فتعتبر فقيرا ذلك الذي لم يحصّل 10 كلغ من الحبوب شهريّا[15] .

(12) Brunet E. : **Enquête sur l'alimentation en Tunisie**. Tunis, 1939.

(13) (I.H.M.N), Q.O 582, f 47, RG à Aff. Etran. 26 Avril 1947.

(14) (I.H.M.N). R3 fol 316

(15) (I.H.M.N), R 3, fol 269

* وإمعانا من قبل السلط الاستعمارية في التحيّل على المواطنين وعلى الحد من قوتهم الأدنى فإنها أثبتت عبر **الرائد التونسي**، أن قسط كل فرد في كل شهر لا يتجاوز 3 كلغ من الشعير و 4 كلغ من القمح في أحسن الأحوال(16) ، علما ان الشعير أقل إمكانيات غذائية من القمح، وإذا ما علمنا بأن صابة القمح كانت سنة 1946 2 000 000 قنطار فان السلط كانت مجبرة على توريد كميات هامة تفوق 1 500 000 قنطار لتوفير الأدنى الضروري لكافّة المتساكنين .

* أما تركيبة الغذاء فذلك أمر لا حديث عنه بالنسبة للسلط الاستعمارية خلال هذه الفترة. ففي سنوات 45-1948 يعدّ من باب " الكفر" "والإجرام" البحث عن ضالة في البروتينيات ذات الأصل الحيواني (لحم، بيض، دجاج، سمك. . .) في زمن لم يجد فيه الفرد "النخالة" ليأكلها !!(17) .

وفي تصوّرنا فإن الفقر في حدوده الدنيا - رغم صعوبة التصنيف - يتمثل في مدى امكانية حصول الفرد على الحدّ الأدنى الضروريّ من الغذاء لمواصلة العيش، والفقير إذن هو ذلك الذي لا يستطيع الحصول على ذلك الحدّ.

والفقير بصورة مطلقة هو ذلك الذي لأسباب متعددة وقارّة لا يقدر طوال حياته على توفير ذلك الحد أما الفقير النسبي فذلك الذي يستطيع بفضل ظروف أكثر ملاءمة توفير حاجياته بنفسه وذاك شأن العاطلين موسميا عن العمل مثلا أو البطالين نتيجة "تقلص" سوق الشغل .

---

(16) Arrêté du Ministre de l'Agriculture du 23 Octobre 1947

(17) حول علاقة التغذية بطبيعتها النوعيّة انظر :

G. Zottola : **La faim, la soif et les hommes**, Paris, 1960

ولعلّ تكشّفنا على واقع البلاد خلال سنوات 1945-1948 يبيّن لنا عمق ظاهرة الفقر وتعاسة واقع الفقراء في هذا المستوى من "العتبة"، فقد كان على السّلط الجهويّة بالكاف إعالة 6 000 فرد بالقيادة وأكثر من 20 000 نفر بقيادة تاجروين وهو ما يمثّل تقريبا ثلث عدد سكان هذه القيادة[18] .

وترتفع في مراقبة مكثر نسبة المحتاجين الذين لم يقدروا على توفير الغذاء الأدنى الضروري إلى النصف من عدد سكان المراقبة، فبعد سنوات القحط الأربع (من 1945 إلى 1948) صار أكثر من 40 ألف نفر إلى الاحتياج. وفي نفس الشهر ونفس السنة (فيفري 1948) كان عدد الجياع بمراقبة زغوان يمثّل ثلث سكانها (20 000 ألف نفر). أما بصفاقس فقد قدر عدد المحتاجين ب 130 000 ألف نفر يجب إعالتهم وهو ما يناهز نصف سكان المراقبة، وتبيّن للسلط الجهويّة أنّ تخصيص 80 فرنكا لمدة ثلاثة أشهر لإعالة فرد واحد هو مبلغ لا قدرة لها على تحمّله فسلكت سلوك الانتقاء فلم تقدم عمليّا سوى 40 000 وجبة شهريّا وهو حد اعتقدت السلط أنها لا يمكن لها تجاوزه رغم اقرارها بدونيّة هذه الإعانة[19] . كما أقرت السلط الجهوية العسكرية بتطاوين بأنها مجبرة على إعالة 4/3 السكان نتيجة لصعوبات الوقت[20]، ويُعْتَقَدُ أن توزيع كمية 3،5 كلغ من الحبوب شهريا لا يكفي بأيّة حالة لسد رمق الجياع. ولعلنا لا نخطئ ان أكدنا أن مراقبة القيروان قد عرفت خلال هذه الفترة أصعب فترات تاريخها، إلى درجة أنّنا يمكن أن نعدّها «عاصمة» «الجيّاع»، فقد كانت المراقبة التي تضم قرابة 180

(18) (I.H.M.N), R 4, fol 859, C.C. à R.G; 28 Janvier 1948

(19) (I.H.M.N). R 162, fol 269, réunion des C.C de Tunisie 20 mai 1947

(20) (I.H.M.N), R4, fol 750

000 ساكن (إحصاء 1946) تعيش رئيسيّا على النشاط الفلاحي وخاصة على المزاوجة بين النشاط الزراعي المجهد (الجاهد) وتربية المواشي وتبعا لذلك فإن اقتصادها الجهويّ يرتبط أيما إرتباط بالمعطيات الطبيعيّة لا سيّما ان البدائل الاقتصاديّة كانت منعدمة أو تكاد، فضلا عن ذلك فإن الدورة الاقتصادية بالجهة كانت تعتمد رئيسيّا على منتوج ريفها ويعني ذلك أن أزمة القطاع الفلاحي المحرك ستأتي على بقية النشاطات وتخضعها إلى إنعكاسات الأزمة. إضافة إلى ما تقدّم فإن الريفيين ولئن كان بإمكانهم البحث في مخزونهم عن عولة سنة، فإنهم لن يقدروا على الصمود في وجه أزمة تواصلت خمس سنوات. فمنذ 1947 كان المراقب المدني بالقيروان قد ألمع إلى وجود 000 50 محتاج بمراقبته تجب إعالتهم، والحال أنه لا يملك تحت تصرفه سوى قيمة 3000 وجبة شهريّا وهو بذلك يلحّ في أن يوضع تحت ذمّته 2500 قنطار من الحبوب لتلبية حاجيات الجيّاع[21]، وبعد ستة أشهر من هذا النداء عاود المراقب الحاحه مع مطلع جانفي 1948 وذلك نتيجة تَزَايُدِ عدد المحتاجين وتضخّم عدد الجيّاع الملتحقين بمدينة القيروان ذاتها، بل وبداية تكدّس الموتى جوعا في أنهج المدينة وأزقّتها[22] فقد قدّر المراقب عدد المحتاجين بثلثي عدد سكان المراقبة أي 120 ألف نفر، نصفهم (أي 000 60) يحتاج إلى إعالة عاجلة وتامّة، حيث لا يقدّم الحساء الشعبيّ إلاّ إلى مجموعة تتأرجح بين 000 10 و 000 15 نفر، على حين توزع بعض الوجبات من الحبوب أو الخبز على البقية إذ يفرّق شهريّا ما بين 500 1 و 500 2 قنطار من الحبوب إبعادا لشبح المجاعة فالموت، وقد اقترحت السلط الجهوية على

(21) (I.H.M.N), R 162, fol 275, réunion des C.C. de Tunisie 20 mai 1947

(22) (I.H.M.N), R4, fol 671, C.C à R.G, 13/1/1948

الإقامة العامـة تخصيـص مالا يقلّ عن 000 740 20 فرنك شهريّا لإعالة 000 90 نفر أي نصف عدد سكان المراقبة .

وفي مثل هذه الظروف بالذات لم يكن أمام السلط سوى اعتماد طرق ملتـوية لتوفـير الأدنى الغـذائيّ الذي يطالب به السكّان، فظروف ما بـعد الحرب كـانت تفرض عليـها إعانة "الـبلد الأم" على إنجاز عملـيّة البناء كـمـا أن هذه السلط لـم تكن لتطمع فـي سند من فـرنسـا التي كـانت "أحـوج" إلى هذا الدعم، كمـا أن إمكانيات الاسـتيـراد بدت محـدودة نظرا للعبء المكلّف للمـيزانيّـة، فبُـدىءَ التفكير جـدّيا (منذ 1946) في تنقيص "وجبة" الـخبز الفردية من 300 ڤرام إلى 275 ڤراما ولم لا 250 ڤراما فـحسب[23]، على حين "تفنّن" بـعض ممثلي السلط الجـهوية في التلاعب أكـثر بغذاء المجـموعة فـاقترح بعضـهم التفاهم مع "الخـبّازة" للتخـفيض من وزن خبـزة كيلو غرام وذلك "بسـرقة" 50 ڤرامـا من كل رغيف وتـقديم مجـمل السرقـات "أكلة" للجائـعين[24] وكأنمـا لـم يكف المحتاجين جوعا حتى يخفّض في كميّة غذائهم مجدّدا.

وإن كنّا لا نملك إحـصائيّات جـمليّة شـافيـة حول عدد المـحتـاجين بالنسبة لكامل البـلاد غير أن بعض هذه المعطيات النموذجـية تؤكّد ما آل إليه الواقع الاقـتصـاديّ والاجتمـاعيّ بالبلاد بُعَيْـدَ الحرب. وإنّ تركـيزنا على الجـانب الهـيكليّ في الأسـبـاب المـؤديّة إلى هذا الوضـع لا تثنينا التذكيـر بالظروف الطبيعيـة القاسية طيلة سنوات عـدّة، وهو ماساهم في تعـرية ما كـان خافـيا، وهي ظروف عـمّقت الأزمـة وصيّـرت لها نتـائج خطيرة وخطرة في ذات الوقت. وإنّنا من هذه الزاوية لا نفـهم الفقر في

(23) Archives Nationales, E 440/18/290 ; Prévisions, ressources et consommations 1946. Séc. Général, à R.G., Juillet 1945.

(24) (I.H.M.N). R4 fol 743 télégramme Gaïd de Gabes à S.G.G.

بعده الغذائي فحسب. فالفقير لا يمثل ذلك المحتاج الذي لم يقدر على توفير أدنى حاجياته الغذائية فقط بل هو أيضا ذاك الذي رغم احتياجه الغذائي عرض قوة عمله للبيع ولكنه لم يجد لها مشتر .

2 ـ عتبة الفقر والبطالة

يمكن أن نعتبر الفقير أيضا ذاك الذي لم يحصل لديه مدخول قارّ يمكن أن يعيله ويعيل عياله. فهو ذلك الشخص الذي ليس له سوى مجهوده لبيعه، ولا يعوّل بالتالي إلاّ على صحة بدنه وعلى عافيته لتوفير ما يحتاج إليه عبر العمل.

وبغضّ النظر عن مدى ملاءمة الأجر للمجهود المبذول - فتلك قضية أخرى لا تقل أهمية - فإنّ العمل في حدّ ذاته يبدو مؤمّنا لأدنى الضروريات. فمن المؤكّد أن طبيعة القوانين الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتحكّمة في إنتاج الثروات وتوزيعها هي العامل الرئيسيّ الفاعل في بروز «فئة» الفقراء، فكيف يكون الأمر إذا ما انعدم لدى بعض الأفراد شغلهم وافتقدوا إلى عملهم، وفي هذه الحالة فإن الفقر المطلق يعني إنعدام وجود مدخول لدى الفرد أو دونيّة المدخول عن تلبية الحاجيات الضرورية للفرد، على حين يمكن أن نعرّف الفقر النسبيّ بوضع ذاك الفرد الذي قد يحصل في بعض الأحيان على بعض المداخيل ويفتقدها أحيانا أخرى حسب الظروف، فهو يقدر على تلبية بعض الحاجيات في بعض الردهات الزمنيّة بما فيه الكفاية، بينما تعيقه بعض العوامل أحيانا أخرى فتحول دونه ودون تلبية تلك الحاجيات من مدخول عمله. ومن المتأكّد أن نبين العلاقة المتينة بين مدخول الفرد وعمله، كما لا يفوتنا التذكير بصنف من الفقراء المعاقين الذين ولئن استقرّت ربّما بعض المداخيل بأيديهم (معاش) إلاّ أنها لا تكفي بالضرورة حاجياتهم .

والاحتياج يبدو تتويجا طبيعيّا لحالة البطالة أيضا، إذ يفتقد الفرد للضروريّات والحال أنه قادر على أن يضع مجمل قدراته الجسمانيّة والعقليّة تحت طلب من يستغلّها. وسيّان كانت هذه البطالة فرديّة، أم جماعيّة، عرضيّة أم دائمة، مفروضة أو برغبة من الأفراد، فانها تؤدّي بالضّرورة إلى الحرمان ومن ثمّة إلى الفقر. فالفقير في هذه الحالة يصنّف في تراتبيّته إلى درجات ثلاث :

- أولئك الذين هم غير قادرين على العمل وبالتّالي على إيجاد مدخول
- أولئك الذين هم قادرون على العمل ولكن ليس لهم مدخول
- أولئك الذين يشتغلون ولكن مدخولهم دون توفير حاجياتهم.

وما يهمّنا بصفة مباشرة في هذا العرض هما الصنفان الثاني والثالث. فلقد عرفت البلاد نتيجة استفحال الأزمة حالة بطالة لم تعهدها من قبل، هي في الواقع حصيلة التفكّك الاجتماعيّ و "التبلتر" الهشّ لجانب كبير من قوى الإنتاج. ففي الأرياف أضاع صغار الملاّكين قطعهم القزميّة. كما فقد الأجراء العاملون بضيعات كبار الملاكين شغلهم، على حين عزف الملاكون عن انتداب العمّال سواء لفقدهم الأمل في صابة تغطّي تكاليف شغلهم أو لأنهم لا يرغبون في إنجاز أشغال يعرفون مسبّقا أن لا طائل من ورائها. أما المزارعون فقد فرّوا من ضيعات "أسيادهم" إذ كانوا على علم بأنهم لن يحصلوا على سنبلة أو حبّة زيتون أو عنقود عنب أو "عرجون" تمر أخصبت الأرض تلك السنة أم أجدبت. و يعلم المزارعون بعد تتالي سنوات من الجفاف أن الحصيلة الفلاحية، أيّا كان مقدارها، ستؤول كلّها للمالك العقّاريّ مهما كانت «عظمة» أشغالهم، بالإضافة إلى ذلك فإن المالك كان لا يجازف البتة، لانعدام نزول الأمطار، بالقاء بذور يحرص على استبقائها غذاء له ولعياله في زمن

المجاعة. وكانت النتيجة أن ركن أغلبهم إلى القعود بطالين عن طواعية أو غصبا عنهم. وإذ نعتقد برئيسيّة بروز هذه الظاهرة في الأرياف خاصة، فإن البطالة لا تقلّ أهميّة بالمدن صلب الحرفيين والعمّال والتجّار بل ربّما زادت هجرة البطّالين من الريف نحو المدينة الظاهرة عمقا واستحكاما، اذ يستأثر أصحاب المؤسسات ومالكو وسائل الإنتاج بالمدن بحقّهم في طرد المشتغلين بمؤسساتهم لأتفه الأسباب علما أنهم قادرون على تعويضهم بآخرين من النازحين بأقل أجور وفي أسرع الأوقات.

ولا تكشف الإحصائيات الرسمية عن عدد العاطلين عن العمل والبطالين كما لا نعلم شيئا عن عدد الذين لا مدخول لديهم، ولعلّ أهم سبب في غياب هذه الإحصائيات هو عدم انتفاع هؤلاء البطّالين بمنحة بطالة تقيهم العوز والفاقة، وكل ما نعرفه عن الظاهرة خلال هذه الفترة بعض الأرقام التقريبية التي تجعل من عدد هؤلاء البطّالين 946 176 (قرابة 177 ألف) في ماي 1947[25]. وإيراد مثل هذا الرقم يفرض علينا الملاحظات التالية :

- هذا الرقم هو حصيلة تقارير جهويّة من المراقبين المدنيين، وقد اعتمد كل مراقب مقياسا خاصا به أو يكاد لمفهوم البطالة ولذلك فإن حصيلة هذا الكشف هي أقرب إلى التقييم الذاتيّ منه إلى الإحصاء المدقّق المتّزن.

- إن هذا الرقم الحصيلة هو أقرب إلى تمثيل عدد المسجّلين في القائمات الخاصة بالعمل في "الحظائر"، ولا يمكن لهذه القائمات أن تضمّ بالضّرورة كل العاطلين عن العمل.

---

(25) (I.H.M.N). R3, fol 396

ـ إن هذا الرقم لا يضم عـدد العاطلين عن العـمل بمـراقبـة العاصـمة تونس وضـواحيهـا - وفي ذلك نقص كـبير - إذ تكـون التقديـرات بهذه المنطقة غير دقيقة لا محالة، إذ هي دائمة التغيّر والتبدّل .

ـ إن هذا الرقم على نقـائصه تلك المذكـورة سلفا، يفـصح عن سوء أوضـاع اليـد العـاملة إذ هي لـم تقـدر - رغم الاسـتـغـلال الدائم الذي تتعرّض له - على توفير أدنى الضمانات لها في شغل قارّ وثابت .

ـ إن هذا الرقم الجملي - لا يمثّل في الواقع سـوى العاطلين الذكور الرشّد الذين أعـلنوا عن أنفسهم أنّـهم عاطلون عن العمـل ولذلك فإن النساء والأطفال في غـالبيتهم غـير "معنيين" بهذا الرقم، فـيكفي العائلة أن يجد ربّها شغلا يقيها الفقر (!) .

ـ إن تفاوتا جهويّا في عدد البطالين يبـرز من خلال تقارير المراقبين : وهو تفـاوت يرتبط بمدى عـمق الأزمة بالجـهات، وربّمـا بمدى إلـحاح البطّالين على بعض السّلط الجهـويّة في تسجيلهم في القائمـات الخاصّة بذلك. فلا نفهم بدون ذلك مـثلا كيف يقتصر عـدد العاطلين عن العمل المسجلين بمراقـبة القيروان على 600 18 نفر فقط وبمراقـبة قفصـة على 500 6 نفر فحـسب، على حين يناهز عدد العـاطلين المسجّلين بمـراقبة سوسة الثـلاثين ألف وبمراقبـة صفاقس 000 45. فمن الأكـيد أن تنامي الحركة السيـاسيّة بهذه المراكز الحـضرية الساحلية وتأسيس لجـان تتعهّد البطّالين وجـمعـيّات تدعم مطـالبهم قـد حفّـزت المشـاعر والهـمم أكثـر وألهـمت العـديد من البطّالين لاسـتـحـثـاث السلط في البـحث لهم عن مـتنفّس لهذه "الـكربة" . على أنّ التفـاوت قـد يرتبط أيضـا بقصـور عن البحث والتـدقيق وعزوف من السلط عن أخذ الأمـور بأكثر جديّـة. فقد أقرّ مـراقب القيروان بأن عـدد العاطلين بمـراقبتـه يفوق 23 ألف نفر في

مارس 1947[26] وبعد شهرين أثبت أن عددهم 600 18 نفر فقط[27] على حين إعترف بعد سبعة أشهر أن عدد العاطلين المسجّلين بالقائمات يفوق 28 ألف عاطل[28] فهذا الهامش المقدر بقرابة 10 آلاف عاطل (بين أقصى الأرقام المقدمة وأدناها) ليس من "الضآلة" (!) لكي يفلت عن إنتباه السلط الجهوية، وربما نجد لها عذرا في تنامى عدد البطالين الكمّي بنسق سريع مثّل مطلع 1948 أوج استفحاله .

وللتنقيص من حدة البطالة وللتخفيف من وقعها على العائلات وأربابها وتحت ضغط البطالين سعت السلط لإيجاد مشاريع الحظائر، وهي مشاريع تشغيل جماعية يتداول عليها العاطلون عن العمل يوما بعد كل أسبوع أو أسبوعين حسب نظام (!) متّفق عليه (!) ذلك أن هذه المشاريع لا تقدر على إستيعاب كل البطالين، كما أنها لا تقدر على انتدابهم دفعة واحدة، فإذا بالسلطة بجهة صفاقس تشغّل 6 آلاف عامل (من أصل 000 45 عاطل مسجل) لمدة 15 يوم كل شهرين، على حين لا تشغل السلط بالقيروان سوى 000 1 عامل كل شهر[29] ويقبع الأغلبية في البطالة المدقعة. ولأنّ السلط تعلم أنّ الشغل ساعتئذ عملة نادرة، ولأنها تعتبر الحصول على يوم عمل عملة أكثر ندرة، ولأنها تعلم إرتباط الشغل وقتها بالقوت اليوميّ، ولان التشغيل مقابل أجور عينيّة أكثر فائدة للسلط فإنّ جلّ تقارير المراقبين كانت تدعو إلى دفع كميات من الحبوب إلى هؤلاء العمّال "المحظوظين" العاملين في الحظائر عوضا عن نقدهم. فمن الأكيد أن وجبة حبوب بثمانية كلغرامات في الشهر هي أقل تكلفة من قرابة 60 أو 70 فرنكا أجرة يومية للعامل (الفلاحي)، في

(26) (I.H.M.N) R 162, fol 275, réunion des C.C 20 Mai 1947

(27) (I.H.M.N) R3, fol 396

(28) (I.H.M.N) R4, fol 671, C.C. à RG 13-1-1948

(29) (I.H.M.N). R162, fol 269 et 275, réunion des cc de Tunisie 20 Mai 1947

زمن كانت السلط فيه مجبرة، لامتصاص غضبة الجماهير، على دفع أجرة ما بين 000 350 و 000 500 يوم عمل شهريًا تخفيضا لوطأة الأزمة.

3 ـ عتبة الفقر والشّتيت : الفقراء المهاجرون

تعتبر عملية الهجرة، الداخليّة منها أو في إتجاه الخارج، إحدى علامات التفكك الاجتماعي الحاصل بالبلاد. فالبحث عن وضع مادّي أحسن يمثل إحدى الركائز المهمة في عمليات الانتقال من موقع إلى آخر، وقد عرفت البلاد الهجرة بصورة مكثفة خلال فترة الثلاثينات من هذا القرن حيث التحقت بالمدن أعداد هامة من الريفيين النازحين الباحثين عن شغل، ولعلّ تكوّن الأحياء القزديرية على التخوم ببعض الحواضر زمن الثلاثينات يعدّ من أهم مظاهر التحولات في المشهد الحضري بالبلاد[30]، وما يهمنا مباشرة في موضوعنا، هم هؤلاء الآلاف من النازحين إلى المدن الباحثين لهم عن شغل، ولكن عند إنعدامه يستقرّون ببعض أحياء المدن وأرباضها يمتهنون الشحاذة والتسكع. كم عددهم !؟ كم نسبتهم ؟ تعوزنا حقيقة الأرقام للتدليل على عدد هذه المجموعات المتنقّلة بصورة فرديّة أو جماعيّة نحو المدن. فحركة المدننة إتّسعت أكثر بعيد الحرب، فلئن كانت نسبة سكان المدن تقدّر بـ 30 ٪ من مجمل سكان البلاد سنة 1936 فإن هذه النسبة إرتفعت إلى 35 ٪ سنة 1946 والحال أن نسبة الزيادة الديمغرافية السنوية فيما بين 1936 و 1946 لم تتجاوز 1،88 ٪. فما الذي يشدّ هذا الزخم البشري النازح إلى المدن والحال أن النازحين متيقّنون من إنعدام الشغل بها ؟

(30) C. Liauzu : "Un aspect de la crise en Tunisie : La naissance des bidonvilles" in **Revue française d'histoire d'outre-mer**, N 232-233, 1976.

قـد يكون الأمل في الحـصول على رغـيـف أو وجـبة طـعام، وربمـا هو الأمل في تبدل الأحوال بعـد بضع أشهر. على أن اقتناعهم بانعـدام لقمة العيش بـالأرياف (سنوات جفاف) وانعـدام محـاصيل هو الذي حـفّزهم أكثـر للفرار منها والتـحاقهم بالمـدن. أفلم يعاين مراقب القـيروان بذاته وفاة هؤلاء الريفيين جوعا بأزقّة مدينة القيروان وأنهجها .

ولئن يكوّن النازحون إلى المـدن هيكل الفقراء بها فـإن نزوح العمّال الفلاحـيين الموسـميين يمـثّل جزءا آخر من هذا الهـيكل. ففي الأرياف كما في المدن، يعمد المهاجرون إلى الالتحاق بمناطق يعتقدون أنها أكثر "رفاهيّـة"، فلئن كانت ظاهرة الهجـرة الموسميـة ظاهرة قديمة غيـر أنها عـرفت خلال فـترة مـا بعد الـحرب العـالميـة الثانـية منعـرجا خطيـرا : "فالهطاية" التي كـانت تتم في إطار تكامل بين شمال تونس "المـترف" وجنوبهـا ووسطهـا الأقل "ترفا" قـد ولّى عـهدها. فلـم يعد الأمـر يهم بعضُ المئات من العمال الموسميين الراغبين في عرض قوة عملهم للبيع بضيعات شمال البلاد فينتقلون بعيد منتصف شهر ماي إلى هذه الضيعات ثم يقفلـون راجعين إلى أمـاكن إستـقرارهم الأصلية مع إنتـهاء الأشـغال الفلاحيّـة أي بعيد إنجاز عمليات الحـصاد، بل خرجت الظاهرة عن هذه الحدود فأصبح عدد المنتـقلين من وسط البلاد وجنوبها في إتّجاه مناطق الشّمـال ما يربو على 200 ألف نفـر إثر الحرب مـباشـرة لكي يرتفع إلى أكثـر من 300 ألف سنة 1947، ومـثل هذا العدد في حـد ذاته ينبئ بمـا آلت إليه الأوضاع بالأرياف خلال هذه الفترة، كما يؤكّد أن الفقر يتجسّم أيضا في هذه المجموعات المتنقّلة فيـما بين المسالك الفلاحيّة، العاطلة عن العـمل، الملتحـقة بمناطق شـمال البلاد منذ شـهر مـارس وفيـفري والعـازفة عن العـودة إلى مناطق انطلاقـها إذ لم يـعد هناك شيء يربطهـا بها. فالأرض صارت عديمة العطاء بل ربما باع أغلب المنتقلين أراضيهم

الصغيرة المساحة في محاولة أوّلية لاتقاء الإملاق، فيكوّن هؤلاء "الرحّل الصيّافة" عند استقرارهم بمناطق الوصول نواة سكّانية ما انفكّ عددها يتزايد حسب السنوات، مقتحمين الضيعات الفلاحيّة، حاصدين السنابل عنوة، مستعدين لمواجهة السلط والمالكين العقاريين، غير آبهين بمفهوم الملكية الفردية، فالجوع لا يعترف بترف البعض، فساعة تجوع البطون "تسكت" العقول. صحيح أنّ كل الفقراء ليسوا من المهاجرين، بيد أننا نعتقد أن أوضاع هذه الفترة كانت تجعل أغلب المهاجرين فقراء بالضرورة، باحثين لهم عن لقمة عيش أو موطن شغل. إنّ انتقال أكثر من 55٪ من سكان مراقبة القيروان (000 100 نفر) وأكثر من 40 ٪ من سكان مراقبة قفصة (000 60 نفر) وقرابة 30 ٪ من سكان مراقبة القصرين (000 35 نفر)[31] قد أخرجت نهائيّا ظاهرة "الهطاية" من طور العمل الموسميّ الى طور التفكّك في البنى الاقتصادية والاجتماعيّة والتفقّر الجماعيّ، فتمّ إفراز هذه الشرائح من المزارعين والفلاحين المفقّرين وبعض سكان المدن الفاقدين موارد رزقهم، وهي شرائح فقدت الأمل في حصولها على خبزها في إستقرارها، فدأبت على الإنتقال فيما بين المسالك الفلاحيّة دونما وجهة محددة صحبة كل أفراد عائلاتها هَوَسُهَا الوحيد إعالة نفسها وأفراد عائلتها. ولا يمثل هذا التحول اختيارا لهذه المجموعات، فكثيرة هي المجموعات التي عاينت قبيل هذه الفترة التحوّلات بالأرياف فرغبت عن طواعية في الإلتحاق بالمدن أو بغيرها من الأماكن تحسينا في وضعيتها، وأملا في الارتقاء في السلّم الاجتماعي أو الحصول على أجور أرفع وأنفع، على أن الأوضاع تبدو مختلفة خلال سنوات 1945-1948 فالمجموعات الريفية

(31) انظر بحثنا السابق في نفس هذا التأليف «العمال الفلاحيون الموسميّون بشمال تونس خلال النصف الأوّل من القرن العشرين».

كانت عالمة ببؤس الأوضاع بالمدن وتعاسة الأوضاع بالأرياف أيضا، غير أنها كانت مصرّة على الانتقال لا يحدوها في ذلك أمل في الرفاهة وإنما بحثا عن ملجئ أو منفذ، فلئن يبدو الإستقرار سلامة ودعة فإن التنقّل يصير في هذه الحالات إرتقابا وأملا.

. 4 ـ الفقراء "الجدد"

لا تضمّ «فئة» فقراء سنوات 1945-1948 فقط تلك «الفئة» غير المالكة لوسائل الإنتاج أي تلك التي حكمت عليها طبيعة العلاقات الاقتصاديّة والاجتماعية بالعيش في منحدر السلّم الاجتماعي، كما لا تضمّ هذه الفئة فحسب كل مفقّري الأرياف والمدن الذين "تسفّلت" وضعيّتهم الاجتماعيّة بفعل هذا الحطّ التنازليّ في واقع بعض الشرائح الاقتصاديّ والاجتماعيّ بسبب تتالي الأزمات وتفكك البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وبفعل الهيمنة والاستغلال الاستعماريين، بل تعاظمت صفوف فقراء هذه الفترة بالتحاق بعض الشرائح بركب المعوزين. ففي المدن تناقصت مداخيل بعض المجموعات من الحرفيين والتجّار بُعَيْدَ إنتهاء الحرب إذ صارت أشغالهم إلى الكساد بفعل عودة المنافسة الأجنبيّة القويّة وتوقّف مبيعاتهم تدريجيّا، وكانت هذه قد نشطت أثناء زمن الحرب بفعل تزايد الطلبات الداخلية والخارجيّة وتوقّف الهيمنة المباشرة " للبلد الأم" على القطاعات الاقتصاديّة في فترة الحرب. كما تمكّنت هذه المجموعات من الانتفاع من التسيّب الحاصل في العلاقة بين المستعمرة و فرنسا وكذلك من إنعدام المراقبة، فمكّنتها المضاربة من الاثراء. وإثر انتهاء الحرب، فقدت هذه المجموعات تلك المواقع التي اكتسبتها كما طالت البعض منهم أيدى المحاسبة والتقصّي فمثّلت فترة ما بعد الحرب مرحلة لم يتوقّف فيها هذا التسلّق فحسب بل مدخلا لبداية التدحرج فالانهيار. أما في الأرياف فإن عددا لا يستهان به من

صغار الملاّكين ومتوسّطيهم قد تدحرجت مكانتهم الاجتماعيّة بفعل تتالي سنوات الجفاف لا سيّما بمناطق وسط البلاد وجنوبها حيث لا يعتبر امتلاك الأرض وحده مقياسا للرفاهة اذا ما لم يتلازم مع امتلاك الماء وضمان توفّره. إن تتالي سنوات خمس من القحط لا يمنع فقط أيّة عمليّة استغلال للأرض عبر زراعتها وإنّما أيضا يفقد الأمل في الحصول على أيّ مردود. كما أن انعدام نزول الأمطار يفقد المربّين مراعيهم ومواشيهم. أما بالمناطق "المحظوظة" ذات الأمطار الهامّة فإن كراء المراعي بهايستوجب دفع قرابة 40 فرنكا في الشهر عن كل رأس ضأن[32]، كما أن سعر الهكتار من المراعي المكريّة قد ارتفع إلى حدود خياليّة حيث "صعدت" التعريفة إلى حدود 500 1 فرنك للشهر الواحد بمراقبة مجاز الباب[33]، ففقد القطيع بمراقبة القيروان 10/9 عدده نتيجة لكلّ ما تقدّم، على حين لم يعد يمثّل قطيع الضأن بجهة تطاوين سنة 1947 سوى 15،0 ٪ عمّا كان عليه سنة 1945، وخسر بنفس الجهة قطيع الماعز 87،99 ٪ من عدده خلال نفس الفترة. وهكذا فقد المربّون بالجهة أغنامهم ومواشيهم على غرار مبروك الشهيدي الذي لم يبق له من قطيعه في ديسمبر 1947 سوى 15 رأس ضأن ومبروك الكرشاوي الذي ذهبت الأزمة بكل ما يملك ولم يبق له سوى رأسَيْنِ من المعز[34]. وفي هذا المجال لا بدّ أن نتبيّن هذه المرحليّة في التدحرج الاجتماعي التي تصيّر الأفراد، ولم لا بعض الشّرائح، إلى عدم الثبات فالحاجة فالمسكنة، لكي يستقرّوا في الدرك السفلي من السلّم الاجتماعي ضمن مجموع الفقراء والمفقّرين، فتكون هذه حالة

---

(32) (I.H.M.N) , R162, DOS 2, fol 265

(33) **Ibid**, fol 282

(34) (I.H.M.N) R4, fol 750, Rapport du chef du bureau des Aff. Ind. de Tataouine

الفاقدين لإمكانياتهم ومن ثمّة لموقعهم الاجتماعيّ بسبب ظروف خارجة عن نطاقهم كأفراد أو مجموعات أو نتيجة بعض الجوائح الطبيعيّة أو الحرائق أو السرقات أو الخراب بعيد الحرب إلخ...

ويمتاز وضع هؤلاء الفقراء "الجدد" الملتحقين بطابور الفقراء "الكلاسيكيين" بالعلامات التالية :

- إن المعلومات عنهم تبدو قليلة بل نادرة مقارنة بما نعرفه عن الفقراء "التقليديين" ويعود ذلك ربّما لتقلّص عددهم أو لسرعة "تسفّلهم" الاجتماعي أو لمحاولاتهم إخفاء واقعهم الجديد المتدنّي لاعتبارات أخلاقية (!!) تَجَمُّلاً.

- ان أملا يحدوهم دائما في تغيير أوضاعهم بتغيّر الأسباب المؤدّية إلى «قهرهم». فقد سارع المقيم العام الفرنسيّ بتونس بالابراق إلى وزارة الخارجيّة مؤكّدا في أفريل 1947 ان الذّي تعيشه البلاد ليس مجاعة كما "تزعم" بعض الصحف والدوريات، وإنما بعض "المصاعب" "لحقت عددا كبيرا من فلاحي وسط البلاد وجنوبها بسبب جفاف استمرّ 4 سنوات منعهم المحاصيل وأفقدهم القطيع وصيّرهم بالتالي دونما موارد"[35] .

- ربما كان هؤلاء الفقراء الجدد في يسر في السنوات السابقة لسنوات 1945 الا أنهم صاروا يعيشون بعيد الحرب عوزا كبيرا واحتياجا متعاظما، وفي هذا النطاق فإنّ الفقر لا يعيشونه كواقع اقتصاديّ جديد وإنّما كحدث اجتماعيّ - أخلاقيّ خاص أيضا، فقد كان عليهم التخلّي عن بعض عاداتهم الحياتيّة، و"تعلّم" الخصاصة التي فرضت عليهم، وتقبّل الحرمان كحدث لا بدّ منه. وربّما رأى بعض المنظّرين في ذلك هوانا أشد وأقسى من الفقر ذاته. أفلم يؤكّد أحد أعضاء المجلس الكبير

(35) (I.H.M.N) , Q.O, 582, fol 60, télégr du RG à Aff Etran. 25 Avril 1947.

ممثّل قيادة الهمامة وأحد أعيانها أنّه "لم تعد هناك فئات سكّانية مرفّهة أوحتّى متوسّطة بل هناك طبقة موحّدة من المعدمين... فالكل في حاجة إلى العون والانقاذ في أقرب الأوقات الممكنة"[36] قد تكون في هذه المراسلة مغالاة من قبل أحد الأعيان في الإلحاح على المسارعة بتقديم العون، بيد أن محتواها يؤكّد هذه المرارة التي صار يشعر بها هؤلاء حديثو العهد بالفقر، وهي مرارة تأتّت من عجزهم عن توفير أدنى حاجياتهم وضمان وصولها إلى عائلاتهم بوسائلهم الخاصّة الصرفة.

- إن هذه المجموعات كانت الأسرع إلى الإفلات من واقع فقرها وهي من ثمّة أقرب إلى التخلّص من تبعات هذا الواقع، سواء بفعل سرعة وصول النجدات إليها أو بفعل تغيّر في الأوضاع الظرفيّة أو بفعل استغلال الأزمة لتحويل واقع التفقّر الذي هم عليه إلى عنصر انتفاع دائم، فَتُسجَّلُ أسماؤهم وأسماء أفراد عائلاتهم على رأس قائمات المنتفعين بالوجبات المجانية والخدمات الاجتماعيّة حتى قبل الإعلان عنها للعموم... لا سيّما وقد علمنا أن القنوات الموصلة إلى هذه "الإعانات" تمرّ حتما وبالضرورة بهؤلاء "الأعيان" الفقراء !! .

إن هذه الملاحظات جميعا تجعلنا نؤكّد مجدّدا على نسبيّة مصطلح الفقر ونسبيّة وضعيّة الفقراء ذاتهم، فكثيرون هم الذين، ولئن انتموا إلى واقع الفقر - بسبب وجود بعض الظروف - لا ينتمون بالضرورة إلى «فئة» الفقراء.

ومن هذه الزاوية فإن سؤالا يطرح نفسه بالحاح بالنظر إلى واقع البلاد التونسيّة بعيد الحرب، فهل نحن أمام "فئة" فقيرة حقّا أم نحن نعاين وضعيّة أناس فقراء يعيشون الحاجة فحسب ؟

---

(36) عريضة الصادق دبّاش إلى المقيم العام 10 جانفي 1948 .(I.H.M.N) R4, fol 797

III ـ واقع الفقر بتونس (1948)

لعلّنا لا نخطئ حين نفصّل البحث منذ البداية في واقع الفقراء في تونس ونفرّق بين واقعهم وواقع غيرهم من الفقراء ببعض البلدان الأخرى الرأسماليّة. اذ يجبُ التفريق في تصوّرنا بين وضعية مجتمعات يمثّل فيها الفقراء أقليّة عدديّة ومجتمعات أخرى يمثّل فيها غير الفقراء أقليّة محظوظة، ذلك أن عوامل شتّى لا يمكن أن تجعل من حجم الفقراء بالبلاد سوى حجما مفزعا لا سيّما خلال سنوات 45-1948. ولا تقتصر المسألة في نظرنا على المسألة العدديّة. فهذه الجموع من الفقراء كانت تعيش تقريبا نفس المأساة : جوع دائم، وبطالة مستمرّة وترحال مستديم باستثناء أقليّة من الفقراء الجدد يأملون في تحسّن أوضاعهم حين تتغير الظروف.

أخطر من ذلك، فإن هذه المجموعات بدت آفاق نجاتها مسدودة: فقد أحكمت السلط الاستعمارية بمعيّة الاحتكارات العالمية قبضتها على البلاد، فسدّت منافذ إرتقائها إلى مصاف الدول المتقدّمة "المستقلّة" أما في المستوى الداخليّ فإن النّهم والاستغلال الاستعماريين، بتواطئ مع كبار الملاكين المحليين، لم يتركا أيّ متنفّس للانعتاق الاقتصاديّ والتحرّر السياسيّ.

إن وجود بعض هذه الخصائص لدى هذه الفئات مجمّعة يجعلنا ننزع إلى القول بأنّ نواة قويّة صلبة قد بدأت تبرز عبر المسار التاريخيّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ بالبلاد تفاعلت في تركيزها عناصر ثلاثة وأعطتها هذا البعد الخطير :

ـ فقد ارتبط وجود هؤلاء الفقراء من جهة بالمجموعات التي لم تمتلك تاريخيّا وسائل الإنتاج ولم تكن قادرة على توفير أدنى ضروريّاتها، وطالما وجد إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وجد التفاوت

الطبقيّ وصار أحد طرفي التناقض إلى الفقر والإملاق أكثر فأكثر. ويزداد وضع الأطراف غير المالكة لوسائل الإنتاج سوءا بل وتعفّنا بفعل تدهور المقدرة الشرائية وإهتراء الأجور نتيجة ارتفاع الاسعار اللاّ محدود (مسار الإفقار).

ـ كما ارتبط هذا الوجود في مرحلة ثانية بهذا التفقّر الجماعيّ الذي شهده المجتمع طيلة الفترة الاستعمارية وهو تفقّر جاء نتيجة هيمنة القوى الاقتصاديّة الاحتكاريّة الأجنبيّة وسيطرتها على أغلب الدّواليب الاقتصاديّة ونتيجة تفكّك البنى الاقتصاديّة التقليدية وانعدام بدائل صلب الواقع الاقتصاديّ المحلّي.

ـ كما ارتبط هذا الوجود بمحدوديّة تحكّم الإنسان في الطبيعة اذ يكفي تتالي سنوات من الجفاف حتى يعمّ القحط البلاد وتنتصب المجاعة فاعلة فعلها بالموت ومزيد الإملاق. ولئن كان بإمكان المعمّرين وكبار الملاّكين وأصحاب الأرصدة الماليّة البنكيّة وبالمؤسّسات الماليّة تجاوز هذه الأزمات الظرفية بيسر (مخزون، أرصدة، قروض، إعانات...) فإن هذه الأزمة لن تترك مجالا لافلات مئات الآلاف ممّن لا دخل لهم ومن كان دخلهم محدودا. وحتى أولئك الذين كان لهم شيء من اليسر ولم يتنبّهوا إلى غائلة الزمن فقد جرفتهم الأزمة ولو لحين.

ومثل هذه الملاحظات لا تؤكّد فحسب عمق ظاهرة الفقر وتجذّرها في القدم بل هي تبرز أيضا حداثة الظاهرة بفعل تواصلها والتّضخّم المستديم لصفوفها. وهو تضخّم وصل إلى حدود كبرى مع أواخر سنة 1948 إذ صار أكثر من 5/1 سكان البلاد لا يقدرون على توفير الحد الأدنى الضروريّ من المعيشة بل هم صاروا يعيشون المجاعة والاملاق.

فقد انطلق منشور وزاريّ في 23 نوفمبر 1948 يطالب المراقبين المدنيّين بكتابة تقارير حول واقع الفقر بمراقباتهم في ضوء بحوث وتحقيقات يقومون بها، بيد أن إنجازهم هذا العمل قد تأخّر لعدّة اعتبارات لعلّ أهمّها هذا الخلط الكبير والضبابيّة المطلقة عند البحث في تعريف موحّد لمسألة الفقر. ونتيجة لذلك اعتمد المسؤولون الجهويون مفاهيم قد تكون مختلفة بل ربّما متباينة لتحديد هذا التعريف. بيد أن الحدّ الذي اتّخذ لعتبة الفقر يذهب رئيسيّا في اتجاه التركيز على مدى توفّر 10 كلغ من القمح لدى الأفراد شهريا، فالفقير إذن في ضوء هذه التقارير هو ذاك الذي لم يقدر شهريّا على توفير هذه الكميّة أو ما يعادلها في القيمة الغذائية من حبوب أخرى (شعير، ذرة. . .)[37] .

وبغضّ النظر عن محدوديّة هذا التعريف، وتجاوزا لمختلف مآخذنا له (فهل يكفي امتلاك 10 كلغ من الحبوب لنفي الفقر عن الأفراد ؟) فانّ تسليمنا بنتائج هذا التحقيق المنجز أواخر 1948 يفصح عن وضعية مأسوية كانت تعيشها البلاد تتويجا لمسار ما بعد الحرب. ورغم ما في حصيلة التقرير من نقائص فليس لنا بدّ من الأخذ بنتائجه .

فقد غفلت السّلط الاستعماريّة عن ذكر عدد فقراء تونس العاصمة وهي غفلة مقصودة، ولا تهمّ هذه الاحصائيّات بالذات فحسب، اذ كانت تونس العاصمة ملجأ النازحين والعمّال الوقتيّين، ومن ثمّة فهي بالضرورة الموطن الأكثر كثافة في عدد الفقراء، بيد أن السّلط لا ترغب في الإفصاح إحصائيا عن هذه الحقائق تفاديا لمزيد إثارة حساسيّات الرأي العام، فقد كان عدد الفقراء الشحّاذين الذين تمّ إيقافهم سواء في مراكز الشرطة أو في مراكز الشحّاذة سنة 1949 فقط ما يربو على 25 ألف شحّاذ، ومثل هذا الرّقم وحده ينبئ بواقع الفقر بتونس العاصمة.

(37) (I.H.M.N) , R3, fol 269 S.G. G à RG 21 mars 1949.

أما ببقيّة جهات البلاد وقياداتها فإن عدد الفقراء المقدّم يبدو دون الحقيقة اذ وقع التقليص منه، بغاية اخفاء بعض الحقائق. فلم يكن من صالح السّلط الجهويّة الإفصاح كليّا عن واقع جهاتها. ففي إحدى تقارير سنة 1948 يعترف المراقب المدني بالقيروان أن عدد المحتاجين بمراقبته يربو على ثلثي السكان أي قرابة 120 ألف نفر[38] (عدد سكان المراقبة 000 180 ساكن) على حين تقدّم لنا نتائج البحث حول الفقراء - وهو بحث تمّ خلال نفس السّنة (أي 1948) - 122 57 فقيرا فحسب أي بنقص عدديّ يفوق النصف. والنقص نفسه نعاينه بالنسبة لقيادات صفاقس اذ أكّد مراقب صفاقس أن عدد الفقراء الذين تجب إعالتهم يناهز 200 ألف نفر أواخر 1947 على حين لا يقدّم البحث إلا عددا منقوصا من الفقراء يقدر ب 590 52 نفر أي بانخفاض يربو على 4/3 العدد. كذلك الأمر بالنسبة لقيادة تطاوين حيث تشير احدى التقارير إلى ضرورة إعالة 4/3 سكان القيادة بينما لا يقدّم لنا البحث سوى نصف السكان عددا للفقراء. . . صحيح أن تطورا حصل فيما بين 1947 و1948، حيث زادت كميات الأمطار النازلة منذ ربيع 1948، وصحيح أيضا أن المحاصيل كانت تبعا لذلك أحسن من السنوات السابقة، غير أن هذا التحسّن لا يمكن أن يؤدّي إلى حصول أرقام منقوصة كتلك المقدّمة في بحث 1948 .

ومهما كان الأمر فإنّ حصيلة البحث تمثّلت في الإقرار بوجود 099 535 فقيرا بالبلاد - دون فقراء تونس العاصمة - وهو ما يمثل 20،79 ٪ من مجمل سكان البلاد. أي أنّ أكثر من 5/1 سكان البلاد لا يقدرون سنة 1948 على توفير أدنى الضروريّات الغذائيّة والحال

(38) (I.H.M.N) . R4, fol 671, C.C à RG 13-1-1948

أنّ مثل هذه النسبة لا تمثل إلاّ المعدل، ذلك أن مناطق وقيادات وجهات بأكملها كانت تعيش الفقر بأشدّ عمق وأكثر تبعات .

إنّ الأرقام التي يقدّمها البحث تمكّننا من تبّين 6 وحدات رئيسيّة لواقع الفقر بالبلاد[39] وهي وحدات لم نخترها بفعل توافقها الجغرافي وإنّما تكونت بفعل وجود نسب متقاربة من الفقراء داخل كل وحدة منها.

أ ـ الوحدة الأولى وحدة الأقل عدد من الفقراء : تضمّ هذه الوحدة القيادات التي بها أقل من 10٪ من الفقراء، وبما أنّ ظروف ما بعد الحرب قد تميّزت بكثافة عدد المعوزين، ولذلك لم نعاين سوى قيادة واحدة كانت نسبة الفقراء بها أقل من 10٪ من مجمل سكانها وهي قيادة نابل، وهذه المنطقة تعدّ إلى يومنا هذا أكثر المناطق خصوبة وحظوة. فهذه المنطقة كانت في الأوقات العادية محطّ آمال المتنقلين اذ يتوقع العمال الموسميّون أن يجدوا بها الشغل، فسهول القيادة من الخصوبة بمكان كما أنّ ضيعات الكروم بها كانت توفّر العمل للباحثين عنه .

ب ـ الوحدة الثانية : وهي مجموع القيادات التي بها من 10٪ إلى ما دون 15٪ من الفقراء وهذه الوحدة تضم أكبر عدد من القيادات، اذ تهم 12 قيادة هي عين دراهم، سوق الاربعاء وسوق الخميس، مجاز الباب، الكاف، تاجروين، قرمبالية، سوسة، المنستير، جمّال، المهديّة، الجريد، وهي مناطق تبدو ذات ميزتين : أما الميزة الأولى فإنّها تقع في جهات خصبة أو ذات مردود فلاحيّ مضمون (حبوب، تمور) أو لوجود

(39) كنا تعرضنا بالتحليل إلى توزيع هؤلاء الفقراء جهويّا في بحثنا "أزمة ما بعد الحرب العالمية الثانية أم تأزم إجتماعي : الفقراء بتونس -1949-" منشورات المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة **أعمال الندوة الدوليّة الخامسة حول "البلاد التونسيّة في فترة ما بعد الحرب (1945-1950)"** ماي 1989. تونس 1991. ونهتمّ هنا بالتوزيع حسب أقطاب الفقر البشري .

موارد مائية باطنيـة (الجريد). أمّا الميزة الثانية فـإن سكّان بعض ڤياداتها يتعاطون نشـاطات أخرى إلى جانب النشاط الفلاحي على غـرار قيادات الساحل أو الجريد (حرف. . .) ولذلك فإن ڤيادات هذه الوحدة رغم ما "ينتابها" من فـقر فهي لقادرة على الحـدّ من تبعاته سواء بفـعل خصوبة أراضيها المتـميّزة أو بوجود نشاطات حرفيّة أو بحـرية (المهدية) تخفّف من عبء الرزيّة .

ورغم ذلك لا يمثل جميع الفقراء بهذه الڤيادات الأثنتي عشرة سوى 17،01٪ من مجمل فقراء البلاد (91.034 فقيرا).

ج ـ الوحدة الثالثة :وهي مجموع الڤـيادات التي يمثّل الفقراء بها من 15٪ إلى ما دون 20٪ من مـجمل سكانهـا. وهذه الڤـيادات تبـقى في حدود ما دون معدّل الفـقر العام بالبلاد. وتضمّ هذه الوحدة 10 ڤيادات وهي على التوالي بنزرت، باجة، زغـوان، أولاد عون، تالة، صفاقس، مطماطة، نفـزاوة، جربة، جرجـيس، ويبدو أن هذه الوحـدة لا تختلف من حيث الخاصيّات عن الوحدة السابقـة الذكر غير أن أراضيها تبدو في بعض ڤياداتها أقل خصوبة وربما كـانت الظرفية الطبيعية (نقص الأمطار) قد فعلت فـعلها أكثر من اللاّزم بهـا، وتشتمل هذه الڤيـادات العشر على 113.100 فقير أي 21،13٪ من مجمل الفقراء .

وفي الواقع فـإنّ الوحدات الثـلاث السابق ذكـرها هي الجهـات التي بدت من خلال الإحصائيّات، الڤيادات الأقل فقرا أو لنقل هي الڤيادات التي كانت لها نسـبة من الفقراء أقل من المعدّل العـام، وهي تشترك في كونها كـانت تقليديّا مناطق "ميـسورة" تنامت فيهـا الثروات وأفرزت في نفس الوقت التناقضات الاجتماعية بهـا «فئة» من الفقراء المحرومين من تلك الثـروات وإن سـاهمت في تنميـتهـا ممـا لا شك في ذلك. كـمـا

ساهمت ظرفية ما بعد الحرب في تضخيم عدد فقراء هذه الجهات. فهل يعني ذلك أن قيادات الوحدات الثلاث السابق ذكرها هي قيادات "مرفّهة" مقارنة بغيرها من القيادات؟ لا أظن ذلك، فقد كان يتنازع بعض هذه القيادات موقعان : فالبعض منها سيحظى، بعيد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعيد الأزمة بمجمل الاستثمار المالي (صناعة، خدمات. . .) مكّنها من الإفلات جزئيّا من واقع البؤس الذي يعيشه معظم أفرادها، على حين تزداد وضعيّة بعض القيادات الأخرى تأزّما بل تعيش الإهمال فيتضخّم بها من ثمة عدد العاطلين والفقراء بفعل مزيد التسيّب في استغلال الأرض وتناقص الاستثمارات في الميدانين الاقتصادي والتجهيز الأساسي.

في نفس الوقت تظهر نسبة الفقراء ببعض القيادات داخل هذه الوحدات الثلاث غير قارّة بل إن هذه النسبة تبدو قابلة للتقلّص بتحسّن الأوضاع الطبيعيّة، وكان هذا شأن قيادات الساحل التونسي أو شمال الظهر التّونسي (سهول مجردة) ذلك أن تناقص مداخيل سنوات 1945–1948 قد أعطى بعض القيادات نسبا من الفقراء تتجاوز معدّلها المعتاد الخاص بامكانيّاتها وواقعها .

ومهما كان الأمر فإنّ الوحدات الثلاث المشتملة على 23 قيادة قد ضمت 40،26٪ من فقراء البلاد .

د ـ الوحدة الرابعة :وهي تشمل مجموع القيادات التي تعادل نسبة الفقراء بها المعدّل العام بالبلاد وتفوقه (من 20٪ إلى ما دون 25٪) وهي 4 قيادات : ماطر، تبرسق، جبنيانة والأعراض وتضم 11،59٪ من مجمل فقراء البلاد وهي قيادات فضلا عن فقرها الاقتصادي الهيكليّ تفتقر إلى بدائل "تعويضيّة" ولذلك فإنّ نسبة الفقراء بها هي أقرب للتّزايد والتكثف رغم إمكانيّة تبدّل الأوضاع الظرفيّة .

هـ ـ الوحدة الخامسة : وهي مجموع القيادات التي يمثّل الفقراء بها من 25٪ إلى ما دون 30٪ وهي 3 قيادات : الجلاص، القصرين، الصخيرة. وهي مناطق محدودة الخصوبة منعدمة البدائل التعويضيّة ولم تحض باستثمارات خاصة في الفترة الاستعمارية بل إنها قد تُرِكَتْ ليعيش مواطنوها على المزاوجة بين إقامة الزراعات المعاشية (زراعات شاسعة جاهدة) وتربية المواشي، ولذلك فإنّ إقتصادها، ومن ثمّة واقعها الاجتماعي، يتأقلم أيضا بصورة متأكّدة مع الظروف الطبيعيّة، وتضمّ هذه القيادات الثلاث 76،9٪ من مجمل فقراء البلاد.

و ـ الوحدة السادسة : وهي تضمّ القيادات التي تفوق نسبة الفقراء بكلّ وحدة منها 30٪ وهي المناطق الخطرة بالبلاد وتمثّل المناطق الأكثر فقرا وهي 8 قيادات : القيروان، أولاد عيّار، السّواسي، قفصة، الهمامة، مدنين، تطاوين، بن قردان ،وتشمل 36،38٪ من فقراء البلاد، ولها نفس خاصيات الوحدتين السابقتين وربّما وصلت نسبة الفقراء ببعض قيادات هذه الوحدة إلى 40٪ (بن قردان، قفصة) و50 ٪ (مدنين، تطاوين) بل وحتى إلى أكثر من 60٪ (الهمامة) وهي نسب تفصح عمّا آلت اليه الأوضاع من سوء وتعاسة. غير أنّ ميزة هذه الوحدة الأخيرة مقارنة بالوحدتين السابقتين تتمثّل إمّا في فقر الإمكانيات الاقتصادية (تربة قاحلة، انعدام صناعة وخدمات) أو في توقّف بعض النشاطات لانعدام الطلب (مناجم فسفاط، جمع الحلفاء) .

ولعلّنا لا نغالي حين نبيّن أن مجمل هذه الوحدات الثلاث الأخيرة يمثل القطب الثاني الموازي بالبلاد، فهي تضمّ القيادات التي تفوق نسبة الفقراء بها المعدل العام، وعرفت من ثمة منذ بعيد الحرب منعرجا خطيرا في تاريخ واقعها الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن سياسات ما

بعد هذه الفترة لن تزيدها إلاّ اغراقا في ما تميّزت به. ففضلا عن عدم حلّ المسائل الهيكليّة الخاصّة بوجود الفقراء بمناطق الوحدات الثلاث السابقة الذكر فإن الأسباب الثانوية المؤديّة إلى الفقر بهاته الجهات جميعها هي أقرب إلى الإستمرار والديمومة منها إلى التغيّر، فحتّى وجود مناجم الفسفاط بقفصة لم يمنع وجود نسبة كبيرة من الفقراء بها (انتفاء البيع...). ونتيجة لما تقدّم تعرف هذه الوحدات الثلاث أوضاعا أقرب إلى تأبيد ظاهرة الفقر بها، من ذلك ما يمكن معاينته اليوم نتيجة المسار الطبيعيّ لموروث الأمس. بل إننا يمكن أن نعاين بسهولة "**هلال الفقر**" هذا الذي يضمّ الوحدات الثلاث والذي يوجد طرفه الأعلى في قيادتي القيروان والسواسي وطرفه الأسفل في قيادتي تطاوين وبن قردان ويتضخّم "وسطه" ليشمل قيادات الهمامة قفصة والأعراض وهو الهلال نفسه تقريبا الذي أقرّته - بشيء من الإستثناءات - الدّراسات اللاّحقة لا سيّما مشاريع ما اصطلح على تسميتها "بخارطة الاولويات الجهوية" سنة 1982 [40].

إنّ هذه القيادات على قلّة عددها (15 قيادة من أصل 38) وعلى قلّة عدد سكّانها (لا تشتمل هذه القيادات سوى على 36،42٪ من مجمل سكان البلاد دون إعتبار لعدد سكّان العاصمة) تضمّ قرابة 60٪ (59،71٪) من الفقراء، وهذا ما يؤكّد عدم إرتباط ظاهرة الفقر والفقراء بالمسألة الديمغرافيّة فليست القيادات الأكثر سكّانا هي بالضرورة الأكثر فقرا كما يحلو للبعض تأكيد ذلك، أو لنقل إن أسبابا أكثر عمقا تفسّر كثافة عدد الفقراء بهذه الوحدات ولا يتدخّل نسق النموّ السكّاني الا بقدر ضئيل في إثبات الظاهرة رئيسيّا. اذ تجب العودة إلى واقع هذه

(40) Commisariat Général au Développement Régional ; **carte des zones d'intervention prioritaire**, oct. 1982.

المناطق قبيل الفترة الاستعمارية وأثناء هذه الفترة، كما يجب البحث في طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بها وإمكانيات هذه الجهات في المستوى الاقتصادي حتّى نتكشّف عن مدى إسهام هذه المعطيات في "التخلف" الاقتصاديّ الذي طبع هذه الجهات مقارنة بغيرها من المواقع كما يجب تبيّن مدى فعالية العوامل الطبيعيّة في هذه المناطق التي تعتبر "بوّابة" الصحراء في أغلبها. وهل يعني ذلك **اليوم** القبول **بموروث الأمس**؟ لا أظن الأمر بمثل هذا اليسر لا سيّما أن الفقراء أنفسهم لم يكونوا قابلين بهذا الواقع منذ بعيد الحرب العالميّة الثانية وقبل ذلك أيضا .

IV ـ الفقراء بين التوظيف السياسي والنضال اليوميّ

كنّا أومأنا في غير هذا الموضع إلى بداية تشكّل نواة صلبة من الفقراء يمكن عدّها "فئة" بالنظر إلى عددها وطبيعة عيشها وآفاق "نجاتها"، وتتأكّد لنا صلابة هذه النواة أكثر بالنّظر خاصّة إلى بعض العوامل الجديدة التي صارت تجمع فيما بين عناصرها. فقد ولّد الفقر في ذوات هذه المجموعات المعوزة نفسا نضاليّا قويّا من أجل تغيير أوضاعها الخاصّة ولم لا السعي إلى تغيير أوضاع كل سكّان البلاد، بل ربّما أقرّت بعض جموع هؤلاء الفقراء ممّن كان لهاحسّ سياسيّ ووعي طبقيّ بأنّ تغيير أوضاعها الخاصّة يمرّ حتما عبر تحرير البلاد اقتصاديّا وسياسيّا .

إنّ مثل هذه المعطيات تدعم ما انتهينا اليه من أنّ ظاهرة الفقر والفقراء، قد تجاوزت بالبلاد التونسيّة منذ بعيد الحرب الثانية – وقبل ذلك أيضا – المسألة العددية، وصارت تهمّ شرائح بأكملها عرفت العوز والإملاق. فالمجتمع بتونس – وفي تقديرنا نعاين الظاهرة ذاتها بالمستعمرات وبأشباه المستعمرات – صار يعيش بفعل الاستغلال

الاستعماريّ المتوازي مع الاستغلال الطبقيّ الداخليّ هذا التفقّر الجماعي، المؤدّي إلى خلخلة المجتمع ككلّ. فخرجت بذلك الظاهرة من فرديّتها الضيقة لكي تصبح دلالة جماعيّة على واقع شرائح بأكملها، بل لم تعد الظّاهرة وصمة تسم الأشخاص فرادى لكي تصير سمة تطبع تاريخ مجتمعات صارت ترزح تحت نير التخلفّ ساهم الاستعمار المباشر وغير المباشر في إثباته بل وتأبيده .

ولعلّ وجود مثل هذا الحجم المفزع من المعوزين والمحتاجين والذي طبع تاريخ تونس الاقتصاديّ والاجتماعي إثر الحرب هو الذي سيطبع أيضا تاريخها السّياسيّ بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

فلقد إنتاب السّلط الاستعماريّة قلق غير خفيّ من هول هذه الجموع، وقد تأتّى هذا القلق عبر مستويات عدّة. فكيف السبيل إلى إعالة هذا العدد المهول من الجيّاع ؟ وكيف السّبيل إلى الحدّ من عددهم ؟ وهل تكفي سياسة إقامة "الحظائر" وتوزيع المعاش على البعض من المحتاجين لإزاحة هذا "الخطر" ؟ إن "تضافر جهود" السّلط المركزيّة والسّلط المحلّية لم تمكّن البتّة من "خنق" الظاهرة في المهد، كما أن التغيير السياسي في هرم السلط الفرنسية بتونس (تعويض المقيم العام) أثناء هذه الفترة لم يحلّ أبدا أي جزء من المشكلة. فضلا عن ذلك فإنّ العمل على توحيد جهود الفرنسيين وبعض التّونسيين والتي أدّت إلى بعث "لجنة تضامن فرنسيّة تونسيّة" منذ أفريل 1947[41] قد كانت نتائجها محدودة، وعلى أيّ حال لم تتبيّن اللجنة مسألة الفقراء وحاجياتهم إلاّ عبر الأعطيات الخاصّة ذات الدعم المحدود. وقد تبيّن لهذه السّلط شيئا فشيئا أنّها غير قادرة على مجابهة الوضعيّة لوحدها ولذلك تكاثرت نداءاتها "إلى البلد الأم" طلبا للعون ورغبة في الدعم، والحال أن هذه

(41) (I.H.M.N) , Q.O 582 RG à Aff Etran. 15 Avril 1947.

السّلط كانت تعلم أن فرنسا الاستعماريّة تعيش أزمتها الخاصّة أزمة ما بعد الحرب، وهي لا تقدر ثمّ لا ترغب البتّة في إعالة تونس، وفقرائها بالذّات، هؤلاء الذين كانوا أشدّ الناس "تعاطفا و"تضامنا" مع الألمان في حربهم ضد فرنسا والحلفاء (!!) .

على أن قلق السلط الأكبر كان متأتّيا من "فتور" صورة فرنسا الاستعماريّة لدى الرأي العام العالمي، ذلك أن القوى التقدّميّة في العالم وحتّى بعض القوى "المستقلّة" قد أدانت الواقع الجديد الذي صارت تعيشه المستعمرات، كما أن بعض هذه القوى قد عاين واقع الفقر بالبلاد التونسيّة وأطنب في الحديث عن واقع الاستغلال الذي تعيشه شرائح بأكملها، وأبرز حالة المجاعة التي تسيطر على البلاد منذ بعيد الحرب، بل وقامت مجمل الصّحف ووسائل الإعلام العالمية بكشف هذا الواقع الجديد، فلم يكن من بدّ أمام السلط الاستعماريّة إلاّ الإقرار بجزء من الحقيقة، إذ كانت ترفض الاعتراف بوجود هذه المجاعة بالبلاد متجاهلة أمرها، مصرّة على اعتبار ما يقع في تونس مجرّد أزمة عابرة نتيجة تتالي سنوات من الجفاف فحسب[42] .

بل اتخذت مسألة الفقراء بتونس في نفس الفترة ورقة صراع فيما بين الإمبرياليات. فلقد أقرّت إنقلترا بوجود هذه المجاعة بتونس وقد تكون أوعزت إلى السلطة الملكية بمصر بالإسراع إلى تقديم العون للسكّان بتونس، فكان أن حمّلت الباخرة "فوزيّة" ببعض الأغذية وغادرت مصر متجهة صوب تونس، غير أن السّلط الفرنسيّة منعت إرساء هذه الباخرة بميناء تونس أو بغيره من الموانئ[43] ، رافضة قبول الاعطيات، ممعنة في عدم الاعتراف بوجود مجاعة بالبلاد، مدّعية أن المسألة لا تتطلب مثل

---

(42) (I.H.M.N) , Q.O 582, fol 5, RG à Aff Etran. 8 Avril 1947.

(43) انظر حول هذه المسألة (I.H.M.N). Q.O 682, Dos. Lutte contre la misère

هذا العون الخارجيّ ،مصرّة على أن ما يقع في تونس هو مجرّد مسألة ظرفيّة. وفي واقع الأمر فإن "فرنسا الحرّة" لم تكن لترغب في أن تظهر أمام الرّأي العام العالمي مخلّة "بواجبها" كدولة "حامية" كما أنها لم تربعين الرّضى تدخّل انقلترا في المسألة ممّا خوّل لها أن تضم إلى رصيدها نقاطا إيجابيّة في خلافاتها معها لا سيّما في مسألة المستعمرات. فالانقليز كانوا قد أرسوا منذ قبيل الحرب الثانية قواعد سياسة استعماريّة جديدة تعتمد الإقرار باستقلال المستعمرات سياسيّا مع مداومة استغلالها اقتصاديّا عبر نخب محليّة تختارها السلط الإنقليزية ذاتها، فهي تنظّم «البيت الدّاخلي» بطريقة تسمح لها، رغم إعترافها باستقلال المستعمرات المزيّف، بمواصلة نهب خيرات تلك المستعمرات وعصر نسغها. إنّ مثل هذا التكتيك كان يقلق فرنسا وهي الراغبة في ربط مستعمراتها إليها أكثر من أيّ وقت مضى، واستغلال انقلترا مثل هذا الظرف للتدخّل في الشؤون التونسيّة، عبر «الوساطة» المصريّة، ليس من البراءة في شيء. أما بالنسبة للإعانة المصرية فإنّ الملك فاروق قد ضمّن الإعانات مجموعة من صوره معتليا عرشه إمعانا في إذلال باي تونس "المتعاون" مع فرنسا في وقت صارت القاهرة فيه مقرا للجامعة العربيّة الناشئة، وموطن لقاء العرب في صراعهم ضد الصهيونية العالمية الراغبة في إنشاء دولة "اسرائيل"، وملاذ القادة السياسيين العرب لا سيما المغاربة منهم المؤسّسين مكتب المغرب العربي «المناهض»لفرنسا الاستعماريّة .

أمّا بالدّاخل، فقد مثّلت فترة 1945-1948 مدخل الأعيان إلى الانتفاع سواء من الناحية الماديّة أو السياسيّة. فقد استغلّ بعض ممثّلي السّلط الإداريّة الجهوية والمحلّية (قيّاد، شيوخ) الفرصة للتقرّب أكثر من «مواطنيهم» الفقراء ولئن لم يعيشوا بالضرورة الأوضاع ذاتها،

فكاتبوا الإدارات المركزيّة حول تعاسة أوضاع جهاتهم، ملحّين الطلب على ضرورة التعجيل بتقديم العون، مقدّمين تقارير ضافية حول تعاسة ماصار إليه مرؤوسوهم. وفي هذا المجال فقد تمثل دورهم الرئيسيّ في تهدئة الخواطر وامتصاص غضبة الجيّاع واستقبال وفود الفقراء[44] ومثّلوا خاصّة العازل الطبيعيّ فيما بين المعوزين الغاضبين الذين قاربوا الانفجار من جهة والقيادات السياسيّة المحلّية والجهويّة من جهة ثانية، فخشيتهم كانت تتجه صوب الإلتحام "الخطر" الذي قد يقع بين أوسع الناس الجيّاع و«المهمشين»، غير "المتسيّسين" عادة من جهة، وقيادة الأحزاب السّياسيّة أو النقابات المهنيّة أو الجمعيّات المنبثقة بالمناسبة من جهة أخرى. وقد مثّل هؤلاء أعوان الإدارة الإستعماريّة العين البصيرة المتتبّعة تحركات الجيّاع، الراصدة "بورصة" حرارة توجّهاتهم، عاملين على فكّ خيوط الترابط فيما بين الفقراء وبعض «محترفي» السّياسة.

وفي الواقع فقد لعب الدّور ذاته كل أعيان الجهات "المرفّهين" الذين لم تصبهم النكبة والذين لم يتوانوا في التّدخّل لإعانة السلط لتهدئة الغليان الشعبيّ وامتصاصه، ولم يكن ذلك خوفا على مصالحهم فحسب، وإنّما أيضا للتعمية على ما يكونون قد لعبوه في بروز هذه الظاهرة بهذه الحدّة وبتلك الشاكلة، فصاروا يمدّون "يد المساعدة" علّهم بذلك يمسحون من أذهان البعض اقتناعا بأنّ "الأغنياء" هم المتسبّبون في واقع الفقر هذا. بل ربّما أمعن هؤلاء الأعيان في المغالطة فسارعوا بتأسيس بعض الجمعيّات الخيريّة الجهويّة والمحلية لتقدّم الوجبات وتفرّق بعض الدقيق على المعوزين الذين يجدون أنفسهم، ولو عن غير اقتناع، يلهجون باسم أولياء "النعم" الجدد.

(44) انظر حول مظاهرة القلعة الكبرى
(I.H.M.N). R4, fol 936, Télégramme 29 janvier 1948

ورغم مالهذه التحرّكات من وجه إنسانيّ، فإنّ غاية هؤلاء الأعيان تذهب في إتّجاه محاولة إستغلال الفرصة للانتفاع بل ومزيد الانتفاع. فقد كان تأسيس الجمعيّات الخيريّة مدخلا للإشراف على عمليّات توزيع الأغذية والوجبات ضمن لجان جهوية، وهو ما يزيد في تدعيم موقع بعضهم الاجتماعيّ والسياسيّ. كما تزيد هذه العمليّات في تدعيم أواصر العلاقة مع السلط من جهة ومع أوسع الفئات الشعبيّة من جهة ثانية تمهيدا لاعتمادها رصيدا انتخابيّا حين تحين الفرصة. في حين يستغلّ بعض الأعيان الوضع بصورة مباشرة فينكّلون بمواطنيهم مثلما كان يفعل بعض ممثّلي السلط الإدارية، اذ كان شيخ عين الغزّازيّة (القيروان) يطلب من المواطنين (سنة 1948) دراهم (100 فرنك) عن كل فرد فقير يريد تسجيل إسمه في قائمات الوجبات الموزّعة مجانا أو في سجلاّت الحظائر. أما بعض شيوخ سيدي بوزيد فقد عيّنوا أبناءهم رؤساء مشرفين على الحظائر، فانتفعوا بهذه المناصب الجديدة[45] فإذا بالأقربين «أولى بالمعروف»، والحال أن الحظائر المشار اليها قد خصّصت للفقراء وبعض قدماء المحاربين لا غير.

وفي الحقيقة فإن هؤلاء الأعيان كانوا السبّاقين خلال هذه الفترة، إلى البحث عن ضمانات كبرى لمصالحهم. فقد كانوا يعاينون كيف عصفت الأزمة بعيد الحرب بإمكانيات البعض من المنتمين إلى الشرائح المحظوظة، فكانوا أسرع إلى إقتناص الفرصة لمزيد تنظيم أمورهم. صحيح أن إعتبارات سياسيّة قد حفّزت هؤلاء على التّشدّد أكثر أمام المستعمر، فالجبهة الوطنية التي تأسّست سنة 1946 وتجذّر الطرح السياسيّ المطالب بالاستقلال قد حفزا الأعيان على تصليب موقفهم أكثر، غير أنّ تطوّر الصّراع الاجتماعيّ بالبلاد وتشكّل قطب الفقر البارز

(45) (I.H.M.N.) R4, fol 416, C.C Gafsa à R.G

قد دفعا رئيسيًا هؤلاء "الأغنياء" إلى حزم أمورهم ورصّ صفوفهم أكثر، وهو ما يفسّر في نظرنا هذه التعبئة العامّة لبعث جمعيّات أعراف ونقابات صناعية أو فلاحيّة. إنّ تكاثر إنشاء هذه الجمعيّات والنّقابات[46] بعيد الحرب ليس له من تبرير منطقيّ في تقديري سوى رغبة هؤلاء "الأغنياء" في الوقوف متماسكين بين كفّتي كمّاشة لمواجهة خطرين داهمين : خطر تذويب مصالحهم وبعثرتها من قبل الاستعمار وأعوانه الاستعماريين من جهة وخطر إنفجار إجتماعيّ يذهب بمصالحهم جميعها من جهة ثانية. ورغم ما قيل عن ضعف هذه الجمعيّات (جمعيّات السدّاري) فإنها مثّلت درعا، ولو لحين، يحفظ مصالح هؤلاء الأعراف صناعيين كانوا أو كبار فلاّحين أمام حالة الفقر المنتشرة .

أما الفقراء أنفسهم، فلم يكن لهم من خيار سوى الدّفاع عن أوضاعهم بل لنقل أنّهم كانوا مجبرين قبل كلّ شيء على الدّفاع عن لقمة عيشهم، ولذلك فقد برهنوا عبر الممارسة عن هذا الغضب الذي يهزّهم وهم في الدرك الأسفل من السلّم الاجتماعي. فلئن كان شرف الإنسان العمل فهم لا يعملون في أغلبيّتهم، وإن كان شرفه أنه يأكل فهم جيّاع طاوون، وإن كان شرفه أنّه يضحك فهم لم يعرفوا طعم الإبتسامة منذ هدّتهم الأزمة. صحيح أن الجانب الأكبر من هؤلاء الفقراء كانوا، لسبب أو لآخر أقرب إلى الدّعة والتّسليم بالأمر الواقع، بيد أن جانبا آخر من هؤلاء الفقراء لم يتوانوا في البحث عن الشّكل "النّضالي" الذي يقيهم العوز. فالبعض إتّخذ له التسوّل والشّحاذة وسيلة وإن لا تغني هذه نفعا في الغالب، على حين اندفع آخرون بسبب الظروف

---

(46) يراجع في هذا الشأن الهادي التيمومي : **نقابات الأعراف التونسيين (1932-1955)** صفاقس 1983 .

الصعبة إلى عمليّات السّرقة العاديّة أو الموصوفة[47] فالجيّاع لا يقفون مكتوفي الأيدي أمام تخمة البعض، ولربّما تمّ في الغالب مداهمة المخابز والأفران ومخازن الطّحين والدّقيق بحثا عن الرغيف. كما عرفت مكاتب الإدارات الجهويّة والمحليّة نفس المداهمات، مثلما حصل بالمنستير، مع ما يتلو ذلك من إيقاف ومحاكمة. ويبدو أن هؤلاء الفقراء قد تبيّنوا حدود هذه التحرّكات العفويّة الفرديّة وربّما تنبّهوا إلى مخاطرها، فعدد الموقوفين المسجلين بإدارات الشرطة سنة 1948 قدر ب 13731 نفرا[48] ويعني ذلك بداهة إهانة متأكّدة ومحاكمة قاسية. كما أن الواقع المعيشيّ الجديد قد يكون ألّف بين الجماعة الفقيرة، ولعلّ التردّد على الأماكن ذاتها، والإلحاح في مطالبة السلط لكي تعيلهم وتعيل عيالهم قد أوجد هذا الحسّ الأولّيّ والشعور بالإنتماء إلى المجموعة ذاتها. فبدأت تحركّات هذه الجموع تتنظّم ببعض البقاع لكي تنفجر في شكل مظاهرات عارمة في المدن والقرى تجوب الشوارع منادية بالحاجة إلى المساعدة، مطالبة بالسّند، فكان هذا شأن جياّع سبيطلة[49] ومحتاجي القلعة الكبرى [50] وغيرها من المواقع. إنّ خروج هذه الجماعات الفقيرة إلى الشوارع للمطالبة بالخبز وتوزيع الأغذية وبالشغل للقادرين على العمل قد مثّل الخطر الأكبر الذي كانت تتخوّف منه السّلط وتخشاه، فهي تخشى هذه المواجهة لأنّها إستطاعت حتّى قبيل الحرب أن تحيّد هذه الجموع ولو لحين. أما واقع تونس

---

(47) سجلت سنة 1948، 7617 حالة سرقة عادية و 1044 سرقة موصوفة

(48) **Rapport sur l'activité des services du Protectorat. Grand conseil de la Tunisie.** 1949 ; «Etat des Affaires traitées par l'ensemble des services en matière de police judiciaire».

(49) (I.H.M.N), R4, fol 561, note 22 mars 1948

(50) (I.H.M.N) R4, fol 936, télégr 29-1-1948

بعيد الحرب فإنّه أفرز جماعات فقيرة إضافيّة، فضلا عن الجموع الفقيرة التّقليديّة فازداد الخرق اتّساعا لا سيما أمام عجز السلط عن تغطية قعودها. ومن الضروري التأكيد مجددا أنّ المسألة تتجاوز المسألة العدديّة : فغياب الأمل في حصول انفراج سريع واستعصاء الحلّ على السّلط ذاتها وانسداد الأفق المستقبليّ أمام أغلب الجموع وهو انسداد يرتبط أكثر بالواقع الهيكليّ. . . كل هذه العوامل جعلت تحرّكات الفقراء تتجذّر أكثر فأكثر. فتكوّنت نتيجة ذلك جمعيّات الفقراء مثّل العاطلون عن العمل نواتها الصلبة. فبحكم شغلهم واحتكاكهم بالواقع، وبحكم موقعهم السابق في دورة الإنتاج يكون هؤلاء العاطلون أكثر وعيا بالظروف الجديدة. ولذلك فهم يسارعون، ربّما أسوة بالتنظيمات المهنيّة التي عهدوها زمن كانوا غير عاطلين، بتكوين هذه الجمعيّات التي بدت صلبة في مطالبها على شاكلة لجان سوسة وكل الساحل. على أننا نجانب الصواب إن لم نبيّن أنّ هذه اللّجان كانت للأحزاب السّياسيّة والنّقابات المهنيّة اليد الطولى في تأسيسها وفي تنشيطها. فلئن بدا واقع الشرائح الفقيرة واقعا تعيسا فعليّا، فإن الجماعات السّياسيّة والمهنيّة حاولت أن تتّخذ نضالات هذه الجموع مطيّة لانتعاشتها : إذ كانت لجان سوسة والساحل تتكون بالأساس من العناصر السياسيّة "المتطرّفة" التي "تحاول إستغلال الفرصة للإنبثاث في صفوف الأوساط الشعبية" على حين صار صالح فراقب ومحمود قمحة يتحكّمان في مصير لجنة مساكن[51] وهما العنصران الفاعلان في حزب الدستور، بينما التحق عبد السلام عقير بلجنة "البطّالة" بالمنستير كاتبا عاما مساعدا بها[52] وهو من القيادات السياسيّة بالمدينة، مناضلا في صفوف حزب الدستور في

(51) (I.H.M.N), R4, fol 419, sousse 17 Avril 1948

(52) (I.H.M.N), R4, fol 428, note 31-5-1947

البداية لكي يلتحق بالحزب الشّيوعيّ عنصرا قياديّا إثر ذلك. ومن البديهيّ أن نبيّن أن هذه الجمعيّات مثّلت منفذا لهذه الأحزاب لكي تتمكّن من مواصلة العيش. فقد كانت فترة بعيد الحرب أحلك الفترات بالنسبة للأحزاب في تونس. فعلى إثر تفرّق كلمة "الجبهة الوطنيّة" مع أواخر أوت 1946 وما تبع ذلك من قمع استعماريّ خرجت الحركة الدستوريّة ضعيفة من "المحنة"، كما برزت صراعات وخلافات صلب "الدستور الجديد" سواء بداخل البلاد أو فيما بين المجموعات الموجودة بالخارج، وهو ما زاد في عزلة قيادته[53] ولذلك فقد استعملت هذه اللّجان من قبل هذه الأحزاب تقرّبا إلى الأوساط الشعبيّة وتملّقا لها. فتسرّبت إليها العناصر الحزبيّة كوسيلة ضغط على السّلط تارة ولكي تقود التحرّكات تارة أخرى حتى لا تفلت من يدها الأمور. أفلم نعاين القيادة الدستورية بمساكن تتدخّل لتهدّىء خواطر العاطلين عن العمل الراغبين في الالتحاق بسوسة وتثنيهم عن إنجاز مسيرة في إتجاه مكتب المراقب المدني والقايد احتجاجا على وضعيّتهم (!!) بل ربّما بادرت بعض هذه الأحزاب إمعانا في التّقرب من فقراء "السّاعة"، ببعث لجان خاصّة بغاية تجميع الإعانات والهبات وتقديم الوجبات إلى المحتاجين فكان هذا مثلا شأن الحزب الدستوري (الديوان السياسي) الذي انبرى منذ أفريل 1947 لتأسيس لجنة إعانة وغوث المحتاجين برعاية الهادي نويرة وإشرافه[54] وهو أحد قادته البارزين، وقد سارعت اللجنة ذاتها، في هذا الغرض، بتأسيس لجان جهوية يشرف عليها المسؤولون الدستوريون للقيام بنفس الدور في الجهات. فهل يكون الدستوريون قد

(53) لمزيد التفصيل حول واقع الحركة السياسية بالبلاد انظر:
M. Kraiem : **la classe ouvrière tunisienne et la lutte de libération nationale (1939-1952)**. Tunis, 1980.

(54) (I.H.M.N) , Q.O 582, fol 91, RG à Aff. Etran. 6 Mai 1947

رغبوا في استعادة الموقع السياسيّ القياديّ الذي أفلت منهم ؟ أم هم كانوا يرغبون فعليّا في أن يقوموا بدور تأطيريّ حتى لا تتجاوزهم الأمور ؟ .

فقد إتّخذت مكان الصدارة أثناء هذه الأحداث هياكل أخرى جديدة أقدمت فعليّا على تأطير هذه الجموع، لا سيّما المنظّمة النقابيّة الوطنيّة الناشئة، في غياب التأطير السياسي والحزبيّ اللازم والكافي. فقد مثّلت نشأة الإتحاد التونسيّ للشغل خير سند لهؤلاء الفقراء المعوزين بل انّ برنامج المنظمة المطلبي قد أولى أهمية خاصة لهم لا سيما العاطلين منهم عن العمل، حيث طالب مؤتمر المنظمة التأسيسي بإسناد منح خاصّة إلى البطّالين والمحتاجين غير القادرين على العمل[55]. وقد أولت منظّمة الإتحاد النّقابيّ للعمّال التونسيين ذات "الإتجاه الشيوعي" الأهميّة ذاتها لنفس المسألة لا سيّما أن قائمات البطّالين كانت تمرّ عبرها، بل إن عناصرها القياديّة كانت متنبّهة إلى المغالطة التّي يتعرّض إليها عامل "الحظائر" حيث كانت تعطى لبعضهم أجرة يوميّة أقلّ ممّا هو مضمون قانونيّا وهو ما مثّل مدعاة للإحتجاج أكثر من مرّة[56].

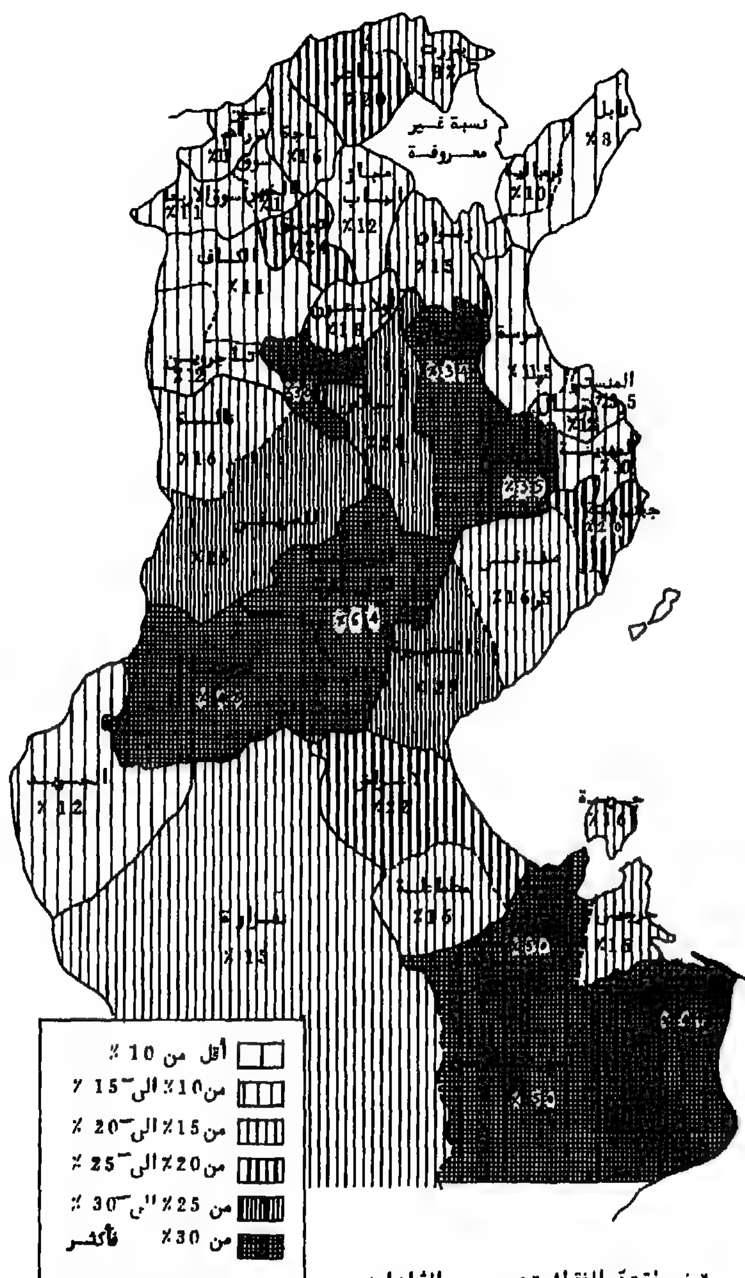
لقد تعهّدت هذه الهياكل المهنيّة فعليّا بطرح قضايا هؤلاء الفقراء لامن زاوية التوظيف السّياسيّ بل من زاوية المعظلة التي لا بدّ لها من حلّ، وقد نجحت على ما يبدو أيّما نجاح في تحسيس أوسع النّاس، ممّا ساهم في مزيد تأليب الرّأي العام على السّلط الاستعمارية، وفتح آفاق أرحب للتنظّم أمام الأطراف المهدّدة بالتّدحرج أكثر في السلّم الاجتماعيّ. ونتيجة لذلك انبرى مثلا المزارعون يرصّون صفوفهم على غرار ما يفعله العمّال في المدن ويؤسّسون نقابات مهنيّة تدافع عن

(55) M. Kraïem : la classe ... op.cit., p. 184

(56) (I.H.M.N) , R4, fol 429, CC à RG. Kef 3 Juin 1947

حقوقـهم وتحمي البعض من "مكتـسباتهم"[57] . كمـا تبيّن للعمال أكـثر فأكثر ان طرق تحسّن أوضـاعهم بعيد الحرب أمر غير يسيـر، ويمرّ حتما عبـر النّضال اليوميّ، ولم يمثل الإضـراب العام يوم 4 أوت وأحداث 5 أوت 1947 بصفـاقس سوى إحـدى حلقاته، على حـين تبيّن للفـلاّحين المفـقّرين بالأرياف والبـدو الفقـراء أنّ طريقهم الى النور ليـست معـبّدة بالمرّة، وأنّ اعـتماد القوّة المـسلّحة، ولم لا حرب العصـابات، أمر لا مناص منه فكانت حركتا "عليّ الصيد" في منطقة نفزاوة (1943–1944) وفـلاّقة زرمـدين (1945–1948) خـيـر تعـبيـرة عن هذا الشـكل العنيف للمـواجهـة في الأرياف. هل شـاركت جـموع الـفقـراء في التـحرّكـات الجـماعـيّة الـسـابقـة الذكر؟ نعـتـقد ذلك، بل نحن مُـتَـيَقّنُونَ من الأمـر فـالفقـراء بمسـاهمـتهم تلك ليس لهـم أن يخسـروا سوى الأغـلال التي كبّلتهم لسنوات عدّة .

(57) حول تأسيس نقـابات المزارعين انظر الهادي التـيمومي : **نقابات. . .** سبق ذكره ص 102.



* خريطة توزّع الفقراء بتونس حسب القيادات ونسبهم — سنة 1940 —

الطريقة المدانية
الأصول والطقوس والدلالات الاجتماعية

حفناوي عمايرية

مدخل في التصوف الشعبي

إن كانت دراسة التاريخ العام تكاد تقتصر على كتابة تاريخ الملوك والأعيان والزّعماء والمحظوظين عموما، فإن دراسة التاريخ الدّيني وقفت لدينا على تاريخ الأنبياء والتابعين والأيمة الكبار وكان نصيب التصوّف منها ضئيلا في عمومه، أضف إلى قلة العناية بدراسة الحياة الرّوحية رغم الاهتمام المتزايد بدراسة الاسلام السياسي خاصة، فهناك تفاضل وتمايز داخل الساحة الصّوفية إن صح التعبير، فقد غطت أسماء الحلاّج وابن عربي والغزالي والسهروردي عمّن سواهم، وظلت الطرق الدينية التي تعكس مرحلة تاريخية متأخرة زمنيا وتضفي على الحياة الرّوحية طابعا شعبيا جماعيا يخرجها من التأمل الفردي الفلسفي، في منأى عن الدراسات الجادة وينظر إليها على أنها في منزلة دونية.

لقد انصبت عناية الغربيين على دراسة الطرق الدينية لمعرفة الروح العربية ببلاد المغرب في أغوارها وأعماقها الشعورية واللاّشعورية وكان ذلك بهدف توظيف الموقف الاجتماعي للطرق الدينية في التأثير على السكان من خلال استمالة بعض القادة بالإغراءات المادية وبقطعهم امتيازات متنوعة واحاطتهم بهالة من الأبهة والمجد الظاهري على أمل إحداث حالة قبول أو استساغة ما للمشروع الكولونيالي. والواقع أن موقف الطرق الدينية من الاستعمار الفرنسي لم يكن موحّدا فهو مختلف من طريقة إلى أخرى وحتى الطريقة نفسها إختلفت مواقفها من الحضور الفرنسي[1] حسب البلدان وفي البلد نفسه حسب المراحل التّاريخية فالقادرية التي وقفت مع الأمير عبد القادر الجزائري متزعمة حركة المقاومة العسكرية منذ احتلال الجزائر 1830، هي ذاتها وقفت بعد نصف قرن مع الميزوني (زاوية الكاف) إلى جانب الاحتلال الفرنسي لتونس 1881. وبصورة عامة يمكن القول إن الطرق الدينية على اختلافها كانت أقرب إلى روح المقاومة في المرحلة الاستعمارية الأولى ثم وقع احتواؤها في المرحلة الأخيرة بعد أن فقدت كثيرا من نفوذها لصالح الحركات الوطنية الحديثة. وفي سلوك الطريقة الرحمانية شاهد على تطور الموقف السياسي للطرق الدينية لقد ناهضت الحضور

(1) Nadir (Ahmed) : Les ordres religieux et la conquête française 1830-1851. Revue algérienne de Sciences juridiques et Economie Politique Vol. IX, N 4, Déc. 1972-868.

انظر بصورة خاصة الصفحات 823 ـ 827 حيث يبيّن المؤلف انعدام الوحدة داخل الطّرق الدينية من حيث الأهداف والوسائل، فتأخذ فروع الطريقة الواحدة أشكالا مختلفة وفق الظروف الاجتماعية السائدة.

الفرنسي بالجزائر مما اضطرّها إلى نقل مقر زاويتها إلى نفطة بتونس[2] وقد أعطت ثورة المقراني 1871 زخما جماهيريا هائلا بعد انضمام شيخها الحداد إلى المقاومة. لكنها رغم هذا الماضي الوطني لم تفلت من الوقوع في دائرة التوجيه الفرنسي ولا سيما غداة الحرب الكونية الأولى فقد انضمت إلى بقية الطرق في الدعوة إلى نصرة فرنسا والحلفاء ضد السلطنة العثمانية التي اعتبرت ضالة وخادمة للسياسة الألمانية المعادية للإسلام[3].

يتناول هذا البحث تاريخ ظاهرة اجتماعية دينية، نشأت وتطوّرت في علاقة وثيقة بالتّصوف المغرب إذ هي امتداد له. ومن المعلوم أن الطرق الدينية المنتشرة بتونس، إن لم تكن كلها، فأغلبها وافد من الحدود الغربية أي من الجزائر أو من المغرب، باستثناء القادرية التي مقرها بغداد. أما الطرق الأخرى ذات الشهرة والانتشار مثل العيساوي والرحمانية والتيجانية فهي طرق نشأت في الجناح الغربي للعالم الإسلامي وأغلبها فروع وامتدادات لتصوّف أبي الحسن الشاذلي (593 ـ 656) الموافق (1196 ـ 1258).

الباعث على دراسة الطريقة المدانية ضمن الحلقة الدراسية عن تاريخ الفئات الشعبية بتونس هو كونها في أصولها وتطورها الراهن

(2) انظر موقف الرحمانية في الجزائر مفصلا في : Salhi (Mohamed Brahimà

Etude d'une confrérie religieuse algérienne, la Rahmania, à la fin du XIXè siècle et dans la première moitié du XXè siècle. Thèse de 3ème cylce, (dactylographiée), E.H.E.S.S.; Paris, 1979.

وأيضا دراسة التليلي العجيلي : الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي للبلاد التونسية 1881 ـ 1939. شهادة التعمق في البحث، كلية الآداب تونس 1987 مرقونة). ويتناول صاحبها موقف الطريقة القادرية على وجه الخصوص.

(3) رسالة من كبار مشائخ الطرق القادرية والرحمانية والعيساوية إلى جناب معتمد فرنسا المقيم العام فرتون، باللغتين العربية والفرنسية في Revue du Monde Musulman، 19، 1949، ص 275.

حركة دينية شعبية، نشأت خارج العاصمة والمدن الكبرى التي تستأثر بالغالبية الغالبة من الدراسات التاريخية، فالطريقة المدانية انتشرت بصورة خاصة بين السكان القرويين في منطقة الساحل ثم توسّعت نحو المنطقة الغربية (الجريد) والوسطى مثل مناطق قمودة والقصرين. وهي من بين سائر الطرق الدينية لم تتحوّل إلى ظاهرة فلكورية ولم تضمحلّ، بل بالعكس شهدت نموا وكسبت أنصارا جددا في زمن تقلّص فيه ظل التصوف وشاعت فيه الروح الفردية والنفعية بين الناس، ولا يخفى على أحد الأثر السلبي الذي يحدثه انتشار الفلسفة الوضعية في التّشريع والفكر السياسي والنظام التربوي على الحياة الرّوحية والدينية خاصة. وكذلك لم تنتعش الطّرق الدينية والتصوف عامة مع تعاظم موجة التّدين المشاهدة في الأعوام الأخيرة، فما أسمي بالصحوة الاسلامية الراهنة تأثر فكريا بآراء مناهضة للتّصوف ومعادية بصورة خاصة للطرق الدينية والتصوف الشعبي. فالصّحوة تصدر بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن آراء الامام إبن تيمية (توفي 728 هـ ـ 1331 م) وأتباعه المحدثين من أمثال الوهابيين والجماعات الاسلامية المعاصرة المعبرة عن إسلام انتفاضي سياسي وجميعها تدير ظهرها للطرقية والتّصوف بل تحاربها[4].

نتناول في هذا البحث الجوانب التالية :

أ ـ الأصول التاريخية للطريقة المدانية

ب ـ الطريقة المدانية، الزاوية، التعاليم الأتباع

ج ـ بعض الدلالات الاجتماعية والنفسية للتّصوف المعاصر من خلال الطريقة المدانية.

(4) ابن تيمية (تاج الدين)، الفرقان بين أولياء الرحمان وأولياء الشيطان ـ دار لقمان تونس (د. ت.)

أ ـ الأصول التاريخية للطريقة المدانية

2) ـ من الشاذلية إلى الدّرقاوية

كان المسلمون الأوائل يعيشون حياة بسيطة لا تعرف التعقيد أو البذخ وكان المسلمون في القرن الأول للهجرة يجمعون بين الدين والدنيا رغم تفاوتهم في طلب الحياة والخوف من الأخرى لكن مع انتشار الاسلام والاختلاط بالأقوام غير العربية وبتوسّع دور الحياة المادية وبروز تيارات تدعو إلى اللهو والانغماس في الملذات، نشأ النقيض أيضا أي تيارات تدعو إلى الزهد والتقشف، بل إلى الانقطاع إلى الذكر والعبادة وذلك هو التصوف في مبعثه وحقيقته. يقول ابن خلدون محددا نشأة التصوف الاسلامي «وهذا العلم من علوم الشريعة الحادثة في الملة وأصله أن طريقة هؤلاء القوم لم تزل عند سلف الأمة وكبارها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طريقة الحق والهداية، وأصلها العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاعراض عن زخرف الدنيا وزينتها، والزّهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه. والانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة، وكان ذلك عاما في الصحابة والسلف. فلما فشا الاقبال على الدنيا في القرن الثاني وما بعده وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا، اختص المقبلون على العبادة باسم الصوفية والمتصوفة. فلما اختص هؤلاء بمذهب الزهد والانفراد عن الخلق والإقبال على العبادة اختصوا بمواجد مدركة لهم»[5] .

إنّ هذا النوع من التّصوف الذي يصفه ابن خلدون هو التّصوف التأملي الفردي وهو تصوّف تأثر بالفلسفة الاغريقية ولا سيما

---

(5) ابن خلدون (عبد الرحمان)، المقدمة، باب التصوف.

الأفلاطونية المحدثة والنزعات الإشراقية والهرمسية، وأعطى ثماره في الأدب الصوفي، كما اكتمل على أيدي الحلاج وابن الفارض وابن عربي وغيرهم. وهذه هي المرحلة الأولى من تاريخ التصوف الاسلامي المرتبط بتاريخ الفكر الفلسفي وقوامه المعاناة الفردية. وكانت بلاد المشرق العربي وفارس منبع هذا الصنف من التصوف بصورة رئيسية. وقد انتهى مع القرن السادس الهجري ليحل محله نوع آخر من التصوف أقل ارتباطا بالفلسفة ومصطلحاتها وأكثر ارتباطا بحياة الناس. ويعد أبو الحسن الشاذلي زعيم المدرسة المغربية في التصوف الشعبي وباعث الطرقية. تتلمذ على أبي مدين التلمساني وهذا اتصل مباشرة بالغوث عبد القادر الجيلاني وأخذ عنه. وعن الشّاذلية تفرعت أهم الطرق الدينية العاملة ببلاد المغرب العربي، هذا بالرّغم من أن الأتراك كانوا يدعمون الطريقة القادرية بتونس والجزائر. ويوظفون دورها بالمغرب الأقصى للحد من سلطة الاشراف الأدارسة ثم العلويين هناك. وتخلل تاريخ التصوف صراع قوي بين الفقهاء المقربين من السلطة السياسية وبين الأولياء وشيوخ الصوفية الذين كانوا أقرب إلى الشعب فكان الناس «يلجؤون إلى الصوفية للتّخلّص من حاكم ظالم، وكذلك لاستجلاب دعائهم، وشفاعتهم وبركاتهم ووضع حد لموقف بائس»[6].

وكما تغلّب المذهب الأشعري في مجال علم الكلام بعد انتصار الغزالي له واجهازه على الفلسفة العقلية ببلاد المشرق ثم بالمغرب بتبني الموحدين له، كذلك تغلب في مجال التّصوف العمل على النظر، والتّعبد على التأمل، وابتعد الناس عن الخوض في قضايا المعرفة والوجود وبدأ الاهتمام بالسلوك وما يقتضيه من وجوب الطاعة وتربية

(6) بل (الفرد)، الفرق الإسلامية في الشمال الافريقي - ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الاسلامي ببيروت، 1981، ص 34.

النفس والزهد والتّقشف، والحرمان والزلفى إلى الله، وكاد ينطفي الجانب النظري في التّصوّف الإسلامي قبل مجيء العصر العثماني بنحو ثلاثة قرون»[7] وكانت أهم الفرق العاملة منذ أواخر القرن السادس هي:

ـ القادرية : أسّسها عبد القادر الجيلاني المتوفّى 561 هـ ـ 1166 م

ـ الرفاعية : أسّسها أحمد الرفاعي المتوفّى 576 هـ ـ 1182 م

ـ الشاذلية : أسّسها أبو الحسن الشاذلي المتوفّى 656 هـ 1258 م

ـ النقشبندية : أسسها محمد النقشبندي المتوفى 673 هـ 1275 م

ولم تعرف بلاد المغرب العربي إلا القادرية والشاذلية، وتعدّ الشّاذلية انعطافا في تاريخ الإسلام بالمغرب عاد بالأخلاق والتصوف إلى الأخلاق الاسلامية المبنية على القرآن والسُّنة وهي بذلك سجلت تجاوزا للتّصوف الفلسفي الذي هو تصوف النخبة المقصور على الخاصة ولا ينتشر إلا بين أفرادها وقد يشط بها عن تعاليم الإسلام. أما عن المذهب الشاذلي فقد كان قريبا من حياة عامة الناس بعيدا عن الاتجاه التأملي فمن أقواله المأثورة : «إذا كان كشفك مخالفا الكتاب والسُّنة، فتمسك بالكتاب والسُّنة ودع الكشف، وقل لنفسك : إن الله قد ضمن لي العصمة في الكتاب والسُّنة ولم يضمنها في الكشف»[8] وكانت هذه البساطة وذلك الطابع العملي السلوكي هو السر في انتشار الطريقة الشاذلية بين البربر وسكان البوادي وتغلغل الطرق المتفرعة عنها في أواسط افريقيا بين أقوام لم يعرفوا الإسلام إلاّ في لونه الطرقي. غير أن الإصلاح الشاذلي لم يستطع التخلص من قبضة الانحطاط الذي

(7) الطويل (توفيق)، التصوف الإسلامي إبان العصر التركي، مكتبة الآداب، القاهرة، 1946، ص 62.

(8) الصغير (عبد المجيد)، إشكالية اصلاح الفكر الصوفي في القرنين 18/ 19، دار الآفاق الجديدة، المغرب، 1988، ص 34.

سيطر على المجتمعات الاسلامية في القرون الأخيرة ولا سيما خلال العهد التركي حيث اختلط التصوف بالشعوذة وعم الجهل، فهذا الشعراني أكبر متصوّف في العهد العثماني يسجل أنه تتلمذ على سبعين شيخ لا يعرف أحدهم النحو[9] . لذلك استوجب الإصلاح وكانت منطقة المغرب الأقصى وغرب الجزائر مبعث حركات صوفية حاولت أن تنفض الغبار عن المذهب الشاذلي وتطعمه ببعض التجارب والحدوس الجديدة خاصة وأن المتصوّفة وقد تأثروا بفكرة المهدية فأصبحوا ينشدون شرف النسب وذلك ضمن «الطوفان الشريفي الذي أصاب الصوفية ورجال الدين والأشخاص المهمين خصوصا في غرب الشمال الافريقي»[10] وصار شيوخ الطرق محل تقديس خاص يجنون المنافع كلما أظهروا تعاليا وترفعا عن أتباعهم، بل إن بعض الطرق اقتصرت أو كادت تقتصر على الوجهاء والخاصة مثل الطريقة الريسونية بالمغرب الأقصى (في القرن 18) التي لا تضم سوى الوجهاء والأعيان وسائر ذوي الحيثيات[11] . بالمقابل ظهرت الطريقة الدرقاوية نسبة إلى مؤسسها العرفي الدرقاوي (1159 ـ 1239هـ) (1745 ـ 1833 م) فأخرجت التصوف من الكهوف والزوايا إلى الحياة العملية وكانت مفتوحة لجميع الناس بدون ميز، كما دعا بعض أتباعها إلى التّخلص من التصوف القائم على خرق العوائد فشاعت بين المغرب والجزائر قبل أن تصل إلى تونس في شكل الطريقة المدانية موضع بحثنا. ومما يلاحظ في هذا المجال هو تأخّر الطريقة الدرقاوية في الدخول إلى تونس بالمقارنة مع

(9) الطويل (توفيق)، المصدر المذكور، ص 47.

(10) بل (الفرد)، المصدر المذكور، ص 424.

(11) الصغير (عبد المجيد)، المصدر المذكور، ص 88.

الطرق المعاصـرة لها مثل الرحمانيـة والتيجانية والعيـساوية، التي وفدت إلى تونس في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

2 ـ **الطريقة العلاوية :**

تعود الطريقة المدانية إلى الطريقة العلاوية التي مقرها مدينة مسطغانم بالجزائر. وهي متفرّعة عن الدرقاوية إذ أخذ شيخها عن أتباع العربي الدرقاوي وهو الشيخ أحمد البوزيدي الغماري السلماني المتوفى سنة 1229 هـ/ 1794 م. وهو من دعاة الاستقامة الأخلاقية والوقوف عند حدود الشريعة على هدى تعاليم أبي الحسن الشاذلي.

تنتسب الطريقة العلاوية إلى مؤسسها الشيخ أحمد بن عالية (1869 ـ 1934)[12] وهو من أصل كرغلي أي مولود من أب تركي وأم جزائرية، انتمى في بداية أمره إلى الطريقة العيساوية ولكنه نفر من طقوسها الاستعراضية ثم انضم إلى الشاذلية الدرقاوية ذات الانتشار الواسع في المغرب وفي شرق الجزائر والتي تدعمها الدولة العلوية بالمغرب ضد السّيطرة التركية والأطماع التركية على حدودها الشرقية. تنقل أحمد العلاوي في بعض البلاد الاسلامية فزار تونس ومصر وسوريا وأقام عاما بعاصمة الخلافة القسطنطينية التي كانت تأوي شيوخ الطرق ينعم عليهم السلطان عبد الحميد ويساهمون في بسط نفوذه المهتز في أرجاء السلطنة. وكان من أشهرهم في ذلك العهد أبو الهدى الصيادي الحلبي نقيب الأشراف وشيخ الطريقة الرفاعية وهو بمثابة مستشار السّلطان في الشؤون الدينية والاعتقادية، وكذلك أسرة مظفر المدني وكان شيخها

(12) Berque (Augustin) : Un mystique moderniste, IIè congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord, 1936, pp. 691-776.
Dr. J.H. Probot Biraben : La Tariqa Alawiyya, in Cheikh Al Alawi. Documents et témoignanges. Editions, les Amis de l'Islam, Paris, 1984, p.8.

مقرّبا جدا من قصر يلدز أوتي به من ولاية طرابس الغرب ليكون في رحاب خليفة المسلمين، والمدنية هذه هي فرع من فروع الدرقاوية أقامت زاويتها ببلدة مصراتة بليبيا، وكانت مقصد المتعبدين والسواح من طلاب العلم والبركة، ومنهم الشاعر التونسي محمود قبادو الذي نزل بها وزاول طريقتها في التصوف عند رحلته الأولى من تونس في الثلاثينات من القرن المنصرم.

عاد أحمد ابن عليوة في 1909 إلى الجزائر، أي أنه حضر الانقلاب العثماني وشاهد بعينه وصول جماعة الاتحاد والترقي إلى السلطة وهم لا يقيمون كبير وزن للتّصوف، وتأثير مبادىء الثورة الفرنسية والوطنية العثمانية عليهم أوضح من تأثير الحركات الاسلامية السابقة والمعاصرة لهم.

على إثر دعوته شرع ابن عليوة في تأسيس طريقة شاذلية درقاوية تضم الفقراء والمتجمعين في الزوايا، أشهرها زاوية مسطغانم التي تشبه في هيأتها الدير المسيحي، وهي تحتوي على بيوت معدة لإقامة الزوار والخدم القائمين على خدمة المؤسسة، كما تحتوي على منزل للشيخ وأسرته وعلى قاعات مشتركة لعموم الفقراء والقصاد الجدد وأخرى خاصة بالمتقدمين في الطريقة إضافة إلى بعض الحجرات المعدة للخلوة التي تدوم أربعا وعشرين ساعة. عدا الطقوس اليومية من صلوات ودعوات، تقام بالزاوية الأم الحضرة الكبرى وهي مرة في السنة، عندها يرتل الشيخ بمساعدة خلفائه المقدمين الأذكار على الطريقة الدرقاوية الشاذلية فيرددون الورد الخاص بهم وهي عبارة «لا إلاه إلاّ الله»، رافعين بالرؤوس على أكتافهم اليسرى. وفي الختام يلتفت المقدم نحو الحاضرين ويختم الحضرة بالدعاء وقراءة الفاتحة. ويسجل بهذا الصدد أن تمايز الطرق بعضها عن بعض في المذهب يتمثل في اختلاف القيام

بالممارسات واختلاف الورد والصلوات الخاصة وكذلك اختلاف الفضائل التي يركز عليها مؤسس الفرق. فالقادرية تحث على الاحسان والخلوتية على العزلة والانفراد والعيساوية على تجاوز الاحساس الفيزيائي»[13] . على أن ذلك لا ينفي اشتراكها في كثير من الطقوس، من ذلك أنهم اتفقوا جميعا على أن ذكر الله والانشغال برياضة النفس أفضل من الاشتغال بالعلم (الدين). على أن عمدة الطريق الإكثار من ذكر الله حتى لا يكون للمريد شغل إلاّ بربه(. . .) وكان ميل السواد الأعظم إلى الجهر ما وسع ذلك»[14] . أما ما ينشده المذهب العلاوي فهو الوحدة مع الله وهو كثيرا ما يردد عبارة لمحي الدين ابن عربي مفادها «ابحث عن الله تجد اللهو وإبحث عن اللهو تجد الله». ويدون أن يؤمن بوحدة الوجود على طريقة صاحب الفتوح المكية، يرى الشيخ العلاوي أن على المريد أن يسعى في سبيل الحب الالهي، وذلك هو مقام الاحسان ولا يبلغ إلا جزئيا إذ تتفاوت فيه الارادات البشرية حسب ما يسميه الدرقاويون بالقلب العاقل.

تجمع الطريقة العلاوية بين تعاليم الشاذلية الدرقاوية وبين الخلوتية (مؤسسها عمر الخلوتي القرن الرابع عشر ميلادي) وبمقتضى تعاليم هذه الطريقة يخضع المريد لتمارين تعبدية تدوم 24 ساعة في خلوة تامة وبعضهم يتحمّل التمارين لمدة أيام متتالية وعندها تكتشف صاحب الخلوة وهو في معاناته على ضوء برتقالي. وقد عد المؤرخون للطريقة الخلوتية رؤية الألوان بالتتالي، الأزرق الأصفر الأحمر الأبيض الأخضر

---

(13) لمعرفة المميزات الخاصة بكل فرقة انظر الفصل الثاني من صفحة 99 إلى 19 خاصة :

Rin (Louis) : Marabouts et Khouans, Agler, Jourdan, 1884.

(14) الطويل (توفيق)، المصدر المذكور، ص 63.

الأسود. ليس للطريقة علاقة بالتنجيم أو بالسحر وكانت تقول بالسر أما فيما يتعلق بالطمأنينة فلا تعتمد الطريقة على مخدرات أو مؤثرات للتنويم. وأن فرعها بتونس أي المدانية يعتمد في تقديم المريد الجديد للحضرة الأولى على إلقاء مضغة في فيه من قبل المقدم كما رواها لي شخصيا أكثر من واحد من بين الذين انخرطوا فيها بجهة قفصة ثم انقطعوا عنها، أما الذين واصلوا طريقتهم بين حلقاتها فهم يتكتّمون في اظهار تفاصيل طقوسهم.

ب ـ الطريقة المدانية

1) النشأة والمواجهة السّلفية

تنتسب الطريقة المدانية إلى الشيخ محمد بن خليفة بن حسين ابن الحاج عمر المداني، ولد بقصيبة المديوني من بلاد الساحل التونسي (ولاية المنستير حاليا) سنة 1309 هـ الموافق لسنة 1888 م كما جاء في «برهان الذاكرين» وتحدد مصادر أخرى تاريخ ميلاده 1890[15] شغل أبوه خطة وكيل أحباس (أوقاف) الولي سيدي المديوني.

تلقى في صباه تعليما أوّليا في الكتاب فحفظ من القرآن نصيبا وألَمَّ بأصول العربية وتعلّم شيئا من مبادىء اللّسان الفرنسي ثم التحق بالزيتونة، فتتلمذ على كبار شيوخ عصره أمثال أبي الحسن النجار، وهو عمدة المذهب المالكي في عهده. وكان من أعداء الإصلاح وله ردود مشهورة على فتاوى محمد عبده وعلى مجلة المنار، كما تتلمذ على الشّيخ الطاهر بن عاشور وهو في طور الشباب. وكان ينحو منحى إصلاحيا في آرائه، غير أن موقعه الاجتماعي كان يحول دون الجرأة

(15) وثائق الحكومة التونسية : Série D, Carton 158, Dossier 16

بالإعلان عنها والسعي لتحقيقها. وكان المداني من التلاميذ الذين شملهم اضراب الطلبة الزيتونيين عام 1910. ويبدو أنه كان من العناصر النشطة مما أدى إلى فصله عن التعليم وهو على أبواب التخرج بشهادة التطويع، وخلال مرحلة الدّراسة تعرّف على المتصوف الجزائري أحمد العلاوي وذلك في غضون عام 1907، أثناء مرور العلاوي بتونس في رحلته إلى بلاد المشرق. ويبدو أن الصلة لم تنقطع بينهما، وعندما وضعت الحرب العالمية أوزارها وأسس زاوية مسطغانم التحق به مريده التونسي وقضى بين يديه ثلاث سنوات متعبدا، توجت بنيله الاجازة في الطريقة عن شيخها العلاوي. وهي التي مكنته من فتح زاوية لها بتونس. استقر المداني ببلدة قصيبة المديوني وتزوج وأنجب ثلاثة أبناء وخمس بنات. لم يبق على قيد الحياة من الذكور سوى الابن الأصغر محمد المنور وهو شيخ الطريقة الحالي.

يمتاز الشيخ محمد المداني بذكائه المفرط وبسعة اطلاعه على علوم الدين كما يشهد له بكفاءة على المجابهة والإقناع. مكنته هذه الصفات من بعث طريقته وسط بيئة تونسية وفي ظروف غير ملائمة لنشوء حركة صوفية وخاصة بعد تورط شيوخ الطرق في موالاة السياسة الفرنسية وبعد الهجومات التي قام بها السلفيون بتونس أضف إليها الدعاية الوهابية المروجة بواسطة مجلة المنار ذات الانتشار الواسع بتونس وكلها تحذير من الطرقية وتنديد بها. ظهرت الطريقة المدانية العلاوية بتونس عام 1919 وكانت في انطلاقتها مجرد زاوية شاذلية، ثم تحصلت على تأشيرة خاصة بها كزاوية علاوية مدانية مستقلة في 30 ماي 1940.

عرفت الطريقة المدانية مرحلتين تخللهما انقطاع في نشاطها المرحلة الأولى من التأسيس إلى غاية 1957 والثانية تبدأ من أوائل السبعينيات. حتى اليوم[16]. وقبل الدخول في خصوصيات الطريقة المدانية نورد أهم نقد سلفي صدر في تونس ضد الطرقية عامة والطريقة العلاوية وخاصة جناحها المغربي الطريقة الكتانية الذي أصبح شيخها عبد الحي الكتاني ناطقا باسم الحركة الطرقية.

ألف الشيخ عثمان بن المكي التوزري المدرس بالجامع الأعظم كراسا في نقد التصوف الشعبي سماه : «المرآة في إظهار الضلالات»[17] يتناول في المقدمة نقد التّصوف الشائع في عصره انطلاقا من مبدإ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض كفاية على رأي الامام ابن عرفة. ولكنه يجب على من تعين عليه، أن يقوم به لتفنيد البدع والمزاعم المنسوبة للإسلام[18] ويلاحظ التأثير الوهابي على فكر الشيخ ابن المكي المتمثل في التشديد على مبدإ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم تشهد أيضا صراعا بين الطرقية والسلفية فلا نكاد نعثر إلاّ على إشارات صادرة عن بعض الشيوخ تنتقد التصوف مثل الطاهر بن عاشور في كتابه «أليس الصبح بقريب» ومن المعلوم أن عبد الحميد بن باديس تتلمذ على الشيخ ابن المكي وتأثر بأفكاره في نقد الطرقية التي لم تتورع عن التعامل مع الاستعمار وخاصة في المراحل المتأخرة، لذلك نورد أبرز ما تضمنته الرسالة المذكورة لأهميتها في هذا الباب.

(16) استفدنا في تناول زاوية قصيبة المديوني من بحث الطالب سهيل بن الأزرق، «الطريقة المدانية أصولها وانبعاثها في الوقت الحاضر»، رسالة ختم دروس بالمعهد العالي للتنشيط الثقافي.

(17) ابن المكي (عثمان) : «المرآة في إظهار الضلالات»، تونس ـ المطبعة الرسمية 1330 هـ ـ 1912 م، في 24 صفحة.

(18) نفس المصدر، ص 4.

قسمها المؤلف إلى مقدمة وثلاثة فصول. المقدمة تتناول مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيلاحظ «أن أغلب رجال الزمان الذين انغمسوا في خابية أهل البدع ينفرون من الذي ينهاهم عن بدعهم وعوائدهم الذميمة التي لم تصادف قولا بالجواز ولو خارج الأئمة المقتدى بهم لأنهم يزعمون أن الفقيه العامل ضيق عليهم أو أن ما قاله صاحب بدعتهم هو الصواب وربما شتموه واستهزأوا به وعليه من ذلك فإن الله يستهزىء بهم ويمدهم في طغيانهم»[19].

وفي الفصل الأول يتكلم عن تحريم البدع في الاسلام من ذلك تحريم الرقص وتحريم تزين النساء وتطبيعهن للاجتماع بالزوايا والجبانات. ومن البدع اتخاذ طعام معلوم في ميلاد النبي وفي بعض المناسبات الشرعية. ومن البدع أيضا كراهة الجهال عقد النكاح في شهر المحرم والدخول فيه ومنها سابع الميت. ومنها تقديم الجهال على العلماء وتولية المناصب الشرعية بالتوارث والجاه لمن لا يصلح لها[20] وفي هذه الفكرة انتقاد موجه لارستقراطية الحاضرة التي كادت تحتكر المناصب الشرعية والعلمية بجامع الزيتونة وقد عانى المؤلف من حيف ذلك الميز المبني على المراتب الاجتماعية والأصول الطبقية ويستشهد على ذلك بقول بعضهم :

بلينا بقوم صدروا في المجالس ... لا قراء علم ضل عنه مراشده
لقد أخر التدريس عن مستحقه ... وقدم غير جامد الفعل خامده
وسوف يلاقي من سعى في جلوسهم ... من الله عقبى ما أكنت عقائده[21]

(19) نفس المصدر، ص 13.

(20) نفس المصدر، ص 18.

(21) انظر صعوبة وضع المكي بالزيتونة في :
Arnold Green : The Tunisian Ulama 1873-1915; Leiden E.J. Brill, 1978, p. 91

ومن البدع المنكرة «استعمال السبحة الرومانية الأصل في اليد والعنق ليظهر مستعملها للناس أنه من الذاكرين العابدين وكأنه لم يعلم أنه من المرائين الموعودين بالويل والعذاب لأن الرياء من الكبائر. . . والسبحة من عمل الرهبان، وما زال الرهبان يستعملونها حتى الآن، وإنما استعملها بعض المتصوفة ليظهر على نفسه أثر العبادة. . . فيتوصل إلى مقصوده وهو أخذ أموال الناس بالخيانة والتدجيل. ثم إن منهم من يأخذ سبحة، العقدة منها قدر العظمة هكذا فإذا مات وضعت على تابوت قبره ليصطاد بها ورثته أموال الناس، فتكون خيرا لهم من هنشير جليل أو سواني من زيتون ونخيل. فإذا وفد عليهم زائر، فإن كان من ذوي الهيئات استقبلوه بالتبجيل والتعظيم وفتحوا له تلك القبة المزخرفة وبعد أن يتم دعاؤه يقدمون له السماط وهو عبارة عن رغيف قدر الكف أو قطعة منه وهو من أفعال الرهبان. . . أو شربة ماء للبركة وذلك كله على سبيل الخدمة ليعطيهم المال للزيادة، وإن كان من الفقراء لم تفتح له تلك المصيدة.

وفي الفصل الثاني يهاجم ضلالة التشبه بالكفار مثل زخرفة المعابد وتقنين أيام عيادة المريض وغيرها من الممارسات المأخوذة عن الكافر.

وفي الفصل الثالث ينقد التدجيل أو التشبه بالصالحين مثل «من يدخل النار على زعمه ولا يحترق بمرأى من الناس، وذلك أنه لو كان صحيحا لكان بدعة ومنكرا إذ من شروط المعجزة اظهارها والتحدي بها، والكرامة عكس ذلك فإذا أظهرها للناس فقد خرجت من باب الكرامة». ومنهم الذين يمسكون بالثعابين ويتأنسون بها ومنهم من يلبس المرقعة، وبعض العامة يسمون أبناءهم بودربالة. . . وهو من الألقاب القبيحة في الشرع» وينعت المكي متصوفة عصره بالصيادين : «أصحاب

الشرك والحبالات وكثيرا ما يقع في شركهم من ينتسب للعلم. فضلا عن العامة والغالب أن العامة لا تقع في مهاواتهم إلاّ بعد وقوع الخاصة فيها فيتمكنون من تلك السنة الموهومة من سلب أموال الناس بالباطل فيصيرون أغنياء بعد أن كانوا فقراء وكثيرا ما يستندون إلى ذوي سلطان فيتوصل كل واحد منهم إلى مقصده. فبسبب ذلك تقوى شوكتهم ويظهر سلطانهم وهذا هو الأمر المقصود من أعمالهم، فهو أشد ضررا على المسلمين من العدو وأهل الربا فإن المرابي يدفع قليلا من المال ليأخذ عنه كثيرا... وشيخ الطريقة لا يدفع شيئا البتة ويأخذ أموال الناس بالدين (ص 20 و19)» ومنهم من تنتشر الأعلام على رأسه وهو من باب الشهرة والدعوى وأهل الايمان براء من ذلك (ص 20) ويزاد على نشر الأعلام ما هو أشنع وأقبح وهو ضرب الطبول والدفوف والأوتار ويمدحه أتباعه وقت ضرب الدفوف بكلام مناسب للضرب».[22]

وفي الختام يتناول قضية الظلم وسوء عاقبته ويعده من الضلالات.

لقد أطلنا في الاستشهاد من كراس عثمان بن المكي لأنه تضمن أوفى نقد صدر في تونس ضد التصوف الطرقي وكان له تأثير على الحركة الإصلاحية بالجزائر كما أثر في مسيرة الحركة الصوفية ذاتها بتونس وفي المغرب العربي عامة، وهذا ما حدا بشيخ الطريقة العلاوية إلى أن يرد على المكي برسالة أسماها «القول المعروف في الرد على من أنكر التصوف» طبعت في تونس سنة 1339 هـ.

ولمواجهة الهجمة ضد الطرقية انتصر شيخ المتصوفة بالمغرب الأقصى عبد الحي الكتاني للشيخ العلاوي فكتب تقريظا على رسالته

(22) ابن المكي(عثمان)، المصدر المذكور، ص 20.

ومنحه تأييدا فكريا إذ حاول الكتاني أن يثبت أن للتصوف «مرجعا دينيا في الإسلام؟»[23].

ورغم هذا الخلاف بين الطرقية والسلفية حول جوهر التصوف والعلم الباطني فقد سارت الطرق المتفرعة عن الدرقاوية وخاصة الطريقة العلاوية سيرة تقربها من الفقهاء والسلفيين وتقر بوجاهة الانتقادات التي وجهها المكي ومن قبله الوهابيون ضد أساليب الشعوذة وبعض الممارسات المنكورة، فأنكرت هي أيضا التبرك بالقبور وزيارة المقامات وبعض أنواع السماع مثل النقر على الدف (البندير) لكنها تمسكت ببعض الشعائر مثل استعمال المسبحة ودافعت عن الرقص أو التواجد الصوفي وكذلك قالت بالغناء أو الذكر بصوت جهوري وجماعي.

هكذا كان موقف التيار السلفي المسيطر على التعليم بجامع الزيتونة وفروعه يعادي التصوف الطرقي وقد انضمت إليه الحركة الوطنية الآخذة في النمو منذ الحرب العالمية الأولى. وبناء على ما تقدم يمكن القول إن الطريقة العلاوية المدانية ولدت في بيئة متحفظة إزاء التصوف وفي ظرف تاريخي انشغل فيه الرأي العام بالعمل الوطني وأخذ الاهتمام بالسياسة يستقطب النخب ويجذب الجماهير وفقد الدين بعض نفوذه واحتكاره للحياة الثقافية وتكوين الصفوة ذات الحل والعقد.

2 ـ الجانب الطقوسي في الطريقة العلاوية

مثل جميع الطرق الدينية ترتبط المدانية بسلسلة تشدها إلى الرسول مرورا بالشيوخ الذين تعاقبوا على مر العصور الاسلامية وفيما يلي

(23) الكتاني (عبد الحي)، ذيل على كراس أحمد العلاوي في الرد على ابن المكي «القول المعروف في الرد على من أنكر التصوف»، تونس 1339 هـ.

سلسلة المداني أو سندها التاريخي كما أوردها في كتابه : برهان الذاكرين، نضيف إليها بعض الشيوخ الأكثر أهمية[24].

- الرسول محمد بن عبد الله
- علي بن أبي طالب توفي 40 هـ/ 661 م
- الحسن بن علي توفي 50 هـ / 670 ك
- أبو محمد جابر
- سعيد الغزواني
- فتح السعود
- سعد
- سعيد
- أحمد (محمد؟) المرواني
- إبراهيم البصري
- زين الدين (محمد؟) القزويني
- محمد شمس الدين التركي
- تاج الدين
- فخر الدين
- تقي الدين
- عبد الرحمان المدني
- عبد السلام بن مشيش 625 هـ / 1227 م
- أبو الحسن الشاذلي 656 هـ/ 1258 م
- أبو القباس المرسي 686 هـ/ 1287 م

(24) هناك بعض الاختلافات في رواية السلسلة مع بعض السلاسل الأخرى الصادرة عن نفس الأصول، انظر مثلا سلسلة ابن عجيبة وهو درقاوي أيضا في :
Michon (Jean Louis), Le soufi marocain Ibn Ajiba et son M'iraj, Libr. Philo. Vrin, Paris, 1973, p. 304.

ـ أحمد بن عطاء الله الأسكندري 709 هـ/ 1309 م

ـ (تاج الدين)

ـ داود الباخلي

ـ محمد بحر الصفا

ـ علي وافي

ـ يحيى القادري

ـ أحمد بن عقبة الحضرمي 854 هـ / 1450 م

ـ أحمد زروق 986 هـ/ 1569 م

ـ يوسف الفاسي

ـ محمد عبد الرحمان العارف بالله

ـ محمد عبد الله الفاسي

ـ سيدي العربي

ـ علي الجمل 1194 هـ/ 1780 م

ـ العربي الدرقاوي 1284 هـ/ 1823 م

ـ أبو عزة المهاجي

ـ محمد بن قدور الوكيلي

ـ محمد البوزيدي

ـ أحمد العلوي

ـ محمد المداني

انتشرت الطريقة العلاوية في مناطق مختلفة من القطر التونسي فكونت لها فروعا بتونس وزغوان ومنزل تميم والسواسي وصفاقس والمحرس وقابس ونفزاوة والمنستير وفي القرى المجاورة لبلدة قصيبة المديوني مقر الزاوية الأصلية. وتوسعت في السنوات الأخيرة بعد

انبعاثها في السبعينات بمناطق الوسط والجريد ومناجم قفصة. وهي آخذة في الانتشار.

والمضمون الصوفي للطريقة المدانية هو الوصول إلى الحضرة العلية. لذلك يطلب من المريد أن يتحلى بمناقب أخلاقية مثل الورع والتوبة والزهد وكف الأذى بل تحمل الأذى والصبر عليه وعلى المريد أن يقتدي بشيخ إذ من الشائع لدى المتصوفة قولهم «من لا شيخ له فالسلطان شيخه». ويقول المداني موضحا وظيفة الشيخ : «وهو الرفيق الوحيد الذي يوصلك إلى الله بعد أن يسلك بك مخاوف الطريق ويفك أسرك من العوائق» لذلك فإن طاعة الشيخ والانضباط لتعاليمه من أوكد الواجبات على السالك في المذهب. ويتم التأهل للطريقة بواسطة المصافحة على اثر تيقن الشيخ من عزم المريد على المواصلة في تلقي المبادىء والتدرج في المقامات الصوفية. ويلقّن المنتسب الجديد ورد الشاذلية يضاف إنشاد بعض القصائد من نظم العلاوي والمداني وهو شعر تعليمي ليس بينه وبين الشعر الصوفي كما عرفه تاريخ الأدب العربي لدى ابن الفارض أو محيي الدين ابن عرفي مجال للمقارنة.

3 ـ الزاوية والاحتفالات :

تأسّست الزاوية المدانية بقصيبة المديوني سنة 1919 كزاوية شاذلية ثم صارت علوية مدانية بداية من الاعتراف الرسمي بهذه الطريقة في تونس عام 1940. وهي تحتل موقعا ممتازا إذ تقع على تلة تطل على البحر وتحتوي على عدة أقسام من طاحونة تابعة لأملاك الزاوية تلقاها على اليمين وأنت داخل من الباب الكبير يقابلها منزل الشيخ الحالي ثم تدخل فتجد على اليسار بيتا للصلاة وبه تقام بعض طقوس الطريقة مثل

تلاوة الورد، وتجد غرفة بها تابوت يضم قبر الشيخ المؤسس محمد المداني ومكتبة بها كراسات الطريقة وبعض الوثائق المتعلقة بها . وفي أسفل الدرج نحو البحر توجد ساحة كبيرة معدة لاقامة الاحتفالات الدينية المهمة.

وللزاوية نشاط يومي متنوع مثل استقبال الزائرين والقيام بالصلوات وترتيل الأذكار. وفي ليلة الجمعة تقام الحضرة التي هي جوهر الطقوس الصوفية وهي المناسبة التي تتكثّف فيها الحياة الروحية ويقع فيها المريد في حالة يتأهب فيها للتخلص من تأثير العالم الحسي في انتظار لحظة التجلي والالتحام مع الله. ويتخلل الحضرة المدانية السماع بدون استخدام آلات بانشاد قصائد في مدح الرسول والاشادة بشيوخ الصوفية. كما يتخللها رقص تحريك المريد لركبتيه وهو ثابت القدمين مع ترديد اسم الله مقتصرا على لفظ «آه». وتزداد سرعة الرقص طردا مع سرعة الانشاد حتى يتخمر المريد من شدة الوله. وقد يسكر ويطلع على الذات الالهية. وهذه العملية تعرف في مصطلح الصوفية بالمشاهدة. ودونها ذكر ومجاهدات ورياضات روحية يتفاوت فيها القوم في مدى بلوغ درجات السمو الروحي أي بلوغ المقامات العليا.

ومن عادات المدانية الاحتفال بليلة المولد النبوي الشريف وهي من كبريات المناسبات في طقوس الطريقة التي واظبت على احيائها منذ تأسيس الزاوية حتى الآن. وفي ليلة المولد يترحمون على روح شيخهم المداني ويولمون ويستمعون إلى قصائد في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى ترانيم في المواعظ وكذلك يردد اسم الصدارة «آه» حتى مطلع الفجر، ويحضر الحفل جمهور غفير يتوافد على زاوية قصيبة المديوني من أنحاء مختلفة من تونس وحتى من الجزائر.

4 ـ المدانية في طورها الجديد :

كان الأمر الصادر في جويلية 1957 القاضي بإلغاء ومنع نشاطها وتصفية الأحباس (الأوقاف) الخاصة والعامة ضربة قوية ضد الطرق والحياة الدينية عامة، فالأوقاف هي القاعدة المادية التي تمول المؤسسات الدينية، وقد رغبت السلطة في البداية حتى في أخذ مقر الزاوية ثم تراجعت أمام المستندات القانونية العقارية التي تثبت ملكية عائلة المداني لأصل الزاوية منذ التأسيس. وقد كانت المدانية متهمة أكثر من غيرها من الطرق بالتعاون مع السلطات الفرنسية قياسا على العلاوية في الجزائر والكتانية بالمغرب الأقصى. وقد تزعم عبد الحي الكتاني مشيخة الطرق بالمغرب وعقد مؤتمرا لها عام 1953 لمباركة خلع السلطان محمد الخامس ومساندة مجيء القلاوي صنيعة الفرنسيين وتنصيبه مكان السلطان الشرعي المخلوع. وكان ذلك الموقف وحده كافيا لإلقاء الشبهات على الطرق الدينية وخاصة فروع الدرقاوية المشار إليها. رغم هذه الموانع والمثبطات تمكنت الطريقة العلاوية من أن تحافظ على شيء من الاستمرار ولو في دائرة ضيقة وبصورة محتشمة. غير أن المضرة الكبرى التي لحقت بها كانت بسبب وفاة مؤسسها وشيخها محمد المداني في 14 ماي 1958، وقد انتقلت مشيخته الطريقة إلى إبنه محمد المنور وفق وصية من أبيه، لكن توريث الزعامة الدينية من الشيخ المؤسس إلى ابنه لم يمر دون أن يثير استياء بعض الأتباع وخاصة من الشيوخ وفي مقدمة المستائين الشيخ اسماعيل الهادفي التوزري الذي رأى أنه أجدر بالخلافة بحكم علمه وسنه وخدمته للطريقة ونشرها وكسب الأنصار إليها. وبذلك تكرس شيء من الانفصال بين جناحين للطريقة العلاوية. جناح شرقي مقره بقصيبه

المديون وجناح غربي مقره بتوزر. وهذا ما زاد في ضعف الطريقة التي لم تعد تضم في الستينات سوى عدد محدود من المريدين لا تشدهم إلى بعضهم إلاّ اقامة بعض الطقوس، صلوات وأذكار وذكر الفقيد والوفاء له. وقد كان الوضع السياسي فوق كل الاعتبارات السالفة الذكر، مناهضا لكل ما يخرج عن أجهزة الدولة التي احتوت أو كادت أكثر جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ومع بداية السبعينات عاد النشاط إلى الزاوية فأصبح يؤمها القصاد من تونس والجزائر. وقد اقترنت هذه العودة بتراجع الدولة عن سياستها السابقة تراجعا جزئيا، فقد وقع رفع الحظر عن الزوايا والاحتفالات الدينية الموسمية (الزرد) غير الرسمية. ويلاحظ ظهور تيارات دينية جديدة خلال هذه الفترة وأهمها تيار الاسلام السياسي. مع ذلك لم تتراجع الطريقة المدانية بل توسعت في مناطق جديدة مثل قفصة والقصرين وسيدي بوزيد، وأصبح شيوخها لا يقترصون على الاحتفالات والزيارات بل طوروا وسائل دعايتهم وصاروا يطبعون الكراريس والكتيبات يوزعونها على المريدين وضيوف الزاوية بمقابل مالي ينفق على المؤسسة. فتم طبع آثار الشيخ محمد المداني في كتيبات من أهمها : «منهل التوحيد على كفاية المريد»، و«برهان الذاكرين»، و«جوهر المعاني في رسائل الشيخ المداني». ويبدو أن الخلاف بين زاوية توزر وزاوية القصيبة في طريق الحل بإقرار مشيخة محمد منور المداني[25] ويسجل أخيرا استخدام وسائل الاتصال الكبرى في نشر مبادىء الطريقة، كالحصة الدينية التي يبثها راديو المنستير ينتجها ويذيعها الشيخ منور المداني شخصيا ورغم أنه لا يتكلم صراحة

(25) أفادنا بذلك الشيخ عبد المجيد اليعقوبي مقدم الطريقة بالمتلوي يوم 23/3/89.

باسم الطريقة لكنه بصورة غير مباشرة يساهم في نشر تعاليمها من خلال الموضوعات المطروقة في الحصص الإذاعية.

ج) بعض الدلالات الاجتماعية والنفسية للتصوف المعاصر من خلال الطريقة المدانية :

أول ملاحظة تستوقف الباحث في الطريقة المدانية هي نشوء هذه الطريقة في مرحلة متأخرة زمنيا، انصرف عنها الرأي العام نحو السياسة والعمل الوطني على حساب الاهتمام بالمسائل الدينية. هذا وقد بعثت الزاوية المدانية بمنطقة الساحل ذات الكثافة السكانية والوعي الوطني المبكر، ولربما كان احتداد الصراع مع الاستعمار الفرنسي عاملا على تشجيع سلطات الحماية على بعث الطريقة المدانية في منطقة عرفت بوطنيتها.

نعتمد على نتائج استبيان يتضمن معرفة السن والمهنة والمستوى التعليمي والحالة المدنية وزع في مائتين من رواد خمس مقاهي بقصيبة المديوني في صائفة 1987[26] . وكذلك على وضع مجموعة بقفصة تنتمي إلى نفس العرش أولاد (ص) وتضم هذه المجموعة 25 منتسبا للطريقة 14 رجلا و11 امرأة من الذين انخرطوا بالطريقة أو حضروا بعض الحضرات ثم انقطعوا عنها. وكذلك على مقابلة بتاريخ يوم 10 مارس 1989 مع الشيخ عبد المجيد اليعقوبي ممثلها بمدينة المتلوي وأحد مساعدي الشيخ اسماعيل الهادفي الأكثر نشاطا والأرسخ قدما، في معرفة الطريقة وهو يشتغل بالتجارة (بائع خضر)، ومتحصل على

(26) بن الأزرق (سهيل)، المصدر المذكور، الفصل الخامس.

مستوى زيتوني (الأهلية) تجعله عارفا بأمور الدين وهو خطيب جمعة بالمتلوى وصلته بالطريقة قديمة تعود إلى الخمسينيات وعمره نحو 53 عاما.

تفيد هذه النتائج المختلفة المصادر تنوعا اجتماعيا في تركيب الطريقة من حيث الجنس إذ يدخلها الرجال والنساء على حد سواء، لكن بنسبة أرفع للذكور. وقد تتسبّب طقوس الطريقة وخاصة السهر خارج المنزل في حرج يدفع إلى تخلي الأنثى عن الانتماء وخاصة إذا كانت من أسرة ربها غير منتم وهذه وضعية أربع صبايا في مجموعة قفصة من بين المنقطعين عن الطريقة. بالمقابل توجد أرملتان واحدة عجوز في العقد الثامن وأخرى كهلة (52 عاما) وهما المسؤولتان عن الأسرة في الأصل... ويلاحظ أن لكل منهما ابنا بالطريقة ويتعاطف بقية الأعضاء معها. أما عن العلاقات الدموية فهي احدى السمات المميزة للانتماء من ذلك أن عينة مجموعة قفصة تنتمي إلى عرش واحد وأغلبهم من فرع واحد من العرش. وغالبا ما تنتمي الزوجة نفس انتماء الرجل.

وتفيد المعلومات أن الطريقة لقيت في بدايتها صدى لدى الريفيين يفوق بكثير صداها لدى سكان المدن. وكان الفلاحون ولا سيما العمال الزراعيون والفلاحون الصغار والمتوسطون أكثر من يدخلها، ويضاف لهم بدرجة أقل الحرفيون والمستخدمون والموظفون الصغار، وفي جهة قفصة أساسا صغار التجار من أصول ريفية الذين نزحوا للمدينة في الستينات مع بعض الموظفين والمستخدمين مثل الممرض والمستكتب وعون الأمن. ورغم أن الطريقة تضم الأميين كما تضم المتعلمين إلاّ أن المستوى التعليمي لدى المريدين هو دون المتوسّط الوطني وقل أن نجد من بينهم من زاول تعليما عاليا. ورغم احترام الجمهور التونسي للعلم فإن الدرجة العلمية ليست محددة. من ذلك أن شيخها المسؤول بقفصة

(50 عاما) لم ينل إلا تعليما أوليا بالكتاب ورغم منافسة من هو أكثر مستوى علمي فهو محل رضى وثقة الزعيم اسماعيل الهادفي. ويفسر بعضهم بكونه ميسورا ومؤتمنا على الأموال التي تجمع في شكل اشتراكات وتبرعات للطريقة.

أما من حيث السن فإن صورة الطريقة المدانية أكثر نصوعا وإيجابية بين الشيوخ والكهول منها بين الشباب. فلم يشاهد في قفصة اقبال من هم دون 30 عاما على الطريقة وفي حالات نادرة يكون من بين أبناء وخاصة بنات أعضاء في الطريقة أي أن الوضع الأسري هو مصدر المعرفة والترغيب في الدخول.

أما فيما يخص المستوى المادي فأعضاء الطريقة من الفئات الشعبية حرفيون وعمال يوميون وفئات وسطى مستخدمون وتجار خاصة «تجار شنطة» من المتعاملين مع الحدود الليبية ومحترفي زيارة العمرة إلى الأماكن المقدسة. وفي هذا الصدد يسجل أن بعض أعضاء الطريقة تحت ضغط الحاجة لا يتورعون عن مخالفة بعض التّعاليم الإسلامية الواضحة من ذلك التعامل بالربا. فضعفاء الحال منهم مضطرون أحيانا للاقتراض بفوائد من لدى بعض الممولين لرحلات العمرة المتكررة لأسباب دينية وخاصة تجارية.

وأخيرا يسجل الملاحظ لسلوك المنتسبين مستوى الانضباط بينهم وطقوس الاحترام السائدة لديهم فلهم مصافحات خاصة وينادون بعضهم بلفظ سيدي مهما كانت أوجه الاختلاف في العمر وغيره وبصورة خاصة ما هم عليه من تضامن وتكافل. فهم متعاونون يساعدون ضعيفهم ويؤدون الأعمال الجماعية مثل اقامة مراسم الزواج أو بناء مسكن لأحدهم.

إن التكافل الاجتماعي هو المظهر المميّز للجماعات الإسلامية سواء كانت الجماعات الدينية السياسية أو الصوفية. وهو في نظرنا سرّ نجاحها في بلدان تمر بتحولات اقتصادية واجتماعية على غاية من الخطورة، فقدت فيها المجموعات القديمة (الطوائف الحرفية ـ القبائل ـ الزوايا ـ الخ) وظائفها، بل تفككت تحت وطأة العلاقات الرأسمالية الوافدة وبصورة سريعة وعنيفة في الغالب، دون أن توفر لها الحياة الاجتماعية الجديدة مقدمات الاستقرار والاندماج من موقع رئيسي في التشكيلات الاجتماعية، المتولدة عن ولوج الرأسمالية والتابعة لها. إن عدم استقرار فئات واسعة من السكان بحكم تردي أوضاعها المستمر وما تشعر به من ضياع وإحباط وهي تستسلم مقهورة للأوضاع الجديدة التي تضطرها إلى النزوح والهجرة، مفرطة بأعز عزيز عليها، أرض الآباء، وثقافة الأجداد. هو ما يجعلها تبحث عن الاستقرار الاجتماعي والنفسي وعن علاقات ترتضيها لنفسها، ولا تعامل فيها معاملة دونية واحتقار. إن الطرق والجمعيات الدينية توفر بعض هذه المتطلبات من حماية وتضامن، على المستويات المادية والنفسية والاجتماعية. فهي بهذا المعنى نواد ينضم لها الأتباع أو الفقراء لإحداث التوازن المختل في الحياة اليومية وبعث الطمأنينة فكل مشارك يشعر في خاتمة الاحتفال بالارتياح والنشوة ذلك لأن «تصريف المكبوت، والتنفيس أو التفريج النفساني يجريان بطريقة اجتماعية ومقبولة من الجماعة. ويظهر على السطح والوعي ما كان الجميع قد دفع بالفرد إلى دفنه في الأعماق»[27] ومن هناك ارتباط التصوف بالفنون الشعبية مثال الرقص الجماعي

(27) زيعور (علي)، الكرامة الصوفية والأسطورة والحلم ـ القطاع اللاواعي في الذات العربية، دار الطليعة، بيروت ص 1977، ص 64.

والموسيقى الايقاعية والغناء، ورغم نقد السلفية للتصوف الشعبي في اعتماده على هذه الفنون، فهو غير قادر، على التخلص منها جملة لأنها لا تؤدي وظائف ضرورية للجماعة. «لأن الرقص الجماعي البدائي ذو غايات هي استمالة الأرواح أو الاتصال بالقوى المسيرة للعالم، وانه يقوم بوظائف علاجية عند المرض، وطرد الشر، وانه متنوع الاحتفالات التي تدور حول فكرة الخصوبة في الأرض أو في النسل أو في الجني»[28] ونظرا لأهمية الاحتفالات فالمريدون مسؤولون أمام شيوخهم واخوانهم ولا يسمح لهم بالتخلف عن الحضرة وهذا عام في الطرق الدينية» ومن هنا اشتدوا في حساب من يتغيب عن مجالس الذكر، ولو اعتذر بالانصراف إلى دراسة الدين، ومن ارتكب ذلك وجب أن يؤنب نفسه أمام اخوانه، وترك الاعتذار استهانة بمجالس الله»[29] . وفي الطريقة المدانية وخاصة في جناحها الغربي إبراز لصورة الشيخ إلى درجة التضخيم لقدره، وما يلفت الانتباه هو تداول صورة الشيخ اسماعيل وتعليقها على جدران المنازل أحيانا، ويأخذ عليه منافسوه في المنطقة الشرقية تعاليه وتكبره على الفقراء، بل يذهب بعض المنشقين على الطريقة إلى اتهامه بالاستغلال والانتفاع.

ومن الجوانب الاجتماعية المميزة للطرق الدينية عامة والمدانية بصورة خاصة هو مكانة المرأة. فبقدر ما تغيب المرأة من الدين الشرعي فلا تتولّى القضاء أو الافتاء أو الأمانة أو الشهادة فهي حاضرة حضورا يكاد يكون مساويا للرجل في الحياة الصوفية ويكفي أن نذكر اسم رابعة العدوية قديما وأسماء السيدة المنوبية وأم الزين الجمالية في واقعنا

(28) نفس المصدر، ص 65.

(29) الطويل (توفيق)، المصدر المذكور، ص 63.

التونسي الأقرب عهدا حتى ندرك أهمية العنصر النسائي في هذا المجال من الاسلام. وقد كانت مواقف الفقهاء مناهضة للمتصوفة وكم مرة تمت محاكمة صوفي لأنه متحلل في سلوكه وقد حوكم ابن عجيبة أحد أتباع العربي الدرقاوي بمنطقة الريف المغربي في موفى القرن الثامن عشر بتهم منها، موقفه المناصر للمرأة تهمة، التأثر بالثورة الفرنسية القائمة وقتئذ»[30].

وأخيرا هناك جانب لا بد من الوقوف عليه وهو علاقة الطرق المتفرعة الدرقاوية بالمغرب في المستويات السياسية والفكرية والسلوكية، إذ يلاحظ على أتباع العلاوية والكتانية والمدانية مهادنتهم للسياسة الفرنسية بل «كانت فرنسا في الأقطار الثلاثة تؤيدهم جميعا بكل الوسائل»[31] بل رأى البعض في هيئة وسلوك أتباع المداني علاقة شبه وثيقة ببعض الفئات المسيحية فهم «يمتازون بإطلاق اللحي والركوب على العجلات واظهار النشاط والحزم كالآباء البيض»[32]. وقد كان العلاوي متأثرا في نظرته للعلاقة بالغرب بمواقف حركة السيد أحمد خان (1217 ـ 1898) بالهند الذي دعا إلى اصلاح الاسلام وحصره في الكتاب والسنة والاعتماد على الغرب سياسيا وهو يمثل نظرة الارستقراطية المسلمة التي فقدت نفوذها والمتخوفة من صعود الحركة الوطنية الهندية. كما كان العلاوي يحرص على الإخاء بين الأديان والأجناس وارتبط بعلاقات صداقة وثيقة مع بعض الأجانب الذين تعاطفوا معه، بعضهم أسلم وبعضهم لم يسلم وكان رائده في ذلك

(30) الصغير (عبد المجيد)، المصدر المذكور، ص 8 و191 وما بعدها.

(31) النيال (محمد البهلي): الحقيقة التاريخية للتصوف الاسلامي مكتبة النجاح، تونس 1384/ 1965، ص 341.

(32) نفس المصدر، ص 341.

تصـوف محـيي الدين ابن عـربي الذي كان يـنزع منزعا إنسـانيـا يتجـاوز الاختلاف في الدين أو المذهب، وفي ذلك قوله :

لقد صار قلبي قابلا كل صورة فمرعى لـغزلان ودير لـرهبان
وبيــت أوثان وكــعبة طــائف والواح توراة ومصحف قرآن
أدين بدين الحب أنى توجهت ركائبه فالحب ديـني وايماني

ومهمـا كانت دوافع هذه النظرة التي جلبت للطريقة أنصـارا في البلاد فقد كانت بالنظر إلى الظرف السياسي التي ظهرت فيه محل ريبة من قبل الحركـات الوطنية الـمغربيـة. أما اليـوم فلا نرى مـوجبـا لاستـمرار هذه النظرة، وإنمـا يجب البحث عـن استـمرار هذه الطريقـة دون غيـرها في بساطة طقوسها غير المنافسة للعقل وفي الضرورات النفسية والاجتماعية التي تضغط على الفرد في مجتمعات تمر بتحولات عميقة، تلبي الطريقة بعض تلك الضرورات.

بسم الله الرحمان الرحيم

نص الإجازة العلاوية الشاذلية

يقول الفقير إلى ربه عبده أحمد بن مصطفى ابن عليوة المستغانمي :

حمدا لربنا على ما أولانا من الكرم جل ثناؤه، يتزايد بتواصل النعم على العبد من مولاه. وأشكره على الباقيات الصالحات. في هاته الملة ملة ابراهيم حنيفا التي استلزمت بقاء هاته الطائفة التي سقاها ربها من لذيذ لطائف المحققين المخبر عنها في حديث سيد المرسلين : لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله فيا سعادة من تمسك بأذيالهم ويا فوز من اعتمد عليهم، فيشرب من مناهلهم، بشرط الاتصال بهم فحذف الواسطة اختلال والسير بدون دليل مظنة الضلال فإذا كانت الواسطة مطلوبة، فالاجازة إذن مشروعة ومرغوبة وهي على قسمين : قلبية ولفظية، فالقلبية هي التي خوطب بها صلى الله عليه وسلم في قوله : ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء. واللفظية هي المشار لها بقوله : «يا يحيى خذ الكتاب بقوة ولا بد أن تتقدم عليها الاجازة القلبية، وقد أخبر عن تقدمها في قوله وآتيناه الحكم صبيا، فهذه إجازة العارفين الذين لهم لسان صدق في الآخرين، هذا أيها الفقير الغاني، المتتسب الرباني محمد بن خليفة ابن الحاج عمر المشهور بالمداني وقد عاشرتنا أياما فأزال الله عنك حجبا وأوهاما، واستفدت منا بقدر مالك من الرغبة فينا وعليه فيجب أن تفيد اخوانك من العبيد، لأنه مهما

استفـاد الانسان إلاّ ويجب عليه أن يفيد إذ لا يحـل للإنسان أن يكتم ما أعطيـه من العلم السـديد فـهذه رتبـة الارشـاد تطلبك بكل الاجـتهـاد، فارشد من اسـترشدك وصل من قطعه، فانا أجزناك في الطريقـة الشاذلية الاجازة اللفظية تعضيداً لما تقـدم لك من الإجازة القلبية. وعليك بمحبة ربك فالله ينزل عـبده حيث أنزله العـبد من نفسه، فـأرجو الله لك دوام الوداد، واعلم أن المدد يكون بقدر الاسـتعداد ولا يخفاك ما عـرفته من سيرتنا فاتبع أحسنه ولا تقتد بتقصيرنا في الإرشاد فقد كان أستاذنا سيدي محـمد البوزيدي يسهـر الليالي العديدة لنفع العباد، واتبع سيـرة أسلافنا ومن أخـذنا عنه طريقنا فإنك مـتصل بهم مـا دمت على سيـرتهم فحـافظ بارك الله فيك على ودهم وعـهدهم فالله يحفظك وهو خـير الحافظين، وهو أرحم الراحمين وفي الختام أسأل الله العظيم بجاه نبيه الكريم عليه أفضل الصـلاة وأزكى التسليم أن يحفظنا فـيما منحنا ويوفقنا لمـا أمرنا. اللهم بحق نبيك الأكرم ورسولك الأعظم خـير من تأخر وتقدم. أسألك أن تهـيـيء له الصراط الـمسـتقـيم. فـإننا أوقفـناه ببابك يحـببك للخلق ويحبب الخلق اليك. فافـسح اللهم له معرفتك واحفـفه بجنود نصرتك وادخله في حـيز منعتك واحـفظ من تعلق به بفـضل الدخول لحـضرتك وكن يا مـولانا سمـعه وبصـره ويده ورجله وافتنه يا ربنا عن وجـوده في وجـودك حـتى لا يبـقى له وبه إلاّ مـا هو لك وبك آمـين بحـرمة سـيـد المـرسلين آمين. وكـتـب في الحـادي عشـر من ذي الحـجة عـام تسعـة وعـشرين وثلاثمـائة وألف هجريـة على صاحـبهـا أفضل الصـلاة وأزكى التحية.

أحمد بن عليوة

الجنوب الغربي التونسي خلال الفترة

(1856-1919)

قراءة في التاريخ الاجتماعي

من خلال الأدب الشعبي.

حفناوي عمايرية

تحاول هذه الدراسة تقديم قراءة خاصّة للتاريخ التونسي القريب ابتداء من النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وهي قراءة تركّز على منطقة الجنوب الغربي دون سواها لأسباب تتعلق بالمادة التوثيقية المعتمدة على المأثور الشفوي في أهمّ أشكاله أي الغناء والشعر الشعبي. وقد اقتصرنا على هذه المنطقة لصلتنا الشخصية بها، مما مكننا من الوصول إلى البعض من مخزون الذّاكرة الشعبية يتعذّر على مجهود فردي جمعه والالمام به في مدّة محدودة، إلاّ في حيّز جغرافي وبشري محدّدين. هذا بالاضافة إلى أن

تناول مثل هذا الموضوع يستوجب بداية توفّر عنصر المشاركة الوجدانية مع جمهور الحفظة والرواة وكذلك توفّر ملكة تذوّق الأدب الشعبي والقدرة على إدراك مواطن الجمال فيه لمعرفة تأثيره. وهذه المواصفات لا تكتسب إلاّ من خلال التنشئة في بيئة اجتماعيّة وثقافيّة ملائمة، مواصفات يتعذّر وجودها اليوم وفق مناهج علميّة حديثة طالما استمر إهمال تدريس الأدب الشعبي والبحث فيه بجامعاتنا ومؤسّساتنا العلميّة .

لا تدّعي هذه المحاولة الوصول إلى الجديد في وصف أزمة القرن التاسع عشر التي حفت بالمجتمع التونسي نتيجة تضافر عوامل عديدة داخلية وخارجيّة أفضت به في النهاية إلى وقوع تونس تحت الاحتلال الفرنسي، ولكنها تسعى إلى قراءتها من خلال وثائق خاصة صادرة عن عامة الناس تعكس وعيهم ومعاناتهم بدراسة المأثورات الشّفوية التي أمكننا الاطلاع عليها من مصادر مكتوبة أو مروية من إنتاج أبناء فلاحي الواحات الغربية أو البدو الضاربين في تلك الناحية. كما تقدم هذه المحاولة موقف السكان من الاستعمار بالتعرض إلى عمليات المقاومة الأولى في 1881 وبعض أشكال الرفض الأخرى تشكل رافدا من روافد الحركة الوطنية في ارهاصاتها الباكرة .

لقد اقتصرت الدراسات التاريخية إلى وقت قريب على تناول سير الامراء والأعيان وسراة القوم من سكان الحواضر، ورغم المجهودات الجامعية الهادفة إلي تخليص علم التاريخ من ربقة هذا الحصر وتوجيهه نحو دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فهو لم يتحرر كثيرا من أسر الاهتمام بالنّخب على حساب جموع الفئات الشعبيّة، ومردّ ذلك أمران أساسيان على الأقل :

1) ندرة المصادر والمراجع المتّصلة بتاريخ عامّة الناس الذين لا يشاركون في كتابة ما هو مدوّن فضلا عمّا هو محقق ومنشور، فقلة المادة المكتوبة المتعلّقة بالفلاّحين الذين تسود بينهم الأمية الى حدّ بعيد تحيلنا إلى مصادر غير كتابية وتؤدي الذاكرة الجماعيّة بالنسبة للتاريخ الحديث والمعاصر وظائف التوثيق والتسجيل.

2) اتجاه الدراسات التاريخية في تونس وفي البلدان حديثة الاستقلال عامة إلى تغليب النظرة الوطنية بما تعنيه من شمول وكلية، اذ هي تنطلق من اختيارات اديولوجية وسياسيّة تجنح إلى تجاوز ما هو جزئي ومحلي وخصوصي نحو ما هو عام ووطني. والواقع أنّ هذا الاتجاه الغالب على الدراسات في حقل العلوم الاجتماعيّة وغيرها يمثل ردّة فعل ضد اتجاه المدرسة الكولونيالية التي أوغلت في البحث عن الخصوصيات والمحليات دافعة بها نحو القاء ظلال من الشّك حول وحدة الانتماء للهوية العربية الإسلاميّة التي اتخذتها الحركات الوطنية منطلقا لعملها، فكان الاهتمام باللهجات والمعتقدات الشعبية وأشكال السّكن والزي وطقوس الاحتفال والزينة من أولويات البحث الذي تناول المجتمع المغربي خلال الحكم الفرنسي لا سيما في المغرب الأقصى والجزائر.

لقد اتجهت الدراسات الاجتماعيّة والتاريخيّة في العقود الثلاثة الأخيرة إلى البحث في مكوّنات الدّولة الوطنيّة الحديثة أي البحث في الاقتصاد والتنمية وفي دور النخب السياسيّة والنقابيّة المؤثرة بقوّة في مجريات الواقع الحي. ولا شك في أنّ هذا التوجّه تمّ على حساب الفئات التقليدية بما فيها النخب القديمة مثل الأعيان ورجال الدين. وبالنسبة للفئات الشعبية كادت الطبقة العاملة تستأثر بجميع البحوث. وكرّست السياسة الرسمية على المستوى الإعلامي والاعتباري تغييب

الفلاحين ودورهم في الكفاح الوطني وهذا ما يتجلّى في ضبط الأعياد الوطنية والمناسبات المهمة وفي تسمية الأحياء والشوارع المحدثة أو التي وقع تعريبها. وقد سرت هذه النظرة / الموقف إلى المجالات العلميّة الى حدّ ما فتأخّر الاهتمام بالرّيف .

وكانت مركزية السلطة الادارية والسياسية التي دعمها حكم الحزب الواحد عاملا اضافيا في رسم صورة عن التاريخ القريب والحركة الوطنية مختزلة إلى درجة تكاد تتجانس مع تاريخ الفئة القائدة في الدّولة الجديدة، وفي علاقة بالنزعة المركزية اليعقوبية الطاغية على التاريخ الفرنسي الحديث، أحد مراجع النخبة المحلية وما تقتضيه من اهمال للخصوصيات المحلية والإثنية. في علاقة بهذه النظرة اليعقوبية تتأسس الثقافة التونسية الجديدة الموافقة لمرحلة البناء الوطني، وقد سارت منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود دون أن تولي اهتماما جدّيا بالآثار الشفويّة والتعبيرات الشعبيّة والفلكلورية عامة. والحقيقة أن المجتمع التونسي يعد من أكثر المجتمعات العربية اندماجا وطنيا وثقافيا لغياب الاختلافات الأقوامية واللسانيّة والدينيّة فيه بصورة شبه تامة. ولكن هذا الانسجام الثقافي والسكاني لا يعني نفي وجود تناقضات واختلافات مأتاها التنوع النسبي في المناخ وأنماط المعاش والسيرورة التاريخيّة للمجموعات المؤلفة للمجتمع التونسي، فالاندماج الوطني لا يعني تماهي مكونات المجتمع وغياب التعارض في المصالح أو التنوع في ترسّبات الماضي في الوجدان والذاكرة وأثر كل ذلك في تحديد أنماط السلوك وسلم القيم السائدة .

علاوة على تناسي الدّارسين قسما وافرا من المجموعات الوطنيّة في مجالات المشاركة السياسيّة والابداع الفني تعترضنا صعوبة منهجية ان

لم نقل معضلة مادام ذلك التناسي والإهمال مستمرين، ويمكن طرحها في التساؤل التالي : كيف نؤرخ للفئات التي لم تساهم مساهمة فاعلة في التاريخ المكتوب ؟ أي التي لا توثق أهدافها ومؤسساتها وأحداثها توثيقا كتابيّا ؟ ولا تشكل بالتّالي إلاّ موضوعا للتاريخ المكتوب وليس ذاتا له. فما وصل الينا عن الفلاحين ليس سوى علاقتهم بالدولة والطبقات الحاكمة المتتالية كما ضبطه هؤلاء الأخيرون في أجهزة الادارة والقضاء وغيرهما من مجالات تدخل الدّولة. وقد يبدو هذا التساؤل في الظاهر مجرّد فرضية نظرية لا أكثر، غير أن الاشارة إلى بعض المنعطفات التاريخيّة والاحداث الأكثر خطورة، التي مرّ بها الشّعب التونسي منذ أمد غير بعيد، تقودنا إلى الأهمية الفائقة للأدب الشعبي والمأثورات الشفويّة عامّة في معرفة موقف التونسيين كما عبروا عنه لا كما تحكيه الوثائق المغرضة بحقّهم أو المعادية لهم، من ذلك على سبيل المثل موقف الشعب من الاحتلال الفرنسي في 1881 ومعرفة الاديولوجية التي كانت تسند عمليات المقاومة التي واجه بها القوات العسكرية الغازية ورافقت قسما منه في الهجرة إلى برّ طرابلس، وكذلك شعور التونسيين ازاء التجنيد في الجيش الفرنسي ومشاركة عشرات آلالاف في الحرب العالميّة الأولى من أبناء الفلاحين وقرى ومدن الدّاخل وأثر عودتهم في انبعاث الحركة الوطنية الحديثة. إنّ الامتياز المقطوع لمواليد العاصمة وبعض المدن الأخرى ولحملة الشهادات العلميّة بالإعفاء من أداء الخدمة العسكريّة يجعل المصادر المكتوبة المعبّرة عن شعور التونسيين عامّة والجنود خاصة غائبة في حدود علمنا ولا يبقى أمامنا سوى النبش في مخزون الذاكرة وما خلدته من حكايات وأشعار وراويات أخرى .

إنّ احتياج الباحث إلى المأثور الشفوي ضرورة لا مندوحة عنها للاطلاع من قرب على عقليّة التونسيين ومشاعرهم خلال المرحلة المتأزّمة من تاريخهم التي تجسدت في تحطيم البنى الاجتماعيّة القديمة واهتزاز ما كان يرافقها من رؤى وقيم وفي انخراط المجتمع التونسي في أزمة بنيويّة أدمجته في السوق الرأسمالية الغربية من موقع تابع وذلك منذ الثورة الصناعيّة في القرن التاسع عشر[1]. ونقتصر في هذه الدراسة على الوقوف عند المرحلة الحاسمة أي على أزمة الستينات من القرن 19 وذيولها حتى الاحتلال الفرنسي، ثم على صعيد آخر ننظر في أثر التجنيد ومضاعفاته على الريف واهتزاز صورة فرنسا خلال الحرب العالميّة الاولى مما شجع على عمليات التمرّد والعصيان ومهّد بشكل ما إلى انبعاث حركة وطنية بوضع حدّ لانفصال مقاومة الفلاحين عن مجمل حركة النهضة والانبعاث الوطني. سنكتفي بتتبع بعض المواقف المعبّر عنها في الأدب الشعبي بمنطقة الجنوب الغربي التي يوفر لنا انتماؤنا إليها سهولة نسبية لتجاوز مصاعب الإلمام بجوانب من المأثور الشفوي الآخذ في التلاشي والضياع بوفاة الحفظة وانقراض الأجيال التي عاشت المرحلة المعنية بالبحث.

إنّ العناية بالأدب الشعبي واعتماده مصدرا مكملا في كتابة تاريخ حركات المقاومة ضد الاستعمار أمر مؤكد في القطر الليبي[2] ويلوجة

---

(1) حول بداية الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وعلاقتها بالرأسمالية الغربية انظر :

A. Mahjoub, "La genèse du sous-développement en Tunisie", 1ère partie in Annuaire de l'Afrique du Nord. 1980.

(2) من أعمال "مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي" جمع المأثورات الشفوية بأساليب حديثة تعتمد التوثيق السمعي والخطي وتصنيفها في مكتبة متخصصة يشرف عليها فريق من الباحثين يمدّهم مخبرون منتشرون بمراكز كافية لتغطية جميع المناطق. كما يصدر المركز "مجلة البحوث التاريخية" نصف سنوية منذ 1978. ويساهم في نشر البحوث الجامعية ذات العلاقة بالمقاومة والأدب الشعبي (قمت بزيارة للمعهد المذكور في جانفي 1989) .

أقل في الجزائر والمغرب[3] . أمّا في تونس فلم يتخطّ الاهتمام به جهود بعض الأفراد من أهل الذوق والأدب وفي مقدمتهم المرحوم محمد المرزوقي وظل بمنأى عن العمل الجامعي والبحث العلمي المتخصص إلاّ في حدود ضيقة[4] .

تشمل هذه الدراسة قسمين يتناول الأول أزمة المجتمع التونسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال الأدب الشعبي والثاني مقاومة الفلاحين والبدو للاستعمار فيما بين 1881 و 1919 .

I - الأزمة الاجتماعيّة :

بلغت الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعية حدتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد تضافرت الأوبئة والجوائح الطبيعيّة مع النهب والابتزاز الضريبي لتضع حياة النّاس على شفا مأساة عميقة. وأرّخ النّاس لعام 1867 بشدّة الجوع الذي أقعدهم عن العمل لما أصابهم من هزال وسوء تغذية فأسموه عام "بوبّراك" . وقد تنوّعت ردود فعل الفلاحين على تردّي وضعهم بين التّمرد على سياسة الاستبداد والقهر كما جرى في انتفاضة 1864 أو العودة إلى الصراعات القبليّة واستخدام العنف لتأمين العيش والبقاء وقد بلغت أوضاعهم حدّاً من السوء أن هاجر البدو ضاربين في عرض الصحراء متوغّلين فيها ومن بينهم من وصل إلى

(3) انظر مثلا : جلول يلس وأمقران الحفناوي : المقاومة الجزائرية في الشعر الملحون. الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع 1974 .

(4) يقوم المعهد العالي للتنشيط الثقافي ببعض الأعمال في جمع وتصنيف المأثورات الشفوية وذلك من خلال الأعمال الميدانية أو الرسائل الجامعيّة وهي مخطوطة أو مرقونة بمكتبة المعهد المذكور .

مصر واستقر بين صحرائها الغربيّة والصعيد[5] .

ستتعرض للأزمة الاجتماعية كما عاشها سكان الواحات الغربية وقبائل الهمامـة وبنى زيد والمهاذبة ونفّات من خلال دراسـة بعض المقطوعات الشعرية مكتفين بالوقوف على محورين أساسيين :

أ) عودة الصراعات القبلية أو معارك الصفوف.

ب) التظلم من سياسة القهر والابتزاز.

أ) عودة الصراعات القبليّة أو معارك الصفوف.

بعد أن خفّت الحروب القبليّة مدّة تزيد عن الثمانين عاما وكاد يختفي ذكـرها، عـادت للـظهـور من جـديد تحت وطأة الظـروف الاقـتـصـادية والسياسـية المتأزمة مـتخذة شكل الصراع بين الصّف الحـسيني والصف الباشي في القرن الثـامن عشر إبّان الخلاف السـياسي على وراثة العرش الحسـيني بين الباشا علي وعمـه حسين بن علي مؤسّس الأسـرة بعد أن تراجع هذا الأخـيـر في تعـيـين الأول وليّ عـهد له لـفائدة ابـنه محـمـد الرشـيد. لكن ذلك الخـلاف التاريخي برز في شكل حـزبين سـياسيـين يختـرقان البـلاد مـدنهـا وأريافـها، مـسـتـقريهـا وبدوها، في الشـمـال والجنوب. أمـا الصّراع الذي تنامى في النصف الثـاني من القرن الـتاسع عشر فهو محصور جغرافيا في منطقة الجنوب لا يتجاوز السهوب شمالا ومرتبط بالأزمة الاقتصادية أكثـر منه بالخلافات السّياسيّة وهو وان تشكّل وفق تضاريس البـاشيّة والحسـينية في تونس إلاّ أنّه صار يعـرف بالصراع

(5) عندما استأنفت جريدة الرائد التونسي الصدور بعد أن تعطّلت عشرين شهرا من 22 جانفي 1868 إلى 23 نوفمبر 1869 بجريرة الأزمـة كرّرت صدور اعلان مـوجّه إلى السيـد الطوير وكيل تونس بمـصر ليـعلم العربان الذين لاذوا بمـصر بأنّ الوضع تحسّن ويشجّعهم على العودة .

بين يوسف (الحسينيّة) وشدّاد (الباشية). كما أن دائرة هذا الصراع توسّعت فجمع كل صف أشياعا له من قبائل الحدود الجزائرية والطرابلسية المتاخمة لتونس وقد تجلّى ذلك بعد دخول غومة المحمودي في تونس وطرده منها على عهد محمد باي في 1856 وانقسم السكان في المنطقة بين أنصاره وهم صف شداد وخصومه وهم صف يوسف[6] .

وتدور الصراعات بين الأحلاف القبلية حول النزاع على السّيطرة على وسائل الانتاج الأساسية مثل الماء والمرعى وحيازة الإبل، تتخللها عمليات الأخذ بالثّأر المتبادلة، وهي كما تقع بين الصفوف أو الأحلاف القبليّة تقع داخل عشائر القبيلة الواحدة، ولكن الصّراع في القرن التاسع عشر كاد ينحصر فيما بين قبيلتي الهمامّة وبني زيد بصورة خاصة. وكانتا محاربتين وضالعتين منذ البداية في حرب الصفوف. وقد شدت قبيلة بني زيد أزر الباشا وناصرته، أمّا قبيلة الهمامة فقد كانت قوة متقدّمة في المعسكر الحسيني مما جرّ لهم كارثة عندما تولّى علي باشا السلطة فحاصرهم صحبة أبنائه وعامله على الأعراض ابن متيشة بمحلته بجبل الدّوارة إلى الشمال الغربي من قفصة "حتى نزلوا على حكمه فاستاق سائر ما يملكونه من الإبل وكانت ثلاثة عشر ألف بعير، وسمها كلّها بوسم الدّولة وخضد شوكتهم وداس عفتهم"[7] ويذكر المؤرخ محمد الصغير أن "الدّولة استولت على ابلهم وخيولهم ومزّقت خيامهم

---

(6) انظر: عمر ويعني: "أصول حركة الصفوف وأثرها على الجهاد الليبي"، الشهيد، العدد الرابع. مركز دراسة جهاد اللّيبيين ضد الغزو الايطالي. طرابلس ليبيا 1983. ص: 91-135 .

(7) أحمد ابن أبي الضياف: اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان الجزء الثاني ص: 161، الدار التونسية للنشر، النشرة الثانية تونس، 1990 .

ووزعت قطعانهم وعاملت الرجال والنساء معاملة العبيد وأزهقت أرواح الأطفال"[8] وكان قتال الهمامة من الأهمية أن شارك فيه الباي شخصيا وأن تغنّى شاعره الورغي بقصيدة طويلة في تخليد هزيمتهم جاء فيها[9] :

هزّته همهام لما طال قاصرها
حتى غدا ظاهر الغبراء يضطرب
شقوا العصا وأساروا مجمعين على
ما فيه نقض الهدى يابئس ما ارتكبوا،
واستضعفوا الأمر من أقصى الجريد إلى
ما دون صبرة لا ينهاهم رهب
ظنوا الدّوارة تحميهم وحقّ لها
لكن بعض ظنون المدّعي كذب

لقد كان يقود المعارك فرسان تمرّسوا على فنون القتال وركوب الخيل فظلّ الناس يردّدون ذكرهم وينشدون خصال البطولة فيهم فتروي بعض أشعار الهمامة بطولة أحد فرسانهم نصر الجمالي من أولاد أحمد من أولاد رضوان، وقد سمعت شخصيّا شيئا منها في موسم زيارة (زردة) سيدي علي بن عون في موفّى الخمسينات يغنّيها الشاعر محمد بن سلطان الحاجّي ومنها :

---

(8) محمد الصغير بن يوسف : المشرع الملكي في سلطنة أولاد حسين بن علي التركي الترجمة الفرنسية لمحمد لصرم وفكتور سيرس تونس 1900 ص 284 .

(9) انظر ديوان الورغي : حققه وقدم له عبد العزيز القيزاني، الدار التونسية للنشر تونس 1975، ص 81-89 .

نصّر قبّل فــي عشـــرين　　　شق الأعداء شغل تــكيهين

******

نـــصّر وأصـــحــابه　　　عــشرة لا يــفوتوش الرّده

لـحـــــقت تـــدابــه　　　خمــسميا على طول المدّة

هبش لزرق منبوش ركابه　　　هو غضـــوي مشري بألفين

نـــصر قبـــل في عشرينْ

أي أنّ نصر ذهب نـحو الجنوب للغزو فـي مفوزة قليلة، عـددها بين العشرة والعشرين نفرا على جواد صغير السن ضارب إلى الزرقة وهو في مظهر من هو غير مكترث حتى ظهرت اعـداد غفيرة من الملاحقين زهاء الخمـسمائة فـارس من الأعداء. وتحكي القصـيدة ملحمـة تختلط فيـها البطولة العـسكرية بالحب لأن البطل الهـمامي يـعشق بنت قـائد بني زيد المسماة فطوم. وعندما يصاب نصـر في مشارف الصحراء يطلب الشاعر من طائر الحمام أن يبلغ الحبيبة الخبر المؤلم :

خبّـــــــر لفطـوم　　طير إدّي خبر لفطـوم　　خبّرها ما عادش لـــوم

وحقا روت الأخبار المتناقلة عن شيـوخ بني زيد خبر وفاة خصمهم نصر الجـمالي على يد المـسـمى شرياق اليـزيدي أثناء مـبارزة في الفـروسيـة والرّمـاية مع شيء من التـقـدير والتـعـاطف مع الفـارس الهـمّـامي ذائع الصّيت في الإقدام والشجاعة[10]

(10) انظر الخبر كاملا في النص الثاني من :
William Marçais et Jellouli Farès, "Trois textes arabes d'El Hamma de Gabès" in journal l'Asiatique, avril-juin 1931, pp. 193-247.

وبما أن السكّان المستقرّين في الواحات كانوا يجنحون للسّلم وقد نعموا بالاستقرار مدّة طويلة فهم متشائمون من عودة المعارك التي قد يكون للبايات يد في اشعالها من جديد لإشغال البوادي عن مصارعة السلطة كما عبرت عن ذلك انتفاضة 1864. وبالفعل عادت حرب الصفوف من جديد بوتائر سريعة فبلغت في الستينات لوحدها أي فيما بين 1280 و 1291 هـ ما يزيد عن جملة المعارك القبلية في الثمانين عاما السابقة عنها (11). هذا ما دفع الشاعر ابن تيتاي من عرش الدّوالي المستقر حول زاوية سيدي منصور قرب قفصة إلى إظهار التبرّم بالوضع الجديد فيقول ناشدا السّلم :

العافية من الجنّة واللّي طلب الأفتانْ ما يتهنّا
كانت شارف ما فيها سنّه رجعت حولية كان فرّيتوها

يشبّه حالة السلم بالجنّة ويعتبر الفتن مثار قلق وهموم، كما يشبّه العداوة بين الصفّين في قدمها بالشاة الهرمة التي تساقطت أسنانها لكنها عادت وكأنها ابنة حول لمن له خبرة بذلك. ولكن الشاعر وهو المنتمي إلى صف يوسف يحرض بشعره الهمامة ويطلب منهم العودة إلى برّهم، بعد أن تفرّقوا في الشمال ولم يبق منهم الا فريق العراوة أي أولاد سعد بن عروة(12) :

الأعراض قالوا القنطرة انزوزوها حلفوا العراوة كان ما يفكّوها

والمقصود بالقنطرة هنا قنطرة وادي بياش الحدّ الفاصل بين الصفين وبه عين الفوّارة وهي مشرب للابل تؤمه القوافل السائرة في اتجاه الجريد أو الوافدة من الصحراء :

(11) Lucette Valensi, Fellahs tunisiens, Mouton, Paris La Haye 1977, p. 39

(12) لمعرفة أولاد سعد بن عروة انظر الرسم التخطيطي لأولاد رضوان في كتاب لوسيت فلنسي المذكور سابقا، ص 43.

يوسف غـــلب شدّادْ يـــا طمّتها مــــن عزّارَه
واجـــلوهم من البلادْ يـــحرم شــــراب الفوّارَه

وكان انقسام الصفوف في الأصل داخل البلاد على النحو التالي[13] :

صف الباشا ـ شداد	صف الحسينية ـ يوسف
مساكن ـ جمال ـ القلعة الصغرى ـ أكـــودة جـــبل وســـلات فـراشـيش ـ رياح ـ مـشـاليث ـ مهاذبة ـ أولاد عيّار ـ السواسي ـ بني زيـد ـ حـزم ـ حـمـارنة ـ ذهيبات قعود ـ غريب الصابرية	القـيروان ـ سـوسـة ـ منسـتـير المـهـدية ـ القلعـة الكبـرى صـفـاقس ـ قـرى السـاحل ـ تونـس ـ دريد ـ أولاد عـــون ـ لهـمـامـة ـ جـلاص ـ أونيـفـة ـ نقّات ـ أولاد سيدي تليل ـ أولاد سيدي عـبـيـد ـ ورغمـة ـ أولاد يعـــقـــوب ـ مـــرازيق ـ غـريـب(باسـتـثناء الصـابرية) ـ توجان ـ بنى زليطن ـ تامزرت ـ الدويرات ـ غـمـراسن ـ منزل ـ المطوية ـ شننّي ـ نوايل ـ نقّـة ـ جـمـنة ـ دوز ـ أم الصـمـعـة ـ فطناسـة ـ نـصف توزر ـ نصف نفطة ـ قفصة ـ تمـغزة ـ الشبيكة ـ ميداس .
نفزاوة ـ مطمـاطة ـ زوارة ـ جارة ـ وذرف ـ مارث ـ زارات ـ كتانة ـ عـرّام ـ قـصر الدبابة ـ حـامـة بني زيد ـ قبلي ـ بزمـة ـ طومبار ـ زواوة ـ بوعـبـد الـلّه ـ بشـرى نـصف تـوزر ـ نـصـف نفـطـة ـ الوديان ـ حامّة الجريد ـ العيايشة	

(13) عن مصطفى كريم بشيء من التصرف أي بعدم ذكر فروع بعض القبائل
Mustapha Kraïem, La Tunisie précoloniale tome I, S.T.D. Tunis 1973, pp. 148-150.

ولم تكن الحروب الدائرة بين يوسف وشداد تفسح المجال للحياد فحتى عرش المهاذبة الذي حاول أن يقف خارج الصراع وربما كان تعاطف في البداية مع صف شدّاد بحكم الموقع والارتباط بالواحات الجنوبيّة نفزاوة وقابس وأيضا لأنّ الباشا قصد زاوية سيدي مهذب وأقام بها ليلة وهو في طريقه هاربا إلى الجزائر بعد فشل ثورته الأولى،[14] فحتى هذا العرش قد تضرّر أشد الضرر لوقوعه جغرافيا في مدار الحرب أو على الأصح في منتصف الطريق بين القوى المتصارعة. وهذا الموقع عرضه للانتقام اضافة إلى اتخاذه محطّة لاستراحة مقاتلي بني زيد ومربطا لخيولهم. فهؤلاء بحكم عددهم الأصغر بالمقارنة مع خصومهم يتجمّعون لدى المهاذبة ثم ينطلقون لتنفيذ غاراتهم الخاطفة ويفلتون من بر أعدائهم في ذات اليوم. وكانت اقامة بني زيد علي المهاذبة ثقيلة ماديّا وعسكريّا. فهذا شاعرهم بوزيان[15] (عاش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) يستنجد بجده الولي مهذب "شايب الذرعان" أي الشيخ الوقور الأشيب .

نادي نادي جدّي الغالي　　شرهة بالي　　راه الحال مريضْ
أسرح بالأول والتّالي　　والزّوالي　　رانا بيض في فيضْ

أي أننا مثل البيض في الأرض المنخفضة سهل الانكسار وأرضنا مفتوحة للغزاة يثأرون لهزائمهم منا، وهم يثقلون علينا من الشمال والجنوب فنعاني الويلات المتنوّعة تنوّع رياح الصقيع الشمالية والقيظ الجنوبية .

(14) محمد الصغير بن يوسف، المصدر المذكور، ص 99.

(15) بوزيان : مجموع قصائد مخطوطة مدّني بها الزميل عبد العزيز لبيب أخذها عن أقارب الشاعر .

خلّيتنا في مسكن خالي   للّـي والي   ويـن يفشّ الـغيظْ
ما بين القبلي وجبالي   آش تكالي   بعد الصّقع الـقيظْ

ثم يأتي على مواصفات القوّتين المتنازعتين أي يوسف وشدّاد فينحاز في النهـاية إلى يوسف، اذ هو على غلظته يـوفر عدده الكـبير امكـانيات للتعامل مع فضلائه. فهـو كريم لمن قصده، يظلّه ويفيض عليه بالعطاء. أمّا شدّاد فأبتر اللباس، بذيء اللّسان، يلتهم الرزق ويلحف في الطلب:

يوسف معفون وبوهالي   فيه الواطي فيه العالي   وفيه الطّرح عريـض
نجع العزْ كبار اصـالي   الـجَاهُمْ جـالي   يتـمعّش ويفـيض
ولا شدّاد قصار حوالي   الجَاهـمْ مـالي   يأكـلوه تلعـفيظ
جـيناهم بغنم وإبالي   وخـيل تشالي   وفرحوا بنجع عريض
داروا علـينا في قـلالي   هات ديني هـات سوالي   وهـات بغير فريض
العنـده كلبة بيعـوهالي   جـت في بـالـي   كثّر م التّـغريض
رقـعة ملـيانة تمـالي   سفّة سفّـة سفّوهالي   بـادت من التّنفيض
يعطيهم بحجر جلجالي   سبع أيام وسبع ليالي   يتـعدّى ويريـض

فشـدّاد جشع، لا يفرط حتى في أتـفه الأشياء مـثل الكلاب. ويصوّر الشاعر حالة الفقر المدقع التي آلت اليـها أوضاع عشيرته من كثرة الطلب برقعة جلد مليئة دقيقا أفرغت بالكمشة حتى باد جلدها من كثرة النفض، ويختم بالـدّعاء على الظلمة بالـهلاك بهبـوب ريح عاصفـة تدوم أسبـوعا كاملا حتى تأتي عليهم .

وفي قصيد آخر يشيـد بأخلاق نفّات جيـران المهاذبة لأنهم يعتـقدون في بركة جـدّه الولي مهـذّب ويزورونه في الموسم وهم متكافلون فيـما

بينهم، فقيرهم لا يلتجئ إلى إتيان الرّذائل. ويظهر أن نفّاتا يحتفظون بتماسك اجتماعي لم يخترقه الاقتصاد السلعي بعد، اذ أنهم لا يعملون أجراء ولا يبيعون الملح مثل المهاذبة الذين يبيعون الملح المستخرج من السبخة، وقد كانوا انخرطوا كذلك في سوق التبادل الرأسمالي الناشئة من خلال قلع وبيع الحلفاء، وهذه ظاهرة نشأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ثم إنّ نفّاتا لا يغيرون على أملاك الغير مثل بني زيد والهمامة، وأخيرا يعتز بجده الذي مكنته دولة البايات من إقطاعية واسعة مع الإعفاء من دفع الضرائب :

كاتبله الباي استحرار	لا حزار ولا عشارْ	ولا من يقبض مالَهْ
من السّمارة للسّمار	للدّوارة لأم الفار	لرأس الطّلح قبالة
بلاده جنّة أطرافه نار	مواسدنا الهمّ والمعصار	من القبلي وأمثاله
ضامونا خافي وجهار	لا فيهم الأثنين خيار	لا جنب التشْكالَهْ
دير على نفات سطار	أهل الهمّة أهل الكار	لحطوا السواد نفاله
زهو الفوني لا مدار	لا غزّاز ولا غوّار	ولا هم ساس رذالة
الزّوالي منهم يطمار	لا ملاّح ولا وجّار	سقيط رقيق الحاله
يعنوا لجدي وين قبار	زواره كبار مع صغار	يجوا على شيخي لاله

ولربّما كان التكافؤ في العدد بين نفّات والمهاذبة مصدر هذه العلاقة السلمية الوديّة، فكلتاهما قبيلة صغيرة وفي موقع غير ملائم للقيام بالعنف تجاه أجوار أقوياء .

والواقع أنّ مسألة الصفوف لم تكن معروفة قبل الأزمة السياسيّة التي شقّت الأسرة الحسينية في القرن الثامن عشر وقد ضعفت باستقرار

الوضع السياسي لصالح أبناء حسين بن علي. وكان الرّفاه الاقتصادي على عهد حمودة باشا (توفي في 1814) وكذلك القوّة العسكرية التي طوّرها أحمد باشا (توفي 1855) من العوامل التي زادت في اندماج السكان وقوّة جهاز الدّولة وأضعفت بالنتيجة عوامل التفكك الداخلي والصراعات القبلية التي اختزلت إلى صراعات وقتية ومحدودة بين القبائل المتجاورة أو بين عروش القبيلة الواحدة. ولكن تردّي الأوضاع الديمغرافية والاقتصاديّة وضعف القوّة العسكريّة للدّولة منذ محمد باي (1855-1859)، بالاضافة إلى انتشار تجارة السلاح والبارود المهربين من مالطة أعطت دفعا جديدا للنزاعات القبليّة. ومن المؤكّد أن التجاء غومة المحمودي إلى تونس واحتماءه ببني زيد وأحلافهم من صف شدّاد كان مبعثا جديدا لحرب الصفوف، وقد عادت الضغائن والأحقاد بين العروش والقرى ولا سيما في منطقة جنوب شطّ الجريد بين سكّان واحات نفزاوة فصودرت ممتلكات أهل قبلي لوقوفهم مع غومة ثم تلتها نكبة جمنة كردّ فعل عمّا لحق بقبلي في فترة سابقة. ولا شك أن الأزمة الاقتصادية كانت هي المولّد للتفكك والصراع الاجتماعيين. وتظهر الأزمة أيضا في تظلّم السكان من الابتزاز الضريبي والاستبداد السياسي.

ب ـ التشكّي من الابتزاز والعسف :

مع تفاقم الأزمة الاقتصادية تنوّعت المغارم والضرائب المسلّطة على الشّعب ممّا أدّى إلى انفجار انتفاضة 1864 ضد مضاعفة ضريبة المجبى. وكان وقع الابتزاز المالي على سكان قرى الساحل والواحات أشدّ منه على سكان البوادي الذين قد يفلتون من الجباة بالتوغّل في الصحراء. ففي أبيات تنسب لغومة المحمودي نلمس تحدي الفارس

وناجعته لمصباح المملوك جابي الضرائب، ذلك المرتد عن دينه المسيحي ومعتنق الإسلام وفيها نلمس أيضا نظرة الاحتقار التي ينظر بها البدو لسكّان الواحات الخانعين الخاضعين :

مصباح طامع ناقتي يدّيها　　من قبل ما يطهّر وأنا شاريها

* * *

يحسابني في قابسْ　　على بحيرة الدّلاع حابس يابس
راني على أشقر سبيبه كادسْ　　ويني طويلة في العرب باغيها

* * *

يحسابني في شنني　　على بحيرة الدلاّع حابس مرني
راني على أشقر سبيبه محني　　ويني طويلة في العرب باغيها

والواقع يخالف خيال الشّاعر الذي لا يصف الحالة التي عليها السّكان المستقرون إلا لتحريض البدو على شقّ عصا الطاعة، لأن الإفلات من دفع الإتاوات والمجابي أمر نادر إلاّ لمن هم على تخوم الصحراء، أمّا سكان القرى وسهول الشّمال فهو معرضون أكثر للاستغلال ولربما كان ذلك سببا في التطرف الثوري الذي أظهره منصور بن دحر في انتفاضة 1864 فهو مالك عقاري كبير ولكن قربه من السّلطة المركزية (الفحص) عرضه أكثر للعسف والاستغلال .

أما سكان القرى والمداشر فليس لهم من سلاح أو مهرب سوى التّظلّم والتّشكي من تردي أوضاعهم وانقلاب الظروف عليهم، فعبروا عن مآسيهم بشعر رمزي على لسان الطيور والحيوانات نرى فيها الذئب خائفا من الحمل والقط من الفأر الخ. وكأن الرمزية تقيه من بطش الحكام. ونسجّل خلوّ الأدب الفصيح بتونس من شعر اجتماعي يصوّر حالة البؤس التي صار إليها الشعب عشية الاستعمار، بالمقابل نعثر على

تراث غني في الأدب الشعبي، من ذلك شعر علي بن عبد الله الذي عاش في قصر قفصة ومات قبل 1881، فهو يرسم لوحة حزينة لتونس ويتوسل الفرج من الله :

فدّت خلوقي هايضة مواجعها ضيقتها يا خالقي وسّعها

وهو اذ يعبّر عن آلامه يقدّم نفسه في صورة البعير الذي ضاق به التنفس ومع ذلك أضافوا عليه الحمولة، إنه الشعب أو الأمّة التي سحقت مثل ما يفرم اللحم المعد لصنع المرقاز وقد استسلمت ورفعت أيديها (عطيت ماينه) راضخة. وهو يقارن بين الوضع القديم كان الناس فيه أحرارا ويدّخرون المؤونة والكنز. أما اليوم فهم أشبه بالحيتان الخائفة تتوارى وراء الطحالب، وينتقد فئة القلاوزة أو الجلاوزة، أعوان الحاكم وعيونه فقد تكبّروا مستغلين حماية الحكام لهم، لذلك فهو يؤثر سكان الصحراء مع شح أراضيهم بالماء على الاستقرار تحت الطلب وعرضة للعنف :

ضاقت خلوقي واز مغتاظ بايت خاطري يهوّز
دمع الهذب نزاز القلب من غيظ العباد نقز
مثلي بعير انحاز كبسوا دروكولا قدرش يهز
زادوا عليه الهاز ماشي جهامة كاسد مزنّز
الأمّة غدت مرقاز عطت ماينه لا من يقول النز
وكانت العباد عزاز محارير تلقى الفاضلة والكنز
اليوم لازهّا مالاز سارين مثل الحوت تحت الخز
نبيك علي القلواز عاش في صني الموظفين برز
تغبّط الماء في نزاز ولا قعدتك تحت الطّلب والفز

وهو في موقع البورجوازي الصغير يحقر فئة "القيّالة" وهم أعوان الخماسة أو الخماسة المتدربون ويشتكي من ظلم الأرستقراطية في الوقت ذاته. ولربّما كان موقفه ناجما عن سرعة التغيير الاجتماعي الذي رمى بغالبية السكّان في مهاوي الفقر ورفع أفرادا من العامّة عملوا في خدمة رجال الدّولة. ويدقق علي بن عبد الله في ظلم الباي وأعوانه من أمثال ابن عون وأحمد زروق، هذا الذي كان عاملا على الجريد قبل أن يشتهر بقمعه للساحل. ويورد قصة جمنة وكيف وقع ميعادها أي قيادتها في الأسر وهم على درجة من العلم والورع ثم يتذكر فارس أولاد يعقوب المتوفّى عمر بن زهمول الشّجاع الذي لا يرهب قوّة الجيش النظامي فلا يخشى أمحاله ويشير إلى لباس الجيش المتأورب بعبارة لابس المريول. ويتأسّف في الأخير على ضياع حكم الترك لفائدة الأعراب الذين أضاعوا مصالح الناس :

ربي اَلْ غَنَّي القيالْ	مدّة عمره في الشقا والهولْ
عاد لا بس المنتال	راكب عتيدة كفلها معدول
يسيّر في الأمحال	يخلص على أولاد النّجوع يطول
ها الباي حكمه مال	فعله يشيب راضع البزّول
باع الوطن للعمال	يتعاندوا كان من يجي مغلول
بن عون خلّى حشال	زرّوق جاهد فيه بالمفعول
نصّب حرك واشغال	دنولنا في الوطن كاراغول
راهم يعملوا المحال	في جمنه فقها بلاد عدول
لا شبح فيهم طال	هكا سمعنا م العباد تقول

الظاهر عرب رمال | ميعادهم كسروا عليه الطول
جابوه في الأغلال | . . . .
لو كان ليه رجال | يا غيبتك يا عمر بن زهمول
فارس عطب قتّال | مِيتْ واتاني عليه القول
لو تجيه عشره امحال | لا همّته في الِيلْبِسْ المريول

* * *

اليوم ما أكبر دركي | نعيّط لربي بالمواجع نشكي
كانت الدّولة والحرم للتركي | اليوم حكم البادية ضيعها

وفي قصيدة أخرى للشّاعر على بن عليّة وهو أيضا من بلدة قصر قفصة عاش في آخر القرن التاسع عشر وشهد الاحتلال الفرنسي نعثر فيها على النقد السياسي الصريح اذ يندد قائلها بجور الباي واتلافه أرزاق العباد وأرواحهم :

الباي جاير على الرّعيّة ضاعت | ذهب مالها حتى الرقاب تباعت

ونلمس فيها وطنية جنينية، فهو يستخدم عبارة وطن لا بمعنى المنطقة وانما بمعنى البلاد. وفي عبارة "ضاقت خلوق التونسي" تصريح بالانتماء إلى الوطن التونسي وسكانه "الإسلام" أي المسلمين .

أعطى الوطن للكفّار | الاسلام تحت الذلّ مغبونين
احنا قوتنا مرّار | الواحد غرق لرقبته بالدّين
فينا زهر طُوفار | ضاقت خلوق التونسي لا وين

ويُعرّض ببعض الآفات الاجتماعية والاقتصاديّة التي انتشرت مع استفحال الأزمة مثل آفة الربا التي يزاولها المرابون اليهود :

الحَيْ ما أكبر بينَه — محتاج شبعت فيه كل غبينه
لا عاد رابح لا مخلّص دينه — الاسلام تخدم في اليهود انطاعت

ويرسم صورة جملية للحق أي العدل الذي اختفى منذ الرسول والخلفاء الراشدين وكيف تاهت به السبل وقد كثرت عليه شهائد الزور وهو يتعذّب شأنه شأن جمل أعمى، في سنوات قحط، هزل ثم وقع في جب فتكسّرت عظامه وترك فريسة للطّيور الكاسرة والحيوانات الجارحة تنهش لحمه. ويشبه الشاعر صوته الشّجي وهو يبكي الحق الضائع بالبومة التي أطلقت صوتها الحزين حول جثة الجمل الميت دون أن يتلقى جوابا. وفي هذا تعبير عن اليأس من إصلاح الوضع المتردّي والتشاؤم من المستقبل .

مالاه على الحق منكور — بعد النبي والصحابة
لا عاد ينقام له شور — ولا من يتّبع صوابه
كثرت عليه شهايد الزّور — والحق وجعني عذابه
أعمى بقى هامل يدور — وعليه لعبت ضبابه
مثل الجمل مات منحور — قلّت عليه العشابه
أداه هزل راح مغدور — في أيام حرفة غضابه
وجبده هوا جب محفور — ادّقدق راح جابه
وكلوه ضبوع ونسور — الحلّوف كمّل عقابه
أنا جيت كالها مه ندور — طلقت الزّواك في ترابه

وأمام هذا المصير القاتم يدعو الشاعر إلى الهجرة من البلاد هربا من بؤس الكبار وجوع الصغار تاركا المصير للقدر الذي لن يكون أسوأ من الواقع المرير :

خُشْ الخـــلا علـى طولـكْ والقـسم عند الله يـعطيـهـولكْ
ولا قعدتك في الوطن ما أكبر هُولَكْ قلة الفـانـي والذّراري جـاعت

وهكذا نرى الشاعر ابن عليّة[16] يجمع بين التعبير عن استياء الناس من سياسة الظلم التي يزاولها الباي مع المرابين والأجانب والتّشوّف للعدل أو للهروب طلبا للنجاة والحرية حتى في أرض يشح فيها الرزق مثل الصحراء.

وتقصْ بعض الأبيات المروية إلى اليوم لدى الهمامة حالة تدهور هذه القبيلة المقاتلة والمقربة من الحسينيين في الماضي وكيف صارت عرضة للانتقام تصادر أملاكها بعد أن كانت الدّولة تغضّ الطرف عن ظلمها وتعدّيها على الآخرين :

نجـــع بـــني همّـــامْ منين كانـــت الأيــامْ
يقـــتّل فـــي الأســلامْ ومـــا يقـــولوا شـــيْ
الـــيوم دارت الأيــامْ بيّـــح فيــــه البـــايْ

ولربما قيلت هذه المقطوعة في عهد تولي خير الدين الوزارة الكبرى (1873-1877) فقد نكّل بالهمامة وأولاد عزيز منهم بالخصوص اثر

(16) ينسب محمد المرزوقي القصيدة المذكورة خطأ إلى علي بن عبد الله انظر كتابه : الشعر الشعبي والانتفاضات التحررية . الدار التونسية للنشر تونس 1971 ص 33.

سلب أولاد عبد الكريم المحلّة في 1874 [17] . وهذا ما تشير اليه أبيات أخرى :

نجـــع أولاد عزيزْ   تســـمع لـــيه دريزْ   وما يحـــملش الـذّلْ

ها الباي الطحّان ناوي يغز البل

لقد تضاعف الظلم الاجتماعي بعد وزارة خير الدين وسارت البلاد بخطى حثيثة نحو التدهور مما مهّد للاحتلال في 1881 .

II - في بدايات الوطنيّة التونسية :

عرفت بلاد المغرب العربي في مواجهتها للاستعمار الغربي مرحلتين متميّزتين من حيث الأسلوب والقوى الاجتماعيّة المحرّكة، الأولى تصدّت لعملية الغزو العسكري في بدايته، وقد اختلفت من قطر لآخر في المدى ولكنها جميعها قد اكتست طابعا قتاليا واعتمدت الرّيف قاعدة لها. أمّا الثّانية فقد تبلورت في شكل حركة وطنية حديثة ذات أبعاد سياسية وفكرية مركّبة تجمع بين جوانب مختلفة من العمل السياسي والنقابي والعسكري بقيادة نخب أفرزتها التحولات التي مرّت بها الأقطار المغربيّة في شتى المجالات. ويمكن اعتبار المرحلة الممتدة من 1881 إلى موفّى الحرب العالمية الأولى فترة اختمار الوعي الوطني بتونس الذي سيكتمل مع تأسيس الحزب الدستوري في 1920. وخلال فترة الاختمار تلك عبّرت القوى الاجتماعية عن درجات رفضها للحضور الأجنبي بأشكال متنوّعة وفي مناسبات متباعدة، وما يميزها هو انفصال

(17) لمزيد من التفاصيل حول قضيّة أولاد عبد الكريم ومضاعفاتها انظر : ج.س فان كريكن : خير الدين والبلاد التونسية 1850-1881 . ترجمة البشير بن سلامة، دار سحنون تونس 1988. ص 228-233.

النخبة المتعلّمة عن حياة الرّيف ومشاغل الفلاحين الذين كانت لهم مواقف تدرّجت من العنف إلى الاستياء أو التمرّد كلما سنحت الظروف، بمعزل عمّا كان يجري بالمدينة التي خلدت إلى السّكون ثم أخذت تستيقظ مع بداية هذا القرن يقظة فكرية سياسية اتخذت من الصحافة منطلقا لها .

ويمكن رصد إرْهاصات الوعي الوطني بين الفلاّحين وسكان الدّاخل عموما في لحظات التوتّر الشديد، وخاصة في المنعطفات التاريخية التي تشملهم وتخرّجهم من أفقهم المحدودة، ظهر ذلك بصورة جليّة ابّان احتلال فرنسا لتونس 1881 وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وأعقابها.

أ ـ مقاومة الاحتلال في 1881 :

وغم الخلافات القبليّة السابقة فقد وحّد الغزو الفرنسي بين سكّان البوادي وأشاع بينهم شعورا بالمصير المشترك، دفعهم إلى الانخراط في القتال دفاعا عن المدن التونسيّة مثل الكاف وصفاقس والقيروان. ونظرا لاشتراك المقاتلين ضد عدوّ واحد فإنه يصعب رد ما وصل إلينا من أشعار الى مؤلف معيّن أو إلى جهة بذاتها لأنّ الظرف وحّد الصفوف وارتقى بوعي السكّان إلى مستوى لم يعرفه الشّعب التونسي إلاّ نادرا، وعلى التّقريب إلاّ في ثورة 1864 ضدّنظام المماليك المستغلّ .

بالعودة إلى ديوان الشعر الشعبي الذي جمعه صونيك[18] (Sonneck) في أواخر القرن التاسع عشر نجد قصيدتين سياسيتين تتناولان الاحتلال العسكري وتصوران موقف التونسيين تجاهه، ينسب الأولى إلى واحد

(18) A. Sonneck, Chants Arabes du Maghreb. T. 1. Paris, 1902.

من أهالي منطقة قفصة والثانية إلى أحد الهمامة ولعلّ الأقرب إلى الصحّة هو أنه جمعهما من منطقة الجنوب الغربي أو من عروش الهمامة وهذا يعني أنّ سكّان الجنوب كانوا يتناقلون رواية أشعار تتضمن ذكر حوادث ووقائع جرت في الشهر الأول للاحتلال وأسماء الأبطال الشهداء من أمثال علي بن عمّار الجلاصي .

لم يكن الشّعر الشعبي، صوت الشعب التونسي مهادنا أو مجاملا للصادق باي وحكومته المستسلمة للغزاة :

يا باي تونس نعزيكْ	في دين بدر التمامهْ
وخطاك واعواج كُرسيكْ	ودخلت دين الروامهْ
والاسلام مستنصرة بيك	مسْتودية بالغرامة
والمال في باردو يجيك	والخلق بيدك كلامه

لقد أصبح الباي مارقا عن الدّين وفقد بالنتيجة شرعيّة استمراره على العرش، بل صار على دين النصارى بعد أن كان الناس طائعين له، يؤدون له الايتاوات والمغارم وينصاعون لأوامره. وبعد هذا التقريع وتبرير العصيان ورفض طلب الباي إنهاء المقاومة يرى الشاعر أنّ الوضع صار واضحا وأن الأمل مفقود في تغيير اتجاه الباي الذي استقر على موقف العمالة "بات السفا على طعامه" ولا أمل إلاّ في الالتحاق بالجبال وشنّ الحرب على العدو بأيّ سلاح توفّر في انتظار قدوم الدّعم العسكري من الدولة العثمانيّة ويردّد فكرة، سوف ترافق المناضلين طيلة العهد الاستعماري، مفادها أنّ للمقاومين السعادة في الدنيا وهم الفائزون في الآخرة بالشهادة اذا توفّوا مقاومين :

يا سامع القول نوصِّيكْ	بات السّفا على طعامَهْ
شمّر على حد ركبيك	والحرب شعشع علامِهْ

أرفع طـويلة وغدريك	واقصد جبل السلامَــهْ
تلقى عساكر ترايبــــك	ما يفهموش الكلامـــــه
تمنع على من يعاديـك	وتفوز يوم القـيامـــــه
والحور سيتبشروا بيك	يا طمّها من كرامـــــــه

وبعد التحـريض على الجهاد وبيان ما له من فـوائد في الدنيا والآخرة نراه في الأثناء يتـفجّع على الوطن الذي تم التفـريط فيـه للأجانب، ولا يحد من هذا المصاب الجلل سوى وقفـة أهالي جبل خمير الذين رفعوا التحدي وقاتلوا محيين بذلك سنّة الجهاد :

يا سعد من جاهد نهـــار	في مخالفين الشــــريعهْ
يرتاح من عذاب النــــار	ورحمة اللّه وســـــيعهْ
كان مات مايشوف الانكار	الا جرح ماله وجيعـــه
كان عاش للـخلق يُـــزارْ	وتـــــنال منـــه النفيعه

انه يحبّب الجـهاد إلى النّاس ويهوّن من الموت في سـبيل الحق لأن صاحبـه إن مات لا يؤلمه جرح صغـير في مقابل نيل السّـعادة وإن عاش ينال المـجد ويعم نفـعـه وخيـره ثم يردف الكلام على الوطن مـمزوجـا بعاطفة دينية، فالوطن هو الأرض والإسلام :

نرجّع على وطن الاحـــرارْ	بلا مـــــال عقدوا البِيعَـهْ
دمعي م العين قطّـــــــار	وهــموم قلبـــــي لسيعهْ
والقوت في الـــفم أمـــرار	كـــــل يـــوم تـــزداد لِـيعهْ
لو ما الـــــجبل دار نهار	واطفا من الكــــفر شيعه
أحمى سنّـــــتك يا المختار	لا يرتـــض بالــصّـــنيعة

وبعد الإشادة ببطولة أهل الجبل أي خمير يعرّض ببعض المتخاذلين من سكان السهول ويندّد خاصة بدريد، وهم محترفون للعمل المخزني، قد انصاعوا لطلب الباي بالكف عن المقاومة وملازمة الصمت أمام الغزو الأجنبي بل لم يتوانوا عن تقديم الذبائح "أكباش فحول" للجيش الفرنسي ثم ينوّه بالهمامة وبني زيد وأهل الساحل وقفصة ونفزاوة وبالشهيدين على بن عمارة ومحمد بن هذيلي :

علي بن عمارة صيد في الترعيّة   محمد بن هذيلي بطل م الأبطال

وقد كانت آمال التونسيين معقودة على تدخّل عسكري عثماني وكانت فرنسا تخشى أي تدخل ولو جزئيا من شأنه أن يغذي المقاومة، لذلك سارعت باحتلال صفاقس وقابس قبل احتلال الوسط والجنوب الغربي ولم يقع الاستيلاء على قفصة إلاّ في 20 نوفمبر 1881. وكانت فرنسا تخشى مقاومة المنطقة الغربية أكثر من أي جبهة أخرى وهذا ما تضمنه تقرير الاستعلامات العسكرية تحت عنوان "مشروع أولّي لاحتلال تونس"[19] وهو في ست نقاط توحي الأولى بتنظيم قوّة عسكرية من قبائل المخزن تحرس المنطقة الممتدة على مسافة 300 كلم أي من تبسة إلى قابس. ويفيد التقرير أيضا عزم الهمامة على المقاومة، لذلك يوصي بمحاصرتهم بالقبائل المعادية مثل بني زيد والفراشيش والنمامشة. ورغم أنّ الأمور قد سارت خلاف توقّعات الفرنسيين، فقد تجاوز رجال القبائل ما بينهم من عداوات وحاولوا توجيد الموقف العسكري واجتمع كل من أحمد بن يوسف الهمامي وحرّاث الفرشيشي وعلي بن عمّار العياري في منتصف ماي 1881 بسبيطلة وتدارسوا الوضع العسكري بنيّة توحيد المقاومة. وقد شارك هؤلاء القوّاد في الدّفاع عن مدينة الكاف،

(19) Archives du Ministère de la guerre (Vincennes) Tunisie 2h 32, Histoire de l'expédition en Tunisie. III Partie, 187-188.

وقاوم بعضهم احتلال القيروان. وهكذا نرى أنّ المخزن البدوي الذي يشمل الأسماء المشار اليها كما يشمل أمثال علي بن خليفة قائد نفّات وزعيم المقاومة حول مدينة صفاقس والناطق الأول باسم المقاومة التونسية عامة، قد وقف ضد شرعيّة الباي وقاد القبائل في مواجهة الاحتلال، وعلى نقيضه وقف رجال المخزن من المدن موقفا مهادنا مثل اللونقو في قفصة الذي استقبل الجيش الفرنسي في السّوينية أي على مسافة 30 كلم محملا بالماء والاكل[20] تزلّفا للسّادة الجدد وكذلك الجلولي عامل صفاقس الضالع في خدمة الفرنسيين منذ البداية وكان الناس على علم بتلك المواقف المخزية :

خرّب الأسوار الهم على صفاقسَ ريّمْ
باي العمّال قاعد كالصّفر الخالي
واسترض بالعار باقي ليهم يِتْذَمَّمْ
عالم الأقدار الشدّة في الله العالي

وفي انتظار النجدة العثمانية التي ستأتي بعون الله لرفع الذلّ والظلم فيتجلى الغمّ ويفوز الضعفاء :

خالق لَبْحَارْ .... تلفى لمحال تجينام الباب العالي
وإسلام أحرار الباشا بيهم يتقدّم يجلّي لحوال يربح من هو زَوَّالِي

كان لا بد من الخروج من دار الكفر وتنظيم المقاومة حتى يصل جيش الإنقاذ يتقدّمه الباشا المسلم يحرّر البلاد ويأخذ بحق المظلومين. ويقتضي الموقف السّير نحو الجنوب نحو بر طرابلس الواقع تحت الحكم التركي. وكانت المسيرة الملحمة التي تؤرخ لها العامة بعبارة «عام القبلت الناس» أي عام الهجرة نحو القبلة أو الجنوب. وشكّلت هذه الهجرة السياسية طورا آخر من أطوار المقاومة لما تضمنته من

(20) نفس المصدر السابق .

رفض للاحتلال الأجنبي ومن تنظيم بعض العمليات العسكرية تقوم بها مفارز من الخيالة ضد الفرنسيين أو أعوانهم من التونسيين المتعاونين معهم ثم تعود إلى قواعدها وراء الحدود. وهذه الهجرة ظاهرة اجتماعية كبيرة لأنها شملت أعدادا غفيرة من سكان البوادي ونسبة تتراوح ما بين ربع وثلث السكان التونسيين[21] . فليس من الانصاف ابعاد هجرة التونسيين من وجه الاحتلال من تاريخ المقاومة كما دأبت على ذلك الكتابات التونسية جميعها .

وسجّلت الذاكرة الشعبية في شكل أغاني نسائية عملية الهجرة وخلّدت بطولة القوّاد الذين أعطوا الأمر بذلك. وقد هاجر الهمامة بكامل ناجعتهم تقريبا تحت إمرة أحمد بن يوسف قائد أولاد رضوان الذي صار فعليا زعيم كل الهمامّة الذين يشكّلون "العنصر الأهم في الهجرة" [22] .

أحمد حلف بالصّومْ   قال العمالة تتفيأ   راه غار عليها القومْ

أحمد ولد من جابته   كثير العروبة   طاعاته

وبما أن الحصان هو وسيلة الدفاع الأولى ووسيلة النقل السريع الرابطة بين الرفاق في الهجرة وأرض الوطن فهو يأخذ حظّه من الغناء :

لَصُبِتْ لِكْ هِيبَاقْ   عريض الكفل عالي الرقبة   في مشيته حمّاقْ

يوصلهم يخطف بُكْرِيةَ   يسلم على الأرفاق   ....

وتميل الذاكرة إلى تخليد اللحظات السعيدة ولو في المواقف المفجعة فتركز على مظاهر البذخ الذي عليه القائد حتى وهو في طريق

(21) A. Martel, Les confins saharo - tripolitains de la Tunisie 1881-1911, PUF. Tome 1. p. 253.

(22) نفس المصدر، ص 334.

مشيدة بذكر قافلته بنواقيسها وهوادجها الشبيهة بالسفن الشراعية:

أحمد عزم قـــالوا غَرِّبْ جَابُوا على قفصة وسرّب

بِجحـــافْ ونـــواقيسْ تحلف صـــواري بَحْرِيّهْ

وتكمن أهميّـة هذه الأغنيـة ومـثيـلاتهـا من الأغانـي التي أُلِّفت في الإشـادة بهـذا الزعيـم البدوي و تـخليد أسـمـاء بناته، و تعـرف بأغـاني الزّمالة، في كونها لا تزال تردّد إلى اليـوم في محافل الأعراس رغم غزو أشكال الاحتفال الحديثة للمناسبات وطردها المأثورات الغنائيّة والشعرية من عقر دارها .

وردّدت الذاكرة الشعبية مفاخـر المقاومين وبطولاتهم لا بصفتهم قادة للكفاح بل كنماذج للرجّولة الحاملـة للقيم النبيلة. وإذا كانت هذه القيم تجسّدت في أبطال ينتمون إلى الأرستقراطيـة القبلية المنحازة للقضيّة في أولى مـراحلها أي في سنوات الاحـتلال الأولى يرافـقهـا وعي بالانتـماء لتونس وللإسلام فقد تجسّدت قيم الرجولة هذه مرّة أخرى في أناس من عـامّـة الشّـعب أظـهـروا بطولة و عـبّـروا عن لـحظات رفض للقـهـر الاستعماري. وقد تجلّى ذلك بصورة خـاصّة في غضون الحرب العالميّة الأولى وفي أعقابـها نلمسها في أشـعار الجنود وفي سير بعـض المارقين عن السلطة والشّاهرين سلاحهم في وجهها .

ب ـ بين التجنيد والعصيان :

تجسّد القهر الاستعماري في ثلاث قضايا رئيسية تخص فئات مختلفة وهي الاسـتـحـواذ على أخـصب الأراضي الزراعـية وايثـار الفـرنسـيـين والمتجنسـين بجنسيتهم في الوظيفة العـمومية وأخيرا التـجنيد الاجباري للشـبان التـونسيـين في الجيش الفـرنسي. وأصابت هـذه الافة الأخـيرة

جمهورا أوسع عددا و أكثر بؤسا من سابقتيها، لأن عمليات التجنيد تستثني أبناء العاصمة بمجرّد و لادتهم بها مكافأة على عدم مقاومتهم الاحتلال الفرنسي 1881 من جهة واستمرارا في الأخذ بسياسة الامتيازات الإقطاعية المكرّسة في مجالات أخرى منذ أمد طويل، كما تستثني، المتعلمين الحائزين على الشهادة الابتدائية أو على الأهلية من التعليم الزيتوني بداية من عام 1912. وتشمل الاستثناءات أيضا على الصعيد العملي أبناء الميسورين القادرين على دفع بدل نقدي. وبالنتيجة لا يطال التجنيد فعلا إلاّ الشبان الفقراء ولا سيما أبناء الأرياف والفلاّحين الفقراء الذين لا تسمح لهم مواردهم المحدودة، وهم يعيشون على اقتصاد كفافي، أن يوفروا فوائض نقدية كافية لتسديد العوض "أي البدل النقدي. وكان إتساع الامبراطورية الفرنسية وانتشار مستعمراتها يقضيان بأن تتم الخدمة العسكرية خارج تونس في أغلب الأحيان، و هذا يعني تغريب الفلاّحين واقتطاعهم من بيئاتهم الأصلية والرمي بهم بعيدا عن ذويهم. وكان يوم التجنيد أي المناداة على من هم في سن الجندية من الأيام المشهودة، شديدا على الأهل و الأحباء وهذا ما تشهد عليه الأغاني التي تردّدها النساء و بنسبة أقل الرجال في شكل أصوات فردية يؤديها صاحبها خلال العمل في الحقل أو داخل المنزل ويسمّى يوم التجنيد يوم القرعة لأن حاجة فرنسا من الجنود في الظروف العاديّة لا تستوعب كل من هم في العمر المطلوب فتجرى عمليّة القرعة وتغيب هذه القاعدة في فترات الحرب ومن تلك الأصوات :

يا نهار القـــــرعة كأس العسل ولّى دفله   نوحي عـــلى خالك يا طفله

يا لا لا يانهار القرعة كاس العسل ما ينذاقش   فراقك يا خال ما ينطاقش

يا لا لا هاتولي نشرب نشرب دبوزة ونكسّر   نلحق خالي في العسكر

وهي في الغالب على لسان الفتاة المحبّة المتولّهة الملتاعة بفراق حبيبها الذي يرمز إليه بعبارة الخال .

و مما يزيد في هول التجنيد أنه ينتقي من الشبّان أفضلهم و أسلمهم بنية دون المعاقين و العور و قصار القامة أي أنّه يختار الفرسان بمواصفات ثقافة البادية. يقول الشاعر محمد علي الضاوي من منطقة عمرة (شرق قفصة) وقد توفّي شابا في حوالي عام 1920 وكان خائفا من الخدمة العسكرية :

نــهار القرعة العقل يخص   ما يرسّوا كان ع الفارس
كــــان البـــاهي ومسلّس   مــا يرسْوا كان ع الخيار
الزغراته والبكّاية والشّكاية   لا تجعل في النسوة غيار

يصوّر في البيت الأخير حالة النساء ولا سيما الأمهات المسموح لهنّ بالتعبير عن عواطفهن جهرة، كيف يتوزعن بين المزغردات لأن أبناءهن لم تقع عليهم القرعة والباكيات وقد "حصل" أبناؤهن أي تقرّر تجنيدهم والشاكيات وهن ذوات المصلحة الاجتماعية في إطلاق سراح أبنائهن كأن يكنّ أرامل و الأبناء عوائل الأسر. وعندمــا تزداد الحاجة إلى العسكر لا يعفى حتى المتزوجين، فهذا الصويعي البوهالي من بوهدمة يودّع ابنته قمرا مستسلما في حسرة عليها وهو يساق إلى الجبهة أثناء الحرب الكونيّة الأولى :[23] .

عــــلى بنتي قمرْ   تتسوّل من دون الذّر
ربـــــــــي قدّر   باباها للحــرب سفر

(23) أمدّني الصديق علي مصورة بفرنسا ببعض المقطوعات للشاعر الصويعي وتربطه به علاقة قرابة. وخلف الشاعر ابنا ما يزال حيا يشتغل في سلك الحرس الوطني .

وقد ارتبط مد السكك الحديدية في بداية هذا القرن باتساع عمليات التجنيد و التحضير لحرب 1914ـ1918. وكان القطار أو الشمندفير كما تسميه العامة في تلك الفترة من المخترعات الجديدة على سكّان البوادي، ولربّما ركبه الشبان لأوّل مرّة وهم في الطريق إلى الثكنة أو الجبهة .

يقول الضاوي[24] المشار إليه سابقا متعجّبا من خفّة هذه الآلة التي تمرّ في سرعة البرق وكيف لا تحيد عن السكّة :

شمندفير اذا ما سار		من داخل يشعل بالنّار
شمندفير اذا ما وسق		والخفّة كنعت برق
في سحاب اليرزم ع المطار

وبفعل الترابط بين القطار و التجنيد يعرّج على طول مدّة الخدمة العسكرية التي تستغرق ثلاث سنوات كاملة :

الكفرة المافيهمش الدّين		دنوا عدّة وقوانين
آش يفوت ثلاث سنين		شي يذوّق في المرار

ويفضي القطار إلى المدينة الميناء ومنها إلى الباخرة وتكون التجربة الأولى مع البحر. وفي كل هذه المحطات يأخذ الجندي القادم من الرّيف في التكيّف مع المحيط الجديد وتبدأ مسيرة انخراطه في الحداثة بمعنى من المعاني.

و قد ساد الاعتقاد بين المجندين التونسيين أن باي تونس باعهم لفرنسا، ولربما كان للدّعاية الألمانية العثمانيّة دخل في هذا الاعتقاد. يصف الصويعي الرحلة ثم يعرّج على موقف الباي المشين في نظره :

جينا على طاليا وريناها		مشى وجبة باش تعداها
ويالخوة تونس زرناها		تونس شهرة في الأوطان

(24) أرويه شخصيا عن المرحوم عمّي محمد الصالح الصالحي .

حزنت تونس على ما بيها وصبغت الاحزان اماليها
باي الناصر خايب فيـــها عسكر للرومي هـــا ديها
بايعها وقابض لرجان

وكان تأثير الدّعاية الألمانية التركـية بالغا على الجنود المغاربة وخاصة على الجنود التـونسيين ثم جـنود منطقة قسنـطينة في الدرجة الثـانية من التأثر "وكان التونسيون أكثر من يشغل بال القيادة الفرنسية فقد ثارت في شهر سبـتمبر 1914 ببنزرت كتيـبة من جنود الاحتياط التونســيين مردّدين ندافع عن تونس وليس عن فرنسا لن نذهـب إلى هنـاك" . وكانت التقارير الأسبـوعيـة التي يرفعـها الضـباط المـترجـمون تحث على التـخلص من التـعـاطف مع تركـيـا للـجنود التّـرايور من عـمـالة قـسـنطينة وخـاصـة التونسيين[25] .

وكان الشّـعر الشعبي من الأسلحـة المعنوية التي استـخدمها العـساكر المغـاربة بعفوية وحـتى بسذاجة ضـد القوّة الفـرنسيّة من خـلال تصوير القدرة العسكرية الألمـانيّة. وقد تضايقت السلطات الفرنسيّـة من مفعول هذا الشّعـر الذي اتخذ مـضمونا مـعاديا لهـا "فمنذ الاعـلان عن الحرب والأغانـي المعـادية لفرنسـا تسري في كل مكان وبين جـميـع الأوساط. وهي بلغـة الصبـير (لغـة مزيج بين العـربية واللاتينيـة) والعبـرية العربـية وبالعربية والقـبائليّة، أغاني مـوجّهة لكافة الطبقـات الاجتماعيّـة. فحتى الأغاني التي شاعت أثناء انتفاضة 1871 وكذلك التنبؤات العربيّة القديمة المـعلنة عن خـروج النصـارى أخذت في الظـهور من جـديد، بل حـتى الأشعار التـي قيلت ضد الحكم التركي السـابق لفرنسا عادت لتـنتشر من

(25) Gelbert Meyrnier, L'Algérie révélée, Librairie Droz, Genève Paris, 1981, p. 454.

جديد مع تعديلها لتلائم أغـراض المعادين لفرنسا"[26] وقد انتشـر الشعر السياسي المعادي لفرنسا بالمدن[27] ولاحقت السلطات الفرنسية مروجي هذا الشعر بدون هـوادة، من ذلك أنها زجّت بالشبان حـسين الجزيري، والصـادق الرزقي وأحمـد توفـيق المدني السـجن طيلة سنوات الحـرب بتهمة ترويج قصيدة زجلية تندد بها[28]

ومهما كانت الويلات التي تعرّض لها المجنّدون المغاربة أثناء الحرب الأولى فقـد شكّلت الحرب منعطفـا في وعيهم بالاطّلاع على الحـضارة الأوروبيّة مبـاشرة ومعرفة موازين القـوى الدّولية وهذا ما سيمـهّد لنشوء حركات وطنية حـديثة تتجاوز حلقات النخب المتـعلّمة في المدن صوب جـماهيـر الشـعب في الأرياف والأحـياء الشـعـبيـة وكـذلك في الهجـرة بأوروبا، بين من تبقى من الجنود، يعمل بالمصانع الفرنسية .

وأخيرا لا بد من الإشـارة إلى ظاهرة نشأت في علاقة بانشغـال فرنسا العسكري بأثر الدعاية الألمانية التركـية وهي ظاهرة العصيان والتمرد التي ظهرت في تونس وشرق الجزائر في آخر الحرب وبعدها بقليل، وقوامها رفض الخدمة العسكرية أو الهروب منها وتشكيل عـصابات صغيرة تعمل على زعزعـة الوضع بالتعـرّض إلى سلطة الدرك أو أعوان الحـكومة من التونـسيين. وهـم لا يتـورعون عن القـيام ببـعض الأعمـال السلبيـة ضد السكان العرب تأمينا لحاجاتهم من المأكل والعتاد. وقد استخدم الإعلام المـعـادي لهم في تونس عـبـارة "فلاّقـة" تشـبـيـها لـهم بقطاع الطرق،

(26) La Revue Africaine 1919. XL - N = 298 1er trimestre A. Cour, Constantine 1802. d'après une chanson populaire du Cheikh Er Rahmouni El Haddad, p. 224.

(27) انظـر J. Desparmet, "La chanson d'Alger" pendant la grande guerre" in La Revue Africaine n° 73, 1932.

(28) انظر تفصـيل ذلك في مذكـرات المدني : أحمـد توفيق المـدني، حياة كـفاح، الجزء الأول، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.

وتسميهم الأدبيات المكتوبة بالفرنسية بلصوص الشرف. وقد اشتهر أمر كل من بشير بن سديرة بالمنطقة الممتدة من قفصة إلى القصرين شمالا والدغباجي في جنوب شط الجريد، وذلك فيما بين 1917 و 1919 وقد جسد كلاهما نموذج البطل في الشجاعة والتحدي. ولم يكن الوضع الاجتماعي والاداري يسمح بأكثر من وجود عصابات محدودة العدد تعتمد على عطف السكان والسرعة في التنقل، فقد تفككت البنى الاقتصادية والاجتماعية القديمة، ومدّ المستعمر شبكة مواصلات مثل السكك الحديدية وخطوط التلغراف ولم يعد بالإمكان القيام بثورات على غرار ثورة 1864 تدخل في صراع سافر بل في حرب مواجهة مع العدو، وتضم أعدادا كبيرة من النّاس. وكانت هزيمة تركيا وألمانيا صدمة للرأي العام المغربي بعد أن أمل في انتصارهما وانتصار الاسلام معهما، فقد شاع إسلام الامبراطور الألماني ولقب لدى العامّة بالحاج غليوم[29]. ولم يكن ممكنا لحركات التمرّد والعصيان أن تستمر وتنجح فقد أفرزتها ظروف الحرب وما كان لها إلا أن تنتهي بانتهائها.

ورافقت هذه التمردات حملات قمع سلطتها القوات الفرنسية على أقرباء بشير بن سديرة اذلالا له وتنكيلا بهم لتعاطفهم معه. وكانت النظرة السائدة بين الناس خاضعة للدين الشعبي الذي ينهض فيه الأولياء بأدوار مهمة، فقد فسّر الشاعر علي زرواني ما يلاقيه عرش أولاد عبد الكريم بأنه نقمة من الولي نصّر الذي لم يسلم من أذائهم :

سيدي نصر كخذيتينا ودقدقتينا وهرّستينا كالفخّار
الهارب لينا اللاّحق لينا دم مبزّع فوق أحجار

(29) انظر عبد القادر جغلول "نشيد الحاج غليوم" ضمن الاستعمار والصراعات الثقافية في الجزائر، ترجمة سليم قسطون، دار الحداثة بيروت 1984، ص 187-197.

ودون أن نتعرّض هنا إلى بعض الأغاني المشهورة التي ذاعت في مدح الدغباجي والاشادة ببطولته، نكتفي بالاشارة إلى أهمية وجود هؤلاء المتمردين بالنسبة للخيال الشعبي وكيف انقلبت سيرهم فيما بعد إلى ما يشبه الأساطير وكان للشعر الشعبي الدور الأكبر في تخليدها بين النّاس، مع الاضافة إليها اضافات تصقل الحياة الواقعية للبطل المتمرد، تضيف إليه الحسنات وتمحي الهنات والجوانب المظلمة فيه. ولكن الشيء المؤكد هو تأثّر المجتمع التونسي بمقتل البشير بن سديرة فقد سجّلت لنا الذاكرة الشعبية مقطوعات قيلت في وفاته تبكيه بلوعة، من ذلك أغنية حزينة تطلب من النساء اقامة المنكر والنكير أي مندبة عظيمة في شأنه يتخللها النواح وتعداد خصال المفقود وتصل إلى فك الملابس عن أعلى الجسم لندب النحور ولطم الخدود :

يا نسوة لو فكوا الخلّة   على العاتي قالوا قتلوه

وتروى في صيغة طلب موجه إلى أخته :

نوحي يا زين التّخليلة   على خوك العاتي قتلوه
فيه تشفوا كلاب الغيلة   ولا خلّى رجال اليفدوه

وهي بالاضافة إلى التعبير عن الحزن تتضمن نداء بطلب الثأر له.
وتربط أغاني الرجال بين ذكرى بشير بن سديرة والفروسيّة المدخل التقليدي للكفاح :

المنية راكب فوق حصان   فرخ بلا جنحين يطير
متغشّش قلبي مليان   يا فرسان نعطو نهار على بشير

وروى النّاس قصيدة طويلة تحكي قصّة مقتل بشير على يد بلقاسم الفرطاس الذي اندسّ معه ثم غدر به وقتله غيلة بالرصاص وهو نائم وهرب القاتل إلى محطّة القطار وأغلق الباب من ورائه واتصل بالسلطات فأتته وحملت الجثّة إلى قفصة وبعد تصويره ميتا سلمته لأهله للدّفن، وتروي القصيدة أيضا حادثة أخذ الثأر من القاتل وتضيف

الروايات الشفوية دخول أخت بشير المقهى مع أخيها محمد وترافق اطلاقه الرصاص بزغاريدها. ورغم ضعف النسج الشعري للقصيدة فهي وثيقة تاريخية تلم بجميع تفاصيل الحادثة نقتطف منا ما يلي[30].

لهدو بالوجهين كبار   محمد سمع الوجه وثار
درز قبلة مغنتر محتار   يحسابهم القوميّة جوه
منين دعس بعد مشوار   ثمّ رد الفكر لخوه

* * *

جا مولّي يجري ويسير   ينوّض في سيده بشير
لقى دمه ضحضاح غدير   في وسط الهرية لهدوه
بمواجع قلبه وتغيير   ما لقاش حباب يلموه

* * *

قتله وصوّب للانقار   عليه الشّاف غلق الدّار
خبّر للمراقب طار   الخليفة والقايد جوه
وقف على العاتي مشوار   حيني بالنّشطة هزوه

* * *

حطّوا قدّام المصوّر   ميت يابس دمه يفوّر
أمّه الشّومه عليه تدّور   أهله وخّيانه جوه
هاك الساعة خذوه مصوّر   باش عطوهولهم دفنوه

(30) انظر نص القصيدة كاملا في محمد المرزوقي، دماء على الحدود، الدار العربية للكتاب، تونس ليبيا 1395/ 1975، ص 164-167 .

لقد اتصل الرّيف بالعالم الجديد الذي ترمز اليه محطّة القطار وآلة التصوير والبندقية الحديثة عبر المآسي والدّماء وأخذ الاندماج في الاقتصاد السلعي وفي بعض مظاهر الادارة وتجلّى الاتّصال في التعبير عن أشياء ومواقف يعكسها تسرّب ألفاظ فرنسية إلى قاموس الاستعمال اليومي جلّها تتّصل بالحياة العسكرية، فنجد ألفاظا تتعلق برتب الضباط (قبطان، يطنة، سرجان) أي (نقيب، ملازم، رقيب) وبالأسلحة والتّدريب (موزر، شرجه وسرجه (شحن) وقردف (استعد) الخ. . . لقد كانت الخدمة العسكرية علاوة على ويلاتها ومآسيها المدخل التجريبي والعميق أحيانا إلى الحداثة شأنها شأن المدرسة للمحظوظين من أبناء المدن. وهذا ما يؤكده التطوّر التاريخي فلقد انتهت الانتفاضات الفلاحية وتمردات لصوص الشرف بعد 1920 وخرج الرّيف من عزلته وأعطى الزخم العددي المطلوب لنشوء حركات وطنية حديثة، واستطاع أن يسقط أوهام النخبة المثقفة حول إمكانية المصالحة مع الاستعمار أو الاندماج فيه كوسيلة للتمدن والنهوض .

وكخلاصة يمكن القول دون حذر شديد من الوقوع في الخطإ أن الدراسات التي تمت في تونس حول التطور الاجتماعي ونشوء الحركة الوطنية أولت اهتماما مفرطا بدور النخبة المتعلمة واعتبرتها المصدر الوحيد للوعي والحداثة، وبالمقابل أهملت التغييرات والتحولات التي مست البنى الاجتماعية وأثرت في تغيير نظرة التونسيين لذواتهم وللعالم، أهملت تلك الدراسات الجامعية خاصة الفلاّحين كقوّة اجتماعية وأنكرت دورهم السياسي تقريبا، وفي علاقة وطيدة بهذا احتقرت الإنتاج الثقافي الشفوي والأدب الشعبي العفوي الصّادر عنهم. إنّ الاطلاع على التعبيرات الأدبيّة والفلكلورية ضرورة لفهم وعي الشعب وإدماج موقفه كعنصر من عناصر المعرفة الذي لا يجوز تغييبه. فدراسة الأدب الشعبي كفيلة بتعديل الصورة التي رسمها الإعلام

الرّسمي عن التاريخ الوطني الحديث الملتقي مع تعاليم بعض المدارس السوسيولوجية التي تولي عناية شديدة بالنخبة على حساب الجمهور، وتسقط من الحساب بفعل هذا الاختيار الاديولوجي، كل المواقف والمراحل التي لا ترى للنخبة فيها تميّزا أو وجودا فاعلا ولو أدى ذلك إلى التعسف على الموضوعيّة التاريخيّة .

تشترك جميع بلاد المغرب العربي في وجود مقاومة مسلحة واجهت الغزو الأجنبي منذ بدايته وكذلك في وجود حركات فلاحيّة عنيفة جماهيرية في القرن التاسع عشر ضد الظلم. وكانت المقاومة ضد الأجنبي تنطلق من الدفاع عن الأرض الوطن وبالاعتماد على الوحدة الثقافية الاسلامية وهذا ما وصفه مصطفى لشرف بعبارة "الوطنية الرّيفية"[31] وهي حلقة أولى في ولادة الوطنية الجديدة وإذا كانت الصحافة هي المنبر المفضل لدى النخبة الحديثة فالشعر العامي هو أداة التعبير عن حالة الشعب ووعيه أو بلغة أخرى "عبّرت هذه الوطنية (لدى الفلاحين) عن نفسها في الشعر الشعبي، شعر مناضل يتعامل مع التاريخ الوطني بهدف تعزيز الكرامة الجماعية»[32] ولا يختلف الوضع في تونس عن الجزائر نوعيّا وان كان للمدنية وللنخبة الجديدة موقع أوسع وأصلب ولكن ذلك لا ينقلب إلى العكس بتغيّب دور أغلب السكّان من الفئات الشعبية التي عاشت تاريخا منفصلا عن النخبة حتّي موفّى العقد الثاني من القرن العشرين ثم صار تقارب بين كل القوى المؤثّرة نوعيّا وكميّا لتندمج في الحركة الوطنية الحديثة ذات الأصول والتعبيرات المختلفة المتّحدة في المرامي والأهداف .

(31) Mustapha Lachraf, L'Algérie : Nation et société, 2ème. éd. S.N.D, Alger, 1978. p. 69 et suivantes.

(32) Ch. R. Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, T. 2. 1971-1954. (P.U.F, Paris, p. 643.

مساهمة الشرائح الشعبية في الحركة الوطنية : الحزب الحرّ الدستوري في مدينة تونس (1934-1920)

محمّد مسعود ادريس

1 ـ تقديم : التعريف بالوثيقة والتمهيد للموضوع

تعتمد هذه الدراسة أساسا على دفتر المنخرطين في الحزب بمدينة تونس العاصمة، وهو من بين الوثائق التي خلفها الشيخ الثعالبي[1].

ويحتوي هذا الدفتر[2] على أسماء المنخرطين في الحزب منذ سنة 1921-1922. والأسماء الواردة بالدفتر تمثّل المنخرطين الذين التزموا بدفع اشتراكاتهم، ولم تكن القائمات الأولى تذكر سوى أسماء

(1) نشكر الدكتور أحمد بن ميلاد الذي سمح لنا باستغلال هذه الوثيقة، رغم أن مجمل فحواها صدر باقتضاب في المؤلف المشترك : الشيخ الثعالبي والحركة الوطنية (الجزء الأول) بيت الحكمة.

(2) وسنشير له فى هذه الدراسة بدفتر الانخراطات للحزب الدستوري التونسى.

المنخـرطين وعناوينهم، ولم تذكـر المهن إلاّ نـادرا وبنسبـة ضئـيلة، لا يمكن اعـتـمادها. لـكن بداية من سنة 1924-1925، نجـد ترسـيم إسم المنخرط وعنوانه ومهنته وتاريخ الدخول في الحـزب وأسمي الشخصين المـقـدمـين له، وذلك إلى غـاية نهـاية سنة 1933-1934 وبذلك تكون الفترة الأساسية المغطاة بشكل أكـثر دقّة هي الفترة الفاصلة ما بين 1924 و1934 .

ويمكن من خلال هذه المعلومات الواردة بالدفـتر، وخاصة منها التي تحدد المهن والعناوين، معرفة الانتمـاء الاجتماعي للحزب. وخاصة منه الفئات الشعبية، التي هي موضوع دراستنا هذه .

لقد أفـردت البعض مـن الدراسات[3] موضـوع القاعـدة الاجتـماعـية للحزب، اهتـماما كـما تناولت تحديد طـبيعتـه كتنظيم سـياسي لكن هذه الدراسات تـشكو من قلّة المصـادر وخاصـة من ضعف الدقّـة المتـوفرة فيهـا. ولذلك لم تتوصل الدراسات المذكورة إلى الأهتـمام بمدينة تونس العاصمـة مثلا وهي أهم منطقة لتنظيم الحزب الدسـتوري، أو أي مدينة أخرى إذ أن الحزب كـان تمركزه بالمدن، وبـالتالي كان حضـريا، خاصة خلال الفـترة الأولى وإلى 1934 تقريبـا. وكذلك ركـزت هذه الدراسات

(3) نذكر منها خاصة :
-Kraïem Mustapha - Le vieux Destour : implantation géographique et assise socio-professionnelle in Actes du 1er congrès d'histoire et de la civilisation du Maghreb. T2. CERES, Tunis, 1979. p. 253.
- Kraïem Mustapha - le Néo-Destour : Cadres, militants et implantation pendant les années trente. in Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années trente. Actes du 3e séminaire sur l'histoire du mouvement national.-17-19 mai 1985 M.E.E.R.S - C.N.U.D.S.T 1987. p. 17.
- Hamza. M. Raouf - Eléments pour une réflexion sur l'histoire du mouvement national pendant l'entre-deux-guerres : La scission de mars 1934. in Les mouvements politiques et sociaux dans la Tunisie des années 1930. Actes du 3e séminaire sur l'histoire du mouvement national. 17-19 mai 1985. M.E.E.R.S-CNUDST. 1987. p. 5.
Kraïem Mustapha - Le vieux Destour .... 1979. 256 ص

على نخب الحزب أكثر منها على الفئات الاجتماعية الباقية. وأخيرا فان مجموعة المعطيات المتوفرة انحصرت في فترتين : فترة بداية نشاط الحزب أي فيما بين سنتي 1921 و 1922 وفترة نهايته كتنظيم موحد، أي فيما بين 1933 و1934. ولذلك فإن هذه المعلومات المتوفرة بالأرشيف، اضافة إلى شحّتها، لا تغطى كامل الفترة الزمنية الفاصلة وبالتالي لا يمكنها أن توضّح تأثير الأحداث السياسية والعامل الديني والحركة النقابيه... على التعبئة القاعدية وعلى الانخراطات في الحزب. أي العلاقة الأساسية بين القواعد والفئات الاجتماعية والحزب والتي تحكم الانخراطات في صلبه .

وبالاضافة إلى ذلك، فإنّ هذه المعطيات الاحصائية التقريبية للسلطات الأمنية، لا تأخذ بعين الاعتبار البعد السياسي لبعض الأرقام المقدمة. فمحاولة رصد حجم الانخراطات في الحزب من خلال البرقيات الاحتجاجية التي وردت على وزارة الخارجية الفرنسية، أو لتهنئة الشيخ الثعالبي عند خروجه من السجن[4]، هي في الحالة الأولى عمل سياسي، للضغط على السلطات الفرنسية، إذ أن بعث أكبر عدد ممكن من البرقيات يوحى أن الحزب يتمتع بتأييد عام من طرف الشعب في كافة المناطق. وهذا يعنى حتما أن عدد البرقيات لا يقابل بالضرورة حجم الانتماءات بقدر ما يعتمد الالتزام وخاصة الحركية لبعض الأعضاء والدعاة النشيطين. وذلك يبدو واضحا عندما نقارن بين عدد البرقيات الصادرة في جهتي تونس (105) وبنزرت (93) فهي تقريبا متساوية، إن لم تكن أكثر عددا في جهة بنزرت. وهذا لا يوافق اطلاقا نسبة

(4) خرج الشيخ الثعالبي من السجن في غرّة ماي 1921، الوزير 2/ 5/ 1921 .

الانتماءات الجهوية(5) . وأخيرا فإن صدور البرقيات لا يعني بالضرورة الانتماء. إذ يمكن للمتعاطف في حالات عديدة، ان يتحرك بنفس الأسلوب، خاصة وأن طبيعة الحزب الدستوري في تلك الفترة بعيدة عن الصفة الايديولوجية الضيقة، وهو أقرب إلى الوطنية عموما، ويهتم بمشاكل كل التونسيين، أي أنه يرفع شعارات وطنية تشترك فيها كل الفئات الاجتماعية، كالدفاع عن الاراضي، والهوية، والجنسية التونسية والدين الاسلامي واللغة العربية... الخ .

أما فيما يخص التقارير الأمنية للسلطات الفرنسية، فهي في عديد الحالات، رصدية لا غير. واذ كان بالإمكان معرفة أبرز المنخرطين في صفوف الحزب، أو نخبه الهامة من خلالها، فإنها تهمل تفصيلا بقية القواعد، وبالتالي حجمها وانتماءاتها ومهنها. وحتى بالنسبة لهذه النخب المعروفة فهي تمثل اتجاهات وكتلا في صلب الحزب نفسه، لا يمكن التقريب بينها في عديد الحالات عدا التزامات البعض منها الظرفية، بالاضافة إلى اختلاف مواقفها. فكيف يمكن ضم الطاهر الحداد وأحمد الدرعي ومحمد الخميري مثلا مع محمد الجعايبي أو بن عيسى بن الشيخ أو الشاذلي بن الحطاب أو مع محمد الصالح ختاش أو الطيب رضوان أو الطاهر الآغا أو الشاذلي خزندار. كانت بصلب الحزب نفسه تيارات وأفكار تمخره، فلم يكن هناك تجانس بين هذه النخب عموما. والتطور المستقبلي لكل هذه الكتل بيّن بوضوح أن منطلقاتها الفكرية لم

(5) عدد البرقيات الصادرة من بنزرت يفوق عدد البرقيات الصادرة من تونس اذا اعتبرنا كامل جهة بنزرت : بنزرت 93 برقية وماطر 20 برقية ورأس الجبل 9 وغار الملح 1 ومنزل جميل 1. وبذلك يفوق عدد البرقيات الصادرة عن جهة بنزرت، عدد البرقيات الصادرة عن تونس، 124 برقية مقابل 107 فقط لتونس والأكيد أن هذا الدور يرجع أساسا إلى حمودة بن الميهوب الذي ساعد على تأسيس أغلب شعب الجهة .

تكن مشتركة، رغم وطنيتها والتزامها بالعمل في داخل الحزب .

إذن فالتحديد المهني من خلال النخبة فقط، لا يمكن بمفرده أن يحدد اتجاه الحزب أو حتى مواقفه، إذ يبقى علينا دراسة مواقفه وأدبياته والظروف التاريخية الملمة بالفترة المدروسة .

2 ـ نشأة الحزب وتطوره في سنوات البداية

أ ـ النخبة والفكرة الوطنية

لم تكن البداية الأولى لنشأة الحزب سنة 1920، تعتمد قاعدة واسعة، إذا استثنينا المطالب والعرائض التي بعثت بها كافة الجهات بتونس تطالب بالدستور[6] ، وإن لم تكن هذه القاعدة وجل الفئات الاجتماعية بمعزل عن الوعي الوطني، اذ ساهمت في الأحداث الوطنية لسنتي 1911 و 1912، إلاّ أنها وممّا لا شكّ فيه كانت منقادة بالنخبة الوطنية وطرق العمل السياسي خاصة بالنوادي والمحلات التي تعقد بها اللقاءات العديدة[7] .

إذن لم ينشأ الحزب دفعة واحدة، ولا بمعزل عن القواعد، مثلما قدّم. ورغم انسجام القاعدة منذ البداية فان النخبة هي التي كانت أفكارها متباينة، حتى قبل الإنقسام الأول وتأسيس ،الحزب الإصلاحي.

(6) Lejeri Mohamed - Salah - Evolution du mouvement national tunisien. M.T.E. 1974 - T. 1, 178 p.

(7) الدكتور أحمد بن ميلاد ومحمد م. ادريس – الشيخ الثعالبي والحركة الوطنية ج 1، بيت الحكمة 1991.

وإن كانت نشأة الحزب الحر الدستوري، هي المرحلة الثانية في المطالبة بعدما تأكد الشيخ الثعالبي من عدم جدوى مؤتمر فرساي (Versailles) في منح الاستقلال لتونس[8]، لكن الهيكلة الحقيقية للتنظيم لم يبدأ العمل على اقامتها إلاّ بداية من سنة 1921 .

ولم تكن فكرة النخبة في المبادئ الاساسية للحزب وأهدافه متجانسة : فقد انقسمت النخبة ذاتها منذ البداية إلى ثلاثة اتجاهات هامة : الاتجاه الراديكالي والذي يطالب بنيابة حقيقية للبرلمان وحكومة مسؤولة أمامه، وهو اتجاه الشيخ الثعالبي والذي تضمّن كتاب (تونس الشهيدة) أهم أفكاره، واتجاه ثان وسط، يمثله أحمد الصافي وصالح فرحات، ويطالب بإصلاحات صمن الأطر القانونية للحماية .أما الاتجاه الثالث، والذي سيجتمع فيما بعد في صلب الحزب الاصلاحي فإنه يطالب بإنجاز المطالب على مراحل، وعدم القبول بالاستقلال ولا بالنيابة البرلمانية الحقيقية دفعة واحدة[9] .

ومن ناحية أخرى فإن وسائل العمل السياسي، أو علاقة هذه النخبة بالقواعد لم تكن متجانسة. فبينما يستند الإصلاحيون، المنتمي أغلبهم للحزب الاشتراكي إلى التوعية الجماهيرية والاعتناء بالقاعدة، ويرمون بذلك نخبة الحزب الدستوري باحتقار الجماهير واعتماد جهلها لنيل

(8) احمد توفيق المدني، حياة كفاح ج 1. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1976، ص 173 .

(9) Rodd-Balek - La Tunisie après la guerre (1919-1921) - Paris 1922 p. 280.

المكاسب السياسية[10] ويرى الإصلاحيون أنّ العمل التوعوي، والاجتماعي بين القواعد يجب أن يسبق أي عمل سياسي وتنظيمي[11] .

أما نخب الحزب الدستوري، فهي وإن كانت قد خططت في البداية بمفردها لنشأة الحزب، ورسم أهدافه، فإنها حاولت تشريك القاعدة، بإمضاء العرائض وبالكتابة في الصحافة الوطنية. ولم يكن الحزب في تحركاته الأولى يعتمد القاعدة، إذ كان العمل بالوفود الممثله للأعيان أو للمهن كالصحافيين أو للجهات، وكان يتجنب المظاهرات، لأسباب سياسية وخاصة تنظيمية .

ب ـ دور الصحافة

تعتبر الصحافة أهم العناصر التي عوّل عليها الحزب في نشر دعايته

(10) "... On s'imagine chez nous que le journal est comme un livre de sciences ou de philosophie écrit par une élite et pour elle seule, la masse est laissée à l'écart, sous pretexte qu'elle ne comprend pas les questions qui s'y discutent. Cette masse est désignée par cette prétendue élite de (...) et doit être traitée comme un enfant. La dédaigneuse expression (souka) veut dire (gens ayant l'habitude de fréquenter les souks et d'y nuire). elle désigne probablement la catégorie des commerçants, des artisans et des fellahs, qui toutes les fois qu'ils se rendent dans les villes ou les villages ne se dirigent que vers les souks et les marchés pour y traiter les affaires. Entre cette prétendue élite et la masse il existe un malentendu qu'on n'a pas tenté de faire disparaître. Les journalistes actuels appartiennent à cette élite et partagent par conséquent ses préjugés parmi lesquels un certain mépris pour cette masse" M. Nomane. l'Avenir social 31/3/1921.

(11) لسان الشعب 31/ 5/ 1921 كتب محمد نعمان " . . . نعم فكرنا في تأسيس أحزاب سياسية لنيل حقوق سياسية. ولكننا لم نفكر في طرق التنفيذ السلمية ان لم نمكن منها. لا يكفي وضع القواعد الاجتماعية، إن لم يقع نشرها حالا بين طبقات الشعب بالطرق الموصلة ودعوته إلى العمل المادي القانوني للوصول إلى حقوقه ومن هذه الأعمال المادية. حق الاعتصاب المنظم المعترف به في قانون كل بلاد نظامية. اذ فهمنا أن لا عمل من غير تنفيذ ولا تنفيذ من غير نظام ولا نظام من غير جمعيات. . . "

كامل فترة نشاطه. وقد كانت الصحافة هي العنصر الوحيد في السنة الأولى منذ الإعلان عن نشأة الحزب، الذي ركزت عليه الدعاية بشكل أساسي، وواصل اعتماده عليها في الفترة التي لحقت صدور القوانين الزجرية سنة 1926، التي شلت النشاط السياسي، إذ منعت الاجتماعات، والدّعاية والنشاط الحزبي.

وكانت السلطات الفرنسية متنبهة لدور الصحافة منذ بداية الحركة الدستورية، فأوقفت جريدة (المشير) التي نقلت في افتتاحيتها مطالب الحزب الذي لم يعلن عنه بعد[12]، واعتبرت السلطات ذلك تطرفا ونقلا عن كتاب تونس الشهيدة[13] الذي كان يمثل برنامج الحزب. ولم تتردّد في ابطال جريدة (الجامعة) قبيل توقيف الشيخ الثعالبي[14] وسخر الوطنيون الصحافة عند محاكمة الشيخ الثعالبي، للضغط على السلطات الفرنسية[15].

وكانت الصحف تدفع ضريبة الأحداث السياسية، في صراع الحزب الدائر مع سلطات الحماية، وهكذا فإن جريدة (الصواب) التي كانت لسان حال الحزب منذ نشأته حجبتها سلطات الحماية في أزمة أفريل 1922، وذلك لشلّ الدعاية الحزبية وعدم نشر حدث استقالة محمد الناصر باي[16].

---

(12) المشير 22/ 3/ 1920. وقد عوضها بجريدة (الوزير) صدرت يوم 5/ 4/ 1920.

(13) عمر بن قفصية. مركز التوثيق الوطني. ملف أ - 4 - 2.

(14) الوزير 5/ 7/ 1920 (رسالة حسين كمال) ويذكر الشيخ الثعالبي أن صاحبها كان أحد أعوان السلطات الفرنسية

(15) و.ع.ح.ت. سلسلة الحركة صندوق 4. ملف 1. تقرير بتاريخ 11/ 10/ 1920.

(16) توقفت الصواب يوم 5 أفريل 1922.

وقد سعت السلطات الفرنسية لكبح الجرائد الوطنية وخاصة منها الجرائد التي اتخذها الحزب معبرة عنه، فهددت صاحب جريدة (الاتحاد) وأجبرته على التخلي عن فتح صفحات جريدته للحزب الذي كان يؤجرها[17] . ولم تتأخر جريدة (الامة) عن الاحتجاب، إثر تعطيلها بقرار وزاري، وتابعت سلطات الحماية مصادرة الجريدة (الممثل) التي مارست نفس المهمة[18] .

وقد عطّلت السلطات الفرنسية عديد الجرائد، مثل (العصر الجديد) و(المبشر) و(الممثل) و(افريقيا) و(مرشد الامة) و(الوزير) وحتى (النهضة) ثم (صوت التونسي) و(الارادة) و(العمل)... ولم تسلم جل الجرائد من التعطيل أو المنع .

وتعرّضت الصحافة الحزبية للمحاكمات، أهمها محاكمة (العصر الجديد) في فيفري 1924 لمقال كتبه محي الدين القليبي[19] وفيه فضح سياسة التعسف الفرنسية ضد الأهالي. وقد استندت عديد الحملات السياسية للسلطات الفرنسية على مقالات بالصحف الوطنية لطرد الوطنيين أو سجنهم. فطرد أحمد توفيق المدني لمقال نشره بجريدة (افريقيا) يساند فيه نضال عبد الكريم الخطابي بالريف المغربي[20] وسجنت الشاذلي خير الله على اثر المقال الذي كتبه بجريدة (Le libéral) ينتقد فيه الحرب التي تشنها فرنسا على سوريا، وقصف مدينة دمشق[21] .

---

(17) م.م. Rodd-Balek p. 54

(18) عمر بن قفصية - أضواء علي الصحافة التونسية - دار بوسلامة للنشر تونس 1972. ص 28.

(19) العصر الجديد في 16/2/1924. على حسابنا. مظاهر الضعف في سياسة الحكومة وكذلك حول مقال تدافع فيه الجريدة علي طرد م. كولرا .

(20) أحمد توفيق المدني حياة كفاح م.م.ج. 1 ص 334 - 335 .

(21) بتاريخ

ولم تكن الصحف الحزبية أو المؤيدة للحزب فقط هي التي شجع علي شرائها الحزب، بل كان يدعو أيضا إلى قراءة جرائد الحزب الشيوعي التونسي التي اعتبرها مدافعة عن مصالح الطبقة الشغيلة التونسية، مثل جريدة (حبيب الأمة)[22] .

ولم تكن السلطات الفرنسية، الحريصة وحدها على منع الجرائد الوطنية، أو شل الدعاية السياسية التي تقوم بها، بل تشاركها أصوات الأحزاب الاستعمارية بتونس[23] . فلم تسلم الصحف الاستعمارية ذاتها من نقد الصحف التونسية ومن الردود العديدة على الحملات التي تروجها هذه الجرائد .وواصلت السلطات الفرنسية نفس سياسة قمع الجرائد الوطنية كلما صعدت لهجتها ضد السياسة الجائرة لسلطات الحماية. وهكذا فقد شمل التوقيف والمحاكمة جريدة (الوزير) و(النهضة) سنة 1931[24] مع محاكمة البعض من محرري جريدة (صوت التونسي) سنة 1932[25] كما شل النشاط السياسي ومنعت الجرائد الحزبية لا سيما (L'Action Tunisienne) و(La voix du Tunisien)، على إثر حوادث التجنيس[26] .

---

(22) و.ع.ح.ت. سلسلة الحركة الوطنية. صندوق 4. تقرير بتاريخ 5/ 11/ 1921

(23) عديد المقالات نذكر منها على سبيل المثال Le petit matin بتاريخ 2/ 9/ 1923.

"Il faut mettre fin à la propagande anti-française en Tunisie... les journaux actuels du parti (El Ittihad) et (El oumma).

(24) وتمّ المنع يوم 12/ 5/ 1931 أي يوم الاحتفال بخمسينية الحماية.

(25) صوت التونسي بتاريخ 2/ 6/ 1931 وكان ذلك خلال الاحتفال بخمسينية الحماية

(26) وكان ذلك اثر صدور قرار بمنع النشاط السياسي يوم 31 ماي 1933

ج ـ الدعاة ونشر فكرة الحزب

وإلى جانب الصحافة، فإن النخبة والبعض من الاعضاء الذين برزوا في الحزب فيما بعد، هي التي أرست الدعائم الأولى لانتشار الحزب وتعزيز القاعدة لجمع المال .

وقبل بروز الحزب كتنظيم، كانت النخبة في تونس العاصمة هي التي قامت بنشر الدعوة، سواء في العاصمة أو في الجهات. وعدا الإمضاءات التي توصلت إلى جمعها، والتي أثارت انزعاج السلطات الفرنسية، فقد استدعت سلطات الحماية مرات عديدة الأعضاء البارزين كأحمد الصافي بمناسبة كتابة العريضة التي سيتوجه بها الوفد الأول إلى باريس كما استدعى بلعجوزة لنفس السبب[27] .

وتحرّكت النخبة التونسية في مناسبات عديدة كان الحزب فيها بحاجة لدعم القاعدة سياسيا. كالتهيئة لسفر الوفد الأول لباريس، فتحرك طلبة جامع الزيتونة احتجاجا على توقيف عدد من جريدة (الصواب) وذلك تحت تأثير الشيخ الصادق النيفر[28] وكذلك جمع التبرعات العديدة للمصاريف اللازمة لسفر الوفد، وتشكلت جمعية (طالب الانصاف)

(27) و.ع.ح.ت. سلسلة الحركة الوطنية. صندوق 4 ملف 1 تقرير بتاريخ 5/ 6/ 1920 واستدعى الاول من طرف Ducos de la Haille بالاقامة العامة والثاني من طرف Dupla . وكذلك تم استدعاء احمد الصافي مرة ثانية مع محمد نعمان لتنبيههما ضد ما يقام من مظاهرات وإضرابات حول غلاء المعاش. برنامج الحركة اوطنية. وثائق وزراة الخارجية الفرنسية. 483/ B صندوق 6 تقرير بتاريخ 17/ 8/ 1920 .

(28) و.ع.ح.ت. سلسلة الحركة الوطنية. صندوق 4 ملف 1 تقرير بتاريخ 22/ 6/ 1920 .

لهـذا الغـرض[29] . وعن طريق الـمـبـادرات الخـاصـة، كـالتـــجـار[30] والموظفين[31] وقام البعض من رجال النخبة بالدعاية لنشر الفكرة الوطنية في مناسبات التـجمعات العـامة، كالعروض المسـرحية[32] وقد بدأ نشاط الدعـاة بشكل أكثـر فـعاليـة عند تشكل الحـزب كتنظـيم بداية مــن سنة 1921، فقد أوفد الحزب العديد من رجاله إلى الداخل .

ولـم تقتصـر مهمة الدعاة على نشر فـكرة الحزب وإرساء التنظيم، بل كذلك تبليـغ خطط الحزب، والحث على الاشتـراك في مجلة (الفـجر) عند صدورها[34] وعند خروج حسن قلاتي عن صفوف الحـزب وإنشائه الحزب الاصلاحي، أوفد الحزب أهم عناصـره إلى كافة الجهات لشرح مـوقف الحـزب وتطويقه آثار الانـشقـاق فـأوفد مـحـمد الجـعـايبي إلى القيـروان، وصالح فـرحات وعلى كـاهية إلى جـهتي سـوسة وصـفاقس ومصطفى الكعاك وأحمد سلامه إلى قابس وجـربة، أما عثمان النيال فقد ذهب إلى جـهات مـجاز الـباب وباجـة وتبرسق والـطيب بن عيـسى إلى بنزرت وماطر[35] .

---

(29) و.ع.ح.ت سلسلة الحركة الوطنيـة. صندوق 4 ملـــف 1 تقـريـــر بتـاريخ 25/6/1920 .

(30) مـثل العـمل الذي قام به الـهادي الزبيـدي سـوق الحـرير و.ع.ح.ت. سلسلة الحركة الوطنية. صندوق 4 ملف 1 تقرير بتاريخ 5/1/ 1921

(31) و.ع.ح.ت. سلسلة الحـركة الوطنيـة. صندوق 4 ملف 1 تقـرير بـــتـاريخ 14/1/1921 .

(32) و.ع.ح.ت. سلسلة الحركـة الوطنية. صندوق 4 ملف 1 تقرير بـتاريخ 12/ 6/1920.

(34) و.ع.ح.ت. سلسلة الحركـة الوطنية. صندوق 4 ملف 1 تقرير بـــــــتاريخ 3/10/ 1921 ذهب محمد الجعايبي إلى القيروان .

(35) و.ع.ح.ت. سلسلة الحـركـة الوطنيـة. صندوق 4 ملف 1 تقـرير بتــــــاريخ 17/10 و 20/ 11 و 21/ 11/ 1921 .

وقد لعب الدعاة والعناصر الحركية في الحزب دورا كبيرا في تأسيس الشعب بالجهات، فيرجع تأسيس أهم شعب بجهة ماطر إلى حمودة الميهوب وبقابس إلى عمر بن قفراش وقفصة إلى شلافية وغيرهم. وكان من بين الأعضاء الحركيين الذين يقوم عليهم الحزب محي الدين القليبي وأحمد توفيق المدني والطاهر الحداد[36] . وإلى جانب الدعاة الحركيين، فإنّ الدعوة لدخول الحزب كانت أيضا تتم عن طريق انتماء العناصر المؤثرة في المجموعات الدينية والجهوية والعرقية. فمساندة الشيخ صالح بن يحي للحزب وعلاقته المتينة بالشيخ الثعالبي كانت تقريبا تجر خلفها كل الجالية المزابية بتونس،والجهات، فكسب الأعيان البارزين يشكل ضمانا للدعم القاعدي للحزب .

ويمكن رصد أهم العناصر الحركية بالحزب في مدينة تونس من خلال دفتر الانخراطات وتتبع أسماء المقدمين للمنتمين الجدد. وهكذا نجد أن أنشطهم هو عمر بن قفصية ويليه اسماعيل عزيز ثم أحمد السعيدي فعبد الرحمان الحفصي فمحمد الغربي[36 مكرر] . . .

د - هيكلة التنظيم

بدأ الحزب الدستوري يعمل كهيكل منظم ومشرف علي سياسة تقرر ضمن هياكله. وأسّس الحزب اللجنة التنفيذية في ماي 1921 أي منذ خروج الشيخ الثعالبي من السجن، وواصل إرساء تنظيمه بكافة الجهات إلي نهاية السنة وبداية 1922 . وتشكل الهيكل التنظيمي للحزب على

(36) عديد التقارير خاصة في فترات أزمة الجرب نذكر منها. برنامج الحركة الوطنية وثائق Aix-En-Provence صندوق 25H33 . ص 160 تقرير من المقيم العام إلى بوانكراي بتاريخ 30/ 11/ 1923. كذلك وثائق R 194 Nantes صندوق 1700 ص 239 تقرير بتاريخ 6/ 7/ 1923 .

(36 مكرر) راجع جدول أهم الدعاة .

النحو الهرمي الآتي : لجنة تنفيذية متكونة من 15 عضوا. يكون نصف أعضائها من تونس العاصمة، والنصف الآخر من باقي مدن البلاد. وللجنة التنفيذية مهام اقرار سياسة الحزب، وتسيير عمله وهي التي تشرف على الدعاية وجمع المال، وتقرر الميزانية وتتخذ القرارات السياسية الهامة وتفض المسائل الداخلية وتنسق بين مختلف اللجان الجهوية .

أما اللجان الجهوية فلها نفس الصلاحية في الجهات. وكلّما وصل عدد الشعب المحلية إلى خمسة يمكن لها تأسيس لجنة جهوية للاشراف عليها. أما الشعب فتؤسس عندما يصل عدد منخرطيها إلى سبعة وهو الحد الأدني .

كانت اجتماعات اللجنة التنفيذية علنية، إذ أن نادى الحزب كان مفتوحا خلال كامل اليوم لكل المنخرطين[37] . وإلى جانب اجتماعات اللجنة التنفيذية القليلة، فقد قرر الحزب اجتماعات أخرى عديدة، كالاجتماع بالصحافيين عند تقريره بداية حملة اعلامية[38] أو جمع أثرياء الحزب لتقرير إعانة مالية أو جمع المال[39] أو غيرها من المناسبات التي كانت تحتاج إلى تهيئة .

وانبثقت عن اللجنة التنفيذية عديد اللجان[40] . ففي البداية انتخبت اللجنة السياسية برئاسة أحمد الصافي واللجنة المالية برئاسة حمودة المنستيري وغيرها . . .

---

(37) احمد توفيق المادني. حياة كفاح. ج1 م.م. ص 202 .

(38) و.ع.ح.ت. سلسلة الحركة الوطنية. صندوق 4 ملف 1 تقرير بتاريخ 25/ 10/ 1921

(39) برنامج الحركة الوطنية وثائق R/91 Nantes صندوق 1697، ملف 2، تقرير بتاريخ 29/ 6/ 1922 و93/ R، صندوق 1699، ص 241. تقرير بتاريخ 27/ 11/ 1923.

(40) أحمد توفيق المدني. حياة كفاح. م.م.ج. 1 ص 195.

هـ ـ ميزانية الحزب ومداخيله :

يرتكز الحزب في جمع المال على مصادر رئيسية هامة : الانخراطات والهبات والاعانات والاقتراض عند احتياج مزيد من المال. ونظرا لاحتياجاته الكبيرة والمكلفة فقد كان الهاجس الدائم له هو المسألة المادية. فقد تعطلت أعماله في عديد المناسبات وفشلت خططه السياسية لهذا السبب بالذات. وقد حاول الحزب تنويع مصادره من ناحية وتوسيع رقعة الجمع في مناسبات عدّة. فقد أصدر مجلة (الفجر) في البداية، بنيّة نشر أدبياته وبل كذلك كمصدر لجمع المال[41]. ولم تكن موارد الحزب مستقرة خلال كامل فترات الحركة الوطنية، لأنها رهينة الأحداث السياسية ومرتبطة خاصة بالأوضاع الاقتصادية في البلاد، بالاضافة إلى كونها موسمية إذ أن محصولات الإنتاج الفلاحي تتأتى في بداية كل صيف ولهذا السبب كانت المبادرات السياسية للحزب مشلولة في فترات محددة من السنة[42].

لقد ساعدت المساهمات المالية قبل تأسيس هياكل الحزب على التحركات السياسية، كسفر الشيخ الثعالبي سنة 1919 إلى باريس لعرض القضية التونسية على مؤتمر الصلح وتغطية مصاريفه. وكذلك سفرتي الوفد الأول والثاني لباريس والمصاريف اللازمة لاحتياجات أعضائه وتحركاتهم. وجمعت الاعانات أيضا لإرسال ممثل الحزب فرحات بن عياد إلى باريس[43]. وكانت كل الأنشطة السياسية تغطيها المساهمات الفردية والاعانات قبل النشأة الفعلية للحزب.

---

(41) الدكتور أحمد بن ميلاد ومحمد م. ادريس م.م.

(42) برنامج الحركة الوطنية وثائق R/93 Nantes صندوق 1699 ص 160 تقرير بتاريخ 6/ 7/ 1923.

(43) الدكتور أحمد بن ميلاد ومحمد. م إدريس م.م.

وقد اعتمد الحزب إلى جانب جمع المال من القاعدة الواسعة، على الأثرياء الملتزمين في صفوفه الذين كانوا يدفعون بسخاء جانبا هاما من احتياجات الحزب المادية. ووقف هؤلاء مع سياسة الحزب أساسا لدفاعه عن مصالحهم وهي الأحباس الخاصة والعامة[44]. وقد انفضوا من حوله عند أول فرصة تحددت فيها مصالحهم، أي بعد إصلاحات جويلية 1922، وعندها بدأ الحزب يعاني من الأزمات المادية بشكل كبير.

أما مبالغ الانخراطات، فتختلف من فترة لأخرى حسب الانتماءات في صلب الحزب، وخاصة حسب التزامات المنخرطين بالدفع. وقد حددت قيمة الانخراط للمنتمي الواحد 12 فرنكا سنويا. ومقارنة بمداخيل الحزب الأخرى فإن مصدر الانخراطات لا يشكل الدخل الأساسي. فقد بلغت القيمة الجملية للاشتراكات سنة 1921، 3600 فرنك من جملة 51،000 فرنك، وارتفعت إلى 6000 فرنك سنة 1922 بالنسبة لمدينة تونس فقط. انضافت إليها 10،000 فرنك لكافة جهات البلاد من بين مجموع قدره 110.980 فرنك[45].

وقد عجز الحزب ماديا عن دعم حوادث افريل 1922، رغم دخول العديد من المنخرطين في صلبه واندفاع المتحمسين للاحداث الوطنية[46] وجاءت سنة 1923 لتهد تماما من القدرة المادية للحزب وتشل أعماله السياسية، فقد حاولت اللجنة التنفيذية إرسال وفد للدعاية بباريس فلم تحصل على المال الكافي لذلك[47]. وحاول الحزب عديد المرات جمع

(44) وكان بين أعضاء الوفد الاول البشير البكري من الأثرياء

(45) الدكتور أحمد بن ميلاد ومحمد م. ادريس م.م.

(46) برنامج الحركة الوطنية وثائق R/91 Nantes صندوق 1967، ملف 2 تقرير بتاريخ 11/4/1922

(47) برنامج الحركة الوطنية وثائق R/93 Nantes صندوق 1699، ص 146 تقرير بتاريخ 26/1/1923

الأثرياء المنتمين إليه لمده بمبالغ للدعاية، فلم يحصل على شيء[48] . واحتاج اخيرا لمبلغ 10.000 فرنك لسد حاجياته الانية. فلم يحصل إلاّ على نصفها اقترضه من بعض هؤلاء الأثرياء الذين بقوا بصفوفه[49] . وأصبح في أواخر سنة 1923 عاجزا عن دفع أجرة الحارس[50] . وتسديد كراء محلات بعض الشعب، فاضطر إلى غلق بعضها[51] .

3 ـ الفئات الشعبية من خلال انخراطها في الحزب

تتضمّن مصادر الأرشيف للحكومة الفرنسية تقارير عديدة حول عدد المنخرطين في الحزب، وتقدّم أرقاما مختلفة متضاربة وتحوم أغلبها حول 45000 منخرط سنة 1922.[52] بينما قدم أعضاء اللجنة التنفيذية أرقاما أخرى أكثر تضاربا. صرّح صالح فرحات سنة 1923 بوجود أكثر من 25 شعبة منتشرة في كافة البلاد وأن عدد المنخرطين وصل إلى 000. 30[53] . بينما أكّد الشيخ الثعالبي على أن عدد الشعب بالحزب فاق 70 شعبة وعدد المنخرطين لنفس السنة بلغ 100.000 منخرط[54] . بينما أشارت بعض التقارير الأمنية الفرنسية إلى أن زرع

(48) برنامج الحركة الوطنية وثائق R/93 Nantes صندوق 1699 ص 232 تقرير بتاريخ 16/ 1/ 1923

(49) المصدر السابق ص 14 تقرير بتاريخ 27/ 4/ 1923 .

(50) برنامج الحركة الوطنية وثائق R/94 Nantes صندوق (1) 1700. تقرير بتاريخ 26/ 4/ 1923 ص 211 .

(51) برنامج الحركة الوطنية وثائق R/93 Nantes صندوق 1699 ص 304 تقرير بتاريخ 8/ 6/ 1923

(52) و.ع.ح.ت

(53) راجع Tunis - Socialiste بتاريخ 3/ 8/ 1923

(54) الأمة 13/ 12/ 1923

الشعب الدستورية وصل إلى بعض الارياف التونسية[55] . ورغم أن عديد الدراسات تـؤكد على الطابع الحـضري الغـالب على الحزب خـاصة في سنواته الاولى لكن اعتماد هذا التصنيف يجـب أن يؤخذ بحذر كبير، إذ أن الطبـيعة الـعامة للـمجتـمع التونسـي في هذه الفتـرة ريفيـة أكثر منـها حضرية. وحتى القرى التي انشئت بها شعب، كانت تعيش وسطا ريفيا، في أهم مواردها الاقتصادية وأشغالها ولـم تكن لتتجاوز بعض المئات من السكان، فالقرى المنتـشرة بالساحل التونسي أو بالشمـال لم تكن بمعزل عن الريف، لحجـمها ولعدم تمـيّزها لا بصناعة ولا بنقلة نوعـية أخرى. ولذلك فإن اعتماد التفرقة بين الحضري والريفي في هذه الفترة بالتحديد لا يمكن أن يتـجاوز عـددا قليـلا جدا من المـدن، كـتونس العـاصمـة، وصفاقس وسوسـة مثلا. ولا يمكن تصنيف قصيبة سوسـة مثلا او قلعة جرداء أو غار الملح ضمن التجمعات الحضرية، إذ أنها كانت أقرب إلى الريف منها إلى المدن .

ومهمـا كانت المقاربات فإن الوضع الحـضري يكتسي أهميـة التجمع السكاني في فضاء مـحدد بالنسبة لمزايا التنظيـم السياسي الذي يمكن له أن يصل سكان هذه التجمعات بسهولة أكـبر. وتبقى العاصمة أهـم ميدان لعمل الحزب الحرّ الدستوري .

وقبل أن نتناول مساهمـة الفئات الشعبية في الحـزب الحر الدستوري فـيمـا بين 1920- 1934 في مـدينة تونس بالدراسـة، يجب تحـديد أطر الانتماء الطبقي للأحزاب .

(55) برنامج الحـركة الوطنيـة وثائق R/92 Nantes صندوق 1698. ص 109 تقـرير بتاريخ 21/ 6/ 1923

أكدت بعض الدراسات على الطبيعة البرجوازية للحزب الدستوري وقد سبق لأحمد توفيق المدني تفنيد ذلك[56]. ان التحديد الطبقي يرتكز على عناصر، أهمها : الانتماء الطبقي للقيادة والممارسة السياسية وذلك من خلال المواقف التي يتبناها التنظيم وأخيرا أدبيات التنظيم .

واذا كان متأكدا أن الحزب الدستوري لم يكن يدافع عن مصالح العمال، فانه كذلك لم يكن طليعة كفاح الطبقة البورجوازية في تونس. لم يكن الحزب الدستوري طبقيا أساسا، أي أنه لم يتبن مصالح فئة أو طبقة دون أخرى بل كان كسائر أحزاب التحرر الوطني في جل الاقطار العربية، وطنيا، يحاول جمع كل المصالح والدفاع عن قضايا تشترك فيها كل الطبقات، وهي قضايا التحرر الوطني، من هوية، ولغة واستقلال وملكية الخ...[57] .

ان الاستناد على تصنيف النخبة التي تقود الأحزاب لا يكفي اطلاقا لتحديد طبيعة التنظيمات. فقد كانت أغلب الاحزاب الثورية والمحافظة تقودها النخبة المثقفة. وتبقى طبيعة النخبة اذن أحد المؤشرات على الانتماء الطبقي للحزب لا غير .

ومن ناحية أخرى، فباستنادنا إلى الوثائق الأرشيفية الكثيرة وفي مناسبات عديدة طوال هذه الفترة[58] وباعتمادها كلها وغربلتها يمكن

---

(56) أحمد توفيق المداني – حياة كفاح ج. 1م.م. ص 199 – 200

(57) راجع الدكتور أحمد بن ميلاد ومحمد م. ادريس. الشيخ الثعالبي والحركة الوطنية ج1. بيت الحكمة 1991 ص .

(58) إلى جانب البرقيات المرسلة بمناسبات عديدة يمكن إضافة القائمات بأرشيف Nantes صندوق 1968. ص 103 وما بعدها وكذلك R/94 صندوق (1) 1700. ص 105. وعديد المراسلات بالجرائد خاصة سنتين 1933 و 1934 وكذلك 1937 و 1938. ويمكن اعتمادا على أرشيف Nantes مواصلة نفس العمل خلال الحرب أي سنة 1944 .

الوصول إلى تقريب لتحديد طبيعة النخبة المسيرة للحزب. فلو أخذنا مثلا كل المنخرطين في الشعبة الدستورية بالمنستير سنة 1921 [59] لوجدنا أنها تضم 35 منخرطا وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد السكان. وإذا دققنا في مهنهم نجد أن أغلبهم من الموظفين بالادارة (4) ومعلمين (6) وعدول (7) ومعاون طبيب واحد وتلميذ واحد وعون بريد واحد، أي أنهم يمثلون 57،1 ٪ بينما عدد التجار 13 أي بنسبة 37 ٪. وأخيرا نجد ملاكا واحدا أي نسبة 6 ٪. ان نسبة الموظفين، أي المتعلمين هي الغالبة وتليها نسبة التجار وأخيرا الملاك. لكن اذ اعتبرنا وضع التاجر بمدينة المنستير في سنوات العشرين فهو لا يعتبر اطلاقا من الأثرياء ولا من البورجوازيين. ويمكن قياس هذا تقريبا علي كافة شعب الداخل في تلك الفترة .

أ ـ الانخراطات في الحزب الدستوري في مدينة تونس حسب توزيعها السكاني

يساعدنا التوزيع السكاني في تحديد الثقل الجهوي الذي كان يعتمده التنظيم الحزبي. وبالتالي تحديد المناطق الهامة التي ينشط فيها الحزب. والملاحظ أن المرسمين بدفتر الانخراط هم الذين التزموا بدفع معاليم الإشتراكات فقط. ويمثل إذن مجموع المنخرطين القاعدة الثابتة للحزب والملتزمة بالعمل في صلبه أكثر من غيرها. وبالتأكيد فإن العاملين في صفوفه، خاصة أثناء الأحداث الهامة، أكثر من عدد المنخرطين. كما يجب التفريق خاصة في السنوات الأولى من إرساء التنظيم، بين المساندة للحزب بدفع التبرعات وإرسال البرقيات وإمضاء العرائض

(59) الوثيقة المرفقة بهذا البحث. قائمة بأعضاء شعبة المنستير لسنة 1921

وبين الانتماء الفعلي كما أن الدخول في الحزب والقسم على المصحف، لا يعني تسديد الاشتراك واستلام البطاقة[60] .

لقد اعتمدنا التنظيم الفضائي لمدينة تونس المتبع من طرف البلدية والسلطات الادارية خلال السنوات الثلاثين. ويحدد هذا التنظيم، تقسيم مدينة تونس إلى ست مناطق (Arrondissements)[61] .

ويمكن اعتبار ثلاث مناطق منها أماكن تمركز السكان التونسيين أي المدينة القديمة لتونس[62] وربضي باب سويقة - الحلفاوين وباب الجديد. وهي أهم المناطق التي ضمت أكثر المنتمين إلى الحزب، لقد توزع أغلب المنتمين إلى الحزب في السنوات الأولى، أي من 1921 إلى 1923 على ربضي تونس. أي الحلفاوين - باب سويقة 176 منخرطا أي بنسبة 30،8 ٪ وباب الجديد 212 منخرطا أي بنسبة 37،1 ٪ . أما المدينة القديمة فوصل عدد المنخرطين بها 52 أي بنسبة 9،1 ٪، وتصل نسبة المنخرطين من خارج مدينة تونس إلى نفس النسبة تقريبا 10،3 ٪ .

وقد تأكد هذا التمركز نسبيا خلال كامل هذه الفترة. وإذا احصينا مجموع المنخرطين خلال الفترة ما بين 1921-1934، حسب هذه المناطق نجد أن منطقة باب سويقة - الحلفاوين هي أهم مركز المنخرطين بـ 495 أي بنسبة 44،6 ٪، وتليها منطقة باب الجديد بـ 276 منخرطا أي بنسبة 24،9٪. أما مركز المدنية القديمة أي الجهة الثالثة فلم يحض سوى بنسبة 8،5 ٪ .

(60) هذا الفارق الذي برر به الشيخ الثعالبي اختلاف تقديره لعدد المنتمين للحزب مع تقدير مديره صالح فرحات راجع الامة 13/12/1923 .

(61) راجع الخارطة المرفقة لهذا البحث.

(62) والتي حددوها الاسوار المحيطة. وما كان يصطلح عليه داخل الاسوار (Intra-Muros)

ويمكن ملاحظة عدد المنخرطين في الحزب من خارج مدينة تونس العاصمة وهم بالضواحي أو بمدن قريبة. وربما يرجع انتماؤهم لترددهم المستمر على مدينة تونس، بحكم أعمالهم أو مصالحهم. ويشكل هذا النوع من المنخرطين نسبة هامة، كانت في مجموعها 97 منخرطا أي بنسبه 7،8٪.

أما بالنسبة للتطور العام لعدد المنخرطين فقد أكدت السنوات الأولى وإلى غاية سنة 1924-1925 تردد نسبة كبيرة من المنخرطين في الحزب وذلك خاصة في الربضين. فقد انخرط في جهة باب سويقة - الحلفاوين خلال هذه الفترة الأولى 340 منخرطا من مجموع 495 لكامل الفترة، أي بنسبة 4،69 ٪. ولكن منطقة باب الجديد لم تساير هذا التطور في عدد المنخرطين خاصة سنة 25-1924. اذ انخفض عدد المنخرطين بها إلى 6 فقط. هل كانت الأحداث السياسية، وخاصة النقابية وراء هذا الانخفاض في عدد المنخرطين[63]. أم بسبب خلافات تنظيمية أم اسباب أخرى ؟

وأخيرا فإن المعدل العام للانتماء لم يتغير تقريبا، اذ أن عدد المنخرطين وصل إلى 500 سنة 1922. وأصبح العدد الرتبي 856 سنة 25-1924 لم يدفع الاشتراك منهم سوى 206 وفي نهاية الفترة أي 34-1933، أصبح العدد الرتبي للمرسمين بالدفتر 1224. لم يدفع منهم اشتراكه سوى 537. أي أن انطلاقة صفوف الحزب كانت مثل نهايته تقريبا.

---

(63) يقطن الطاهر الحداد بهذه المنطقة. وكذلك أحمد الدرعي ومحمد الغربي. وبها أيضا زاوية سيدي عمار التي يتردد عليها اصيلو قابس والحامة

ب ـ مساهمة الفئات الشعبية حسب المهن :

لم يبدأ الحزب في ضبط المهن بالنسبة للمنخرطين في صفوفه إلا بداية من سنة 1924-1925 . بينما حدد عناوين السكن منذ البداية. فصار ينصّ على تاريخ الدخول في الحزب، والمهنة مع ذكر أسماء الاشخاص الذين قدموا المنخرط للحزب[64] . ولكن رغم ذلك فإن ذكر المهنة لم يكن واردا بالنسبة لكل المنخرطين. فقد دونت مهن 331 منخرطا من جملة 537 عدد المسجلين بدفتر الانخراط والدافعين لاشتراكاتهم فيما بين 1924-1934. أي بنسبة 61،5 ٪. وتسمح لنا هذه النسبة بدراسة الأصل الاجتماعي وبالتالي الطبقي لقاعدة الحزب الدستوري في مدينة تونس خلال هذه الفترة .

وقد حددت المهن دون أي تقنين لها. فقد ترد مهنة "قهواجي" و"عساس" و"كراي ماعون" و"قرباجي" الخ. . . وربما بدأ الحزب يعي المسألة العمالية منذ الأحداث النقابية التونسية أي بداية من 1925-1926 لذلك لم يبدأ بتصنيف بعض المهن بـ "عامل" إلا بداية من 1926-1927 . كذلك فإن بعض المهن لم ترد سوى في الثلاثينات نتيجة لعدم انتشارها بين التونسيين قبل هذه الفترة ككهرباجي ومصوّر الخ. . .

وإذا تناولنا هذه المهن المذكورة فاننا سنجد صعوبة في تصنيفها. لأن أي تصنيف يجب أن يرتكز إلى تحليل القاعدة الاقتصادية الاجتماعية للفترة المدروسة وقد لا يوفق التصنيف في إبراز حقيقة الانتماء الفئوي الاجتماعي. فإذا كان من السهل حصر انتماء مهن مثل عامل في ميدان التبغ والوقيد أو عامل بالميناء، فإنه من الصعب حصر مهن "مؤذن" أو "بيّاع" أو "قرباجي" أو كراي ماعون" أو حتى "عساس" . فإذا اعتمدنا التحليل النظري المادي يمكن تحديد هذه المهن على أساس موقعها

(64) دفتر الانخراطات في الحزب الحر الدستوري التونسي .

من دورة الإنتاج. إلاّ أننا في الواقع نبقى بدون تحديد الإطار الاجتماعي - الاقتصادي العام، بعيدين عن التدقيق الحقيقي للواقع الاجتماعي لهذه المهن وخاصة لمستوى عيش أصحابها. ولذلك اخترنا تصنيفا عاما للفئات الاجتماعية تضمّ كل فئة مجموعة من المهن التي تتقارب وضعيتها الاجتماعية. ففي فئة العمال مثلا : ميّزنا بين العمال بالمؤسسات الصناعية، مثل عامل بالميناء أو كهرباجي وبين المهن الأخرى مثل "كرارطي" و"قرباجي" و"خدام" حزام و"خدام سواني" الخ. . . وكذلك بالنسبة لفئة الحرفيين، فقد أضفنا إليها المهن الحرة الصغرى مثل خباز وحلواني وحجام الخ. . . وكذلك وقع جمع التلاميذ والطلبة. أما الفئتان الاخيرتان فتضم الأولى الموظفين والثانية التجار على اختلاف تجارتهم والملاكة والفلاحين .

وبذلك يمكن تحديد نسبة مساهمة الفئات الاجتماعية وخاصة منها الشعبية في الحزب الدستوري خلال هذه الفترة فقد كان عدد العمّال خلال هذه الفترة 104. أي بنسبة 31،5 ٪. أما عدد الحرفيين والمهن الحرة الصغرى، فقد وصل إلى 115 أي بنسبة 34،8 ٪. وكان عدد الموظفين والمستخدمين بالادارات 14 أي بنسبة 4،2 ٪. ووصل عدد الطلبة والتلاميذ إلى 32 أي بنسبة 9،6 ٪ وأخيرا فقد كان عدد التجار والملاّكين 67 أي بنسبة 20،03 ٪ .

وهكذا نجد أن نسبة العمال والحرفيين بالحزب هي الغالبة. وتشكل مجتمعه 66،3 ٪ من جملة المنخرطين في صفوفه. وعلى العكس، فإن التجار والفلاحين والملاّك، لا يشكّلون سوى خمس المنخرطين في الحزب .

إنّ هذه النسبة مثلما أشرنا في بداية البحث، لا تحدد التوجه السياسي للحزب، لكنها تحدد مساهمة الفئات الاجتماعية فيه. إن هذه

الميـزة واضحة إذ أن داخل الفئـة العماليـة، نجد بالاضافة إلى عـمال المؤسسات الصناعـية الكبرى أو المعامل الكثير من المـهن الصغرى مثل قهواجي 9 وخدام حزام 15 وجنّان وقرباجـي وكرارطي الخ. . .، وهم الأكثـر تمثيلا للفـئات الشعبـية. وكذلك فـمن بين الحرف التي وردت، نجد الحرف الصغرى مـثل حلفاوي ونسّاج وزراعي الخ. . . إلى جانب الحرف الهامة كالشاشية والحرير مثلا .

4 ـ الفئات الشعبية والأحداث الوطنية :

من الأكيد أن الأزمات والأحداث السيـاسية أثرت في الانتماءات إلى الحزب. فـقد كان للأزمـة الاقتـصادية خلال الثـلاثينات اثر على الوعي الوطني بأن جرّت عديد التونسييـن إلى المساهمة في الأحداث الوطنية. ولذلك نجـد أن أغلب الانتمـاءات كانت مـا بين 1930 و 1934، وذلك تقـريبا بـالنسبـة لكافـة الفئـات الاجـتمـاعـية. وإذا حـاولنا رصـد بعض الأحداث السيـاسية ومدى تأثيرها على الانخراطات في صـفوف الحزب فـإننا نجـد أن هذا العـامل مـن أهم العـوامل التي سـاعـدت عـلـى الانتماءات .

أ ـ الأحداث الوطنية والانخراط في الحزب

لم تكن القـاعدة الشعـبيـة تتفاعـل في بداية العشريـنات مع الأحداث السيـاسـية بتنسـيق مع النخـبة، خـاصة قـبل هيكلة الحـزب في أواسـط 1921، بل كانت تتحـرك بحكم الدوافع الاقتصادية والاجـتماعيـة. فقد قامت بمظاهرات وأحدثت اضطرابات عديدة في أوت 1920 بسبب غلاء

المعيشة وخاصة أسعار السميد والخبز[65] وأمضت عديد العرائض اهمها التي تطالب بالإفـــراج عن المتهمين بترويج كتاب (تونس الشهيدة)[66]. واندفعت للـتظاهر ضد احتـلال القوات الأجنبية لتركـيا[67]. كما استاء الرأي العام التـونسي من قبلها لمنع السلطـات دفن جثمان الشيخ صالح الشريف نهارا[68]. وقد كانت هذه الفـئات الشعـبية من أهم المتحـمسين لإمضاء العرائض وإرسـال الوفدين الأول والثاني إلى بــاريس [69]. وقد دفعـت عمليـات إرسال الوفـدين إلى باريس واحتـجاج الوفـود بالداخل على سـيـاسـة رفض مطالب الدسـتـور وبعض الاجـراءات الاقتـصـادية الأخرى[70] الأوساط الشعـبية إلى مزيد الاندفاع والمسـاهمة في الأحداث السياسـية. ولكن أهم حدث استـقطب هذه الفئات وكان له الأثر الـكبير على الانخراطات فـي صلب الحزب هو تنازل الباي مـحمـد الناصر عن العرش في 5 أفريل 1922. فـبالاضـافـة إلى المظاهرات التي قـامت في

---

(65) برنامج الحركة الوطنية. وثائق وزارة الخارجـية الفرنسية B/483. صندوق 6 تقارير بتاريخ 4 و 5 و 6/ 8/ 1920، ورغم تنبيـه السلط على كل من محمد نـعمان وأحمد الصافي فان المظاهرات تواصلت (تقرير بتاريخ 9/ 8/ 1920)

(66) و.ع.ح.ت. سـلسلة الحـركـة الوطـنية. صنـدوق 4 ملف 1 تقـرير بتــاريخ 5/ 6/ 1920
"une pétition contre la condamnation de Hassen ROKBI a rassemblé 5 à 6000 signatures, presque toutes de gens sans situation, la seule personne de marque est le premier imam de la mosquée..."

(67) الزهرة 13/ 3/ 1920

(68) و.ع.ح.ت. سلسلة الحـركة الوطنيـة. صندوق 4 ملف 1 تقـرير بـــــتـاريخ 17/ 2/ 1920

(69) و.ع.ح.ت. سلسلة الحركـة الوطنية. صندوق 4 ملف 1 تقرير بـــــــتاريخ 7/ 6/ 1920 وبتاريخ 3/ 11/ 1921 بتونس.

(70) كـاحـتجـاج أهالي جـربة ضـد زيادة الضـرائب على النخـيل. برنامج الحـركـة الوطنية. وثائق Nantes R/91 صندوق 1699 ملف 2. تقرير بتاريخ 3/ 1/ 1922 .

تونس[71] وعديد المدن بالداخل، فإن الإقـدام على الانخراط في الحزب أصبح من أهم نتائج هذه الأزمـة. فقد عاد الحزب إلى مـحاولة تشريك الجالية اليهودية[72]. وأحدث دعاية واسعة لضم منـخرطين جدد في كافة الاوساط بتونس وبأغلب المدن بالداخل. فقد دخل الحزب بمدينة طبلبة حوالي 150 منخرطا جديدا[73] وكذلك وصل عدد المتمين الجدد بمدينة باجة إلى 1250 منخرطا وعـدد مماثل بأريافـها[74] أما بجـزيرة جربة فـقد استطاع بالسرور ضم حوالي 500 منخرط.[75] وكانت انضمـامات القاعدة الشعـبية في الحـزب وتبرعهـا بالاموال قد شـملت كافـة المدن بالداخل كالقـيروان[76] وجربة[77] وبنزرت وصفـاقس وتاله[78] وقـابس والمطوية[79] وقد ساهمت بعض الطرق الدينية، خاصة الرحمانية في هذه الحركة[80]

---

(71) عمر بن قفصية. مركز التوثيق القومي. ملف ب 2، 73 .

(72) برنامج الحركة الوطنية. وثائق R/91 Nantes صندوق 1699 ملف 2 تقرير بتاريخ 11/ 4/ 1922 و 22/ 4/ 1922 حلق الوادي و 13/ 4/ 1922 بالمرسى

(73) المـصـدر السـابق تقـرير بتـاريخ 11/ 4/ 1922 "... faisaient la propagande pour l'adhésion de nouveaux membres... présentant un livre de Coran à chaque adhérent, le font jurer qu'il restera fidèle au parti et qu'il se joindra à tout mouvement populaire, ayant pour lui l'aboutissement des réformes, ou à tendance anti-europénne 150 nouveaux adhérents..."

(74) وهي بالتأكيد أرقـام مبالغ فيها. برنامج الحـركة الوطنية. وثائق R/94 Nantes صندوق (1) 1700 ملف 1 ص 84. تقرير المراقب المدني بتاريخ 24/ 4/ 1922

(75) المصدر السابق. تقرير المراقب المدني بتاريخ 20/ 5/ 1922. ص 120

(76) المصدر السابق. تقرير المراقب المدني بتاريخ 5/ 5/ 1922 ص 97

(77) المصدر السابق. تقرير المراقب المدني بتاريخ 9/ 5/ 1922 ص 102

(78) المصدر السابق. عديدة من نهاية أفريل وبداية ماي 1922 ص137 وبعدها

(79) المصدر السابق. تقرير المراقب المدني بتاريخ 9/ 5/ 1922 ص 170 .

(80) برنامج الحـركـة الوطنيـة وثائق R/98 Nantes صندوق 1699. ملف 2 تقـرير بتاريخ 26/ 5/ 1922

أما بالعاصمة تونس، فقد أصبح تردد عدد كبير من ذوي الوضعية المادية البسيطة على نادي الحزب المركزي[81] وتزايد عدد المنخرطين بالضواحي كحلق الوادي[82] وسكره[83] وسجلت كافة جهات الحزب يوم 5 أفريل 1922 حوالي 4000 منخرط، وجمعت 5000 فرنك تقريبا[84]

وتواصلت مساهمة الفئات الشعبية، في الأحداث السياسية، وقد كانت أهم دعامة لعمل وتحرك الحزب الدستوري في مناسبات عديدة. وقد كان لسير الأحداث السياسية وتطورها الأثر الكبير في الانتماءات داخل الحزب وعلى العكس أثّر انكماش الحركة السياسية أو التصدع الداخلي للحزب بسبب الخلافات التي نشبت في صلبه، أثّر سلبيا على الانتماءات بداخله.

ويمكن أن نتبين هذه العلاقة بين الأحداث السياسية والانخراطات من خلال الجدول المفصل للانخراطات حسب المهن سنويا[85]. فقد تقلص بشكل ملحوظ عدد المنتمين الجدد إلى الحزب فيما بين 1926-1929، وذلك بعد سن القوانين الزجرية وركود النشاط الحزبي نسبيا[86] لكن عددهم بدأ يرتفع منذ سنة 1930، وبشكل متزايد إلى 1934. وهي

---

(81) برنامج الحركة الوطنية أرشيف R/91 Nantes صندوق 1699 ملف 2 ص 478 : تقرير بتاريخ 13/ 4/ 1922

"On me signale un va et vient incessant d'indigènes de basse classe au Destour..."
"... les adhérents se multiplient.."

(82) المصدر السابق : تقرير بتاريخ 22/ 4/ 1922 ص 523

(83) برنامج الحركة اوطنية. وثائق R/94 Nantes صندوق (1) 1700 ملف 1 ص 107 تقرير المراقب المدني بتاريخ 12/ 5/ 1922 .

(84) برنامج الحركة الوطنية. وثائق R/91 Nantes صندوق 1699 ملف 2. تقرير بتاريخ 1/ 5/ 1922

(85) راجع جدول الانتماءات حسب المهن .

(86) Mahjoubi Ali - Les origines du mouvement national Tunisien 1904-1934. Université de Tunis 1982 p 415.

الفترة التي استعادت فيها الحركة الوطنية نشاطها، إذ سجلت الأحداث السياسية نشأة الصحافة الحزبية للشبان الجدد، وحدث الاحتفال بخمسينية الحماية وانعقاد المؤتمر الافخاريستي. وكذلك الحركة الزيتونية والطلابية التي بدأت تستعيد نشاطها منذ 1930[87] بالاضافة إلى أحداث التجنيس .

ويبين لنا الجدول ازدياد عدد التلاميذ والطلبة خاصة منذ بداية الثلاثينات وهي الفئة التي تفاعلت اكثر مع هذه الأحداث. وربما يرجع العدد المتزايد للمنخرطين في صفوف العمال والحرفيين من ناحية والتجار من ناحية أخرى إلى تفاعلهم مع هذه الاحداث،وإلى تحسسهم خاصة للانعكاسات الوخيمة للازمة الاقتصادية التي ظهرت بوادرها منذ مطلع الثلاثينات[88] . وهكذا فإن عدد المنخرطين من العمال وصل إلى 52 فيما بين 1930-1934 من مجموع 59 خلال كامل الفترة. وكذلك بالنسبة لأغلب الحرف مثل الشواشين والحرايرية والبرانسية. فقد سجلت هذه الفترة أعلى نسبة لدخولهم .

أما التجار وأصحاب المهن الحرة الصغرى، فإن انخراطهم سجل أيضا ارتفاعا بداية من 1930 ولو بوتيرة أقل من الفئات الاخرى. فقد إنخرط 28 منهم فيما بين 1930 و 1934 من مجموع 48 خلال كامل الفترة و6 عطاره من مجموع 9. والاكيد أيضا أن الخلافات السياسية الداخلية في صلب الحزب والتي بدأت بوادرها تبرز بجلاء منذ 1932، وانتهت بتصدع الحزب وانشقاق الديوان السياسي سنة 1934. أثرت في الحرص على التأكيد على الانخراطات التي يرتفع حجمها نسبيا خلال هاتين السنتين .

---

(87) مختار العياشي .

(88) El Annabi Hassen, la crise de 1929 et ses conséquences en Tunisie. C.A.R. Tunis 1974-75.

ب ـ اثر العامل الديني في الانتماءات

اعتمد الحزب في عمله الدعائي على الدعامة الاساسية لثقافة الفئات الشعبية، وهو العامل الديني. فبالاضافة إلى الاطار العام الذي كانت تتحرك فيه الأحداث، فمنذ سن القوانين الزجرية سنة 1926، بدأ تركيز العمل يتجه أكثر نحو عناصر الهوية كاللغة والتعليم وقضايا العالمين العربي والاسلامي وخاصة القضية الفلسطينية .

وهكذا فإن المظاهرات التي اقيمت ضد نصب تمثال لا فيجري سنة 1925 كان طلبة جامع الزيتونة أهم المساهمين فيها[89] . واتجهت أهم المطالب نحو إدخال اصلاحات على برامج الجامع الاعظم، والدفاع عن اللغة العربية[90] وخاصة مناهضة قضايا التجنيس التي طغت على الساحة السياسية منذ نهاية سنة 1932 .

وركزت النخبة، في أدبياتها السياسية علي ربط مجمل القضايا الاجتماعية والفكرية والسياسية بالبعد الديني. ولذلك كانت الفئات الشعبية مندفعة أكثر للدفاع عن القضايا التي تمس من الهوية والدين، لأنها تتحسسها أكثر من باقي المسائل الأخرى، فكانت متعاطفة مع مقاومة بوادر الإلحاد في تونس، ومقاومة المد التبشيري، وخاصة إقامة المؤتمر الأفخاريستي سنة 1930[91] . ووقفت ضد لائيكية التعليم التي يدافع عنها الحزب الاشتراكي[92] وكانت الفئات الشعبية تدافع عن القيم

---

(89) مركز التوثيق القومي. ملف أ 5 - 5 .

(90) هشام بوقمرة - القضية اللغوية بتونس. مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. تونس 1985 .

(91) الزهرة بتاريخ 4 و7 و13/ 5/ 1930، ولسان الشعب 21/ 4/ 1930 والصواب 2 و23/ 5/ 1930

(92) النهضة 30-31/ 12/ 1930

المحـافظة من عادات وأخلاق وتقـاليد الخ . . . لذلك كـانت ضد أفكار تحرير الـمرأة. وضمن نفس الرابطـة الدينية لحمـايتهـا تعاطفت الفـئات الشعـبية في تونـس مع عديد القضـايا الإسلاميـة والعربيـة أهمها مـسألة الخلافـة بداية من سنة 1923[93] ، والتنديد بقـصف دمشق كـما سـاندت عبد الكريم في ثورة الريف المغربي .

وكذلك احتـضنت القضية الفلسـطينية، وجمعت لهـا الأموال وقامت المظاهرات المنددة بالداعية الصهيوني جابوتنسكي[94] .

كان لحضور الفئـات الشعبية في الحركة السياسـية للحزب الدستوري في مـدينة تونس دور هام، بـداية من حـجـمـها الـعددي داخـل التنظيم وكذلك موقعها الاجتماعي لأهمية نشاطاتها الاقتصادية ودورها المحوري في دورة الإنتاج. وأخـيرا فإن حضـور الفئات الشعـبية هو أيضا حـضور تاريخي بمساهمتها الاساسية في الأحداث والتأثير في مجراها .

(93) محمـد الشعبـوني صدى الغاء الخلافـة، شهادة الكفاءة في البـحث كلية الآداب تونس 1985-1986

(94) محمـد ادريس. تونس والقضية الفلسطينيـة ما بين الحربين، المجلة التـاريخية المغربية عدد 49-50 1988، ص 13 .

أهم الدعاة في تونس العاصمة حسب دفتر الانخراطات في الحزب الحر الدستوري التونسي

أسماء أهم الدعاة	عدد شهادات المنخرطين في الحزب
1) عمر بن قفصية	69
2) اسماعيل عزيز	43
3) عبد الرحمان الحفصي	32
4) الهادي بن عيسى	24
5) محمد الغربي	22
6) محمد السعيدي	19
7) بلقاسم بن شعيلة	17
8) علي بن حسن لاكانجي	13
8) محمود بن منصور	13
10) محمد الزواوي	12
11) محمد بن أحمد بن ناجح	10
11) قاسم عز الدين	10
11) محمد بن عبد الكريم	10
14) قاسم الرايس	9
14) المكي الصغير	9

الانخراطات في الحزب الدستوري (1921–1934) حسب جهات السكن بتونس العاصمة

	الجهة 1	الجهة 2	الجهة 3	الجهة 4	الجهة 5	الجهة 6	خارج مدينة تونس	لا عنوان لهم	الجملة	النسبة
1923–1921	20	176	52	212	25	11	59	15	570	
1925–1924	6	164	7	6	3	6	10	3	205	
1927–1926	0	13	2	4	0	4	2	0	25	
1928–1927	3	9	0	1	0	0	1	1	15	
1929–1928	2	8	3	6	1	2	0	1	23	
1930–1929	1	15	7	14	5	4	1	0	47	
1931–1930	2	23	10	9	4	2	8	1	59	
1932–1931	1	13	3	6	0	8	14	1	46	
1933–1932	0	36	2	13	2	1	1	3	58	
1934–1933	1	38	9	5	1	2	1	3	60	
الجملة	36	495	95	276	41	40	97	28	1108	

	الجملة	1924-25	1926-27	1927-28	1928-29	1929-30	1930-31	1931-32	1932-33	1933-34
عامل	59		5	1	1	11	7	5	13	16
حرايري	17	8	1	2	2				1	3
قهواجي	9	7					1		1	
عطار	9	2			1			6		
نجار	6	4			1	1				
(خدام حزام) عامل يومي	15	14			1					
(بلاغجي) اسكافي	8	2	2	2			1	1		
مؤذن	1	1								
فلاّح	8	7		1						
خضار	7	7								
شاوش	4	2								2
تاجر	48	9	5		6	2	7	9	8	2

حجام	4	2			2					
خدام سواني	1	1								
خبّاز	10	5					1	2	2	
حلواني	5	2					1	1	1	
تلميذ	23	4	1	3		7	3		2	3
نمايسي	1	1								
عسّاس	1	1								
معلم	1	1								
دهّان	1	1								
صبابطي	4	1				2				
عامل بشركة الترام	1	1								
عامل بالبرت الميناء	2	2								
شواشي	6	2				1		1	1	1
بياع	5	5								

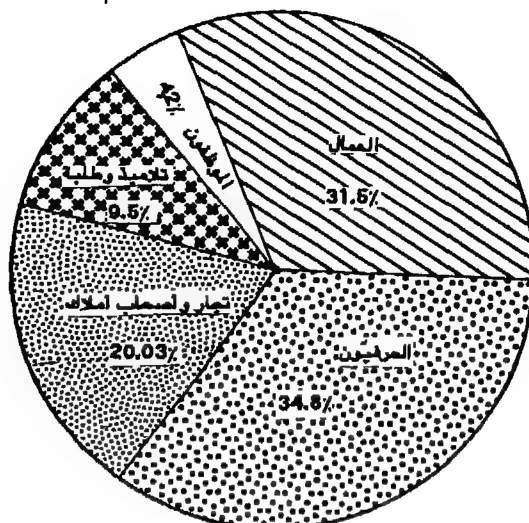
بسطاجي	2	1						1		
عامل بالقمرق	3	3								
خضــار	10	2	1			1	1		1	4
بنّاي	6	2				1	1			2
كرّاي ماعون	1	1								
افطايري	1	1								
حلايبي	1	1								
برانسي	5	1	1					2	1	
ملاّك	2	1								1 (صاحب معمل)
كاتب	2		1			1				
زرارعي	1		1							
نسّاج	2		2							
حدّاد	1		1							
حلفاوي	4		1		3					

طالب	9				3	2	4			
خلاّص	1				1					
صبّاغ	6				1	2				3
جنّان	1					1				
دبّاغ	2					1			1	
كهرباجي	2					1		1		
صناعة الزربية	1					1				
معاون طبّي	2						1		1	
سائق	1							1		
لحّام	1							1		
مستخدم في الادارة	1							1		
مصوّر	1								1	
تارزي	1								1	
كرارطي	1									1

خيّاط .	1									1
صائغ	2									2
قرباجي	1									1
الجملة المشار الى مهنتها	331	106	22	9	22	35	28	32	35	42
الجملة العامة المرسّمة	537	206	25	15	23	45	60	46	58	60

نسب المنخرطين في الحزب الدستوري

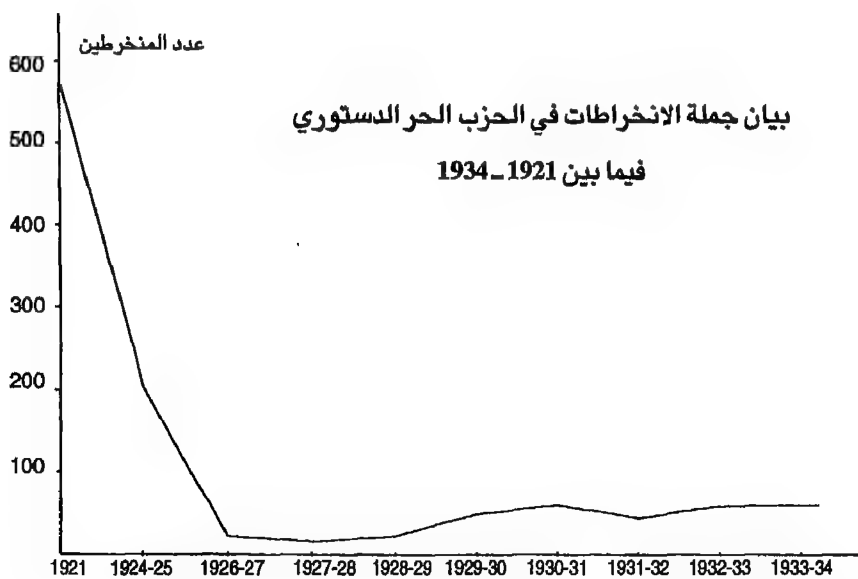
فيما بين 1921 ـ 1934 حسب مهنهم



مخبر رسم الخرائط ـ كلية الآداب منوبة

بيان جملة الانخراطات في الحزب الحر الدستوري

فيما بين 1921 ـ 1934



مخبر رسم الخرائط ـ كلية الآداب منوبة

فهرس الموضوعات

المؤلفون :

- **الهادي التيمومي** : أستاذ محاضر في التاريخ بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس العاصمة.

- **محمد الطاهر المنصوري** : أستاذ محاضر في التاريخ بكلية الآداب بصفاقس.

- **جمال بن طاهر** : أستاذ مساعد في التاريخ بكلية الآداب بمنوبة.

- **محمد حسن** : أستاذ محاضر في التاريخ بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس العاصمة.

- **الحبيب البقلوطي** : أستاذ مساعد في التاريخ بكلية الآداب بمنوبة.

- **محمد نجيب بوطالب** : أستاذ مساعد في علم الاجتماع بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية بتونس العاصمة.

- **الحفناوي عمايرية** : باحث بالمعهد الوطني للتراث بتونس.

- **محمد مسعود ادريس** : أستاذ مساعد في المعهد العالي للمسرح بتونس.

- **الكراي القسنطيني** : أستاذ مساعد بكلية الآداب بمنوبة.

تم طبع هذا الكتاب في شهر مـــاي 1999
بشركة «أوربيس للطباعة» - قصر سعيد
الهاتف : 701 547 - الفاكس : 235 546



ر.د.م.ك : ISBN : 9973-929-45-4

الثمن : 17,500 د.ت.